مشيناها خُطىً...

سيرة عارف النكدي

فارس اشتي

Druze Heritage Foundation

مشيناها خُطىً...

سيرة عارف النكدي

مشيناها خُطىً...
سيرة عارف النكدي

فارس اشْتَي



فارس اشتي
مشيناها خطىً...
سيرة عارف النكدي

الناشر
مؤسسة التراث الدرزي
لندن، المملكة المتحدة

الطبعة الأولى 2006، بيروت، لبنان

FARES ECHTAY

Sīrat ʿĀrif al-Nakadī

Biography of ʿĀrif al-Nakadī

ISBN 1-904850-07-3

Published by the
Druze Heritage Foundation
48 Park Street, London W1K 2JH, UK
Tel: 020 7629 7761
Fax: 020 7499 3386
www.druzeheritage.org

المحتويـات

تقديم

ما ذكر اسمه يوماً إلا وكان مرادفاً للخدمات الاجتماعية وللثقافة العالية وللوطنية المنعتقة من أي تسييس أو تحزب.

عارف النكدي، المصلح الاجتماعي والخطيب الثائر، ابن جبل لبنان البار، اختصر في حياته سيرة جيل مخضرم من الدروز، جيل جمع في نضاله، وبتناغم تام، بين الخاصية الدرزية والشمولية العربية فأعطى البعدين حقهما في حياته، وبأفضل أشكال العطاء الممكنة.

عارف النكدي العربي لعب دوراً مهماً في الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش ودفع ثمن نضاله مئات الأيام من الأسر أمضاها في ظلمات سجون الانتداب الفرنسي في تدمر ثم راشيا ثم المية ومية.

وعارف النكدي الدرزي حمل على كتفيه عبئاً مزدوجاً: مسؤولية مهامه العامة في سورية – حيث عمل قاضياً ومحافظاً ثم مديراً للأمن العام السوري عام ١٩٤٩ – وتحديات الاستحقاقات الاجتماعية في لبنان بعد أن عيّن «متولياً لأوقاف الدروز» عام ١٩٣٠، فنجح في تحقيق هدفيه العامين مضحياً بحياته الخاصة التي عاشها في أواخر أيامه في مسقط رأسه في عبيه أقرب إلى الجندي المجهول منه إلى المربي والمصلح الاجتماعي.

إبان توليه شؤون الأوقاف الدرزية، أولى عارف النكدي الأيتام من أبناء طائفته أولوية اهتماماته فحوّل مسؤولية رعايتهم وتنشئتهم والسهر على مستقبلهم إلى مؤسسة فاعلة وناشطة باتت تعرف باسم «بيت اليتيم الدرزي».

وإبان توليه الأوقاف أيضاً عمل على تحديث بيت اليتيم وتوسيعه بحيث أصبح يتسع لأكثر من ألفي نزيل ونظم إدارة الأوقاف الدرزية بدءاً

بلم شملها وتوحيدها وانتهاءً بضبط موازنتها بحيث اتسعت قاعدتها وازدادت مداخيلها.

وفي هذا السياق قد يكون من أبرز انجازاته خلال توليه الأوقاف تحديث أول مدرسة بنيت للدروز في العهد العثماني، المدرسة الداودية، والتي كانت تابعة للأوقاف الداودية فضاعف المساحة المبنية من المدرسة والتي لم تكن تتجاوز، آنذاك، ١٣٠٠ متراً مربعاً، واستكمل تطويرها فحولها إلى مدرسة ثانوية أطلق عليها اسم «الكلية الداودية» التي احتضنت، إلى جانب اللبنانيين، طلاباً من السعودية وسورية ومصر وفلسطين فخرجت، بفضل التعاون مع الأزهر والرئيس المصري جمال عبد الناصر، في الخمسينات، أجيالاً من المثقفين والمتنورين. وقد ظلت الكلية الداودية مثابرة على رسالتها الثقافية في عبيه لغاية العام ١٩٧٨، عام إغلاق أبوابها في ظل استفحال حرب الجبل.

وإضافة إلى «الكلية الداودية» أسس عارف النكدي المدرسة المعنية في بيروت التي ساهمت، بدورها في نشر التعليم الابتدائي والثانوي.

في لبنان رعيل من المجلين الدروز يفتقدهم وطنهم كما تفتقدهم طائفتهم على ساحتي البذل والعطاء.

لذلك، يسر مؤسسة التراث الدرزي أن تلقي الضوء على واحد منهم في هذا الكتاب...

وليد أبي مرشد
مؤسسة التراث الدرزي
لندن ٢٠٠٦/١/٢٥

تمهيد

سأل الأستاذ فندي الشعار عارف بك النكدي: لماذا لا تكتب مذكراتك؟ أجاب: «إنَّ بين يديكم في «الضحى» و«الميثاق» وفي كثير من الصحف والمجلات الكثير مما كتبته وفيه أدق ما يمكن أن يدوَّن من مذكرات وهنالك كلمات وأرقام وبيانات لا يحصيها كتاب، ولا أرى لزوماً لإيجاز وتلخيص، لأن كل شيء كتب في حينه، كتب بوحي ساعته، فجاء صورة صادقة عن انطباعات لا يجوز فيها تعديل أو تبديل».*

والنكدي «العارف» محق في ما قال، فالتذكر لا يوازي لحظ الحدث في حينه، إذ يلعب تقادم الزمن وضعف الذاكرة وتبدّل الأولويات دوراً في تحوير ما، للتعبير عن الحدث، أو الإحاطة الكاملة به، فحركة الواقع أعقد من أن تُحاط بالفكر، والموضوعية متعذرة التحقق، لا بل مستحيلة، وإن كان السعي إليها مطلوباً ومرغوباً وضرورياً.

والباحث انتُدب للقيام بمتابعة سيرة النكدي** في المواقع التي أشار إليها، وقد أغفل النكدي القولَ بأن هذه المواقع هي لقرن أو شبه

* «الميثاق»، ٦، ١٩٧٨، ص: ٢٧٠.

** ورد اسم العائلة بأكثر من صورة في ما كتب وكُتب عنه: النكدي، أبو نكد، نكد وقد اعتبرناها له لأسباب عدة

١- إن الاسم الصغير واحد في الأشكال كافة، ولا وجود لشخصية عامة أخرى تحمل الاسم نفسه.

٢- إن مراجع كثيرة تورد صوراً متعددة لاسم عائلة النكدي.

٣- إن مراجع عديدة ذكرت الاسم بصورتين في الموضوع نفسه.

٤- إن المواضيع المطروحة متوافقة مع شخصية النكدي.

قرن من الزمن، وهي مواقع اختفت بعض آثارها وأتت الحرب التي اندلعت، بعد وفاته، على بعض آخر منها، وفي حينه والبحث يكتبه آخر ولأناس في حين آخر، ويبلغ التباعد بين الحينين قرناً من الزمن أو نصف قرن على الأقل.

النكدي موضوع البحث، بموقعه وتاريخه ونتاجه، معنية بدرسه علومٌ عديدة: اللغة، التاريخ، السياسة، الاجتماع كفاعل في حقولها الميدانية، وكباحث في حقولها المعرفية، الأمر الذي يعني ضرورة إشغال هذه العلوم في فهمه، دون إهمال اللحظة العمرية في كل مرحلة من مراحل حياته واللحظة النفسية في كل منعطف من منعطفاتها.

لذا تبدو الإمكانات كثيرة على مستوى جوانب شخصيته: اللغوي، المؤرخ، السياسي، الاجتماعي، الإداري... وهي جوانب غير مطروقة، وعلى مستوى الإشكاليات التي يمكن أن تبنى في كل جانب، وفي العلاقة بين هذه الجوانب وفي التكوين العام لشخصيته، الأمر الذي يؤدي إلى احتمالات عديدة مطروحة، وبخاصة أن أياً من الدراسات لم تنجز وما أنجز عنه ينحصر بكتابين احتفاليين به:

- الأول، وضع في ذكرى أربعينه تضمن كلمات قيلت فيه أو كُتبت عنه مع سيرة مختصرة له وسيرة علمية كتبها عدنان الخطيب، عضو المجمع العربي بدمشق (٣٠٠ صفحة).
- والثاني، وضع في الذكرى الخامسة والعشرون على غيابه وتضمن وقائع الاحتفال في الذكرى (٢٠٠ صفحة).

كما وردت سيرته في كراس أعدته إدارة بيت اليتيم (١١١ صفحة) ودراسة أعدها عبدالله حنا في كتاب «عبيه في التاريخ» (٢٠ صفحة) وفي دراستين عن بيت اليتيم لوسيم يحيى وشفيقة بو سعيد.

وقد كان ما خطه بقلمه عن سيرته، وما صاغه عدنان الخطيب، المنشوران في كتاب عارف النكدي هما المرجع الأساسي لما كُتب عنه.

وقد اختار البحث دراسة النكدي انطلاقاً من السيرة الذاتية، ووضع كل عمل قام به ورأي قال به ضمن الظروف المحيطة به والبيئة التي عاش

فيها، وذلك لتوفير شرطين ضروريين يتعذر فهم النكدي – أو أية شخصية أخرى – دونهما، وهما:

- الإحاطة بالمعلومات القولية والفعلية للنكدي التي تشكل قاعدة معطيات يبنى عليه البحث في أي جانب من جوانب شخصيته أو في أية إشكالية تتعلق به.
- الإحاطة بالظروف التي أنتج القول أو الفعل فيها بحيث يأخذ القول أو الفعل تاريخيته واجتماعيته فلا يبقى معلقاً بالمطلق معزولاً.

وستكون السيرة عماد كل الفصول والقاعدة المادية لكل ما يبنى منها وعنها في هذا البحث، وفي ما يمكن أن يبحث لاحقاً، وسيركز البحث جهده على معرفتها، بهذا الفهم، لأن المعروف عنها غير كامل وغير موثق وغير مربوط بسياقه.

وستكون السيرة محكومة بالاهتمام بصاحبها، وسنعتمد تقسيمها تبعاً لمحطات أو تحولات عنده، لا في البيئة المحيطة، رغم أهمية الثانية قياساً بالأولى.

وهذه المحطات هي:

- إخراجه من الوظيفة في العام ١٩١٩ وانتقاله إلى دمشق.
- تنسيقه من الوظيفة في سوريا العام ١٩٣٠.
- إعادته إلى الوظيفة في سوريا العام ١٩٣٦.
- الاستغناء عن خدماته في سوريا العام ١٩٣٩.
- إعادته إلى الوظيفة في العام ١٩٤٤.
- تقاعده في العام ١٩٤٩.
- إقالته من ولاية الأوقاف في العام ١٩٦٣.

وقد دمجت مرحلة الطفولة والمراهقة من حياة النكدي بمرحلة أعماله الأولى لنقص في المعلومات عنهما من جهة، ولتداخلهما من جهة ثانية، ولأنه لم يكن في المرحلة الأولى شخصية عامة، من جهة ثالثة.

كما لم يولِ البحث اهتماماً بالجانب الشخصي من سيرة النكدي وهو جانب غني في شخصيته إن في بناء عائلة وتربية أولاد أو في علاقته بذوي

القربى والأصدقاء والعاملين معه* حيث كان مثالاً في الجدية والصرامة أو في التنويهات التي قيلت فيه.**

لذا كانت المهمة صعبة أن تجمع أقوالاً وأخباراً عن أحداث من صحف لم تحفظ كاملة، وأن تستنطق ذاكرة من بلغ من العمر عتياً، وأن تسترجع ظروف حدث مضت عليه عقود، وبخاصة أن مكتبة النكدي نفسه التي يفترض أن يجمع صاحبها ما يخصه قد أتت عليها نيران الحرب في لبنان.

ويمكن التحديد أكثر لتبيان ما واجه البحث من صعوبات في الوصول إلى المعلومات في مصادرها الأولية وهي:

- عدم وجود مجموعات كاملة لصحف ومجلاّت غطت الربع الأول من القرن العشرين، وهي صحف ومجلات كَتَب فيها وقدرتُ إمكانية تغطيتها لأخباره، في أهم المكتبات العامة في بيروت (يافث – الجامعة الأميركية، المكتبة الشرقية، جامعة بيروت العربية، معهد الآداب الشرقية – الجامعة اليسوعية، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، مركز المحفوظات الوطنية، كلية الإمام الأوزاعي) ودمشق (الأسد، المجمع العلمي العربي، الظاهرية) والمكتبة الوطنية في بعقلين فضلاً عن الانقطاع الكامل لهذه المصادر خلال الحرب العالمية الأولى حتى صيف العام ١٩١٩.
- عدم وجود مجموعات كاملة للصحف السورية في الربع الثاني من القرن العشرين، إن لإيقافها عن الصدور من السلطة المنتدبة أو لعدم وجود أعداد منها في مكتبتي الأسد والظاهرية، حيث مجمل المجموعات والوثائق السورية الحديثة.

* يروي من قابلتهم الكثير عن هذا السلوك ومنها:
– ما رواه صفوان عن إصرار والده على معاملته في المدرسة كأي تلميذ آخر، ومعاقبة إحدى المعلمات لتساهلها معه.
– ما رواه سامي النكدي عن معاقبته وسائق النكدي لأنه وضع سلاح صيد له في سيارة النكدي خفية عنه أثناء توجهه إلى السويداء بغية الصيد هناك.

** أجمع من قابلتهم على ذلك. كما أشاد من ذكره في مذكراته الواردة، كمراجع بالنص، به، ولا يخلو عدد من «الضحى»، حين كان يصدرها، أو «الميثاق» من رسائل تشيد بهذا الجانب، سواء كانت رسائل تأييد أو نقد، وكذلك حال الكلمات التي قيلت فيه والواردة في الكتابين الآنفي الذكر. إلا أن الملاحظ غياب التكريم الرسمي له، سوى طلب المجمع العلمي العربي بدمشق في ١٩٧٧/٥/٣٠ من محافظ دمشق تسمية شارع باسمه، وصدور قرار رقم ١٥٩/م.ر. تاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ بذلك.

- عدم وجود مجموعات كاملة لـ«الصفاء» في الربع الثاني من القرن العشرين، وهي جريدة مهمة للبحث لانتماء أصحابها لمذهب التوحيد من جهة، ولاهتمامها بنشر أخبار بني معروف من جهة ثانية، ولتباين آراء أصحابها مع رأي النكدي في الأوقاف والقضايا الاجتماعية من جهة ثالثة.
- عدم وجود أعداد مجلة «الضحى» منذ تأسيسها العام ١٩٣٦ حتى العام ١٩٤٦ في المكتبات العامة والخاصة التي قدّرت وجودها فيها، رغم الجهد المضني في التفتيش عنها الذي توصل إلى العثور على ثلاثة أعداد فقط: عدد في العام ١٩٣٧ وعددان في العام ١٩٣٩، فضلاً عن العثور على أعداد الأعوام ١٩٤٧ – ١٩٤٩. والمجلة مهمة للبحث لأنها – كما هو معروف – مجلة النكدي، تنقل آراءه ومواقفه من جهة، وتغطي مرحلة مهمة من حياته (تأسيس بيت اليتيم، فتح مدارس القرى، الاعتقال) من جهة ثانية، ولأن المجلتين المؤهلتين للتغطية (الصفاء والجبل): لم توجد أعداد كاملة من الأولى، ولم تكن الثانية قد صدرت في القسم الأول من هذه المرحلة من جهة ثالثة، ولغناها بالمواضيع الفكرية والاجتماعية – كما يظهر من الأعداد التي وجدت – من جهة رابعة.
- عدم وجود أعداد «الضحى» (الأعداد ١ و٥ و١٢) في العام ١٩٦٣، وهو عام شديد الوطأة في صراع النكدي مع الشيخ محمد أبو شقرا والمجلس المذهبي وكان للنكدي في كل عدد مطالعة ومواقف في الموضوع.
- حريق، أو سرقة/وحريق مكتبة النكدي في عبيه أثناء الحرب في لبنان (معارك الشحار العام ١٩٨٤)، وهي مكتبة غنية جداً برواية من عرفها، وبما كان ينشر من وثائق موجودة فيها، وبما عرف عنه من حب لجمع الوثائق. وبما يفترض وجوده فيها من مجموعات كاملة لـ«الضحى» ولـ«الميثاق»، التي لم يسلم منها سوى مجموعات «الضحى» ما بين العام ١٩٤٩ – ١٩٦١ ومجموعات «الميثاق» للأعوام ٦٦ و٦٧، ٦٩ – ١٩٧٣ التي أبقتها عائلته في منزله في بيروت.
- موقع النكدي، باعتباره شخصية يغلب عليها الطابع الاجتماعي والفكري مع قليل من السياسة، الثانوي في الصحف، أخباره قليلة فيها، وإن وجِدت، فوجودها في الصفحات الداخلية.

ولم تثنِ هذه الصعوبات الجهد – واعترف أنه مضنٍ في قراءة صحف ومصادر بليت أوراقها وفي التفتيش عن وثائق ومجلات مجهولة محل الإقامة في سوريا ولبنان – لإنجاز البحث، فما وُجد وما حفظته الكتب وذاكرات المعاصرين أكثر مما سقط من الذاكرة وما قدمه المحيطين بالعمل من تشجيع وتجاوب أسخى مما واجه من إحباط وصدود.*

كما أن تباعة شخصية مميزة وإشكالية عاشت قرناً من الزمن، وكانت فاعلة فيه، مهماز آخر لتجاوز الصعوبات، الأمر الذي جعل الجهد ممتعاً بالعودة إلى مناخات العمل السياسي والفكري والاجتماعي في محطات مفصلية في تاريخ العرب الحديث، بعامة، وتاريخ سوريا ولبنان بخاصة، وباكتشاف أوجه من شخصية النكدي لم تكن معروفة لي، ولكثيرين غيري، وأنا المتابع للنكدي في الذاكرة الجمعية لبلدتي (بنطا) التي تكن له الحب والتقدير فهو مؤسس أول مدرسة حديثة فيها، وفي معايشة معاركه داخل الطائفة – وإن كنت في اهتمامات نائية عنها.

ويبقى القول: إن هذا الجهد على كبره، وهذا التصميم على تجاوز الصعوبات، ما كان ليؤتي ثماره لولا دعم مؤسسة التراث الدرزي ومؤسسها الشيخ سليم خير الدين وتجاوب عائلة النكدي، وبخاصة ولده صفوان وابن عمه خالد، والتسهيلات التي قدمها العاملون في مكتبات: يافث، والشرقية، والأسد والظاهرية والوطنية والعربية ومعهد الآداب الشرقية وكلية الإمام الأوزاعي وجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية بإدارتها العامة وبمكتبة المعهد العالي للدراسات الإسلامية التابع لها ومركز المحفوظات الوطنية ببيروت، والمجمع العلمي العربي بدمشق، فضلاً عن تجاوب الكثيرين الذين لم يبخلوا بمعلومات أو وثائق أو مطبوعات أو مساعدة لوجستية خدمت البحث.

فإلى هؤلاء جميعاً أقدم الشكر وأعترف بكبير فضلهم بإنجاز هذا العمل حتى أكاد ألمح أسماءهم في صفحات الكتاب، وقد كان لهم ما لآل النكدي: خالد وسامي وصفوان والسيدتان سنية وحياة فضل في إنجاز هذا

* كانت بسمة منذر جابر، رفيق رحلة الحياة وزميل البحث عن سيرة رشيد طليع، وطرائفه في دهاليز المكتبات وبين الجرائد العتيقة مبعث تفاؤل خففت الارهاق وبددت التعب.

العمل، فأشد على أيدي كل واحد منهم، وهم كثر، وأخص منهم: الشيخ زهير الشاويش، الشيخ رشيد القاضي، الدكتور أسد المصري، الأساتذة: منصور الأطرش، جاد الله عز الدين، سليمان تقي الدين، نديم حمزة، أحمد طالب، حسين الأعور، نجيب الريس، نعمان حرب، رياض حرب، سليم شمس الدين، شفيق يحيى، نصير ذبيان، شوكت اشتي، ممدوح اشتي، السيدتان: عاصمة رمضان الهواري، إنعام العبدالله.

يبقى كل الشكر لمن وفروا الدعم كله لتأمين المناخ الملائم للعمل، تشجيعاً وعناية وتنازلاً عن حقوق، إنهم عائلتي الصغرى، زوجتي راغدة غيث، وأولادي فراس ومدى وسوى.

ولا يسعني في ختام التمهيد إلا القول بأنني حاولت أيفاء هذه الشخصية حقها بنبش ما خفي من وجوهها وبوضع ما هو معروف في إطاره وبمناقشة بعض قضاياها، لعل ذلك يكون قاعدة تبني عليها دراسات متخصصة تتجاوز موضوع البحث. معلناً مسؤوليتي عما جاء فيه من آراء مكرراً قول العماد الأصفهاني: «إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا وقال في غده: لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر وهو دليل استيلاء النقض على جملة البشر».

فارس اشتي

بيروت ٢٠٠٦/١/١٤

الفصل الأول

بيئـة النكـدي

ولد عارف النكدي في بيروت، وسجلت الولادة في كفر فاقود[1] – وهو ابن عبيه – في العام ١٨٨٧ لأب قاضٍ في المتصرفية ولأم نكدية فتنقل مع والديه بين مقري المتصرفية (بعبدا وبيت الدين)، عيشاً وتعلماً، إلى أن بلغ أشده فانتقل إلى بيروت متعلماً ومعلماً وكاتباً، مع العودة المستمرة إلى البلدة الأم عبيه، وعاد إلى المتصرفية قاضياً لينتقل بعدها إلى سوريا قاضياً ثم صحافياً ثم مديراً عاماً، وكان في تنقله الوظيفي مشدوداً إلى الموطن الأول، إنساناً وولياً للموقف التنوخي، ووليّاً للأوقاف الدرزية ومعتقلاً في راشيا والمية ومية، وبلغ انشداده الذروة* في بناء عائلة فيها وفي قضاء بقية العمر فيه، ودفنه في ترابه، وصية وواقعاً، في العام ١٩٧٥.

وتؤشر هذه السيرة المفصلة في الكتاب إلى موقع اجتماعي انتمى إليه وإلى عمر مديد عاشه وأزمنة غنية عاش فيها ومواقع متعددة وطئها واستظل بها، الأمر الذي يفرض إلقاء الضوء على موطنه وعصره ونسبه لما في ذلك من إضاءة على السيرة ومن فهم لصاحبها، لأنه، كأي فاعل اجتماعي، متأثر بذلك.

أ– موطنه

الأرض التي وطئها واستظل بها متعددة فهو من عبيه وولادته في بيروت وتسجيله في كفرفاقود وعمله في دمشق وتقاعده في عبيه.

وإذا كانت عبيه وكفرفاقود ضمن المتصرفية حين الولادة وحين بدء العمل فإن بيروت هي العاصمة غير المعلنة للمتصرفية فيها أُنشئت بيوت التجارة مع

* تزوّج قريبته سنية بديع النكدي في العام ١٩٤٤ وأنجب منها لميس وغادة ومروان وصفوان.

الخارج وعبرها انسلت علاقات الإرساليات والتجارة والاجتماع بين الجبل وبيروت والخارج، وكلاهما، المتصرفية وبيروت، أصبحتا عماد تكوين لبنان الكبير، الذي نحا أيام الانتداب باتجاه قطيعة مع دمشق.

أما دمشق، وإن كانت خارج دائرة الولادة والنشأة في التقسيمات الإدارية والسياسية لبلاد الشام، فقد كانت داخلة في نسيج النكدي من زاويتين:

- زاوية الالتجاء إليها عند الشدائد، فقد قصدها الأمير السيد معتكفاً حين صدّ قومه دعوته الإصلاحية ومكث فيها ٨ سنوات دارساً ومتأملاً إلى أن أدرك قومه خطأهم فقصدوه وردوه إلى عبيه، وإليها لجأ آخر التنوخيين حين قمعوا وشردوا بالاقتتال الغرضي فمكث فيها وأنجب فكان عز الدين التنوخي، معاصر النكدي وصديقه، آخر من أعاد انتسابه إلى جذوره.
- زاوية الهوى، إذ كانت دمشق هوى الجبليين المعروفين حين تشتد المحن عليهم، سواء حين كانت هذه المحن مملوكية أم عثمانية أو أوروبية، فقد دعمتهم إبان محن منتصف القرن التاسع عشر، وكانت هوى النكدي نفسه حين انتسب إلى حلقة دمشق الصغرى وتجاوب مع حكمها العربي ومقرراته حين استفتت لجنة كنج – كراين وإليها قصد حين عوقب وأبعد عن الوظيفة.

والمتصرفية ودمشق، حين ولد النكدي وشبّ وكهل، بلاد واحدة في اللغة والتاريخ ومقاطعات متعددة في التقسيمات الإدارية والسياسية، لم تستقر على حال حين كانت مقاطعات وبعد أن أصبحت دولاً، وبخاصة في العصر الذي شهده النكدي.

أما عبيه، البلدة التي انتمى إليها وأجداده قبل مئة سنة من ولادته،[٢] فهي بلدة مطلة على بحر بيروت وساحلها الجنوبي ترتفع عن سطح البحر ٦٩٠م ومطيرها ٩١١م. وتبعد عن بيروت ٢٩ كلم وعن صيدا ٢٥ كلم، وعن عاليه ١٥ كلم وعن دير القمر ١٥ كلم، حسب طرق السيارات – وتعدل قليلاً – حسب طرق المشاة، أي أنها في موقع وسط بين المراكز النافذة. وبين المناخات المتفاوتة (تصلح للاصطياف والإشتاء معاً).

وكانت، بهذا الموقع الجغرافي المميز، إحدى القرى التي استوطنتها قبائل تنوخ التي كُلفت حماية الثغور أيام العباسيين منذ العام ٧٦٣ م. وأصبحت عاصمتهم عام ٩٣٦ م.، بعد انتقالهم إليها من بيروت وامتدت

سلطتهم أيام الفاطميين على طول الساحل حتى البقاع وبقيت فاعلة مع تفاوت في القوة تبعاً للعهود المتعاقبة إلى أن احتضرت في العام ١٦٣٣ م.[٣]

وكانت بهذا الموقع وذلك التاريخ القديم مركزاً سياسياً فاعلاً في أحداث المنطقة، وبخاصة إبان الصراع لحماية الثغور ضد هجمات البيزنطيين وإبان الحملات الصليبية والقتال الفاطمي والأيوبي والزنكي لهم، كما كانت أيضاً مركزاً دينياً درزياً، بعد انتشار مذهب التوحيد (١٠١٧ – ١٠٣٤ م.) الذي آمن به زعماؤها التنوخيين وعرفت في مرحلة لاحقة أحد القادة المجددين فيه الأمير السيد جمال الدين التنوخي (١٣٩٢ – ١٤٧٩ م.). فكان في حياته ومماته علماً مجدداً وكانت معه مركزاً يزار للهداية في حياته وللتبرك في مماته.[٤]

وكانت بهذا الموقع، الجغرافي والسياسي، إحدى البلدات التي وفد إليها العديد من العائلات (حوالي ٢٠ عائلة)، من مختلف المذاهب، منذ القرن السادس عشر فعرفت التعايش إلى درجة أن الأمير السيد ذا المكانة الدينية الرفيعة أوصى بحصة من وقفه لآل سركيس المسيحيين كما أوصى لعائلات درزية[٥]. ولم يعرف في تاريخها حصول مذابح طائفية، وبخاصة إبان أحداث (١٨٤٠ – ١٨٦٠).

كما كانت إحدى المراكز الأساسية للإرساليات التبشيرية، اليسوعية والإنجيلية.

فقد اختارها الآباء الكبوشيون[٦] مركزاً لنشاطهم، بعد صيدا،[٧] وقبل غزير،[٨] فبنوا ديراً لهم فيها في العام ١٦٤٦[٩] واستمروا في التبشير وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية حتى العام ١٧٩٠،[١٠] حين أقفلت الثورة الفرنسية المؤسسات الدينية الفرنسية، وعادوا إليها حين تبنّى الكبوشيون الإيطاليون هذه المهمة في العام ١٨٤٠ واستمروا فيها حتى العام ١٩٠٣ حين تسلمها الكبوشيون الفرنسيون من جديد واستمروا حتى العام ١٩٨٣.[١١] وقد أسسوا في الفترة الأخيرة (١٩٥٦) مركزاً لرعاية الحالات الاجتماعية (١٢٠ حالة) واستقبال اليتامى (١٩٠ يتيماً) ثم مهنية في العام ١٩٦٨ تعاون خلالها الأب ريمي الصفتلي، المسؤول عن المشروع، مع كمال جنبلاط وعارف النكدي.[١٢]

كما اختارتها الإرسالية البروتستنتية مركزاً رئيسياً لهم في الجبل، بعد

بيروت[١٣] بقرار من مجمع المبشرين في العام ١٨٤٢.[١٤] وبنوا مدرسة وكنيسة، وكانت مدرستها مدرسة عليا لا يتجاوز عدد طلابها ١٩ طالباً وتشرف على مدارس القرى المجاورة: كفرمتى، عيناب، عرمون، عيتات، عين عنوب[١٥] وبلغت ١٨ مدرسة في العام ١٨٤٦ وضمت ٥٢٨[١٦] تلميذاً.

كما كانت مركزاً للإرساليات في بقية المناطق،[١٧] ولم يحل انتقال مركزهم إلى بيروت وقيام الكلية السورية الإنجيلية (١٨٦٦) دون استمرار الفرع اللاهوتي في مدرسة عبيه حتى العام ١٨٧٧.[١٨]

وقد علّم في المدرسة كرنيليوس فانديك (١٨٤٣ – ١٨٥١) وهواتين (١٨٤٣) وبطرس البستاني ووليم طمسن والقس سيمون كلهون (١٨٥١)، وفيها كانت بداية التعلم بالعربية، فضلاً عن مساهمتهم في ترجمة الإنجيل المقدس إلى العربية.[١٩]

واختارها داود باشا، أول متصرف على لبنان، مكاناً لإقامة مدرسة للدروز التي عُرفت بالداودية، وكانت المدرسة الوحيدة عندهم لفترة طويلة من الزمن تعلّم أبناء وجهاء الطائفة في عهد المتصرفية[٢٠] فيها.

وقد عرفت عبيه في تاريخها، وبخاصة في القرن التاسع عشر والعشرين، العديد من الشخصيات المؤثرة في محيطها الواسع، ففي القديم، وفضلاً عن الأمراء التنوخيين الذين كانت عبيه عاصمتهم لفترة طويلة، برز الأمير السيد جمال الدين التنوخي (١٣٩٣ – ١٤٧٩ م.) وهو الشيخ الأول للموحدين في عصره وقد قاد ثورة إصلاحية بينهم في محاولته العودة إلى أصول الدين وتجديده وتوضيح ما غمض منه، فضلاً عن التزام التقوى والزهد، فألّف في شرح رسائل الحكمة ستة عشر كتاباً. وقد اعتُبر في عصره وبعده مثلاً أعلى وقدوة للموحدين.

وفي القرن التاسع عشر، برز الشيخ أحمد أمين الدين (– ١٨٠٩ م.) الذي كان شيخ مشايخ عصره، بتقواه وفضائله التي فرضت الاحترام على زعماء عصره، الأمير بشير الشهابي والشيخ بشير جنبلاط اللذين شاركا في حمل جثمانه وبنى الأول قبة لضريحه، وكانت أوقافه أحد الأوقاف التي سجلت باسم الداودية حين تأسيسها.[٢١]

كما برز المعلم طنوس الحداد أحد أوائل المعتنقين للمذهب

البروتستانتي وأحد المساهمين، مع فانديك وبطرس البستاني، في تأسيس مدرسة عبيه ١٨٤٣.

كما انتمى إليها البطريرك غريغوريوس الرابع بطريرك إنطاكية وسائر المشرق (غنطوس الحداد) ١٨٥٩ – ١٩٢٨ الذي خدم في مطرانية بيروت ورعى أبرشية طرابلس والكورة وانتخب بطريركاً في العام ١٩٠٦ فكان في مواقفه المتعددة مثالاً في التواضع والزهد والإحسان لطائفته ولكل الطوائف، وبخاصة أن أوبئة ومجاعات حلت أيامه في لبنان وسوريا كان فيها مضرب المثل في العطاء.

كما عرف عنه محاولته تعريب الكنيسة الأرثوذكسية ومواقفه المؤيدة للحكم الفيصلي في دمشق واتجاهه العروبي المعارض للانتداب.[٢٢]

وانتسب إليها الدبلوماسي والباحث فؤاد حمزة (١٨٩٩ – ١٩٥١) الذي لعب دوراً مؤثراً في الدبلوماسية السعودية وكانت له مواقف مشهودة في أروقة الأمم المتحدة والمحافل الدولية، فضلاً عن كتبه عن الجزيرة العربية ومراسلاته ومذكراته عنها.[٢٣]

وبفضل وجود الإرساليات فيها وموقعها الجاذب، عرفت نهضة تعليمية وثقافية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين فبلغ عدد الأطباء فيها (٣٥ طبيباً) والصيادلة (٩)، والحقوقيين (١٢) والمربين (٥٢) والإعلاميين (٢٥)، وبينهم ١٥ من أصحاب الصحف أشهرها «لسان الحال»، وذلك حتى العام ١٩٣٠.[٢٤] وهذه الأعداد كبيرة قياساً بالنسبة لعدد المتعلمين آنذاك وبالنسبة للبلدات المتقاربة معها في عدد السكان.

ب- عصر النكدي:

ولد النكدي في العام ١٨٨٧ وتوفي في العام ١٩٧٥ فعاش ٨٨ عاماً هي بمثابة التوصيف الكرنولوجي قرن من الزمن بعضه في القرن التاسع عشر وجله في القرن العشرين وهي عمر كامل في التوصيف الشعبي إذ تجاوز المعدل الطبيعي للأعمار في عصره وفي غير عصره، وهي في قياس زمن التاريخ المكتوب ١/٥٠ منه وهي في تاريخ الوجود لا تشكل شيئاً يذكر.

إلا أن هذا العمر على كبره قياساً بأعمار الأفراد وعلى صغره قياساً بالبشر،

والوجود كان في عصر غني الدلالة وسريع التطور في التكنولوجيا وما يتبعها، ومتبدل الأحوال في الاجتماع ومتلاحق الأحداث في السياسة ومتقلقلاً في الاجتماع والاقتصاد والسياسة العربية.

فعلى المستوى العلمي، برزت نظرية النسبية (١٩٠٥، ١٩١٧) ونظرية الكم (بلانك وبوز ١٩١٣، بروجلي ١٩٢٤) والنظرية الذرية (روذرفورد ١٩١١، ولويس دو برولي) واكتشافات بنفليد في الطب. وهذه التطورات والاكتشافات أحدثت ثورة في العلوم التي سادت فترة طويلة.[٢٥]

وعلى المستوى التكنولوجي، شهد هذا العصر تطورات بالغة الدلالة والتأثير لم يعرف لها العالم مثيلاً في قرون عديدة فقد اخترع اللاسلكي في العام ١٨٩٩ وأدخل في الاستخدام التجاري في العام ١٩٢٠ – أول محطة إذاعية في العالم – وأصبح صوتاً وصورة في العام ١٩٣٠ ليفتتح أول محطة تلفزيونية في العام ١٩٣٩ وليتبدل وجه الرسالة الإعلامية المسموعة باستخدام الوقود الجاف للراديو – ترانزستور – في العام ١٩٤٨ وليتبدل وجه الرسالة الإعلامية المرئية باستخدام الأقمار الصناعية في العام ١٩٦٤.

ومع هذه الاختراعات ذات العلاقة بالمرئي والمسموع في الاتصالات، تطورت المطبعة والطباعة من اللينوتيب إلى الأوفست وازدادت سرعة وصول المطبوعة ودائرة انتشارها.

كما تطورت تكنولوجيا الصناعة فأدخلت المكننة وتطورت الصناعات الاستخراجية فازدادت قدرتها على الإنتاج واخترعت آلات حربية جديدة أبرزها الطائرة في العام ١٩٠٥ وتطوير الدبابة وحاملة الجند والمدفعية فضلاً عمّا لحق بالسيارة والقطار من تطورات وأيضاً في الاختراعات الجديدة بلغت حد تفجير القنبلة الذرية في الحرب العالمية الثانية.

وتطورت تكنولوجيا الطب والزراعة بحيث ازدادت القدرة على مكافحة الأمراض البشرية والآفات الزراعية بشكل مذهل.

وعلى المستوى الاقتصادي، عرف العالم انتقال الرأسمالية إلى مرحلة الإمبريالية (بروز الاحتكارات والشركات المساهمة والاستثمار غير المباشر في الخارج (محفظة مالية) في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين) ثم شهد أول تجربة للحكم الاشتراكي (الثورة البلشفية في روسيا ١٩١٧ التي

استمرت حتى العام ١٩٩١) وكانت أزمة ١٩٢٩ مدخلاً لإدخال الدولة في الاقتصاد (مشروع كينز) الذي استمر حتى أوائل الثمانينات، ثم كانت نماذج التحول إلى الاشتراكية في بلدان العالم الثالث.

وعرفت الشركة الرأسمالية تطوراً باتجاه التمركز الاحتكاري (تراوست وكارتل) بدءاً من العام ١٨٧٢ ثم البنية المتعددة الأقسام، بعد الحرب العالمية الأولى مع جنرال موتورز ودون، والبنية المتعددة الوحدات الإنتاجية، بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى سيطرة الشركات المتعددة الجنسية، بعد سبعينات القرن الماضي.

وعلى المستوى السياسي العالمي، شهدت نهاية القرن التاسع عشر صعود قوتين أوروبيتين جديدتين (ألمانيا وإيطاليا) وشهد مطلع القرن العشرين احتدام الصراع بينها وبين الدول الصناعية القديمة فكانت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٩) التي هُزمت فيها الدولتان الحديثتان ومعهما الإمبراطورية العثمانية التي انتُزعت منها أجزاؤها العربية ودخلت الولايات المتحدة الأميركية الساحة الدولية وأُنشئت عصبة للأمم، لأول مرة في التاريخ.

ولم تتح نتائج الحرب الأولى فرصة لحل المشاكل التي سببتها فتجدد التوتر العالمي لتندلع الحرب العالمية الثانية مسببة كوارث بشرية واقتصادية لم يعرفها العالم في تاريخه المعروف.

ولم يكن لما برز بعد الحرب من مؤسسات اقتصادية ومالية وتجارية وسياسية (صندوق النقد الدولي، مصرف الإنماء والتعمير، اتفاقية الغات، الأمم المتحدة) ولما استقر عليه العالم (كتلة رأسمالية وكتلة اشتراكية ودول عالم ثالثة مستقلة) فعل الديمومة إذ تفجرت هذه المؤسسات بعد حرب فيتنام ١٩٧٠، وتراجع زخم الكتلة الاشتراكية بعدها لتتفكك في التسعينات.

وعلى المستوى السياسي العربي، ومنه اللبناني، وهو الذي يعني البحث أكثر، فقد اهتز الجمود الذي عرفته المنطقة في طفولة النكدي، فكانت ضمن المواقع المتنازع عليها بين القوى الأوروبية الكبرى. وما إن بلغ النزاع حد التفجر في الحرب العالمية الأولى حتى كان ما هو معروف جيداً والمتمثل بـ:

- اتفاقية سايكس – بيكو ١٩١٧ التي وزعت المنطقة على الحلفاء الذين انتصروا، ثم استتبعت بصكوك الانتداب عليها بعد أن قسمت بلداناً.

- وعد بلفور (١٩١٦) الذي أُعطي للوكالة الصهيونية ثم لُحظ بعد انتصار الحلفاء في صك الانتداب وفي ممارسة الدولة المنتدبة، تسهيلاً للهجرة اليهودية وإعاقة لإقامة دولة فلسطين.
- ثورة عربية (١٩١٦) أرادت بناء دولة عربية مشرقية، وإن لم يكن، فدويلات مستقلة، وأُريد لها أن تكون أداة في الحرب ضد العثمانيين لم تحصد سوى الخذلان.
- انفراط عقد المتصرفية، بلد النكدي، وضم أجزاء من ولاية دمشق وأخرى من ولاية بيروت إليه ليصبح لبنان الكبير.

ولم ترضِ نتائج الحرب الفاعلين في المنطقة كما لم يسلّم المنتصرون بالحصص، فاستمر التنافس بينهم كما برز ثلاثة تيارات سياسية في المنطقة:

الأول: رافض لتقسيم المنطقة وللانتدابات عليها مطالب بالوحدة والاستقلال، ورافض لوعد بلفور ونتائجه.

الثاني: قابل بالتقسيم وبالانتدابات ومستفيد من خيراتهما.

الثالث: رافض نظرياً للتقسيم وللانتداب وقابل عملياً بهما بحجة التعذر في التغيير وبدافع المصالح التي أُنشئت، وكان الخيار مطالبة بالاستقلال فقط.

ولم تفض نتائج الحرب الثانية عن تعديل في القوى المنتدبة التي كانت ضمن الحلف المنتصر وإن تراجعت مواقعها فيه مع بروز الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، فكانت الاستقلالات وكانت معارك إحلال الأقوى محل الأضعف في الدول المسيطرة والتنافس بين القوتين على المنطقة.

وتحول وعد بلفور في ١٩١٦ إلى دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ وهزيمة الدول العربية التي شهدت انقلابات في بعضها للرد على الهزيمة فصعدت طبقة جديدة إلى الحكم دون أن تتمكن من إبعاد شبح الهزيمة إذ جاءت حرب ١٩٦٧ لتزيد نكسة إلى الهزيمة ولم يعدل الانتصار الجزئي في حرب ١٩٧٣ من الوقائع إذ كرت سبحة الصلح مع إسرائيل.

ج- نسبه ..

عارف النكدي ابن أمين ابن سعيد ابن حمود أبن قاسم بن كليب ابن نجم ابن أحمد الأنكادي - هكذا يرد النسب فيما كتب عن النكدي وما كتب عن

غيره – إلا أن التدقيق والتحليل يعطي لهذه السلسلة من النسب معنى آخر أو بالأحرى يخرجه من التسلسل الدموي/العضوي ليدخله في التسلسل التاريخي الاجتماعي.

فالنكدي بهذه السلسلة الدموية ينتسب إلى النكديين الذين يرجعون بأصولهم، حسب النكدي نفسه وعمه وبو عماد[٢٦]، إلى بني تغلب وقد خرجوا من الجزيرة العربية إلى مصر فالمغرب وعادوا إلى مصر في جيش المعز وانتقلوا إلى لبنان فسكنوا في برجا وبعقلين ودير القمر.

وبغض النظر عن مدى صحة هذا الانتساب والقدرة على إثباته،[٢٧] وقد تعرضت أنساب عائلات أخرى للتشكيك[٢٨] ولم تعرف تشكيكاً بنسب النكديين، فإن ادعاء انتساب عائلات إلى أصول عربية موغلة في القدم يؤشر إلى مكانة بلغتها هذه العائلات اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً احتاجت معها إلى نسب تاريخي يعزز مكانتها، وبخاصة عندما كانت الشرعية تحتاج إلى ذلك.[٢٩]

وإذا كان تاريخ العائلة في تنقلاتها من الجزيرة إلى مصر فالمغرب ثم مصر ذا طابع عمومي وغير موثق، فإن تاريخها في لبنان ذو طابع تفصيلي وموثق تظهر ملامحه في العهد الشهابي (١٧١١) وبخاصة بعد معركة عين داره، فقد بنى دورهم فيها موقعاً لهم في الطبقة الحاكمة الجديدة فكانوا إحدى العائلات الخمس الأساسية التي حكمت الجبل تحت الراية الشهابية، فتنافست فيما بينها على الأولوية في الانتظام الاجتماعي، وشهدت عقود الإمارة الشهابية أحلافاً غير ثابتة بين بعضها والأمير الحاكم ثم بين بعضها والأمير الطامح للحكم، فكانت المغانم للمنتصر والمغارم تفرض على المهزوم بحيث لا يستقر مغنم أو مغرم إذ يتبدل بتبدل التحالفات.

ولا يعني صعود النكديين ومعهم العائلات الأربع الأخرى في معركة عين داره وتلقيبهم بلقب مشايخ غيابهم عن المسرح السياسي قبلها، إذ تشير المصادر التاريخية إلى وجود لهم أيام حكم المعنيين وكانوا إحدى العشائر الخلص لهم، كما يؤكد التحليل المنطقي ذلك، إذ لا يعقل أن تنبري عائلة لاحتلال موقع قيادي في معركة عين داره وتحتل موقعاً بعدها دون أن يكون لها وجود فاعل قبلها.

والنكديون واسطة العقد بين العائلات المسماة أصحاب العهدة، وهم

مشايخ الطبقة الأولى تحصر بهم أمور التولية والعزل والشورى في صفوف الحكام، وهي: آل جنبلاط، آل عماد، آل نكد، آل عبد الملك، آل تلحوق. فهم في الموقع الوسط (واسطة العقد) لسببين:

- موقعهم الوسط بين العائلتين الأكثر غنى وبأساً (آل جنبلاط، وآل عماد) والعائلتين الأقل غنى وبأساً (آل عبد الملك وآل تلحوق).
- موقعهم الوسط بين الحزبيتين اللتين نشأتا بعد معركة عين داره: الجنبلاطية واليزبكية إذ تزعم آل جنبلاط الأولى وآل عماد الثانية وكان النكديون «بيضة القبان» – حسب التعبير الشعبي – انخرطوا حيناً مع الأولى وحيناً مع الثانية وأحياناً ضد الاثنتين، فلم يحسبوا على حزبية دون أخرى.

وقد كانوا لاعبين أساسيين خلال الحكم الشهابي أثناء الصراع بين الأمراء الشهابيين أو بين بعضهم وأحمد باشا الجزار أو بينهم وبين الأمير بشير الثاني فحققوا انتصارات وخُصوا بامتيازات حيناً كما أصيبوا بنكبات[٣٠] وخسروا امتيازات حيناً آخر، إلى أن جاء حكم المتصرفية الذي قضى على النظام المقاطعي في جبل لبنان وأصاب المقاطعجيين الدروز نصيباً أوفر بسبب فرض تعويضات الحرب عليهم. كان النكديون بين هؤلاء «الأوفر حظاً» لكون زعامتهم وأملاكهم في المناطق الأكثر اختلاطاً (الشحار والمناصف)، وبخاصة دير القمر، فأصابهم الضمور الاقتصادي ثم السياسي.

وكان للنكديين ثلث إقليم الخروب ومنطقة المناصف وإقليم الشحار وبعض القرى في إقليم التفاح والشوف البياضي، فبلغت أملاكهم ٢٨ قرية ومزرعة، وهي أملاك أخذت بالسيف، إن بالاستيلاء المباشر أثناء الصراع بين المقاطعجيين أو بالمكافأة من السلطات أو الأمير الحاكم لعمل حربي أو سياسي قاموا به، ثم نُميت بزراعة التوت والمصابن والتجارة.

وتجمع المصادر على أن منبتهم الأساسي في لبنان «برجا» دون أن تحدد تاريخ ذلك إذ لم يكونوا من العائلات النافذة. وانتقلوا إلى بعقلين مع بداية صعود نجم المعنيين ويقدر البعض ذلك في القرن الثاني عشر الميلادي فوالوهم ثم كانت دير القمر قاعدتهم يتبعها المناصف والشحار وذلك بعد انتقال الإمارة من المعنيين إلى الشهابيين العام ١٧٩٧ – حسب بو عماد[٣١] – فكان وجودهم فيها وجوداً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في حين كان الوجود

الشهابي[٣٢] وجوداً إدارياً، واستمرت قضية القيادة في الدير موضوع تنازع طيلة الحكم الشهابي إلى أن ضعف الوجود النكدي في منتصف القرن التاسع عشر حين انتقلوا إلى عبيه وتلاشى هذا الوجود بعد العام ١٨٦٠ وقيام المتصرفية.

والنكدي، موضوع البحث، ينتمي إلى فرع كليب،[٣٣] الفرع الأقوى في العائلة، فكليب باني مجد العائلة في صراعه مع الأمير ملحم وفي دعمه الأمير يوسف. وبلغت قوة العائلة الاقتصادية والسياسية أوجها في عهده.

وهو سليل حمود، أحد الأبناء الناجين من مذبحة النكديين في العام ١٧٩٧، وأحد الذين مارسوا السياسة باتزان، بحيث تمكن مع ابن عمه ناصيف، وبفضل تقلب الأحوال المحيطة، من استعادة ما سلب منهم بعد النكبة وعودة مكانتهم إلى سابق عهدها، وقد نفيا إلى مصر إبان حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام وتحالفه مع الأمير بشير الثاني وحاولا بعد خلافه معه الاستفادة من دعم مصر للعودة إلى مكانتهما السابقة فلعبا دوراً بارزاً في عهد بشير الثالث. وإبان الأحداث ١٨٤٠ – ١٨٦٠، أخرجوا الشهابيين خلالها من عبيه ١٨٤٥ واستعادوا وقف الأمير السيد.

وهو حفيد سلالة اتجهت نحو التعليم ثم الوظيفة منذ جد والده، قاسم، الذي جاور الأزهر وتلقى بعض العلوم فيه عندما كان والده حمود منفياً فيها، ثم جده، سعيد، الذي اهتم بالعلوم الجغرافية وكتب المقالات العلمية وكذلك أخوه نسيب الشاعر وكاتب السيرة النكدية، ثم والده، أمين، الذي عُين قاضياً في محكمة الاستئناف في المتصرفية.

ولم يعرف عن أولاد حمود، قاسم وسعيد وسليم، التلكؤ في الدفاع عن جماعتهم في أحداث ١٨٦٠ إلا أنه في الوقت نفسه لم يعرف عنهم قتل المسيحيين إذ حموا الإرساليات والمسيحيين في عبيه، وحالوا دون حدوث مجازر بحق أهالي دير القمر. ودافع قاسم عن المسيحيين عندما حاولت فرقة كردية الاستفادة من الأحداث الطائفية.

وبقدر ما كان هذا الفرع هو الأكثر حضوراً سياسياً وعسكرياً والأكثر غنى والأسرع نحو العلم كان الأكثر تضرراً من انهيار النظام المقاطعي، بعد قيام المتصرفية، إذ بيعت أراضيه لدائنيه ولسداد تعويضات الحرب، فضلاً عن تبذير البعض – حسب رأي نسيب – ومصادرة أملاك البعض الآخر.

ويتميز النكديون بحرصهم على الرسميات التركية والمجاملات التي يبالغون فيها واشتهرت مجالسهم بالتأدب والرصانة، ويحافظون فيها على الرسميات فلا يطرحون التكلف مع أخص أقاربهم.

ويعني هذا العرض لبيئة النكدي، موطناً وعصراً ونسباً، اتكاء النكدي لموطن غض بموقعه ومناخه ومفعم بالإرث التاريخي وعاج بالحاضر العلمي ولإرث سياسي واقتصادي وعسكري طبع تاريخ الإمارة الشهابية بميسمه حضوراً وفعالية، وطبعته حروب منتصف القرن التاسع عشر ونتائجها بنارها، تراجعاً وهامشية.

كما يعني هذا العرض أيضاً عيشاً في عصر شديد التحول وسريعه لم يشهد التاريخ السابق له مثيلاً إن في الاختراعات العلمية أو في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نتجت عنها، وهو عصر فريد في ما أصاب المنطقة فيه من تبدل وتحول في أنظمتها السياسية وبناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويعني هذا العرض أيضاً وأيضاً، بناء شخصية النكدي ضمن هذه البيئة وتأثرها بها، إيجاباً وسلباً، فعلاً وانفعالاً.

الهوامش

١ يبرر النكدي في كتاب عارف النكدي، الصادر بمناسبة ذكرى أربعينه (ص: ٥، هامش ١) التسجيل في كفرفاقود تهرب اللبنانيين من قيد أسمائهم في الولاية خوفاً من الضرائب التي كان لبنان يرزح تحتها وأن كفرفاقود ملك لهم. وأظن التبرير غير دقيق من ناحيتين:
الأولى: تناقض الهرب من التسجيل في الولاية بسبب الضرائب في لبنان.
الثانية: أن عبيه، بلد أجداده، هي في الشوف ككفرفاقود، وهي مثلها من أملاكهم.
وأرجح تبريراً آخر قوامه:
أ. بالنسبة للهرب من بيروت سببه كثرة الضرائب في الولاية لا العكس، والتجنيد الإجباري، من جهة وتمسك ذويه بالانتماء إلى جبل لبنان وهم سادة وإقطاعيون فيه في حين أنهم في بيروت رعايا.
ب. بالنسبة للتسجيل في كفرفاقود، سببه، ما أشار إليه في السيرة (السبب السياسي في انتقال جده لأمه، سليم، إلى بيروت) معطوفاً على تفصيل الخبر في السيرة النكدية: خلاف بين جديه وأخويهما حول الموقف من قائمقامية نسيب جنبلاط. ففي حين كان جده لأمه، سليم، وقريبه بشير مع الأمير مصطفى، كان جده لأبيه، سعيد، وأخوه قاسم مع نسيب جنبلاط. ويبدو أن والده اختار عمه، أخا والده وأبا زوجته، فرحل معه إلى بيروت دون أن يقطع مع والده الذي كان مدير المناصف فسجل ابنه في مركز المديرية.

٢ انتقل بعض النكديين إلى عبيه بعد ما يعرف بالنكبة النكدية في ١٧٩٧/٢/١٣ حين قضى الأمير بشير، غيلة وبالتعاون مع منافسي النكديين بين الدروز آل جنبلاط وآل عماد، على خمسة من

كبارهم في مكتبه الخاص وهرب الأحياء منهم من مقرهم الأساس، دير القمر، إلى عبيه، مختبئين من بطش الأمير بشير. إلا أن الانتقال الأساسي كان في العام ١٨٤٥ إثر اشتداد الصراع الطائفي، واختلال التوازن داخل دير القمر حيث همّ إقطاعيوها لغير صالحهم فقصد بعضهم عبيه وأخرجوا الشهابيين منها.
راجع حول النكبة: عاطف بو عماد، الأسرة النكدية من القرن التاسع عشر حتى نهاية عهد المتصرفية، الدار التقدمية، المختارة – لبنان ١٩٨٩، ص: ١٧٧ – ١٨١ و٢٢٥ – ٢٥٢.
النكديون في عبيه، عبيه التاريخ، (وقائع المؤتمر التاريخي الأول لبلدة عبيه)، ط. ١، ص: ٢١١ – ٢١٤. نسيب النكدي، سيرة الأسرة النكدية (تحقيق نائلة تقي الدين قائد بيه)، دار النهار – بيروت ٢٠٠٤، ص: ١٦٨ – ١٧٤.

٣ راجع: كتاب عبيه في التاريخ، م.س.، وبخاصة:
– دراسة المهندسة سمر مكي حيدر والأستاذ رشيد محمد علي مكي، التنوخيون في عبيه بين البشر والحجر، ص: ٣١ – ٣٧.
– دراسة د. سامي مكارم، التنوخيون، ص: ١٤٩ – ١٥٥.
نديم حمزة، التنوخيون، دار النهار للنشر، بيروت، ط. ١، ١٩٨٤

٤ راجع حول الأمير السيد:
– د. فؤاد أبو زكي، الأمير السيد جمال الدين عبد الله التنوخي (لا. د.).
– د. فؤاد أبو زكي: الأمير السيد جمال الدين عبد الله التنوخي في كتاب: عبيه في التاريخ، م.س.، ص: ٤٢٥ – ٤٥٠.
– عارف النكدي، سيرة الأمير السيد، مجلة «الخدر»، أيار ١٩٢٥، ص: ٥٣١ – ٥٣٧.
عارف النكدي، «الضحى»، الأجزاء ٤ و٥ و٦، ١٩٥٣، ص: ١٠٥ – ١٠٩ و١٣٦ – ١٤١ و٢٠٤ – ٢٠٩.

٥ م.س.

٦ استقل الكبوشيون عن الرهبان الفرنسيين في العام ١٥٢٥ على يد الأب متى بسكي Bascio وكان دخولهم إلى صيدا أول دخول إلى بلاد الشام ثم فتحوا ديراً في حلب ١٦٢٩ وآخر في بيروت ١٦٣٠ قبل دخولهم إلى الجبل.

٧ جاء المرسلون الكبوشيون إلى صيدا في حزيران العام ١٦٢٦ بدعم من الملك الفرنسي لويس الثالث عشر ورعاية من بطريرك الموارنة يوحنا مخلوف وحماية الأمير فخر الدين الثاني المعني.
والجدير ذكره أن صيدا كانت، آنذاك، مرفأ الجبل.

٨ اشترت الرهبنة اليسوعية داراً في غزير في العام ١٨٤٤ وجعلته ديراً ومدرسة في العام ١٨٤٧ واستمرت حتى العام ١٨٧٥ حين نقلت إلى بيروت لتكون أساس مدرسة القديس يوسف الجامعية.
مقال د. رياض غنام، عبيه والتقاطع المعرفي بين التعليم والتبشير، في كتاب: عبيه في التاريخ، م.س. ص: ٢٦٢.

٩ يذكر د. لبكي دور الأمير ملحم المعني في استقدامهم إلى عبيه وبناء دير لهم وذلك لعلاج المرضى وتعليم الناس.

١٠ يذكر لبكي مغادرتهم الدير ست سنوات (١٦٦٣ – ١٦٦٩) بعد وفاة الأمير ملحم واشتداد الصراع القيسي – اليمني.

١١ المرجع عن هذه المعلومات: بحث د. جوزف لبكي: عبيه من خلال أرشيف الآباء الكبوشيين (١٦٤٥ – ١٩٨٣) في كتاب، عبيه في التاريخ، م.س.، ص: ٢٣٧ – ٢٥١.

١٢ المصدر نفسه، ص: ٢٤٧ – ٢٤٨.

١٣ البداية الأولى تعود إلى العام ١٨٢٣ – حسب الأحمر – حين قدم أربعة مرسلين أمريكيين إلى بيروت وأنضم إليهم القس بلني فسك وافتتحوا مدرسة في العام ١٨٢٤ بدأت بستة طلاب ثم أصبحت تسع مدارس في العام ١٨٢٦ ضمت حوالي ٣٠ طالباً قبل أن تقفل في العام ١٨٢٨ بسبب توتر العلاقات الإنكليزية – العثمانية لتعود في العام ١٩٣١ وتفتح مدرسة للبنات في العام ١٨٣٥، وهي أول مدرسة للإناث في الإمبراطورية، (ص: ٣٤٥ – ٣٤٨).

١٤ أورد د. غنام ذلك دون د. الأحمر وإن اتفقا على التاريخ. غنام، ص: ٢٥٧ والأحمر، ص: ٣٥٠.

١٥ غنام، ص: ٢٦١، والأحمر ص: ٣٥٢، ويقول بثماني مدارس دون أن يحدد أماكنها.

١٦ أورد ذلك الأحمر، ص: ٣٥٤.

١٧ يعرض كل من غنام (ص: ٢٦٥) والأحمر (ص: ٣٥٣ – ٣٥٤) ما تعرض له البروتستنت في حاصبيا في العام ١٨٤٤ ولجوئهم إلى عبيه.

١٨ هذا الفرع تأسس في بيروت ككلية لاهوت للشرق الأدنى في العام ١٨٣٢ تحت اسم «مدرسة بيروت اللاهوتية» واستبدل في العام ١٨٣٥ إلى مدرسة العمال الدينين وانتقلت إلى عبيه في العام ١٨٤٩ لتعود إلى بيروت في العام ١٨٧٨ تحت اسم مدرسة اللاهوت للشرق الأدنى ثم كلية اللاهوت للشرق الأدنى وهي تابعة للإرسالية نفسها التي فتحت المدرسة ثم الكلية الإنجيلية السورية. الأحمر، ص: ٣٥٧ – ٣٦١.

١٩ غنام، ص: ٢٥٦ – ٢٦٢. ولأحمر، ص: ٣٥٤ – ٣٥٧. اعتمدنا على دراستين في كتاب: عبيه في التاريخ، وأشرنا إلى تفرد كل منهما وهما:
– دراسة د. رياض غنام، عبيه والتقاطع المعرفي بين التعليم والتبشير، ص: ٢٥٣ – ٢٨٤.
– دراسة د. الرائد ناقد الأحمر، مدرسة عبيه الإنجيلية وأثرها الثقافي على جبل لبنان في القرن التاسع عشر، ص: ٣٤٣ – ٣٦٤.

٢٠ سيذكر البحث ذلك لاحقاً.

٢١ نديم حمزة، عبيه، عائلات وأعلام في: عبيه في التاريخ، م.س.، ص: ٣٩٣ – ٤٢٣.

٢٢ فريدا حداد عبس، غريغوريوس الرابع بطريرك إنطاكية وسائر المشرق، في: عبيه في التاريخ، م.س.، ص: ٤٥٦ – ٤٩١. وفي البحث معلومات وافية عن غبطته.

٢٣ عبد الله سعيد، فؤاد حمزة، في: عبيه في التاريخ، م.س.، ص: ٥١٥ – ٥٣١. وكتبه المنشورة: البلاد العربية السعودية، في بلاد عسير، قلب الجزيرة العربية، أما المراسلات والمذكرات فبعضها منشور في الصحف وبعضها الآخر مخطوط.

٢٤ نديم حمزة، عبيه، عائلات وأعلام، م.س.، ص: ٤١٥ – ٤١٩. يورد لوائح اسمية بهؤلاء.

٢٥ راجع حول هذه التطورات، تطور مفهوم العلم في كتاب مدخل إلى العلم بالسياسة، للمؤلف، دار بيسان، بيروت، ٢٠٠٠.

٢٦ عارف أمين النكدي، بقلمه في كتاب: عارف النكدي، الذي صدر بمناسبة أربعينه، ص: ٥.
نسيب سعيد النكدي، سيرة الأسرة النكدي، والمنشور تحت عنوان: الإمارة الشهابية والإقطاعيون الدروز، تحقيق وتقديم نائلة تقي الدين قائدبيه، دار «النهار» – بيروت، ٢٠٠٤، ص: ٧٠ – ٧٦.
عاطف بو عماد، الأسرة النكدية إبان القرن التاسع عشر وحتى نهاية عهد المتصرفية، الدار التقدمية، المختارة، ط. ١، ١٩٨٩، ص: ١٩ – ٢١.

٢٧ لم يقدم نسيب النكدي إثباتات سوى القول بإجماع المؤرخين والرواة دون ذكرهم، وطريق التقليد عن الآباء والأجداد. وما قدمه القول بورود الرواية نفسها عن تاريخ قديم عند الشيخ عامر أحد أساتذة الجامع الأزهر بمصر اطلع عليها عمه قاسم عندما كان منفياً في مصر، وقد شككت محققة المخطوطة، نائلة تقي الدين قائد بيه، بوجود الشيخ عامر كأحد الأساتذة في الأزهر ضمن المراجع التي بين أيديها. (سيرة الأسرة النكدية، م.س.، ص: ٧١)

ثم يستدل على وصولهم إلى المغرب بوجود جماعة في الساقية الحمراء تعرف بالأنكاد أو بني نكد، كما استدل على انتقالهم إلى مصر بقصيدة بعثها إليه إسماعيل هواس من المنصورة يشيد بجهود العشيرة (الصفحة نفسها).
ولم يقدم النكدي نفسه وأبو عماد أدلة إضافية على ذلك واكتفيا بأخذ ما قاله نسيب كمسلمة. ويتعذر على الباحث التدقيق الأرشيفي أو الميداني في هذا النسب لبعد الزمن وندرة الوثائق، وقد تفيد في هذا المجال، لمن يرغب، دراسة انتربولوجية لجماعتين أشار إليهما نسيب النكدي: قبيلة الأنكاد في الساقية الحمراء، وأولاد علي في منطقة البحيرة في مصر.

٢٨ المشككون كثر، نذكر منهم تشكيك نسيب النكدي نفسه بنسب آل أرسلان وآل شهاب (ص: ٧٦ – ٨٠) وتشكيك نائل أبو شقرا، (تاريخ لبنان، أزمة نص ومصطلح وهوية، بيروت، لا ناشر)، ٢٠٠٤. بنسب آل أرسلان وآل جنبلاط (الفصول: الفصل الأول والرابع عشر والخامس عشر).

٢٩ وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠ – ١٩٢٠)، معهد الإنماء العربي، ط. ١، ١٩٧٦، ص: ٣٤.

٣٠ أهم هذه النكبات نكبة ١٧٩٧ عندما دعا الأمير بشير الشهابي مشايخ النكدية والجنبلاطية والعمادية إلى قصره وأتاح، باتفاق مسبق مع الجنبلاطيين والعماديين، قتلهم، ثم أعقب ذلك مطاردة من لم يكن حاضراً، فضلاً عن أولادهم، وأرفق ذلك بمصادرة أملاكهم. يراجع حولها: كتاب نسيب نكد، م.س.، وعاطف أبو عماد، م.س.

٣١ عاطف بو عماد، ص: ٩٨ – ١٠١.

٣٢ كان من شروط اختيار الشهابيين للإدارة أن لا يملكوا في دير القمر ولا يمارسوا سلطتهم على أهلها.

٣٣ كليب أحد ابني نجم، الثاني قبلان انقطعت سلالته، الذي هو أحد أبناء أحمد الأنكادي، أول من عرف من السلالة النكدية في لبنان، والولدان الآخران يوسف، وعلي، وكان الثلاثة قادة النكديين في معركة عين داره.

الفصل الثاني

البدايات القلقة
(١٩٠٢ - ١٩١٩)

تقسم المرحلة الأولى من سيرة النكدي (١٨٨٧ - ١٩١٩) إلى ثلاثة أقسام - تبعاً لمعيار الظرف الخارجي المحيط بها:

الأول: منذ ولادته حتى العام ١٩٠٨ - فترة طفولته ومراهقته - وهي فترة هادئة سياسياً، ومستقرة، اقتصادياً واجتماعياً، فالانتظام في المتصرفية مستمر، والهدوء في الإمبراطورية العثمانية قائم، ولم يبلغ التنافس الدولي الذي فرضه التحول في طبيعة الرأسمالية واتجاهها الإمبريالي من جهة وصعود الدولتين الموحدتين، حديثاً، (ألمانيا وإيطاليا) من جهة ثانية حد التصادم، دون أن يعني هذا الانتظام وذاك الهدوء جموداً، إذ كانت تعتمل في داخل كل من المتصرفية والإمبراطورية حركة غير معلنة تتمثل في:

- تصاعد نمو العلاقة بين بيروت والمتصرفية.
- تصاعد الدعوات لإصلاح الإمبراطورية، ولتميز العرب ضمنها بوضع شبه مستقل، وبدء نشوء الجمعيات العربية.
- تحشد القوى المتصارعة، عالمياً، في حلبة التنافس الاقتصادي ومن ثم السياسي والعسكري وهو تنافس، في جانب منه، على المستعمرات التي تشكل المنطقة العربية إحدى ساحاتها.

الثاني: منذ العام ١٩٠٨ (انقلاب جمعية الاتحاد والترقي على السلطان العثماني) حتى العام ١٩١٤ (اندلاع الحرب العالمية الأولى) فترة شبابه - وهي فترة توثب وانطلاق، شهدت فيما يخص البحث الآتي:

- ازدياد مساحة الحريات العامة في السلطنة العثمانية بقيام مجلس المبعوثان وإطلاق الحرية لإنشاء الجمعيات (قانون الجمعيات العثماني

١٩٠٩) والصحف (قانون المطبوعات العثماني ١٩٠٩) فازدادت أعداد الصحف بشكل ملحوظ وبرز للعلن جمعيات كثيرة كانت تختمر أفكارها، إضافة إلى جمعيات سرية عرفتها المرحلة السابقة.

- اتجاه الحاكمين الجدد في السلطنة نحو اعتماد سياسة تتريك الإمبراطورية.
- نتج عن التطورين السابقين تحول في طبيعة الجمعيات التي كانت في المرحلة السابقة مطالبة بالإصلاح ضمن وحدة الإمبراطورية وعلى قاعدة اللامركزية نحو المطالبة بالاستقلال، سواء الاستقلال العربي أو السوري أو اللبناني، عند الغالبية، مع بقاء القول باللامركزية عند البعض، فكان هناك ٣ أنواع من الأحزاب: ١) حزب السلطة (الاتحاد والترقي) الذي أنشأ فروعاً له. ٢) أحزاب مناقضة للإمبراطورية وقد نشأت في غالبيتها خارج الإمبراطورية وطالب بعضها باستقلال سوريا وبعضها الآخر بتوسيع حدود لبنان، ٣) أحزاب معارضة للإمبراطورية وقد نشأ بعضها داخلها وبعضها الآخر خارجها ومطالبها استقلال عربي ضمن وحدة الإمبراطورية.[١]
- ازدياد حدّة التنافس الدولي. إذ تجددت الأزمة المغربية (١٩١١) ونشبت الحرب في البلقان (١٩١٢ و١٩١٣)، فضلاً عن ذيول قضايا سابقة في السودان وجنوب أفريقيا والشرق الأقصى.[٢]

القسم الثالث منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) حتى نهاية الحرب (١٩١٩). وهي فترة اضطراب واضطهاد ومجاعة وقد شهدت فيما يخص البحث الآتي:

- انفراط الإدارة الذاتية للمتصرفية وإلحاقها بالحكم التركي مباشرة في المرحلة الأولى من الحرب (١٩١٦) ثم بالحكم الفرنسي بعد ذلك.
- تعرض المتصرفية ومعها السواحل اللبنانية لحصار تركي ثم لمجاعة.
- انكشاف السياسة الإنكليزية – الفرنسية تجاه المنطقة إنْ بكشف اتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور أو بنكث الوعد للشريف حسين والثورة العربية واحتلال الدولتين (إنكلترا وفرنسا) المنطقة وتقسيمها حسب خريطة سايكس – بيكو.
- تفجر الخلافات في المتصرفية وما حولها حول قضيتين:

الأولى حدود المتصرفية وقد برز رأيان أساسيان:

الأول داعٍ لتكبير المتصرفية والثاني داعٍ لانضمامها إلى الدولة العربية الناشئة (حكومة فيصل).

الثانية: الدولة التي ستنتدب عليها، وقد برز رأيان أيضاً أساسيان:

الأول داعٍ لانتداب فرنسا.

الثاني رافضٌ للانتداب، وإن لم يكن من انتداب فليكن أمريكياً أولاً وإن لم يكن فإنكليزياً.

وإذا كان القسم الأول من هذه المرحلة هادئاً – والنكدي فيها طفل وفتى تتفتح مواهبه وتوجهاته – والقسم الثاني هادئاً ومنفتحاً على الحريات والنكدي شاب يبحث عن موقع، فإن القسم الثالث متفجر – والنكدي فيها في معترك الحياة – إذ كانت الأحداث التي شهدها مَعْلماً طبع، بنتائجه، المنطقة العربية طوال القرن العشرين، إن بالتجزئة التي نفذت أو بالمشروع الصهيوني الذي تنامى ونجح في إقامة دولة أو بالدخول الرأسمالي إليها، وكانت الأحداث التي حصلت بعده والقضايا التي أُثيرت لاحقاً والاتجاهات التي عرفها الحراك السياسي والاجتماعي مؤسسة على هذا التحول.

فكيف كان النكدي في هذه البيئة؟

أ– نشأته: تقلقل في الإقامة والتحصيل والوظيفة

ولد عارف النكدي في بيروت في ١٨٨٧/١/١٣ (الموافق في١٧ ربيع الثاني ١٣٠٤هـ) لأبٍ قاضٍ هو أمين سعيد النكدي ولأم هي ألماسة سليم النكدي، – سعيد وسليم أخوان بالدم ومتباعدان بالغرضية – وهو وحيدهما الذكر وله أخت واحدة. وقضى طفولته وتعليمه الابتدائي بين بعبدا، مركز المتصرفية الشتوي، وبيت الدين، مركزها الصيفي، حيث كان والده قاضياً في محكمة الاستئناف يتنقل بتنقل دوائر المتصرفية.*[٣]

* المعلومات مأخوذة من سيرة حياته التي نشرها قبل وفاته ووضعت في مطلع الكتاب الصادر بعد وفاته بعنوان عارف النكدي، فقيد العروبة الخالد، وقائع الاحتفال بأربعينه وكلمات عنه، ١٩٧٥. ص: ٥ – ٦.

إلا أن سيرة حياته الموجودة في إضبارته في المجمع العلمي العربي والمؤرخة في ١٩٦١/٥/١٨ يؤرخ الولادة بـ١٨٩٠ ورجحنا الرواية الأولى لاستشهاده بشعر حدد مولده.

وقد تعلّم شيئاً من العربية في المدارس الابتدائية في بعبدا وبيت الدين ثم انتقل إلى المدرسة العثمانية لدراسة العلوم الإسلامية وبعدها إلى المدرسة العلمانية الفرنسية لمتابعة الدروس الفرنسية وبعض العلوم العصرية.[٤]

وأثناء تعلمه في بيروت في الكلية العثمانية انضم مع آخرين، بينهم: الأمير عادل أرسلان، عبد الغني العريسي، ومحمد المحمصاني في العام ١٩٠٤ إلى حلقة دمشق الصغرى[٥] التي كان هدفها الظاهر: تدريس تاريخ العرب وقواعد اللغة العربية وآدابها وتأسيس غرف للمطالعة ومدارس أهلية لنشر العلم وتلقين أسس القومية فيها. وهدفها الخفي بعث العروبة من رقادها بتلقين شباب العرب الوسائل المؤدية إلى هذا الهدف.[٦]

ولم يتوفر على مدة تعلمه في الكلية العثمانية، سوى خبر انضمامه إلى حلقة دمشق الصغرى في العام ١٩٠٤ وهو فيها، إذ لم يرد اسمه في البيان السنوي للكلية في الأعوام ١٨٩٧، و١٩١٢، و١٩١٤، رغم ورود اسم رفيقيه الأمير عادل أرسلان وأمين بك خضر[٧] كما لم يرد اسمه بين أسماء جمعية (أبناء العثمانية) وهي جمعية لمتخرجي الكلية[٨] ولم يرد كذلك في لائحة الفائزين في امتحاناتها في الأعوام ١٩١١ و١٩١٢ و١٩١٣ و١٩٢٧ و١٩٣٠ و١٩٣٣.[٩]

إلا أن إعلانه في سيرة حياته عن التعلم في هذه الكلية[١٠] وإبراز العانوتي اسمه بين تلامذتها،[١١] وخبر انتسابه إلى حلقة دمشق الصغرى وعدم الإطلاع على بيانات الكلية كلها[١٢] يؤكد تعلمه فيها في الفترة ما بين ١٩٠٤ و١٩٠٩ – وليس كل الفترة – موعد افتتاح المدرسة العلمانية الفرنسية في بيروت[١٣] الذي أعلن تعلمه فيها.[١٤]

ولم نعرف مدة تعلمه في مدرسة البعثة العلمانية الفرنسية،[١٥] والأرجح أنها سنة واحدة إذ انتقل بعدها للتعليم في مدارس المقاصد العام ١٩١٠ – ١٩١١ واقتصر تعلمه على اللغة الفرنسية، وعلم العربية فيها.[١٦] ثم تولى إدارة المدرسة العثمانية لمدة سنتين درس خلالها الشريعة والقانون على يد أحمد الأزهري وشارل دباس وعبد الباسط الفاخوري، وأعطي بموجبها إجازة في الحقوق (انجمن العدلية).[١٧]

وقد علّم في مدارس المقاصد إذ عينه رئيس الجمعية أبو علي سليم سلام

مديراً لمدرسة الذكور في زقاق البلاط،[١٨] إحدى المدرستين اللتين افتتحتا ذلك العام،[١٩] في العام ١٩١٠ – ١٩١١،[٢٠] خلافاً لقوله بأنه تعين بعد تخرجه من المدرسة الفرنساوية العلمانية (١٩٠٧).[٢١] وتولى إدارة المدرسة العثمانية لمدة سنتين[٢٢] ١٩١٢ – ١٩١٣.

وقد انضم إلى القضاء ككاتب في محكمة استئناف جبل لبنان في العام ١٩١٣ ثم كقاضٍ للتحقيق في بعبدا وكعضو في محكمة جزين البدائية ثم كعضو في محكمة الجنايات والاستئناف الجزائية (١٩١٥) ورئيساً لها بالوكالة،[٢٣] واستمر على هذا الموقع حتى عزله في العام ١٩١٩.

ولم نعثر في المصادر والمراجع المتعلقة بمرحلة الحرب العالمية الأولى التي اطلعت عليها على معلومات عن إدارته لهيئة إعاشة – حسب تعريفه لنفسه وحسب من نقلوا عنه – فلم يذكر معاصره وزميله في وظائف المتصرفية، يوسف الحكيم، أسماء المسؤولين عن مكاتب القمح والإعاشة التي تأسست بعد وصول الجراد (نيسان ١٩١٥) وذكر اسم الدكتور نجيب الأصفر مديراً لشركة استيراد الحبوب المنشأة آنذاك والذي عين مديراً لمركز الإعاشة الذي تأسس في ٨ حزيران ١٩١٦ ودون أن يذكر من تسلم المكاتب الفرعية التي تأسست في العام التالي.[٢٤]

إلا أن ذلك لا ينفي صدق روايته عن نفسه. وما يبررها هو السمعة الجيدة التي عرفت عنه، مع العلم أن ترجمته في إضبارة المجمع لم تورد هذه الوظيفة. فهو حسب رأي يوسف الحكيم من أبرز القضاة علماً ونزاهة[٢٥] ورغب بالتعرف إليه.[٢٦] وهو مقرب من الأمير شكيب أرسلان الذي لم تنقطع علاقاته مع الحاكم العثماني جمال باشا إبان الحرب العالمية الأولى، وأيضاً من الأمير عادل أرسلان الذي عُين قائمقام الشوف. فضلاً عن توقف الصحف عن الصدور، آنذاك، وشح المعلومات. وقد يكون تعيينه مديراً في قائمقامية الشوف أو في إحدى مكاتبه.

وقد فتح مع آخرين – لم يحددهم – مدرسة في عبيه – بعد رفض قائمقام الشوف إعطاءهم مبنى الداودية، مجاناً أو بالايجار – لمدة سنتين وقع خلالهما في خسارة أنقذهم منها وقوع الحرب العالمية الأولى حين تغير القائمقام[٢٧] وأعطوا مبنى الداودية.[٢٨] وقد عرفت بـ «دار العلم».

وشارك، مع آخرين في لجنة معارف إبان الحرب العالمية الأولى تولت فتح مدارس رسمية في أمهات القرى اللبنانية وقد استمرت حتى نهاية الحرب العالمية واحتلال الفرنسيين البلاد.[٢٩]

ب- إطلالته الكتابية: العروبة في اللغة

ويظهر في هذه المرحلة (١٩٠٨ - ١٩١٢)، بعد إنهاء تعلمه وقبل توظيفه في العدلية، اهتماماته الكتابية إذ نشر له في أكثر من جريدة ومجلة هي:

في العام ١٩٠٨:

- اللغة العربية ومدارس الحكومة في الاتحاد العثماني[٣٠] ١٩٠٨/١١/٢١.
- عالم أمس وعالم الغد في الاتحاد العثماني ١٩٠٨/١٢/١٨.

في العام ١٩٠٩:

- الاشتقاق والتعريب (١) و(٢) في المنتقد[٣١] منسلخ جماد ١٣٢٧ ومنسلخ رجب/أيار وتموز ١٩٠٩.
- تسهيل تعليم اللغة العربية، «المقتطف»،[٣٢] أيار ١٩٠٩.
- كلمة في أربعين محمد أرسلان، في الاتحاد العثماني، ١٩٠٩/٦/٤.
- الناس بأخلاقهم، في «النبراس»،[٣٣] ١٩ حزيران ١٩٠٩.

في العام ١٩١٠:

- روائع الأقوال والأمثال، في «النبراس»، عددي نيسان وحزيران ١٩١٠.
- اللغة العربية وآدابها، في «النبراس»، حزيران ١٩١٠.
- الاشتقاق والتعريب، «المقتطف»، حزيران ١٩١٠.
- النصرانية في الإسلام، «المقتطف»، آب ١٩١٠.

في العام ١٩١١:

- التربية المدرسية، «العرفان»،[٣٤] تموز ١٩١١.
- نهضة اللغة العربية، «العرفان»، تموز ١٩١١.

في العام ١٩١٢:

- العرب والمتعربون، «المقتطف»، حزيران ١٩١٢.

كما يظهر إشعاراً وجدت بين محفوظاته ونشرتها «الميثاق» بعد وفاته بعضها شعراً غزلياً في العامين ١٩٠٢ و١٩٠٣.[٣٥] وبعضها الآخر فخراً

(١٩٠٦)[٣٦] وثالثها رثاءً في العام ١٩٠٩: قصيدة في رثاء الأمير محمد أرسلان[٣٧] وأخرى في رثاء خاله ملحم بك نكد.[٣٨] كما نشر قصائد وطنية بتوقيع ابن البادية في «الحقيقة» في العام ١٩١٠ بعنوان العرب والعرض وفي العام ١٩١٩ بعنوان المستقبل الحكم.[٣٩]

وقد أورد يوسف أسعد داغر خبر تأسيسه جريدة «الشرق» مع حبيب برهوم في دمشق العام ١٩١٠،[٤٠] إلا أن أحد مرجعيه، الهلال، يورد تأسيس الجريدة باسم عارف الكندي وحبيب برهوم ولا يورد المرجع الثاني، المقتبس، أسماء المؤسسين إلا أنه يرد التاريخ إلى قبل نشر الجريدة بثلاثة أشهر،[٤١] أي جمادي الثاني ١٣٣٢هـ/نيسان ١٩١٦م. ويصفها بأنها «أعظم جريدة عربية بحجم واسع ومادة غزيرة مصورة في الأحايين، وقد رُصد لها رأس مال كبير وعهد بإنشائها إلى جملة من العلماء والمفكرين فجاءت بعد اتخاذ أسباب النجاح كلها نافعة للأمة العربية عامة وللمسلمين خاصة تستطيع خدمة الخلافة العثمانية والجامعة الإسلامية على ما يجب ويسجل صدور مثل هذه الصحيفة الراقية في باب ارتقاء الأفكار والآداب العربية في هذه الديار حقق الله رجاءها إلى نيل الغاية التي ترمي إليها من خدمة الأفكار الصحيحة والسياسة الرجيحة وبث العلوم والدعوة إلى الإصلاح الحقيقي من طريق النقل والعقل».

ويوضح جوزيف الياس طبيعة هذه الجريدة بأنها جريدة الدعاوة التركية أصدرها جمال باشا، بإيعاز من الباب العالي والغاية منها خدمة الجامعة العثمانية والوحدة الإسلامية. وقد أسندت إدارتها وتحريرها إلى جهاز مرموق من الكتاب ورجال الفكر ووضعت تحت تصرفها إمكانات ضخمة وصدرت في ٢٧ نيسان ١٩١٦ واستمرت قوية لفترة محدودة ثم تراجعت مع تراجع الأتراك وتوقفت في خريف العام ١٩١٨، وقد تألف جهازها من: خليل الأيوبي الأنصاري – صاحب الامتياز، محمد تاج الدين الحسني – المدير المسؤول (وقد شغل مناصب هامة في العهدين الفيصلي والفرنسي)، شكيب أرسلان – رئيس هيئة التحرير، عبد القادر المغربي – مدير التحرير، علي حكمت ناهيد – مدير الإدارة.[٤٢]

ويكتفي فيليب دي طرازي بذكر اسمي خليل الأيوبي وتاج الدين الحسني كمؤسسين لجريدة «الشرق» في ٢٧ نيسان ١٩١٦ واسم الأول (خليل

الأيوبي الأنصاري) كمؤسس لجريدة «الشرق» (مصورة) إلا أنه يذكر تأسيس جريدة «الشرق» في العام ١٩١٠ ومؤسسها حبيب برهوم ويعقب على ذلك بانطفاء سراج هذه الجريدة بعد صدور العدد الأول منها.[٤٣]

وتعني هذه الأخبار انتفاء الربط بين «الشرق» (١٩١٠) و(١٩١٦) وتأكد انتفاء اسم النكدي كصاحب الامتياز أو رئيس تحرير للثانية (١٩١٦)، رغم إمكانية الكتابة فيها لعلاقة النكدي بأرسلان الذي لم يُثبت لعدم العثور على أعدادها.

ويبقى الشك قائماً حول علاقته بالأولى (١٩١٠)، وبخاصة أنه لم يعثر على أعداد منها أو من الثانية في مكتبة يافث الجامعة الأميركية ومكتبات الجامعة اللبنانية، المكتبة الشرقية ومكتبة الأسد - دمشق كما لم يعثر على معلومات عن حبيب برهوم وعارف الكندي كصحفيين أو كعاملين في الحقل العام أو كنافذين.

ويظهر من هذه المقالات:

- القول باللغة العربية كأقوى الروابط في نهضة الأمة[٤٤] وهي كافية لجمع الأمة.[٤٥]
- التمسك باللغة الفصحى ورفض العامية مع العمل على تسهيل تعليمها بتكلم الأساتذة بها، وبحفظ القرآن والكتب الصحيحة العبارة وباعتماد كتاب نحو واحد عميق وواضح،[٤٦] كما أصر على الاشتقاق ورفض التعريب إلا عندما يتعذر البديل الاشتقاقي.[٤٧] ودعا الحكومات والأمراء والملوك إلى دعم نهضتها لتشمل الميادين كافة.[٤٨]

- نقد الحكومة العثمانية لعدم إيلاء العربية الاهتمام في مدارسها.[٤٩]
- الدعوة إلى اعتماد أمثلة تاريخية ووطنية في تدريس العربية، بما يشد الطالب إلى تاريخه ويذكره بأمجاده.[٥٠]
- الدعوة للعروبة السمحة، بالقول باللغة جامعاً ورفض نظرية الأصل العنصري الواحد[٥١] والإشارة إلى اشتراك المسيحيين في الحكم العربي قديماً،[٥٢] والإشادة بمحمد علي باشا ودعوة العرب إلى النهضة.[٥٣]
- التركيز على دور التربية القائمة على عدم التقليد الأعمى وعلى غرس الوطنية والشهامة، وتأتي التربية المدرسية أساس فيها،[٥٤] وكذا دور العلماء.[٥٥]

ج- إطلالته السياسية: عثمانية في وجه التتريك وعروبة في وجه الفرنسة

لم يعرف عن النكدي العمل السياسي في مطلع حياته، وإنما يشتم من قصائده الأولى (١٩٠٦) نفس طموح يشي بهمّ سياسي كما أفادت الأخبار اللاحقة عن انتساب مبكر لحلقة دمشق الصغرى، ويظهر من المقالات التي نشرها ذات الهم الثقافي تشابهاً بين مضمونها وأهداف حلقة دمشق الصغرى: تشجيع اللغة وفتح المدارس يشير إلى خلفية سياسية لهذا الهم مندرجة في توجه الحلقة نحو إنهاض الأمة العربية الذي لم يكن الظرف السياسي آنذاك يتيح الكلام السياسي المباشر حوله.

وهذا لم يحل دون نقد للحكومة العثمانية، وإن كان في تقصيرها في تعليم اللغة العربية، وإشادة بحكم محمد علي باشا، وما تحمله الإشارة من تعرض للعثمانيين من جهة ومغايرة لموقف درزي منه إبان حملته على سوريا، ودعوة لنهضة عربية.

كما أن هذا التوجه قرن بإشادة بغرف القراءة بمناسبة افتتاح إحداها في بيروت.[٥٦] وبحضور في المنتديات الاجتماعية.[٥٧]

وقد تبدل الوضع بعد انتهاء دراسته (١٩٠٩) وقبل دخوله الوظيفة العام (١٩١٣)، إذ أطل على السياسة من خلال الكتابة في جريدتي «المفيد»[٥٨] و«الحقيقة»[٥٩] باسمه الصريح حيناً وباسم ابن البادية حيناً آخر[٦٠] وباسم التنوخي[٦١] وباسم (ع) وأدرجت في موقع الافتتاحية وفي مواضع سياسية الأمر الذي يشي بموقع سياسي للنكدي لم يتوفر معلومات عنه سوى هذه الافتتاحيات.[٦٢]

ومواضيع افتتاحياتها هي: «الأزمة المغربية،[٦٣] والاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب وبرقة،[٦٤] أزمة البلقان وحالة مصر، فضلاً عن الدعوة للدفاع والقتال.

فقد ناشد أمير المؤمنين التدخل لإنقاذ الوضع في مراكش فهو وضع يسوده الشقاق والاختلاف، داخلياً، وتسعى فرنسا للإمساك به وليس بأحد غير السلطة العثمانية قادرة على ذلك فهي جزء من الإمبراطورية وأهلوها على ديانتها فتدخلها يحرج ادعاءات دول الغرب خدمة الإنسانية في توسعهم

ويعوض ما خسرته في اليونان ورومانيا والصرب والجبل الأسود ومصر وقبرس وعدن ومسقط وتونس والبوسنة والهرسك.[٦٥]

وخصص عدة افتتاحيات لمعالجة الأزمة الليبية فعرض في الأولى (طرابلس الغرب) أطماع إيطاليا بليبيا وأهمية طرابلس الغرب كآخر موقع عثماني في أفريقيا وخطأ العثمانيين بالاتكال على الدول لتحصيل الحقوق ووجوب مدافعة كل عثماني عن وطنه.[٦٦]

ويعرض في الثالثة (البقرة والسلاخون) مسؤولية حقي باشا، الحاكم العثماني في طرابلس، عن الهزيمة رافضاً تحميل العهد السائد المسؤولية عنه إذ لم تسقط طرابلس في عهده وحقي باشا مدعوم من الاتحاديين ثم بدعوة العثمانيين إلى القتال، دون تذرع بعقبات عرفوها سابقاً وانتصروا.[٦٧]

ويدعو في الثالثة (إلى الحياة إلى الحياة)[٦٨] إلى الدفاع عن بر الشام كما دافع المغاربة عن طرابلس لكي لا تتيح للطليان تحقيق نصر يعوض عن هزيمتهم في المغرب فبالشهادة تكتب الحياة.[٦٩]

وطالب في الافتتاحية الرابعة (انصفينا أيتها الدول) الدول الغربية بالوقوف ضد همجية الطليان وطغيانهم، إذا كانت صادقة في ما تدعي من محافظة على الإنسانية، ويعلن ثقته بقدرة العرب والعثمانيين على مقارعتها عسكرياً.[٧٠]

وخصص ثلاث افتتاحيات لأزمة البلقان، فعرض في الأولى (البلقان) مجريات ما حدق في البلقان وما تتبعه الدول التي دعمتها الدول الأوروبية لإخراجها من السلطنة من سياسات ملتوية ضد هذه الدول وما تقوم به بعضها بتحريض الحكومات البلقانية للحرب ضد الأمة بعد الضربة التي ضربت بها.[٧١]

ونقد في الثانية (السيف يفعل ما لا يفعل القلم) سياسة الصبر على ما تعرض له العثمانيون في بلغاريا والبوسنة والهرسك وعلى الاعتماد على وعود الدول الأوروبية ورأى ضرورة الاعتماد على المدفع والبندقية كما فعل الأسلاف فهي الأجدى.[٧٢]

ودعا في الثالثة (لبيك أمير المؤمنين) إلى التجاوب مع دعوة أمير المؤمنين للدفاع عن الوطن وتناسي الخلافات العرقية والسياسية، فتاريخ السلف شاهد على قوة العثمانيين وباسهم وانتصاراتهم.[٧٣]

وتطرق في مقال «حال مصر»[٧٤] إلى ما في مصر من تنامي الأفكار الثورية

وتنامي دعوات النصح للإنكليز بقمعها، ورأى أن ثلاث روابط تربط الشام بمصر غير موجودة في المدينة الواحدة الأمر الذي يفرض إبداء الرأي بشؤونها وهي التي عرفت الفتن وقمعت ثورتها بقيادة عرابي[٧٥] قد أصبحت اليوم على درجة من الرقي يستحيل إرجاعهم إلى ما قبلها.

ويبدي الاستياء من إراقة الفدائيين دماء الأكابر دون التحقق من أساءتهم إلى الوطن ومن اتخاذ أصحاب السلطة ذلك سبيلاً لاستصناع أغلال جديدة وينصح الأمة الإنكليزية أن لا تستسلم لتيار الغضب إذ لم يجدِ إعدام الورداني في تجدد النقمة والمطلوب إعطاء المصريين حقهم وأن لا تجرح أمة عواطف أمة أخرى».

ولم يعرف للنكدي إبان تسلمه الوظيفة القضائية أي نشاط ثقافي أو سياسي وقد يرجع ذلك إلى شروط التوظيف أو الانشغال الوظيفي كما قد يرجع إلى الأحكام العرفية إبان الحرب العالمية الأولى. وقد يرجع أيضاً إلى انقطاع الصحف عن الصدور واستحالة الحصول على أرشيف النكدي[٧٦] وتعذر الحصول على وثائق عن تلك المرحلة. وتوحي إشارة لاحقة له أعلن فيها أنه كان على غير رأي الأمير شكيب أرسلان إبان حكم الأتراك ودعوته للتعاون معهم[٧٧] اتجاهه المعارض للحكم التركي.

إلا أن ذلك لا ينفي حضوراً مميزاً له في الحقل العام إذ يذكر دعوته لاجتماع مع المتصرف أوهانس قيومجيان باشا إبان تزايد الاقتتال الدرزي – الماروني في العامين ١٩١٣ و١٩١٤[٧٨] حضره رؤساء الموظفين من الطائفتين في بيت الدين، ويبدو في سياق خبره عنه أن دعوته ليست لاعتبارات خاصة ولا لاعتبارات وظيفية إذ لم يكن من الموظفين الأساسيين بل لاعتبارات عامة. إذ نقد ما أفضى إليه الاجتماع وعدم إفضائه إلى معالجة المشكلة إذ اقتصر على مدح السلطان والمتصرف.[٧٩]

إلا أن الحرب ونتائجها أفرزت وضعاً جديداً تميز بالاضطراب وبانكشاف المواقف والاتجاهات.

وقد اختار النكدي موقف المطالبة باستقلال البلاد وبالانضواء ضمن توجهات المؤتمر السوري والحكومة العربية في دمشق.[٨٠]

وتمثل ذلك في موقفه من لجنة كنج – كرين[٨١] أو ما يعرف بيوم عيناب. فقد كانت مهمة اللجنة استطلاع آراء المواطنين في الحكم الذي يريدونه

وكانت فرنسا التي احتلت جيوشها لبنان، استناداً إلى اتفاقية سايكس — بيكو[٨٢] ضمن حصتها، تريد أن تكرس ذلك بقبول شعبي فجندت أنصارها ودفعت الأموال الطائلة من أجل هذه الغاية[٨٣] ولم يعرف عن شريكتها ومنافستها في الآن ذاته (بريطانيا) جهداً معلناً في الاتجاه المعاكس[٨٤] أثناء التحضير لاستقبال اللجنة، وإن كانت الأموال المدفوعة لأنصارها في تلك المرحلة كثيرة في حين أن الولايات المتحدة الأميركية ممثلة برئيس الجامعة الأميركية عملت بالاتجاه المعاكس لفرنسا.[٨٥]

فقد تقرر لقاء اللجنة بالدروز في بلدة عيناب فعمل النكدي وقريبه عادل وعلي ناصر الدين على تأمين موقف موحد ضد انتداب فرنسا على لبنان ومع الاستقلال في ظل الحكومة العربية في دمشق فجال مع ناصر الدين على القرى تحضيراً للقاء.[٨٦]

وقد عقد اللقاء (١ تموز ١٩١٩) في عيناب بحضور أمين أرسلان، رشيد جنبلاط، مصطفى العماد، حمد تلحوق، علي تلحوق، محمود تلحوق، رشيد القاضي وأعيان من آل جنبلاط وآل عماد وآل نكد وتلحوق وعبد الملك وتحدث باسمهم علي تلحوق الذي عرض المطالب وأيد مطالب المؤتمر السوري.[٨٧]

ولم يسمح لمعارضي هذا الموقف بين الدروز من الوصول إلى عيناب فقابلوا اللجنة في بعبدا[٨٨] دون أن يشكل وجودهم (٤٢ أو ٤٣ شخصاً بينهم ٥ مقدمين) خرقاً للموقف الرافض لفرنسا إذ لم تجد لجان الانتداب موظفاً معروفياً واحداً يخرج عن هذا الإجماع.[٨٩]

ويندرج هذا الموقف ضمن توجه الحكومة العربية في دمشق الاستقلالي والرافض بالدرجة الأولى انتداب فرنسا لوجود قواتها على الأراضي اللبنانية ولأنها الخطر المحقق على الاستقلال باعتبار لبنان وسوريا من حصتها في اتفاقية سايكس — بيكو. والمعزز بإرث درزي رافض لفرنسا باعتبارها حامية خصمهم المحلي (الموارنة) منذ القرن الماضي ومحبذ لإنكلترا داعمتهم في الصراع المحلي. وهو إرث متناغم مع الثورة العربية الكبرى المدعومة إنكليزياً في مواجهة الحكم العثماني.

ولم يخفِ النكدي الآمال المعقودة على دعم الإنكليز لوحدة العرب

ومساعدتهم بالخبراء والمال لدى المطالبين بالاستقلال والتحرر من العثمانيين والذي كذبته الوقائع اللاحقة.[٩٠]

وأعقب الموقف في عيناب (تموز ١٩١٩) قرار حاكم لبنان الإداري بعزل عارف أبو نكد (أحد أعضاء دائرة الجزاء، تشرين الأول ١٩١٩) إثر أحداث جزين وعين تراز[٩١] كما عزل قريبه رؤوف بك نكد، مدير المناصف، مع حكم من المجلس العسكري بسجنه خمس سنين وآخر بسجن كل من جميل بك نكد (وجاهياً) وشريف بك نكد (غيابياً) ١٥ سنة.[٩٢]

وحوادث جزين المقصودة – حسب المصري – هي حصول قرع أجراس وإشعال نيران وإطلاق نار فيها الأمر الذي اعتبره النكدي إخلالاً بالأمن، وبخاصة عندما نقد أحدَ زعمائها، مارون كنعان، على هذا التصرف بعد أن أخبره أن هذه المظاهر هي احتفال بانتهاء آخر ملكية لآل جنبلاط فيها،[٩٣] إلا أن التدقيق في الخبر وفي الرواية يثير التساؤلات، فالنكدي لم يكن موظفاً في جزين آنذاك إذ خدم في محكمتها في العام ١٩١٥. فهل الخبر خطأ صحفي وهل رواية المصري تشير لحدث آخر تمّ أثناء وظيفة النكدي في جزين أم أنّ النكدي لعب دوراً تحريضياً مع المهاجمين على جزين وهو وإياهم في الاتجاه الواحد؟

أما حادثة عين تراز (الهجوم على منزل حبيب باشا السعد في ٥/١٠/١٩١٩)[٩٤] فمُندرجة ضمن الصراع الذي نشب بين أنصار الحكومة العربية في دمشق وأنصار فرنسا واتخذ شكل صراع بين الدروز والموارنة فتشكلت عصابات بين الفريقين اتهم فيها الفريق الدرزي الفرنسيين بالتساهل مع العصابات المارونية[٩٥] والتشدد مع العصابات الدرزية التي لم توفر الفرنسيين أنفسهم من عملياتها، وأبرزها محاولة اغتيال المفوض السامي جورج بيكو أثناء زيارته بعقلين (تموز ١٩١٩).[٩٦] والذي وصل إلى إحراق مزرعة الشوف، بعد ثلاث حملات فاشلة لاقتحامها بسبب لجوء المتهمين بحوادث عين تراز وحادثة بعقلين إليها.[٩٧]

فقد كان حبيب باشا السعد، رئيس مجلس الإدارة، مقرباً من السياسة الفرنسية ولم يستجب لدعوات الحكومة العربية وبعض أعضاء مجلس الإدارة بالانضمام إلى الحكومة العربية، فكان الحادث – حسب لحد خاطر – تنفيذ

قرار المجلس العرفي باغتياله.[٩٨] وحسب – حسن البعيني – مرتبطاً بالاضطرابات الطائفية من جهة وتعاون السعد مع الفرنسيين من جهة ثانية وبالخلاف السياسي بين آل السعد وآل نكد من جهة ثالثة.[٩٩]

واتهام آل نكد بالحادثة مبرره لجوء المهاجمين إلى كفرفاقود، وبعضهم من العاملين في أملاك آل نكد، ومدير الناحية نكدي ومركزه فيها، فضلاً عن موقف اثنين منهم (عارف وعادل) في مؤتمر عيناب ضد الفرنسيين. وقد أبعدت السلطات الفرنسية النكديين عن المراكز التي كانوا يشغلونها، بعد هذه الحادثة، مما حدا بأحدهم، نسيب النكدي، إلى عرض هذه الحالة على الجنرال غورو.[١٠٠]

وقد حملت عقوبة عارف النكدي في جانب منها الطابع العائلي وإن لم تطله عقوبة عسكرية كقريبه رؤوف، مدير الناحية التي لجأ إليها المهاجمون، وكقريبيه جميل وشريف، ولم يكن في موقع إداري مسؤول كفؤاد جنبلاط، مدير الشوفين، ونسيب حبيش، ضابط الجندرمة الأمر الذي يعني عدم ثبوت اشتراكه الشخصي في الحادث، فعلاً أو تحريضاً، وعدم ثبوت تقصيره وإنما يعني، في هذا الجانب غضباً طال العائلة كافة.

إلا أن هذا الجانب العائلي في العقوبة جانب غير أساسي قياساً بالجانب الآخر السياسي الذي يفسر، قبل الحادث، بموقفه في اجتماع عيناب وتحريضه ضد الفرنسيين، ويفسر، بعد الحادث، بلجوئه إلى دمشق وتكريمه فيها بتعيينه في القضاء السوري وبإعطائه موقعاً في الحركة السياسية.

د– مشهد أول

تظهر في هذه المرحلة ملامح التكوين الأساسي للنكدي والمتجلية في:

- توجهه للقيام بعمل منتج، فعلّم وهو يتعلم في الكلية العثمانية ثم علّم في المقاصد وفتح مدرسة وانتظم موظفاً في سلك القضاء.

وهو، في هذا التوجه، يعبر من جهة أولى عن أزمة اقتصادية طالت النكديين أكثر من غيرهم من المقاطعجيين الدروز فاتجهوا نحو الوظيفة، ويعبر من جهة ثانية، عن اتجاه أجداده المباشرين نحو العلم، ويعبر، من جهة ثالثة، عن خيار الاعتماد على الذات في المعيشة لا على العيش من

موقع سياسي/اجتماعي يؤهله لذلك نسبه ولا على دعم من جهات فاعلة بذلت الكثير من المال لغايات ابتغتها.

- توجهه الفكري، إذ بدأ نظم الشعر، وهو فتى، ثم اتجه نحو الصحافة فنشر كتابات متنوعة فيها.
- توجهه الاجتماعي، إذ بدأ وهو على مقاعد الدراسة يتباحث مع زملائه المعروفيين حاجة جماعته إلى مدرسة فحاول إعادة فتح الداودية ولما تعذّر ذلك فتح مدرسة لم تعمر طويلاً بسبب الخسائر المالية وحاول أثناء الحرب فتح مدارس رسمية في المراكز.

كما لم يكن غائباً عن المتابعات الاجتماعية فألقى شعراً في حفلة الكلية العثمانية وخطب في أربعين محمد أرسلان وشارك في التداول في قضايا الخلافات الدرزية – الدرزية المعروفة، وانتدب للعمل على فتح المدارس إبان الحرب.

- توجهه السياسي، إذ انتظم وهو طالب في حلقة دمشق الصغرى وكانت كتاباته الفكرية متوافقة مع توجه هذه الحلقة، وكان مع العاملين مع السلطة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى ومع رافضي الانتداب الفرنسي في يوم عيناب، ومع المتهمين بمحاولة اغتيال حبيب باشا السعد.

إلا أن هذا التوجه لم يأخذ الشكل العلني فانتسابه إلى حلقة دمشق الصغرى عُرف في مراحل لاحقة ولم تثبت التحقيقات في محاولة حبيب باشا السعد ضلوعه فيها، وكان في يوم عيناب ضمن الإجماع الدرزي ضد فرنسا.

ويثير هذا التوجه في العمل السياسي أسئلة مقلقة: فهل كان النكدي في ذلك منسجماً مع توجه ما آلت إليه حلقة دمشق الصغرى (جمعية العربية الفتاة) التي التزمت السرية وبقي تنظيمها سرياً حين استلمت الحكم في العهد الفيصلي، فأعلنت بعض التنظيم في حزب الاستقلال؟

أم هو انسجام مع خيار المهنة/الوظيفة الذي ارتضاه لنفسه والذي يفرض عدم الاشتغال بالسياسة؟

أم هو اشمئزاز من العاملين في السياسة وقد خبر ارتباطات الغالبية منهم بقوى سياسية، سواء أكانت هذه القوى هي السلطة العثمانية أم الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا وبريطانيا؟

الهوامش

١ يراجع حول الأحزاب:
فارس اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، الدار التقدمية — المختارة، ط.١، ١٩٨٩، ص: ٧١ — ٨٣.
جورج أديب كرم، أحزاب اللبنانيين وجمعياتهم في الربع الأول من القرن العشرين، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٣.

٢ المراجع كثيرة، وبخاصة في كتب العلاقات الدولية والتاريخ السياسي ومنها كتاب: د. أحمد الخنساء، تاريخ العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية ١٧٨٩ حتى الحرب العالمية الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط. ١، ١٩٨٦.

٣ يبرر ولادته في بيروت لانتقال والده مع جده لأمه سليم إلى بيروت لأسباب سياسية محلية.
وقد أوضح نسيب نكد في سيرة الأسرة النكدية، دار النهار — بيروت، ٢٠٠٤، ص: ١١١، هذه الأسباب المتمثلة باستعفاء عمه بشير من مديرية المناصف عندما عين نسيب جنبلاط قائمقام الشوف ثم هاجر إلى بيروت، وكان مع ابن عمه سليم مواليين للأمير مصطفى في حين أن أخويهم قاسم وسعيد مواليان لنسيب، ثم لحق به سليم إلى بيروت حنقاً من تنصيب أحد العوام مديراً للشحار في حين أن سعيد قبل بمديرية المناصف.
والجدير أن نسيب جنبلاط عُين قائمقام الشوف في العام ١٨٨٣ واستمر حتى العام ١٨٩٣.
كما يبرر قيد ولادته في كفرفاقود بدلاً عن بيروت لتهرب اللبنانيين من الضرائب والتكاليف إذا قيدوا في الولاية فضلاً عن أن كفرفاقود، مركز مديرية المناصف، ومديرها جده لأبيه سعيد وقد ناقشناها في الفصل الأول. وقد أرّخ لولادته شعراً كل من العلامة إبراهيم الخوري، والشاعر خليل اليازجي.

٤ المصدر نفسه، ص: ٦. ويضيف في سيرته في المجمع: المدرسة البطريركية.

٥ مصطفى الشهابي، القومية العربية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ط. ٢، ١٩٦١. ص: ٥٤.
سهيلة الريماوي، جمعية العربية الفتاة السرية ١٩٠٩ — ١٩١٨، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان — الأردن، ص: ٥٧.
سامي العظم، الحركة العربية، «الميثاق»، العدد ٦، حزيران ١٩٦٩، ص: ٢٦٥ — ٢٦٦.
سامي مكارم وعباس أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، ط. ٢، ١٩٨١. ص: ٢٧٤.

٦ الشهابي، المصدر السابق،
مصطفى الشهابي، محاضرات في الاستعمار (٢)، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٧. ص: ٣٦.
والجدير ذكره أن حلقة دمشق الصغرى تأسست في دمشق في العام ١٩٠٢ (الخطيب) أو ١٩٠٣ (الشهابي والريماوي) على يد المترددين على حلقة دمشق الكبرى (حلقة الشيخ طاهر الجزائري) وهم: محب الدين الخطيب وعارف الشهابي وصلاح الدين القاسمي وصالح قنبار، ثم انتشرت في بيروت بين طلاب مدارسها.
وقد تحولت إلى جمعية النهضة العربية في اسطنبول حين انتقال بعض أعضائها إليها في العام ١٩٠٦ (الخطيب والشهابي) وبمشاركة شكري الجندي وعبد الكريم الخليل وانتخب الخطيب رئيساً وصلاح القاسمي أميناً للسر، وانضم إليها رشدي الحكيم وجورج حداد وسامي العظم وزكي الخطيب ومحمد الحفار ونجيب وفائز الشهابي.
وتوزع أعضاؤه، بعد انقلاب الاتحاديين ١٩٠٨م. على الجمعيات العربية، السرية والعلنية، التي تأسست إثر انكشاف سياسة الاتحاديين التتريكية مثل «القحطانية» و«العربية الفتاة» و«العهد».

الشهابي، القومية العربية، م.س.، ص: ١٤ – ٧٣.
الشهابي، محاضرات في الاستعمار (٢)، م.س.، ص: ٣٦ - ٣٧.
الريماوي، جمعية العربية الفتاة، م.س. ص: ٥٦ – ٥٧.
محب الدين الخطيب، تقديم كتاب صلاح الدين القاسمي، آثاره، المطبعة السلفية ومكتبتها، ص: ب وح ود.
محب الدين لخطيب، الزهراء، م.٢، الجزء ٧، رجب ١٣٤٤، ص: ٤٢٠.

٧ البيان السنوي لكلية بيروت العثمانية للأعوام١٨٩٧م./ ١٣٢٢هـ و١٩١٢م./١٣٣٠هـ و١٩١٤م./١٣٣٢هـ وقد ورد في الأول اسميهما كطلاب وفي الثاني والثالث كخريجين.

٨ طه الولي، بيروت،التاريخ والحضارة والعمران، دار العلم للملايين، ط. ١، ١٩٩٣، ص: ٢٤٧.

٩ علي فتوني، الاتجاهات الأساسية لتطور التعليم الطوائفي في لبنان بين الحربين العلميتين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٠.

١٠ كتاب عارف النكدي، م.س.، ص: ٦، ولم يحدد تاريخ ذلك. وقد نشرت «الميثاق» قصيدة له قالت إنه ألقاها في حفلة المدرسة العثمانية (١٩٠٦) بعنوان الشبيبة. ومن أساتذته، الأزهري نفسه، ومصطفى الغلاييني، وعبد الله البستاني.

١١ أسامة عانوتي، كنوز من الفكر العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨١، ص: ٢٣.

١٢ لم أعثر في المكتبات التي ارتدتها (مكتبة يافث، الجامعة الأميركية، ومكتبة كلية الآداب في الجامعة العربية ومكتبات الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، والمكتبة الشرقية، ومكتبة الجامعة اليسوعية ومكتبة المعهد العالي للدراسات الإسلامية، ومكتبة كلية الإمام الأوزاعي) على كافة بيانات الكلية.

١٣ يروي طه الولي في كتابه، بيروت، ص: ٢٢٥، خبر البعثة العلمانية الفرنسية التي تأسست في العام ١٩٠٢ على يد مجموعة من المفكرين الفرنسيين وعلى رأسهم بيار دو شان Pierre de Champs المدير العام للتعليم في مدغشقر وبدعم من حاكمها العسكري لنشر الثقافة الفرنسية عن طريق التعليم العلماني وأصدر رئيس الجمهورية الفرنسية مرسوماً في العام ١٩٠٩ اعترف بها، وفي تلك السنة افتتحت مدرسة لها في بيروت (محلة التباريس).

١٤ أورد تعلمه فيها في ترجمته الواردة في كتاب عنه بعد وفاته، عارف النكدي، م. س.، ص: ٦. وكذلك في سيرته في إضبارته في المجمع، م.س.
كما أورد ذلك في مقال له في «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٣. برهانكم إن كنتم صادقين، ص: ٤٥٩ - ٤٦٣، إلا أنه يذكر تخرجه منها العام ١٩٠٧، وهذا التاريخ غير دقيق لأن المدرسة لم تفتح إلا في العام ١٩٠٩. كما قد يكون خطأ مطبعياً.

١٥ أجاب المسؤولون عن المدرسة الحالية التي هي استمرار لتلك عن سؤال عن أرشيفها القديم بعدم وجوده فيها.

١٦ «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٣، ص: ٤٥٩ – ٤٦٣.

١٧ «الميثاق»، العدد نفسه، ويذكر في ترجمته آخرين: حسن المدور (أمين الفتوى). وانجمن العدلية هي لجنة مؤلفة من رئيس دائرة استئناف الحقوق ورئيس دائرة محكمة الجنايات واستئناف الجزاء ووكيل المدعي العمومي ومهمتها امتحان الراغبين في الوظائف العدلية أو ممارسة المحاماة إذ لم يكن في لبنان معهد للحقوق.

١٨ حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص: ١٢٣.
«أوراق لبنانية»، الجزء ٤، نيسان ١٩٥٥، ص: ١٥٦.
كلمة محمد جميل بيهم، في كتاب عارف النكدي، م. س. ص: ١٦٢.
علي محمد حويلي، تطور التعليم في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت،

١٨٧٨ – ١٩٤٥، أطروحة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، ١٩٧٩، ص: ٦٤.
عارف النكدي، كلمة في تأبين محمد سلام، «الضحى»، العدد ٢، شباط ١٩٦٠، ص: ٤٧.

١٩ الثانية للإناث، في حوش المصيطبة، كلفت بإدارتها جوليا طعمة، من المختارة – الشوف، التي تزوجت لاحقاً بدر دمشقية وأصدرت مجلة «المرأة الجديدة».

٢٠ نرجح هذا التاريخ بناء على المعطيات الآتية:
– افتتاح المدرسة الفرنساوية في العام ١٩٠٩.
– رئاسة سليم سلام للجمعية في السنوات ١٩٠٩ – ١٩١٣.
– إعلان رئيس الجمعية في الإقبال ٢ نوار ١٩١٠ عن حاجة المقاصد إلى أربعة معلمين.
– إعلان النكدي في «الضحى» تحت عنوان ذكريات (العدد ٣، آذار ١٩٥٨، ص: ١٠٩ – ١١٢) عن افتتاحه مدرسة لمدة سنتين ووقوعها في خسارة وما خلص الموقف إلاّ وقوع الحرب العالمية الأولى، أي أنه فتح المدرسة في ١٩١٢ – ١٩١٣، ١٩١٣ – ١٩١٤.
– تعيينه كاتباً في محكمة استئناف جبل لبنان في العام ١٩١٣.

٢١ ورد ذلك في مقاله: برهانكم إن كنتم صادقين، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول، ١٩٧٣، ص: ٤٥٩ – ٤٦٣. وتوحي بعد ١٩٠٧، للوهلة الأولى العام التالي، إلا أنها تفسر العام التالي وما بعده.

٢٢ المصدر السابق، برهانكم...

٢٣ هذه المعلومات مأخوذة من سيرته التي كتبها دون أن يحدد التواريخ، بعنوان: عارف أمين النكدي، وأخذ عنها محمد خليل باشا في معجم أعلام الدروز، الدار التقدمية، ١٩٩٠، ص: ٤٧٢ – ٤٧٧ وكذلك نجيب البعيني في رجال من بلادي، مؤسسة دار الريحاني، بيروت، ط. ١، ١٩٨٤.
ولم نعثر على معلومات أخرى، تؤكد أو تنفي أو تعدل هذه المعلومات، سوى على هذه المعلومات التي بني عليها التقدير أعلاه.
– خبر في كلمة أمين أبو عز الدين في كتاب: عارف النكدي، م.س.، ص: ١٢٠، يقول فيها إنه عُين عضواً في محكمة استئناف الجزاء في بعبدا مكان والده الذي رُقي إلى رئاسة المحكمة. فإذا عطفنا هذا الخبر على خبر يوسف الحكيم في «بيروت ولبنان في عهد آل عثمان»، ص: ١٧٥ – ١٧٦ الذي فيه تعيينات جمال باشا (حصلت في الربع الأول من العام ١٩١٥) ومنها تعيين محمد أبو عز الدين رئيس دائرة الجزاء في بعبدا، يكون تعيين النكدي في العام (١٩١٥).
– خبر في مجلة «الأماني»، العدد ١٢، آذار ١٩٦٣، خلال مقال عن آل أبو عز الدين ورد فيه تعيين محمد أبو عز الدين رئيساً لمحكمة استئناف الجزاء في العام ١٩١٥.
والجدير ذكره وجود محكمة بدائية في مركز كل قضاء (في المتصرفية ستة أقضية) ومحكمة استئنافية واحدة في مركز المتصرفية لها دائرتان: حقوقية يرأسها ماروني وجزائية يرأسها درزي وكل منهما تتكون من ستة أعضاء يمثلون الطوائف الرئيسية في المتصرفية (يوسف الحكيم، بيروت ولبنان، م.س.، ص: ١٨ – ١٩).
– خبر يوسف الحكيم: في بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص: ٦٣ – ٦٤ يذكر فيه عارف بك نكد رئاسة ديوان دائرة الجنايات حين تعيينه في العام ١٩١٣ وقد رقي إلى مرتبة مستشار.
خبر محمد خليل صعب في كتابه: قصص ومشاهير من جبل لبنان، المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، ١٩٨٠ ورد فيه أن النكدي كان مساعداً قضائياً ورئيس محكمة الجزاء أحمد الحسيني في العام ١٩١٣ أثر خلاف بين أهل بيصور وأهل سوق الغرب، ص: ٦٥ – ٦٦.
– خبر في رسالة الأمير عادل أرسلان إلى عارف النكدي نشرت في «الميثاق»، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٦٨، ص: ٤٧٢. يظهر فيها شكر الأمير عادل حبيب باشا (السعد) على

تعيين عارف مستنطق الهيئة الإتهامية وعضواً ملازماً في محكمة الجنايات وإخباره برجاء يوسف الحكيم التعرف عليه. ص: ٤٧٢.
– قوله بأنه كان من بين المدعوين للاجتماع مع المتصرف، ولم يكن من الموظفين الأساسيين إبان الاقتتال الماروني – الدرزي في العامين ١٩١٣ و١٩١٤، «العرفان»، المجلد ٥٧، عدد ٦، ص: ٧٨١ – ٧٨٢.
– خبر عزله من الوظيفة في العام ١٩١٩ وهو عضو في دائرة استئناف الجزاء. «البشير» ١٩١٩/١٠/٢١. و«لسان الحال» ١٩١٩/١٠/٢٢.

٢٤ نستنتج من رواية الحكيم في بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، م.س.، ص: ٢١٨ الآتي:
– وجود مكاتب القمح والإعاشة بعد نيسان ١٩١٥ وهدفها مزدوج: تموين الجيش والسماح لبعض التجار استيراد القمح وتأسيس شركة مديرها د. نجيب الأصفر لاستيراد القمح تحت إشراف ضباط أتراك.
– تأسيس مركز الإعاشة والتموين العام في ٨ حزيران ١٩١٦ في بعبدا بإدارة الأصفر لتأمين التموين للموظفين أولاً والباقي للأهالي وقد أنشئ له فروع في العام التالي.

٢٥ يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، م.س.، ص: ٦٤.

٢٦ رسالة الأمير عادل أرسلان إلى عارف النكدي، الميثاق، تشرين الثاني، وكانون الأول ١٩٦٨، ص:٤٧٢.

٢٧ يذكر في «عملنا العلمي والخيري»، «الميثاق»، الجزء ١، ١٩٧١، إنشاء هذا المعهد وأنه عاش بضع سنوات إلى أن أقفلته الحرب، وقد وصفه سليمان بدور في جريدة «البيان».

٢٨ مقال النكدي: ذكريات في سبيل المدرسة والعلم، «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٥٨، ص: ١٠٩ – ١١٢.
والجدير ذكره أن قائمقام الشوف آنذاك نسيب جنبلاط وقد استقال وعين بدلاً عنه توفيق مجيد أرسلان في ١٥ آذار ١٩١٤، (يوسف الحكيم، بيروت ولبنان م.س.، ص: ١١١. ومحمد الباشا، معجم أعلام الدروز، الدار التقدمية)، إلا أنه لم يمكث طويلاً إذ أقاله جمال باشا في ٢٠ تشرين الأول ١٩١٥ ونفاه ثم عين بدلاً عنه عادل أرسلان، (معجم أعلام الدروز...).

٢٩ المصدر الأسبق، (ذكريات...).

٣٠ «الاتحاد العثماني»: جريدة يومية، سياسية، أدبية، تجارية، أصدرها أحمد حسن طبارة وخليل عدرا في بيروت، في ٢٢ أيلول ١٩٠٨.

٣١ «المنتقد»: مجلة نصف شهرية، عمرانية، اجتماعية، انتقادية فكاهية أصدرها محمد باقر في القاهرة في ١٩٠٨/٩/١٥ وانتقلت إلى بيروت في العام نفسه (العدد الثالث) وأصبح كمال يكداش شريكاً فيها ومديراً لها.
وقد كتب فيها: محيي الدين خياط، سليمان البستاني، مصطفى الغلاييني، محمد جميل بيهم، سليمان ضاهر، معروف الرصافي، مصطفى لطفي المنفلوطي. وهي غير «المنتقد» التي أصدرها عبدو حداد في بيونس إيريس – الأرجنتين كجريدة في العام ١٩٢٩.

٣٢ «المقتطف»: مجلة شهرية، علمية وأدبية، أصدرها في بيروت يعقوب صروف وفارس نمر في العام ١٨٧٦ ونقلوا مركزها إلى القاهرة في العام ١٨٨٤.

٣٣ «النبراس»: مجلة تبحث في الاجتماع والعمران والعلم والأدب والتاريخ والانتقاد والسياسة أصدرها في بيروت الشيخ مصطفى الغلاييني في ١٩٠٩/١/١٢ وهي غير «النبراس» التي صدرت في القاهرة وأصدرها نجيب جاويش وحسيب كرامة في العام ١٨٩٥، وثم أصدرها لاحقاً أحمد شاكر في العام ١٩٠٦ وعبد الرحمن البسيوني في العام ١٩٣٠. وكتب فيها محي الدين خياط، احمد شوقي، احمد لطفي السيد، جميل الزهاوي، معروف الرصافي.

٣٤ «العرفان»: مجلة علمية، أدبية، مصورة، شهرية أصدرها الشيخ أحمد عارف الزين في صيدا

في ١٩٠٩/٢/٥. وهي غنية عن التعريف وغنية به إذ كانت أكثر المجلات انتظاماً في الصدور والاستمرار، إذ لم تتوقف سوى فترات قليلة ولأسباب قاهرة.
وقد كتب فيها أجيال من المفكرين اللبنانيين والعرب طوال حياة النكدي والزين وما بعدهما حتى اليوم وكان للنكدي علاقة مميزة بـ «العرفان» وبصاحبها إذ كانت إحدى مجلتين، غير «الضحى» و«الميثاق»، معتمدتين عنده للكتابة (الثانية مجلة «المجمع»).
وكان النكدي صديقاً شخصياً لصاحبها أحمد عارف الزين يجمعهما اتجاه فكر وسياسي واحد.
وتثبت برقية النكدي إلى الشيخ بمناسبة اليوبيل الذهبي لـ«العرفان» (العرفان، كانون الأول ١٩٥١، ص: ١٤٣): «الوطنية الحقة إيمان وعمل وقد آمن شيخنا الزين بوطنه العربي مخلصاً وعمل له جاهداً صادقاً صابراً ما زحزحته عن خطته المغانم ولا زعزع من عقيدته الاستبداد والمظالم ولا ألان من قناته السجن والمغارم».

٣٥ «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٨١، ص: ٧٤١.
٣٦ بعنوان: الشبيبة، ذكرت «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٨١، ص: ٢٥٦ – ٢٥٧، أنه أنشدها في حفلة المدرسة العثمانية.
٣٧ «الميثاق»، الجزء ٥، نوار ١٩٨١، ص: ٣٠٦ – ٣٠٧. وقد أوردت الاتحاد العثماني (١٩٠٩/٦/٤) خبر احتفال الأربعين للأمير محمد وذكرت النكدي بين خطبائها.
٣٨ «الميثاق»، الجزءان ١١ و١٢، ١٩٧٧، ص: ٥٠٤ – ٥٠٥.
٣٩ تاريخ الأولى ٢٨ آذار ١٩١٠ وتاريخ الثانية ٣ شباط ١٩١٩.
٤٠ قاموس الصحافة اللبنانية (١٨٥٨ – ١٩٧٤)، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٨، اسم «الشرق» ووضعت تاريخين ١٩١٠ – ١٩١٦ والمرجع هو «الهلال»، ج. ٨، (١٩١٠)، ص: ٣٨٣، و«المقتبس»، ج. ٨، (١٩١٦)، ص: ٥٥٤.
٤١ «المقتبس»، المجلد ٨، الجزء السابع ١٩١٦، ص: ٥٥٤. يثير المجلد الثامن الالتباس للوهلة الأولى، إذ أن الجزء السادس يؤرخ جمادي الثاني ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، في حين أن الأجزاء ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ و١٢ لا تذكر تاريخاً بحيث توحي بأنها للعام نفسه ١٩١٤/١٣٣٢م. إلا أن ورود أخبار عن الحرب العالمية الأولى وعن أحداث في العامين ١٩١٥ و١٩١٦ في الأعداد ٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ – ١٢ وورود هامش على غلاف الجزء ١١ و١٢ يذكر طبع العدد في مطبعة الشرق ١٩١٦ يظهر أن المجلة توقفت مع بدء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) واستأنفت صدورها في العام ١٩١٦.
٤٢ جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية في مائة عام، (١٨٦٥ – ١٩٦٥)، المجلد الأول، دار النضال، بيروت سنة، ص: ١٣٦ – ١٣٩.
٤٣ الفيكونت فيليب دي ترازي، الجزء الرابع، ١٩٣٣، ص: ٤٤.
٤٤ اللغة العربية ومدارس الحكومة، «الاتحاد العثماني»، ١٩٠٨/١١/١٢، ص: ٢.
٤٥ عارف النكدي، العرب والمتعربون، «المقتطف»، حزيران ١٩١٢، ص: ٥٧٢.
٤٦ عارف النكدي، تسهيل تعليم اللغة العربية، «المقتطف»، أيار ١٩٠٩، ص: ٤٩٨ – ٤٩٩.
٤٧ عارف النكدي، الاشتقاق والتعريب، «المقتطف»، يونيو ١٩١٠، ص: ٥٨٧ – ٥٩٢.
٤٨ عارف النكدي، نهضة اللغة العربية، «العرفان»، تموز ١٩١١، ص: ٦٠٩ – ٦١٣.
٤٩ عارف النكدي، اللغة العربية ومدارس الحكومة، م.س.
٥٠ عارف النكدي، اللغة العربية وآدابها، شيء عن التأليف والتعليم، «النبراس»، مجلد ٢، ج. ٦، ١٩١٠، ص: ٢٣٧ – ٢٣٩.
٥١ عارف النكدي، الاشتقاق والتعريب، م.س. ص:٥٨٧.
وعارف النكدي، العرب والمتعربون، «المقتطف»، يونيو ١٩١٢.
٥٢ عارف النكدي، النصرانية في الإسلام، «المقتطف»، آب ١٩١٠.

٥٣ عارف النكدي، نهضة اللغة العربية، «العرفان»، تموز ١٩١١، ص: ٦١٢ — ٦١٣.
٥٤ عارف النكدي، التربية المدرسية، «العرفان»، تموز ١٩١١، ٥٦٩ — ٥٧٣.
٥٥ عارف نكد، عالم أمس وعالم الغد، «الاتحاد العثماني»، ١٩٠٨/١٢/١٨.
٥٦ «لسان الحال»، ٢٦ نيسان، ١٩١٣.
٥٧ حضر احتفال أربعين الأمير محمد أرسلان وألقى كلمة، «الاتحاد العثماني»، ١٩٠٩/٦/٤. وتحدث فيه أيضاً: علي سلام، الياس نكد، الياس حنيكاتي، محمد علي القباني، فيليب فارس، جرجي عطية، فليكس فارس، سعيد الشرتوني، عبد الله البستاني، اسكندر الجلخ، الأمير شكيب أرسلان، محمد علي منير بك.
٥٨ «المفيد»، جريدة عربية سياسية يومية أصدرها عبد الغني العريسي، في بيروت في ١٩٠٩/٢/٩ وتوقفت عن الصدور ١٩١٤، وقد لعبت دوراً مميزاً في تلك الفترة، وكتب فيها نخبة من القادة والمفكرين كشكيب أرسلان ونسيب أرسلان وحقي العظم ورياض الصلح وتوفيق الناطور وعمر الفاخوري ومصطفى الغلاييني وعبد الحميد الزهراوي وعبد الرحمن الشهبندر وفؤاد الخطيب ونجيب الأصفر.
وقد كانت في هذه الفترة حائثة للسلطات على الدفاع عن القضايا العربية ومشجعة لها وتحولت ناقدة للسلطات وميالة لحزب اللامركزية العثماني، وبخاصة بعد إلغاء الجمعية الإصلاحية البيروتية.
وقد لعب أحد صاحبيها، العريسي، دوراً سياسياً بارزاً في مقاومة الحكم التركي عبر مشاركته في الجمعيات والمؤتمرات التي حصلت آنذاك، وبخاصة بعد سفره إلى باريس للتخصص (١٩١٢)، وكان أحد الذين أعدموا في ٦ أيار ١٩١٦.
٥٩ «الحقيقة» جريدة أسسها أحمد عباس الأزهري في العام ١٩٠٩ ثم آلت إلى ابنه كمال عباس. وقد لعبت، كـ«المفيد»، دوراً مميزاً وكتب فيها العديد من الشخصيات العامة كمصطفى الغلاييني ومحمد جميل بيهم ووداد محمصاني وجورج خيرالله ومحي الدين النصولي وأحمد صلاح الرفاعي ولبيب رياشي وانيس الخوري المقدسي.
٦٠ أورد النكدي في هامش رد على «أوراق لبنانية» حول دور الأمير شكيب أرسلان ( ) والمنشور في «الضحى» مع ما حذف منه والمعاد نشره في «الميثاق»، (حزيران ١٩٨٦، ص: ٢٨٥ — ٢٨٨) أنه كان يكتب في «المفيد» وأحياناً في «الحقيقة» مقالات وقصائد بإمضائه الصريح وبإمضاء أبن البادية.
٦١ ورد في أعداد «المفيد» التي أطلعنا عليها مقال واحد بهذا التوقيع ورجحنا أنه له لسببين:
الأول: أنه ورد في الفترة نفسها الذي كتب فيها النكدي باسمه الصريح (تشرين الأول — تشرين الثاني ١٩١١) وكانت في الموضوع نفسه الذي كتب فيه الحرب الإيطالية على ليبيا.
الثاني: أن النكدي ابن عبيه حيث تاريخ التنوخيين الذي يفخر به.
٦٢ لم نعثر على أخبار عن مشاركته السياسية، آنذاك، مع تقديرنا لحصولها الذي استندنا فيه على مضمون الافتتاحيات نفسها وعلى انتسابه المبكر لحلقة دمشق الصغرى (١٩٠٤) وانتسابه اللاحق لجمعية العربية الفتاة (١٩٢٠).
كما لم نطلع على كل أعداد «المفيد» و«الحقيقة»، إذ الأعداد الموجودة في مكتبة يافت هي:
«المفيد»: كانون الثاني حتى كانون الأول ١٩١٣ في حين صدرت في شباط ١٩٠٩ وتوقفت في العام ١٩٠٤.
«الحقيقة»: كانون الثاني ١٩١٠ — حزيران ١٩١٣، وتشرين الأول ١٩١٨ — أيلول ١٩١٩.
٦٣ الأزمة المغربية تتمثل بصراع الدول الكبرى، آنذاك، عليها، الذي اشتدت حدتها بدخول القوات الفرنسية والأسبانية أراضيه في العام ١٩٠٧ واتفاقهما في العام ١٩٠٩ على السيطرة الاقتصادية الثنائية وتلا ذلك احتلال فرنسا مدينة فاس في أيار ١٩١١ ومدينة مكناس في الشهر

الثاني واحتلال أسبانيا مدينتي العرائش والقصر الكبير الأمر الذي أغضب ألمانيا فأرسلت قواتها إلى أغادير في تموز ١٩١١ مهددة بحرب كبرى لم تنته فصولها إلا باتفاقية في تشرين الثاني ١٩١١ أطلقت يد فرنسا في المغرب مقابل حصول ألمانيا على أراضي في الكونغو وحرية نشاط لاحتكاراتها.
وقد تزامن مع هذا الصراع فوضى داخلية ما بين ١٩٠٧ و١٩١١ أدت إلى إبعاد مولاي عبد الحفيظ أخيه مولاي عبد العزيز عن الحكم وعقد معاهدة مع فرنسا (٣٠ آذار ١٩١٢) مع تخصيص منطقة لأسبانيا سبق أن احتلتها قواتها.
(راجع: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦ – ١٩١٦، دمشق، ١٩٧٤، ص: ٤٥٧ – ٤٦٠).
عبد الله العروي، تاريخ المغرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص: ٣٢٧ – ٣٢٠.
د. ر. فويليكوف وآخرون، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، جزء ٢، دار التقدم، ١٩٧٦، ص: ٣٧٩ – ٣٨٢.

٦٤ كانت ليبيا هدفاً تبغي إيطاليا الحصول عليه منذ العام ١٩٠٤، إلا أن موقف ألمانيا حال دون ذلك إلى أن كان العام ١٩١١ حين احتجت إيطاليا على مضايقة فرع جمعية الاتحاد والترقي في طرابلس رعاياها فأنذرت تركيا برغبتها باحتلال طرابلس وبرقة واحتلتهما بالفعل في ١٩١١/٩/٢٩ حيث دارت معارك بين الأهالي وقوات السلطنة مع الإيطاليين طوال عام تمكنت إيطاليا من عقد معاهدة سرية مع تركيا في ١٩١٢/١٠/١٥ يعلن السلطان الحكم الذاتي لليبيا يعقبه إعلان السيادة الإيطالية عليها ثم عقدت معاهدة علنية في ١٩١٢/١٠/١٧ أعلن فيها انتهاء القتال وانسحاب القوات العثمانية ليبقى الليبيون بعدها وحدهم في القتال.
(يراجع: عبد الكريم، مواقف العرب والأتراك م. س.، ص: ٤٦٠ – ٤٦٤).
د. ر. فويليكوف وآخرون، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، م. س.، ص: ٢٢٧ – ٢٢٨.

٦٥ ابن البادية، مراكش يا أمير المؤمنين، «المفيد»، ١٦ آذار ١٩١١.

٦٦ عارف النكدي، طرابلس الغرب، «المفيد»، ١٩١١/١٠/١٧.

٦٧ التنوخي، البقرة والسلاّجون، «المفيد»، ١٩١١/١٠/٢٠.

٦٨ عارف النكدي، إلى الحياة إلى الحياة، «المفيد»، ١٩١١/١١/٨.

٦٩ لقد واجه الإيطاليون مقاومة شرسة بعد احتلالهم لطرابلس الغرب.

٧٠ عارف النكدي، أنصفينا أيتها الدول، ٣٠ تشرين الثاني ١٩١١.

٧١ ع، البلقان، «الحقيقة» ٢٣ أيلول ١٩١٢.

٧٢ ابن البادية، السيف يفعل، «الحقيقة» ١٤ تشرين الأول ١٩١٢.

٧٣ عارف النكدي، لبيك يا أمير المؤمنين، «الحقيقة» ١٩١٢/١١/١٧.

٧٤ ابن البادية، حالة مصر، «الحقيقة» ٢٣ أيلول ١٩١٢، ص: ٣.
في ٢٠ شباط ١٩١٠، اغتال إبراهيم الورداني رئيس الوزراء بطرس غالي. الذي عرف بعلاقته الجيدة مع الإنكليز وشهد عهد توليه رئاسة الوزارة ١٩٠٧ – ١٩١٠ تنكيلاً بالحركة الوطنية المصرية فاتجهت قوى وطنية نحو العنف الدموي عوضاً عن النضال الدستوري الذي عرفت به أيام مصطفى.

٧٥ لقد أتت الحرب على مكتبته في عبيه حين اقتحمت القوات اللبنانية بيته وشوهد حريق في المكتبة بعد انسحابهم فلم يتأكد حريقها بالكامل أو الاستيلاء على بعضها وحريق الباقي.
ومكتبة النكدي غنية جداً بالكتب والمخطوطات النادرة فضلاً عن الوثائق التي نشر بعضها في «الضحى» و«الميثاق»، وتشي مقدماته لبعضها باهتمام بجمع الوثائق والمخطوطات.

٧٦ عارف النكدي في رد توضيحي حول إشارة «أوراق لبنانية»، نوار ١٩٥٥، إلى شكيب

أرسلان ويظهر فيه اندفاعه للدفاع عنه. «أوراق لبنانية»، م.١، ج. ٦، ١٩٥٥، طبعة دار الرائد، ص: ٢٤٨.

٧٧ لم نعثر في المراجع التي اطلعنا عليها (عباس أبو صالح وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء ط. ٢، ١٩٨١، وكمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ويوسف الحكيم، بيروت ولبنان وغيرها) على خبر عن اقتتال ماروني – درزي في هذه المرحلة سوى خبرين وإشارة:
الأول أوردته جريدة «الأقبال» (٢ أيلول ١٩١٢، ص: ٦) عن حصول عدة حوادث في لبنان منها حوادث صوفر والعبادية وغيرها «مما أساء العقلاء لأننا في الأوقات الحاضرة محتاجون إلى السكينة حباً براحة الدولة إذ يكفيها المشاكل فنوصي إخواننا اللبنانيين بالتسامح والتساهل مع بعضهم البعض لأن الوطن وطن الجميع». ثم تورد شكراً لجميع إجراءات نسيب بك جنبلاط، قائمقام الشوف.
الثاني: أشار إليه محمود صعب، قصص ص:٦٥ – ٦٦ عندما ذكر الخلاف بين أهالي سوق الغرب (موارنة) وأهالي بيصور (دروز) في العام ١٩١٣ وشارك في التحقيق فيه النكدي وكان مساعداً قضائياً.
أما الإشارة ليوسف الحكيم إذ ذكر استقالة نسيب جنبلاط من قائمقامية الشوف (١٩١٤) بسبب عجزه عن ضبط الحوادث الطائفية وتمكن خليفته من ذلك (١١١، ١١٢).

٧٨ ورد في نقده لكتاب محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب، «العرفان»، المجلد ٥٧، العدد ٦، تشرين الأول ١٩٦٩، ص: ٧٨١ – ٧٨٢.

٧٩ أعلنت الحكومة العربية في ١٩١٨/٩/٣٠ واستمرت حتى دخول غورو إلى دمشق بعد معركة ميسلون (تموز ١٩٢٠) وقد كان قرار المؤتمر السوري قبيل وصول لجنة كنج – كراين التمسك باستقلال سوريا فإن لم يكن بدٌ من الانتداب فلتكن الولايات المتحدة الأميركية فإن لم يكن فبريطانيا وكان الرفض لانتداب فرنسا. خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ط. ٢، ١٩٨٢، ص: ١٠٨ – ١١٣.

٨٠ هي البعثة الأميركية التي أرسلها الرئيس الأميركي ولسون للوقوف على رأي الشعب في المناطق التي فرض عليها الانتداب بناء لتوصية مؤتمر السلام في باريس وبعد معارضة فرنسا وإنكلترا وإيطاليا وقد جالت في بلاد الشام وأضنة منذ حزيران حتى أيلول ١٩١٩. (أدمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ٢٠٠٢، ص: ٤٧٣ – ٤٧٥).
وخيرية قاسمية، الحكومة العربية، م.س. ص: ١١٣ – ١٢٣.

٨١ هي الاتفاقية السرية التي عقدت بين المندوب السامي الفرنسي، جورج بيكو، والمندوب السامي الإنكليزي مارك سايكس في ١٦ أيار ١٩١٦ لتقاسم الولايات العربية في السلطنة في أعقاب دخول السلطنة الحرب ضدها وقد عرضت على وزير الخارجية الروسي زازنوف فوافق عليها مقابل حصول روسيا على حصة في البحر الأسود إلا أن قيام الثورة البلشفية في روسيا في العام ١٩١٧ أخرج روسيا من الاتفاقية وأعلنت عنها. (عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. ١، ١٩٨٣).

٨٢ يذكر اسكندر الرياشي في كتابه قبل.. وبعد، بيروت، مطابع الحياة، ١٩٥٣، الكثير من الوقائع عن الجهود الفرنسية والأموال التي دفعت وكان هو أحد الناشطين في هذا المجال.

٨٣ كثيرة هي المصادر عن الأموال التي دفعتها بريطانيا، وبخاصة في تمويل جيش الشريف حسين.

٨٤ كان رئيس الجامعة الأميركية، د. هوارد بلس، صاحب الدور الأكبر في اقتراح اللجنة على مؤتمر السلام (رباط، م.س.). وشكلت اللجنة وأرسلت إلى المنطقة بقرار أميركي.

٨٥ كلمة «الميثاق» في الذكرى الثامنة عشرة لرحيله، «الميثاق»، العدد ٣، آذار ١٩٨٧، ص: ١٠٧.
وعجاج نويهض، مقال في كتاب عارف النكدي، م.س.، ص: ١٨١.
٨٦ «الحقيقة»، ١٠ تموز ١٩١٩.
٨٧ «لسان الحال»، ١٢ تموز ١٩١٩.
٨٨ عارف النكدي، أما لليل هذه العصبية الجاهلية من آخر؟! «الضحى» ٧ و٨، أيلول وتشرين أيلول ١٩٥٨. إذ يذكر بيوم عيناب مستنكراً اشتداد الخلاف بين الدروز إبان أحداث ١٩٥٨ ووصول الخلاف إلى حد الاقتتال المسلح في الباروك.
٨٩ عارف النكدي في مقال بعنوان مع وزير بريطاني بتوقيع (ع)، «الضحى»، العدد ٧، أيلول ١٩٥٩.
وعارف النكدي في رد توضيحي حول إشارة «أوراق لبنانية» (نوار ١٩٥٥، ص: ٢٤٨).
٩٠ «لسان الحال»، ٢٢ تشرين الأول ١٩١٩. «البشير»، ٢١ تشرين الأول ١٩١٩.
وقد كانت هذه العقوبة ضمن سلسلة عقوبات، أوردتها «لسان الحال» كالآتي: عزل أمين بك طليع (أمين صندوق الشوف) توقيف فؤاد بك جنبلاط، مدير الشوفين، ثلاثة أشهر عن العمل، إحالة ضابط الجندرمة الشيخ نسيب حبيش على التقاعد، عزل شيخ بسري ومختار كفرفاقود وأمين صندوق في لبنان، داود أفندي نحول، ورئيس قلم المحاسبة، يوسف بك صعب، وأضافت «البشير» عزل رؤوف بك نكد، مدير المناصف.
٩١ «الحقيقة»، ٣ تشرين الثاني ١٩١٩. و«البشير»، ٤ تشرين الثاني ١٩١٩.
وأسماء المحكومين بحادثة عين تراز هي:
- فندي أبو ياغي وأخوه عارف، علي يوسف علي وأخوه سلمان، علي حسين أحمد، يوسف حمدي، فهد أمين، فارس خطار، أرسلان خطار، عباس حسين صالح، فرحان حمد (٢٠ سنة أشغال شاقة).
- جميل وشريف نكد، أحمد عباس خداج، داود علي الغريب، جميل عبد الملك، (١٥ سنة)
- رؤوف نكد (٥ سنين).
- إبراهيم حمزة (سنتان)
- أفراد آخرون (لمدة ٦ أشهر).
٩٢ هذه رواية د. أسد المصري، نقلاً عن عارف النكدي، في مقابلة معه في ٢٠٠٤/٥/٦.
والجدير ذكره أن صحف ذلك العام، وبخاصة «لسان الحال» و«البشير» لم تورد شيئاً عن ذلك، سوى القول بحوادث جزين سبباً للإقالة. كما أن الرئيس الياس قطار، أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية وابن منطقة جزين – المطلع على أرشيف جزين آنذاك، لم يطلع على خبر النكدي في تلك المرحلة ولم يعرف عن أحداث حصلت سوى هجوم أنصار الحكومة العربية على أطراف جزين الجنوبية آنذاك (حديث معه في ٢٠٠٤/١٠/١٧).
٩٣ تعرض منزل حبيب باشا السعد في عين تراز إلى هجوم مسلح من مجموعات قدرتها لسان الحال بـ٣٠ في ١٩١٩/١٠/٦ تبين لاحقاً أنها من الدروز الذين لجأوا إلى كفرفاقود ومدير الناحية فيها رؤوف نكد، وتعد من أملاك آل نكد.
«البشير»، ٩ و١٦ تشرين الأول ١٩١٩. «لسان الحال»، ٨ تشرين الأول ١٩١٩.
٩٤ يورد البعيني في كتابه دروز سوريا ولبنان، م.س.، ص: ١٤٢ و١٤٣، قتل العصابات المسيحية درزيين من بسري وثالث من الشحار دون أن تحاكم في حين حوكمت العصابات الدرزية التي قتلت مسيحيين على جسر الدامور وهجمت على السعد في عين تراز.
٩٥ «لسان الحال»، ٢٦ تموز ١٩١٩. وحسن البعيني، دروز سوريا ولبنان، م.س. ١٤٢ – ١٤٣.
٩٦ «لسان الحال»، ٣ تشرين الثاني ١٩١٩، تتفرد بلجوء المتهمين في عين تراز إلى المزرعة، أما حسن البعيني: الدروز، م.س.، فيعتبر حادثة المزرعة متزامنة مع حادثتي بعقلين وعين تراز ويركز على ارتباطها بحادثة بعقلين ص: ١٤٣ – ١٤٥.

٩٧ لحد خاطر، آل سعد في تاريخ لبنان، ص: ٢٧٧ - ٢٧٩.
ويورد تعرض موكبه أثناء العودة إلى عين تراز على جسر القاضي لإطلاق رصاص وتعقبه إلى بيته الذي غادره إلى بيروت في اليوم نفسه.

٩٨ حسن البعيني، دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ - ١٩٤٣، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط. ١، ١٩٩٣، ص: ١٤٢ - ١٤٣.

٩٩ يورد حسن البعيني في كتابه: دروز سوريا ولبنان، م.س.ن ص: ٨ خبر عريضة نسيب النكدي للجنرال غورو يشرح فيها الحالة التي أمست فيها العائلة المنكودة الحظ، «التي كانت مساوية لسائر عيال الجبل» ويلفت نظره إلى أنه ليس جميع آل نكد متهمين ليكون ذلك مبرراً لحرمانهم.

الفصل الثالث

القاضي النزيه والكاتب المميَّز

(١٩١٩ - ١٩٣٠)

يمكن تقسيم هذه المرحلة في سيرة النكدي ما بين إبعاده إلى دمشق (١٩١٩) وتوظفه فيها (١٩٢٠) إلى حين تنسيقه من الوظيفة (١٩٣٠) إلى أربعة أقسام - تبعاً لمعيار الظرف الخارجي المحيط بها.

الأول: منذ انتقاله إلى دمشق (خريف ١٩١٩) حتى سقوط الحكومة العربية (تموز ١٩٢٠) وهي فترة حكم الملك فيصل، باسم الثورة العربية المدعومة من بريطانيا، على منطقة هي في اتفاقيات سايكس - بيكو ضمن حصة فرنسا.

وهي فترة تكريس نتائج الحرب التي حسمت معاركها العسكرية في العام ١٩١٨ وبقي الحسم القانوني لها، وحسم تفاصيل الحصص بين المنتصرين، وبخاصة أن أحد المنتصرين (بريطانيا) خرج أقوى من حليفه (فرنسا) من جهة، وشريكهما الداعم (الولايات المتحدة) طالب بحصة من جهة ثانية، والاتفاقات التي عقدت بينهما وبين أطراف ثالثة متناقضة (اتفاقية سايكس - بيكو متناقضة مع وعد بلفور ومع مراسلات حسين - مكماهون)، من جهة ثالثة.

وهي فترة صراع بين إنكلترا وفرنسا على حصصهما في الشرق العربي، وصراعهما مع الولايات المتحدة على إعطائها دوراً فيه، وصراع بين المطالبين بتوسيع لبنان وبانتداب فرنسي عليه، والمطالبين بدولة عربية، من ضمنها لبنان، مستقلة، وإذا لم يكن بد من انتداب فليكن أمريكياً أو إنكليزياً، وهو صراع مرتبط بالصراع الأول.

وقد شهدت هذه الفترة توصل بريطانيا وفرنسا إلى اتفاقية سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ التي لم تأخذ بوعود بريطانيا للشريف حسين وأقرت ما

اتفق عليه في اتفاقية سايكس - بيكو وإلى مشروع معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ التي لم ترضِ الأتراك وقادوا حرباً أدت إلى تعديلها في لوزان ١٩٢٣.
وشهدت، تبعاً لذلك، احتلال فرنسا لما تبقى من حصتها في بلاد الشام وإسقاط حكومة فيصل.
الثاني: منذ سقوط حكومة فيصل واحتلال الفرنسيين لسوريا الداخلية (٢٥ تموز ١٩٢٠) حتى القضاء على آخر الثورات في بلاد الشام (١٩٢٧). وكانت مرحلة صراع دموي بين الشعب وفرنسا، هو صراع على الوجود.
وقد شهدت هذه المرحلة:

١ - إعلان غورو دولة لبنان الكبير ودولة جبل الدروز، ودولة العلويين ودولة حلب ودولة سوريا في أواخر العام.١٩٢٠.
٢ - قيام انتفاضات ضد فرنسا في مناطق عدة؛ ثورة جبل العلويين، ثورة حلب، مقاومة مدنية، ثم الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ - ١٩٢٧، والتي قُمعت جميعاً.
٣ - قيام الأتراك بثورتهم بقيادة أتاتورك ضد الوضع الذي سيفرض عليهم، والتي أدت إلى معاهدة لوزان ١٩٢٣.
٤ - تكريس صيغة الانتداب على لبنان وسوريا بقرار من عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ أيلول ١٩٢٣.
٥ - قيام الدولة الفرنسية بمحاولة إنشاء الأجهزة الإدارية والقضائية والعسكرية للدويلات التي أقامتها مع المحافظة على وحدتها الاقتصادية - المالية.

الثالثة: منذ العام ١٩٢٧ (القضاء على آخر معاقل الثورة) حتى إصدار الدستور السوري (١٩٣٠) وبدء الانتخابات النيابية، وكانت مرحلة مهادنة ضمنت فيها فرنسا حالة الاستقرار وقطع الوطنيون الأمل من جدوى القتال فكانت التسوية الواقعية على قاعدة المطالبة السلمية واللعبة البرلمانية، وشهدت:

- تأسيس الكتلة الوطنية إثر مؤتمر عقد في بيروت في تشرين الأول ١٩٢٧ ضم قادة الحركة الوطنية في سوريا ولبنان الذين لم ينفوا إلى الخارج بعد الثورة، ردوا فيه على إعلان بونسو في تموز ١٩٢٧[1] ودعوا

إلى التفاهم على أساس وحدة البلاد واستقلالها وتأليف مجلس تأسيسي وعقد معاهدة.

- إعلان سلطات الانتداب العفو عن بعض المشاركين في الثورة (آذار ١٩٢٧).
- انتخاب جمعية تأسيسية (نيسان ١٩٢٨) وضعت دستوراً لم ينل موافقة المفوض السامي فعطل عمل الجمعية وجمّد الدستور إلى أن أدخل المادة ١١٦ فيه التي أعطت لسلطة الانتداب حق النقض وأصدره في أيار ١٩٣٠.

وقد كان انتقال النكدي إلى دمشق، بحكم العقوبة الفرنسية، في هذه المناخ فشهد المراحل الثلاث التي مرت بها البلاد.

فماذا عمل؟

شكلت العقوبة نقطة تحول في حياة النكدي إذ انتقل إلى دمشق ومكث فيها فترة طويلة، دون أن يقطع علاقاته بلبنان، عمل فيها في الإدارة والسياسة والثقافة، طبعت بعض ملامحه وانطبعت به وتميزت بـ:

- تواصل عمله في القضاء.
- تجدد محاولاته الكتابية.
- انخراطه في العمل السياسي.

ولم يعرف عنه في هذه المرحلة اهتمام بالوضع اللبناني سوى تعيينه متولياً على الوقف التنوخي في العام (١٩٢٤)[٢] وورود اسمه في جريدة «المعرض» كأحد المرشحين لنظارة المعارف في العام ١٩٢٣.[٣]

أ- النكدي في القضاء السوري: عدل وممانعة

ففي القضاء، كان التميز في احتضان الحكومة العربية له، فضلاً عن احتضان الوسط الثقافي والسياسي.[٤] فصدر بعد ثلاثة أشهر من عزله قرار من الأمير زيد في ١٩٢٠/١/٢٩ بتعيينه معاون مدعي عام استئناف دمشق.[٥] ثم ألحق بإرادة ملكية بعد أقل من شهرين بتسميته مفتشاً ثانياً للعدلية في ١٩٢٠/٣/٢٢.[٦] وتذكر «الميثاق» نقلاً عنه تفويض الأمير فيصل إليه صلاحيات شبه مطلقة في إنشاء مرفق القضاء المؤسس على القيم والآداب القضائية التي اشتهر بها القضاء العربي الإسلامي.[٧]

ولم يرد في «العاصمة» أو الصحف الأخرى ما يشير إلى تميز في عمله فبقي مفتشاً حتى العام ١٩٢٨ إذ تذكر الصحف جولاته كمفتش في العام ١٩٢٢ حين سافر إلى أزرع حيث كثرت الشكايات.[٨] وسافر إلى حمص وحماه بجولة تفتيشية في دوائر العدلية،[٩] دون أن تشير إلى معطياتها، وما أشير إليها إنكار المستشار الفرنسي عليه فيها حق الإشراف على المحاكم والادعاء العام وسحب ثلاث إضبارات من السجن الأمر الذي دفع حاكم دولة دمشق إلى الطلب من مدير العدلية إيضاحات عن سلوكه حيال الدولة المنتدبة وبيان أسباب أخذ الإضبارات.[١٠] كما ذكر أسعد الكوراني دوره مع رشيد الحسامي في إقالة يوسف الحكيم من رئاسة محكمة النقض الأولى وتعيين مصطفى برمدا مكانه وذلك لقبوله الوزارة في حكومة الداماد أحمد نامي والسير في ركابه، وذلك بعد مجيء حكومة الشيخ تاج الدين الحسني ١٩٢٨ - ١٩٣٠.[١١]

ويظهر في أخبار العام ١٩٢٨ كأحد مدراء العدلية وكمدير الأمور الحقوقية[١٢] وقد كان مميزاً، في لجنة تصنيف القضاة التي أبعدت عدداً كبيراً من القضاة المتهمين بالفساد وعينت بدلاً عنهم، وقد حُمل المسؤولية، كما كان التصنيف وما تبعه أحد أسباب تنسيقه من الوظيفة.[١٣] وقد اعتبر الكوراني التصنيف إنجازاً مهماً اكتمل به تشكيل العدلية.[١٤]

وقد نسق من وظيفته بهذه الصفة مع زميله فائق المدرس، المدير العدلي المقيم في حلب، بسبب إلغاء الوظيفتين في ١٢ آب ١٩٣٠، بقرارين رقم ٢٣٣٠ و ٢٣٣١ صادرين عن رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدلية.[١٥]

وقد أحدث قرار تنسيقه صدى واسعاً في سوريا ولبنان، فاعتبرته «المعرض» انقلاباً قضائياً،[١٦] وأشارت «الشعب» إلى استياء عام والى اجتماع للدروز في دمشق في دار خطار بك عبد الملك اعتبروا فيه فصل النكدي[١٧] طعنة موجهة إلى الدروز باعتباره الموظف الدرزي الوحيد في العاصمة وقرروا الاحتجاج، كما أوردت «الشعب» برقية احتجاج من مدينة حماه.[١٨] وأخرى من بيروت تفاخر بمواقف الوزير النيال، وزير العدلية، والنكدي الباسلة في الدفاع عن حقوق البلاد وقعها: عبد الرحمن بيهم، أحمد أياس،

بشير جبر، عزة قريطم، الدكتور يوسف بوجي، الدكتور مليح سنو، علي مودلي، صافي عيتاني، جميل بدران، علي ناصر الدين، ويوسف يزبك.[١٩]

كما شكلت لجنة لتكريم النكدي تقديراً لمواقفه المشرفة في سبيل صيانة العدل وعمله المتواصل على رفع شأن القضاء السوري من نقيب المحامين، خير الدين القضماني، المحامي الأمير بهجت الشهابي، المحامي كمال ملص، جميل مردم بك، النائب فخري البارودي، معروف الأرناؤوط، صاحب فتى العرب.[٢٠]

وأقيمت الحفلة في فندق الخوام حضرها حوالي ٤٠٠ مدعو وأبرزهم: مزاحم الباجي جي، زعيم عراقي، وبعض رجالات العراق، جميل مردم بك، لطفي الحفار، نصوح البخاري، سعد الله الجابري، فخري البارودي، عفيف الصلح، خير الدين القضماني، معروف الأرناؤوط، نجيب الأرمنازي، كمال ملص، عارف القوتلي، عارف الحلبوني، مصطفى الشهابي، فايز الشهابي، أمين الحسيني، الشاعر شفيق جبري.[٢١]

وتحدث في الحفلة النائب سعيد بك الغزي باسم لجنة التكريم وصلاح الدين بك بيهم باسم شباب بيروت وإبراهيم الشيشكلي باسم مدينة حماه وزكي بك الخطيب باسم مدينة دمشق (ناب عنه رشيد الملوحي) ومعروف الأرناؤوط باسم صحافة دمشق (ناب عنه أديب الصفدي)، والأمير أحمد الشهابي باسم شباب دمشق والمحتفى به.[٢٢]

وقد أحدث خطاب النكدي في الحفلة صدى واسعاً فاعتبرته جريدة «المعرض» «قنبلة داوية انفجرت في دوائر الحكومة والسلطة وجعل القوم في ارتباك فلن يستطيعوا تكذيباً لكل ما قاله لأنه مؤيد بوثائق رسمية ولكن الحكومة دفعت بعض الجرائد في سوريا ولبنان أيضاً إلى الحملة على الأستاذ النكدي، وإلى القول بأن سكوته على هذه الأعمال التي ذكرها لا يبرر بقاءه في الوظيفة. ولكنهم لو علموا أن كل عمل ذكره لم يتم ولم ينفذ لأنه وقف صخرة منيعة يذود عن حوض القضاء لأدركوا أي خسارة وقعت بها البلاد من خروجه».[٢٣]

كما أوردت «البشير» خبراً عن مندوب جريدة «التقدم» تذكر فيه عزم ممثلي السلطة على إقامة دعوى على الأستاذ النكدي لما ورد في خطابه من

الطعن بالموظفين الأفرنسيين وذلك محظور بموجب القرار الصادر عن المفوض السامي الذي يمنع الطعن بأي موظف فرنسي بل يمنع إثبات أي جرم ينسب إليه.[٢٤]

وتشكل ردود الفعل على التنسيق وطبيعة المشاركين وردود الفعل عليها في حفلة التكريم وخطبائها ومضامين الأحاديث وردود الفعل عليها إشارة على أهمية النكدي من جهة وخطورة الاستغناء عنه من جهة ثانية.

وقد تعددت الروايات في أسباب تنسيقه من الوظيفة وهي:

- حادثة دخول المستشار سيرو، أول مستشار للعدلية في سورية[٢٥] دار الحكومة مهدداً وشاتماً أحد المفتشين (سامي العظم) الذي كتب تقريراً ضد تدخله في القضاء وثورة عارف النكدي عليه ودعوته لسحب الشتائم وإلا رماه، ولم ينفع إعلان المستشار قصده سامي بالكلام دون إصرار النكدي واضطرار المستشار للتراجع والاعتذار.[٢٦]
- تسريحه أحد القضاة المرتشين، رغم اعتراض المستشار سيرو.[٢٧]
- عزل عدد من القضاة (٧٠ قاضياً) الذين لا يتمتعون بالصفات والمؤهلات اللازمة واستبدل بهم الشباب المثقف والمؤهل علماً وخلقاً في العام ١٩٢٨[٢٨]
- مواجهته التدخل الفرنسي للإفراج عن أحد أعوان المستشار ولتدخله (١٩٢٤) لصالح محافظ دير الزور الملقى الحجز على أمواله.[٢٩]

ويختصر العظم، بشكل غير مباشر، هذه الأسباب بعدم ممالأة الفرنسيين وبعدم حضور حفلاتهم الرسمية، «وبأن له الفضل الأكبر الذي جعلنا لا نشعر بالانتداب الفرنسي «بسبب حزمه وشجاعته ومواجهته للمستشار الفرنسي»»[٣٠] ويوافقه سلطان على ذلك.[٣١]

أما النكدي نفسه، في الخطاب الذي ألقاه في حفلة تكريمه، فيورد ما يمكن أن يكون أسباباً:

- تدخلهم مع القضاة غير النزيهين ودعمهم لهم ومحاربتهم للقضاة النزيهين.
- تصنيف القضاة في العام ١٩٢٨ وإخراج قاض غير صالح.

- عدم الالتزام بالتصنيف واستمرار التدخل في القضاء.
- معارضة ما يقترحه الجسم القضائي.
- إعلان الأحكام العرفية في حمص.
- رفض وزير العدل صبحي النيال توقيع قرار نقله إلى حلب وتدخل رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين الذي رفض طلبه.
- رفضه المشاركة في احتفالات العيد الوطني الفرنسي في ١٤ تموز.[٣٢]

ومع صحة كل ما ذكر من أسباب لتنسيق النكدي من الوظيفة، فإن بعضها (الأحكام العرفية في حمص) لم نعثر على وثائقه،[٣٣] وبعضها الآخر قديم (مواجهة تدخل الفرنسيين في القضاء والتمسك بالعدالة والنزاهة) يرجع إلى بدء عمله في القضاء ويشكل مساراً للنكدي فيه، كما يظهر في الكلمات التي قيلت فيه في حفلة تكريمه،[٣٤] وقد يشكل خلفية للقرار، كما أن بعضها الآخر (تصنيف القضاة) قديم أيضاً وقد يشكل ما أحدثه من تغيير سبباً للقرار أيضاً.

ويظهر من أخبار «لسان الحال» في هذه الفترة (آب ١٩٣٠) عبر مراسليها في دمشق وحلب وحمص اتجاهان في تحليل الحدث، بعد الاتفاق على الوقائع المتمثلة بتمنّع وزير العدلية، صبحي النيال، عن توقيع مرسوم إلغاء مديرية الأمور الحقوقية، وإجراء مناقلات بين القضاة وبخاصة بين حلب ودمشق، بحجة تردي الوضع القضائي في حلب الأمر الذي أدى إلى إقالة/استقالة النيال وتعيين وزير جديد وقع على مرسومي إلغاء وظيفة مديرية الأمور الحقوقية والمديرية العدلية وأجرى المناقلات.

- الاتجاه الأول رأى في الأمر انقلاباً[٣٥] وسببه عند البعض رغبة ولاة الأمر ومندوب العميد السامي في حلب، مسيو لافاستر، إصلاح الوضع القضائي في حلب[٣٦] وسببه عند البعض الآخر المجيء بناس من الوزارة موالين لرئيس الجمهورية تاج الدين، وبخاصة أن حديثاً عن الانتخابات النيابية مطروح.[٣٧]
- الاتجاه الثاني رأى السبب إرادة أولياء الشأن نقل النكدي من دمشق «نظراً لتدخله في شؤون القضاء»[٣٨] الذي تعرفه فيها «كحاكم مطلق يسير أمورها كما يريد ويشتهي وكما تشاء له أهواؤه وحزبيته وغاياته»[٣٩] ورفض النيال ذلك «فقد كانت وزارته مجتمعاً للدسائس

والمؤامرة وأصبح اسم العدالة في عهده شعاراً لستر الظلم والإرهاب والأمثلة كثيرة منها قضية الأستاذ العثماني[٤٠] والأستاذ الشعباني[٤١] وخطته سجن الشباب. وهذا يكفي لأن يكون لطخة لذلك العهد وهذا عدا عن أن عهد النيال كان ميداناً فسيحاً للنكدي لعب معه شوطاً غير يسير فكانت المحسوبيات والحزبيات تصرف بها ذلك الرجل الذي اتاحت له الصدف فرصة لم تتح له ولا لغيره في أي وزارة من الوزارات السالفة فكان هذا الرجل يحل ويربط ويعين وينتدب الخ أما النيال فكان ألعوبة بيد النكدي يسيره كيفما يشاء».[٤٢]

وهذان الاتجاهان يكشفان انخراط التنسيق في المعركة السياسية بين اتجاهين: اتجاه موالٍ للفرنسيين واتجاه معارض لهم، وموقع النكدي في الاتجاه المعارض على قاعدة بناء جسم قضائي سليم يعبر عنه آنذاك بلجنة التصنيف، وهو أحد أعضائها البارزين، المشكلة في منتصف العام ١٩٢٨ وقد أخرجت العديد من القضاة القدامى وعينت جدداً.

فيكون السبب المباشر تصنيف القضاة وإخراج العديد منهم وموقع النكدي الفاعل فيها الذي اعتبره معارضو النكدي إدانة له رغم تبريرهم نقله إلى حلب بكثرة التقولات بحق القضاة فيها الذي عمته الفوضى،[٤٣] الأمر الذي يعني كفاءة ونزاهة في المطلوب لهذه المهمة واعتبره مؤيدوه فخراً له، ويؤكد هذا الأمر، فضلاً عن آراء الاتجاهين، قول النيال في مقابلة مع «التقدم» الحلبية نشرتها «لسان الحال» أنهم طلبوا منه قبل سنة (أي العام ١٩٢٩) إلغاء وظيفة مدير الأمور الحقوقية وإحداث تعديلات في العدلية ورفضه ذلك.[٤٤] ويتوافق ذلك مع ما ورد في رسائل مراسل حلب إلى «لسان الحال» التي اعتبرت مدير الأمور الحقوقية ومدير الأمور الجزائية مع الوزير النيال الطرف الأساسي في معركة التصنيف منذ أواخر العام ١٩٢٩ ودفاعه عن المفصولين من القضاء واعتبار الأمر حزبية.[٤٥]

أما اللحظة المناسبة فكانت لحظة سياسية بامتياز إذ كان ذلك موعد عودة المفوض السامي بونسو[٤٦] إلى دمشق والحديث المتزايد عن قرب إجراء انتخابات نيابية ظهرت نتائجها في الفترة اللاحقة خريف ١٩٣٠ وشتاءه.

ب- النكدي في السياسة: كمون وتوثب

وفي السياسة، كان التميز أيضاً في استقباله كما في القضاء، إذ يرد اسمه بين قلة من المنتسبين إلى جمعية العربية الفتاة بعد دخول الجيش العربي سوريا اعتبرت مؤسسة،[٤٧] ويرد اسمه في مذكرات الأمير زيد مع الأمير عادل ورشيد طليع وصبحي بركات وعبد الرحمن الشهبندر ورشدي الصفدي ويحيى حياني ضمن تاريخ ٢ شباط ١٩٢٠[٤٨] دون توضيح طبيعة ذكر هذه الأسماء: جلسة اجتماع أم ماذا، كما يورد عبد الله النجار اسمه بين اللبنانيين في حكومة فيصل الذي كان يشعر بحرج موقعه الدولي.[٤٩]

كما يرد اسمه كمعاون لوزير العدلية جلال زهدي[٥٠] في الوزارة الاستقلالية الأولى برئاسة الركابي التي لم تعمر طويلاً إذ شكلت في ٩ آذار ١٩٢٠ واستقالت في ١٣ أيار من العام نفسه، لاتهامه بعدم الجدية ولاهتمامه بالحصول على استثمار غور الأردن مع نسيب البكري وشكلت حكومة الأتاسي واستمر جلال زهدي وزيراً للعدلية فيها.[٥١]

ويقول معاصره وأحد المشاركين في أحداث تلك المرحلة، محمد عزة دروزة إنه «قد ضُمّ إلى الفتاة وأخلص لها وانسجم فيها قلباً وقالباً وكان متخرجاً من كلية الحقوق قومياً عروبياً وحدوياً مستقيماً صلباً جريئاً على قول الحق بلا مداجاة ولا مجاملة».[٥٢]

وبرغم هذا التميز في السياسة المعلن عنه، لاحقاً، من معاصريه، لم يظهر في مجرى السياسة العلنية إن في المشاركة في الأحداث أو في المؤتمر السوري أو في حزب الاستقلال[٥٣] الأمر الذي يثير تساؤلاً حول طبيعة عمله السياسي، وبخاصة أن الأيام التي تلت قيام الحكومة العربية غامضة من حيث الإشارة إلى عمله السياسي، إذ لم يظهر منها، سياسياً، سوى:

- كتاباته الفكرية التي تظهر تمسكه بنهضة العرب وبالعروبة وبالدعوة لحكم صالح على غرار حكم عمر بن عبد العزيز وبالدعوة للاعتبار بما حققه العرب من انتصارات وللاستفادة من الأخطاء التي أدت إلى نكبات، ورفضه فصل لبنان عن سوريا.
- رفضه المشاركة في حكومة الداماد ١٩٢٦، رغم طلب المندوب السامي ذلك.

- عمله مع رشيد الحسامي لإبعاد يوسف الحكيم من رئاسة محكمة النقض لمساندته الداماد أحمد نامي والاشتراك في حكومة (١٩٢٨).
- عمله في القضاء وتصديه لتدخل الفرنسيين فيه.

فهل هذا الغموض ضمن خطة جمعية العربية الفتاة بعدم كشف أوراقها كافة، وقد التزمت بذلك فاكتفت بإعلان البعض، بعد مشاركة أركانها في الحكومة العربية؟

أو هل هذا الغموض لقرار ذاتي عند النكدي بحصر عمله في العمل المدني وبخاصة في القضاء فقط، وبخاصة أن الفترة بين وصوله دمشق وسقوط الحكومة العربية قصيرة؟ أو هل هو قرف من الملتحقين بالحكومة العربية، إن في سوريا أو في لبنان أو بين الدروز، وكانوا قبلها متركين أو ساعين لمصالح شخصية، انكشفت ملامحهم بمسايرة الانتداب الفرنسي، بعد سقوط الحكومة العربية؟

ويعزز هذه التساؤلات أمران:

- قيام حكومة مستقلة في جبل الدروز، وعدم الالتحاق بها، وهو الدرزي سليل إحدى العائلات الأساسية، وهو الحقوقي في منطقة تفتقد لهذا الاختصاص وتحتاج إليه.
- قيام الثورة السورية الكبرى، وعدم بروز اسمه بين المشاركين فيها، مع أن مطلقي الثورة وعمادها عشيرته المعروفية وبعض أصدقائه (الأمير عادل أرسلان) وقريبه (الأمير عادل النكدي) قد التحقوا بها.

ويعزز الأمر الأول اتجاهه الوحدوي ويعلن ذلك بوضوح في كلمة الختام التي كتبها في نهاية كتاب عبد الله النجار، بنو معروف في جبل حوران، ١٩٢٤، (ص. ٢٢٤)، إذ يدعو المؤلف وهو مدير المعارف في الجبل إلى عدم الاكتفاء بوطنية ضيقة والدعوة إلى وطنية عامة في حين يبقي الأمر الثاني التساؤلات متأججة، وإن كانت بعض الوقائع تؤكد معاداته الفرنسيين، إذ يذكر زميله وصديقه سامي العظم، عدم ممالأته أحداً من الفرنسيين وعدم حضور حفلاتهم التي يُدعى إليها باعتباره من كبار الموظفين ويورد أن سبب إعفائه من وظيفته هو هذا الأمر.[٥٠] كما يذكر صديق آخر، فارس الخوري، اعتذاره عن المشاركة في حكومة الداماد في العام ١٩٢٦ رغم طلب

المندوب السامي ذلك وإنذار الرافضين،[٥٥] ومذكراته معه ومع عفيف الصلح وواثق بك المؤيد والوفد المنبثق عن اجتماع البلدية في دمشق للتوسط بين الثورة والفرنسيين تلك المذاكرة التي أدت إلى التراجع عن فكرة التوسط.[٥٦]

كما يذكر الكوراني دوره ورشيد الحسامي في إقالة يوسف الحكيم من رئاسة محكمة النقض لمشاركته في حكومة الداماد أحمد نامي.[٥٧]

ويلحظ في «الخدر»، الجزء ٧، ١٩٢٦ فاتحة العدد لعارف النكدي بعنوان «الحق والقوة» تعرضت للمراقبة فحذفت بكاملها باستثناء العنوان[٥٨] الأمر الذي يدفع إلى تفسير الطبيعة السياسية لها إذ يوحي عنوانها مقارنة بين الحق والقوة وقد تكون تعليقاً على قمع قوات الانتداب الفرنسي للثوار في جبل العرب، إذ شهد شهر نيسان ١٩٢٦ احتلال القوات الفرنسية للسويداء الذي اعتبر مؤشراً على تراجع الثورة.[٥٩]

ج- النكدي في العمل الفكري: استنهاض بالتأريخ وتنوير بالسوسيولوجيا

ويلحظ في العمل الفكري، في هذه المرحلة الآتي:

- تعيين النكدي أستاذاً لتدريس علم الاجتماع في مكتب الحقوق (تشرين الأول ١٩٢٠)،[٦٠] واستمر في تدريس هذه المادة دون القانون الجزائي حتى العام٢٦ -١٩٢٧.[٦١]
- انتخابه عضواً مؤازراً في المجمع العلمي العربي في دمشق (١٩٢٣).[٦٢] ثم عضواً أصيلاً مشاركاً في أعماله حتى وفاته باستثناء فترة اعتقاله ١٩٤٠ - ١٩٤٤.[٦٣] وشهد له رئيسه بالإخلاص في خدمته.[٦٤] كما تشهد له مشاركته في أعمال المجلس (خمس محاضرات: ١٩٢٢ و١٩٢٩، وثلاث مقالات وثلاثة عشر مقالاً نقدياً للكتب)[٦٥] وتكليفه تمثيله في مؤتمر معهد العلوم المغربية العليا (١٠ - ١١ نيسان ١٩٢٨).[٦٦]
- انتخابه عضواً في لجنة تعريب الألفاظ.
- استئناف عمله البحثي والمتمثل بـ:
  - إلقائه المحاضرات الآتية:
    1. القضاء في الإسلام (٢٩ تموز ١٩٢١).

٢. عمر بن عبد العزيز (٢٣/٤ و١٣/٥ ١٩٢٦).
٣. الأندلس عبرة وذكرى (٣ و٢٣ آذار ١٩٢٩).
٤. ملوك الطوائف في الأندلس (٢٣ كانون الأول ١٩٢٩).
٥. الولايات المتحدة الأوروبية (١٩٣٠).

- وضعه كتاب الموجز في علم الاجتماع (١٩٢٥)، وقد نشرت مقدمته «العرفان» بعنوان الموجز في علم الاقتصاد، «العرفان»، (١٩٢٥).
- وضعه كتاب الموجز في علم الاجتماع، الجزء الثاني. وموضوعه: تطور الهيأة الاجتماعية وتفسخ الهيأة الاجتماعية (مخطوط).[٦٧]
- تعريب كتاب خير الله خير الله: «معضلة الشرق» الأقطار العربية المحررة سوريا – العراق – لبنان (١٩٢٠).
- نشر الأبحاث والمقالات التالية:

– التربية الوطنية، العروس أيلول ١٩٢٣.[٦٨]
– المرأة الدرزية، «الخدر»،[٦٩] تموز وآب ١٩٢٤.
– كلمة الختام في كتاب عبد الله النجار: بنو معروف في جبل حوران (١٩٢٤).
– خلاصة من سيرة الأمير السيد جمال الدين التنوخي، «الخدر»، أيار ١٩٢٥.
– بنو عباد، «منيرفا»،[٧٠] نيسان وتموز وكانون الأول ١٩٢٥ وأيار ١٩٢٦.
– اليوم والغد، «منيرفا»، تشرين الثاني ١٩٢٩.
– اشتراكه في نقاش حول الكلمات غير القاموسية على صفحات مجلة «المجمع».

- نقده الكتب الآتية في مجلة «المجمع»:

١. الوأواء الدمشقي وديوانه، تحقيق أغناطيوس كراتشكوفسكي.
٢. مقابلة بين الحقوق الرومانية والحقوق الإسلامية والأفرنسية والإنكليزية لفائز الخوري.
٣. أصول استماع الدعاوي الحقوقية لعلي حيدر، ترجمة فائز الخوري.

٤. خطط الشام بأجزائه ١ – ٦ لمحمد كرد علي.
٥. المرأة في شرع الإسلام، لعبد الله اليافي.
٦. الصكوك الحقوقية لمحمد مصباح محرم.
٧. التربية الوطنية، لعبد العزيز البشري.
٨. سلطنة المغول للوسيان بوفا.
٩. حياة محمد، لأميل درمانغام.
١٠. ذيل الصكوك الحقوقية لمخمد مصباح محرم.
١١. أحاديث المجد والوجد، لأبي الفضل الوليد.
١٢. الامتيازات الأجنبية، لمحمد عبد الباري.
١٣. نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر لمحمد بن يحيى زنارة.
١٤. السوريون بمصر للخوري بولس قرألي.
١٥. موجز في الصكوك الجزائية، لفارس الخوري.

ويظهر في نقده للكتب الآتي:

- تعدد مواضيع الكتب المنقودة وتنحصر في هذه المرحلة بـ: كتب حقوقية، كتب تاريخية، كتب لغوية.
- تفاوت النقد بين تعريف بالكتاب وعرض له ونقد عليه.
- اضطلاعه بالتاريخ العربي والإسلامي وباللغة العربية.
- اعتماده أسلوب في النقد يقوم على نقد الشكل والأسلوب من جهة ونقد المضمون من جهة ثانية.

فمن حيث الشكل، نقد طباعة الكتب ولغتها وأسلوبها.

أما من حيث المضمون، اعتماده النقد على أساس ثلاثة معايير اعتبرها أغراضاً يجب على المؤرخ أن يجعلها مرماه: ١ – السند الصحيح، ٢ – التعليل، ٣ – موافقة الكتاب للروح التي تحتاج إليها الجماعة.[٧١]

وقد اشترك في نقاش اقتراح الأستاذ المغربي حول الكلمات غير القاموسية[٧٢] الذي طرح فيه سبعة أصناف من الكلمات طالباً الرأي في إدخالها القاموس أم لا وهي:

١. ما ورد في كلام فصحاء العرب ولم تذكره المعاجم.

٢. ما ورد في كلام فصحاء العرب الإسلاميين الذين لا يحتج بأقوالهم ولم تذكره المعاجم.
٣. كلمات عربية المادة لا يعرفها العرب أو يعرفونها في معانٍ أخرى – اصطلاحية.
٤. كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الأمصار.
٥. كلمات دخيلة أعجمية بعضها ثقيل وبعضها خفيف.
٦. أساليب أو تراكيب أعجمية.
٧. الكلام العامي.[٧٣]

واندرج رأيه ضمن الرأي المنفتح بحذر – بعد أن تحدث عن داعين: قديم وحديث يعتوران اللغة – فكان مع إدخال ما ورد في كلام فصحاء العرب وفصحاء المسلمين والكلمات الاصطلاحية شرط أن لا يكون لمعناه رديف.[٧٤] وضد الكلمات التي ولّدها المتأخرون من أهل الأمصار.[٧٥] وفضل الاشتقاق بدل التعريب[٧٦] واعتبر إدخال الأساليب التي ذكرت خارج الموضوع[٧٧] ورفض الحديث عن التعرض للفصحى بالعامية.[٧٨]

وفي محاضرته: «القضاء في الإسلام»[٧٩] برر اختياره للموضوع بأهمية القضاء في إقرار العدل وبموقع القضاء في الإسلام وبضرورة الكشف عن حضارتنا والسير على سننها.[٨٠]

واعتبر القضاء أفضل مظهر يتمثل به العدل الذي به قوام العالم. وركز على آداب القضاة، بالشروط الموضوعة عليهم (العفاف، العقل، الصلاح، الفهم، المعرفة، التقوى، البعد عن الهوى والرغبة، والانزجار عدم طلب القضاء) وبالممارسة التي عرفوا بها.

واعتبر، في أسباب اختياره الموضوع، القضاء في الإسلام خير قضاء عرفه الناس، وأنه لم يُعْطَ حقه في النشر الحديث وقد يكون نشره باعثاً للهمم. وهو مستقل بذاته لم يأخذ عن الشريعة الرومانية لاختلافات بينهما ولغياب العجمة عنه وعدم وجود سند تاريخي بأسماء مترجمين له وما التشابه القليل بينهما إلا تشابه في العرف والعادات والحالات الطبيعية بين الاثنين.

ولا يرى المأخذ عليه في عدم أخذ شهادة المرأة وغير المسلم امتهاناً

لهما، فيرد الأولى لتعذر حضورهن مجلس الحكام، ويرد الثانية لاختلاف آداب كل دين عن الآخر، ويورد حالات الأخذ بشهادتهما.

ومع عرضه لتطور القضاء قبل الإسلام وبعده ومصادره، والمذاهب فيه وانتشارها، يظهر نقده لوقف الاجتهاد على الأئمة الأربعة وتضييق الناس على أنفسهم لأن الأحكام توضع للحاجة.

ويرى سمواً في سلوك القضاة حتى العصر العباسي، كما يرى تشابهاً كبيراً بين القوانين الحديثة والقضاء في الإسلام في الادعاء العام، والحق الخاص والحق العام والاستنطاق، والتفريق بين الشهود والسجن بالدين والترجمان ودرجات المحاكم والظنين واليمين وإدغام العقوبة والتفريق بين السرقات والرشوة والاتهام وكتابة العدل.

وقد نقل إلى العربية كتاب خير الله خير الله: «معضلة الشرق، الأقطار العربية المحررة: سوريا – العراق – لبنان.»[٨١] بناء لتكليف من صاحب جريدة «المفيد»[٨٢] لينشر أقساماً منه في جريدته فاستأذن النكدي الكاتب، في رسالة مؤرخة في ١٩/١٢/١٩١٩[٨٣] الذي أذنه بالترجمة والنشر فطبع على نفقة جريدة «الحقيقة».[٨٤]

ويظهر من رسالة النكدي إلى خير الله ومقدمة الكتاب تقديره لموقع الكتاب[٨٥] وما فيه من «حقائق قاطعة» و«روح سامية قد شمخت بأنفها في نفسها أن تدنسها المطامع الأجنبية والأغراض».[٨٦] وإعلانه ما يعتقده خير بلاده في استقلال لبنان دون حماية أو وصاية.[٨٧]

إلا أنه يخالف المؤلف القول في فصل لبنان عن سوريا، «لأني على يقين من أن التجزئة ضربة على البلاد قاطعة. وأن لبنان لا يستطيع أن ينهض بنفسه إن هو فصل عن أمه سوريا، وأنه ما كان منذ نظمه الفتح العربي في عقد ولاياته مفصولاً عن سائر القطر الشامي»[٨٨] مع تقديره لرأيه لأنه منزّه عن الغرض.

وفي محاضرته «الأندلس عبرة وذكرى»[٨٩] استهدف تذكر ما أنجز العرب فيها من انتصار وحضارة اقر بها المؤرخون الأجانب والاعتبار بما رافقها من اقتتال وعصيان أودت بحكم العرب فيها.

وفي محاضرته التي اعتمد فيها على كتاب المراكشي «تاريخ الأندلس»[٩٠] في معظمه – حسب قوله، وعلى تاريخ ابن خلدون يظهر النكدي اعتزازه بما

حققه العرب في الأندلس وتحسره على ما أصابهم من خلال ما ورد في تقديمه وفي عرض سير الأمراء: عبد الرحمن الداخل وعبد الرحمن الأوسط وعبد الرحمن الناصر.

وفي البحث عن «المرأة الدرزية»،[٩١] يعلن اختياره هذا الموضوع تجاوباً مع ما من أجله أنشئت «الخدر» التي يقدر صاحبتها في ما تسعى له من بعث الفكرة العلمية وبعث روح النهضة.

ويظهر في البحث إقرار انحطاط وضع المرأة الدرزية كسائر أخواتها المجاورات من سائر الملل والنحل رافضاً رد الأمر للشريعة الدرزية التي هي الشريعة الإسلامية معدلة بمنع تعدد الزوجات ومنع الرجعة وهما أمران يعززان وضع المرأة التي عززها الشرع الإسلامي أصلاً.

ويرد سبب التأخر إلى مؤثرات أخرى: إقليم، عادات، تاريخ، تقاليد وهي هنا: السنة الطبيعية في البدء بالأقوى، الفائدة القريبة من تعليم الفتى، الزعم بعدم حاجة المرأة إلى العلم، الولع الدرزي بالعادات والتقاليد، عدم وجود المدارس عند الدروز، وعدم وجود مدارس وطنية، ووجود مدارس دينية.

ويرى أن المرأة الدرزية في العصر السابق واكبت الرجل في فضائل العصر (الحفيظة والشجاعة والكرم) وهي اليوم بحاجة لمواكبة هذا العصر بالإقبال على العلم الذي يحتاج إلى مدارس وهو أمر متعذر، لتعذر إعادة فتح مدرسة للذكور لها أوقافها وبناؤها.[٩٢]

وفي بحث «خلاصة من سيرة الأمير السيد جمال الدين التنوخي»،[٩٣] يعلن غرضين له: وضع مثال من أمثلة السلف الصالح، وحض الأخوان الدروز على ترميم مقام السيد.

ويظهر من عرضه سيرة الأمير التركيز على: عدم قصر الزهد على الاعتزال بل الإفادة والاستفادة، مباشرة الإصلاح ولو واجه مقاومة، الإقبال على العلم، وإعلان الانتساب إلى الإسلام والتسامح.[٩٤]

وفي بحث «بنو عباد»، يبرر الكتابة بطلب من صاحبة المجلة من جهة وتأسفه على نكبة العثمانيين الشبيهة بنكبة بني عباد[٩٥] ويخلص، بعد عرضه نكبة المعتمد، إلى أسباب النكبة «ضعف سياسة المعتمد وتخلقه بأخلاق ليست تصلح لرجال السياسة،[٩٦] رغم إشادته بأدبه وخلقه، ويذكر بعض هذه الأسباب:

١. اغضائه عن يوسف بن تاشفين بعد معرفته سوء نيته.
٢. استسلامه لزوجته الذي حال دون تدبير رصين للعمل.
٣. اختياره أعوانه تبعاً لميله لا لما يصلح له العمل.
٤. احتكام من يميل إليه احتكاماً لا يتفق مع المصلحة العامة.[٩٧]

وفي «اليوم والغد»[٩٨] رد على كتاب لسلامه موسى[٩٩] جاء فيه كراهيته للرق وانتمائه لأوروبا ونفيه شرقية مصر ودعوته للعامية وإشادته بالقائلين بها، مصرياً وسورياً ولبنانياً،[١٠٠] وقد اعتبر كلامه هذياناً وسخفاً مؤكداً شرقية مصر وناقداً رد تخلف مصر لبقايا إسلامية فيها ومهاجماً دعوته للعامية لأن في الفصحى «وحدتنا القومية وكرامتنا المعنوية، بل حياتنا المادية».[١٠١]

وفي بحث «عمر بن عبد العزيز»،[١٠٢] يستنتج غرض النكدي من البحث، وهو نقد الوضع السياسي القائم والدعوة للحكم الصالح، فمن جهة أولى يشبه أحزاب الأمس بأحزاب اليوم: الحاكمة تهون من خصومها، وتمنع حقوقها وتقمعها. والمعارضة تنعي على أصحاب السلطة فظائعهم وتشهر مظالمهم.[١٠٣] وأحزاب اليوم وحكامه، خلافاً لعمر بن عبد العزيز، تقول القول الحسن، مثله، وتتصرف خلاف ذلك بالتهالك على المناصب والمنافع.[١٠٤] ومن جهة ثانية اختار للبحث خليفة عادلاً وعرض صفاته وعدله وزهده.

ويظهر في بحثه محاولة فهم عمر بن عبد العزيز من خلال عصره الذي رأى الجاهلية ما زالت فاعلة فيه، رغم بُعد الزمن، والتكالب على المال متفشياً وأدواء الأمة: مظالم العمال الأمويين ودسائس الدعاة الهاشميين ومكايد أعداء العرب من الشعوبيين، ومن خلال سلوكه الذي قرن الفعل بالقول وزهد بإغراءات السلطة وعدل بالممارسة.

ولم ننشر محاضرته عن الولايات المتحدة الأوروبية، إلا أن النكدي نفسه أشار في سيرته في الكتاب الصادر عنه وفي سيرته في إضبارته في المجمع إلى وجود مخطوطة بعنوان مشابه (الولايات الأوروبية المتحدة) وقد عرض عدنان الخطيب مضمونه بأنه «بحث سياسي في هذه الوحدة التي نادى بها المسيو بريان وكان سبقه إليها بيار دوبوا في كتاب ألّفه سنة ١٣٠٥ – ١٣٠٦ بعنوان (استرداد الأرض المقدسة) وجاء بعده أميريك كرو وكان من دعاة التفاهم الشرقي والغربي الزمني والديني ثم جاء كروسيوس مؤلف

كتاب حقوق «الحرب والسلم» ثم سوللي وزير هنري الرابع وبعد هؤلاء الأب سان بيار وكلهم بحث فيها.[١٠٥]

وقد تكون المحاضرة من وحي الفكرة التي طرحها اريستيد بريان[١٠٦] في العام ١٩٢٩ لإقامة أوروبا متحدة فيدرالياً والتي رأى فيها النكدي فكرة جيدة أوروبياً لما في المشروع من إبعاد لفكرة الحرب وإحلال السلام الذي تبناه بريان ولما في الأخذ عنها عربياً من واقعية لا تجافي الطموح الوحدوي.

وفي «كلمة الختام»،[١٠٧] يعلن إعجابه بصراحة قول المؤلف وجهره بالحق وما يرمي إليه من تقريب ما بين الإفهام وتأليف ما بين القلوب في الأمة الواحدة، بعد أن قطع الجهل والسياسة الصلة بين طرق الإسلام.

ويرى ميزات بني معروف الكرم والشجاعة وما يتفرع عنهما فيثني عليهما إلا أنه يرى الظروف تغيرت وغيرت مضامينهما فيدعو للبقاء على الكرم وتغيير وجهته في سبيل الوطن والبقاء على الشجاعة لأن القوة كل شيء في هذا العالم وتغيير وجهها بالدفاع عن الحق والثبات على المبدأ.

ويدعو المؤلف، وهو مدير المعارف في الجبل، إلى غرس هذه الميزات في نفوس النشء الجديد وعدم الاكتفاء بوطنية ضيقة والدعوة إلى وطنية عامة وتشجيع العلم.[١٠٨]

وأما كتابه «الموجز في الاجتماع»[١٠٩] فهو كتاب في علم الاجتماع – كما أعلن في المقدمة وكذلك في التوطئة – استخلصه من المحاضرات التي ألقاها في معهد الحقوق في الجامعة السورية أثناء تدريسه علم الاجتماع – كما ذكر في المقدمة – والذي يشي باستمراره في ذلك أثناء طبعه – تعريف المؤلف (أستاذ علم الاجتماع) – وأراده على وضعه وطبعه صديقه سامي بك العظم – كما في الإهداء – وهو جزء أول يليه جزء ثانٍ لم ينشر حسب إطلاعنا – موضوعه تطور الهيأة الاجتماعية وتفسخ الهيأة الاجتماعية. كما ذكر في نهاية الكتاب، ص. ٢٠٧، وهما موضوعان مكملان لما ورد في دراسة الهيأة الاجتماعية (تأليف الهيأة وتماسكها) التي تشكل حالات أربعاً لها.[١١٠] فهو كتاب أكاديمي، بامتياز.

ويحتوي الكتاب على:

- إهداء ومقدمة.

- توطئة تعرف علم الاجتماع (موضوعاً وغرضاً ومصادر)، وتاريخ علم الاجتماع وتبسط في الهيأة الاجتماعية – التي اعتبرها موضوع هذا العلم – إن في تحديدها وأشكالها أو في تأثيرها وعواملها.
- فصل أول بعنوان: الإنسان أصله وقدمه وضرورة الاجتماع.
- فصل ثانٍ: الهيآت الاجتماعية – حلقاتها وروابطها وهي: الأسرة – الأمة – الإنسانية.
- فصل ثالث: ما يحفظ الهيآت الاجتماعية (الزواج، المرأة، الوطن، اللغة، العنصر، الدين، المنفعة).
- فصل رابع: الدولة والحكومة، القوانين، العقوبة، القوة.

واعتمد في تأليفه – كما أعلن في المقدمة وكما يظهر في الفصول – بسط الأنظار المتعارضة والتعقيب عليها بما يرجح وبما فيه مصلحة الجسم الاجتماعي مبرراً ذلك بنقص في التأليف الجامع في هذا العلم لحداثته وللتعارض في الأنظار إليه وللجزئية في التأليف.[١١١]

ورجع في تأليفه إلى عشرات المؤلفين الأجانب في هذا العلم وفي ما يخدم موضوعه، فضلاً عن العودة إلى المؤلفين العرب القدماء لاستيعاب ما تركوه من مباحث اجتماعية ومن أهم هؤلاء: أوغست كونت، أميل ليتره، هربرت سبنسر، أميل لوفسار (Le vasseur)، توماس مور، توماس كامبانلا، مونتيسكو، أرسطو، مازل (Mazel)، بوكله، كورتيس شمولر، كوى كوكيل (Coqeille)، دارون، مورغان، بانشوفان، فارنو (verneau)، لامارك (La March) لوبون (Le Bon)، أوزيب (Eusibe)، هرمان ديال، كارليل، دوغي، فوستال دو كلانج، هوفلند، جان جاك روسو، دوركهايم، ابن خلدون، الجاحظ، الغزالي، ابن عقيل، ابن تيمية.

ومال لتعريف علم الاجتماع بـ«أنه دراسة ذهنية الوحدات التي تنظمها الحياة الاجتماعية» معتبراً الهيئات الاجتماعية وأشكالها وروابطها وشرائعها موضوع هذا العلم والتعرف على قواعد الاجتماع وغرضه والتاريخ والإحصاء وعلم أصل الإنسان وعلم تاريخ الأمم وعلم النفس والتتبع والاستقراء ودراسة الجماعات البدائية ومصادره.

وفي عرضه للهيئة الاجتماعية وتعداد أشكالها ودراسة تأثيرها في الثروة

والشريعة والعادات والأخلاق والآداب والفن والدين يظهر إعطاء الأولية في التأثير للهيأة على الإنسان ويرد عوامل الهيأة إلى طبيعية وداخلية وخارجية.

وفي تحليله لتأليف الهيئات الاجتماعية، يرى الأسرة أولى حلقات الاجتماع أخذاً برأي مورغان في تطورها قائلاً برابطة الدم والعقيدة والمنفعة أساساً لقيامها.

ولا يرى الأمة، وجوداً وتعريفاً، جامدة بل متطورة في الزمان والمكان ويميل إلى تعريف أرنست رينان الأمة روح (إرث وطموح) وتقوم على أزمنة ثلاثة: إرث قديم شائع، منفعة حاضرة مشتركة، رغبة في الحياة المستقلة، مركزاً على اللغة كرابط أساسي دون إغفال الوطن والعنصر والدين والمنفعة.

ويرى في الإنسانية، الحلقة الثالثة، مثلاً أعلى إلا أنه لا يرى تحقيقه قريباً وسهلاً، ورابطتها الأخلاق السامية والتعليم الموحد والتربية المتقاربة.

وفي استعراضه ما يحفظ الهيئات الاجتماعية يرى:

- الزواج عقد اجتماعي تطورت أنواعه وأشكاله بتطور المجتمعات، ووجوده أساسي للاحتفاظ بالنسل وتطور الجماعة.
- المرأة عامل من أكبر العوامل تأثيراً في الحالة الاجتماعية، والأمة صورة من صور المرأة، ويجب ان تعطى مكانتها اللائقة وحقوقها وإزالة الظلم عنها ومساواتها للرجل في الحرمة والمال، إلا أنه لا يقول بإعطاء المرأة حقوقها المدنية ولا بالمساواة التامة بينها وبين الرجل لفوراق طبيعية بينهما ويؤكد على دورها كأم.
- الوطن يتطور بتطور الاجتماع وقضت العوامل الاجتماعية بأن يكون لكل جماعة وطن خاص ولكل فرد ملك خاص. والوطنية شيء فطري مستقر بالنفس ولا ينفي الانتماء الإنساني الوطنية.
- اللغة أشد الروابط الاجتماعية وثاقة، فحيث تنتشر تشتد اللحمة الاجتماعية.
- العنصر رابطة وهمية فالاختلاط في الجماعات هو أساس اللحمة، وتؤثر البيئة الاجتماعية في العنصر فتعدله وتكيفه.
- الدين مجموع عقائد بما هو فوق الطبيعة، وهو واسطة لا غاية، وأساس الفكرة الدينية خوف الإنسان مما يحيط به، وتطور بتطور

المجتمعات، وله فوائد اجتماعية فأثّر في توطيد الزواج والسلطة الأبوية وفي إنشاء الدول ويمكن أن يلعب دوراً إيجابياً من الوجهة القومية، إذا كانت الأمة على دين واحد أو سلبياً إذا كانت متعددة الأديان، وهو لا يصلح في يومنا هذا أساساً للرابطة الوطنية. ثم قال بالفصل بين أمور الدين والدنيا ومنع رجال الدين من الاشتغال بالسياسة والقضاء على التنازع الديني.

- المنفعة منفعتان، مادية ومعنوية[١١٢] وهي أشد الروابط الاجتماعية تأثيراً، وهي تؤثر في سائر الروابط الاجتماعية، بما فيها الدين، واعتبر الدولة والحكومة - مع تمييز بينهما - العامل الاجتماعي الذي يحفظ كيان الهيئات مبيناً منشأ الحكومة وتكون الدول وأشكال الحكم (الهيرارشي، التيوقراطي، الديمقراطي) وأنواعه وتبدل الأحكام بتبدل الأيام وقد فضل الحكم الديمقراطي لأنه أقرب الأحكام إلى العقل والمنطق والحرية الطبيعية دون أن يكون هذا التفضيل تفضيلاً مطلقاً، ذلك «أن الأشياء في العالم نسبية كلها».

ورأى أن الوازع في عمل الحكومة هو القانون الموضوع الذي شكل القانون الطبيعي مثله الأعلى والذي لا يفلح إلا إذا كان موافقاً لروح الأمة. وأما العقوبة وهي النتيجة اللازمة للقوانين فقد مرّت بأدوار بيّنها وأنواع حدّدها مائلاً إلى فهمها كتأديب وإصلاح.

وختم الكتاب بالتأكيد على دور القوة وأن الحق بدون قوة ضائع، وهي قوتان: مادية ومعنوية.

وقد أحدث الكتاب ضجة حين صدروه، فنشرت «الزهراء» (المجلد ٢، الجزءان ٣ و٤، الربيعان ١٣٤٤) خبراً مفصلاً عنه كما نشرت «العرفان» (المجلد ١٣، الجزء ٩، أيار ١٩٢٥) مقدمته ونشرت مجلة المجمع خبراً عنه (مج. ٥، ج. ١٢، كانون الأول ١٩٢٥) وكذلك «الخدر».

وعلق عليه الشيخ عبد القادر المغربي[١١٣] تعليقاً مقتضباً أشاد بالكتاب وختمه بملاحظة له ولأحد فضلاء دمشق نبه فيه النكدي من أنه أفرغ المباحث الدينية التي لها علاقة بالموضوع الاجتماعي في قوالب لا تلتحم مع أخلاق أهل البلاد الذين يكتب لهم.

وقد برر النكدي رده بقول الشيخ بالجزم في الرأي وبأنه رأيه ورأي فاضل دمشقي (أي أنه رأي جماعة) وأخذ عليه عدم التعليل في الرأي. واستغرب تعرضه للقوالب وسكوته عن المباحث التي يفترض فيها الالتحام مع أخلاق البلاد أو العكس وأعلن أن تعرضه للدين من وجهة اجتماعية دون أن ينفي نقده لفهم الدين على غير حقيقته وإخراجه عن غرضه وطمأن الشيخ إلى انطواء صفحة الانجرار بالنعرة الجوفاء.[١١٩]

كما علق عليه ببحث علمي ديني الشيخ محمد بهجة البيطار، زميله في المجمع العلمي بدمشق وعضو المؤتمر الإسلامي بمكة، في مجلة «المنار» (مج. ٢٧، ج.٤، وج. ٥، تموز وآب ١٩٢٦).

وتضمن بحث الشيخ البيطار مقدمة فيها: إشادة بالنكدي وكتابه، تمنى أن يكون هذا العلم من جملة العلوم المتداولة بين طلاب العلوم الدينية يبحث في سنن الله والمحافظة على مقومات الأمة، اعتبار سبق ابن خلدون لاستقاء ما أورده من القرآن، إعلان غرضه وهو استنهاض الهمم من هذا العلم.

ثم عرض ما وافق النكدي في عدم الأخذ بمذهب دارون، القول بوحدة الإنسان، القول بوظيفة المرأة وزاد عليها اشتغالها في المنزل واعترض على النكدي في:

- قوله بمساواة المرأة بالرجل في الحرمة والمال لغلو هذا القول وعدم اتفاقه مع قول سابق للنكدي في عدم مساواتها في الحقوق المدنية ولأن القيادة في البيت تعطيه حصة أكبر.
- قوله بأن القود وجرح الجارح وقطع يد السارق كان لها أيام انقضت وخرج العقاب عن أن يكون شخصياً أو إلهياً إلى حق عام فلا يراها انقضت وما زالت نجد واليمن تعمل بها وهي سعيدة.
- قوله أثناء تعداد أنواع الحكم بأن الخلافة الإسلامية تيوقراطية ولا يراها الشيخ كذلك مستنداً إلى الخلافة في النص والسيرة وهي مثل أعلى، وإلى عدم ادعاء أي خليفة منزلة الوزير من الله وآخذاً عليه قياسه على الخلافة أيام التقهقر وتأثره بالكماليين ومعتبراً الخلافة ديمقراطية لأنها تستمد قوامها من كتاب الله.

- قوله بعدم تقييد رجال العلم بشيء من عوامل الدين والسياسة إذ رأى عدم التناقض بين العلم والدين الصحيح.
- قوله بعدم وضع شرع دفعة واحدة تصلح لكل حين ورأى الشيخ غير ذلك.[١١٥]

ولم نجد رداً للنكدي على نقد البيطار في أعداد «المنار» التي تلت في الأعوام ١٩٢٦ و١٩٢٧ و١٩٢٨.

ويظهر النكدي في الإنتاج الفكري الذي وضعه في هذه المرحلة متميزاً بـ:

١. استهدافه النهضة فيما كتب إن في تذكر إنجازات العرب وحضارتهم والاعتبار بالانتصارات والانكسارات،[١١٦] وقضائهم،[١١٧] وفي الإقتداء بالمثل الصالح من رجالاته[١١٨]، أو في تبيان ضرورة الحكم الصالح[١١٩] وانبناء الاجتماع على قواعد فيها مصلحة الجسم الاجتماعي[١٢٠] ونفث روح النهضة في الأمة[١٢١] وتطوير العادات القديمة (الكرم والشجاعة) بما يأتلف مع موجبات النهضة الوطنية والإصلاح الاجتماعي.[١٢٢]
٢. الالتزام الواضح بالعروبة إن باعتبار العصر عصر القومية[١٢٣] وإعلان اختلافه مع خير الله خير الله في فصل سوريا عن لبنان «لأن التجزئة ضربة قاضية»[١٢٤] أو في تأسفه لضياع الأندلس بسبب التفرقة والتنازع على الرئاسة وتأسفه للوضع العربي وأخذه على عبد الرّحمن الناصر إضعافه العصبية العربية، رغم الإشادة الكبيرة به.[١٢٥] كما في تمسكه باللغة العربية الفصحى وبالتاريخ العربي.[١٢٦]
٣. الالتزام باللغة العربية الفصحى دون جمود فهو مع الاشتقاق والنحت، بالدرجة الأولى، في المصطلحات الحديثة ثم التعريب ومع تطويرها في موضوع الترادف والتشارك.
٤. محاولة المواءمة بين متطلبات الإصلاح، وما فيه من اقتباس عن المدنية الحديثة، والتراث العربي الإسلامي إن في اللغة أو في القضاء أو في التأليف أو في المواقف من القضايا.

٥. المنهج العلمي في معالجة القضايا إن في اعتماد عرض الآراء ثم مناقشتها،[١٢٧] أو في الابتعاد عن الهوى،[١٢٨] أو في تحليل الأحداث والقضايا تبعاً للظروف المحيطة بها[١٢٩] أو في إعلان الموقف تبعاً للواقع[١٣٠] أو في قوله بالنسبية.[١٣١]
٦. الاتجاه التنويري في موقفه من القضايا الذي يشي أحياناً بنزعة اشتراكية ويتجلى ذلك في موقفه من العنصرية والدين والأنظمة السياسية والمرأة.[١٣٢]

د- النكدي في العمل الاجتماعي: تكريم الصالحين

في الجانب الاجتماعي، تسلم النكدي ولاية الوقف التنوخي[١٣٣] في ١٩٢٤/١٢/٢٧، وهو تسلم لم تُطرح مبرراته، آنذاك، بل في فترة لاحقة، بعد ٤٠ سنة من ذلك وإبان الخلاف بين النكدي والشيخ محمد أبو شقرا، إذ أعلن النكدي أن توليه له ناجم عن ولاية بني نكد له منذ قدومهم من دير القمر إلى عبيه، بعد أن كانت في أيدي الشهابيين بعد انقراض التنوخيين على قاعدة الأمير يرث الأمير.[١٣٤]

وتظهر في إحدى حيثيات قرار توليته الأوقاف العامة الدرزية: الإشراف على الوقف التنوخي وحسن تدبيره ودرايته وهمته، الأمر الذي يشي بقيامه بتطوير هذا الوقف.[١٣٥]

كما يظهر في ما وصل عن هذه المرحلة اعتماده الشفافية في التعامل المالي ونشره بيانات عن الدخل والخرج والموازنة السنوية، إذ نشرت مجلة المدرسة الداودية بياناً ثانياً يتضمن خلاصة الأعمال والموازنة المالية للسنوات ١٩٢٤ و١٩٢٥ و١٩٢٦ وحساب التبرعات لبناء المقام وعلقت عليه بالقول «هو مرآة نزاهة وإخلاص وكفاءة».[١٣٦]

وقد كان عمله يتركز على بناء مقام للأمير السيد يليق بمكانته وهذا ما ورد في البيان الآنف الذكر، كما ورد في بحثه عن الأمير السيد في مجلة «الخدر» إذ أعلن أن أحد غرضيه من الكتابة حض الإخوان الدروز على ترميم مقام السيد.[١٣٧]

هـ- مشهد ثانٍ

يظهر في هذه المرحلة التكوين الأساسي للنكدي الذي بدأت ملامحه بالظهور في المرحلة السابقة والمتجلية بـ:

- تمسكه بالقيام بعمل منتج هو هنا الوظيفة، إذ اختار، بعد عزله من القضاء في المتصرفية، العمل في وظيفة هي ضمن اختصاصه الذي بدأه في المرحلة السابقة (القضاء) ولم ينحُ باتجاه العمل السياسي، رغم أنه مبعد سياسياً ورغم كثرة المتفرغين للعمل السياسي أيام الحكومة العربية، ورغم ميله السياسي.

ولم يحل تبدل الوضع السياسي ضد تطلعاته دون الاستمرار في الوظيفة مع المحافظة على حدود ما تفرضه الوظيفة والتمنع عن الالتحاق السياسي بالإدارة الفرنسية، لا بل كانت مواجهات لتدخلهم.

- تبلور شخصيته الفكرية إذ بدا مفكراً وباحثاً ومؤرخاً، وكان حضوره الفكري مميزاً إن في عضوية المجمع العلمي العربي أو التدريس في الجامعة أو في الأبحاث التي نشر والمراجعات التي قام بها.

وهو، في هذه الشخصية، مهموم بقضية نهضة العرب وتقدمهم في كل ما كتب، لا بل إن المواضيع التي اختارها للكتابة تصب في هذا الاتجاه، إن في اختياره الأندلس وبني عباد أو في اختياره القضاء في الإسلام وترجمة معضلة الشرق، فضلاً عن دفاعه عن اللغة العربية الفصحى.

والمميز في هذه الجانب الرؤية التقدمية لقضايا عديدة طرحها، والمقترب السوسيولوجي الذي عالجها عبره، والتي تظهر في الموجز في علم الاجتماع الذي لم يطغ العرض الأكاديمي لموضوعه وقضاياه - وهو كتاب أكاديمي - على آراء خاصة بالنكدي فيه وأبرزها:

- قوله بالتطور على مستوى الأسرة والوطن والأمة والحكومة والدولة والزواج والفكرة الدينية.
- قوله بتأثير البيئة الاجتماعية في هذا التطور وفي غيره.
- قوله بالدين واسطة.
- قوله بفصل الدين عن الدولة.
- قوله بالنسبية في كل شيء.

- قوله بحرية المرأة ومساواتها بالرجل باستثناء العمل في القضايا السياسية.
  - تبلور توجهه الاجتماعي بتوليه الوقف التنوخي ودعوته لإصلاح مقام الأمير السيد ودعوته لإنهاض المرأة الدرزية وتحويل خلّتي الكرم والشجاعة اللتين تميز بهما قومه وجهة اجتماعية وطنية.
  - استمرار عزوفه عن العمل السياسي المباشر والعلني، إن في العهد الاستقلالي (١٩١٩ - ١٩٢٠) أو في عهد الانتداب (١٩٢٠ - ١٩٣٠) فبالرغم من الترحيب به في العهد الاستقلالي وتنسيبه للعربية الفتاة لم يعرف عنه مباشرة عمل سياسي علني، كما لم يدفعه اندفاع قومه نحو الثورة إلى الانخراط فيها ولم يلن تهديد المفوض السامي له ولآخرين من عضده ويدخل حكومة الداماد.

إلا أن هذا العزوف عن العمل السياسي المباشر والعلني لم يعنِ الانقطاع عن الاهتمام بالقضايا الوطنية والقومية، وإذا كان العمل السري صعب الاكتشاف، فإن الكتابات التي خطها والمواقف التي اتخذها توحي بتمسك صلب برفض الانتداب والقول بالعروبة والنهضة.

الهوامش

١ تضمن الإعلان: التمسك بالانتداب، العزم على دمج الأقضية النائية (دولتا الدروز والعلويين)، السماح بقانون دستوري وحكم وطني، عدم التساهل مع الإخلال بالأمن. (فيليب خوري، الانتداب، م.س.، ص: ٢٩٤).

٢ ورد في تعليق قاضي المذهب علي مزهر على طلب النكديين تولية شكيب النكدي، «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٧٣، ص:٣٠٥.

٣ تقول «المعرض» في ١٩٢٣/٩/٣، ص: ٣، إن عدد المرشحين قد بلغ ٢٨ شخصاً بينهم محمود بك تقي الدين، الأمير رفيق أرسلان، رامز بك مخزومي، فوزي بك رمضان، كامل بك حمية، عارف بك نكد.

٤ في رسالته إلى خير الله خير الله (١٩١٩/١٢/١٩) التي يستأذن فيها تعريب كتابه «معضلة الشوف» يعلن طلب صاحب المفيد منه ذلك، ويضع عنوانه مطابع المفيد.

٥ جريدة «العاصمة»، وهي اسم الجريدة الرسمية آنذاك، العدد ٩٩، ٥ شباط (١٩٢٠، ص: ٥). وكان القرار بناء على مضبطة لجنة الانتخاب ومذكرة العدلية.

٦ جريدة «العاصمة»، العدد ١١٢، ١٩٢٠/٣/٢٥. و«لسان الحال»، ١٩٢٠/٣/٢٧، ص: ٢.

٧ «الميثاق»، العدد ٣، آذار ١٩٨٣، ص: ١٠٨.

٨ جريدة «ألف باء»، العدد ٦٠٥، ١٩٢٢/٩/٧، ص: ٣.

٩ «لسان الحال»، ١٩٢٦/١٠/٢٧.

١٠ نص رسالة حاكم دولة دمشق حقي بك العظم رقم ٢٧٩١، تاريخ ١٩٢٢/١٠/١٤ موجودة في إضبارة النكدي في مجمع اللغة العربية بدمشق.

١١ أسعد الكوراني، ذكريات وخواطر، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط. ١، ٢٠٠٠، ص: ٩٧.
ولم يحدد الكوراني تاريخ ذلك إلا أن العودة إلى مصادر تلك المرحلة تظهر أن الحكيم كان وزيراً للعدلية في الحكومات الثلاثة التي شكلها الداماد أحمد نامي (٤ أيار – ١٢ حزيران ١٩٢٦، ١٢ حزيران – ٢ كانون الأول ١٩٢٦، ٢ كانون الأول ١٩٢٦ – ٨ شباط ١٩٢٨) وفي حكومة الشيخ تاج الدين الحسيني (ما بين ١٥ شباط ١٩٢٨ و١٤ آب ١٩٣٠). جريدة «العاصمة» في تلك المرحلة، وحسن الحكيم، مذكراتي، القسم الثاني، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط. ١، ١٩٦٦، ص: ١٦٢ – ١٦٤، ويوسف حسين ايبش ويوسف قزما الخوري، البيانات الوزارية السورية، ١٩١٨ – ١٩٥٨، الناشر: تراث، توزيع بيسان، ط. ١، ٢٠٠٠.

١٢ أوردت «العاصمة»، س. ١١، عدد ١٣، ١٥ نوار ١٩٢٩، ص: ١٩ قرار وزير العدل صبحي النيال رقم ٦٩٠٨ بتعيين لجنة لتحديد ألبسة وشارات القضاة والمساعدين برئاسة وعضوية مصطفى برمدا، رئيس أول لمحكمة التميز ورشيد الحسامي المدعي العام لديها، والمسيو بيير بازي معاون المستشار وحمدي السلف الرئيس الأول لمحكمة استئناف دمشق وخليل رفعة النائب العام الاستئنافي وعارف بك نكد مدير الأمور الحقوقية وسامي بك العظم مدير الأمور الجزائية.

١٣ أوردت «العاصمة»، سنة ١٠، عدد ٧، ١٥ نيسان ١٩٢٨ قراراً رقم ٣٢ مكرر تاريخ ٢ نيسان ١٩٢٨ بتشكيل لجنة برئاسة وزير العدلية يوسف الحكيم لإجراء تصنيف قضاة محكمة التمييز واقتراح التغييرات مكونة من رؤساء محاكم الاستئناف في حلب (محمود الحكيم) وفي دمشق (صادق الاسطواني) وفي دمشق (عبد الحميد بارودي) وفي حلب (صفوت أغاسي) وفي دير الزور (أديب المغربي) وثلاثة مدراء (النكدي، سامي العظم، فائق المدرس). ومدعي عام الاستئناف في حلب (راغب الكيخيا) ومدعي عام الاستئناف بدير الزور (فايز الغصين).

١٤ أسعد الكوراني، ذكريات، م.س. ص: ١٠٩.

١٥ «العاصمة»، س. ١٢، عدد ١٥، ١٥ آب ١٩٣٠، ص: ١٧٦.

١٦ «المعرض» في ٢١/٩/١٩٣٠، ص: ٤. وأوردت خبر نقل راغب الكيخيا، النائب العام في حلب وصفوة إبراهيم رئيس محكمة الاستئناف إلى محكمة التمييز. كما أشارت إلى عزم وزير العدلية الجديد شاكر الحنبلي على تعديل قانون التنظيمات العدلية باتجاه زوال المناعة القضائية عن القضاة.

١٧ القرار بالأساس النقل إلى حلب بذريعة أن الوضع القضائي فيها بحاجة إلى إصلاح إلا أن النكدي ومعه وزير العدلية صبحي النيال اعتبراه إبعاداً فرفضاه.

١٨ «الشعب» الدمشقية، ١٧ آب ١٩٣٠، ص: ٢.

١٩ «الشعب»، ٢٣ أيلول ١٩٣٠.

٢٠ «الشعب»، ٢٩ أيلول ١٩٣٠.

٢١ «الشعب»، ٢٤ أيلول ١٩٣٠. و«الأحرار»، ٢٤ أيلول ١٩٣٠.

٢٢ «الشعب»، ٢٤ أيلول ١٩٣٠، و«الأحرار»، ٢٤ أيلول ١٩٣٠.

٢٣ المعرض»، ٤/١٠/١٩٣٠، ص:.٥.

٢٤ «البشير»، ٢/١٠/١٩٣٠، ص: ٣.

٢٥ يورد العظم التاريخ تقريباً «في أول عهد الانتداب».

٢٦ كلمة سامي العظم في عارف النكدي، م. س.، ص: ١٦٢ – ١٦٣ وتأكيدها في كلمة محمد سيرجيه في الكتاب نفسه، ص: ٢٢٥. ومحمد سيرجيه، الغفران الجديد، أو حلم في عرفات، مكتبة الرسالة بحلب، ١٩٧١. ص: ١٧٥.

٢٧ محمد سيرجيه، الغفران الجديد، م.س.، ص: ١٧٥.

٢٨ كلمة نورس الجندي، عارف النكدي، م. س.، ص: ١٤. وهو الذي حدد العدد بـ ٧٠ قاضياً.
كلمة منير سلطان، معاون وزير العدل، عارف النكدي، م. س.، ص: ٤٩.
٢٩ المصدر نفسه (الثاني)، ص: ٥٠.
٣٠ سامي العظم، في كتاب عارف النكدي، م. س. ص: ١٦١ — ١٦٣، والمقتبس عن ص: ١٦١.
٣١ منير سلطان، عارف النكدي، م.س. ص: ٤٩.
٣٢ «الأحرار»، ٢٤ أيلول، ١٩٣٠.
٣٣ لم نعثر في جريدة «لسان الحال» للأعوام ١٩٢٨ و١٩٢٩ و١٩٣٠ وفي جريدة «ألف باء» الدمشقية للعام ١٩٣٠، وجريدة «الشعب» الدمشقية للعام ١٩٣٠ على خبر عن أحكام عرفية في حمص: وما ورد يتعلق باحتجاجات وتظاهرات واشتباكات وإضراب عام احتجاجاً على الدستور الذي وضع موضع التنفيذ بعد إضافة المادة ١١٦ — وهي موضوع الاحتجاج — تراجع «الشعب و«ألف باء» في ١١ — ١٢ و١٣ حزيران ١٩٣٠ و«لسان الحال» ١٤ — ١٩ حزيران ١٩٣٠.
٣٤ «الأحرار»، ٢٤ أيلول، ١٩٣٠. و«المعرض»، ١٩٣٠/١٠/٤.
٣٥ «لسان الحال»، ١٥ آب ١٩٣٠.
٣٦ «لسان الحال»، ١٩ آب ١٩٣٠، رسالة مراسلها في دمشق الذي روى لقاء لافاستر مع النكدي ومحاولة إقناعه بذلك.
٣٧ «لسان الحال»، ١٩ آب ١٩٣٠، افتتاحية، دون أن تتهم الوزير الجديد بالموالاة لتاريخ له معارض.
٣٨ «لسان الحال، ١٩ آب ١٩٣٠، رسالة مراسل حلب.
٣٩ «لسان الحال»، ٢٣ آب ١٩٣٠، رسالة مراسل حماه.
٤٠ الأستاذ راغب العثماني، صاحب جريدة «الاستقلال» في دمشق وقد اعتقلته السلطة في أوائل ١٩٣٠ وعطلت جريدته لمهاجمته وزير المالية جميل الألشي ووزير الأشغال جبران شامية.
تراجع «لسان الحال» خلال كانون الثاني — آذار ١٩٣٠ وبخاصة العددين ١/٢٩ و٣/١٨.
والعثماني أصدر عدة صحف في تلك المرحلة: «السياسة» ١٩٢١ ثم «أبو العلاء المعري» ١٩٢٤ واستمرت ٤ سنوات ثم «الاستقلال» ١٩٢٨.
(جوزيف الياس، تطور الصحافة السورية، المجلد ٢، م.س.، ص: ٤٥٠ — ٥٠٨).
٤١ الأستاذ شاكر الشعباني، وزير مالية سابق، صاحب جريدة «الأهالي» — حلب، وقاضٍ سابق ورئيس الحزب الوطني السوري في حلب، وقد لوحق لتعرضه لوزير العدلية في موضوع التنصيف إذ كان بين الخارجين من القضاء بسببه، وقد استمر متخفياً سبعة أشهر.
تراجع «لسان الحال» خلال تشرين الأول ١٩٢٩ — نيسان ١٩٣٠ (وبخاصة الأعداد ١٩٢٩/١١/٢٩و١/٢٩و١٩٣٠/٣/١٨).
ويذكر جوزيف الياس (تطور الصحافة السورية، مجلد ٢، م.س.، ص: ٥٢١) ما ورد في افتتاحية الأهالي ١٩٢٨ من رد لما اتهم به وهو: تحريض جمال باشا على إعدام الأحرار، فرض ضرائب باهظة حين تسلم المالية، نكده مع الموظفين. كما يذكر الياس مشايعته للاحتلال الفرنسي. ويتوافق هذا مع منطق مراسل حلب في «لسان الحال» الذي وضع عنواناً لرسالة حلب في ١٦ نيسان ١٩٣٠: الداماد قبلة أنظار السوريين، الأمر الذي يعني انحيازه للداماد أحمد نامي الذي كان مرشح الفرنسيين للملك آنذاك فضلاً عن رئاسته للوزارة قبل ١٩٢٨.
٤٢ المصدر السابق، وقد ورد كلام مشابه في رسالة حلب بتواقيع متعددة: مراسل، وجيه سوري في فترة سابقة (١٩٢٩/١١/٢٩، ١٩٣٠/١/٢٩، ١٩٧٠/٤/٢).
٤٣ «لسان الحال»، ٢٣ آب ١٩٣٠، مراسل حماه.
٤٤ «لسان الحال»، ٢١ آب ١٩٣٠.

٤٥ «لسان الحال»، ١٩٢٩/١١/٢٨ و١٩٣٠/٤/٢.

٤٦ اعتبر تعيين بونسو أواخر العام ١٩٢٦ مؤشراً إيجابياً في الموقف الفرنسي من الالتزام ببنود الانتداب وقد لاقى تجاوباً من قادة الحركة الوطنية الذين تداعوا إلى مؤتمر تمسكوا فيه بالوحدة والمعاهدة والجمعية التأسيسية. وكانت هذه القضايا محور تنازع مع السلطات المنتدبة إذ انتخبت الجمعية ووضعت دستوراً في العام ١٩٢٨ لم يوافق عليه إلا بعد إدخال المادة ١١٦ عليه ثم أجرى انتخابات على أساسه.

٤٧ سهيلة الريماوي في كتابها «جمعية العربية الفتاة» تورد تقسيم المنتسبين إلى الجمعية إلى مؤسسين انتسبوا قبل دخول الجيش العربي إلى دمشق وعاديين انتسبوا إليها بعده وأجيز تحويل العادي إلى مؤسس بقرار لجنة خاصة عقدت جلسة في ١٩٢٠/٥/١٣ وهم: محمد النحاس، سعيد المنلا، عادل أرسلان، سليم الطيارة، عبد اللطيف البيسار، عارف نكد، سعيد طليع، عمر فرحات، سامي السراج، صالح قمباز، يوسف العظمة، رضا مردم، أمين التميمي، وصفي الأتاسي، رشيد رضا، عبد الحميد كرامه، صبحي الطويل، عبد الرحمن ص: ٨٩.
ويؤكد محمد عزة دروزة في مذكراته، المجلد الأول، اسم النكدي وأرسلان، دون ذكر التمييز بين مؤسسين وعاديين كما يذكر الأسماء الآتية: هاشم الأتاسي، وصفي الأتاسي، إبراهيم هنانو، صبحي بركات، نبيه العظمة، يوسف العظمة، عادل العظمة، رشيد طليع، سعيد طليع، رضا الصلح، رياض الصلح، عفيف الصلح، عادل أرسلان، أمين أرسلان، ساطع الحصري، إحسان الجابري، طه الهاشمي، جميل الألشي، فوزي الغزي، ناجي السويدي، جعفر العسكري، خالد الشهابي، عبد الرحمن الشهبندر، رشيد رضا، صبحي الطويل، يوسف ياسين، عمر فرحات، سامي العظم، علاء الدين الدروبي، جلال زهدي، أحمد حلمي عبد الباقي، محمد عزة دروزة، الحاج أمين الحسيني، عبد الستار السندروسي، محمد النحاس، إبراهيم مجاهد، رضا الرفاعي، نجيب الأرمنازي، مصطفى الغلاييني، محمد الخير، عارف العارف، توفيق الشيشكلي، محمد البارودي، عبد الحميد القلعنجي، سعيد الحسيني، عبد اللطيف صلاح، عارف الخطيب، توفيق الحياني، محمود الفاعور، توفيق البيسار، عارف نكد، يوسف حيدر، مصطفى الشهابي، زكي الخطيب، تامر حماده، زكي قدري، أمين التميمي، محي الدين صادق، رشيد بقدونس، مصطفى نعمه، يحيى حياني، حسن الحكم، حسني البرازي، خير الدين زركلي، عبد القادر الكيلاني، هاني أبو مصلح، صبحي حيدر، مظهر رسلان، صالح قنباز، أحمد اللحام. ٣٩٥ – ٣٩٦.

٤٨ سليمان موسى، مذكرات الأمير زيد، الحرب في الأردن ١٩١٧ – ١٩١٨، مركز الكتب – الأردن، ط. ٢، ١٩٩٠ ص: ١٧٤.

٤٩ عبد الله نجار وكمال الحاج، الصهيونية بين تاريخين، دار العودة، بيروت، ط. ١، ١٩٧٢، ص: ١٢٠ – ١٢١. والأسماء الأخرى هي: فؤاد عمون، بهيج الخطيب، عجاج نويهض، الأمير عادل أرسلان، حارس شهاب، اسكندر عمون، سعيد عمون، جبرائيل حداد، فؤاد سليم، فؤاد الخطيب، فارس الخوري، فائز الخوري، توفيق مفرج، رشيد طليع، الأمير مصطفى الشهابي، صلاح الدين عز الدين، الياس صقر، أمين الغريب، سعيد شقير، عيسى المعلوم، حبيب اسطفان.

٥٠ يذكر النكدي علاقته الوثيقة بجلال زهدي أيام كان مدعياً عاماً في لبنان وذلك في سيرته المنشورة في كتاب عارف النكدي، م.س.، ص: ٨، والتي كانت سبباً في تعيينه في القضاء دون أن، يعني ذلك اقتصاره على هذا التأييد حين لجوئه إلى دمشق.
والجدير ذكره أن جلال زهدي استلم وزارة العدلية (كان اسمها آنذاك وزارة الحقانية) في هذه الوزارة وفي الوزارتين اللتين شكلهما هاشم الأتاسي بعدها واستمرتا حتى ٢٤ تموز (دخول القوات الفرنسية دمشق وسقوط الحكومة العربية، ثم أول وزارة في عهد الانتداب (وزارة علاء

الدين الدوري) والتي استمرت حوالي شهر (٢٥ تموز – ٢١ آب ١٩٢٠). وقد قال فيه محمد عزة دروزة (مذكرات، ص: ٤٥٥): «كان ذا أخلاق قويمة مشهوراً بالنزاهة والصراحة وقد ضممناه إلى الفتاة وكان أشد انسجاماً فيها من الدروبي والقلعنجي».

٥١ مذكرات محمد عزة دروزة، المجلد الأول، دار العربي الإسلامي، ١٩٩٣، ص: ٤٥٣ – ٤٥٦. وكان أمين التميمي معاوناً للركابي وعوني عبد الهادي معاوناً لسعيد الحسيني، وزير الخارجية وفايز الشهابي معاوناً لرضا الصلح، وزير الداخلية، ويوسف العظمة معاوناً لعبد الحميد القلعنجي، وزير الحربية، وأحمد حلمي عبد العاطي معاوناً لفارس الخوري، وزير المالية، ومصطفى الشهابي معاوناً ليوسف الحكيم وزير الزراعة.
وقد اعتبرت الوزارة الاستقلالية الأولى لأنها شُكلت بعد المناداة بسمو الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على سوريا (٨ آذار ١٩٢٠) وإعلان استقلال البلاد.
وقد سبقها في الفترة ما بين انسحاب القوات التركية ودخول قوات الثورة العربية بلاد الشام عدة وزارات: حكومة الأمير سعيد الجزائري واستمرت ٣ أيام (٢٧ أيلول – ٣٠ أيلول ١٩١٨) حكومة رضا الركابي (٣٠ أيلول ١٩١٨ – ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠) وكان الحكم العسكري، وضمت: عادل أرسلان، ياسين الهاشمي، بديع المؤيد، فارس الخوري، عطا الأيوبي. ثم حكومة الأمير زيد بن الحسين (١/٢٦ – ١٩٢٠/٣/٨) – حكومة المديرين وضمت: أمين التميمي ورشيد طليع، واسكندر عمون – ساطع الحصري، احمد حلمي، رضا الركابي، يوسف العظمة. حسن الحكيم، مذكراتي، الجزء ١، م.س.، ص: ١٤٨ – ١٥٢. ويوسف حسين أيبش ويوسف قزما الخوري، البيانات الوزارية السورية، م.س.، ص:

٥٢ المصدر السابق، ص: ٤٥٥.

٥٣ أورد حسن البعيني في كتابه، دروز سوريا ولبنان، م.س.، ص: ٢٢٩، اسمه بين أسماء الدروز المنتمين إلى الحزب وهم: أمين وعادل أرسلان وسعيد طليع وفؤاد سليم ورشيد طليع معتمداً على مرجعين: سميح شبيب، حزب الاستقلال العربي في فلسطين، مركز الأبحاث في م.ت.ف.، ١٩٨١ (ص: ٥٠ – ٥١)، وعجاج نويهض، رجال من فلسطين، منشورات فلسطين المحتلة، ط. ١، ١٩٨١، ص: ٣٥٤.
إلا أن المرجع الثاني لم يسم النكدي وقال برشيد طليع رئيساً للحزب أما المرجع الأول فذكر برقية عبد العزيز الكنفاني وآخرين للحزب مذكراً بالاستقلاليين وما خسروه من رجال كالعظمة وسعيد طليع وفؤاد سليم والنكدي والمقصود هنا عادل النكدي الذي استشهد أثناء الثورة.

٥٤ كلمة سامي العظم في عارف النكدي، م.س.، ص: ١٦٤.

٥٥ محمد الفرحاني، فارس الخوري وأيام لا تنسى، لا. د.، لا. ن.، ١٩٦٤، ص: ٣٧٥ – ٣٧٦. إذ يرد: استدعاء المندوب السامي في ٢ أيار ١٩٢٦ فارس الخوري وحسني البرازي وفوزي الغزي وعارف النكدي ورشيد الحسامي ولطفي الحفار وطلب منهم الاشتراك في حكومة الداماد فقبل البرازي واعتذر الآخرون واستمهله الخوري ليقابل الداماد ويفهم برنامجه ثم قبل بعدها. ويذكر النكدي ذلك في تعليقه على كلمة حقي العظم، «الميثاق»، الجزء الثاني، ١٩٧٥، ص: ١٠١ – ١٠٣.

٥٦ المصدر نفسه، ص: ٣٧٣ – ٣٨٤.

٥٧ أسعد الكوراني، ذكريات، م.س.، ص: ٩٧.

٥٨ «الخدر»، الجزء ٧، نيسان ١٩٢٦.

٥٩ سلامة عبيد، الثورة السورية الكبرى، ١٩٧١، ص: ١٨٦ – ١٩٦.

٦٠ «لسان الحال»، ١٩ تشرين الأول ١٩٢٠.
والجدير ذكره أن مكتب الحقوق هو ما أصبح يعرف لاحقاً بكلية الحقوق وهو من أوائل الكليات في الجامعة السورية المنشأة قبل ذلك بقليل.

٦١ يذكر في سيرته أنه شغل أستاذ علم الاجتماع وتدريس القانون الجزائي (ص: ٨)، دون أن يحدد الفترة التي درّس فيها المادتين. وقد رجحنا تدريسه علم الاجتماع بشكل رئيسي خلال الفترة المذكورة في المتن استناداً إلى:
- نشره كتاب الموجز في علم الاجتماع العام ١٩٢٥ والتعريف عن نفسه أنه أستاذ المادة.
- نشر كتاب أوراق فارس الخوري، الكتاب الثاني، دار طلاس، دمشق ١٩٨٩، صورتين لأساتذة مكتب الحقوق في العامين ١٩٢٣ و١٩٢٥، ص: ١٢٩ - ١٣١ وفي كل منهما عارف النكدي وتعريفه بأستاذ علم الاجتماع.
- قول أسعد الكوراني في ذكريات وخواطر، م.س.، ص: ٧٧ - ٧٨، إنه انتسب إلى كلية الحقوق العام ١٩٢٨ ويذكر أسماء أساتذته فيها دون أن يذكر النكدي بينهم، بل يذكره (ص: ٧٨) كأستاذ سابق لهم.

٦٢ تقرير رئيس المجمع محمد كرد علي إلى رئيس الاتحاد السوري عن أعمال المجمع، مجلة «المجمع العلمي العربي»، مجلد ٤، كانون الثاني ١٩٢٤.
والجدير ذكره أن المجمع تأسس بقرار من علي الركابي في ٨ حزيران ١٩١٩ حوّل بموجبه ديوان المعارف إلى المجمع واختير محمد كرد علي رئيساً وعدد المؤسسين ثمانية ضم إليهم ستة وانتخب في العام ١٩٢٣ تسعة.
عدنان الخطيب، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، ص: ١٥.
كلمة طه الولي في كتاب عارف النكدي، م.س.، ص: ٦٥.
كلمة عجاج نويهض في كتاب عارف النكدي، م.س.، ص: ١٢٩.

٦٣ عدنان الخطيب، حياته وآثاره، م.س.، وسنذكر ذلك لاحقاً، إلا أنه يذكر اعتباره عضواً مراسلاً لغيابه عن دمشق حتى عام ١٩٤٤ حين أعيد تعيينه.
إلا أن متابعة مجلة «المجمع» ترجح إلغاء هذه العضوية إبان الحرب العالمية الثانية، وقد كانت المجلة منقطعة عن الصدور، إذ أنها تورد اسمه بين أعضاء المجمع دون تحديد الصفة وذلك في السنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٩:

٦٤ محمد كرد علي، المذكرات ٢، ص: ٥٢٩. وذلك في معرض مقارنة مجمع دمشق بمجمع القاهرة فيرى نجاح مجمع دمشق لأن أعضاءه أخلصوا في خدمته ويذكرهم، وبينهم النكدي.

٦٥ مجلة «المجمع العلمي العربي» للسنوات ١٩٢٢ - ١٩٣٠ وسنفصل ذلك لاحقاً.

٦٦ «العاصمة»، سنة ١٠، عدد ٧، ١٥ نيسان ١٩٢٨. ولم نعثر في «الأيام» و«لسان الحال» عن خبر هذا المؤتمر، كما لم نجد معلومات عنه، في المصادر الموجودة في المكتبات العامة في لبنان (الأميركية، اللبنانية، اليسوعية) ومكتبة الأسد - دمشق عن بلد المؤتمر وموضوعه.

٦٧ استندنا في قولنا بوجود الجزء الثاني على:
١. ما ورد في نهاية الجزء الأول (ص: ٢٠٧) حين يذكر الجزء الثاني وموضوعه.
٢. ذكره في نهاية الحلقة الثانية: من الوظيفة والموظفون، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٩ (ص: ٤٤٣) أن المقال عن كتاب: الموجز في علم الاجتماع «وهو مخطوط لم يطبع» وقد رجحنا هذا الرأي، لا الرأي الوارد في «الميثاق»، الجزء ٥، ١٩٥٣، تقديماً لتتمة البحث (الوظيفة) الذي اعتبره محاضرة في المجمع وذلك لعدم ورود محاضرة بهذا العنوان في نشاطات المجلس وأخباره وفي مجلته.
كما أننا لم نجد في كتاب «الموجز» المنشور هذا الموضوع.

٦٨ العروس مجلة نسائية علمية أدبية صحية لصاحبتها ماري عبده عجمي.

٦٩ «الخدر»، مجلة أدبية، نسائية شهرية، أصدرتها الآنسة عفيفة صعب في الشويفات ثم في عاليه - لبنان في ١٩١٩/٧/١ واستمرت حتى العام ١٩٢٧ وكتب فيها رشيد تقي الدين وعبد الله النجار وآخرون، ويغلب على موضوعاتها الاهتمام بالشأن الدرزي وهي ذات اتجاه متحرر.

٧٠ «منيرفا»، مجلة أدبية، علمية، شهرية أصدرتها ماري يني في بيروت في ١٩٢٣/٤/١٥، ورأست تحريرها حتى زواجها في تموز ١٩٢٦ وأصبح أخوها قسطنطين يني رئيس التحرير وكتب أمين الريحاني وعيسى اسكندر المعلوف وبدوي الجبل وآخرين فيها ويبدو الاتجاه التحرري في موضوعاتها.
والجدير ذكره أن قسطنطين يني أصبح، حين تأسيس عصبة العمل القومي، من قادتها، ومن الأصدقاء الخلص للنكدي.

٧١ عارف النكدي، نقد كتاب خطط الشام، مجلة «المجمع العلمي العربي»، المجلد ٥، الجزء ٨، آب ١٩٢٥، ص: ٤٣٩.

٧٢ اشترك في النقاش: معروف الرصافي، أحمد أمين، الأب انستاس الكرملي، احمد الاسكندراني، مصطفى الغلاييني، عبد الحميد الجابري، نقولا فياض، عارف النكدي، جميل الزهاوي، ادوارد مرقص، احمد رضا، عيسى اسكندر المعلوف، إسعاف النشاشيبي وكامل الغزي.
مجلة «المجمع العملي العربي»، كانون الثاني، شباط، تموز، أيلول، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول ١٩٢٨ وكانون الثاني وحزيران ١٩٢٩.

٧٣ مجلة «المجمع العلمي العربي»، المجلد ٨، الجزء ١ و٢، ك٢ وشباط ١٩٢٨. وقد قال الكلمة الأخيرة فيها الشيخ عبد القادر المغربي في المجلد ١٢، العددان: ٩ و١٠/أيلول وتشرين الأول، ١١ و١٢، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٣٢ وعلق عليها الأمير شكيب أرسلان في المجلد ١٣، العدد ٥ و٦، أيار وحزيران ١٩٣٧.

٧٤ مجلة «المجمع العلمي العربي»، المجلد ٨، الجزء ١٠، ت١ ١٩٢٨، ص: ٥٩٧ – ٦٠٩.
انقسم الرأي حول (١) بين مؤيد (المغربي، الرصافي، الكرملي، الغلاييني، فياض، الزهاوي، رضا، المعلوف)، ورافض (الجابري)، ومؤيد بشرط الحاجة (أحمد أمين)، وبشرط استخدامها في الشعر (الاسكندراني)، وبشرط استخدامها الفصحاء (مرقص). وانقسم الرأي حول (٢) بين مؤيد (من ذكر سابقاً) ورافض (الجابري ومرقص)، ومؤيد بشرط الحاجة (أمين)، ومتحفظ (الاسكندراني والغلاييني). وانقسم الرأي حول (٣) بين مؤيد (من ذكر سابقاً يضاف إليهم الاسكندراني ومرقص)، ومتحفظ (الكرملي)، ورافض (الجابري).

٧٥ شاركه في الرفض أحمد أمين وأحمد الاسكندراني في حين وافق الجميع على ذلك.

٧٦ وافقه مرقص ومعلوف في حين أيد الاقتراح المغربي والرصافي والغلاييني والجابري وفياض والزهاوي وأحمد رضا. وقصر التأييد على الخفيف منها (الكرملي) وعلى الماديات دون المعنويات (أحمد أمين).

٧٧ وافقه الرأي الزهاوي ومرقص وأحمد رضا، وعارضه الكرملي ووافق على الاقتراح الآخرون.

٧٨ وافقه المغربي والغلاييني والجابري ومرقص وأحمد رضا في حين رأى آخرون التمييز والتمحيص بين ما يرد إلى الفصحى وما عداه (الزهاوي، أحمد أمين، الكرملي، الرهاوي، معلوف).

٧٩ ألقيت في ٢٩ تموز ١٩٢١ ونشرت في كراس مستقل (٤٨ صفحة) ثم أعيد نشر أجزاء منها في «الميثاق»، الجزءان ١٠ و١١، ١٩٧٣ و«الميثاق» في العام ١٩٧٨ ع. ١ – ٨ والعام ١٩٨٣ ٨ – ٩. وتضمنت:
مقدمة عن أسباب اختياره الموضوع وترجيحه استقلاله عن الشريعة الرومانية.
– القضاء في العرب قبل الإسلام.
– القضاة، والقضاء وما يؤخذ عليه.
– آداب القضاء والقضاة.
– مقارنة بين القضاء في الإسلام والقوانين في هذه الأيام.
وقد لاقت المحاضرة استحساناً فنشرت أخبارها «الخدر»، و«المنار»، و«المقتطف» و«العرفان»، مج. ٧، ج. ٨، أيار ١٩٢٢، التي أخذت عليه عدم ذكر القضاء الجعفري.

٨٠ المصدر نفسه، ص: ١ و٢.
٨١ الكتاب (١١٤ صفحة) رسالة مفتوحة إلى السير جمس – ارك دريموند، المستشار الأول العام لعصبة الأمم في ٢٤ تشرين الثاني ١٩١٩ وتضمن:
– رسالة تعلن براهين عن وجود قضية للأقطار العربية المتحررة من المملكة العثمانية (المشرق العربي) هي النهضة العربية التي تحتاج إلى نظرة لما أصابها من عذاب ولما قدمته لجيش النبي ولتقاذف الدول مصيرها ولأمجادها التاريخية.
– أقسام/عناوين عدة تتمحور حول: – وجود روح عربية برزت مظاهرها في النهضة الأدبية (طباعة، ومدارس وصحف) وقلبها سوريا.
– الانقلاب التركي وأثره في الخلافات بين النواب العرب والأتراك ونشوء الجمعيات المتعددة في الآستانة وباريس ومصر مع توسع في عرض هذه الجمعيات ورموزها.
– لبنان وتأثره بالفكرة العربية مع نشدانه الاستقلال ونشوء الجمعيات للمطالبة بذلك (عدّدها) والمطالبات السياسية به.
– الشهداء الذين ماتوا من أجل ذلك.
– الثورة على الأتراك (ثورة الشريف حسين) والمفاوضات مع مكماهون.
– النتائج التي آل إليها الوضع وعدم الحصول على الاستقلال والدعوة إليه.
٨٢ هناك أكثر من جريدة باسم «المفيد» في تلك المرحلة أبرزها: «المفيد» التي أصدرها عبد الغني العريسي في العام ١٩٠٩ واستمرت حتى ١٩١٤ و«المفيد» التي أصدرها يوسف حيدر وخير الدين الزركلي في ١٩١٩/١/٢٥ في دمشق، و«المفيد» التي أصدرها يوسف ونجيب حيدر في ١٩٢٤/١/٢٠ ونظن أن «المفيد» المقصودة في المتن هي الثانية، لأن الأولى توقفت عن الصدور والثالثة لم تكن قد صدرت بعد.
٨٣ الرسالة في أرشيف الدكتور عصام خليفة.
٨٤ هناك أكثر من جريدة باسم «الحقيقة»، الأولى التي أصدرها جورج مرزا وفرج مرزاحي في الإسكندرية في الفترة ما بين ١٨٨٩ – ١٨٩٢، والثانية التي أصدرها نعيم صوايا ورأس تحريرها يوسف اسعد أبو نكد في الاسكندرية في العام ١٩٠٦، والثالثة التي أصدرها أحمد عباس الأزهري في بيروت في العام ١٩٠٩ وآلت ملكيتها إلى كمال عباس واستمرت في الصدور حتى العام ١٩٢٢ والرابعة أصدرها قبلان الرياشي ومنصور سلهب في الأرجنتين في العام ١٩٢٦. و«الحقيقة» المقصودة هنا هي الثالثة.
٨٥ إهداء الكتاب، ذكرى الشهداء، ص: ٥.
٨٦ المقدمة، ص: أ وب.
٨٧ المقدمة، ص: ج.
٨٨ المقدمة، ص ح.
والجدير ذكره أمران:
١. أن المؤلف في قوله باستقلال لبنان رفض الحماية والوصاية، لا بل اعتبر بروتوكول ١٨٦٠ انتقاصاً لهذا الاستقلال وكان مائلاً في عرضه لموقف يوسف كرم في قوله باستقلال لبنان. كما أنه ربط الروح الوطنية اللبنانية بالروح العربية من حيث المقاصد والمعاني (ص: ٦٠) ولم يعترض على الوحدة عندما يتحقق استقلال كل بلد فيعمل أهله كما عمل اللبنانيون من أجل الاستقلال (ص: ٧٣).
٢. إن المؤلف اعتبر الكتاب بمثابة وصية وعقد العزم على ترك السياسة والكتابة والصحافة إلى تسلم الأوقاف والدخول في العمل التجاري. كما ذكر في رسالته للنكدي، وفي الإهداء (ص: واو) الأمر الذي يعني اعتراضاً على ما آل إليه الوضع باحتلال هذه البلاد والمفاوضة على وضعها تحت الحماية.

٨٩ ألقيت في شهري آذار ونيسان سنة ١٩٢٩ في بهو المجمع العلمي بدمشق ونشرت على حلقات في مجلة المجمع، في العام نفسه، المجلد ٩، الجزء ٥ (أيار) والجزء ٦ (حزيران) والجزء ٨ (آب) وأضيف إلى تتمة لم نعثر عليها في الأعداد التالية من المجلة كما لم تنشر محاضرة ملوك الطوائف في الأندلس التي ألقاها في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٩ وأوردت خبراً عنها المجلة في تقرير رئيس المجمع عن محاضرات المجمع. حتى العام ١٩٣٠، المجلد ١١، ١٩٣١، ص: ٣٤.
وأعيد نشر هذه الأجزاء في «الميثاق» العام ١٩٧٧، الأجزاء: ٤، ٥، ٦، ٧ وتضمنت: مقدمة عن دافعه للكتابة في الموضوع وهو العبرة مما حدث وتذكره.
- الفتح وأسبابه.
- الحكم الأموي.
- ملوك الطوائف.
- حكم أمراء المغرب والمرابطين والموحدين.
- الجلاء وأثر العرب في الأندلس وعاداتهم وأخلاقهم.

٩٠ هو كتاب أبو محمد عبد الواحد بن علي المراكشي (١١٨٥ - ١٢٥٠ هـ) تاريخ الأندلس المسمى بالمعجب في تلخيص أخبار المغرب وقد حرره راينهارت ب-. آ دوزي من مخطوط في مكتبة جامعة ليدن، وصدرت الطبعة الأولى عن مطبعة بريل ١٨٨١ م. (٢٩٠ص). وأعيد طبعه في العام ١٣٢٤/١٩٠٦ م. عن مطبعة محمد هاشم الكتبي في دمشق ومطبعة السعادة بالقاهرة (٢٥٣ هـ.).
كما أعادت طبعه المطبعة الشرقية في أمستردام العام ١٩٦٨ ونشر أحمد بدر مختارات منه في العام ١٩٧٨ ضمن إصدارات وزارة الثقافة بدمشق.
والترجيح اعتماده على طبعة ١٩٠٦. وقد اعتمد النكدي أسلوب الكاتب في العرض.

٩١ نشرت في مجلة «الخدر»، عدد تموز وآب ١٩٢٤، ص: ٥٠ - ٥٧.

٩٢ المصدر نفسه.

٩٣ «الخدر»، أيار، ١٩٢٥، ص: ٥٣١ - ٥٣٧.

٩٤ المصدر نفسه.

٩٥ «منيرفا»، س. ٣، ج. ١، نيسان ١٩٢٥، ص: ٢٥ - ٣٠.

٩٦ «منيرفا»، س. ٤، ج. ٢، أيار ١٩٢٦، ص: ٦٧.

٩٧ العدد نفسه، ص: ٦٧ - ٦٨.

٩٨ نشرت في «منيرفا»، س. ٤، ج. ٤، تشرين الثاني ١٩٢٧، ص: ٢٢٣ - ٢٢، بتوقيع (ع)، دمشق الشام وهو شبيه بالتوقيع الذي اعتمده النكدي في الحلقة ٢ من بحث «بنو عباد» في المجلة نفسها الأمر الذي جعلنا نرجح أنه له، وبخاصة أن الأفكار الواردة فيه قريبة من أفكاره.

٩٩ لم يذكر اسم الكتاب إلا أن مراجعة الكتب التي صدرت قبيل نشر رد النكدي تظهر وجود الكتب الآتية: مختارات - ١٩٢٦، واليوم والغد - تاريخ المقدمة، ٥ مارس ١٩٢٧ وقرب العنوان تاريخ بخط اليد ١٩٢٨ - ولا يتضمن الكتابان الأولان ما جاء الرد عليه في حين أن الثالث يتطابق عنوانه مع عنوان المقال وفي خاتمته التي تحمل العنوان نفسه وبعض مقالاته (اللغة الفصحى واللغة العامية) تشابهاً مع الرأي المنقود.

١٠٠ عرض في مطلع المقال أقوال موسى، ص: ٢٢٣ - ٢٢٦.

١٠١ المقال نفسه، ص: ٢٢٨.

١٠٢ نشر في «العرفان»، المجلد ١٨، الجزء ١ و٢، آب وأيلول ١٩٢٩، ص: ١٢٧ - ١٣٦. والمجلد ١٩، ص: ٢٣٧ - ٢٧٩. وهي بالأساس محاضرة في المجمع العلمي العربي في ٢٣/٤ و١٣/٥/١٩٢٦، إلا أنها لم تنشر في مجلته وإن نشر عنوانها في فاتحة محاضرات المجمع، المجلد ١١، العدد ١، ١٩٣١، ص: ٣١.

وتشير «العرفان» في حاشية الصفحة الأولى من البحث إلى أنه فصل من كتاب مخطوط للمؤلف. ويظهر ذلك في مفتتح النص: الآن، وقد انتهينا إلى خلافة عمر بن عبد العزيز.
ولم ينشر هذا المخطوط كما لم يعرف موضوعه وإن أشار النكدي في سيرته إلى مخطوط بالعنوان نفسه، ويقول عدنان الخطيب نائب رئيس مجمع اللغة العربية في الكراس الذي أصدره المجمع عنه (١٩٧٥) وأعيد نشره في الكتاب عن عارف النكدي بمناسبة أربعينه (ص: ٢٧) إنه «كتاب في قرابة مئتي صفحة من القطع الوسط ومنها ترجمة تثبت أن الحاكم الصالح يستطيع أن يصلح أمور الدولة مهما استشرى فيها الفساد إذا هو عفّ عن أموال الأمة وقطع اليد التي تمتد إلى جهاز الدولة، سواء أكانت هذه اليد قريبة أو بعيدة».

١٠٣ المصدر السابق، القسم الأول، ص: ١٣٦.
١٠٤ المصدر السابق، القسم الثاني، ص: ٢٧٧.
١٠٥ عدنان الخطيب، مصدر سابق، ص: ٢٧٧.
١٠٦ بريان ١٨٦٢ – ١٩٣٢ مؤسس الحزب الاشتراكي الفرنسي وقد عُين وزيراً ٢٣ مرة ورئيساً للوزارة ١١ مرة وعرف عنه حبه للسلام ودعوته لتقارب أوروبي فقد أرسى التقارب الفرنسي – الألماني ودعم دخول ألمانيا عصبة الأمم ووجه رسالة إلى الشعب الأميركي في الذكرى العاشرة لدخولها الحرب يدعوها إلى العمل من أجل السلام العالمي، وساهم في وضع معاهدة التخلي عن الحرب في العام ١٩٢٨ التي وقعتها ٦٠ دولة وعرفت باسمه (معاهدة بريان – كيلوغ) وقد أعطيت له جائزة نوبل للسلام في العام ١٩٢٦. (المعلومات عن عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. ١، ١٩٧٩).
١٠٧ كلمة موجهة إلى عبد الله النجار مثبتة في ختام كتابه؛ بنو معروف في جبل حوران، المطبوع في المطبعة الحديثة بدمشق ١٣٤٣هـ. ١٩٢٤م. (ص: ٢٢١ – ٢٢٤) وهي تعليق على الكتاب والكتاب يتناول: الدروز في التاريخ، جبل الدروز، إمارة الجبل.
١٠٨ المصدر السابق، ص: ٢٢٤.
١٠٩ دمشق، مطبعة المفيد؛ سنة ١٣٤٣هـ. و١٩٢٥م.
١١٠ المصدر نفسه، ص: ٧٩.
١١١ المقدمة، ص: ٨ و٩، استعمل الأنظار – كما استعملها ابن خلدون – تعبيراً عما يعرف بالنظريات.
١١٢ قصد المادية الارتقاء الذي ترتقيه الصناعات البشرية والنجاح الذي يحققه لها تقدم العلوم الطبيعية.
وقصد المعنوية الفوائد العملية التي تبعتها التربية العامة الصحيحة وتقدم العلوم الفلسفية والأدبية وما تفرع عنها من الكرامة الشخصية والمنزلة القومية.
١١٣ مجلة «المجمع العلمي»، المجلد الخامس، الجزء ١٢، كانون الأول ١٩٢٥، ص: ٥٧٩.
١١٤ مجلة «المجمع العلمي»، المجلد السادس، الجزء ٥، أيار ١٠٢٦، ص: ٢٢٦ – ٢٢٨.
١١٥ «المنار»، مج. ٢٧، ج. ٤، وج. ٥، تموز وآب ١٩٢٦، ص: ٢٩٥ – ٣٠٦، و٣٥٤ – ٣٦٢.
والملاحظ تطرق النقد لنقاط جزئية في الكتاب دون بنيته الأساسية وعدم تطرقه لرأي النكدي بالدين وقوله بفصل الدين عن الدنيا.
١١٦ محاضرة «الأندلس عبر وذكرى»، م. س.، ص:
١١٧ القضاء في الإسلام، م. س.، ص: ٢.
١١٨ عمر بن عبد العزيز، م. س. ص: ١٣٦.
١١٩ سيرة الأمير السيد، ص: ٥٣٢ – ٥٣٧.
١٢٠ الموجز في الاجتماع، م. س. ص: ٨ و٩. عمر بن عبد العزيز، م. س. ص: ١٣٦ و١٣٧.

١٢١ المرأة الدرزية، م.س. ص: ٥٠.
١٢٢ كلمة الختام، م. س. ص: ٢٢٣ – ٢٢٤.
١٢٣ عارف النكدي، نقد خطط الشام، مجلة «المجمع»، مج. ٥، ج. ٨، آب ١٩٢٥،
١٢٤ عارف النكدي، مقدمة معضلة الشرق، ص: ح.
١٢٥ عارف النكدي، الأندلس، مجلة «المجمع العلمي العربي»، مجلد ٩، ج.٥، أيار ١٩٢٩ ص: ٢٥٧ و٢٥٨، وج. ح. ١٩٢٩، ص: ٥٥٠.
١٢٦ عارف النكدي في مداخلته حول الكلمات غير القاموسية في مجلة «المجمع» وفي التعليق على مشروع كتابه الحركات بحروف عربية، وفي نقده للكتب في مجلة «المجمع» كما في محاضرته عن القضاء في الإسلام ونقده لكتاب فائز الخوري.
١٢٧ يظهر ذلك في كل ما كتب، وبخاصة كتابه «الموجز في علم الاجتماع» إذ عرض الآراء المتيسرة له في كل قضية من القضايا المناقشة.
١٢٨ يظهر ذلك في رد أحد أسباب سقوط الأمويين إلى اتباعهم سياسة عربية في دولة فيها شعوب عديدة، رغم قوله بالعروبة وافتخاره بها في أكثر من موقع. الموجز في علم الاجتماع، م.س. ص: ٣٠.
وفي نقده باب قفل باب الاجتهاد الذي كان مفيداً حينها وأصبح ضاراً بعدها (المصدر نفسه، ص: ٥١) وفي تقديره مبررات موقف خير الله اللبناني رغم معارضته له (معضلة الشرق).
١٢٩ يظهر ذلك في عرضه لموضوعات الاجتماع.
١٣٠ يظهر ذلك في موقفه من المرأة مع رفع الظلم عنها دون مساواتها المطلقة بالرجل ودون إعطائها الحقوق السياسية، حيث لم تكن المرأة في بلادنا مؤهلة آنذاك (١٩٢٥) إلى ذلك.
١٣١ يقول ذلك صراحة في الصفحة ٢١١ من كتابه «الموجز في الاجتماع» كما يظهر في معالجته لكافة القضايا في الكتاب. وفي هذا القول جدة لم تكن معروفة عربياً وعالمياً إذ كان السائد الإطلاق.
١٣٢ الموجز في الاجتماع، مصدر سابق.
١٣٣ وقف أنشأه الأمير السيد جمال الدين التنوخي، وقد نشرت «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٧٣، ص: ٣٠٤ – ٣٠٧ طلب آل نكدي تولية شكيب النكدي الوقف التنوخي وتعليق قاضي المذهب على مزهر الذي يثبت هذه الولاية ويذكر فيها تاريخ تولية عارف النكدي تحت الرقم ٢٣١، سجل ١٦، تاريخ ١٩٢٤/١٢/٢٧.
١٣٤ «الضحى»، البيان الثلاثون، كانون الأول ١٩٦١، ص: ٣٧١ – ٣٧٢.
١٣٥ قرار التولية، منشور في «الضحى»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٦٣، ص: ١ و٢، وسنعرضه في القسم التالي.
١٣٦ العدد ٤، شباط ١٩٢٧، ص: ٧٥. والجدير ذكره أن مدير الداودية والمشرف على المجلة في هذه المرحلة هو سامي سليم الذي لم يكن راضياً تماماً عن تسلم النكدي وحده ولاية الأوقاف مفضلاً تضمينها لقاء مبلغ معين وتشكيل عمدة لإدارة المدرسة، كما سنلحظ في فصل لاحق.
١٣٧ «الخدر»، أيار ١٩٢٥، ص: ٥٣١ – ٥٣٧.

الفصل الرابع

النكدي في السياسة والإصلاح الاجتماعي
(١٩٣٠ - ١٩٣٦)

تعتبر هذه المرحلة من سيرة النكدي (تنسيقه من الوظيفة في العام ١٩٣٠ حتى عودته إليها في العام ١٩٣٦) مرحلة واحدة[١] - تبعاً لمعيار الظرف الخارجي - ويمكن لحظ قسمين فيها:

الأول: منذ العام ١٩٣٠ حتى العام ١٩٣٢ - وهي جزء من القسم الأول[٢] - الذي شهدت بدايته (١٩٣٠ - ١٩٣١) لحظة تفجر في التسوية غير المعلنة، بعد قمع الثورة ١٩٢٧، بين سلطة الانتداب والحركة الوطنية القاضي بتخلي الحركة عن العنف المسلح مقابل التزام السلطة بنصوص الانتداب وبنقل الصراع على القضايا الخلافية (الاستقلال، الوحدة، الحكم الديمقراطي) إلى الساحة الديمقراطية.

وبدأ التفجر حول الدستور الموضوع العام ١٩٢٨ الذي أصدره المفوض السامي بونسو معدلاً العام ١٩٣٠ كما أصدر في الوقت نفسه النظام الأساسي لسنجق الإسكندرية والقانون الأساسي لحكومة اللاذقية والقانون الأساسي لحكومة جبل الدروز، وحول الانتخابات المقرر إجراؤها وفقاً له (الحديث عنها بدأ في أواخر العام ١٩٣٠ إلى أن أجريت أواخر العام ١٩٣١) التي أرادها الوطنيون حرة ونزيهة وأرادتها السلطة المنتدبة غير ذلك فجرت تحت إشرافها المباشر لها إذ أقالت الحكومة وشكلت مجلساً استشارياً برئاسة المفوض ونيابة سولومياك فحصل الاعتكاف في حلب والاصطدامات في دمشق وحماه ودوما.

ولم يكن الوضع في لبنان مختلفاً عن سوريا، إذ علق الدستور في أيار ١٩٣٢، بعد أزمة انتخابات الرئاسة وترشح محمد الجسر، وجرى الإحصاء العام في العام نفسه، بعد مقاطعة المسلمين لإحصاء العام ١٩٢١ – ١٩٢٢.

وشهد هذا القسم الآتي:

- نتائج أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية، إذ ازدادت نسبة العاطلين عن العمل وانهارت الحرف وأصيبت التجارة بضربة شديدة بسبب انخفاض سعر الفرنك الفرنسي، وتراجع الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف.[٣]
- طرح إقامة حكم ملكي في سوريا في العام ١٩٣٠.
- وصول الاتجاه المعتدل في الكتلة الوطنية إلى تسوية مع المفوض السامي، بعد صدامات المرحلة الأولى من الانتخابات، قضت بحصة كبرى لها فيها واشتراك في الحكم.

القسم الثاني – منذ العام ١٩٣٣ حتى العام ١٩٣٦ الذي شهد تحولات تمثلت بـ:

- عودة اليسار إلى السلطة في فرنسا في أيار ١٩٣٢ وجاءت بإدوار هريو[٤] رئيساً للوزراء.
- عقد اتفاقية (مشروع معاهدة) بين الطرفين وقعت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٣ التي لم ترضِ الوطنيين فأسقطها المجلس النيابي.
- بروز قوى سياسية أكثر جذرية من الكتلة في الموقف من الانتداب وأكثر تنظيماً منها ومعبرة عن صعود قوى اجتماعية جديدة بفعل التعليم الحديث والأزمة الاقتصادية وهي عصبة العمل القومي (١٩٣٣)، اتحاد الكشافة السوري (١٩٣١)، الشباب الوطني (تأسس في العام ١٩٢٩ وبدأ التمايز عن الكتلة في العام ١٩٣٢).

فكيف كان النكدي في هذه المرحلة؟

شكل تنسيق النكدي من الوظيفة مرحلة جديدة في حياته أعلن فيها في خطابه الذي أراد الحفلة لتهنئته لا لتكريمه «لأن التهنئة تجعلني ازداد غبطة وسروراً لخروجي من الميدان الضيق إلى العمل الواسع في الميدان الفسيح».[٥] وبرز فيها جانبان من شخصيته: السياسي والدرزي دون أن ينقطع عن الاهتمام الفكري ودون أن تنسق شخصيته القضائية عن هذه الجوانب.

أ- النكدي في العمل السياسي: صحافة حزبية، وجذرية سياسية

ففي السياسة، انخرط النكدي في الكتلة الوطنية بشكل علني – قياساً بالمرحلة السابقة – وكان أحد أصحاب الامتياز – مع هاشم الأتاسي، إبراهيم هنانو، لطفي الحفار، سعد الله الجابري، فخري البارودي – لجريدة «الأيام» التي أصدرتها. واختير ليكون مدير سياسة الجريدة، ونجيب الأرمنازي المدير المسؤول.[٦] واستمر بهذه الصفة – مدير سياسة الجريدة – حتى إصدار «اليوم» في ١٣ تشرين الأول ١٩٣١، كبديل عن «الأيام» التي عطلت في ١٠ تموز ١٩٣١، مع تغير المدير المسؤول الذي أصبح محيي الدين صادق – واستمر بهذه الصفة إلى أن عطلت في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٢.[٧]

ولم يعد النكدي إلى «الأيام»/«اليوم» حين عادت باسم «الأيام» في ٨ أيار ١٩٣٢ وصاحبا الامتياز فيها جميل مردم ونجيب الأرمنازي، دون ذكر للنكدي،[٨] سوى في افتتاحيتين في ١٢ و١٧ أيار بتوقيعه لا بل سيظهر موقف مناهض لمواقف النكدي في افتتاحيتها في ٢٦ تموز ١٩٣٢ بتوقيع أديب الصفدي،[٩] وأصبحت «الأيام» لنصوح بابيل بعد عودتها للصدور في ١٦ آب ١٩٣٢ الذي أعلن في افتتاحيتها عدم انتمائه إلى فئة أو حزب وأن صلته برجال الكتلة الوطنية صلة مبادئ.

وقد يكون انتقال الامتياز من رفيق الكزبري إلى بابيل معطوفاً على إغفال ذكر صاحبي الامتياز والأرمنازي اعتباراً من ٢٨ أيار ١٩٣٢ دليلاً على انتقال ثالث للامتياز قبل رسوه على بابيل.

ويظهر من افتتاحية العدد الأول غرض إنشائها وأسلوب عملها وموقفها من السلطة ومن الحكومة؛ كما تكرر ذلك حين استئناف إصدارها باسم «اليوم». فتحدد الغرض خدمة القضية الوطنية والمصلحة العربية عامة وخاصة الشامية بـ:

١. العمل على نشر الثقافة الصحيحة وبث الأفكار والآراء القومية والسياسية التي أخذت بها الأمم الناهضة.
٢. التمسك بالمبادئ القومية والدعوة إليها والإعراض عن النزعات الحزبية والأغراض الشخصية وإخفاء المصالح الفردية الخاصة في المصلحة القومية العامة.

أما أسلوب العمل فعبر مجلس إدارة يرجع إليه في إتباع الطرق وانتقاء الأساليب.

أما الموقف من السلطة فيقوم على أساس استقلال هذه البلاد استقلالاً تاماً والموقف من الحكومة على قدر انبثاقها من الشعب.[١٠]

ويظهر من أعداد «الأيام» ثم «اليوم» في الفترة التي أشرف عليها النكدي (خمسة أشهر) حوالي ٦٥ افتتاحية له، ثلاث منها موقعة باسمه الصريح والباقي غفل من التوقيع اعتبرناه له لأسباب هي:

١. أن الافتتاحيات الأخرى موقعة فيفترض أن تكون غير الموقعة لمدير سياسة الجريدة.

٢. أنه مدير سياسة الجريدة، ودرجت العادة أن تكون الافتتاحية له.

٣. أن بعض الافتتاحيات التي أحدثت ضجة واعتبرها معاصروه له هي بدون توقيع مثل: المستقبل لله يا مسيو بونسو، وقد نشر بعضها في «الميثاق» لاحقاً على أنها له.

أما الافتتاحيات الأخرى فموقعة من لطفي الحفار، أبو نزار، الأرمنازي، زكي الخطيب، وافتتاحيات لمنير الريس، وافتتاحيات للوليد – بيروت وثالثة لابن لبنان.

ويلحظ في افتتاحيات النكدي، في مرحلة تسلمه إدارة سياسة الجريدة (الأيام – ١٠ أيار حتى ١ تموز ١٩٣١، واليوم – ١٣ تشرين الأول ١٩٣١ حتى ١٧ كانون الثاني ١٩٣٢) تركيزها على القضيتين الرئيسيتين الآتيتين:

- الانتداب والسياسات الفرنسية (٣٩ افتتاحية).
- الحكومات المحلية وسياستها (١٣ افتتاحية).

مع قضايا أخرى: محكمة التمييز، فضائح الطليان، الحسين بن علي، سياسة مصر، المعرض والأيام، أسباب توقيف الأيام، دعوة للتبرع لأطفال الصحراء.

وفي افتتاحيته ضد سياسات الانتداب يلحظ الأسلوب الآتي:

- التمييز بين اتجاهين في السياسة الفرنسية: اتجاه تحرري واتجاه استعماري.
- التمييز بين مصالح فرنسا ومصالح القيمين على السلطة المنتدبة.[١١]
- التركيز على تحقيق وحدة سوريا واستقلالها وحريتها،[١٢] مع غلبة في التركيز على الاستقلال، كشرط لعلاقة اقتصادية وثقافية وسياسية مع فرنسا.

- تحميل السلطة (الفرنسية) مسؤولية ما تقترفه الحكومات.
- دعوة لمواجهة هذه السياسة.

فيستعرض سياسات المفوضين السامين الذين لم يفوا بما وعدوا وآخرهم بونسو الصامت[١٣] مبدياً قلقه على السياسة الفرنسية التي لم يحقق أسلوب القوة منذ نابليون أهدافه معها وهي اليوم عرضة لأن تكون بعد الإنكليز إذا لم تستجب لمطالب السوريين بالاستقلال.[١٤] وينتقد استمرار إبعاد الوطنيين عن سوريا[١٥] وإتباع الفرنسيين سياسة التردد[١٦] والحيرة ومحاولتهم تنصيب ملك على سوريا.[١٧]

ويشدد لهجة النقد بعد إعادة إصدار «اليوم» المترافقة مع عودة بونسو إلى سوريا والحديث عن استبدال الانتداب بمعاهدة، فيعلن المعارضة للسلطة الموجودة لا للحكومات المحلية غير الموجودة[١٨] وينتقد محاولاتها طرح استقلال جبل الدروز[١٩] معتبراً إياها لا تعبر عن صدق الإعلان عن استبدال الانتداب ووضع معاهدة فعلية لا شكلية تعطي الاستقلال والوحدة لسوريا.[٢٠] ومكرراً ذلك في افتتاحيات لاحقة[٢١] وفي الافتتاحيات التي تحدثت عن الانتخابات.

ويأخذ على الحديث عن مشروع المعاهدة عدم جديته لأنه لم يوضح أسسه ولأن التحريض على مضابط لدعم استقلال بعض الأجزاء (جبل الدروز، دولة العلويين، دولة لبنان) والتزوير في الانتخابات يجعل هذه الأسس غير الموضحة أسساً لا تتلاءم مع ما يريده السوريون من وحدة واستقلال وحرية.[٢٢]

وأدرج تحديد موعد الانتخابات[٢٣] في إطار تشويه مضمون المعاهدة المزمع عقدها مع سوريا فانتقد إلغاء الحكومة رغم نقده لها، وتشكيل مجلس استشاري،[٢٤] كما انتقد حركة ضباط الاستخبارات باتجاه اختيار نواب يوالون الانتداب،[٢٥] وأدان عمليات التزوير[٢٦] في الانتخابات والاعتداء على أنصار فخري البارودي[٢٧] وإطلاق النار على المتظاهرين مما أدى إلى استشهاد بعضهم.[٢٨]

وفي افتتاحياته ضد الحكومة ورجالات الانتداب طرح:

- سياسة التوظيف التي اعتمدتها السلطة المنتدبة التي أنتجت سياسة انفصالية في لبنان ولم تفلح إلا استزلاماً في سوريا.[٢٩]

- قضية قانون الاجتماعات (سماه قانون تموز) الذي اعتبره متخلفاً عن القانون العثماني في مجال إعطاء حرية الاجتماعات للمواطنين.[٣٠]
- نقد السياسة المالية للحكومة إن بعدم تخفيض الضرائب وزيادة المرتبات لرئيس الجمهورية[٣١] أو بإصدار قرار بجباية أموال دون مسوغ[٣٢] أو بإعطاء تعويض لموظف مُقال.[٣٣]
- اعتبار الحكومة غير ذي جدوى وزائفة قياساً بالسلطة الموجودة، واقتصار همها على الوظائف والمرتبات.[٣٤]
- نقد سياسة القمع.

وأثار قضايا قومية عن فضائح الطليان في طرابلس الغرب[٣٥] وانتقد السياسة البريطانية في مصر[٣٦] ودافع عن المعتقلين في طرابلس الشام[٣٧] وتمسك بمحكمة تمييز واحدة لسوريا ولبنان،[٣٨] ورجح إيجابيات الثورة العربية الكبرى على سلبياتها.[٣٩]

ويظهر من ثلاث افتتاحيات لـ«اليوم» (٨ و١٣ و١٦ تشرين الثاني ١٩٣١) موقفاً من الشيوعية، فقد وقع الأولى: الشيوعية خطر يجب أن نتقيه، والثالثة: عودة إلى موضوع الشيوعية وأخطارها الوليدة – بيروت. ووقع الثانية: خطر الشيوعية في لبنان باسم ابن لبنان – بيروت. والاسمان حركيان إلا أن إدراج نصوصهما في موقع الافتتاحية يفترض أن يكون الكاتبان معروفين جيداً من عارف النكدي وأصحاب الامتياز أو أن يكون هذا رأي القيمين على الجريدة أو الأمران معاً.

وقد كان النكدي في مواقفه هذه منسجماً مع أركان الكتلة الوطنية في معركتها، وكانت معارك «الأيام» و«اليوم» معارك سياسية بقدر ما هي معارك صحفية وربما أكثر.

ففي التعطيل الأول لـ«الأيام» تفسر «اليوم» في عددها الثاني[٤٠] سبب ذلك بـ «الوجهة التي انتهجناها في المعارضة»، معارضة السلطة الموجودة لا الحكومات المحلية غير الموجودة.

وتظهر في عددها الأول غرض التعطيل بثلاث وجهات: إظهار القوة والتهديد بها والإضرار المادي.[٤١]

وبرر نصوح بابيل التعطيل بإيرادها مقالاً هاجمت فيه السياسة الفرنسية.[٤٢]

وفي التعطيل الثاني، تورد «الشعب» استدعاء مسيو سولومياك، المفوض السامي بدمشق، عارف بك النكدي واستيضاحه بعض الأمور والمقالات والأخبار المنشورة في «اليوم» واجتماعهما لمدة خمس ساعات في رواية وساعة ونصف في رواية أخرى، وانتهى الاجتماع ليصدر قرار التعطيل في اليوم الثاني مع خبر عن نية الحكومة لإبعاد النكدي إلى عبيه في لبنان.[٤٣]

ونشرت «لسان الحال» قرار المفوض السامي بتعطيل الجريدة وفي حيثيات القرار أنها «لم تنقطع منذ أكثر من ١٥ يوماً عن نشر مقالات وأخبار من شأنها أن تعكر السلام وتخل بالأمن العام».[٤٤]

وبرر المارديني التعطيل بنشر مقالة «المستقبل لله يا مسيو بونسو».[٤٥]

ويظهر من المقال الافتتاحي لـ«الأيام» «ليست المعارضة غاية»، – حين صدرت وقد تغير أصحاب الامتياز – نقد لعواقب السياسة التي أدت إلى حوادث ٢٠ كانون الأول حين استشهد عدد من المواطنين، ودعوة إلى سياسة المهادنة.[٤٦]

وفضلاً عن المضمون المعارض للسلطة المنتدبة والحكومة الذي أعلنه النكدي – وكان خط الجريدة الرئيسي – كان النكدي أساسياً في هذا الموقع بشهادة معاصريه، إذ يقول علي الطنطاوي[٤٧] في ذكرياته عن «الأيام»: «كانت أول جريدة في الشام تصدر في ثماني صفحات، وأول جريدة ليس في أقوالها ضمير مستتر، يعود إلى رئيس أو وزير أو غني ذي نفوذ وكانت أول جريدة تخطت عرائس المسرح فلم تمدحها أو تذمها بل توجهت إلى صاحب اليد التي تحركها فخاطبت المفوض السامي»[٤٨] و«كان الناس يتسابقون إلى شرائها، يزدحمون عليها مثل ازدحامهم على الأفران أيام الحرب».[٤٩] ويتساءل عن السر الذي اختصت به هذه الجريدة، حتى كانت لها هذه الميزة الفريدة؟ ويجيب «إنه رئيس تحريرها الأستاذ عارف النكدي الذي خَبِرَ طرق الحياة فلما رأى طريق الصدق اتخذه له طريقا».[٥٠] وكان صدور «الأيام» «عنوان فصل جديد في كتاب «تاريخ الصحافة في الشام»، لا لأنها صدرت في ثماني صفحات ولا لأنها اتخذت مراسلين بل لشيء أكبر من هذا شيء انتقل إليها من أخلاق رئيس تحريرها.

ذلك هو الصدق، فلم تكن تغش قراءها وتكذب عليهم ولا تلبس لهم

الباطل ثوب الحق والصدق يجر «الصراحة» فكانت تسمي لهم الأشياء بأسمائها والصدق يدعو إلى الإخلاص. فلا تنشر إلا ما ينفع الناس، أو ترى أنه ينفعهم ولا يسخط الله». ٥١

ولعب النكدي في موقعه في «اليوم» دوراً بارزاً في فتح باب التبرعات لأطفال الصحراء[٥٢] – وكانت أكثر الصحف اللبنانية والسورية اهتماماً بالموضوع[٥٣] – وبدأ في أوائل تشرين الثاني نشر قوائم المتبرعين في «اليوم» وكان بيان الشباب العربي في باريس – بتوقيع الرئيس فؤاد الشهابي والسكرتير رفيق البراج – بالامتناع عن تناول الفطور في ١٩٣١/١١/٢٠ ورصد قيمته لأطفال الصحراء لحظة تأجج في الحملة إذ وضعت «اليوم» عنواناً على الصفحة الأولى: «لا تستح من إعطاء القليل فالحرمان أقل منه» في الفترة من ١١/٢٠ حتى ١٩٣١/١٢/٣.

وخصصت افتتاحية ١١/٢٠ لهذه الغاية «وأنفقوا في سبيل الله... «كما نشرت عشرات القوائم بأسماء المتبرعين وقيم تبرعهم وكانت كثيفة ومن مختلف المناطق والطوائف خلال الشهرين: تشرين ثاني وكانون الأول ١٩٣١ واستمرت متقطعة في الفترة اللاحقة.[٥٤] وأرسل هذه التبرعات إلى الثوار بقيادة سلطان باشا الأطرش مع إيصال بالاستلام نشرته الجريدة. وكان الصحافي سامي سليم مساعده في بيروت في هذه الحملة كما كانت «الصفاء» تنشر اللوائح وكذلك «النهار» و«لسان الحال» في مرحلة لاحقة ١٩٣٤. وقد حلت السلطة الفرنسية اللجنة في العام الثاني (١٩٣٥).[٥٥]

ويظهر من التعديل في الإشراف على «اليوم» تبايناً في الرأي بين أعضاء الكتلة الوطنية إذ شهدت انتخابات (٢٠/٢١/ ١٩٣١ و١٩٣٢/١/٤) مواجهة حادة بين الكتلة والسلطة تمكن عبرها لافاستر في حلب إنجاح مرشحي السلطة (بانسحاب مرشحي الكتلة) وحالت المواجهات الدامية بين المتظاهرين وقوى الأمن دون إكمال الانتخابات في دمشق ودوما وحماه الأمر الذي أدى إلى مفاوضات طويلة وسرية بين جميل مردم بك وسولومياك انتهت بصفقة ضمنت إجراء انتخابات في أجواء هادئة وحرة وأعطى للكتلة ٦ مقاعد في دمشق و٣ للمعتدلين وكذلك في حماه.[٥٦]

وقد انقسمت الكتلة إلى اتجاهين غير واضحي المعالم:

أحدهما جناح الاعتدال ومثّله جميل مردم بك، الدمشقي والعامل في إطار سلطة سولومياك المحاور المرن.

وثانيهما جناح التشدد ومثله إبراهيم هنانو وسعد الله الجابري الحلبيان والعاملان في إطار سلطة لافاستر المتشدد.

وتداخل معهما جماعتان أكثر راديكالية من جناحي الكتلة هما جماعة شكري القوتلي – وقد انضوى في الكتلة هذا العام – وجماعة شكيب أرسلان وإحسان الجابري المنفيين.[٥٧]

وبذا شكل التعديل في الإشراف على «اليوم» انتصاراً للتيار المعتدل إذ أصبح الامتياز باسم جماعة مردم، وصديقه الأرمنازي، دون أن يعني تسليم الطرف الآخر بذلك إذ لم تمض بضعة أشهر على تعديل الامتياز حتى انتقلت ملكية الجريدة، إلى صحفي صديق للكتلة.

وكان موقع النكدي بعيداً عن التيار المعتدل بدليل إبعاده عن الإشراف على الجريدة حين استلم هذا التيار إدارة الجريدة وإعلانه في مقدمة الافتتاحية الثانية لـ«الأيام» – والافتتاحيتان متعلقتان بلبنان وتعلقان على قرار المفوض السامي تعليق العمل بالدستور وحلّ مجلس النواب وتأجيل انتخاب الرئيس،[٥٨] بعد خروجه منها – عدم انتمائه إلى كتلة سياسية بعينها.[٥٩] لا بل يظهر من خطابه في ذكرى ميسلون الذي هاجم فيه الحكومة. – وبين أعضائها جميل مردم بك[٦٠] – أنه أكثر راديكالية من الاتجاهين بدليل الرد العنيف عليه من أديب الصفدي – السكرتير الرسمي للكتلة الوطنية خلال معظم أعوام الثلاثينات[٦١] – في افتتاحية «الأيام» ٢٦/تموز/١٩٣٢[٦٢] وإغفال ذكره بين الخطباء[٦٣] والتوضيح الذي أصدرته في اليوم التالي تعلن فيه الجريدة أن المقال تعبير عن رأي الصفدي مع أسفها لمضمون خطاب النكدي، واستياء رجال الكتلة من المقال مع رغبتهم لو بقيت الاختلافات في الرأي والمناهج السياسية قاصرة على النقاش الخاص وأنهم ما زالوا ينظرون إلى النكدي – رغم تصريحاته – «نظرة الرفيق القديم».[٦٤]

ويقود هذا إلى القول إن النكدي في رئاسته لتحرير «الأيام» ثم «اليوم» وفي خروجه منها كان أقرب إلى خط الجماعتين الراديكاليتين – القوتلي وأرسلان – وهذا ما أشار إليه خوري استناداً إلى أرشيف وزارة الخارجية البريطانية.[٦٥]

وخارج الإشراف على «الأيام»، وورد اسمه في برقية أركان الكتلة الوطنية في دمشق إلى المناضلين الفلسطينيين في نابلس إثر أحداث ١٩٣١[٦٦] حيث يرد فيها «مقاومتكم، رجالاً ونساء، القوة الغاشمة وجرحكم غرة في تاريخ الجهاد القومي».[٦٧]

وعلق على قرار المفوض السامي تعليق الدستور في لبنان وحل المجلس النيابي وتأجيل انتخابات رئيس الجمهورية وإلغاء الوزارة التي حل محلها مجلس المديرين، برأي مميز قوامه:

إن ما حدث نتيجة طبيعية لوضعه الحاضر، إذ كبّر لبنان لغايات سياسية بعد الاحتلال وزيدت أعداد الموظفين[٦٨] من أجل الأشخاص لا من أجل المصلحة العامة، فإذا الدستور والاستقلال أوهام والفقر والبؤس حقيقة.

إن تكبير لبنان ألغى استقلاله واصطنع له تقاليد غير تقاليده وخلف له كياناً لم يكن منه ولا له وكان لمصلحة الأفراد المستفيدين من هذه الحالة، لا لمصلحة فرنسا ولا لمصلحة لبنان.

إن تكبير عدد مجلس النواب وتكبير الوظائف سببا أزمة اقتصادية ولبنان لا حاجة له بهذا التكبر والتكبير.[٦٩]

إن إكمال الإصلاح – إذا كانت رغبة السلطة صادقة – يكون بـ:

- إلغاء سائر الوظائف الفضولية.
- إقرار حياة نيابية رشيدة.
- تتبع ما وقع من اختلاس.

«انتقاص أطراف هذا الوطن الذي جعلت له حدود غير حدوده التاريخية واصطنعت له تقاليد غير تقاليده الطبيعية وخلف له كيان لم يكن منه ولا له»... وقد كان من مصلحة اللبنانيين أن تحفظ لهم امتيازاتهم... وأن تضاف لهم حرية أوسع...».[٧٠]

وقد كان خطابه في حفلة تكريم يوسف العظمة في ميسلون[٧١] مميزاً في موقفه السياسي فقد قالت «لسان الحال»: «إنه نهج منهج القوتلي في مهاجمة الحكومة والمجلس، وأن الخطابين تضمنا الطعن الأليم برئيس الجمهورية والوزراء والنواب والجهر بأن البلاد لا تعترف بالوضع الراهن فكان أنصارهما يقابلون هذه الأقوال بالهتاف والتأييد حتى كادت الحفلة تصبح

مظاهرة عدائية أُريد منها مهاجمة الوضع الحاضر وانتقاده بشدة». [٧٢] وقالت «الصباح» (الدمشقية): «إن لهجة الخطاب قاسية في بعض النقاط». [٧٣]

وبرغم تعذر العثور على النص الكامل للخطاب، فإن الإشارات التي وردت عنه توحي بـ:

١. موقف على خطى القوتلي الذي تضمن خطابه:

- شواذ السياسة الغامضة والمبهمة التي وقفها بعض الوطنيين – فهي لا توصل إلى تحقيق أهداف الأمة.
- السياسة الإيجابية التي قلنا بها على أساس إعلان أسس المعاهدة المتضمنة الاعتراف في الوحدة الشاملة والسيادة الكاملة قبل خوض الوطنيين غمرة الانتخابات التي أنتجت هذا الوضع الأبتر.
- إن هذه السياسة (سياسة بعض الوطنيين) سياسة فاشلة لسنا شركاء فيها ويقع على القائلين بها مسؤولياتها.
- إن مسايرتنا السياسة الإقليمية هدفها الوصول إلى وحدة شاملة وسيادة كاملة ومعاهدة تعقد على أساس الاعتراف بهذين المطلبين وأن لا تتعارض مع هدفنا الأسمى هو تأسيس الوحدة العربية الكبرى. [٧٤]

٢. إضافة على موقف القوتلي «ذكره بالسوء بعض إخوانه» وقوله بأنهم «فرطوا بحقوق البلاد» [٧٥] وأن لهجته قاسية. [٧٦]

٣. أخذه على قادة الكتلة تعاونهم مع السلطة و«إخفاقهم في توسيع قاعدة نضالهم لتشمل الريف الذي كان سكانه بحاجة إلى تعلم حقوقهم وواجباتهم». [٧٧]

ويعني هذا الموقف تجاوزاً للتيار المتشدد في الكتلة، هنانو، «الذين دخلوا الوزارة لأنهم يأملون استحصال شيء نافع للبلاد أو عقد معاهدة شبيهة بمعاهدة العراق» [٧٨] وتجاوزاً للقوتلي نفسه [٧٩] واقتراباً من موقف الجابري وأرسلان [٨٠] الأمر الذي جعل الصفدي يرد عليه، [٨١] ولم ينفع التوضيح الذي تبرأت الكتلة فيه من كلام الصفدي من استمرار مقاطعة «الأيام» لأخباره حتى ١٩٣٦ إلى درجة أنها لم تستكتبه، وهو أول رئيس تحرير لها، في الأعداد التي خصصت لذكرى تأسيسها في ١١ و١٢ أيار ١٩٣٥.

كما يعني إشراكه في المهرجان وقول «لسان الحال» «بمقابلة أنصارهما

(أنصار القوتلي والنكدي) أقوالهما بالهتاف والتأييد» إن حضوره تعبير عن قوة سياسية.

ولم يعرف عن النكدي بعد خطبة ميسلون (١٩٣٢) نشاطاً سياسياً علنياً في سوريا حتى العام ١٩٣٦، وإن كانت هذه الفترة قد شهدت معركة تطل على السياسة في قضية تربة الدروز في بيروت، دون أن يعني ذلك حكماً انقطاع النكدي عن الحركة السياسية.

فقد ألقى في ذكرى أربعين الملك فيصل الذي أقامته جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية[٨٢] في بيروت خطاباً تساءل فيه عن أسباب احتفالات العرب بفيصل، نافياً السبب بملوكيته ونسبه الشريف، وحاصراً إياها بالفكرة التي دعا إليها والعمل الذي قام به والإخلاص الذي تجسم فيه «بالعقيدة التي هي فوق هذا كله وهي التي أوحت به ويضرب أربعة مواقف تمثلت العقيدة فيه: رفض العرض التركي قبل الثورة، مشاركته بالثورة، رفضه الخضوع للانتداب الفرنسي وخروجه من دمشق متشرداً، نجاحه في الحفاظ على وحدة العراق ووضع أسس استقلاله.[٨٣]

كما شارك في احتفال تكريم الشهداء الذي أقامته عصبة تكريم الشهداء في ٦ أيار ١٩٣٣ في ساحة الشهداء وتحدث فيه، كما تحدث رئيس العصبة قسطنطين يني ويوسف إبراهيم يزبك وأمين الريحاني ومتري المر وصلاح اللبابيدي وجورج عقل.[٨٤]

ودافع عن الأمير شكيب في وجه الحملة التي شنت ضده وبنيت على كتاب نسب إليه موجه إلى الحاج أمين الحسيني تتعلق بدعمه موسوليني.[٨٥] فرد على ما نشرته البلاغ معلناً تزوير الكتاب استناداً إلى خط الرسالة غير المشابه لخط الأمير، وعنده عشرات الرسائل منه، ومناقشة صحة مساعدة الخديوي للأمير الذي لا يعرف حقيقتها. إلا أن ما يعرفه أنه باع قرية للأمير في المقروصة - وادي العجم وأرسل ثمنها وهو مبلغ يكفي حاجات الأمير.[٨٦]

ب- النكدي في العمل الاجتماعي: تجديد الداودية والدفاع عن «التربة»

انخرط النكدي في العمل الاجتماعي عبر تسلمه ولاية الأوقاف الدرزية في العام ١٩٣٠ وتشعب عنها فتح مدرسة الداودية في العام الثاني (أول تشرين

الأول ١٩٣١) وتلاها إقامة بيت اليتيم الدرزي، فضلاً عن انبرائه للدفاع عن تربة الدروز في العام ١٩٣٣.

فقد أصدر شيخا العقل: حسن طليع وحسين حماده وقاضي مذهب الدروز: ملحم حمدان قرار تولية عارف النكدي على الأوقاف في ٣٠ آب ١٩٣٠.[٨٧] وتضمن النص أسباب موجبة ومضمون التفويض.

أما الأسباب الموجبة فهي:

- ولاية الموقعين على الأوقاف.
- ضعف وقف المدرسة الداودية وقلة موارده الذي أدى إلى تعذر فتحها وتداعي بنائها.
- مرجعية الموقعين – أصحاب الولاية العامة – على وقف المدرسة المعين له متولٍ خاص.
- ثبوت وشهرة وخبرة ونزاهة واستقامة عارف النكدي.
- همة ودراية وحسن تدبير عارف النكدي المبرهن عنها بإشرافه على وقف الأمير السيد.

أما مضمون التفويض فهو:

١. صيانة الأملاك من الضياع ودفع كل تجاوز أو اعتداء وقع أو يقع عليها في الماضي والحاضر أو المستقبل.
٢. إدارة هذه الأملاك بنفسه أو بواسطة لجان عامة لجميع الأملاك أو خاصة لكل قرية.
٣. جمع الإيرادات بقوائم مصدقة من هذه اللجان العامة أو الخاصة وقيدها سنة فسنة وتصديقها من قبلنا.
٤. فوضنا إلى المتولي أن يقوم بالإصلاحات التي يراها تعود لمصلحة الوقف على مسؤوليته وتحت أنظارنا.
٥. أن يدفع الأموال الرسمية من أموال أميرية ونظارة وما اشبهما من نفسه بعد قيدها على الأصول وما عدا ذلك فيرجع إلينا به لنصدق عليه ما نرى من المصلحة صرفه.
٦. فوضنا إليه أيضاً أن يجري بنفسه أو بواسطة اللجان التي يختارها البدل

والاستبدال والبيع من أملاك الوقف أو الوقف نفسه وذلك بعد إطلاعنا وتصديقنا على الصكوك.

٧. أقمناه وكيلاً عاماً مفوضاً لكل دعوى للوقف أو عليه شرعية أو حقوقية أو جزائية يرافع فيها بنفسه أو بواسطة وكيل أو وكلاء يختاره أو يختارهم وأجزنا له كل مقتضى شرعي أو قانوني بهذا الشأن توليه ووكالة عامتين بكل الخصوصيات المذكورة أعلاه وبكل ما يعود بالمصلحة على الوقف المذكور.[٨٨]

والأوقاف الدرزية المعنية[٨٩] هي الأوقاف العامة الملحوظة في نطاق متصرفية جبل لبنان والمرتبطة بمدرسة الداودية والآخذة أهميتها في سياق سيرة النكدي، منها، بحيث أطلق عليها حيناً وقف الداودية أو وقف المدرسة تعبيراً عن هذا الارتباط الوثيق.[٩٠]

وجاء تعيينه إثر تعثر مسيرة المدرسة بعد العام ١٩٠٢.[٩١] ولم تفلح محاولات إنهاضها في مرات متعددة سوى فتحها لفترات قصيرة،[٩٢] وأبرزها محاولة تسليم جمعية المعارف[٩٣] أو رئيسها سليمان أبو عز الدين الوقف والمدرسة[٩٤] وفتح سامي سليم المدرسة ثلاثة أعوام (١٩٢٤ - ١٩٢٧)،[٩٥] وذلك بسبب الخلافات بين الزعامتين الدرزيتين.[٩٦]

وكان هذا التعيين في أجواء قلقة من ناحيتين:

الناحية الأولى: عدم ضبط واردات الوقف، وقد لمح سليمان أبو عز الدين في بيانه إلى ذلك (١٩٢٤/١٢/٢٤) إذ لم يعط الصلاحية لمحاسبة الوكلاء وتصدى إبراهيم حيدر خداج لهذه المسألة في حفلة المدرسة (١٩٢٥/٣/٢١) فاستبدل الوكيل القديم بجديد وعينت لجنة لمحاسبته.[٩٧]

كما أن «الذكرى»[٩٨] تطرقت في أعدادها (٢٥ - ١٩٢٧) إلى هذه المسألة (عجز المدرسة وأوقافها كثيرة) التي سبق أن أثارتها «الصفاء» في ١٩٢٠/١٠/١ وبأنها مجموعة أوقاف منقرضة «لا فائدة تذكر منها».[٩٩] كما أشار أمين أبو عز الدين إلى تخلي سليمان أبو عز الدين عن إدارته للأوقاف ومحاولة ضبطها لإعادة فتح المدرسة بسبب المضايقات والعراقيل التي وضعت في طريقه وذلك بعد العام ١٩٢٨[١٠٠] كما أشار كثيرون إلى ذلك لاحقاً.

الناحية الثانية: أوجه الإنفاق من هذا الوقف. إذ يبدو من افتتاحيات «الصفاء»[١٠١] في العام ١٩٢٩ وأخبارها تحرك حول هذا الموضوع طرفه الأول غير المعلن في «الصفاء»، وإن لمح له، داعٍ لتولي زمني الأوقاف وقد يكون سليمان أبو عز الدين أو النكدي نفسه، وطرفه الثاني المعلن هو المشايخ.

فتحت عنوان «حديث الوقف»، ذكرت «الصفاء» حصول اجتماع للمشايخ لم يفض إلى شيء وحمّلت أحدهم دون أن تسميه (تنطبق مواصفاته على النكدي) مسؤولية إفساد الاجتماع،[١٠٢] وعبرت في افتتاحية ثانية (١٩٢٩/٢/١٤) بالعنوان نفسه عن رأي المشايخ المتمثل بأن يكون الوقف للإحسان لا للتعليم وأن يحصر الإشراف عليه بالمشايخ دون اعتراض على تولي زمني وقف الأمير السيد ورفض استئناف فتح المدرسة والإصرار على إلغائها، ورفض صاحب «الصفاء» اعتراضهم على اشتراك زمنيون وعدم اعتراضهم على زمني يدير وقف الأمير السيد كما رفض إصرارهم على قفل المدرسة واقترح لجنة ثلثها زمنيين وأن تكون المدرسة قسمين زمني يدرس فيها الحساب واللغة وغير ذلك وروحاني يدرس فيه علم الدين والقرآن.

وركزت «الصفاء» في افتتاحية ٢١ شباط على تأليف لجنة وكذلك مقالة س.س.[١٠٣] في ٨ آب ١٩٢٩ الذي يذكّر بالعودة إلى العمدة.

وقد تبلورت هذه القضايا بعد استلام النكدي ولاية الأوقاف وافتتاح المدرسة وكانت «الصفاء» ناطقة باسم المعارضين.[١٠٤] فنشرت رسالة سليم سليمان وشاهين عبد الولي التي وزعت في البلاد ينتقدا فيها تحويل وقف الشيخ أحمد أمان الدين[١٠٥] إلى المدرسة و«أن روحه متأذية من ذلك» وعلقت عليها مستهونة الأمر لو أن المدرسة بقيت تحت إشراف عمدة وتعلم الفقراء أما أن تصبح الآن تحت سيطرة فرد يتصرف بها كما يشاء ويحرم كل مستحق من أهل التقوى فهذا غير مقبول.

وانتقدت «الصفاء» (١٩٣٢/٨/١٧) في افتتاحية بعنوان «بحث يهم المخلصين» عدم إجابة الرؤساء الدينيين والزمنيين على رسالة أحد المغتربين (١٩٣٠) الذي أبدى استعداده فتح المدرسة والتزام الأوقاف واستقرار رأي الرؤساء المذهبيين على إحداث الدكتاتورية وإباحة بيع الأوقاف ومخالفة

شرط الواقف واستئثار الفرد بالمدرسة وبالوقف استئثاراً مطلقاً ومتناسين قانون المدرسة الذي ينيط الإدارة بمجلس عمد رئيسه قائمقام الدروز.

ورأت أن استلام الوقف والمدرسة لم يكن التزاماً شرعياً، مذكرة برسالة سامي سليم (١٩٣٠) الناقد للنكدي دون ان يسميه في حملة أطفال الصحراء وسوء أوضاع الوافدين السوريين بعد الثورة ومبرئاً نفسه من تهمة استهداف نقده الحلول محل المكلف (وقد عُرض عليه الأمر منذ ١٠ سنوات ورفض) ومن الحسد (المرء يحسد من يراه خيراً منه).

كما علقت على رد الشيخ سعيد يوسف ذبيان على نشرة الشيخ سليم سليمان وشاهين عبد المولى الذي يدافع عن وكيل الأوقاف وأن الأوقاف لم تكن تدر لبناً وعسلاً وأن ولاة الأمر في الطائفة هم الذين عهدوا إلى وكيل الأوقاف بمطلق التصرف وأنه يقدم تقريراً إضافياً عن أعمال المدرسة فشككت بخطه مذكرة بدور «الصفاء» في رفع الصوت وطالبة الاستيضاح عن أسماء ولاة الأمر.[١٠٦] ونشرت في ١٩٣٤/٦/١٤ كتاباً مفتوحاً من رشيد علي أمين الدين[١٠٧] إلى رؤساء المذهب منتقداً عدم محاسبة ولي الوقف ويطالب بذلك وبتعيين لجنة تشترك معه ويوضع المال باسم الوقف، كما نشرت في ١٩٣٥/٢/٧ رسالة لسامي سليم يدعو فيها مجدداً إلى تشكيل عمدة للمدرسة والأوقاف.

ويظهر من الصلاحيات المعطاة للنكدي وقد تكون من شروطه لتسلم الأوقاف، ثقة بالنكدي من جهة وتتويجاً لحملة إعلامية تشكو التعدي على الأوقاف الأمر الذي أصبحت معه «لا فائدة تذكر منها» – حسب قول «الصفاء»[١٠٨] – كما تشكو التدخل السياسي في شؤونها – حسب قول «الخدر» – التي اعتبرت «السياسة داء المدرسة وفصلها الدواء»،[١٠٩] – حسب قول أمين خضر – مديرها في العام ١٩١١[١١٠] – وتطالب باستقلالها الداخلي[١١١] – حسب قول خضر – وشروط سليمان أبو عز الدين لتسلمها (تفويض تام).[١١٢]

وقد كان وضع هذا الوقف حين تسلمه النكدي سيئاً – بشهادات من ذُكر آنفاً – إذ لم تكن معروفة بدقة من أولي الأمر من جهة وكان تنظيم إدارتها معطلاً من جهة ثانية والانتفاع عائد في غالبيته لواضعي اليد عليها من جهة ثالثة.

فأقدم النكدي على استرجاع ما بيع منه[113] وما وضعت اليد عليه وصرف النظر عن بدل الولاية واستغنى عن وكيلي الوقف وحصر أجر الخادم بالنذر.[114]

وقد عمل النكدي في المرحلة الأولى على ضبط أملاك الأوقاف العام، وهو وقف الداودية تحديداً، التي لم تكن ذات قيود وسجلات فأحصاها، وقيدها ونشرها فإذا هي في ٤٣ قرية. واتبع سياسة بيع قطع الأرض التي لا فائدة منها وشراء بدلٍ عنها والاستثمار في الأبنية ذات الدخل وفي الزراعات التي لا تحتاج إلى كثيرٍ عناية (الزيتون، الأشجار الحرجية).[115]

وقد اعتمد في إدارته للأوقاف ومن ضمنها المدرسة أسلوباً يقوم على: الشفافية والمبادرة، فضلاً عن تشكيل اللجان المساعدة له.

على مستوى الشفافية، بدأ من السنة الأولى إصدار بيان سنوي يعرض فيه الدخل والخرج بالتفصيل وتميز البيان الأول ١٩٣٢ بذكر أملاك الأوقاف في ٤٣ قرية ومساحة كل منها. ثم استمر على هذا المنوال في السنتين التاليتين إلى أن أصدر «الضحى» في العام ١٩٣٦ – وأحد أسباب إصدارها هو نشر هذه البيانات والتعريف بالأوقاف – فأعاد نشر البيانات الثلاثة ودعا في البيانات إلى نقد ما ورد وتصحيح الخطأ![116]

وكذا كان دأبه في نشر تقرير سنوي، فضلاً عن قوائم بأسماء المتبرعين وتبرع كل منهم، واستمر على هذا المنوال حتى وفاته[117] وبدأت «الضحى» منذ ١٩٦٣ نشر خلاصات شهرية.

ويستثنى منها الفترة ما بين ١٩٥٦ و١٩٥٩ التي شهدت:

١. اشتداد الخلاف بينه وبين شيخ العقل الشيخ محمد أبو شقرا.
٢. محاولة الفصل بين الوقف التنوخي وبيت اليتيم الدرزي والأوقاف العامة والداودية.
٣. إيلاء إحدى المؤسسات إلى لجان واقتصار دوره على الإشراف.

ولا يعني هذا الاستثناء انقطاعاً في نشر قوائم المحسنين أو انقطاعاً في نشر قوائم الدخل والخرج. فقد نشر في العام ١٩٥٦ لائحة في الدخل والخرج لبيت اليتيم، كما أورد في العام ١٩٥٧ قيمة التبرعات والأعمال العمرانية التي أنجزت تحت عنوان «إلى الكرام المحسنين».[118] وأورد في العام ١٩٥٨ المبيعات والمشتريات في السنوات الثلاث الماضية،[119]

وأوضح في العام ١٩٥٩ تداخل الحسابات حتى ١٩٥٥ معلناً رصيد كل من الوقفين.[١٢٠]

كما يظهر في وثيقة تعود لتلك الفترة اعتماده طريقة البيع بالمقايضة لقطع الأرض العائدة للوقف.[١٢١]

أما على مستوى المبادرة، فيظهر ذلك من خلال ما أعلنه في أكثر من مناسبة إقدامه على بيع قطع أرض صغيرة وليست ذات جدوى اقتصادية وشراء قطع أرض ذات جدوى أو القيام باستحداث أبنية للوقف يستفاد من إيجارها.

وعلى مستوى اللجان، يذكر النكدي في أكثر من مناسبة رجوعه إلى لجنة الوقف المؤلفة من شيخي العقل وقاضي المذهب.

كما يذكر فندي الشعار في «من مذكراتي» – هو أستاذ في المدرسة منذ العام ١٩٣٣ حتى ١٩٥٠ – وجود لجنتين لمساعدته:

- لجنة التدقيق بالوصولات من: شاهين القنطار، محمود عطايا، توفيق عبد الولي.
- لجنة لتنظيم الايرادات والنفقات من: فؤاد النكدي، شاهين تلحوق، سعيد حماده، وعبد الله الريشاني.[١٢٢]

وعلى مستوى الداودية، أعاد فتحها في أول تشرين الأول ١٩٣١[١٢٣] (العام الدراسي ١٩٣١ – ١٩٣٢) في مبناها القديم وكانت مدرسة ابتدائية* غير مجانية،** تدرس اللغتين العربية والفرنسية والحساب وقد بلغ عدد تلاميذها في السنة الأولى ٧٠ طالباً[١٢٤] وفي السنة الثانية ١٥٠[١٢٥] طالباً وعدد المعلمين اثنان ومستخدمة.[١٢٦]

وبحكم الصلاحيات التي أعطيت له، وهي صلاحيات واسعة، وضع نظاماً[١٢٧] للمدرسة قوامه:

* يبدو الحديث عن مدرسة ابتدائية في هذه الأيام غير ذي معنى، غير أنه ذو معنى كبير في تلك المرحلة حين كان عدد المدارس الابتدائية الرسمية في الشوف ٨ مدارس.

** كانت المدرسة، في مراحلها الأولى داخلية ومجانية ينفق عليها من الأوقاف المخصصة لها، وكان تلاميذها من أبناء أعيان الدروز ويتراوح عددهم بين ١٢ و٢٤ تلميذاً باستثناء مرحلة سليم سليم إذ ضمت ٣٧ تلميذاً ولم تكن مجانية، إذ بلغت قيمة القسط (حسب «الصفاء» ١٨ أيلول ١٩٢٤) ٢٧ ليرة عثمانية للطالب الداخلي، ٦ ليرات عثمانية للطالب نصف الداخلي، ٥ ليرات عثمانية للطالب الخارجي.

١. حصر الإشراف على شؤون المدرسة وأوقافها، ومن ثم المؤسسات التي أُنشئت به، مع مشورة شيخي العقل وقاضي المذهب ورعايتهم، ويعاونه في ذلك مدير للمدرسة.[١٢٨]
٢. إبعاد السياسة بعامة، والغرضيات بين الدروز بخاصة، عن المدرسة، إذ اعتبر – كما الكثيرون ممن كتبوا عن المدرسة في المراحل السابقة – أن سبب فشل المدرسة وتراجعها في المراحل السابقة يعود إلى تدخل زعماء الطائفة في شؤونها[١٢٩] واشتغال التلاميذ بالسياسة.[١٣٠]
٣. وضع مجموعة تنظيمات للمدرسة تتعلق بقواعد العمل، حقوق وواجبات الموظفين وأجور العاملين فيها.[١٣١]
٤. حصر عائدات الوقف بإنماء المدرسة والوقف وكذلك التبرعات وإشراك ذوي الطلاب بدفع الأقساط بما يوازي النفقات الجارية.[١٣٢]

وحدد الهدف من المدرسة بـ:

تخريج فئة متعلمة لا تكون أقل من المستوى الذي أصبح عليه سائر المواطنين المثقفين.

بناء شخصية قومية عربية ووطنية لبنانية صادقة دون دخول في الأحزاب.[١٣٣]

وقد أقام النكدي حين إعادة فتح المدرسة علاقة مع جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية ولجنة تعليم أبناء فقراء المسلمين في القرى ورئيسها عمر بك الداعوق، فأوفد الرئيس الشيخ أبو الهدى القواص لمقابلة عارف بك النكدي وأخذ رأيه بتعيينه في المدرسة الداودية[١٣٤] الذي أبدى ارتياحه للتعيين وأبدت جمعية المقاصد الموافقة على صرف نفقات المعلم (٤ ليرات عثمانية شهرياً تصرف من صندوق اللجنة اعتباراً من (١٥/١١/١٩٣٣)[١٣٥] الذي التحق بالمدرسة لتثقيف التلامذة وتعليمهم القرآن الكريم.[١٣٦] واستبدل في السنة الثالثة وحل محلّه الشيخ أنيس سليم.[١٣٧]

ويظهر من محاضر الجلسات علاقة مميزة للنكدي بالجمعية وباللجنة، فقد حضر اجتماعها (٢٣/١٠/١٩٣٤) الذي تقرر فيه تعيين جمال الملاح معلماً في الداودية.[١٣٨] كما حضر اجتماعاً آخر (١/١٠/١٩٣٥) طالب بتعيين معلم ومعلمة للداودية وضم مدرسة الشويفات إلى مدارس اللجنة فوافقت على الأول ولم توافق على الثانية.[١٣٩] وطلبت اللجنة من عضوي

عمدة مدرسة الشويفات، محمد ناصر الدين وأديب الريشاني اللذين راجعاها باسم أكثرية الأعضاء مستنكرين إقدام رئيس العمدة وأمين سره على النيل من معلم المدرسة المرسل من اللجنة بأن تكون المراسلة عبر عارف بك النكدي.[١٤٠] كما أفاد رئيس اللجنة باتفاقه مع النكدي على تكليف أحمد التنير بالتدريس ساعتين في مدرسة روضة البنين بعاليه وضمها إلى مدارس اللجنة[١٤١] وقد عُين فعلاً.[١٤٢]

وقد نُقل أنيس سليم من تعلبايا إلى الداودية عام ١٩٣٥ وعُينت شقيقته عريفة معلمة للبنات فيها بمساهمة ليرة واحدة من اللجنة.[١٤٣] زيدت إلى ٤,٥ بعد كانون الثاني ١٩٣٦.[١٤٤] وقد علم، فضلاً عن العلوم الدينية، مواد أخرى، بناء لطلب النكدي،[١٤٥] واستمر ذكره كمعلم في المدرسة حسب المحاضر حتى العام ١٩٣٧.[١٤٦]

وهذه العلاقة المميزة للنكدي بجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية ولجنة تعليم أبناء فقراء المسلمين، بدأت من عهد رئيسها عمر بك الداعوق وهي علاقة بدأها سامي سليم، حين فتح المدرسة عام ١٩٢٥.[١٤٧] وجاءت في سياق انفتاح درزي على الجمعية[١٤٨] وتنسيق النكدي معها الذي اعتبر في حالتين، غير الداودية، مرجع المقاصد للمدارس في القرى الدرزية.[١٤٩]

ويلاحظ استمرار إدراج الداودية ضمن مدارس لجنة تعليم فقراء المسلمين حتى حزيران ١٩٣٧ في حين بقيت بعض المدارس في القرى الدرزية حتى العام ١٩٦١ (مدرسة كفرفاقود)، وانقطعت أخبار الأخرى.[١٥٠]

وفضلاً عن علاقته مع المقاصد واهتمامه بالمدارس التي فتحت في الشويفات وعاليه والمدعومة من المقاصد، فقد اهتم أيضاً بمدارس أخرى في المنطقة تذكر مجلة «البيدر»، عدد ١٩٣٣/١١/٢٧ زيارته لمدرسة روضة البنين في الشويفات وتفقد شؤونها وتبرعه بست ليرات ذهبية لها والاستقبال الذي أقامته الجمعية الخيرية العائلية في الشويفات حيث ألقى نائب الرئيس ملحم سيد أحمد أبي نعيم قصيدة.

وكان العام ١٩٣٣ «عام تربة الدروز» في بيروت حيث ادعى ورثة أنطوان سيور ملكية التربة ورأت لجنة الدفاع عن الأوقاف الدرزية عدم صحة الادعاء.[١٥١] فتقدم الدروز بشكوى إلى المحكمة الأجنبية فأصدرت حكماً

لصالح ورثة سيور.[١٥٢] ثم تقدم عارف بك نكد بدعوى تسجيل العقار المتنازع عليه باسم الطائفة الدرزية لدى محكمة بداية الحقوق المختلطة فردت الدعوى، شكلاً لأن العقار غير مسجل في أمانات السجل العقاري.[١٥٣] استؤنفت الدعوى فأصدرت محكمة الاستئناف والتمييز المختلطة حكماً برد دعوى الطائفة الدرزية وتسليم المقبرة لورثة سيور واعتبار الحكم قطعياً (١٧ تشرين الثاني ١٩٣٣) ثم اتخذت محكمة التجارة والحقوق حكماً بتنفيذ حكم محكمة الاستئناف في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٣[١٥٤]

وقد كان النكدي المحرك الأساسي للدفاع عن التربة، فأُوكل إليه ولاية وقف التربة[١٥٥] وكان أحد أعضاء اللجنة التي انتُدبت في اجتماع في منزل الشيخ حسين حماده[١٥٦] وقدمت الدعوى باسمه[١٥٧] وكان عضو الوفد الذي لاحق القضية، سياسياً، قبل صدور الحكم النهائي.[١٥٨] فضلاً عن دوره التحريضي في التجمعات والتظاهرات والاحتجاجات التي حصلت[١٥٩] وتناغمت مع نشاط جمعية التعاون الخيري الدرزي في بيروت التي أسست في ٢٥ آذار ١٩٣٠ لهذه الغاية.[١٦٠]

وشهدت هذه المرحلة (شباط – كانون الأول ١٩٣٣) تحركات كثيفة اتخذت طابعاً درزيا، باستثناء اتحاد الشبيبة الإسلامية،[١٦١] إن بالحضور الكثيف في جلسات المحاكمة أو في الاعتصامات أمام التربة[١٦٢] أو بالوفود التي راجعت المسؤولين محتجة في لبنان[١٦٣] وسوريا[١٦٤] أو بعرائض الاحتجاج من قرى جبل لبنان وجبل الدروز ودروز الإقليم والغوطة وحلب وفلسطين والمهاجرين في ميشيغن.[١٦٥]

وقد تمكنت هذه التحركات والمطالبات من تجميد حكم المحكمة وتسجيل التربة باسم وقف الطائفة الدرزية، بناء على رسالة الكوميساريا العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان مرسلة إلى شيخ عقل الطائفة الدرزية، حسين حماده، وموقعة من المفوض السامي دي مرتال في ١٩٣٣/١٢/١٢ كرر فيها الوعد بعدم حرمان الطائفة الدرزية من التربة مهما كانت نتيجة المحاكمة.[١٦٦]

ثم أنهى الموضوع إثر اجتماع عقد في مطلع شباط ١٩٣٤ عند رئيس الجمهورية حبيب السعد، حضره اوبوار ومستشار الأوقاف الفرنسي

جينادري وقنصل ألمانيا وحُلت القضية بإبقاء التربة بأيدي الدروز وتعويض الدولة على ورثة سيور.[١٦٧]

ويعود الفضل في ذلك إلى المسيو جينادري مستشار الأوقاف في المفوضية العليا الذي كرر النكدي ذكره في كل حديث عن التربة وكذلك هشي.[١٦٨]

ولم تدم ولايته على وقف التربة، إذ تباين رأيه مع آراء وجهاء الطائفة في بيروت حول طرق الاستفادة من التربة إذ كان رأي النكدي أن يستفاد من الأرض بأبنية تستثمر ويعزز ريعه الوقف والمشيخة ولما لم يوافق على رأيه ترك هذه الولاية.

ج- النكدي في العمل الفكري: توضيح لموقع الدروز وموقفهم

وفي الجانب الفكري، استمر النكدي عضواً فاعلاً في مجمع اللغة العربية[١٦٩] إلا أنّ النكدي لم ينشر في هذه المرحلة في المجلتين المعتمدتين عنده: مجلة «مجمع اللغة العربية» ومجلة «العرفان»، سوى نقد لكتابين:

البستان، لعبد الله البستاني، مجلة «المجمع»، الجزءان ٣ و ٤، آذار ونيسان ١٩٣١.

الشرع الدولي في الإسلام، الجزءان نفسهما.

وقد يكون دفعهما للنشر في المرحلة السابقة.

ولم يعثر في المجلات التي تم الاطلاع عليها في هذه المرحلة كتابات للنكدي إلا على محاضرة في الجامعة الأميركية عن الدروز في ٢٢ و٢٤ نوار ١٩٣٤.[١٧٠]

ولم يخرج في نقده الكتابين عما نقده في مراحل سابقة، وكان الجديد محاضرته عن الدروز، فهي الأولى له والأخيرة عنهم. وقد تناول فيها الدروز من الناحيتين الدينية والتاريخية معلناً ضيق الموضوع ووسعه في آن: ضيقه لانغلاق الدعوة ولعدم الرغبة في الدعاية للمذهب، كما في غالبية المحاضرات الدينية. ووسعه للتضييق الذي تعرضوا له وللقضية التي اتبعوها وما أدى إليه ذلك من نقص في المعلومات وكثرة في القالة والفرية عليهم، ومبيناً هدفه ردّ التهم الباطلة عن قومه.

وقد تناول في الناحية الدينية:

١. إيمانه بدور الدين الاجتماعي والحضاري وبأنه واسطة لا غاية، مع إقرار بأنه كمجموع عقائد، هو فوق الطبيعة الإيمان بها مطلق فيصبح النقاش والجدل فيها خارجاً عن العقل والعلم، وهو من الناحية الاعتقادية أمر فردي يهم أبناء الدين نفسه ولا يهم الإنسانية التي تهتم بالناحية الاجتماعية.[١٧١]

٢. إن الدروز مذهب وليس ديناً واسمهم الموحدون والأعراف وآل معروف أو بنو معروف وينبذون ما لقبوا به الدروز لبراءتهم ممن نسبوا إليه. وهم وإن أخذوا شيئاً من النصرانية أضافوه إلى الإسلام ومزجوا ذلك في مذاهب سياسية وأفكار فلسفية، فهم مذهب إسلامي له تفسيره الخاص بالقرآن، هو تفسير تأويلي، بغالبيته، دون تخلٍ عن ظاهره.[١٧٢]

٣. إن رسائل الحكمة رسائل فيها تفسير وتأويل لآيات الكتاب وبيان لأحكام المذهب وقواعده وأصوله من علم التوحيد وكيفية خلق العالم وأسبابه وعلله وذكر الأنبياء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[١٧٣]

٤. من أهم ما يميز المذهب: التوحيد لله، القول بالتقمص، الأحوال الشخصية، (عدم تزويج القاصر إلا بشروط محددة، الوصية، وحدانية الزوجة، عدم الرجوع عن الطلاق، إعطاء مقام مميز للمرأة).[١٧٤]

٥. رد بعض التهم عنهم: عبادة العجل، الاعتداء وسفك الدماء، الطعن بالأديان، إهانة المرأة.[١٧٥]

ومن الناحية التاريخية تناول:

أصل الطائفة العربي وشبه الصافي في أصوله والواضح في دفاعه عنها.

تسامحهم مع الموارنة في تاريخهم اللبناني.

اعتبار حروبهم في لبنان ذات عوامل داخلية ونفسية وعوامل خارجية وعوامل مشتركة.[١٧٦]

كما أصدر: مجلة «الضحى» في العام ١٩٣٦ التي أعلن عن غرضها في افتتاحية العدد الأول من السنة الأولى وجاء فيها: «هذه هي المجلة التي وعدنا بها في البيان الثالث، والغرض منها، خدمة المصلحة العامة عن طريق:

١. «تهذيب الأخلاق والنفوس.
٢. نشر الثقافة والتربية الحديثة.
٣. تعميم المبادئ العامة.
٤. تعويد الطلاب الكتابة والبحث.
٥. تنظيم الأوقاف الطائفية العامة وتعريف أملاكها وتبيين مواردها وتعيين وجوه إصلاحها.
٦. تكثير عدد المدارس بالدعوة الصالحة إلى إنشائها.
٧. تمتين الروابط بين الأوقاف والمدارس وبين أصحاب الرأي المستقيم من الجمهور.

والله من وراء القصد ولكل امرئ ما نوى».[١٧٧]

ويتحدث في افتتاحية الأجزاء ١ – ١٩٤٨/٥ عن الغرض من إصدارها وهو:

- «نشر المعلومات الثقافية والتاريخية والاجتماعية وتبسيط المسائل العلمية بما يقربها من إفهام الجماهير.
- إخراج هذه الأوقاف العامة من الظلمة والانتهاب، إلى النور والانتظام».[١٧٨] ويرى أنها كانت سبباً في يقظة نبيلة بعثت روحاً مباركة كان من جرائها هذه التبرعات».[١٧٩]

وفي «الضحى» في سنتها السادسة عشرة يعلن تقييد نفسه بالأهداف التي رمى إليها ويستنتج منها:

- تقديم المغتربين المساعدات.
- تعريف المحسنين بمساعداتهم.
- تبيان شؤون الطائفة وتاريخها والرد على من يغمط حقها.[١٨٠]

ويقوّم المجلة في افتتاحية السنة العشرين فيقول إن الخطة التي أُنشئت من أجلها هي «خدمة قومها وأوقافهم ومعاهدهم العلمية ومؤسساتهم الخيرية وسائر مصالحهم العامة – خدمة قومية وطنية – عن طريق الإصلاح والتربية والتعليم».[١٨١] وأنها كانت:

- السجل الذهبي للخيرين من المحسنين.
- اللسان الناطق بفضل أصحابها والأعمال الصالحة.
- الوثيقة الصحيحة لكل ما يتعلق بالأوقاف وبمشروعاتها وبموازناتها.

- الرابطة المتينة بين الأخوان المهاجرين والمقيمين والعروة الوثقى بينهم.[١٨٢]

ويضيف في السنة التالية عدم إهمال البحوث القومية والوطنية في المدى الذي يتسع له.[١٨٣]

وقد استمرت «الضحى» في الصدور تحت إشراف النكدي حتى نهاية ١٩٦٣، وبدأت بالصدور تحت إشراف المجلس المذهبي منذ تشرين الأول ١٩٦٣[١٨٤] وكان صدورها منتظماً باستثناء العام ١٩٤٤.

هـ- مشهد ثالث

يظهر النكدي في هذه المرحلة مغايراً له في المرحلة السابقة، مغايرة في الوجهة لا في البنية ففي حين كان موظفاً مثالياً ومفكراً تحررياً أصبح سياسياً راديكالياً وناشطاً اجتماعياً، بحيث بدت شخصيته في هذه المرحلة استكمالاً للمرحلة السابقة على قاعدة التحرر والتقدم التي كان فيها كاتباً وموظفاً وأصبح ناشطاً بحيث أعطت ملامح جديدة لشخصيته تجلت بـ:

- وضوح موقفه السياسي ضمن الاتجاه الأكثر راديكالية في الحركة الوطنية في سوريا من ناحيتين على الأقل: الناحية السياسية المباشرة، وناحية ربط النضال السياسي بالنضال الاجتماعي وبتوسيع دائرته بإشراك جماهير الريف والفقراء.

- اعتماد أسلوب الوضوح والصدق والحزم في العمل الصحفي والعمل الاجتماعي بحيث بدا فيهما قاضياً.

- وضوح موقعه وموقفه الدرزيين فكراً وعملاً، فهو من حيث الموقع مميز ضمن التركيبة الدرزية إذ وُلي الأوقاف العامة وكان ضمن القيادة الأبرز في معركة استعادة تربة الدروز في بيروت.

وهو من حيث الموقف قائل بالدروز مذهباً ضمن الإسلام وجماعة ضمن العروبة وفاهم الدور الاجتماعي للدين وعامل على ذلك بانفتاح الداودية على جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، وموجه طلابه ومجتمعه لتعزيز الإنتاج وبناء ثقافة حديثة وأخلاق مهذبة.

- وهو، في هذا الموقف وذاك الموضع، مصارع لاتجاه سائد آنذاك -

شجعته فكرياً وسياسياً قوى الانتداب ومفكروها - يقول بالمذهب الدرزي ديناً وبالجماعة الدرزية أمة أو على الأقل جماعة غير عربية، وهذا ما سيُلحظ أثناء اعتقاله حين عاتبه المُعْتقِلون على قوله هذا.

الهوامش

١ يقول فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، ص: ٤٣ - ٤٥، بأربع مراحل مرت بها سوريا خلال الانتداب: ١ - من الاحتلال (١٩٢٠) حتى إنهاء الثورة ١٩٢٧. ٢ - من إنهاء الثورة ١٩٢٧ حتى مشروع المعاهدة في العام ١٩٣٦. ٣ - من العام ١٩٣٦ حتى بدء الحرب ١٩٣٩. ٤ - من بدء الحرب ١٩٣٩ حتى الاستقلال.

٢ يقسم خوري هذه المرحلة إلى قسمين:
الأول من ١٩٢٨ إلى ١٩٣٣ تحت عنوان التعاون المشرف.
الثاني من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٦ تحت عنوان مقاربات جديدة.

٣ فيليب خوري، سوريا والانتداب، م.س.، ص: ٤٤٧ - ٤٥٠.

٤ أديب ذو ثقافة متوسطية وسياسي راديكالي، أرسل تعليماته إلى بونسو لوضع مخطط يضع سوريا على طريق التحرر.

٥ «الأحرار»، ٢٤ أيلول، ١٩٣٠.

٦ الصفحة ١، من العدد ١، من «الأيام» في ١٠ أيار ١٩٣١.
والجدير ذكره تعدد الروايات حول موقعه في الجريدة، فـ«لسان الحال» البيروتية، عدد ١ نيسان ١٩٣١ تورد خبراً عن اتفاق بين نجيب الريس ونصوح بابيل، ورشيد الملوحي، ونجيب الارمنازي، وعادل كرد علي على إصدار جريدة «الأيام» في ١٠ نيسان على أن يكون عارف نكد رئيساً للتحرير ومراقباً لإدارتها. ونصوح بابيل في كتابه «صحافة وسياسة» يذكر الأسماء الخمسة أصحاب الامتياز والنكدي لرئاسة التحرير والأرمنازي سكرتيرية التحرير وأن رياض الصلح وجميل مردم بك طلبا منه (وهو الصحفي وصاحب المطبعة) توفير الوسائل لإصدارها ثماني صفحات وقد صدرت في ١٠ أيار ١٩٣١، (ص: ٦٢).
ويكرر زهير مارديني في كلمته في كتاب «عارف النكدي» الأسماء الخمسة للامتياز والنكدي لرئاسة التحرير مضيفاً مشاركة رياض الصلح وعبد الحميد كرامي في هذا الاختيار (ص: ١٩٦). ويذكر علي الطنطاوي في ذكرياته، (دار المنارة للنشر، السعودية، جدة، ط. ١، ١٩٨٥ (ص: ٨٠)، عارف النكدي كرئيس للتحرير معتبراً إياه ميزة فريدة أعطت للجريدة وهجاً.
وقد أخذنا مما هو معلن على الصفحة الأولى من الجريدة، مدرجين رواية «لسان الحال» كإحدى محاولات الكتلة الوطنية لتأسيس جريدة، وروايتي بابيل ومارديني كمحاولتين للتذكر الذي يغلب عليه تذكر الأبرز، وكان الأبرز في النكدي رئاسته تحرير الجريدة.

٧ «اليوم» و«الأيام»، في التواريخ الآنفة الذكر.

٨ «الأيام»، ١٩٣٢/٨/١٦، ويذكر بابيل في كتابه «صحافة وسياسة» أن الشراء تم في حزيران ١٩٣٢ اثر خلاف بين أصحابها أدى إلى عرضها عليه لكي لا يشتريها صحفي من خط معارض، وقد كان الامتياز باسم رفيق الكزبري وتيسير ظبيان. ويضيف الماrديني على الرواية توسط الصلح مع بابيل لقبول الشراء (ص: ١٩٧).

٩ «الأيام»، ٢٦ تموز ١٩٣٢.

١٠ «الأيام»، العدد ١، ١٠ أيار ١٩٣١، وتميز «الأيام» في هذا العدد والأعداد اللاحقة بين السلطة، وتقصد بها الدولة المنتدبة، والحكومة وتقصد بها الحكومة، من أبناء البلاد.

١١ يشير هذا التمييز إلى إلمام بالسياسة الفرنسية وبالقوى الفاعلة فيها، إذ برزت آنذاك سياسة

فرنسية مع تطبيق جدي للانتداب باتجاه نيل سوريا استقلالها ومنهم بريان وهريو، فضلاً عن الحزبين: الشيوعي والاشتراكي مقابل اتجاه آخر يرى تحويل الانتداب إلى استعمار.

١٢ حين أصدر بونسو الدستور السوري في العام ١٩٣٠ أصدر في الوقت نفسه النظام الأساسي لكل من سنجق الاسكندرونة، دولة العلويين، دولة جبل الدروز فضلاً عن إصداره سابقاً دستور لبنان مما عنى رفضه الوحدة.

١٣ سياسة الصمت، «الأيام»، ١١ أيار ١٩٣١.

١٤ ... وقلق السياسة السورية، «الأيام»، ١٥ أيار ١٩٣١.

١٥ المبعدون، «الأيام»، ١٩ أيار ١٩٣١.

١٦ سياسة التردد، «الأيام»، ٢٥ أيار ١٩٣١.

١٧ السياسة الحكيمة، «الأيام»، ١٩ حزيران ١٩٣١. والجدير ذكره أن فكرة تنصيب ملك على سوريا طرحت أكثر من مرة: إحداها من الهاشميين في العام ١٩٢٨ والأخرى من الفرنسيين في العام ١٩٣٠. وقد أثارت تناقضات بين السياسيين السوريين أبرزها:

- تناقض بين الجمهوريين، وهم القادة الجدد في الحركة الوطنية، والملكيين، وهم القادة القدامى في الحركة.
- تناقض بين الملكيين أنفسهم حول اسم الملك، فيصل نفسه أم علي أم عبد الله (وهم أولاد الشريف حسين) أو الداماد أحمد نامي (مرشح الفرنسيين).
- تناقض حول شروط الملكية هل هي ملكية سورية تحت الانتداب، أم ملكية مع وحدة سوريا والعراق. يراجع فيليب خوري، م.س. حول هذا الموضوع، ص: ٣٢٨–٣٨٥ و٣٩٧–٤٠٤.

١٨ وجهة المعارضة، «اليوم» ١٤ تشرين الأول ١٩٣١.

١٩ جبل الدروز، الاتصال والانفصال، ٢١ تشرين الأول ١٩٣١.

٢٠ سياسة فرنسا في سوريا، ٢٢ تشرين الأول ١٩٣١.

٢١ إحدى بوادر تحقيق المطالب (حركة جبل الدروز، وأقوال لا سيري ضد الوحدة السورية)، «اليوم» ٣ تشرين الثاني ١٩٣١.

٢٢ الافتتاحيات السابقة، والافتتاحيات اللاحقة المتعلقة بالانتخابات وافتتاحية الاستدراج والمقاطعة، «اليوم» ١٩٣١١١٤.
عودة السيد بونسو، «اليوم» ١٩٣١/١١/١٨.
سياسة التجزئة في سورية، «اليوم» ١٩٣١/١١/١٩.
تصريح السيد بونسو، «اليوم» ١٩٣١/١٢/٩.
المستقبل لله يا سيد بونسو، ١٩٣١/١٢/١٧.
والجدير ذكره أن المفوض السامي أقال حكومة تاج الدين الحسيني في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ وشكل مجلساً استشارياً برئاسة مندوبه السامي في دمشق، سولومياك، وضم بديع المؤيد، توفيق شامية، شاكر الحنبلي، محمد كرد علي، توفيق الحباني، وهؤلاء كانوا أعضاء في حكومة الحسيني.

٢٣ حدد المفوض السامي، بونسو، موعد انتخابات الدرجة الأولى في ٢٠ كانون الأول ١٩٣١ والختامية في ٥ كانون الثاني ١٩٣٢، وذلك بعد أن جمد اجتماعات الجمعية التأسيسية المنتخبة في ١٠ – ٢٤ نيسان ١٩٢٨ والتي وضعت مشروع دستور لم يوافق عليه ثم حلها وأصدر الدستور مضيفاً عليه الماد ١١٦، التي تعطي السلطة المنتدبة حق التحفظ.
وقد تخللت الانتخابات صدامات في دمشق وحماه ودوما اضطرت معها السلطة إلى تأجيل الانتخابات إلى ٢٠ آذار و٥ نيسان بعد تسوية مع بعض أركان الكتلة الوطنية، أما في حلب فقد انسحبت الكتلة من الانتخابات مبكراً. يراجع فيليب خوري/ م.س.، ص: ٤١١ – ٤٢١، وحسن الحكيم، مذكرات، الجزء ٢، م.س.، ص: ١٦٥ – ١٦٨.

٢٤ القرارات الأخيرة، ١٩٣١/١١/٢٣.
نظن خيراً... ١٩٣١/١١/٢٤.
الثقة! الثقة! ١٩٣١/١٢/٦.
تصريح السيد بونسو، ١٩٣١/١٢/٩.
٢٥ حركة الانتخاب، ١٩٣١/١٢/٧.
المستقبل لله يا سيد بونسو، ١٩٣١/١٢/١٧.
٢٦ حرية الانتخاب وضمان الصناديق، ١٩٣١/١٢/١٨.
دمشق بين الأمس واليوم، ١٩٣١/١٢/٢٠.
٢٧ السياسة الفاشلة، ١٩٣١/١٢/١٥.
٢٨ إذا كنت تدري فتلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم، ١٩٣١/١٢/٢٥. أيعود عهد الإرهاب، ١٩٣١/١٢/٢٩. والجدير ذكره أن ضغوطاً كبيرة موّرست في حلب أدت إلى انسحاب الكتلة الوطنية من الانتخابات، كما أن عمليات تزوير حدثت في دمشق وحماه ودوما أدت إلى تظاهرات واسعة اصطدمت مع قوى الأمن التي أطلقت النار عليها فاستشهد عدد من المتظاهرين.
٢٩ سياسة الوظائف في لبنان، «الأيام» ٢١ أيار/١٩٣١.
وسياسة الوظائف في سوريا، «الأيام» ٢٢ أيار/١٩٣١.
٣٠ قانون الاجتماعات بين الأمس واليوم، «الأيام»، ٢٤/أيار/١٩٣١.
٣١ ينام الرجل على الثكل ولا ينام على الحرب، «الأيام» ١٤ حزيران/١٩٣١.
٣٢ لقد هزلت «الأيام»، ٢٣ حزيران.
٣٣ قال اجعلني على خزائن الأرض، «الأيام» ١٩٣١/١٠/١٦.
٣٤ وجهة المعارضة، «اليوم» ١٩٣١/١٠/١٤.
سياسة خذ وطالب، «اليوم» ١٩٣١/١٢/٨.
هل يمد الزائف إلا زائفاً؟ «اليوم» ١٩٣٢/١/٨.
٣٥ فضائح الطليان وجريدة البشير، «الأيام»، ٤ حزيران ١٩٣١. وفضائح الطليان هذه هي القمع الذي تعرض له الثوار والذي شهد أقسى أشكاله ذلك العام والذي أدى إلى جرح قائد الثورة عمر المختار وأسره في ١١ أيلول ١٩٣١ ثم إعدامه في ١٦ أيلول من العام نفسه.
٣٦ سياسة الملوك، «الأيام» ٢٤ حزيران ١٩٣١. والسياسة المقصودة هنا هي القمع الذي واجهت به القوات البريطانية الإضرابات الواسعة التي حدثت إبان الانتخابات البرلمانية في أيار ١٩٣١ وبعدها، احتجاجاً عليها وعلى دستور ١٩٣٠.
٣٧ محاكمة المعتقلين في حادثة طرابلس الشام، «الأيام»، ٢٥ حزيران ١٩٣١. وقد اعتقلوا بسبب مظاهرة ضد السياسة الإيطالية في ليبيا اصطدمت بقوات السلطة وسقط خلالها جرحى («لسان الحال»، ٢٣ حزيران ١٩٢١.
٣٨ محكمة التمييز الموحدة، «الأيام» ١٤ أيار ١٩٣١.
٣٩ الحسين بن علي، «الأيام»، ٧ حزيران ١٩٣١.
٤٠ «اليوم» ١٩٣١/١٠/١٤.
٤١ «اليوم» ١٩٣١/١٠/١٣.
٤٢ نصوح بابيل، صحافة وسياسة، م.س.، ص: ٦١.
٤٣ «الشعب» ١٩٣٢/١/١٢.
٤٤ «لسان الحال» ١٩٣٢/١/٢١.
٤٥ زهير ماrديني، كلمة في كتاب «عارف النكدي»، م.س.، ص: ١٩٧.
٤٦ «الأيام» ٨ أيار ١٩٣٢.

٤٧ قائد من قادة الإخوان المسلمين في سوريا، وكان رئيساً للجنة العليا لطلاب سوريا آنذاك ومحرراً في «الأيام».
٤٨ ذكريات علي الطنطاوي، م.س.، ص: ٧٦.
٤٩ المصدر نفسه، ص: ٨.
٥٠ المصدر نفسه، ص: ٨٠.
٥١ المصدر نفسه، ص: ٨٦.
٥٢ هذا المشروع لمساعدة أبناء المجاهدين في الثورة السورية الكبرى الذين ارتحلوا إلى النبك ووادي سرحان في الصحراء السعودية – الأردنية وقد عقدوا اجتماعاً لبحث العفو الأخير الذي أصدرته السلطة بمناسبة ١٤ تموز واتخذوا قراراً أذاعه المجاهدان علي عبيد وعبد الكريم عز الدين أعلنوا فيه أن الموت أفضل من العودة لأنهم لا يعدون أنفسهم مجرمين ليطلبوا عفواً وبرروا لمن عاد لفاقة أو لسذج. ثم أذاعوا بياناً ثانياً وصفوا حياة الضنك والفاقة التي يعانونها وطلبوا المساعدة. «لسان الحال» ١١ آب ١٩٣١، ص: ٥.
ولم يلحظ تنظيم المشروع، إلا أن «الذكرى» «صدى الساحل»، تشير في عدد ٢٩ أيار ١٩٣٢ إلى طبيعة المشروع بأنه وطني إنساني وأمين صندوقه الوطني النزيه فؤاد بك النكدي. ويظهر في «الأيام» دور عارف النكدي، كما يظهر من أخبار صحف بيروت (الصفاء، النهار) اسم سامي سليم.
ويظهر من بيان الشكر الذي أذاعه مكتب اللجنة المركزية لإسعاف المنكوبين وأطفال الصحراء («العرفان»، المجلد ٢٥، الجزء ٧، كانون الثاني ١٩٣٥، ص: ٧٦٥ - ٧٦٦ اتساع دائرة المتبرعين ولجانهم في البلاد العربية والمهجر وبين الطلاب العرب إذ ترد البلدان الآتية: العراق، الخرطوم – السودان، باريز (باريس)، تناريف أكرا – شاطئ الذهب، بافاتا غينيا البورتغالية، ايبادان ولاغوس – نيجيريا، بارميرا وعادليد وبري – أوستراليا، بيونس ايرس ومندورا ومرسدس وايرينو بورتالا – الارجنتين، سانتياغو – تشيلي، سان بولو – البرازيل، كيمباس، واللاغوئية - فنزويلا، كوراساو وأوروبا – جزيرة الهند الغربية، المكسيك، هانيبال مسوري، شوني اوكلاهوما، فورتسمت اركنساسن نورثغورك وماتوكا فرجينيا، أودي، نيو جرزي وتريري، كونكتيكت – الولايات المتحدة الأميركية، فضلاً عن حلب ودمشق ودير الزور وإنطاكية وحمص وحماه وحلب وجبلة واللاذقية وطرطوس وتلكلخ وصور وصيدا والنبطية وحاصبيا وراشيا وينطا وحلوى وعين عطا والكورة وزحلة وبعقلين والمختارة والباروك وعين زحلتا وبتاتر وكفرحيم وعاليه وعيتات وعبيه وكفرمتى والبنيه والشويفات والعبادية ورأس المتن وبتخنيه وقرنايل ويزيدي وصليما والمتين وبيت مري وغيرها.
٥٣ لم نلحظ في هذه الفترة إيلاء الأهمية نفسها للموضوع في الصحف الأخرى: لسان الحال، الصفاء، الشعب، المعرض، التي اكتفت بنشر قوائم المتبرعين وبياناتها أحياناً، كما لم تلحظ الاهتمام نفسه في «الأيام» بعد تغيير أصحابها ورئاسة تحريرها.
وقد خصت اللجنة المركزية صحيفتين في المهجر بالثناء: «الاستقلال» والجريدة السورية – اللبنانية في بيونس ايرس، فضلاً عن الصحف الوطنية، دون تسمية في لبنان وسوريا.
٥٤ يراجع: «اليوم» في تلك المرحلة.
ذكريات علي الطنطاوي، م.س.، ص: ٩١.
٥٥ «النهار»، ٩ حزيران ١٩٣٥.
٥٦ يراجع: فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، م.س.، ص: ٤١١ – ٤٢١.
٥٧ المصدر السابق، ص: ٤٠١ و٤١١ – ٤٢١.
٥٨ صدر القرار رقم ٥٥ في ٨ أيار ١٩٣٢، بعد مناورة إميل اده ترشيح الشيخ محمد الجسر،

رئيس المجلس النيابي، لرئاسة الجمهورية وإصرار الجسر على الاستمرار في الترشح إذ بدا احتمال فوزه كبيراً.
كما أصدر القرار رقم ٥٦ في ٩ أيار الذي كلف رئيس الجمهورية شارل الدباس مهام رئاسة الحكومة، مع احتفاظه بمنصبه واستبدل بمجلس الوزراء مجلس مديرين.
– كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، م.س.، ص: ٢٢١ – ٢٢٣.
– إدمون رباط، ترجمة حسن قبيسي، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، الجزء ٢، م.س.، ص: ٦٤١ – ٦٤٦.

٥٩ سياسة الأشخاص أفلست في لبنان – وهي مفلسة في سوريا، «الأيام» ١٧ أيار ١٩٣٢.

٦٠ بعد تسوية جميل مردم بك – سالومياك حول انتخابات دمشق وحماه دُعي البرلمان إلى الاجتماع في ٧ حزيران ١٩٣٢ ووضع دستور ١٤ أيار ١٩٣٠ موضع التنفيذ وانتخب صبحي بركات رئيساً للمجلس ومحمد علي العابد رئيساً للجمهورية وشكلت وزارة برئاسة حقي العظم في ١٥ حزيران ١٩٣٢ واستمرت حتى ٣ أيار ١٩٣٣ واقتصرت عليه وعلى مظهر أرسلان وجميل مردم بك وسليم جنبرت.

٦١ فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، م. س.، ص: ٣١٦.

٦٢ عنوان الافتتاحية على قبر شهيد ميسلون.

٦٣ «الأيام» ٢٦ تموز ١٩٣٢، ص: ٢.

٦٤ «الأيام» ٢٧ تموز ١٩٣٢، ص: ٢.

٦٥ فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، م. س.، ص: ٤٠٥.

٦٦ والأحداث المقصودة هي الاصطدام بين المتظاهرين وقوات البوليس قبل يوم الإضراب (٢٣ آب) الذي دعت إليه اللجنة التنفيذية للجمعية الوطنية العربية التي انبثقت عن مؤتمر التسلح في ٧/٣١ و١/٨/١٩٣١ وطالب الحكومة بوقف تسلح المستعمرات وإذا لم تتجاوب «نتصرف في الأمر فيما نراه نافعاً في دفع الخطر عن الأمة». وقد أدى الاصطدام إلى إضراب عام في المدن الفلسطينية.

٦٧ أكرم زعيتر، بواكير النضال، ١٩٠٩ – ١٩٣٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط. ١، ١٩٩٤، ص: ٣٣٢. وقد وقع البرقية: إحسان الشريف، نجيب الأرمنازي، شكري القوتلي، محمد إسماعيل، جميل مردم بك، سعد الله الجابري، عارف النكدي، محمد النحاس، بهجة الشهابي، علي ناصر الدين، رشيد الملوحي.

٦٨ يستعمل النكدي في هذه المرحلة تعبير الموظفين للإشارة إلى النواب والوزراء، فضلاً عما نعنيه اليوم بالموظفين.

٦٩ برر المفوض السامي ذلك في حينه قراره رقم ٥٦/ل.ر.، ٩ أيار باستيحاء رغبة الشعب اللبناني تخفيف الأعباء التي تثقل كاهل المكلف اللبناني منذ ابتداء الأزمة الاقتصادية (١٩٢٩). أدمون رباط، التكوين...، م.س.، ص: ٦٤٢ – ٦٤٣.

٧٠ عارف النكدي، الحدث الجديد في لبنان، ٢/أيار/١٩٣٢.
وسياسة الأشخاص، ١٧/أيار/١٩٣٢.
(والمقتبسات من المقال الثاني)

٧١ أقيمت حفلة تكريم يوسف العظمة وشهداء ميسلون في ٢٤ تموز تحدث فيها: مدحت البيطار، قائد فرقة الكشافة، زكي الخطيب، نائب دمشق، شكري القوتلي، الدكتور ناظم القدسي، باسم حلب، سيف الدين المأمون، باسم الشباب، عارف النكدي، مصطفى الغلاييني، باسم بيروت، محمد حسن الأمين، باسم جبل عامل، محمد نور قريطم، منح هارون، باسم اللاذقية، عبد الكريم مراد، عبد العزيز الرفاعي، باسم بعلبك، نادر الساطي، باسم الشباب الوطني، سامي سليم، الذي اقتحم الجمهور وألقى كلمة، حيدر الحوماني.

أوردت «لسان الحال» و«الصباح» في عددهما في ٢٦ تموز الأسماء كلها أما «الأيام» فحذفت اسم النكدي في التاريخ نفسه في حين كان التعليق في افتتاحيتها عنه.

٧٢ «لسان الحال» ٢٦ تموز ١٩٣٢.

٧٣ «الصباح» ٢٦ تموز ١٩٣٢.

٧٤ «الأيام»، ٢٦ تموز ١٩٣٢، النص الكامل للخطاب.

٧٥ العدد نفسه والمقتبسات مأخوذة من رد الصفدي على النكدي.

٧٦ «الصباح»، ٢٦ تموز ١٩٣٢.

٧٧ فيليب خوري، سوريا والانتداب، م.س.، ص: ٤٠٥.

٧٨ هذا ما أورده الصفدي في افتتاحيته.

٧٩ قبلت الكتلة بلسان الصفدي، موقف القوتلي ونشرت «الأيام» كلمته.

٨٠ افترق موقف القوتلي عن أرسلان والجابري في تحبيذ القوتلي عبد العزيز بن سعود واعتراضه على فيصل وتحبيذ أرسلان والجابري فيصل دون عداء مع ابن سعود ولتوسم إمكانية تحقيق وحدة سوريا والعراق بقيادته على طريق الوحدة العربية.

يشير إلى ذلك فيليب خوري في كتابه «سوريا والانتداب» م.س.، ص: ٤٠١ و٤٥٢ – ٤٥٧ ونضيف:

– استغلال أنصار رئيس الجمهورية السورية آنذاك، محمد علي العابد، رسالة الأمير شكيب أرسلان إليه بالإيحاء بأنه داعم له ورد الأمير شكيب بأنها تهنئة شخصية للصداقة بينهما وأنه يفضل وحدة سوريا والعراق تحت لواء الملك فيصل لا لمجرد التمسك بالشخص بل لأجل الوحدة العربية التي لا يرجى للعرب حياة إلا بها. «لسان الحال»، ١٠ آب ١٩٣٢.

– توسط الأمير شكيب مع الملك عبد العزيز لقبول الثوار في أراضيه، بعد مضايقة الأمير عبد الله الهاشمي والإنكليز لهما في شرق الأردن.

– خطاب عارف النكدي في ذكرى أربعين الملك فيصل وما حمله من إشادة به. «النهار»، ١٩٣٣/١١/٢٦.

٨١ اتهمه بإيقاظ الفتنة، أنه خدم الفرنسيين فكان عربياً في عهد فيصل وموظفاً عادياً لا تسمع له صوت بعدها، وأن له فنون أجاز معها لحكومة الشيخ منع الاجتماعات في البيوت.

٨٢ «النهار» ١٩٣٣/١٠/٢٦، وتحدث فيه: محمد فاخوري، احمد المحمصاني، أنيس المقدسي، متري المير، النكدي، حبيب أبو شهلا، هيثم دموس.

٨٣ المصدر نفسه.

٨٤ «لسان الحال»، ٨ أيار ١٩٣٣.

٨٥ نشرت مجلة الجامعة الإسلامية لصاحبها سليمان التاجي الفاروقي في ١٨ نيسان ١٩٣٥ صورة لهذه الرسالة.

وقد أثارت الرسالة ضجة في الوسط الإعلامي والسياسي دافع فيها الكثيرون عن أرسلان وكذبوا الرسالة شكلاً ومضموناً.

وقد نشرت جريد «البلاغ» البيروتية في العدد ١٦٦ تاريخ ١٩٣٥ نص الكتاب وخبراً عن مساعدة الخديوي عباس للأمير شكيب.

٨٦ «الميثاق»، شباط ١٩٧٦، ص: ٨١ – ٨٢.

٨٧ يتفرد نجيب البعيني (رجال من بلادي، م.س. ص: ٢٨١) بقول مجانب للصواب يقول فيه إن عارف النكدي اختار لنفسه أن يكون قيماً على الأوقاف الدرزية في عبيه وأن يعيد فتح الداودية.

٨٨ «الضحى»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٦٣، ص: ١ و٢.

٨٩ هي الأوقاف التي خصصت حين تأسست المدرسة الداودية لتمويلها وسجلت باسمها: وهي حسب أهميتها:

- وقف الشيخ أحمد أمين الدين في عبيه.
- وقف الشيخ حسين شمس ووالدته في عاليه.
- وقف بيت عكاز في الشويفات.
- وقف حسنة الشوف في الشوف.
- وقف محسنين مجهولين في العبادية. (النكدي، البيان السنوي الثلاثون، «الضحى»، الجزء ١، ١٩٦١، ص: ٣٨٠).

٩٠ يعود تاريخ الارتباط بين الاثنين، وهذا ما يعني البحث، إلى العام ١٨٦٢ حين وافق المتصرف داوود باشا على طلب سعيد بك تلحوق، وكيل الطائفة، باسم معتبري طائفته على فتح مدرسة أسموها باسمه. ووضع له نظام ربط بين الاثنين تضمن:
- «نقل أوقاف الدروز العمومية من تصرف من هم بيدهم الأمر إلى تصرف المدرسة الداودية وتعرف فيما بعد وتخصص مداخليها للقيام بالمدرسة من أكل وأجرة مأمورين وأثمان كتب وهلم جرّا من المصاريف التي لا بد منها للمدرسة». ويعيد النكدي ذلك إلى تاريخ ١٤ كانون الثاني ١٨٦٢.
- وضع أوقاف المدرسة الحاضرة والمستقبلية تحت نظارة مأمورية مخصوصة مؤلفة من مدير الدروز ووكيل الدروز وشيخا العقل عندهم وتعرف بمأمورية النظارة العمومية للمدرسة الداودية ولا يصير وقف جديد ولا تصرف بأوقاف المدرسة إلا بمعرفة منها.

المعلومات مستقاة من كراس قديم اعتمد عليه المؤرخ أمين أبو عز الدين في تأريخه للداودية، «الميثاق»، الأعداد ٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩، ١٩٧٣ وفيه نص كلمة المتصرف حين افتتاح المدرسة إذ يقول: «وما تضاعف رغبتي، نموها وتقدمها هو أنها سميت باسمي»، العدد ٣، ص: ١٥٦.

ومقتبسات النظام عن «الضحى»، العدد ٤، ص: ٢١٠. والثانية عن، «الضحى»، العدد ٦ و٧، حزيران وتموز ١٩٦٣، ص: ١٩٧ - ٢٠١. وكان مدير الشوف آنذاك ملحم أرسلان، ووكيل الطائفة سعيد تلحوق وشيخا العقل محمد حماده ومحمد طليع.

٩١ تجمع المعلومات المتعلقة بتاريخ الداودية على بدء تقهقر المدرسة مع نهاية عهد المتصرف نعوم باشا (١٨٩٢ - ١٩٠٢) إذ كانت منتظمة طوال المرحلة السابقة، باستثناء عهد واصا باشا (١٨٨٣ - ١٨٩٢). عارف النكدي، دار الحكمة، لمحة تاريخية عنها، «الضحى»، ٦ و٧ حزيران وتموز ١٩٦٣، ص: ١٩٧ - ٢٠١.

عارف النكدي، تاريخ الداودية، «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٨١.

أمين أبو عز الدين، المدرسة الداودية والأوقاف، «الميثاق»، الأجزاء ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩ (آذار - أيلول، ١٩٧٣)، الصفحات ١٥٣ - ١٥٦ - ٢١٠ - ٢١٢ - ٢٥٤ - ٢٥٦ - ٣٠٦ - ٣٠٨ - ٣٦٤ - ٣٦٧ - ٤١٦ - ٤١٩ - ٤٦٤ - ٤٦٦.

ونشرت في «الضحى» أيضاً الأعداد ٦ و٧ و٨ و٩ و١٠/١٩٧٣.

مفيدة عايد، المدرسة الداودية في عبيه وأثرها الثقافي، رسالة كفاءة، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، غير منشورة، ١٩٨٣.

مجلة «الخدر»، العدد ٣، أيلول ١٩٢٠، ص: ٨٢.

Wahhab Sayigh, Reconstruction of the Dawodiyya College, Thesis of Masters of arts, A.U.B. 1958.

٩٢ جرت محاولة من مجموعة من الشباب المتنورين لبعث نهضة إصلاحية بين الدروز في بدء عهد مظفر باشا (١٩٠٢ - ١٩٠٧) أبقت المدرسة سنة ونصف مفتوحة. النكدي، م.س. ص: ١٩٩، وأبو عز الدين، م.س.، ص: ٣٠٦.
- نجاح المجموعة في فتحها عام ١٩١١ وتسلم أمين أبو عز الدين إدارتها لسنة واحدة (خطابه في حفلة نهاية السنة الدراسية، «الضحى»، الجزء ٦، حزيران، ١٩٥٣).

- تجدد المحاولة في العام ١٩١٣ ونجاحها في استصدار أمر من المتصرف في ١٩١٣/١١/١٥ بتأليف لجنة لإجراء محاسبة على وقف الداودية وإدارة شؤونها من: محمد أفندي أبو عز الدين، وأمين بك خضر والأمير أمين ناصر الدين، إلا أن الأخير اعتذر. («الصفاء»، ١٩١٣/١١/١٥) ولم يظهر في الأعداد اللاحقة افتتاح المدرسة، وإن ألمح أبو عز الدين (ص: ٣٠٨) إلى أقفال المدرسة حين بدء الحرب العالمية الأولى الأمر الذي يعني أنها كانت مفتوحة.
- انفردت عايد بالقول بافتتاح المدرسة في سنة ١٩١٦ و١٩١٧ بإدارة أمين بك ناصر الدين وبإشراف لجنة برئاسة الأمير نسيب أرسلان.
- تجدد المحاولة في العام ١٩٢١ إثر تأليف المجلس الملي الذي بحث فتح المدرسة («الصفاء»، أيار وأيلول ١٩٢١)، والذي رعاه الأمير فؤاد أرسلان وعلي بك جنبلاط ورغبا تسليمه إلى اللجنة الإدارية لجمعية المعارف الدرزية التي اعتذرت (أمين أبو عز الدين، ص: ٣٦٤). وقد ضمّ السادة: كامل بك حميه، نجيب بك عبد الملك، عادل بك نكد، الشيخ أمين تقي الدين، أمين بك خضر، أمين بك تلحوق، أمين بك ناصر الدين، سلمان بك بو عز الدين، علي بك مزهر، علي بك ناصر الدين، سليم بك علم الدين، الدكتور خليل المصفي، سعيد أفندي نجار، سعيد فندي أبو حمزة، سعيد أفندي حماده («المعرض»، ١٩ أيار ١٩٢١، ص: ٣.

٩٣ تأسست في العام ١٩٠٧ — خلافاً لرأي نجيب البعيني الذي يقول إنه تأسست في العام ١٩١١ — تتويجاً لجهود سليمان أبو عز الدين الموظف في حكومة السودان، الذي أسس مع الموظفين الدروز صندوقاً لمساعدة التلاميذ الدروز باقتطاع ١٠٪ من معاش كل منهم وهم: بشير نجم أبو عز الدين، حليم سلمان شقير، سعيد منصور أبو عز الدين، سليمان أبو عز الدين، شاهين محمد ضاهر تلحوق، كامل نجم أبو عز الدين، عبد الله سلمان أبو عز الدين، مصطفى أبو عز الدين، ملحم أمين تلحوق، نسيب مزهر، يوسف النجار، وقد اشترك في الجمعية فضلاً عن مؤسسي الصندوق: أمين خضر، أمين آل ناصر الدين، علي علم الدين، علي آل ناصر الدين. وتكونت عمدة من محمد أبو عز الدين، أمين خضر، أمين آل ناصر الدين. ويورد تقريرها عن السنة السادسة عشر («الخدر»، كانون الأول ١٩٢٢)، مساعدتها ١٩ تلميذاً منذ تأسيسها، وأصبحوا ٣٨ في العام ١٩٣٠. ثم انتخبت لجنة عاملة في ١٩٢١ من ملحم تلحوق وسليمان بك أبو عز الدين وأمين بك خضر. وقد استمرت تقدم المساعدات للمتفوقين حتى العام ١٩٣٨، رغم تراجع نشاطها بوفاة مؤسسها سنة ١٩٣٢. نجيب البعيني، رجال من بلادي، م.س.، ص: ٥٧ — ٦٣. «الصفاء» و«الخدر» و«الذكرى». وقد اعتمدنا على تقارير اللجنة في هذه الصحف في تحديد تاريخ التأسيس، وبخاصة تقريرها بمناسبة ربع قرن على تأسيسها (ص: ٢)، وقد أكد ذلك في مجلة الكلية للسنوات ٢٥ — ١٩٢٦، ٢٦ — ١٩٢٧ و٢٧ — ١٩٢٨ و٣٠ — ١٩٣١ التي كانت تنشر خلاصة تقاريرها ويستثنى من ذلك عدد الصفاء ١٣ كانون الأول ١٩١٣ الذي قال تقرير الجمعية لسنتها الثانية والذي قد يكون خطأ مطبعياً.

٩٤ ورد في «الصفاء»، ١٩٢١/١٢/٣٠ حديث عن تسليم الجمعية المدرسة. وأورد أمين أبو عز الدين («الميثاق»، العدد ٧، ١٩٧٣، ص: ٣٦٤ مساعي الأمير فؤاد أرسلان وعلي بك جنبلاط لإعادة فتح المدرسة واقتراحهما تولي اللجنة الإدارية لجمعية المعارف الدرزية ذلك إلا أنها اعتذرت. كما أصدر سليمان أبو عز الدين بياناً في ١٩٢٤/١٢/١٥ ذكر العرض بتسلمه الوقف فاشترط أن لا يتعاطى مع الماضي وأن يفوض تفويضاً مطلقاً فيما يخص المستقبل وأن يكون معه عضوان غير لجنة المعارف. فلم يوافق على ذلك وكلف بعد سنة لإجراء محاسبة الوكلاء والنظر في أرباح المدرسة دون أن يذكروا أنباء عن إدارة الأملاك ولا سلطة اللجنة فاعترض وأصروا فقبل على أمل تفويض اللجنة واقترح: حصر أملاك الأوقاف، حصر التعديات عليها، تحديد

شروط استثمارها، بيان القطع المتفرقة التي يحسن بيعها وشراء قطع كبيرة بدلاً عنها، وضع نظام لاستيفاء حقوق الوقف، وحفظ الأموال، بحث واردات الأوقاف ومصروفتها.
إلا أن الجواب كان التسويف فرفع تقريراً رأى فيه: تعذر فتح المدرسة على حساب الوقف، الحاجة الماسة لفتحها، تسليمها لشخص من أهل العلم.
وقد أهمل رئيس قسم الأوقاف في القوميسار التقرير فاتفق كبار الدروز على أن تنظر فيها لجنة من الشيخ سعيد حمدان ونجيب عبد الملك، ناظر المعارف وتقرر تسليمها لسامي سليم.
«الصفاء»، ١٩٢٥/١/٨، (ص: ٣٦٥). وانفرد أبو عز الدين يخبر تسلم سليمان أبو عز الدين الوقف وعمله لضبطه ولإعادة فتح المدرسة بعد العام ١٩٢٨، إلا أن عراقيل وضعت في وجهه جعلته يتخلى عن ذلك.

٩٥ بدأت الدراسة في ٢٥ أيلول ١٩٢٤ ولم تكن مجانية وأقدم على ترميمها على نفقته الخاصة، كما أصدر مجلة باسمها في المرحلة الأولى وباسم الذكرى في المرحلة الثانية.

٩٦ تجمع المصادر التي ذكرت (النكدي، أبو عز الدين، عابد، صايغ) على ذلك، وكذلك تظهر في أعداد «الصفاء» في تلك الفترة وقائع وأخبار وتعليقات تشير إلى ذلك، وبخاصة الأعداد: خلال الأعوام ١٩١١ – ١٩١٣، و١٩٢٠ – ١٩٢٢.

٩٧ مجلة «الذكرى»، العدد الثاني، تشرين الثاني ١٩٢٥.

٩٨ «الذكرى» مجلة أصدرها سامي سليم في السنة الأخيرة لتسلمه المدرسة الداودية (١٩٢٧)، مستبدلاً إياها بمجلة المدرسة الداودية التي أصدر أربعة أعداد منها في الفترة ما بين ١٩٢٥ و١٩٢٧، وقد أصدر ثماني أعداد منها وحوت أبواب: الأخلاق والاجتماع، التاريخ، الأدب والشعر، العلم، التاريخ الجاري.
ثم كانت اسماً آخر للجريدة التي أصدرها سليم في العام ١٩٣٠ باسم «صدى الساحل» ولم تعرف مدة صدورها إذ لم نتمكن من الإطلاع عليها، باستثناء عدد واحد، كما لم توردها قواميس الصحافة اللبنانية:
يوسف أسعد داغر، قاموس الصحافة اللبنانية، ١٨٥٨ – ١٩٧٤، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٨.
وقد عرفت عن حالها بـ: جريدة اشتراكية وطنية قومية.
شعارها: – الإنسان أخو الإنسان أحب أم كره.
– الخلق عباد الله أحبهم إليه أنفعهم لعياله.
– فذكر أن تنفع الذكرى.
– استيقظي أيتها الأمة العربية.
واعتبر السنة ١٩٣٢ السنة الخامسة، أي أنه اعتبرها والذكرى التي صدرت عن الداودية – جريدة واحدة.

٩٩ مقال على الصفحة الأولى بعنوان المدرسة.

١٠٠ أمين أبو عز الدين، المدرسة الداودية والأوقاف، «الميثاق»، العام ١٩٧٣، م.س.ن ص: ٣٦٧.

١٠١ «الصفاء»، جريدة أسسها الأمير علي آل ناصر الدين في العام ١٨٨٦ في عبيه ورأس تحريرها في السنة الثانية جرجي غرزوزي وفي السنة الثالثة محمد فضل القصار واحتجبت عن الصدور ما بين ١٨٩٠ و١٨٩٧ لتعود بإشراف الأمير أمين آل ناصر الدين حتى توقفها في الحرب العالمية الأولى (١٩١٥ – ١٩٢٠) ثم عادت للصدور بعدها متقطعة بإشراف أمين وسليم ناصر الدين ثم سليم ونديم آل ناصر الدين وانتقلت مكاتبها من عبيه إلى عاليه ثم إلى كفر متى ثم إلى بيروت إلى أن انتقلت ملكيتها إلى رشدي المعلوف في العام ١٩٦٢. وهي بالوجهة العامة ذات طابع درزي واتجاه محافظ في القضايا الاجتماعية.

١٠٢ «الصفاء»، ٨ تشرين الثاني ١٩٢٨ و١٩٢٩/٢/٧. و«الصفاء»، ٣ آب ١٩٣٣، إذ يذكر باجتماع ١٩٢٨ لانتخاب عمدة فامتدت يومئذ أصابع المصلحين فأفسدت اجتماعهم».
١٠٣ س.س. قد يكون أحد اثنين تطرقا لأمر الداودية: سامي سليم، سليم سليمان.
١٠٤ يظهر في أعداد «الصفاء» في هذه المرحلة موقف رافض لتسلم النكدي الأوقاف وإعطائه صلاحيات واسعة في إدارة الأوقاف، بالرغم من أن أعدادها في مراحل سابقة قبل الحرب العالمية الأولى تضمنت نقداً لإهمال الأوقاف وتناتشها بين الزعماء الأمر الذي يثير الحيرة.
فهل كان اعتراض «الصفاء» – وبخاصة أن أصحابها آل ناصر الدين كانوا ضمن حركة الإصلاح في الأوقاف منذ مطلع القرن – على طريقة إدارة النكدي.
أم هل كان الاعتراض على أوجه الصرف في الأوقاف؟ أم كان لأسباب أخرى.
الظاهر في «الصفاء» اعتراضها على الإدارة الفردية وتفضيلها قيام عمدة وكذلك اعتراضها على أوجه الإنفاق إذ تريد صرف بعضه على أهل التقوى، ثم اعتراضها على غلبة التعليم الزمني إلا أن تلميحات أخرى تشير إلى اعتراض على النكدي نفسه لم تظهر «الصفاء» ولا الأدبيات الأخرى سبباً له رغم القربى بين آل النكدي وآل ناصر الدين.
ونرجح ثلاثة أسباب إضافية لذلك:
الأول: خلافات على أولية الزعامة، وهما في منطقة واحدة، التي تظهر في البرتوكول الاجتماعي وقد ذكر الشيخ رشيد القاضي في مقابلة معه في ٢٠٠٤/٢/١١ حادثة جرت مع الأمير أمين آل ناصر الدين بالذات، أدت إلى مقاطعته آل النكدي.
كما ذكر خالد النكدي في مقابلة معه في ٢٠٠٤/١١/١١ أمثلة على ذلك.
الثاني: خلاف بين بعض آل النكدي وبخاصة عارف (قاضي) وبديع (طبيب) وأمين آل ناصر الدين ونسيب النكدي حول حادثة عين تراز (١٩١٩) – وهو خلاف يحمل طابعاً سياسياً إذ يروي خالد النكدي في المقابلة معه اتهام أمين ونسيب عارف وبديع بمحاولة اغتيال حبيب باشا والرواية تأخذ شكلين:
١. ورد خبر في إحدى الصحف: طبيب وقاض يحاولان اغتيال رئيس الجمهورية.
٢. ترك سامي آل ناصر الدين رسالة عند أحد أخواله النكديين أثناء مبيته عندهم في مشوار له من كفرمتى إلى بيروت تتضمن العبارات نفسها الأمر الذي فسروه بأنها مرسلة لأحد النافذين في السلطة آنذاك.
ويعزز مضمون هذه الرواية – الموقف من الفرنسيين – إشارتان:
الأولى: برقية نسيب النكدي إلى الجنرال غورو الذي نفى علاقة آل النكدي بالحادثة (راجع الفصل الثاني).
الثانية: ما ورد في شجرة العائلة النكدية في السيرة التي وضعها نسيب ص: ٦٢ و٢٣١ عندما يصل إلى أمين – وهو أخوه – فيذكر وجود ولد عنده دون أن يسميه. وهو عارف نفسه الذي كان عمره حين وفاة نسيب ١٩٢٢، خمسة وثلاثين عاماً في حين يسمي ابنه (حارث).
الثالث: ما يستنتج من تباين في الرأي في القضايا الاجتماعية إذ كان الأمير أمين و«الصفاء» متشددين في قضايا حجاب المرأة وتعليمها – كما يلحظ في حملتهما على كتاب نظيرة زين الدين الداعية لعدم التمسك بالحجاب وعلى الزواج العصري وهو ما أقدم عليه المغترب أمين قاسم قانصوه (المختارة) بعقد قرانه على هالي صفا (عين قني) في احتفال في منزل سعيد زين الدين (والد نظيرة) في ١٩٣١/١٢/٧ بحضور قاضي المذهب وشخصيات درزية إذ حضر العريسان أمام القاضي وأجريا شروط الايجاب والقبول الشرعيين وخطا العقد مع الشهود أمام الحاضرين.
وقد استنكرت الصفا وبعض المشايخ ذلك واعتبروه أفكاً وانتهاكاً للمحرمات. وقد رد العريس بكلمة بعد سفره بتاريخ ١٩٣١/١/٢٢ طبعت بكراس ووزعت مجاناً. في حين كان

النكدي متحرراً في هذه القضايا وداعياً لتعليم المرأة - كما يظهر في النصوص التي سنشير إليها في الكتاب.

١٠٥ إن وصية الشيخ أحمد أمين الدين المنشورة في «الضحى» (الجزء ٥، أيار ١٩٦٦، ص: ٣٩ - ٥٠) والعائدة إلى ١٢١٨ هـ. (١٨٠٢ م.). توقف ربع أملاكه لأعمال الخير دون أن يحدد المدرسة الأمر الذي يبرر هذه الدعوة.

لكن المعروف أن هذه الأوقاف حولت إلى الداودية حين تأسيسها - كما ورد آنفاً - وليس حين استلمها النكدي، فضلاً عن إمكانية اشتمال عمل الخير (التعليم وافتتاح المدارس).

١٠٦ «الصفاء»، ١٩٣٣/٨/١٧.

١٠٧ أحد وجهاء عبيه ومن سلالة الشيخ أحمد أمين الدين الذي شكل وقفه عماد وقف الداودية كما أنه من المناوئين لآل النكدي في عبيه - حسب رواية خالد النكدي في المقابلة معه.

١٠٨ «الصفاء»، ١ تشرين الأول ١٩٢٠.

١٠٩ «الخدر»، العدد ٣، أيلول ١٩٢٠.

١١٠ «الضحى»، العدد ٦، حزيران ١٩٥٣، خطابه في حفلة نهاية السنة.

١١١ المصدر نفسه، طلبه حين تسلم المدرسة.

١١٢ بيان أبو عز الدين، «الصفاء»، ٨ كانون الثاني ١٩٢٧.

١١٣ أجازت السلطة الفرنسية هذا الاسترجاع بإلغاء البيوع المعقودة في لبنان أيام الحرب العالمية الأولى التي شهدت مجاعة كبرى دفعت بالعديد من العائلات إلى بيع أملاكها بأسعار زهيدة لتأمين الغذاء.

كما لم يكن العديد من المباع من أملاك الوقف بيعاً شرعياً.

«الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٩، ص: ٢٧٢ - ٢٧٥.

١١٤ المرجع نفسه.

١١٥ من أين للأوقاف هذا؟ «الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني، ١٩٥٩، ص: ٢٧٥ - ٢٨٠.

١١٦ فندي الشعار، «من مذكراتي»، يعرض هذا الأمر «الميثاق»، أيلول ١٩٨٠، ص:

النكدي، كلمة على كلمة او أوقاف الداودية، «الضحى» ٤، ١٩٣٩، ص: ١٥٤ - ١٥٥.

١١٧ «الضحى»، الجزء ١٢، ١٩٥٦، ص: ٣٠١.

١١٨ «الضحى»، الجزء، ١٩٥٧، ص:

١١٩ النكدي، إيضاح وبيان، «الضحى» ١٩٥٨، ص: ٢٣٥.

١٢٠ النكدي، «الضحى» ١٩٥٥، ص: ٣٠١.

١٢١ في وثيقة موجودة لدى السيد سمير أبو حسن في بعذران أطلعنا على صورة عنها الباحث نايل أبو شقرا مؤرخة في ١٩٣٤/٩/١٠ يعلن فيها النكدي لنسيب سعيد أبو حسن أن ما قبضه منه عربوناً على قطعتين أرض للأوقاف في بعذران تحسب من ضمن ثمنها إذ لم يزد على سعرها المتفق عليه (٦ ليرات عثمانية) أحد ورفض قبول الزيادة.

١٢٢ «الميثاق»، أيلول ١٩٨٠، ص: ٤٧٧.

١٢٣ تعددت الروايات في تاريخ بدء الدراسة في الداودية:

مفيدة عابد، المدرسة الداودية، م.س.، (ص: ٣٩)، تقول بتاريخين: تاريخ ١٩٣١/١٠/٣٠، استئناف الداودية مسيرها. وتاريخ ١٩٣٢ (دون تحديد الشهر): إعادة فتح المدرسة.

وأمين أبو عز الدين، المدرسة الداودية والأوقاف، م.س.، ص: ٣٦٦. يقول بتاريخ ١٩٣٢ (دون تحديد الشهر): بدء مرحلة النكدي بتولي الأوقاف وإعادة فتح المدرسة.

وعلي فتوني، الاتجاهات الأساسية لتطور التعليم الطوائفي بين الحربين العالميتين، يقول بتاريخ ١٩٣١ (دون تحديد الشهر) أعاد النكدي فتحها (ص: ٣٣٧) في حين يقول بصفحة سابقة إن جمعية التعاون الخيري الدرزي أعادت فتحها (ص: ٣٣٦).

وسلمان جابر، لمحات من أضواء على أحداث نصف قرن، م.س.، يقول بأنه فتح المدرسة في قرية البنيه (قرب عبيه) في ١٩٣١/٩/٢٦ قبل افتتاح الداودية، بأربعة أيام.
وفندي الشعار، من مذكراتي، «الميثاق»، الجزء ٦، ١٩٧٨، ص: ٢٦٩، يقول بأنه طلب من عارف النكدي في صيف ١٩٣٢ أن يفتح أبواب المدرسة أمام المثقفين الدروز للتعلم والتعليم، الأمر الذي يعني أنها كانت مفتوحة قبل هذا التاريخ والنكدي يؤرخ لمرحلته في المدرسة بـ ١٩٣٢، دار الحكمة، لمحة تاريخية، م.س.، ص: ١٩٩.
وقد يكون الالتباس الحاصل قائماً على أساس عدم التمييز بين افتتاح المدرسة والعام الدراسي.
وقد رجحنا رأي جابر لتوافقه في بدء السنة الدراسية المتعارف عليها ولعلاقته بالمدرسة ولتوافقه مع رأي الشعار أحد أوائل المعلمين، ويكون العام الدراسي الأول هو ١٩٣١ – ١٩٣٢.

١٢٤ أمين أبو عز الدين، المدرسة الداودية، «الميثاق»، م.س.، ص: ٣٦٦ – ٣٦٧. وأخذت عنه مفيدة عابد، المدرسة الداودية، م.س. ص: ٤٠.

١٢٥ عن مقابلة مع مديرها وسيم النكدي أوردها وهبة الصائغ في دراسته عن الداودية، م.س.، وأخذت عنه مفيدة عابد، المدرسة الداودية، م.س.

١٢٦ عارف النكدي، البيان السنوي الثلاثون، «الضحى»، الجزء ١٢، ١٩٦١، هامش الصفحة ٣٧٠.

١٢٧ عرفت المدرسة سابقاً نظامين:
- النظام الذي وضع في عهد داود باشا (١٨٦٢ – ١٨٦٨) واستمر حتى عهد رستم باشا (١٨٧٣ – ١٨٨٣) إذ كانت تدير المدرسة نظارة عمومية مؤلفة من مدير الدروز ووكيل الدروز وشيخي العقل وهؤلاء يعينون ناظراً للمدرسة وأوقافها يعين بدوره المعلمين والخدم ويقبل التلاميذ وينفق على المدرسة ويقدم لنظارة المدرسة تقريراً سنوياً عن أعماله.
- النظام الذي وضع أثناء عهد رستم باشا (بين ١٨٧٣ – ١٨٨٣) إذ أصبحت إدارة المدرسة وأوقافها بيد عمدة من ١٢ عضواً تحت رئاسة قائم مقام الشوف ويختارهم وجهاء الطائفة (حوالي ١٥٠) في اجتماع يدعو إليه المتصرف، الذين يعينون ناظراً للمدرسة وأوقافها.

١٢٨ تولى إدارتها في هذه المرحلة الأستاذ أمين خالد (١٩٣٣ – ١٩٣٩) من كترمايا.

١٢٩ تورد «الصفاء» و«الخدر»، فضلاً عن أبو عز الدين والنكدي وصايغ وعابد وفتوني، هذا الأمر وتضرب أمثلة كثيرة على ذلك تتلخص بأمرين:
إتيان القائمقام بإتباع غرضيته إلى العمدة وما نشأ عنه من موالاة العمدة لهذه الغرضية، في قبول التلاميذ وفي إدارة الأوقاف والتشغيل فيها، الأمر الذي يثير نقمة الغرضية الأخرى.
غياب المحاسبة بفضل الغرضية الأمر الذي أدى إلى تناتش مستخدمي الأوقاف مداخيلها.

١٣٠ لم يقبل التلاميذ دون عمر الـ ١٤ عاماً وما فوق أي أنهم شباب، ويورد الخريجون الأمثلة على موقفه الحاسم في هذا المجال، دون أي اعتبار لميل النكدي منها:
تصديه لاشتغال طلاب منضوين في عصبة العمل القومي وطردهم من المدرسة، رغم صداقته مع علي ناصر الدين وقربه من العصبة.
تصديه لاشتغال طلاب منضوين في الحزب السوري القومي الاجتماعي وطردهم من المدرسة.
إقفاله للمدرسة في العام ١٩٥٦ لاشتغال بعض الأساتذة بالسياسة في إضراب الأساتذة وخروج صديقه الحميم الشيخ هاني أبي مصلح من المدرسة بسبب ذلك.
(مقابلة مع العقيد طلال المهتار في ٢٠٠٢/١٢/٣٠ وكان تلميذاً في الأربعينات من القرن العشرين).
(مقابلة مع الأستاذ أمين الأعور في ٢٠٠٤/١٢/٢٥ وكان تلميذاً في الفترة نفسها).
(مقابلة مع الأستاذ حسين الأعور في ٢٠٠٤/١٢/٢٧ الذي يضيف عدم شعوره بالغرضية في المدرسة).

١٣١ يورد وهبه صايغ في دراسته عن الداودية، واستناداً على مقابلات مع عارف النكدي، ومدير

الداودية، وسيم النكدي، وخريجين بأنه وضع هذه القواعد.
Sayegh. Reconstruction of the Dawodeyya college... op. cit. P. 34-35.

١٣٢ لقد أوقف النكدي مجانية التعليم في المدرسة ويلحظ في البيانات السنوية تخصيص مساعدات من دخل الأوقاف كما يلحظ في بيانات المدرسة أن أقساطها دون المدارس الشبيهة، الأمر الذي قاد إلى الاستنتاج أن عبء التعليم على عاتق الطلاب وعبء التطوير على مداخيل الوقف.

١٣٣ Sayegh, Reconstruction op.cit P. 52 - 53.
– الهدف الأول مستند على مقابلة أجراها صايغ مع عارف النكدي في ٨ شباط ١٩٥٨ ومنشورة في الدراسة بنصها الحرفي، ص: ١٧٣ – ١٧٥.
– والهدف الثاني مستند على ما ورد في «الضحى»، الجزء الأول، كانون الأول ١٩٤٣، ص: ٤. والمأخوذة عن المرجع نفسه، ص: ٥٣.

١٣٤ محاضر اجتماعات لجنة تعليم أبناء فقراء المسلمين في القرى، الجلسة ٤١٠، تاريخ ١٩٣٣/١١/٧.

١٣٥ محاضر...، جلسة فوق العادة رقم ٤١١، تاريخ ١٩٣٣/١١/١٠.

١٣٦ محاضر...، الجلسة ٤١٦، ١٩٣٣/١٢/١٢، تورد زيارة حسين فروخ ومحي الدين كريدية للداودية ومصادفتهم الشيخ قائماً بواجبه.

١٣٧ محاضر...، الجلسة ٤٥٥، ١٩٣٤/٩/٢٥.

١٣٨ محاضر...، الجلسة ٤٦١، ١٩٣٤/١٠/٣.

١٣٩ محاضر...، الجلسة ٥٢٣، ١٩٣٥/١٠/١.

١٤٠ محاضر...، الجلسة ٥٢٤، ١٩٣٥/١٠/٨.

١٤١ محاضر...، الجلسة ٥٢٧، ١٩٣٥/١٠/٢٩.

١٤٢ محاضر...، الجلسة ٥٢٨، ١٩٣٥/١١/٥.

١٤٣ محاضر...، الجلسة ٥٢٨، ١٩٣٥/١١/٥.

١٤٤ محاضر...، الجلسة ٥٣٦، ١٩٣٦/١/٧.

١٤٥ محاضر...، الجلسة ٥٣١، ١٩٣٥/١١/٢٨

١٤٦ محاضر...، الجلسة ٥٦٢، ١٩٣٦/٧/١٤

١٤٧ يرد في محاضر...، الجلسة ١١٨، ٣ نيسان ١٩٢٥ ورود طلب من الداودية عبر جمعية المقاصد لتعيين معلم لتعليم القرآن الكريم وقد عُين عبد الرحمن السباعي ثم جابر جمال الملاح، كما ورد طلب آخر بمساعدتها بأجرة معلم إلا أنه لم يبت (الجلستين ١٥٦ و١٥٧).

١٤٨ سبق للداودية أيام سامي سليم (١٩٢٥) أن قدمت طلباً للمساعدة وكذلك أهالي كفرفاقود (الجلسة ٦١٩، جمادي الثاني ١٣٤٧ ذي القعدة ١٣٤٥). كما طلبت جمعية النادي الإصلاحي الدرزي أربعة معلمين (محاضر...، الجلسة ٢٣١، ١٦ رجب، ص: ٣٤٨). كما طلب إخواننا الدروز تأسيس مدرستين على أن يدفع الأمير توفيق أرسلان نصف راتب المعلمين وعمر الداعوق ربع الكلفة وعزت الأدلبي ربع الكلفة (محاضر...، ٢٤٠، ٤ شوال ٣٤٨، ٤ نوار ١٩٣٠). وطلبت الجمعية الخيرية الدرزية في وطى المصيطبة معلماً للدين (محاضر...، الجلسة ٢٦٩، ٧ تشرين الأول ١٩٣٠، وكذلك أهالي الجاهلية (محاضر...، الجلسة ٢٧٣ ١٩٣٠/١١/٤). والشويفات (محاضر...، الجلسة ٢٧٧، تاريخ ١٩٣٠/١٢/٢) وعاليه (محاضر...، الجلسة ٥٢٧، ١٩٣٥/١٠/٢٩).

١٤٩ لوحظ ذلك كما ذكر سابقاً في موضوع مدرسة الشويفات ومدرسة عاليه.

١٥٠ محاضر...، في السنوات ١٩٣٠ – ١٩٧٧.

١٥١ أنطوان سيور مستشار سفارة دولة ألمانيا قبل الاحتلال وتقول اللجنة إنه أعطى وكالة عن أراضٍ تخص الوقف الدرزي في بيروت – وكان آل تلحوق يملكون أكثر الرمل – فخرج عن

حدود الوكالة فسجل الأرض باسمه سنة ١٢٩٤ هـ. (١٨٧٧ م.) عبر حيلة تمثلت بتقديم دعوى على يوسف الشويري واستصدار حكم لصالحه، الشويري ليس مالكاً. «لسان الحال»: ٨ و١٣ شباط ١٩٣٣. «الأماني»، ١٥ حزيران ١٩٦٣، مقال: مع الخالدين: أبو علي محمود زيتون احد الذين أنقذوا التربة أيام العثمانيين، ص: ١١٠ - ١١١.

١٥٢ «لسان الحال»، ٨ شباط ١٩٣٣.

١٥٣ «النداء»، ١٦ آذار ١٩٣٣.
«لسان الحال»، ١٣ نيسان و١١ أيار، و٣ حزيران ١٩٣٣.

١٥٤ «صوت الأحرار»، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٢.
«النهار»، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٢.

١٥٥ عارف النكدي، البيان السنوي العشرون، «الضحى»، الجزء ١٢، كانون الأول ١٩٥١، ص: ٢٦٣.

١٥٦ «لسان الحال»، ٨ شباط ١٩٣٣.

١٥٧ «لسان الحال»، ٣ حزيران ١٩٣٣.

١٥٨ «النهار»، ١٩٣٣/١١/٢، والعضوان الآخران ملحم حمدان قاضي المذهب وسليم النجار.

١٥٩ مقابلة مع الدكتور أسد المصري.

١٦٠ سليم حسن هشي، دروز بيروت، دار لحد خاطر، ١٩٨٥، ص: ٨٠ - ٨٢. وضمت الهيئة الإدارية: إبراهيم روضه، وديع قبلان، خليل علاء الدين، سعيد الحلبي، احمد البيطار، إسماعيل رضوان، وديع الهشي، محمد الضاروب.

١٦١ «لسان الحال»، ١٧ شباط ١٩٣٣.

١٦٢ حسن البعيني، دور سوريا ولبنان... م.س.، ص: ٢٦٤ - ٢٦٦. منها مظاهرة إثر الحكم الأول خطب فيها عارف النكدي («لسان الحال»، ٨ شباط ١٩٣٣ وحضور جماهيري لافت أثناء المحاكمة، «النداء»، ١٦ آذار ١٩٣٣، و«لسان الحال» ١٣ نيسان ١٩٣٣، و«صوت الأحرار»، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٣٣، و«النهار» ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٣.

١٦٣ قابل وفد مؤلف من سماحة شيخ العقل حسين حماده، وقاضي المذهب ملحم حمدان، ورشيد مزهر، وفؤاد عبد الملك، ومحمود تقي الدين، وسامي عبد الملك، وكامل حماده، وفريد زين الدين، وسليم النجار رئيس الجمهورية. «لسان الحال»، ٨ شباط) وقابل وفد من شيخ العقل وقاضي المذهب رئيس الحكومة («لسان الحال» ١٦ شباط) وقابل شيخ العقل المسيو هلّلو أمين السر العام في المفوضية، والمسيو اويدار والمسيو جنادري مستشار الأوقاف («النداء»، ١٢ آذار ١٩٣٣ وقابل وفد من ملحم حمدان وعارف النكدي وسليم النجار رئيس الحكومة ومدير الزراعة («النهار»، ١٩٣٣/١١/٢.

١٦٤ قابل عبد الغفار الأطرش والهيئة الدينية في الجبل حاكمه مطالبين بالحق والإنصاف. «لسان الحال»، ١٥ شباط ١٩٣٣. وأجرى وفد آخر مقابلة مع الحاكم للغاية نفسها. «النداء»، ١١ آذار ١٩٣٣.

١٦٥ «لسان الحال»، ١٥ و٢١ و٢٣ و٢٤ و٢٧ شباط، ١٩٣٣.
«الصفاء»، ١٦ شباط ١٩٣٣.
و«النداء»، ١٦ آذار ١٩٣٣.

١٦٦ النص في كتاب د. سليم حسن هشي، دروز بيروت، م.س.، ص: ٢٣.

١٦٧ «النهار»، ٦ شباط ١٩٣٤.

١٦٨ سليم حسن هشي، دروز بيروت، م.س.، ص: ٨٢. ود. أسد المصري، مقابلة معه في منزله في صليما في ٢٠٠٤/٥/٦.

١٦٩ أوردت مجلة «المجمع» في الأعداد التي نشرت لوائح باسم أعضائه اسمه كعضو فاعل وذلك

في السنوات ١٩٣١ و١٩٣٢ و١٩٤٢ و١٩٤٣، ولم تنشر الأسماء في السنوات الأخرى وكانت متوقفة عن الصدور في بعضها (١٩٣٨ - ١٩٤٠).

١٧٠ نشرت بعد وفاته في «الميثاق»، الأجزاء ٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢، تموز، آب، أيلول، تشرين الأول، تشرين الثاني، وكانون الأول ١٩٨٠. ونشر تعليق مجلة الكلية عليها في الجزء ٢، شباط ١٩٨١.

والمحاضرة هي الرابعة ضمن سلسلة محاضرات مولها الصيدلي في لودي - نيوجرسي داود أ. حمادي.

Al-Kulliyyah, vol. Xx, July 1, 1934, No. 6p. p. 198 - 199.

١٧١ المصدر السابق، ص: ٣٥٥ - ٣٥٦ و٤٠٨ - ٤٠٩.

١٧٢ يضرب أمثلة عديدة عن تأويلهم مثل: الموؤدة، الطهارة، الصوم، الصلاة، الحج، آية وكنتم أمواتاً فأحياكم المصدر نفسه، ص: ٤٠٧ - ٤١٠.

١٧٣ المصدر السابق، ص: ٤١٠ - ٤١١.

١٧٤ المصدر السابق، ص: ٥٢٠ - ٥٢٢ و٥٦٩ - ٥٧٣.

١٧٥ المصدر السابق، ص: ٤٥٩ - ٤٦١ و٥٢٤ - ٥٣٠.

١٧٦ المصدر السابق، ص: ٦١٣ - ٦٥٦.

١٧٧ نشرتها «الميثاق»، العدد ٣، ١٩٨٢، ص: ١٨٩، في الذكرى السابعة لرحيله.

١٧٨ «الضحى»، العدد ١ - ٥، ١٩٤٩؛ ص: ١٨.

١٧٩ المصدر نفسه.

١٨٠ «الضحى»، العدد ١ و٢، كانون الثاني وشباط ١٩٥١، ص: ٣٣ - ٣٤.

١٨١ «الضحى»، العدد ١، كانون الثاني، ١٩٥٥، ص: ١٩.

١٨٢ المصدر نفسه.

١٨٣ «الضحى»، كانون الثاني ١٩٥٦، ص: ٣.

١٨٤ استمرت «الضحى» خلال ثلاثة أشهر تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٦٣ بالصدور عن مرجعيتين وبإصدارين:

الأول: تحت إشراف عارف النكدي.

الثاني: تحت إشراف المجلس المذهبي الدرزي.

وقد كانت إحدى قضايا التنازع بين الطرفين - كما سيظهر لاحقاً - إلا أن تدخل وزارة الإعلام اللبنانية أوقف إصدار النكدي لها الذي استعاض عنها بإصدار «الميثاق» في خريف السنة التالية (١٩٦٤).

الفصل الخامس

الإياب والذهاب بالسياسة
(١٩٣٠ - ١٩٣٦)

توافقت هذه المرحلة من سيرة النكدي (عودته إلى الوظيفة العام ١٩٣٦ واستقالته/إقالته منها العام ١٩٣٩) مع مرحلة صعود الحركة الوطنية في سوريا (إضراب ١٩٣٦ وعقد المعاهدة مع فرنسا) حين استلم الوطنيون السلطة حتى خروجهم منها العام ١٩٣٩ وبدء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يشي بالطابع السياسي الغالب للنكدي في هذه المرحلة.

وتميزت هذه المرحلة بالتقاء جملة عوامل عند بدايتها شكلت لحظة صعود وتقدم وجملة عوامل عند نهايتها شكلت لحظة هبوط وتراجع.

ففي بدايتها التقت العوامل الآتية:

- وصول القوى الجديدة في المرحلة السابقة إلى لحظة خلخلة التعاون بين الحكومة المدعومة من تيار في الكتلة الوطنية وسلطات الانتداب إن في مشروع المعاهدة التي لم تنجز أو في قضايا الحكم، الأمر الذي أدى إلى إضراب عام في مطلع العام ١٩٣٦ خرج عن وصاية الكتلة الوطنية وتخلله اصطدامات في دمشق وحلب أوقعت شهداء وسببت اعتقالات وأنتجت تجدد المفاوضات حول المعاهدة دون طائل أنقذه تغير الحكومة في فرنسا.
- نجاح الجبهة الشعبية – ائتلاف يساري ضم الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي – في فرنسا في الانتخابات (نيسان ١٩٣٦) وتشكيلها الوزارة في حزيران من العام نفسه.
- التوصل إلى معاهدة، بفعل العاملين السابقين وعبر مفاوضات في باريس بين وفد الكتلة الوطنية – لا الحكومة – والحكومة الفرنسية – وقعت

بالأحرف الأولى في خريف العام نفسه أنتجت رئيساً جديداً للجمهورية من التيار المتشدد وشكلت حكومة جديدة غلب عليها هذا الطابع.

- انطلاقة الثورة في فلسطين إثر إضراب نيسان ١٩٣٦ الذي عبّر عن صعود قوى جديدة اجتماعية وسياسية إلى قيادة العمل الوطني.

وفي نهاية هذه المرحلة تضافرت العوامل الآتية:

- ثبوت تخلي فرنسا عن التوقيع على المعاهدة بعد فترة السنوات الثلاث التجريبية لأسباب فرنسية (تبدل الحكومة باتجاه اليمين، وضوح ملامح اندلاع حرب عالمية جديدة)، وأخرى سورية (استمرار النزعات «الاستقلالية» في مناطق حوران (الدروز) واللاذقية (العلويون) والجزيرة (المسيحيون)، وثالثة إقليمية (تراجع الثورة في فلسطين، الاضطرابات في العراق، وتهديد تركيا لسوريا في الاسكندرون).
- تراجع الثورة في فلسطين وعقد مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن وإصدار الكتاب الأبيض في العام ١٩٣٩.
- تكريس فصل لواء (سنجق) الاسكندرون عن سوريا في العام ١٩٣٩ بتواطؤ فرنسا مع تركيا وبعد صدامات عربية - تركية فيه.
- توتر العلاقات الدولية في العامين ١٩٣٨ - ١٩٣٩ (ضم ألمانيا النمسا في آذار ١٩٣٨ وضم تشيكوسلوفاكيا في أيلول من العام نفسه وآذار ١٩٣٩ وضم إيطاليا ألبانيا في نيسان ١٩٣٩) إلى أن وصل إلى إعلان الحرب في أوائل أيلول من العام ١٩٣٩.

فكيف كان النكدي في هذه المرحلة؟

شهد العام ١٩٣٦ تحولاً جديداً في حياة النكدي تمثل بإعادته إلى العمل الوظيفي في سوريا مديراً لمعرض دمشق الدولي (آذار - كانون الأول ١٩٣٦) ثم مديراً عاماً للعدلية (١٩/١/١٩٣٧ - ١٣/٣/١٩٣٩) في أجواء عودة الكتلة الوطنية إلى الحكم في هذه المرحلة المترافق مع استلام الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا (١٠٣٦ - ١٩٣٨).

ولم يقطع هذا التحول مع استمرار ما كان عليه من اهتمام بالوقفين: الدرزي والتنوخي إذ واصل عمله، كمتولٍ لهما، في إدارة الداودية وإنماء الوقفين والجديد في هذه المرحلة:

- تأسيس بيت اليتيم الدرزي.
- المباشرة بافتتاح فروع للداودية في القرى.

إلا أنه واصل في هذه المرحلة انقطاعه عن الكتابة في المجلتين اللتين خصهما بكتاباته في مراحل سابقة: مجلة «المجمع العلمي العربي» بدمشق ومجلة «العرفان» بصيدا وانحصرت كتاباته بـ«الضحى» الجديدة العهد.

أ- النكدي في العمل السياسي: تناغم مع الاتجاه الجذري

فعلى المستوى السياسي، انتقل الوضع السياسي السوري من وضع الكمون إلى الحراك إثر إضراب كانون الثاني ١٩٣٦ الذي استمر ٤٣ يوماً وصعود الكتلة الوطنية وتوحدها[١] الأمر الذي أدى إلى تجدد المفاوضات مع فرنسا حول المعاهدة في ٢ نيسان وتشكيل وفد للمفاوضة من أركان الكتلة وبرئاسة رئيسها وبإشراك وزيرين لا العكس.[٢] وتعزز وضعها باستلام الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا (١٩٣٦ - ١٩٣٨).[٣] الذي جعل الاتفاق ممكناً فوقع الطرفان الاتفاقية بالأحرف الأولى في ١٠ أيلول ١٩٣٦ تلاه انتخابات تشريعية أوصلت الكتلة إلى الحكم إذ انتخب في ٢١ كانون الأول ١٩٣٦ فارس الخوري رئيساً لمجلس النواب وهاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية وجميل مردم بك رئيساً للوزراء ووزيراً للاقتصاد وسعد الله الجابري وزيراً للخارجية وللداخلية وشكري القوتلي وزيراً للدفاع وللمالية وعبد الرحمن الكيالي وزيراً للعدلية والمعارف.[٤]

ويلحظ في هذا الجو المنتعش وطنياً بتجديد المفاوضات من أجل اتفاقية معاهدة ثلاثة أخبار عن النكدي:

الأول: حضوره وفارس الخوري في منزل رئيس الجمهورية أثناء زيارة وفد وجهاء حاصبيا وراشيا للرئيس ومعهم مضبطة تحمل مئات التواقيع من جميع رؤساء الطوائف والزعماء طالبين فيها الانضمام للوحدة السورية.[٥] واشتراكه بالحديث مؤيداً وجهة نظر الوفد ومبيناً ضرورة إعادتها إلى سوريا «بحجج دامغة ومعقولة» - حسب تعبير «الأيام».[٦]

الثاني: تعيينه وكيلاً لمديرية المعرض اعتباراً من ٢٦ آذار إثر تعيين مديره الأصيل الأمير مصطفى الشهابي وزيراً للمعارف[٧] واستمر في هذا المنصب

حتى استقالة الحكومة وعودة المدير الأصيل (الشهابي) في أواخر السنة نفسها (١٩٣٦/١٢/٢١).[٨]

الثالث: حضوره حفلة تكريم الشباب الدرزي المفرج عنهم في حي باب المصلا وطلب الشباب منه إسماعهم رأيه فارتجل كلمة تناول فيها موقف الجيل ومستقبل لبنان.[٩]

وكان بعد استلام الكتلة الحكم (في أواخر ١٩٣٦) ضمن الذين عينوا في إدارات الدولة[١٠] فصدر مرسوم رقم ٢١ تاريخ ١٩٣٧/١/٩ قضى بتكليفه بمهمة رسمية لدى وزارة العدلية وعهد إليه بوظيفة مدير عام.[١١]

كما أوفدته الحكومة إلى جبل الدروز، وكانت الكتلة أوفدت صبري العسلي قبله، للاتصال بزعمائه ومباحثتهم في تعيين محافظ للجبل، وقد كان هذا التعيين موضوعاً خلافياً – فهو الأول بعد قرار المفوض السامي ضم الجبل إلى سوريا[١٢] – إذ كان اتجاه مثله بعض آل الأطرش، وعلى رأسهم الأمير حسن، يفضّل أن يكون المحافظ من الجبل. واتجاه آخر مؤيد لموقف الحكومة بأن يكون المحافظ من خارج الجبل ومثله آل عامر. واتجاه ثالث لا يعارض البكري ويعارض الكتلة مثله سلطان الأطرش.[١٣]

وقد اجتمع بحاكم الجبل وبالأمير حسن الأطرش وحضر اجتماعاً عاماً في السويداء قدرت «الأيام» حضوره بـ ١٠٠٠ شخص ألقى فيه النكدي خطاباً رائعاً ممتازاً – حسب وصف «الأيام» – دعا أبناء الجبل إلى التضامن مع الوزارة والعمل مع إخوانهم في سورية على اجتياز المرحلة الدقيقة التي تواجهها البلاد وحتى نتمكن من الوصول إلى النتيجة المرجوة. وناشد وجوه الجبل ورؤساءه وأعيانه أن يدعوا الحزبيات الضيقة جانباً وأن ينصرفوا إلى خدمة الوطن. ثم اجتمع ثانية بالأمير حسن وعاد إلى دمشق بعد أن درس حالة الجبل درساً كافياً ووقف على أغراض أبنائه.[١٤]

ويبدو من مجريات الأمور ومن خبر «الأيام»، أن النكدي قد وُفق في مهمته، فقد وصل نسيب البكري إلى السويداء برفقة وزير الداخلية، سعد الله الجابري، وأقيم احتفال خطب فيه الوزير مع الأمير حسن ومتعب الأطرش وعبد الكريم الحلبي ومهنا حاطوم وخليل نصر ونجيب حرب، الأمر الذي

يعني موافقة على التعيين الذي هو انتداب لمدة ستة اشهر يحتفظ فيها البكري بالنيابة وبعضوية مكتب الكتلة.[١٥]

وقد استمر في وظيفته كمدير عام للعدلية حتى ١٣ آذار ١٩٣٩، خلافاً للقول السائد باستمراره مديراً عاماً للعدلية حتى تقاعده،[١٦] حين صدر المرسوم رقم ٢٣٧ تاريخ ١٩٣٩/٣/١٣ ألغى المرسوم المؤرخ في ٨ شباط ١٩٣٧[١٧] بتكليف عارف النكدي القيام بمهمة مدير العدلية العام، بتوقيع هاشم الأتاسي، رئيس الجمهورية، ونسيب البكري وزير العدلية.[١٨]

وجاء إلغاء المرسوم في سياق تأزم الوضع السياسي في سوريا الذي لم ينفع معه تبديل الحكومات التي انتهت باستقالة رئيس الجمهورية نفسه (تموز ١٩٣٩) وتعليق العمل بالدستور (٨ تموز ١٩٣٩).[١٩]

ومرد التأزم عدم المصادقة الفرنسية على المعاهدة[٢٠] وتجدد المطالبين بانفصال الجبلين: جبل الدروز وجبل العلويين[٢١] فضلاً عن فصل سنجق الاسكندرون عن سورية[٢٢] وتراجع الثورة في فلسطين[٢٣] وتجدد المشاكل الطائفية في الجزيرة،[٢٤] وتأزم الوضع الدولي الذي أفضى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.[٢٥]

وعبّر هذا التأزم عن نفسه بانقسام داخل الكتلة الوطنية وبروز فعالية قوى سياسية معارضة (عصبة العمل القومي، جماعة الشهبندر، النادي العربي، الجمعيات الخيرية الإسلامية) وحمّل المعارضون الحكومة المسؤولية عما جرى في مجال المعاهدة واسكندورن وتنصلوا من أعمالها.

وكان صدور قرار المفوض السامي رقم ١٤٦/تاريخ ١٩٣٨/١١/١٨ المعدل للقرار رقم ٦٠ تاريخ ١٩٣٦/٣/١٣ والقاضي بتنظيم الجماعات الدينية الذي يجيز للمسلم تبديل دينه[٢٦] وللمرأة المسلمة الزواج من غير المسلم لحظة تفجير هذا التأزم وتلك المعارضات الأمر الذي أدى إلى مواجهات بين المتظاهرين وقوات السلطة لم يوقفها تشكيل الحكومة لجنة حقوقية عليا لدارسة الموضوع فاستقالت في ١٨ شباط ١٩٣٩.[٢٧] وشكلت حكومة جديدة برئاسة لطفي الحفار في ٢٣ شباط لم تستطع أن تصمد طويلاً، رغم تجديد تشكيل اللجنة الحقوقية فاستقالت في ١٦ آذار ١٩٣٩.[٢٨]

والسؤال الذي يعني البحث حول إلغاء مرسوم تعيين النكدي مزدوج: هل الإلغاء فعل إبعاد من السلطة أم فعل ابتعاد عنها؟ وفي الحالين هل الإلغاء (الإقالة أم الاستقالة) مع حكومة مردم/الحفار أم ضدها؟

المعلومات المنشورة في «النهار»، (١٩ و٢٠ شباط ١٩٣٩)، تورد استقالته ضمن استقالة مدير عام الداخلية، عادل العظمة، ومدير الشرطة نافع نجيب القدسي، مدير شرطة دمشق مظهر البكري وعدد من موظفي الخارجية وعدد من موظفي الشعبة السياسية. وإلغاء مرسوم التعيين موقع من الحفار والبكري في ١٣ آذار قبل استقالة حكومته بثلاثة أيام.[٢٩]

والتحليل، استناداً إلى الوقائع السابقة واللاحقة، يشير إلى موقف معارض للسياسة الفرنسية ومردم والحفار.

وخارج ارتباط تعيينه في الوظيفة وإعفائه منها بالحدث السياسي، هناك أربعة مؤشرات إضافية على رأيه السياسي:

الأول يستنتج من خطابه في ٦ أيار ١٩٣٦ الذي أبدى فيه مأخذاً على ما آلت إليه بيروت بأن أصبحت أول مدينة تدعو إلى الانفصال بعد أن كانت أول مدينة تدعو إلى الوحدة والاستقلال ويدعو إلى وطنية عربية لا نصرانية ولا إسلامية.[٣٠]

الثاني يستنتج من الخطاب نفسه الذي يحمل البلاء على العرب – لا الاستعمار وحده – فهم الذين «خُدعوا وجُزعوا».

الثالث يستنتج من عددين لـ«الضحى» في العام ١٩٣٩ – وهو ما تمكنا من الاطلاع عليه – بنشر كل منهما محاضرة لعصبة العمل القومي مع تقديم يقول فيه: «تتابع عصبة العمل القومي في لبنان جهادها بكثير من الإيمان والصبر والحزم ولا سيما من الناحية التثقيفية.

ونحن ننشر هذه المحاضرات المفيدة الواحدة تلو الأخرى مؤيدين العصبة في عملها المثمر والتمني لها بالتوفيق والانتشار».[٣١]

الرابع: استقالة صديقه وأحد ممثلي التيار المتشدد ضد الفرنسيين، شكري القوتلي، من الوزارة في ٢١ آذار ١٩٣٨ لإقدام رئيس الوزراء على توقيع اتفاقيتي البترول والبنك السوري أثناء غيابه في الحج، وهو وزير مالية.[٣٢]

ب- النكدي في العمل الوظيفي: نحو قضاء عادل وموحد

لم يُنشر أثناء توليه الوظيفة (مديرية المعرض أولاً ثم مديرية العدلية ثانياً) ما يشي بتميز سوى:

- محاولة إصلاح الأوقاف إذ باحث رئيس لجنة الدفاع عنها، الشيخ عبد الحميد الجابري بعد مخابرات مع اللجنة نفسها لإصلاح حالة الأوقاف.[٣٣]
- محاولة إصلاح القضاء فبحث الأمر مع نقيب المحامين، نعيم الأنطاكي،[٣٤] وعقد اجتماعاً مع النائب العام، خليل رفعة ومدير الشؤون الجزائية سامي العظم ورؤساء المحاكم وعرض عليهم النواحي التي تفكر العدلية في إصلاحها وأهمها:
  - استئناف قرارات التنفيذ التي هي قطعية الآن.
  - إدراج القضايا التي تتطلب الإسراع في جدول خاص ووضع أسس لذلك.
  - الإنفاق على متابعة الاجتماعات بعد ظهر كل أربعاء.[٣٥]
  - محاولة ربط عدلية اللاذقية وعدلية جبل الدروز بوزارة العدلية، بناء لقرار المفوض السامي وسعي الحكومة وأعد تقريراً بذلك، فضلاً عن اطلاع ميداني على العدلية في الجبلين.[٣٦]
- إصدار بلاغين عدليين ألغى في الأول تدبيراً متخذاً في ١٩٣٣/١/١٤ قصد به الرفق بالمحكوم عليهم بالغرامات لعدم جدواه والطلب تحصيل الغرامات بواسطة دوائر النيابة. وفرض في الثاني كفالة مالية عامة شاملة على كل موظف في عهدته أموال تتناسب وما هو في حفظه.[٣٧]

ج- النكدي في العمل الاجتماعي

وعلى المستوى الاجتماعي، لم يستجد ما يميز في هذه المرحلة فقد استمر في توليه للوقفين: الدرزي والتنوخي وتنظيم عمل الداودية إلا أن اللافت هنا:

- بدء التحضير لإقامة مؤسسة للأيتام إذ تشاور مع شيخي العقل حول هذا الموضوع في العام ١٩٣٨ ورغبا بمعرفة النفقات اللازمة لإقامته ولاستمراره.[٣٨]

- افتتاح مدرسة للبنات في عبيه.[٣٩]

ورد ذكرها في هذه المرحلة («الضحى» نيسان ١٩٣٧)، إلا أن وصف حفلة الربيع فيها تظهر أنها سابقة على هذا التاريخ: وجود نشيد للمدرسة، طبيعة الاحتفال المنظمة وما تخللته من استعراضات فنية ورياضية.

وقد لا تكون هي والداودية للذكور المدرستين الوحيدتين في عبيه آنذاك إذ نشرت «الضحى» على غلاف عدد نيسان ١٩٣٧ إعلاناً ورد فيه مدارس الداودية في عبيه الأمر الذي يرجح أنها أكثر من اثنتين.

- بدء إقامة مدارس ملحقة بالداودية، وهي مدارس أرداها النكدي لتعميم التعليم في القرى الدرزية التي لا يوجد فيها مدارس رسمية وكانت تقفل حين تقدم الدولة على فتح مدرسة في القرية. وقد قامت هذه المدارس بتشجيع من النكدي وتحت رعايته وضمن منهاج الداودية وتكفل الأهالي بنفقاتها.

وتشير «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٣٩ إلى أن عدد مدارس الداودية في ذلك العام عشر مدارس تتحدث عن مدرستين منهما: مدرسة ينطا ومدرسة العبادية.[٤٠] وهذا ما يتوافق مع عرض المدارس الملحقة بالداودية الواردة في كتاب بُعث به إلى محافظ جبل لبنان بتاريخ ١٩٤٢/٦/١٠[٤١] يذكر فيها تاريخ تأسيس كل مدرسة. وهي عرمون (١٩٣٩) بتخنيه (١٩٣٩) بشامون (١٩٣٩) الفساقين (١٩٣٩) وبعلشميه (١٩٣٩) أغميد (١٩٣٩) – وهي في قضاءين تابعين للمحافظة (بعبدا، عاليه) وإذا أضفنا ينطا وبكيفا في قضاء راشيا اكتمل العدد عشرة.

وتبدو أهمية هذه الخطوة إذا عرفت أوضاع التعليم في لبنان، آنذاك، ونشير هنا إلى:

- أن عدد المدارس الرسمية في الشوف في العام ١٩٢٩ اثنتا عشرة مدرسة أقفل منها تسع مدارس بناء لقرار حكومة إده التي أقفلت ١١١ مدرسة رسمية في لبنان، ولم يعد منها سوى ٥ مدارس بعد سحب الثقة من حكومته، فكان عدد المدارس في المرحلة ما بين ١٩٢٩ و١٩٤٣ ثماني مدارس فقط.[٤٢]
- أن مدرسة ينطا التي افتتحت في هذه المرحلة ضمت طلاباً من عدة قرى

مجاورة: عيتا الفخار، حلوة، دير العشاير، رخلة، مدوخا. ومن طوائف متعددة[٤٣] كما كانت حفلة نهاية السنة التي أقيمت بمناسبة نجاح ٣ طلاب في الشهادة الابتدائية حدث مناطقي إذ حضرها وجهاء من قرى المنطقة وزعمائها،[٤٤] الأمر الذي يعني أهمية موقع افتتاح مدرسة في الريف.

- العمل لإنشاء دار عامة للطائفة في الجانب الغربي من التربة في بيروت وقد اقترح لجنة مالية مكونة ممن يدفع مبلغاً لا يقل عن ٢٠ ليرة عثمانية ذهباً. وقد لاقت الدعوة استحساناً وجمع في مطلع العام ١٩٣٦ مئة وأربعاً وخمسين ليرة عثمانية ذهباً مقبوضة وخمساً وأربعين ليرة بحكم المقبوض.[٤٥]
- مشاركته في اجتماعين لوجهاء الدروز عقداً في محلات أسعد نجار وفي بيت ملحم حمدان احتجاجاً على حرمان الدروز من منصب وزاري في وزارة عبد الله اليافي في العام ١٩٣٨ وحصول احتجاج وتهديد فيهما وكان أحد أسباب اعتقاله الأول.[٤٦]

وتطرق، على هذا المستوى إلى قضيتين:

الأولى: قضية حقوق بني معروف في الوظائف،[٤٧] فبعد نقده طرح القضية على أساس طائفي ونقده الفهم السائد للوظيفة في لبنان[٤٨] واعتباره المطالبة بعلاج بعض أدواء بني مذهبه هي إنهاض لعضو من أعضاء الوطن فيه خدمة لهم وللوطن يرى حصة قومه في الموازنة ضائعة أو ضعيفة، وذلك لغياب المطالب بحقوقهم ولتفرقها ومطالباً بإجماعهم على المطالبة ومشيداً بتمسك النائب حكمة جنبلاط بالمراسلة أل ٦ وال ٦ مكررة[٤٩] ومطالبة الأمير مجيد أرسلان بحقوق طائفته واحتجاجه على المعاملة الاستثنائية التي تُعامل بها من حادثة فؤاد علامة[٥٠] إلى حوادث الشوف[٥١] وحادثة المتين.[٥٢]

الثانية: قضية كتابة تاريخ بني معروف، إذ يناقش في مقال: في سبيل الحق نقد موجه إلى «الضحى» لإهمالها التاريخ والدين، فيرى، بعد عرض احتياجات كتابة التاريخ الحق، أن الدروز لم يؤلفوا في تاريخهم العام ولا في تاريخ بلادهم وما ألف هو تأريخ لبيوتات أو لأفراد والذي قد يعود لمغالاتهم بالتكتم وانكماشهم في رؤوس الجبال واعتدادهم بنفسهم.

كما يعلن تعذر ملافاة هذا النقض دون أن يعني ذلك الاستكانة عن توفير ما يتصل بهذا التاريخ لتكون كتابة صحيحة صادقة إن لم تكن كاملة تامة وإعلان استعداده لنشر ما تيسر من وثائق في «الضحى».[٥٣]

د- النكدي في العمل الفكري: مواصله محدودة

وفي الجانب الفكري، لم ينشر النكدي في هذه المرحلة مقالات أو أبحاثاً أو مراجعة كُتب في المجلتين المعتمدتين عنده: مجلة «المجمع العلمي العربي» بدمشق ومجلة «العرفان» بصيدا مع استمراره في عضوية المجمع. وما نشر له في «الضحى» لم يتسن الاطلاع على أعدادها كاملة، ويمكن ذكر المقالات الآتية:

- عيد الشهداء نوار ١٩٣٦.[٥٤]
- حاجتنا إلى مجتمع، «الضحى»، تشرين الثاني ١٩٣٦.[٥٥]
- الطوائف والوظائف في حكومة لبنان «الضحى»، نيسان ١٩٣٧.[٥٦]
- في سبيل التاريخ الحق، «الضحى»، آذار ونيسان ١٩٣٨.[٥٧]

ويبدو – من «عيد الشهداء» – مآخذه على ما آلت إليه بيروت أول مدينة تدعو إلى الانفصال بعد أن كانت أول مدينة تدعو إلى وحدة واستقلال ومحملاً المسؤولية عن البلاء على العرب، لا الاستعمار وحده – فهم الذين خُدعوا وجُزعوا، ومطالباً بالعودة إلى عهد الشهداء: الوطنية العربية العامة لا نصرانية ولا إسلامية ويكون ذلك بقيام رجال بعزم صادق وبمطالب حق، لا متاجرة فيها، بالجهاد حتى تنال البلاد وحدتها وحريتها واستقلالها.[٥٨]

ويدعو في «حاجتنا إلى مجتمع» إلى إنشاء بيت عام للطائفة في بيروت لعدم امتلاكها نادياً يجتمع فيه الناس، فالاجتماع هو واسطة التعارف ثم التفاهم.[٥٩]

وفي «الطوائف والوظائف في حكومة لبنان»، يمج الحديث عن الطائفية والمذهبية لعدم اتفاقهما مع الوحدة التي يدعو إليها والمهمة التي يحمل رسالتها في المدارس، ولا يرى في البحث في أدواء أبناء مذهبه تعصباً أو دعوة إلى كيان مستقل بل معالجة لأمراض فيه خدمة لقومنا وخدمة للوطن: لإنهاض عضو من أعضائه.

ويرى الوظيفة خدمة وهي ليست كذلك في لبنان إذ يتكالب الناس على العمل الحكومي لأسباب ثلاثة:

سياسية فيها الإيجابي والسلبي - ولم يبحث بها -.

اقتصادية أو ارتزاقية لندرة الأعمال الحرة وللتربية الاتكالية عند شبابنا.

معنوية ولها ناحيتان: خاصة غرور الموظف وزعمه حاجة الناس إليه، عامة: اعتقاد كل طائفة أن كرامتها في كثرة الموظفين منها.[٦٠]

ويعالج «التأريخ» في «في سبيل التاريخ الحق» فيرى حاجة التاريخ الحق إلى:

مصادر نزيهة ورصينة.

روايات موثوقة ومعقولة.

آثار صادقة ناطقة.

وثائق صحيحة وبينات ثابتة.

صحة في الفهم وسلامة في الحكم.

أمانة في النقل وبعد عن العصبية.[٦١]

فانتقد من يخترع الأنساب ويرتجل الحوادث ويروي عن العجائز[٦٢] كما انتقد من كتب التاريخ المحلي بصيغة طائفية ومن كتب للارتزاق.[٦٣] ثم يعرض من كتب عن الموحدين فيرى نقصاً في الكتابة لم يعد بالإمكان تعويضه مع إمكان الحصول على بعضه.[٦٤]

كما انتقد بعض المؤرخين ومنهم أسد رستم وفؤاد البستاني في كتابهما تاريخ لبنان لما فيه من قلب للحقائق وتزييف للوقائع.

هـ- مشهد رابع

يظهر النكدي في هذه المرحلة مغلّباً الجانب العملي في شخصيته على الجانب الفكري وهو في هذا مستمر في ما بدأه في المرحلة السابقة على المستويين السياسي والاجتماعي.

فعلى المستوى السياسي، كان الوضوح في سياسة عودته إلى الوظيفة وخروجه منها، وثابتة فيها تمسكه بالخيار المبدئي وقربه من التيار الأقرب إلى هذا الخيار.

وعلى المستوى الاجتماعي، كان الوضوح في ازدياد انغماسه في العمل في الأوقاف وجديده على هذا المستوى أمران:

الأول: توسيع دائرة التعليم بفتح العديد من المدارس التابعة للداودية في قرى درزية.

والثاني: مباشرة التحضير لافتتاح بيت للأيتام.

الهوامش

١ سبق إعلان الإضراب رسمياً في ٢٧ كانون الثاني اشتباكات في دمشق بدأت في ٢٠ كانون الثاني إثر اعتقال فخري البارودي وسيف الدين المأمون وإغلاق مكتب الكتلة في القنوات، أدت إلى مقتل بعض المتظاهرين تلتها اشتباكات في حلب واقتحام مكتب المرحوم إبراهيم هنانو ولم تنفع معها محاولات التهدئة من قادة الكتلة أمام إصرار الطلاب وعصبة العمل القومي على التصعيد فتجاوبت الكتلة وأعلن جميل مردم بك باسمها الإضراب حتى عودة الحياة الدستورية إلى سوريا. وقد أدى صمود الإضراب والاصطدامات مع قوات الاحتلال المستمرة خلالها إلى اتفاق أعلنه الأتاسي في ٢ آذار يتضمن: تجديد التفاوض في باريس بشأن الاتفاق وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. فيليب خوري، سوريا والانتداب، م.س.، ص: ٥١١ – ٥١٦.

٢ ضم الوفد: هاشم الأتاسي، جميل مردم، سعد الله الجابري، فارس الخوري، والوزيرين مصطفى الشهابي وأدمون حمصي. المصدر نفسه، ص: ٥١٨ – ٥١٩.

٣ أدت انتخابات ٢٦ نيسان ١٩٣٦ إلى فوز الجبهة الشعبية التي شكلت حكومة برئاسة ليون بلوم وبدأت ممارسة مهامها في بداية حزيران ١٩٣٦. المصدر نفسه، ص: ٥١٩.

٤ فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، م.س.، ص: ٥١٩ – ٥٢٥.

٥ شهدت هذه الفترة قدوم وفود إلى دمشق تطالب بالوحدة السورية من الأقضية وبيروت، فضلاً عن انعقاد العديد من المؤتمرات في بيروت والأقضية تطالب بذلك كمؤتمر الساحل الأول والثاني.

٦ «الأيام»، ٢٢ آذار ١٩٣٦. وقد يكون سبب حضور الخوري والنكدي هذا اللقاء انتماء الخوري إلى هذه المنطقة (الكفير) وانتماء النكدي إلى الموحدين الدروز حيث هم كثر في هذه المنطقة.

٧ «الجريدة الرسمية السورية»، العدد ١١، ٩ نيسان، ١٩٣٦. وقد عُين بناء لاقتراح وزير الاقتصاد مصطفى القصيري، حسب نص المرسوم.
والجدير ذكره حداثة عمر المعرض إذ أنشئ في ٢ تموز ١٩٣٥ وعين الشهابي مديراً في ٣ تموز ١٩٣٥.

٨ «الجريدة الرسمية السورية»، العدد٤٨، ١٩٣٦/١٢/٣١. والجدير ذكره أن هذه الحكومة شُكلت برئاسة عطا الأيوبي وعضوية سعيد الغزي وأدمون الحمصي، ومصطفى القصيري، ومصطفى الشهابي، في ٢٤ نيسان ١٩٣٦ في أجواء الإضراب العام الذي أدى إلى اتفاق بين الكتلة الوطنية والمفوض السامي الكونت دي مارتيل على تجديد المفاوضات في باريس وأذيع في أول آذار ١٩٣٦ فكانت هذه الحكومة مؤقتة، بمعنى ما، ومرهون وجودها بالمفاوضات إذ ترضي الطرفين، خلافاً لحكومة الحسني السابقة المعترض عليها وطنياً وشعبياً.

٩ «الأيام»، ١٩٣٦/١٠/٤، وهذا ما أوردته عن مضمون الكلمة والحفلة التي أقامها السيدان توفيق وفؤاد جبري وحضرها وفد من الجبل (حوالي ٤٠٠ شخص) على رأسهم حسن وعلي مصطفى الأطرش وفخري البارودي ومحمد السراج ووجهاء حماه وفرقة الحرس الوطني وتحدث فيها: توفيق جبري، أديب سيف، معروف صعب، محمد السراج، الآنسة ملك

طرزي، الأمير أحمد الشهابي، الشاعر وديع تلحوق، مصطفى السكران، النكدي، البارودي، وكلمة المحتفى بهم: هلال عز الدين.

١٠ فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، م.س.، ص: ٥٢٦. وقد عُين مظهر رسلان محافظاً للاذقية ونسيب بكري محافظاً للسويداء وعادل العظمة مدير عام الداخلية (منصب مستحدث). «الأيام»، ١/١٧ و١٩٣٧/٢/٢.

١١ «الجريدة الرسمية السورية»، العدد ٣، ١٩٣٧.
«الشعب»، ١٩٣٧/١/١٠.
«الأيام»، ١٩٣٧/١/١٠.

١٢ «الأيام» ٣ و١٩٣٦/١٢/٦ نشرت في ٣ قرار ضم جبل الدروز وفي ٦ قرار ضم جبل العلويين والقراران في سياق مشروع المعاهدة الذي وقع بالأحرف الأولى بين سوريا وفرنسا.

١٣ فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي، م.س.، ص: ٥٧٢ — ٥٧٤.

١٤ «الأيام» ١٩٣٧/١/١٧.

١٥ «الأيام» ١٩٣٧/١/١٨.

١٦ في سيرة حياته لم يحدد تاريخ التعيين، إذ يقول: «دعيت إلى مديرية العدلية ثم نقلت رئيساً لمجلس الشورى الأمر الذي يوحي بالوصل في التعيين. ويكرر محمد خليل الباشا في معجم «أعلام الدروز». ذلك، وكذلك نجيب البعيني في رجال من بلادي.

١٧ خطأ في «الجريدة الرسمية» إذ أن المرسوم الذي كلفه صدر في ١٩٣٧/١/٦.

١٨ «الجريدة الرسمية»، العدد ٥١٢، ٣٠ آذار ١٩٣٩.

١٩ إثر استقالة حكومة جميل مردم بك في ١٨ شباط ١٩٣٩ كلّف الرئيس هاشم الأتاسي لطفي الحفار تشكيل حكومة جديدة في ٢٣ شباط ١٩٣٩ لم ينجح في وقف المظاهرات المعارضة فاستقالت في ١٦ آذار ١٩٣٩ واستلم إدارة الحكم مؤقتاً المندوب الفرنسي آن دي هوتلوك مستعيناً بالحكومة المستقيلة ثم شكلت حكومة نصوح البخاري في ٥ نيسان ١٩٣٩ التي استقالت في ٤ تموز من العام نفسه أعقبها استقالة رئيس الجمهورية في ٧ تموز. ثم أوقف المفوض السامي تطبيق الدستور وحل مجلس النواب وعهد إلى مديري المصالح العامة بتأمين السلطة التنفيذية. راجع: يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، م.س.، ص: ٢٩١ — ٣٠١. وحسن الحكيم، مذكراتي، القسم الثاني، م.س.، ١٧٣ — ١٧٩.

٢٠ لم تفض زيارة رئيس الحكومة السورية جميل مردم بك إلى فرنسا في آب من العام ١٩٣٨ ومكوثه فيها أربعة اشهر إلى إبرام المعاهدة المصادق عليها في ٢٢ كانون الأول ١٩٣٦. يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص: ٢٧٥ — ٢٧٦.

٢١ شهد كل من الجبلين صراعاً حول الوحدة والانفصال وقد ساهم تراجع توقيع المعاهدة، بعوامله السورية والفرنسية، في تأجيج الصراع. وقد وضع الجبلان مرة أخرى تحت حكم إداري مستقل عن سوريا في العام ١٩٣٩. يراجع فيليب خوري، سوريا والانتداب، م.س.، ص: ٥٧١ — ٥٨٢. «الأيام»، في أواخر العام ١٩٣٨ وبدء العام ١٩٣٩. و«لسان الحال» في شهري كانون الأول ١٩٣٨ وكانون الثاني ١٩٣٩.

٢٢ شهد هذا العام تطوراً ملحوظاً في قضية اللواء، فبعد أن كان جزءاً من سوريا، إبان الانتداب، وباعتراف تركيا في معاهدة التفاهم بينها وبين فرنسا (١٩٢١) تحركت تركيا لتغيير هذا الوضع فاتفقت مع فرنسا في أيار ١٩٣٧ على عرض قضية اللواء على عصبة الأمم. ثم جرى اتفاق سري بين الحكومتين في ٤ تموز ١٩٣٨ أتبع بصدور قرار العصبة في ٢٠ أيلول ١٩٣٨ بجعل اللواء مستقلاً، بعد استفتاء متفق عليه بين الحكومتين. ولم تفلح زيارة رئيس الوزراء السوري إلى باريس وجنيف (آب — تشرين الثاني) في تعديل هذا الوضع. يوسف الحكيم، سوريا والانتداب الفرنسي، م.س.، ص: ٢٧٨ — ٢٨٦.

٢٣ شهد هذا العام مؤتمر لندن (٩ شباط – ١٩ آذار ١٩٣٩) بين العرب واليهود والحكومة البريطانية الذي لم يتوصل إلى نتيجة فأصدر وزير المستعمرات مالكولم ماكدونالد بياناً في ١٧ أيار عرف بـ«الكتاب الأبيض» أعلن فيه عمل الحكومة لإقامة دولة فلسطينية خلال عشر سنوات يقتسم السلطة فيها العرب واليهود على نحو يصون المصالح الحيوية للطرفين.
وقد كان هذا الكتاب مع أسباب أخرى وراء توقف الثورة التي اندلعت عام ١٩٣٦ تحت شعارين: وقف الهجرة اليهودية وإقامة دولة فلسطينية. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتجمد ما جاء في الكتاب نفسه.
راجع: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، دمشق ١٩٨٤، بند: ثورة ١٩٣٦ وبند ماكدونالد (الكتاب ١٩٣٩)، والموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، المجلد ٥، ط. ١، ١٩٩٠، خيرية قاسمية، الحكومة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي (١٩٠٠ – ١٩٦٤).

٢٤ شهدت منطقة الجزيرة العربية (القامشلي، الحسكة، دير الزور) اشتباكات ذات طابع عربي – كردي، ومسلم – مسيحي، ووحدوي – انفصالي في العام ١٩٣٩ وهي ذات جذور قديمة تعود لتدفق أعداد كبيرة من الأكراد والأرمن إليها بعد العام ١٩٢٠ والصراع المبكر بينهما. وقد غذاه آنذاك المندوب السامي بو الأمر الذي أدى إلى إصداره نظاماً خاصاً للجزيرة يبقيها تحت سيطرة الفرنسيين مباشرة، (فيليب خوري، سوريا والانتداب، م.س.، ص: ٥٨٢ – ٥٩٠). وجريدة «الأيام» في أواخر العام ١٩٣٨ وأوائل العام ١٩٣٩. و«لسان الحال» في الفترة نفسها.

٢٥ شهد العام ١٩٣٩ وأواخر العام الذي سبقه استعدادات ومناوشات تنذر باقتراب الحرب بين الدول الكبرى التي اندلعت في ١٩٣٩/٩/١.

٢٦ لقد أصدر المفوض السامي دي مارتيل قراراً تشريعياً رقم ٦٠ في ١٩٣٦/٣/١٣ تضمن نظام الأحوال الشخصية للطوائف في سوريا ولبنان على قاعدة المساواة بين الطوائف ومن أبرز بنوده إعطاء الراشد حرية الاعتقاد والانتقال إلى طائفة أخرى.
وبرغم نشره في الجريدة الرسمية (١٤ أيار ١٩٣٦)، لم ينفذ، وقد أقدم المفوض السامي على تعديل طفيف فيه (القرار رقم ١٤٦، ١٩٣٨/١١/١٨) أبعد الناحية الدينية الحساسة وطلب من الحكومة تطبيق هذا النظام. يوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، ص: ٢٨٦ – ٢٩٠.

٢٧ يراجع حول أحداث تلك المرحلة: فيليب خوري، سوريا والانتداب، فصل الانشقاق الحزبي خلال أواخر الانتداب، ص: ٦٥٣ – ٦٤٠.
ويوسف الحكيم، سورية والانتداب الفرنسي، م.س.، ص: ٢٨٧ – ٢٨٨. و«الأيام» في تلك المرحلة.

٢٨ ضمت الحفار رئيساً ووزيراً للمعارف ومظهر أرسلان للداخلية والدفاع وفائز الخوري للمالية والخارجية ونسيب بكري للعدلية وسليم جنبرت للاقتصاد.
والجدير ذكره هو التبدل السريع للحكومات، إبان تلك الأيام، فبعد أن استمرت حكومة جميل مردم بك المشكّلة بعد توقيع المعاهدة بالأحرف الأولى خريف ١٩٣٦ حتى ٢٦ تموز ١٩٣٨ لم تصمد حكومته الثانية (التي شكّلت بعد استقالة شكري القوتلي وتعيين مصطفى الحفار وفائز الخوري وزيرين جديدين فيها) حتى ٢٣ شباط ١٩٣٩. وكان عمر وزارة الحفار أقصر إذ شكل حكومة من مظهر أرسلان وفائز الخوري ونسيب بكري وسليم جنبرت، استقالت في ١٦ آذار ١٩٣٩ ولم يعلن عن استقالتها حتى الاتفاق على تصوح البخاري لتشكيل حكومة في ٥ نيسان استمرت حتى ٨ تموز ١٩٣٩ حين استقال رئيس الجمهورية وتولى المفوض السامي السلطة التنفيذية وشكل حكومة مديرين. (يراجع فيليب خوري، سوريا والانتداب، م.س.، ص: ٦٥٣ – ٦٤٠ وحسن الحكيم، مذكراتي، القسم الثاني، م.س.، ص: ١٧٣ – ١٧٩).

٢٩ «النهار»، ١٩ و ٢٠ شباط ١٩٣٩.
- فيليب الخوري، م.س.
٣٠ والجدير ذكره أن آخر مؤتمر وحدوي عقد في بيروت في ١٠ آذار ١٩٣٦ وبرز فيه اعتراض تيار في المؤتمر مثله كاظم الصلح وعادل عسيران احتج على قرارات المؤتمر «تأييد مقررات المؤتمرات السابقة وفي رأسها السيادة والحرية التامتان والوحدة الشاملة» وأصدر أحدهما (كاظم الصلح) كراسة الشهير بعنوان «الانفصال والاتصال الذي تمحور على ضرورة الإقرار بالكيان اللبناني. يراجع حسان حلاق، مؤتمر الساحل، ص: ٣٣ - ٧٤. وفارس أشتي، الحزب التقدمي...، م.س.، ص: ١٠٣ - ١٠٤
٣١ «الضحى»، الجزء ٣ والجزء ٤، ١٩٣٩، ص: ١٠٥ و١٥٦.
٣٢ حسن الحكيم، مذكراتي ٢، م.س.، ص: ١٧٥ - ١٧٨.
٣٣ «الأيام»، ٩ شباط ١٩٣٩.
٣٤ «الأيام» ٩ شباط ١٩٣٩.
٣٥ «الأيام» ٢١٢ ١٩٣٩.
٣٦ «الأيام» ٣٥ و١٩٣٧/٣/١٦.
٣٧ «الأيام» ١٩٣٧/٣/١٩.
٣٨ ورد ذلك في مقال دار اليتيم (٣) في «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٣٩، ص: ١٠٢ -١٠٣. تحدث فيها عن رسالة وردته من أحد الرؤساء الروحيين ونشرها في الجزء الثامن من «الضحى» العام ١٩٣٨. وأعادت نشر قسم من المقال «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٨٢، ص: ١٩٦.
٣٩ أوردت «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٣٧. ص: ١٩٤- ١٩٥.
٤٠ «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٣٩، ص: ١٤٥.
٤١ الكتاب منشور في «الضحى»، الأجزاء ١ و٢ و٣، كانون الثاني، شباط، وآذار ١٩٥٧، ص: ٢٣ -٢٤ ضمن مقال بعنوان «نحن في هذا الوطن» يستعرض فيه الصعوبات التي واجهت فتح هذه المدارس إذ طُلب منه رخصة ويبدو من النص اعتراض الدوائر العليا على ذلك إذ أن الكتاب المرفوع إلى المحافظ من قبل أحد الموظفين ودائرته الذي تأكد من تقرير مستشار جبل لبنان على ما ورد في تقريره.
٤٢ سلمان الأشقر، تطور التعليم الرسمي، م.س.، ص: ٤٦ - ٤٧.
٤٣ «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٣٩، ص: ١٤٥.
٤٤ جريدة «وادي التيم»، ٩ أب ١٩٣٩.
وجريدة «حرمون»، ١٢ آب ١٩٣٩.
٤٥ «الضحى»، الجزء الأول، ١٩٣٦، ص: ٥١ - ٥٩، والنص مأخوذ عن «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٨٢، ص: ١٩٤ - ١٩٥.
٤٦ أورد ذلك النكدي نفسه في هامش تقديمه كتاب الأمير شكيب أرسلان إلى سعيد حمدان (رئيس كتاب المجلس النيابي) في ٣ شوال ١٣٥٧هـ./٢٦ كانون الأول ١٩٣٨ الذي يحتج فيه على استشراء الغرضية واشتداد الخلاف بين حكمت جنبلاط ومجيد أرسلان الذي أدى إلى استبعاد التمثيل الدرزي في الوزارة.
«الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٦٣، ص: ١٤٧ - ١٥٠.
والجدير ذكره أن الوزارة لم تعمر طويلاً (تشرين الثاني ١٩٣٨ - ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٩) وضمت وجوهاً جديدة: عبد الله اليافي، خليل كسيب، حميد فرنجية، روكس أبي ناصر، صبري حماده.
٤٧ مقال الطوائف والوظائف في حكومة لبنان، «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٣٧ ص: ١٥١ - ١٥٤ وأعادت نشره «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٨٧، ص: ١٣٧ - ١٣٩.

٤٨ تطرقنا إلى ذلك في الجانب الفكري عند النكدي، ص: ٦٩.

٤٩ الرسالتان ٦ و٦ مكررة بعث بهما رئيس الجمهورية إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إبان محادثات المعاهدة الفرنسية – اللبنانية عام ١٩٣٦ وتخوف المسلمين على أوضاعهم.
وتضمنت الأولى استعداد الحكومة لتأمين المساواة في الحقوق العدلية والسياسية بين رعاياها دون تمييز ولتأمين تمثيل عادل لمختلف عناصر البلاد في مجمل وظائف الدولة ولتأمين توزيع عادل للنفقات بين مختلف المناطق.
وتضمنت الثانية استعداد الحكومة لتوحيد النظام الضريبي وتطبيق برنامج إصلاحي يشمل منح البلديات صلاحيات أوسع وإيجاد مجالس للأقضية.
نص الرسالتين في: أدمون رباط، التكوين التاريخي م.س.، ص: ٦٧٣ – ٦٧٤.

٥٠ فؤاد علامة أحد مجاهدي الثورة السورية الكبرى، لوحق من السلطات الفرنسية لهذا السبب كما لوحق من السلطات الإنكليزية لقتله أحد الضباط فلجأ إلى قطع الطرقات يأخذ من الأغنياء ويعطي الفقراء.
وقد قتلته السلطة بمكيدة بيد الضابط الياس المدور وأعلنت عن قتله بأسلوب وإخراج ملتويين أثارا استنكار الناس والصحافة، كما أقدمت على مضايقات قرى الدروز في منطقة وادي التيم التي كان أهلها يستضيفونه وفي بعضها رفاقه.
حسن البعيني، دروز سوريا ولبنان، م.س.، ص: ٢٥٤ – ٢٥٥.
و«النهار»، ٩/٢٧ – ١٩٣٥/١١/١٩.
و«الصفاء» في تلك المرحلة وبخاصة عدد ١٩٣٥/١١/١٥ إذ كانت افتتاحيتها: «اغتيال فؤاد علامة قبل محاكمته» استنكاراً لذلك.

٥١ لم نعثر في صحيفة «النهار» (أواخر ١٩٣٦ ومطلع ١٩٣٧) على حوادث في الشوف سوى على حادثة مقتل الدركي لحد الخوري. وقد اتهم بها: مجيد راجح، أمين علم الدين، كامل شمس، رشيد حماده (من بعقلين) وقد نشرت «النهار» ١٠ آذار ١٩٣٧ قرار المحكمة القاضي بإعدام مجيد راجح وأمين علم الدين وبالمؤبد لشمس وحماده.
حسن البعيني، دروز، م.س.، ص: ٢٥٧.

٥٢ حصل خلاف فردي بين درزي ومسيحي في المتين فتوجهت قوة الدرك إلى البلدة ومارست التعديات على الأهالي لتسليم المطلوبين، الأمر الذي دفع دروز المتين إلى إرسال عريضة احتجاج إلى رئيس الجمهورية في تشرين الأول ١٩٣٦. حسن البعيني، دروز، م.س، ص: ٢٥٤.

٥٣ «الضحى»، الجزءان ٤ و٥، نيسان ونوار ١٩٣٨ والمنشورة في «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٨١، ص: ١٨٨ – ١٩٣.

٥٤ نشرتها «الميثاق»، الجزء ٥، نوار ١٩٧٩، ص: ٢٢٣ – ٢٢٥ ولم تشر إلى مكان نشرها الأول.

٥٥ نشرت «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٨٢، ص: ١٩٥ مقتبساً منه وذكرت نشره في «الضحى»، تشرين الثاني ١٩٣٦.

٥٦ «الضحى»، نيسان ١٩٣٧، ص: ١٥١ – ١٥٤، وأعادت نشره «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٨٧، ص: ١٣٧ – ١٣٩ وذكرت نشره.

٥٧ نشرت «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٨١ النص كاملاً، ص: ١٨٦ – ١٩٣، وأوردت نشرها في «الضحى».

٥٨ والجدير ذكره أن هذا العام شهد مؤتمر الساحل الثالث (١٠ آذار ١٩٣٦) الذي أرسل مذكرة إلى المفوض السامي الفرنسي أيد فيها مقررات المؤتمرات السابقة وفي رأسها السيادة والحرية التامتان والوحدة الشاملة، وكان آخر مؤتمر وحدوي إذ برز فيه اتجاه (كاظم الصلح) للاعتراف بواقع البلدين. كما بدأت المؤتمرات بعده تنحو باتجاه الوحدة بين الجمهوريتين كما شهد العمل لعقد معاهدة بين فرنسا وكل من لبنان وسوريا.

حسان حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط. ١٩٨٢،، ص: ٣٣ – ٧٤.
وفارس أشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي، م.س.، ص: ١٠٣ – ١٠٤.

٥٩ «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٨٢، عن «الضحى»، تشرين الثاني ١٩٣٦، ص: ١٩٥ – ١٩٦.
٦٠ «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٨٧، عن «الضحى»، نيسان ١٩٣٧، ص: ١٣٧ – ١٣٩.
٦١ «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٨١، عن «الضحى»، ٤ و٥ نيسان ونوار ١٩٣٨، ص: ١٨٦.
٦٢ المصدر نفسه، ص: ١٩٢.
٦٣ المصدر نفسه، ص: ١٨٧.
٦٤ المصدر نفسه، ص: ١٨٧ – ١٩١.

الفصل السادس

النكدي في الأسْر
(١٩٣٩ - ١٩٤٤)

كان مرسوم إلغاء مرسوم تعيينه في العدلية بداية مرحلة جديدة في حياة النكدي؛ ترافقت مع تطورات محلية وعالمية أثرت فيه وتأثر بها.

وقد كان الإلغاء في سياق تأزم سياسي داخلي في سوريا - كما ذكرنا - عبّر عن تراجع مشروع إقامة حكم وطني فيها وتراجع إنفاذ مشروع المعاهدة مع فرنسا وما نتج عن هذين التراجعين من انقسامات في صفوف القوى الوطنية في سوريا، وانقسام ضمن إحداها، الكتلة الوطنية.

كما كان الإلغاء في سياق تأزم سياسي دولي بين محورين: ألماني - إيطالي - ياباني - تركي وإنكليزي - فرنسي - سوفياتي ومن ثم أمريكي عبّر عن نفسه بالحرب العالمية الثانية التي اندلعت في ١٩٣٩/٩/١ وكان لها نتائج على الوضع في لبنان وسوريا حيث حقل عمل النكدي.

وكان الإلغاء أيضاً في سياق انغماس النكدي نفسه في مشاريع اجتماعية ضمن ولايته على الأوقاف العامة، بعضها قديم (الداودية) وبعضها مستجد (إقامة فروع للداودية) وبعضها الثالث قيد الإنشاء (بيت اليتيم).

فكان الإلغاء مشدوداً بين حدين: حد الإبعاد عن الوظيفة يعززه بعد الحاكمين عن مواقفه وسياسته وحد الاستقالة من الوظيفة يعززه بعد نظر فيما ستؤول إليه الأوضاع ورغبة بالانغماس في العمل الاجتماعي.

وأياً كان الحد الذي رسا عليه الإلغاء فإنه بداية مرحلة جديدة في حياته حملت طابعاً سياسياً بالاعتقالات المتكررة التي تعرض لها وحملت طابعاً اجتماعياً بالإنجازات الاجتماعية التي تحققت ولم تحمل جديداً على المستوى الفكري.

أ- النكدي على المستوى السياسي: مناضل عنيد

لم يعرف نشاط سياسي للنكدي خلال ما تبقى من العام ١٩٣٩ ومطلع العام ١٩٤٠ ليظهر بعدها معتقلاً سياسياً لأكثر من مرة خلال ثلاث سنوات الأمر الذي يعني اشتغال ما بالسياسة.

ففي ٢٧ أيار ١٩٤٠ اعتقلته القوات الفرنسية بأمر من المفوض السامي غبريال بيو مع الأمير عادل أرسلان والشيخ هاني أبو مصلح وألحق بهم علي ناصر الدين ووضعوا في سجن القلعة ثم سيقوا إلى سجن تدمر في ١٩ حزيران وأفرج عنه مع الأمير عادل في ٢٥ حزيران من العام نفسه في حين بقي هاني أبو مصلح وعلي ناصر الدين في تدمر اللذين رفضا إصرارهما على البقاء معهما في السجن حتى يطلق سراحهم جميعاً لأن خروجهما يسهل الإفراج عنهما.[١] وقد راجع الأمير أمين مصطفى أرسلان المراجع العليا بشأنهما فنقلا على أثرها إلى ريفون.[٢]

ولم يوضح الأمير عادل سبب الاعتقال، لا بل قال: «لم يفهم أحد سبب اعتقالنا»،[٣] إنما كان أمر المفوض السامي النفي إلى تدمر ليكون تحت المراقبة.[٤]

ويشي أمر المفوض السامي بشك في ولاء المعتقلين وبنشاطهم السياسي الأمر الذي دفعه لوضعهم تحت المراقبة، وبخاصة أن الأمر صدر وفرنسا ما زالت منضوية في جبهة الحلفاء وأمر إطلاق السراح صدر وقد أصبحت الحكومة الفرنسية موالية للألمان.[٥]

وقد يكون الشك في الولاء والنشاط مصدره ارتباط المعتقلين بالأمير شكيب أرسلان أحد الذين تعاطفوا مع ألمانيا، وهم تيار واسع في الحركة العربية الذي راهن على انتصار ألمانيا للتخلص من الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي، وبخاصة أن للحلفاء مواقف داعمة للحركة الصهيونية خلافاً للموقف الألماني.

وهذا السبب التقديري يعززه خبران:

الأول: ما أورده النكدي على هامش نشر رسالة الأمير شكيب أرسلان له بعد خروجه من سجن تدمر[٦]: «ما كان بعد الاجتماع العام الذي عقدناه في تحقيق ومؤاخذة ثم ما كان من فوائد جناها من تجسس علينا» الأمر الذي

يعني أنه كان مشاركاً في اجتماع عام وأن أحدهم وشى به إلى الفرنسيين، أي أن الاجتماع معارض لهم أو أنه تحدث فيه ضدهم. ويوضح في هامش لتقديمه رسالة الأمير شكيب أرسلان إلى سعيد حمدان في ٣ شوال ١٣٥٥ هـ./٢٦ كانون الأول ١٩٣٨ (الثاني كما في النص) ونشرته «الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٦٣، ص.١٤٨. إن أحد أسباب اعتقاله الأول مع الأمير عادل حصول اجتماعين في محلات أسعد نجار وفي بيت ملحم حمدان احتجاجاً على حرمان الدروز من منصب وزاري إثر خلاف حكمت جنبلاط ومجيد أرسلان وما قيل فيهما من احتجاج وتهديد.

ويُعطف على هذه الحاشية ما أشار إليه الأمير عادل أرسلان بطلب المفوضية حضوره مع عارف النكدي، بعد قدوم الوفود المهنئة، إلى الشعبة السياسية لمقابلة المسيو بوانتي في ١٩ تموز وعتبه عليهما لعدم شكرهما له بسبب الإفراج عنهما، والطلب منهما الامتناع عن استقبال الناس وعدم زيارة الشوف وقد رد أرسلان الطلب إلى ضابط استخبارات بتدين والمطران البستاني وامرأة معلومة الأخلاق والأطوار والماضي والحاضر. الأمر الذي يعني خوفاً سياسياً من نشاطهم. خلافاً لتقدير أرسلان بأنه كيد له.[٧]

أما الخبر الثاني فهو ما أعلنه النكدي في اعتقاله الثاني في العام ١٩٤١، بعد دخول قوات فرنسا الحرة والقوات الإنكليزية إلى لبنان وإخراج القوات الموالية للألمان، عن اتهامه بقبض أموال من دولة أجنبية.[٨]

أما الاعتقال الثاني فلم يحدد تاريخه بالضبط إلا أن الإجماع قائم على حصوله بعد دخول القوات الحليفة (البريطانية وفرنسا الحرة) إلى لبنان ورحيل القوات الفيشية (١٦ تموز ١٩٤١) ويذكر طه الولي خبراً عن أحد أصدقائه الضباط في الدرك اللبناني، آنذاك، أنه وجد على مكتبه قصاصة كتب عليها: «ابحثوا عن مبرر لاعتقال النكدي».[٩]

وتخلط المذكرات والمقابلات عن مدة الاعتقال ومكانه وإن أجمعت على مدة اعتقاله (٣ سنوات) ومكانه (المية ومية وراشيا) دون التحقق من تواصلها (فترة واحدة) وأي الأوقات في المعتقلين، وينفرد الولي ومارديني بنقله من راشيا إلى تدمر في سيارة مكشوفة خلال فصل الشتاء.[١٠]

ويبدو أنه اعتقل بعد تموز ١٩٤١،[١١] واستمر حتى أوائل حزيران

١٩٤٢[١٢] في معتقل المية ومية،[١٣] ثم أعيد اعتقاله بعد أربعة عشر يوماً إثر مقابلة حادة مع ضابط المخابرات (نستنتج أنه ضابط إنكليزي).[١٤] قام بالترجمة بينهما منير أبو فاضل وقد أورد الأمير عادل أرسلان المقابلة – وإن اختلف تاريخها[١٥] – حيث قال بأنه استدعي إلى مكتب الكولونيل فرلوفغ الإنكليزي بعد الإفراج عنه حيث قال له: «كنت أتوقع أن تأتي فتشكرني لأنني سبب الإفراج عنك»، فأجابه النكدي: «لم أدرِ لما اعتقلت»، فقال الكولونيل: «أنت تريد أن تجعل الدروز مسلمين...» فأجابه النكدي: «الدروز مسلمون وهم أهل مذهب لا أهل دين ومع هذا فأي ضرر يأتيكم من ذلك؟». فلم يلبثوا أن اعتقلوه للمرة الثانية.[١٦]

واستمر في هذا الاعتقال الثالث حتى ١١ شباط ١٩٤٤.[١٧]

وقد كان اعتقاله ضمن حملة اعتقالات لقادة سياسيين أقدمت عليها القوات الإنكليزية والفرنسية بعد دخولها لبنان وسوريا وطالت حوالى ٢٠٠ شخصية – حسب رواية إبراهيم يموت.[١٨]

وقد ورد اسمه في مذكرات من كتب من هؤلاء كعبد الله القبرصي،[١٩] وإبراهيم يموت،[٢٠] وطه الولي،[٢١] وشفيق الأرناؤوط.[٢٢] ولم يرد اسمه في مذكرات معتقلين آخرين كعبد الله سعاده،[٢٣] وجبران جريج.[٢٤]

ويذكر قبرصي أن غرفة النكدي تحولت إلى دار ثقافية وأنه كان موسوعة علمية.[٢٥] كما يذكر طه الولي رفضه المساومة مع الفرنسيين للإفراج عنه لقاء التعاون معهم.[٢٦]

كما يذكر القبرصي ويموت والأرناؤوط اعتقاله الإفرادي ضمن المعتقل لمدة أسبوع وإضرابه عن الطعام خلال ذلك لمعارضة إجراءات الكابتن سافاري – Savari حسب قول قبرصي – ولتغيبه عن التعداد – حسب قول يموت والأرناؤوط.[٢٧]

وقد كان آخر الخارجين من المعتقل إذ بدأ إطلاق سراح المعتقلين خريف ١٩٤٣ فأطلق سراح علي ناصر الدين[٢٨] ثم ستة عشر معتقلاً آخر[٢٩] تلاها دفعة ثانية[٣٠] وثالثة.[٣١]

وقد خص بمطالبات للإفراج عنه حين بدأ الانفراج في العلاقات مع الدولة الفرنسية خريف ١٩٤٣ إذ إن وفود المحتفلين بعيد الفطر في السويداء

طالبت المحافظ بالمطالبة بالإفراج عنه وقد أرسلت برقية إلى رئيس الجمهورية.[٣٢] كما طالب وفد من أعيان الدروز في لبنان ممثلي السلطات الحليفة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين.[٣٣]

أما أسباب الاعتقال فيشي بها ثلاثة أخبار:

الأول: ما قاله الأمير عادل أرسلان عن مقابلة النكدي مع الكولونيل فرلونغ الإنكليزي الذي اتهم النكدي بمحاولته جعل الدروز مسلمين وإصرار النكدي على أنهم مذهب في الإسلام.[٣٤]

والثاني: ما أورده خالد النكدي في سيرة عارف النكدي (م.س.) ص. ٥٨ – ٥٩ نقلاً عنه بأن سبب الاعتقال استغراب فرلونغ عدم قيام النكدي بالشكر واتهامه بتحريض الناس ضد السياسة البريطانية وأجوبته الحادة عما سئل عنه.

الثالث: ما قاله النكدي نفسه عن اتهام سلطات الانتداب له بقبضه أموالاً من دولة أجنبية وطلب هيأة مشتركة من الفرنسيين والإنكليز إطلاعها على حسابات الأوقاف ورفضه الطلب وإحالتها إلى سجل المحسنين في «الضحى» والبيانات الصادرة عنه واعتباره ذلك أحد أسباب اعتقاله.[٣٥]

وتؤشر هذه الأخبار إلى مواقف سياسية للنكدي دفعت السلطات المنتدبة إلى اعتقاله، فالقول بإسلامية الدروز، التهمة المشتقة من الخبر الأول، يندرج في مواجهة سياسة الحلفاء التي حاولت إعطاء شخصية مستقلة للدروز عن المسلمين وشجعت الشخصيات غير الوحدوية بينهم وهو قول ليس بغريب عن النكدي قبل الاعتقال وبعده. وكذلك القول بالتحريض على السياسة الإنكليزية.

والاتهام بقبض أموال من دولة أجنبية المشتق من الخبر الثالث يندرج في شك السلطات الفرنسية بعلاقة النكدي بالأمير شكيب أرسلان المعلن العداء لهذه السلطات والود للسلطات الألمانية.

وقد كان الاعتقال بحد ذاته، أياً كانت الأسباب، اعتقالاً سياسياً يؤكده إيفاد رئيس الجمهورية السورية مبعوثين لمقابلته في المعتقل والطلب منه تحضير نفسه لاستلام منصب مهم في عهد الاستقلال ثم مرافقة الوزير عبد الرحمن الكيالي له من قريته عبيه واستقباله شبه الرسمي في دمشق.

ب- النكدي في العمل الاجتماعي: الأيتام والطلاب، رغم الصعوبات

وعلى المستوى الاجتماعي، باشر ما بدأ التحضير له لإقامة مؤسسة للأيتام في العام ١٩٣٨ بالتشاور مع شيخي العقل اللذين رغبا بمعرفة النفقات اللازمة لإقامته ولاستمراره.[٣٦]

وكان التحضير الجدي بحملة إعلامية على صفحات «الضحى» طوال العام ١٩٣٩ بمقالات شهيرة بعنوان «دار اليتيم/بيت اليتم» (عشر مقالات).[٣٧] وتناولت عزمه على العمل لتنفيذ المشروع بالاتكال على الله والنية الصادقة والإخلاص للعمل وحاجته للمال ودعوته بني قومه للتبرع،[٣٨] فضلاً عن عرضه ما استجد من اتصالات وتبرعات لهذه الغاية.

وكانت الخطوة الثانية تأمين مكان عبر موافقة قاضي المذهب ملحم حمدان على تحويل مجلس البلاد في بيروت المكون من غرفتين إحداهما فوق الأخرى وبجانبه بناءان يصلح أحدهما للسكن والثاني متداعٍ، إلى دار للأيتام،[٣٩] وبدء العمل لترميمه عبر التبرعات العينية.

وكانت الخطوة الثالثة تأمين التمويل للمشروع الذي ظهرت مصادره في المقال الخامس (آب ١٩٣٩) وهي: التبرعات، الوقف التنوخي، وقف الداودية، بيع بعض القطع المبعثرة التي لا عائدة لها ولا فائدة منها.[٤٠]

وتعتبر المصادر الثلاثة الأخيرة (الوقفين، البيع) تحت تصرفه كمتولٍ للأوقاف فكان العمل على المصدر الأول (التبرعات) فوجه كتاباً إلى الجالية الدرزية في ريو دي جنيرو التي عقدت اجتماعات للتباحث في المشروع وقرروا استشارة شيخي العقل وقاضي المذهب فكان جوابهم داعماً للمشروع وماحضاً الثقة بالنكدي[٤١] الذي كان نقطة انطلاق بدء جمع التبرعات التي أرادها النكدي بهدفين: هدف جمع الأموال للمشروع (وهذه لا تكون إلا من الميسورين)، هدف توسيع مشاركة الداعمين للمشروع (وهذه تتطلب مساهمة جزئية من متوسطي الحال الذين قدرهم آنذاك بخمسة آلاف يتبرع كل منهم بليرة سورية.[٤٢] وقد وصلت أربع عشرة لائحة بالتبرعات من المهجر والوطن خلال العام ١٩٣٩.[٤٣]

أما الخطوة الرابعة والأخيرة فهي الإعلان في آب ١٩٣٩ موعد مباشرة

ترميم مجلس البلاد وعن بدء استقبال الأيتام في العام الدراسي ١٩٤٠/١٩٤١.[٤٤]

وقد أنجز الترميم، رغم اندلاع الحرب العالمية الثانية وارتفاع الأسعار، وفُتح بيت اليتيم في الموعد المحدد (١٩٤٠/١٩٤١) واستقبل ٩ أيتام في غرفتين فقط (غرفة للدرس وغرفة للأكل وللنوم)، وتوسع في العام التالي (١٩٤٢/٤١) بإقدام نادي الإصلاح الدرزي على بناء غرفتين مجاورتين فاستقبل ٣٠ يتيماً جديداً. ثم ١٢ يتيماً جديداً في العام ١٩٤٣/٤٢ و٤٢ يتيماً جديداً في العام ١٩٤٤/٤٣.[٤٥]

وقد كان النكدي يتابع هذه العملية، رغم وجوده في المعتقل إبان تلك المرحلة ثلاث مرات: المرة الأولى في تدمر لمدة شهر، (٢٧ أيار — ٢٥ حزيران ١٩٤٠). المرة الثانية في المية ومية (آب ١٩٤١ — أيار ١٩٤٢). والمرة الثالثة في راشيا والمية ومية (حزيران ١٩٤٢ — شباط ١٩٤٤). عبر الموفدين الذين يزورونه في السجن ويروي صلاح الدين أن أبو فؤاد سعيد مريود كان يزوره باستمرار في المية ومية ويتابع قضية الأيتام معه ويرد ما يزيد عن حاجته إلى الأيتام، كما ينقل التعليمات إلى مساعديه، وبخاصة شكيب النكدي فيما يتعلق بالداودية وبيت اليتيم.[٤٦] ويذكر طلاب هذه المرحلة اتفاقه مع جورج مصروعة، وهما في المعتقل، على التدريس في الداودية عند خروجه والتعويض على الطلاب.[٤٧]

كما واصل إنماء الداودية، فعلى صعيد المدرسة الأم أضاف مبنى جديداً للمبنى القديم في العام ١٩٣٩، قدره الشعار بأربعة أضعاف القديم.[٤٨] وأكمل في العام ١٩٤٤.[٤٩]

كما فتح فرعاً للتعليم باللغة الإنكليزية في العام ١٩٤٢،[٥٠] وبلغ عدد تلاميذ المدرسة ١٥٠ في العام ١٩٤٣ — ١٩٤٤.[٥١]

وعلى صعيد المدارس الملحقة، فتح مدرسة قبيع (١٩٤١) وصليما (١٩٤١) ورأس المتن (١٩٤١) وشانيه (١٩٤١) والمعنية في بيروت (١٩٤١) وباتر (١٩٤١) وعين وزين (١٩٤١) وكفر قطرة (١٩٤١، وكفر نبرخ (١٩٤٢)، وجباع (١٩٤٢)، فضلاً عن استمرار بعض المدارس التي افتتحت في المرحلة السابقة.

وكان المميز في هذه المرحلة افتتاح مدرسة في حاصبيا في العام (١٩٤١) إذ اشترى بناية كامل بك جنبلاط وأشرك أهالي حاصبيا بربع الثمن كمساهمين والباقي لوقف الكلية وبقيت الملكية على هذه الحال إلى أن فرُغ البيع لوقف البياضة في العام ١٩٤٧ واستمرت الداودية لمرحلة لاحقة.[٥٢]

وفي الأعوام ١٩٤٢ – ١٩٤٤، يظهر تذمراً من سياسة الحكومة اتجاه الطائفة. إذ تطلب مديرية التربية من إدارة أوقاف الداودية تسجيل مدارس تابعة لها في ١٠ قرى[٥٣] وعدم أخذها بتثبت المحافظ من قدمها (قبل ١٩٣١)،[٥٤] وترفض إعطاء رخصة لمدرسة في بعقلين بحجة وجود مدرسة رسمية فيها،[٥٥] كما ترفض إعطاء رخصة لمدرسة العبادية رغم عدم وجود مدرسة رسمية فيها.[٥٦]

وتميزت هذه المرحلة، على مستوى الداودية، بانفتاح على مصر، حكومة وأزهر، بدأه الأمير شكيب أرسلان أثناء زيارته لمصر في صيف العام ١٩٣٩ فأوفد الأزهر مدرساً وأوفدت وزارة المعارف مدرساً آخر.[٥٧]

وقد كان هذا الانفتاح تأسيساً لعلاقة مستمرة مع مصر، حكومة وأزهر، لم يلغها – كما سنرى – تبدل الحكم في مصر (١٩٥٢)، لا بل زادتها وطوداً بازدياد أعداد البعثة المصرية إلى الداودية، وكان من بين أعضائها من برز اسمه، أكاديمياً وسياسياً، في المراحل اللاحقة.[٥٨]

كما أسس في هذه المرحلة مكتبة كبرى في الداودية وفتح باب التبرع لها في ١٩٤١/١٢/٦ ونشر أسماء المتبرعين في «الضحى».[٥٩] ويذكر العقراوي في السنوات اللاحقة بلوغ عدد مجلدات المكتبة الألف.[٦٠]

ولم تتوقف «الضحى» عن الصدور في هذه المرحلة باستثناء العام ١٩٤٤ و١٩٤٥ وبسبب غلاء أثمان الورق.[٦١]

ج– مشهد خامس:

يظهر النكدي في هذه المرحلة على حقيقته السياسية: مناضلاً عروبياً استقلالياً متشدداً في ذلك وفي عدائه للفرنسيين، من خلال اعتقاله الطويل الذي لم يجاره فيه أحد من المعتقلين الآخرين. ولا يبرز هذا الاعتقال المتكرر، والطويل ما هو معروف عن النكدي: متولٍ للأوقاف الدرزية

ومشرف على مدارسها، موظف كبير في دولة سوريا المنتدب عليها الدولة المعتقلة للنكدي.

فمتولو الأوقاف كثر والمشرفون على المدارس أكثر فلم يعرف اعتقال أي منهم، لا بل أن الدولة المنتدبة جهدت منذ ١٩٢٠ على تكريس المؤسسات الطائفية ومدارسها: نصاً وممارسة.

والموظفون كثر، كبيرهم والصغير، في الدويلات التي أنشئت وكانت تحت سلطة فرنسا، لا بل أنها كانت المشرفة على إدارات هذه الدول وكان لها في كل وزارة مستشار. ولم يعرف الاعتقال أي من هؤلاء.

لذا يقبع سبب الاعتقال فيما يتجاوز ذلك وهو بالتأكيد سبب سياسي لم نعرف اشتغالاً معلناً للنكدي في حقله وما عرف ومضات تشع وتختفي الأمر الذي ينفي مشاكسة في أمر سياسي أو مصلحة سياسية آنية سبباً للاعتقال.

وبذا يكون السبب السياسي جذريةً في العمل السياسي وسمت بها ومضات سابقة وكانت حالة الطوارئ التي فرضتها الحرب مناسبة لتصفية الحساب.

الهوامش

١ د. يوسف ايبش، مذكرات الأمير عادل أرسلان، الدار التقدمية، لبنان، ط. ١، ١٩٨٣، ص: ٣٠٣ – ٣٠٤ و٣١٠.
ويذكر أسماء منهم: محمود البيروتي، د. سيف الدين المأمون، السيد مهدي مرتضى، إلا أنه لا يشير إلى ربط خروجه بخروجهم كما مع ناصر الدين وأبو مصلح الأمر الذي قد يرد إلى الانتماء معهما إلى مذهب واحد كما قد يرد إلى تقارب سياسي/فكري معهما وقد يرد أيضاً إلى عمل تنظيمي مشترك إذ اعتقل أبو مصلح مع الأمير ووضعا معاً في سجن القلعة ثم في تدمر.

٢ «الصفاء» ٢٠ و٢٢ آب ١٩٤٠.

٣ د. يوسف ايبش، مذكرات الأمير عادل أرسلان، م.س.، ص: ٣٠٤.

٤ المصدر نفسه، ص: ٣٠٣.

٥ لقد احتلت ألمانيا فرنسا في ١٥ حزيران ١٩٤٠ ووقعت الهدنة معها في ٢٢ حزيران ١٩٤٠ وشكلت حكومة الجنرال بيتان الموالية للألمان في ١٠ تموز ١٩٤٠.

٦ الميثاق الجزءان ١١ و ٢١، ت٢/ك١، ١٩٦٨، ص: ٤٧١.

٧ مذكرات الأمير عادل أرسلان، م.س.، ص: ٣١٢ – ٣١٣.

٨ من أين للأوقاف هذا؟ «الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٩، ص: ٢٧٠ – ٢٧١.

٩ طه الولي، في عارف النكدي، م.س.، ص: ٦٣.

١٠ طه الولي، مرجع نفسه، ص: ٦٤.
زهير مارديني في الكتاب نفسه، ص: ١٩٩.

١١ إجماع الروايات على ذلك، بما فيه رواية النكدي نفسه.

١٢ استندنا في ذلك على قصيدة لفندي الشعار ألقاها في ١٩٤٢/٦/١٠ في حفلة مدرسة البنين بمناسبة عودة النكدي من معتقله في المية ومية. «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٨، ص: ٤٢٥.

١٣ استندنا في تحديد المكان على قوله في مقال «الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٩، ص: ٢٧١، إلى أنه اعتقل ثلاث مرات: في تدمر، في المية ومية، وفي راشيا والمية ومية، الأمر الذي يعني أن اعتقاله الثاني كان في المية ومية.
١٤ مقابلة مع خالد النكدي في ٩/٤/٢٠٠٣.
١٥ أورد الخبر في تاريخ ١ آب ١٩٤٦ وقد يكون خطأً مطبعياً، أو قد يكون إخبار النكدي له في ذلك اليوم وليس حصول الحدث يومها وهذا ما نرجح.
١٦ د. يوسف ايبش، مذكرات الأمير عادل أرسلان، م.س.، ص: ٦٣٩ – ٦٤٠.
ويكرر الرواية نفسها دون ذكر ما دار فيها رفيق صلاح الدين، عريف في المعتقل آنذاك، في نص في «الميثاق»، الجزء ٣، ١٩٨٨، وفي مقابلة معه في ١٢ آب ٢٠٠٣.
١٧ «الجبل» ١٣ شباط ١٩٤٤. و«لسان الحال» ١٥ شباط ١٩٤٤. و«بيروت»، ١٥ شباط ١٩٤٤.
١٨ إبراهيم يموت، الحصاد المر، منشورات دار الركن، بيروت، ط. ١، ١٩٩٣. ص: ٩٩.
١٩ عبد الله قبرصي يتذكر (٢)، م.س.
٢٠ إبراهيم يموت، الحصاد المر، م.س.
٢١ طه الولي، كلمة في كتاب عارف النكدي.
٢٢ شفيق الأرناؤوط، معروف سعد، تتمة المنشور، ط. ١، ١٩٨١.
ويورد بعض الأسماء: عارف النكدي، عبد الله المشنوق، فريد زين الدين، د. حمدي الخوجة، د. يوسف البوجي، زهير عسيران، سعيد سربيه، عبد الله دبوس، شارل شاوول، نهاد أرسلان، معروف سعد، اسكندر حريق، علي ناصر الدين، ناظم القادري، جورج يونان، د. يوسف سماره، رشاد برمدا، أحمد قنبر، عاطف الخوري، مصطفى السباعي، نعمة تابت، مأمون أياس، جبران جريج، زكريا اللبابيدي، أسد الأشقر، عبد الله قبرصي.
ويذكر عبد الله القبرصي بعضهم: النكدي، ناصر الدين، سعاده والأشقر، واياس وجريج، وسعد، وزين الدين، والقادري، ويضيف صبحي العمري، رشاد برمدا، وأحمد قنبر، وعثمان عبد العال، ويوسف سماره، أحمد صيداني، قيصر أنور، أنيس فاخوري، وديع مجاعص، نجيب الريس، فريد شهاب، فيكتور موسى، عبد القادر شريتح، مصباح ماميش، رشاد رويحة، شفيق سليمان، أحسان البزري، فوزي تللو، محمد عبد الكريم، طه الولي، حسن الهواري، شفيق الأرناؤوط.
٢٣ عبد الله سعاده، أوراق قومية، بيروت، ط١، خريف ١٩٨٧. وقد اعتقل لمدة ثلاثة أشهر من أيلول حتى نهاية كانون الأول ١٩٤٢، وكان في أول حياته الجامعية والحزبية – حسب روايته – ص: ٣٠ – ٣٣.
٢٤ جبران جريج، حقائق عن الاستقلال أيام راشيا، إذ يذكر انتقاله إلى راشيا في الربع الأخير من العام ١٩٤٢ ويذكر بعض من التفاهم فيها دون أن يذكر معتقلي المية ومية.
٢٥ عبد الله قبرصي يتذكر (٢)، م.س.، ص: ٩٤ و١٥٥.
٢٦ طه الولي في عارف النكدي، م.س.، ص: ٦٣.
٢٧ إبراهيم يموت، الحصاد المر، م.س.، ص: ١١١.
شفيق الأرناؤوط، معروف سعد، م.س.، ص: ١٤٧.
٢٨ جريدة «بيروت» في ٦/١٠/١٩٤٣.
٢٩ جريدة «بيروت» ٣٠/١٢/١٩٤٣ وأبرزهم: إحسان الرفاعي (حلب)، عبد الله قبرصي (لبنان)، عبد اللطيف شبارو (حلب)، عثمان ابنونو (حلب)، أمين مجذوب (لبنان) نمر جردة (جبل الدروز)، عبد القادر الحفار (حلب)، جان ليفي و٦ أجانب.
٣٠ «بيروت»، في ١/١/١٩٤٤ وضمت: نعمة تابت، منصور اللحام، فارس المعلولي، بهيج

عثمان، حسن هواري، الفريد خوري، فريد عبيد، أمين سلام، زكريا اللبابيدي، بشير فاخوري، أنيس فاخوري، شفيق الأرناؤوط، نهاد حنا، جورج نادر، ليون معليان، إبراهيم يموت، أسبر حداد، جورج مصروعة، أديب ارسوزي.

٣١ «بيروت» ١٩٤٤٢٨، أوردت أسماء ١٠ معتقلين أفرج عنهم: عثمان عبد العال (بيروت)، مأمون اياس (بيروت)، أسد الأشقر (جبل لبنان)، جبران قبرصي (جبل لبنان)، علي شامل (عكار)، خالد قنواتي (دمشق)، نور الدين عضيمي (دمشق)، محمود الكيال (دمشق)، محمد عمر الصوما في (الصومال)، نسيب رفاعي (حلب).

٣٢ «الجيل»، ١٩٤٣/١٠/٧.

٣٣ «لسان الحال»، ١٩٤٣/١٠/٥.

٣٤ د. يوسف إبيش، مذكرات الأمير عادل أرسلان، م.س.، ص: ٦٣٩ – ٦٤٠.

٣٥ من أين للأوقاف هذا؟ «الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٩، ص: ٢٧٠ – ٢٧١. ويفصل في الرواية خالد النكدي في مقابلة معه في ٢٠٠٤/١١/١١ وفي كتيب وضعه وصدر عن بيت اليتيم بعنوان «سيرة عارف النكدي (١٩٩١) ص: ٧٦ – ٧٧ فيذكر استغراب المسؤول الفرنسي فتح المدارس الكثيرة والأوقاف فقيرة ويذكّر النكدي بنشره تبرعاً لقنصل ألمانيا فون روز بمبلغ ٥٠ ليرة فيرد النكدي بالهامش الذي وضعه للتبرع والذي يعلن فيه عدم اللياقة في رد التبرع.

٣٦ مقال دار اليتيم (٣)، «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٣٩، ص: ١٠٢ يستشهد النكدي في معرض حديثه عن الحاجة للمال في هذا المشروع برسالة وردته من أحد الرؤساء الروحيين ونشرها في الجزء الثامن من «الضحى» ١٩٣٨.

٣٧ يشير في دار اليتيم (٣)، آذار ١٩٣٩، إلى نشره كلمتين سابقتين حول الموضوع. كما يستشهد وسيم يحيى في رسالته «تطور التعليم في بيت اليتيم الدرزي ١٩٤٠ – ١٩٤١» بهذه المقالات التي كان عنوانها «دار اليتيم وأصبحت بيت اليتيم» ويعرض تبرير النكدي لتغيير الاسم في الجزء الثامن، آب ١٩٣٩، ص: ٣٢٧، بالخوف من التباس الاسم بغيره من الدور المسماة بهذا الاسم أو ما يقرب منه في بيروت، ص: ٥ – ٨.

٣٨ العدد نفسه، ص: ١٠٢ – ١٠٤.

٣٩ وسيم يحيى، المصدر السابق، ص: ٨٠٧، عن دار اليتيم (٤)، «الضحى»، الجزء ٥، أيار ١٩٣٩، ص: ٢٠٣ – ٢٠٤.

٤٠ وسيم يحيى، تطور التعليم م.س.، ص: ٨، عن بيت اليتيم (٥)، «الضحى»، الجزء ٨، آب ١٩٣٩، ص: ٣٢٧.

٤١ المصدر نفسه، ص: ١٢، وقد نشر البيان وجواب الشيخين وقاضي المذهب في «الضحى»، الجزء ٩، أيلول ١٩٣٩، ص: ٢٥٣.

٤٢ المصدر نفسه، ص: ٢٣ و٢٤، عن بيت اليتيم (٧)، «الضحى»، الجزء الأول، كانون الثاني ١٩٤١، ص: ٨. (كانت العملة مشتركة بين لبنان وسوريا).

٤٣ المصدر نفسه، ص: ٢٢ – ٢٤.

٤٤ المصدر نفسه، ص: ٨.

٤٥ وسيم يحيى، تطور التعليم، م.س.، ص: ١٤.

٤٦ المصدر نفسه، يذكر وسيم يحيى نقلاً عن مقابلة مع أمين شمس الدين أنه والشيخ داود طليع تابعاً البناء في بيت اليتيم في تلك المرحلة. كما يذكر خالد النكدي في مقابلة معه في ٢٠٠٤/١١/١١ الزيارة الأسبوعية لمريود إلى المية ومية والذي كان يحمل التوجيهات لشكيب النكدي. وكذلك فندي الشعار يذكر استشارة النكدي وهو في المعتقل وفيها عندما أنذره وزير

المعارف رامز سركيس بإغلاق مدارس القرى وجوابه للوزير الذي أشاد به، وهو ابن عبيه، وربط الإغلاق بفتح المعارف مدارس في القرى المحرومة.
«الميثاق»، تموز ١٩٨٠.
ورامز سركيس شغل الوزارة من ١٩٤١/١١/١١ حتى ١٩٤٢/٧/٢٧.

٤٧ مقابلة مع العقيد المتقاعد طلال المهتار في ٢٠٠٢/١٢/٣٠ وقد تعلم في الداودية إبان تلك المرحلة (٣٧ – ١٩٤٤) ويذكر تأخر التدريس في مادة الفلسفة الذي عوض عنه مجيء جورج مصروعة.
والجدير ذكره أن جورج مصروعة – كما مر معنا – أخرج من المعتقل في ١٩٤٤/١/١ (أي بعد بدء الدراسة بثلاثة أشهر)، وهو منتم للحزب السوري القومي الاجتماعي، الأمر الذي يعني اهتمام النكدي بنوعية المعلمين، دون الانتماء السياسي أو الطائفي، فهو – وكما ذكر عبد الله قبرصي – كان محاوراً للسوريين القوميين في المعتقل من موقع القومي العربي.
ويؤكد الرواية الأستاذ أمين الأعور في مقابلة معه في ٢٠٠٤/١٢/٢٥. والأستاذ حسين الأعور في مقابلة معه في ٢٠٠٤/١٢/٢٧.

٤٨ فندي الشعار، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٨، ص: ٤١٥.

٤٩ مفيدة عابد، م.س.، ص: ٤١.

٥٠ المصدر نفسه، ص: ١٩.

٥١ المصدر نفسه، ص: ٤١.

٥٢ يراجع: رسالة إلى المحافظ في ١٠ حزيران ١٩٤٢، «الضحى»، الجزءان ٣ و٤، ١٩٥٩، ص: ٨٥. و«الضحى»، ١ و٢، ١٩٥١. و١ و٢ و٣، ١٩٥٧.
كما يراجع: دراسة الأشقر، ص: ٨٠ – ٨١ و٩٤ – ٩٥.
وجريدة «الصفاء»، ٢٦ آب ١٩٥٠.
وفندي الشعار، «الميثاق»، نيسان وحزيران وأيلول ١٩٧٨، نيسان ونوار وتشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٧٩.
مقابلة مع الشيخ غالب قيس في ٢٠٠٤/٨/٢٩.
مقابلة مع الأستاذ مجيد أبو غيدا في ٢٠٠٤/٨/٢٩.
وهما أستاذان في الداودية آنذاك.

٥٣ نصّ المرسوم ٧٩٦٢ المؤرخ في آذار ١٩٣١ على الحصول على إجازة رئيس الدولة للمدارس المقامة بعده وإعفاء التي أنشئت قبله.

٥٤ الكتاب رقم ٢٣٧٩، تاريخ ١٩٤٢/٦/١٠، منشور في«نحن في هذا الوطن»، «الضحى»، ١ – ٣، كانون الثاني – آذار ١٩٥٧، ص: ٢٣ – ٢٤.

٥٥ المصدر نفسه، ص: ٢٤ – ٢٥.

٥٦ المصدر نفسه، ص: ٢٥ – ٢٦.

٥٧ ورد في كتاب «ذكرى الأمير شكيب أرسلان» (تصنيف وتدقيق محمد علي الطاهر، القاهرة ١٩٤٧ م.، ص: ١٩٧) رثاء عبد الرحمن عاصم المنشور في منبر الشرق بالقاهرة الذي قال فيه إن الأمير شكيب أرسلان لما أراد العودة من مصر إلى أوروبا عهد إليه بمواصلة سعيه لانتداب معلم للدين في المدرسة الداودية في عبيه، دون أن يحدد التاريخ. وبمراجعة سيرة حياة الأمير شكيب في أكثر من مرجع ومنها معجم الأعلام الدروز لمحمد الباشا، م.س.، تبين أنه كان في القاهرة صيف العام ١٩٣٩.
كما ورد في رسالة نشرتها «الميثاق»، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٦٨ من الأمير شكيب أرسلان إلى عارف النكدي مؤرخة في العام ١٩٤٠ عمل الأمير لإرسال مدرسين إلى الداودية، وقد أوفد الأزهر مدرساً ووزارة المعارف مدرساً آخر.

٥٨ يذكر طلاب الداودية اسم عبد الله المشد موفداً من الأزهر في هذه المرحلة.

٥٩ نشرت «لسان الحال» في ١٩٤١/١٢/٦ إعلاناً ورد فيه دعوة الأساتذة والمكاتب وشركات التأليف لمؤازرة هذا الاقتراح وأعطت عنوانين للمؤازرة، الداودية وعبيه وعنوان «الضحى» في شارع البوسطة القديمة رقم ٣٤ وأعلنت أنها ستنشر أسماء المتبرعين على صفحات «الضحى» إلا أن عدم تمكننا من الاطلاع على «الضحى» في تلك المرحلة حال دون معرفة المتبرعين وقيمة تبرعاتهم.

٦٠ رودريك ماتيوز ومتى عقراوي (ترجمة أمين بقطر)، التربية في الشرق الأوسط العربي، المكتبة العصرية، ١٩٥٠، ص: ٦٧٣ – ٦٧٤.

والكتاب صدر باللغة الإنكليزية في العام ١٩٤٩ بناء لتكليف مجلس التعليم الأميركي بواشنطن. ونرجح مقابلات الكاتبين أثناء إعداد الكتاب قبل ذلك بسنتين على الأقل.

٦١ استنتج ذلك من:

- إعلان «لسان الحال» عن الاكتتاب لمكتبة في الداودية في ١٩٤١/١٢/٦ والوعد بنشر التبرعات في «الضحى».
- نشر «الضحى» في كانون الثاني ١٩٥٤ رسالتين في بريد «الضحى» ذكرت نشرهما في العام ١٩٤٣ في حين نشرت كتاب صاحب جريدة «البيان» أمين داود فياض في ١٩٤٤/٢/١٠ ورد النكدي عليه في ١١ نيسان ١٩٤٤ وقولها إنهما ينشرا لأول مرة، أي أنها لم تكن تصدر آنذاك.
- قول النكدي في مقال مؤسساتنا العلمية والخيرية نشرته جريدة «الجبل» في ٤ و٦ أيلول ١٩٤٥ توقف «الضحى» بسبب ارتفاع سعر الورق.

الفصل السابع

النكدي مَعْلَماً في الحياة السياسية السورية (١٩٤٤ - ١٩٤٩)

تعتبر هذه المرحلة من سيرة النكدي (١٩٤٤ - ١٩٤٩) متوافقة مع المرحلة الأولى من عهد الاستقلال في سوريا، المرحلة التي يمكن أن نسميها مرحلة الحكم الوطني البرلماني قبل أن تبدأ الانقلابات العسكرية التي انسحب من العمل العام في بدايتها، بالرغبة، أولاً، وبالتقاعد الوظيفي ثانياً.

وشهدت هذه المرحلة حدثين مهمين سورياً ودولياً، أما الحدثان فهما:

١. الاستقلال نفسه بما حمله من معانٍ ودلالات مفارقة لما قبله وما تضمنه من موجبات استكمال بناء الدولة، واستكمال بناء وحدتها التي تعرضت لأزمات إبان الانتداب من جهة وموجبات النهوض بالمجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من جهة ثانية.

٢. نكبة فلسطين وما عنته من خسارة أرض وتشريد شعب عربي من جهة وقيام دولة استيطانية في الموقع المتوسط بين البلدان العربية من جهة ثانية وهزيمة لجيوش سبع دول عربية فضلاً عن منظمات شعبية من جهة ثالثة. وما استولدته من شعور بالرفض من جهة وتحميل المسؤولية للحاكمين من جهة ثانية وازدراء بإمكانيات الحكم الوطني في الدول المجاورة من جهة ثالثة وقيام أحزاب ومنظمات وانقلابات باسم الردّ على الهزيمة من جهة رابعة.

أما المناخ الدولي الجديد فتجلى في خروج الدولتين الأقويين قبل الحرب

العالمية الثانية والمنتدبتين على البلاد العربية من الحرب منتصرتين سياسياً وعسكرياً ومهزومتين اقتصادياً واجتماعياً وتراجع موقعيهما في التراتبية الدولية إلى المرتبة الثانية بعد حليفيهما في الحرب: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي اللتين تزعمتا العالم وقادت كل منهما محوراً في حرب باردة.

وعنى هذا المناخ، عربياً، محاولة كل من الدولتين الصاعدتين احتلال مواقع في المنطقة «المحجوزة» للدولتين الهابطتين فكان صراع معهما لوراثتهما كما كان صراع بينهما فضلاً عن صراع سابق بين الدولتين الهابطتين وقد برزت نتائج هذه الصراعات في المراحل اللاحقة.

فكيف كان النكدي في هذه المرحلة؟

شكل خروج النكدي من السجن (١١ شباط ١٩٤٤) مرحلة جديدة في حياته إذ استلم الحكم في سوريا أصدقاؤه الوطنيون وحاملو هواه السياسي الوطني[١] (أواخر ١٩٤٣) ونالت سوريا استقلالها (١٩٤٥)، فقد أرسل إليه الرئيس القوتلي المنتخب حديثاً ثلاثة وفود أخرها مؤلف من فريد زين الدين، صبحي العمري، محمود الهندي وهو في معتقل المية ومية لإبلاغه رغبة الرئيس تسليمه مديرية العدلية وأن تمنعه سيبقي المديرية شاغرة.[٢]

وحين أفرج عنه،[٣] كلف الرئيس القوتلي وزير العدلية، عبد الرحمن الكيالي، بزيارته وجاء برفقته إلى دمشق حيث أمت الوفود مقره، فندق أوريان بالاس، للتهنئة (أوائل آذار)[٤] وصدر المرسوم رقم ٢٦٩ بتعيينه مديراً عاماً للعدلية.[٥] كما أعيد تعيينه بالمرسوم ١١٩٢،[٦] ١٩٤٤/١٠/٣١ عضواً عاملاً في المجمع العلمي العربي بدلاً من العضو المتوفى رشيد بقدونس، وقد يكون في ذكر «الجبل» ذلك قبل ستة أشهر دليلاً على الجو السائد قبل صدور المرسوم.[٧]

وعكس الاهتمام الرئاسي، وما يعبر عنه من قوى سياسية، بإعادة النكدي إلى مديرية العدلية توجهاً لإعطاء موقع له يتجاوز العدلية كما ينبئ عن موقع مهم للنكدي بين هذه القوى يتجاوز – كما سيظهر لاحقاً – الطابع الوظيفي وميزات الموظف المثالي الذي عُرف به النكدي في المراحل السابقة.

ويبرز النكدي في هذه المرحلة حيوية في العمل وتنوعاً في مجالاته تجلت في المناحي الآتية:

- المنحى السياسي.
- المنحى الوظيفي.
- المنحى الاجتماعي.

أ- النكدي في العمل السياسي: وظائف سياسية ومواقف مبدئية

ففي السياسة، يظهر النكدي سياسياً، بامتياز، وإن كان الظاهر عنه الطابع القانوني الإداري، ويتجلى ذلك عبر طبيعة تعييناته الوظيفية أولاً، وعبر الدور الذي لعبه في إحدى هذه الوظائف (محافظ جبل الدروز) ثانياً، وعبر إطلالته السياسية المحدودة ثالثاً، وعبر أقواله ذات الطابع السياسي، رابعاً.

أولاً - ففي مجال التعيينات الوظيفية التي شغلها، تظهر الطبيعة السياسية لهذه التعيينات.

ففي تعيينه مديراً للعدلية أرسل الرئيس القوتلي المنتخب حديثاً ثلاثة وفود إلى النكدي في معتقله طالباً إليه استلام مديرية العدلية، وأوفد حين خروجه من المعتقل وزير العدلية إلى بلدته عبيه لمرافقته إلى دمشق، ولقي حين وصوله إلى دمشق استقبالاً شعبياً بوفود أمت مقر إقامته للتهنئة ثم كان التعيين مديراً للعدلية.

وفي انتدابه لوظيفة مديرية الإعاشة، مع بقائه في مديرية العدلية، بالمرسوم ١١٤٢ تاريخ ١٩٤٤/١٠/٢٢[٨] اشترط خالد العظم لقبوله وزارة الإعاشة[٩] تعيين عارف النكدي مديراً عاماً وإطلاق اليد في تنظيف دوائرها وفي إتباع خطة مستقيمة واستدعى النكدي، بعد الثقة، وعرض عليه المديرية فاشترط إصدار قانون بإنشاء محكمة خاصة تنظر في جميع الشؤون المتعلقة بالوزارة والمخالفات ومعاقبة الموظفين وأن تكون من حاكم فرد، لا اعتراض ولا استئناف ولا تمييز لأحكامه، وقد وافق العظم على ذلك كما وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون الخاص وأرسله إلى مجلس النواب مع طلب الاستعجال، وطرح العظم الثقة بشخصه إذا لم يقر المشروع الذي اعترض عليه البعض لغياب نظام الحاكم الفرد وللخشية من صدور أحكام جائرة. إلا أن إصرار العظم وخوف النواب من نقمة الناس أديا إلى إقرار المشروع،[١٠] كما رهن النكدي استمراره بالمديرية بإقرار المشروع.[١١]

وقد فوض وزير الإعاشة مديرها العام، عارف النكدي، بالقرار رقم

٢٧٠٨ بممارسة الصلاحيات العامة لوزارة الإعاشة والتموين المحددة في المرسوم ١٥٠ تاريخ ١٩٤٣/٨/٥[١٢] ومنحه توكيلاً عاماً بالتوقيع عنه.[١٣]

وقد استقال النكدي من المديرية حين استقالة حكومة الخوري[١٤] ولم يعد العظم إلى وزارة الخوري الثانية وحل محله سعيد الغزي الذي كان أبرز المعترضين على مشروع قانون المحكمة الخاصة.[١٥]

في تعيينه في مديرية الشرطة بالوكالة بالمرسوم ١١٥٠، ١٩٤٥/١٠/٩ يلحظ التعيين بعد أزمة وزارية حدثت في أيلول من العام نفسه وأدت إلى تشكيل حكومة جديدة في ١٩٤٥/١٠/١ برئاسة الجابري[١٦] واستقال منها بالمرسوم ٢٢٠، ١٩٤٦/٢/١٧ بعد حدثين سياسيين:

الأول: تفتيش نظارة الشرطة في دمشق ويبدو أن الجهة المفتشة أحد الأجهزة الأمنية، وأن التفتيش لم يكن بعلمه فقدم استقالته أوائل العام ١٩٤٦ الأمر الذي أحدث ضجة كبرى وشكلت وفود لمطالبة الحكومة كي لا تقبل الاستقالة حتى يتمم الرجل رسالته الإصلاحية في الشرطة، إلا أنه عاد عنها بعد اجتماع مطول مع رئيس الوزراء.[١٧]

الثاني: اكتشافه قتلة طراد الملحم، نائب عن العشائر، يوم اغتياله (١٩٤٦/١/١٤) والإعلان عن ذلك، وهو اغتيال ثأري، بعد يومين من خلافه (الملحم) مع النائب أكرم الحوراني وما أشيع عن علاقة بين الاثنين[١٨] بددها جهد النكدي الأمر الذي فوت فرصة إشعال صراع سياسي يبعد الحوراني، وهو قطب لامع في البرلمان، عن الحقل السياسي.

وفي تعيينه محافظاً لجبل الدروز في المرسوم ١٣١٨، تاريخ ١٩٤٧/١٢/١٣ يلحظ هذا التعيين إبان أحداث الجبل (شعبية – طرشان)[١٩] التي اتهمت الحكومة بدعم أحد أطرافها (الشعبية)، إذ سبق التعيين الرسمي (١٩٤٧/١٢/١٣) زيارة النكدي للجبل في ١١/٥ ولقائه طرفي الصراع فضلاً عن الطرف المحايد وزيارته القرى التي شهدت معارك بين الطرفين ومحاولاته فهم الوضع وتهدئته ثم عودته إلى دمشق واتصاله بالمسؤولين وحضوره الجلسة السرية لمجلس النواب لبحث قضية الجبل وإلقاء بيان عن حالته (٤٧/١١/٢٢) وتمكنه من عقد هدنة (١١/٢٣) بالتعاون مع وفود درزية من لبنان أمت الجبل لهذه الغاية.[٢٠]

ووقائع هذا التعيين تشير إلى موقع وطني/سياسي للنكدي بين طرفي الصراع في الجبل أولاً وضمن القوى السياسة (الحاكمة والمعارضة) إذ عينته الحكومة المتهمة بدعم أحد الأطراف وقبل بها الطرفان فضلاً عن المعارضة.[٢١]

ثانياً: وفي المجال السياسي المباشر يبرز النكدي في مفاصل سياسية أهمها:

- مواجهة طروحات يوسف السودا في المؤتمر الأول للمحامين العرب (١٢ – ١٨ آب ١٩٤٤)[٢٢] إذ انبرى للخطابة دون أن يكون اسمه مدرجاً في لائحة المتكلمين[٢٣] وألقى محاضرة[٢٤] نقد عدم تعرض الخطباء والمحاضرين لحقيقة الأمة العربية لأنه «البحث الذي تقوم على صحته وصدقه سياسة هذا المؤتمر»[٢٥] معلناً إيمانه بالعروبة وناقضاً القول بالفرعونية في مصر وبالفينيقية في لبنان وبالوجه العربي للبنان.[٢٦]

كما نقد قول أحد الخطباء[٢٧] بحرية الأمة في دائرة سيادتها في تنظيم كيانها على الأسس التي تريد وقيام هذا الاستقلال على التاريخ والوضع الاجتماعي مبيناً حياديته لو كان الإعلان قائماً على أساس الرغبة والإرادة واعتراضه على التذرع بالتاريخ والوضع الاجتماعي إذ أن القضاء في لبنان لم ينفصل تاريخياً عن القضاء في سائر البلدان العربية حتى الانتداب، دون أن يغير ذلك النظام الخاص بالمتصرفية.

وكذلك نقد قول أحد الخطباء بأن الفارق في الدستور بين الدول العربية مثلاً على اختلاف الأسس بينها الأمر الذي يفضي إلى عدم المساعدة على الوحدة والتوحيد، ناقضاً ذلك بأمثلة عن تبدل شكل الحكم في البلد الواحد وعن تشابه القوانين في بلدان مختلفة في شكل الحكم فيها كما نقد قوله بفصل الدين عن الدولة في لبنان وجمعها في كل من سوريا ومصر والعراق وشرقي الأردن مبيناً دور الطائفية في لبنان، وإن لم ينص الدستور على دين رئيس الدولة، ودورها في سوريا، إذ نص على دين رئيس الدولة بها.

ثم نقد قوله باختلاف التشريع المدني (الأحوال الشخصية) حاجزاً دون وحدة الاشتراع مذكراً إياه باختلاف هذا التشريع في لبنان نفسه مؤكداً القول بأنه ليس في الأقطار العربية عامة، وفي سوريا ولبنان خاصة، ما يدعو إلى الاختلاف في الاشتراع إلا رغبات سياسية جامحة.[٢٨]

وقد أثارت محاضرة النكدي نقداً سياسياً في لبنان من موقعين مختلفين:

الأول: من جريدة «العمل» الناطقة باسم حزب الكتائب اللبنانية التي لم ترد على مضمون النقد واقتصر نقدها على تنطحه للخطابة وتطفله عليها ووقاحته في التطاول على لبنان ورجاله، آخذاً عليه أنه «الوطني الوحيد الذي لازم كل عهود المغفور له الشيخ تاج الدين فكان أفضل كويسلنغ[٢٩] عرفته الشقيقة سوريا».[٣٠]

الثاني: من جريدة الصياد «العروبية» التي أخذت عليه انبراءه للخطابة دون أن يكون اسمه مسجلاً ودون أن يستأذن وزير العدلية، وتعرضه للبنان وللبنانيين والغمز من قناة بعض زعمائه المخلصين. ثم أعلنت عدم رضى المحامين اللبنانيين والسوريين في المؤتمر على خطابه ومفسرة إياه في مقطع أول بعدم رضاه على السياسة الإقليمية لبعض الناس ومطالبته بالوحدة الشاملة فكان ملكياً أكثر من الملك في الشرع الإسلامي. وفي مقطع ثانٍ بكرهه للبنان ولزعمائه المخلصين إذ لم يقيد في لبنان إلا عندما يكون مقصياً عن الوظيفة في سوريا ولم يقبل تولي الوظيفة في سوريا إلا عندما يكون راغباً الابتعاد عن لبنان.

وتخلص إلى أن النكدي قد يكون وطنياً مخلصاً وعربياً صادقاً لكنه ليس أشد إخلاصاً وأكثر صدقاً من أولئك الذين غمز من قناتهم في مؤتمر المحامين العرب.[٣١]

وقد كان نقد «العمل» دفاعاً عن يوسف السودا ومنطقه الذي نقده النكدي. وقد أثار هذا النقد اعتراضاً درزياً فطبعت قصاصة من الورق عليها ما ورد في جريدة «العمل» مع تقديم يقول «هذا ما كتبه الياس ربابي في «العمل» جريدة الكتائب اللبنانية وهذه عاطفته نحو زعيم من زعماء الدروز» ووضع عنوان للنص: اليوم عارف النكدي وغداً غيره قاتل الله العقوق.[٣٢] ويبدو أنها وزعت على نطاق واسع.

أما نقد «الصياد» فموجه إلى نقد النكدي لمن يقول بلبنان ذي وجه عربي. وقد أشار النكدي حين نشر المحاضرة في هامش هذا النقد إلى غضب القائلين بذلك ومهاجمته في جرائدهم وهو لم يكن يقصدهم. والقائلون بذلك تيار استقلالي يحاول أن يضع تسوية تنهي الانتداب ومثله آنذاك آل الصلح، وبخاصة رياض وكاظم وتقي الدين.

وقد تجدد نقد «الصياد» للنكدي في وقت لاحق تعليقاً على عدم رد النكدي تحية أحد الوطنيين المخلصين لاتهامه إياه أو أحد أفراد أسرته بأنه محرض «الصياد» على الكتابة ضده، نافية تهمة التحريض وآخذة على النكدي استمراره بالوظيفة حين كان الوطنيون يضطهدون، ووطنياً نزيهاً في سرايا المرجة أيام كانت الوطنية تحرم دخول هذه السرايا واستغلاله أسماء أصحاب «الأيام» حين كان محرراً فيها وناقماً في ميسلون ضد من أحسن إليه.[٣٣]

وقد رد الشيخ قسطنطين يني[٣٤] على «الصياد» مدافعاً عن النكدي في وطنيته وصلابة عقيدته وطهارة يده وتحرره وأمانته، متهماً صاحبها بحملته إرضاءً لبعض أصحابه.[٣٥]

ولم تنكر «الصياد» في تعليقها على رسالة يني دفاعها عن أصحابها كما دافع هو عن صاحبه.[٣٦]

ويبدو من محاضرة النكدي، أن في إلقائها دون أن يكون اسمه مدرجاً ضمن قائمة المتكلمين أو في مضمونها الناقد للمؤتمر والناقد لتيار غير وحدوي في السياسة اللبنانية مثله يوسف السودا ولتيار تسووي فيها[٣٧] أو في ردود الفعل عليها، أنها معبرة عن موقع سياسي للنكدي أتاح له الكلام واستدعى ردوداً، وبخاصة أن توقيت المحاضرة متوافق مع قلق من إدماج لبنان في دولة واحدة مع سوريا وشرق الأردن، كذبته الحكومة السورية ورياض الصلح، والجابري والمدفعي،[٣٨] ومع تحضير لإنشاء جامعة للدول العربية تحافظ على وضعية دولها وخصوصياتها، وبخاصة لبنان، التي برزت في مفاوضات الإسكندرية خريف ذلك العام.

- طرح اسمه كوزير للعدلية أثناء المشاورات لتشكيل الحكومة في أيلول ١٩٤٥ مع خالد العظم وصبري العسلي،[٣٩] لكن تشكيلة الوزارة في ١٣ أيلول لم تأتِ به.
- قبول ترشيحه للنيابة عن منطقة وادي العجم بناء لرغبة أبناء الطائفة — حسب «الجبل»[٤٠] — التي أعلنت اغتباطها وتأييدها له «لأنه يتميز بأمور ليس له فيها مثيل هي أنه لا يتساهل مع نفسه ولا يتساهل مع أعز أصحابه، وهي أنه لا يسترضي أحداً من الناس مهما علا مقامه طمعاً بثواب أو خوفاً من عقاب».[٤١]

إلا أنه سحب ترشيحه لأن قبوله كان مشروطاً بإجماع الطائفة عليه الأمر الذي لم يحصل إذ ترشح أربعة آخرون: كمال أبو صالح، كايد نصر، علي العريان، عبد العزيز الكنفاني.[٤٢]

- طرح اسمه للاشتراك في الوزارة إبان الأزمة الوزارية في العام ١٩٤٨ مرتين:

الأولى حين كلف الرئيس شكري القوتلي الأمير عادل أرسلان لتشكيل الوزارة بعد اعتذار هاشم الأتاسي ومشاورة الأمير عادل لعارف النكدي ونهاد القاسم، من غير النواب.[٤٣]

الثانية، حين كلف خالد العظم إذ طرح على الأمير عادل الاشتراك في الحكومة فاشترط دخول عارف النكدي ونوري ايبش والنائب عارف الطرقجي وعندما عرض الأمر على النكدي وجد لديه عنجهية غير مقبولة «فكان كمن يمن علي بدخوله الوزارة ووضع شروطاً صعبة التحقيق، سواء من جهة اختيار سائر الوزراء أو بما يتعلق بالوزارة التي ستسند إليه».[٤٤] وقد فاتح العظم الرئيس بذلك الذي عارض الأمر لأن عادل لا يستطيع مواجهة الموقف السياسي الخارجي* ولو كان إلى جانبه ستون عارف النكدي ولا أميل إلى ذلك ولا أسمح به نحن الذين جاهدوا منذ أربعين عاماً وضحّوا في السجون والبراري في حين أن عارف النكدي كان يصالح مستشار العدلية الفرنسية نحن تولينا أمر هذا البلد وأوصلناه إلى الاستقلال أنا بطل الجلاء وأنا المسؤول الأول».[٤٥]

وقد طلب القوتلي من العظم الاعتذار ليعيد تكليف أرسلان بتشكيل الوزارة فيقيله ثم يعيد تكليف العظم وهذا ما حصل.[٤٦]

وقد أشار النكدي إلى ذلك حين علق على الانقلاب العسكري في سوريا،[٤٧] وفي سياق نقده لحكم القوتلي الذي «كانت رئاسته جبارة، لو استطاع صاحبها أن يكون جباراً، ولكنه كان في رئاسة** (رئاسته) رجلاً آخر غير ما كان في جهاده. فقد وسع وطنيّته وتضحياتِها قلبُه ولم يَسَعْ رئاستَه ومقتضياتها عقلُه».[٤٨]

* الحديث حول استمرار المعركة مع اليهود وطمع الإنكليز بالبلاد.

** هكذا في الأصل ونرجح الخطأ المطبعي والأصح رئاسته.

ومما قاله في إشارته هذه، رد القوتلي على وزير أفصح له عن حالة التذمر بين الناس واستعداده لمعاونته «إن الحكم لي وأنتم تؤازروني في ما أستشيركم فيه» وقطع عليه حديثه. وكذلك استدعاء القوتلي - أيام بقيت البلاد ثمانية عشر يوماً لا وزارة فيها - «ثقات الرجال - على أعين الناس - يوهمونهم أنهم يريدون أن يقلدوهم الأمر، ويحيكون لهم الدسائس سراً، ويؤلبون الأحزاب المختلفة ضدهم ليحولوا دون قيام حكومة شرعية ووزارة نزيهة؟.[٤٩]

- موقفه من حرب فلسطين، إذ بدأت طلائعها بعيد تعيينه محافظاً لجبل الدروز وأثناء ممارسته لها، إذ لعب دوراً في دفع الصراع المحتدم بين آل الأطرش والحركة الشعبية باتجاه التوحد نحو قتال العدو، فصدر بيانان: الأول لسلطان باشا الأطرش، والثاني للهيئة الشعبية تضمنا دعوة للعمل في سبيل فلسطين.[٥٠] وساهم عبر موقعه الرسمي والشخصي بتشكيل لجنة تطوع برئاسته وعضوية ناظم النكدي وأمين أبو عساف (القائد العسكري لموقع السويداء)، والملازم فارس حمزة.[٥١] وأقام حفلة وداع لفوج الجبل الذي شُكل للدفاع عن فلسطين بقيادة شكيب وهاب ألقى سلطان باشا الأطرش كلمة وداع فيها وكان قادة السرايا من الحزبين.[٥٢]

كما استقبل القائد فوزي القاوقجي في المحافظة وتحدث في اللقاء الموسع عن أخطار الصهيونية.[٥٣]

ويروي أكثر من مصدر عن تقسيم معاشه، تلك الفترة، بين بيت اليتيم في السويداء، ومجاهدي فلسطين.[٥٤] كما يضع هو نفسه لاحقة لمقاله «إلى كمال جنبلاط» يطلب منه أن يسأل الزعيم شوكت شقير من كان يرسل المقاتلين إلى فلسطين بعشرات المئات ويكفل لهم كل ما يحتاجون إليه ويعوض على أهل المصابين بما أصيبوا به؟[٥٥]

ويظهر ذلك في إنتاجه الفكري (القوة المعنوية، أيها الصديق الصدوق) ونقده للكتب.[٥٦]

ثالثاً - وفي المواقف عامة، وأبرزها في هذه المرحلة:

- إرسال برقية إلى الرئيس السوري يمتدح موقفه والحكومة من فصل النقد السوري عن الفرنك الفرنسي.[٥٧]

- إرسال برقية إلى الرئيس اللبناني الشيخ بشارة الخوري يعتبر فيها تجديد ولايته[٥٨] فوزاً للقومية العربية.[٥٩]
- مشاركته في إقامة ذكرى المجاهد قسطنطين يني وإلقاء كلمة في الاحتفال تضمنت: القول باللغة العربية أساساً للعروبة، القول بمناقبية يني الذي لم يبغِ مغنماً في نضاله ضد العثمانيين والفرنسيين – خلافاً لِكثر في هاتين المرحلتين.[٦٠]
- نقده للحكم الوطني، بعد الاستقلال، إذ رأى شكوى البلاد من الانتداب الفرنسي تتمثل في: تجزئة البلاد، التوظيف لخدمة الانتداب، ازدياد عدد الموظفين، تفشي الرشوة والسرقة، إنفاق غير مجدٍ، تقوية النفوذ الشخصي، الاستهتار بالشعب وبمصالحه، تقريب المنافقين، تسليط حثالات من أصحاب الجرائد على كرام الناس، الفوضى، وقف التعهدات والالتزامات الحكومية على فئة خاصة.[٦١] وأن الحكم الوطني استمر في سلوك ما انتقد الانتداب عليه.[٦٢] فإذا ليلة الاستقلال أظلم من بارحة الانتداب.[٦٣] وأضيف على ذلك الرغبة الجامحة في تعيين الخبراء الأجانب الذين لم يكن بعضهم خبراء ولا يعرفون أوضاع البلاد فعم السوء في كل ناحية من نواحي الحكومة ولم يسمع الرئيس رأي القلة المخلصة وكذا كانت السياسة الخارجية التي قطعت كل صلة حقيقية بين الأقطار العربية وعملت على تمتين الانفصال ولم تكسب صديقاً خارجياً وتلام بذلك الحكومة السورية أكثر من سواها لسابقة فضلها في العروبة.[٦٤]
- ترحيبه بالانقلاب العسكري، بعد نقده هذا، فـ«هذه السياسة الملتوية، وهذا الدجل العلني، كشف عن مقاتل الدولة، فوقفت تنتظر الطالب، يأتي فيستولي عليها. لذلك كان الانقلاب شيئاً طبيعياً لا بد منه، وكان يجب أن يكون، بأي شكل كان، وعلى أي يد كانت».[٦٥]

رابعاً – أما أقواله السياسية فتظهر في:

- المؤتمر الأول للمحامين العرب في دمشق الذي يظهر فيه وحدويته الفكرية والسياسية من خلال نقده لعدم تطرق المؤتمر لذلك ونقده لتيار سياسي غير وحدوي ولتيار سياسي تسووي.[٦٦]

- حديثه في أكثر من مناسبة عن الزعامة فيعلن في حفل تعليق الوسام للقائمقام طرودي عامر في مهرجان في شهبا – جبل العرب أن ما يميز الحاكم الوطني عن الحاكم غير الوطني هو أن الأول يحكم لمصلحة الوطن والثاني يحكم لمصلحته الشخصية.[٦٧]

كما يحدد في مقالات نشرت في «البيان» وأعادت نشرها جريدة «الجبل» مفهومه للزعامة فيراها «أكبر من أن تكون مكانة موروثة أو دعوى مكذوبة أو ثروة منهوبة أو وظيفة مكسوبة»[٦٨] فهي تقوم على العمل.[٦٩]

- إعلان رأيه في السياسة نفسها في مجال التذكير بسياسة الداودية يعلن فيها:

«سياستنا الدينية: تربية وبث روح الدين القويم والترفع عن التعصب الذميم.
سياستنا الحزبية: تحريم التقيد الحزبي، ومنع الطلاب والأساتذة من الاشتغال بالسياسة.
سياستنا القومية: تدعو إلى قومية عربية ووطنية لبنانية صادقة، لا تكون بلون الأشخاص ولا تسير وراء الأهواء».[٧٠]

ويفصل ذلك في أكثر من مناسبة يظهر فيها:

رفضه الطائفية الجاهلية العمياء، دون رفض روح الدين القويم[٧١] في سياسة المدرسة الداودية التي يشرف عليها واعتبار عمله في الأوقاف العامة ذا المسحة الطائفية «عملاً قومياً وطنياً لا طائفياً، من حيث إنه ينهض بفئة صالحة من أبناء الوطن كانت شؤونها العامة مطروحة مهملة حتى الأمس، فالنهوض بهذه الحلقة من سلسلة طوائف البلاد هو خدمة وطنية عامة، كما هو خدمة طائفية خاصة»،[٧٢] ونقده الشديد لها ولما تحمل من امتيازات في الكتب التي نقدها (أصول القانون للسنهوري، درس في الدولة اللبنانية لعمر فروخ).[٧٣]

تمسكه بالقومية العربية في سياسة الداودية التي يشرف عليها.[٧٤] واعتباره «الأقطار العربية – في رأينا وفي واقع التاريخ ومنطق الحوادث – وطن واحد فحقيق بنا أن يعنينا من أمر كل خطر، ما يعني القطر نفسه من أمر نفسه».[٧٥] وهذا ما يظهر صريحاً في إنتاجه الفكري (محاضرته في مؤتمر المحامين ١٩٤٤، وكلمته في المجمع العلمي ونقده للكتب).[٧٦]

رفضه عمل الطلاب والأساتذة في السياسة والانتساب إلى الأحزاب

ضمن المدرسة التي تقف من الجميع وقفة واحدة لأن السياسة أفسدت رجال السياسة وقامت على عبادة الأشخاص دون أن يعني موقفاً سلبياً، بالمطلق ضد الأحزاب، إذ يطلب لمن رغب بالانتماء إلى حزب «أن يكون ذلك بعد فهم وتدبر، ومدارسة ومذاكرة، لا جرياً مع الريح، واتباعاً لكل ناعق»[٧٧] وينطبق هذا الرفض لعمل حزبي سائد على رفض مماثل للغرضية العمياء بين الدروز.[٧٨]

- إبداء النكدي تقويماً لهذه المرحلة يعلن فيه تشاؤماً من الوضع العربي الراهن ويرى:
- اختلال ميزان القوى المادية لغير صالح العرب.
- الحاجة للقوة المعنوية (وهي الإيمان بحقنا ووطننا والعمل لذلك) لتصحيح هذا الميزان.
- يأسه من العاملين في الحقل العام/الوطني السياسي، آخذاً عليهم تحرر اللسان دون النفس، الاشتغال بالأقوال دون الأعمال، الإعراض عن الحقائق والجري وراء الأوهام، المتاجرة بالوطنية.
- دعوته الشباب لحمل عبء القضية.[٧٩]

ويظهر هذا التقويم السلبي للعاملين في الحقل العام في أكثر من موقف وموقع، إن في تعرضه للموقف من قضية فلسطين، أثناء نقده الكتب، أو تعرضه لنقد اشتغال الطلاب في السياسة أو في نقده للأحزاب السياسية أو في نقده للزعماء الدروز.[٨٠] ويلخص ذلك في سياق تعليقه على الانقلابات الأولى في سوريا بقوله: «ليلة الاستقلال أظلم من بارحة الانتداب» إذ ما أنكره الناس على الانتداب من تجزئة وتوظيف ورشوة وإسراف وتقوية للنفوذ الشخصي وإهمال لمصالح الشعب وضياع للنفقات ما زالت قائمة في عهد الاستقلال».[٨١]

ب- النكدي في الوظيفة: حزم وعزم وشفافية

وفي المنحى الوظيفي، شغل النكدي في هذه المرحلة الوظائف الآتية:

- مديراً عاماً للعدلية من ١٦/٣/١٩٤٤ حتى تعيينه رئيساً لمجلس الشورى (٢٧/٧/١٩٤٦).
- مديراً عاماً للإعاشة بالوكالة من ٢٢/١٠/١٩٤٤ حتى ٢/٤/١٩٤٥.

- مديراً عاماً للشرطة بالوكالة من ١٩٤٥/١٠/٩ حتى ١٩٤٦/٢/١٧.
- رئيساً لمجلس الشورى (١٩٤٦/٧/٢٧ حتى تقاعده).[٨٢]
- محافظاً لجبل الدروز بالوكالة من ١٩٤٧/١٢/١٣ حتى أيلول ١٩٤٩.
- نائباً للحاكم العسكري في محافظة السويداء من نيسان ١٩٤٩ حتى أيلول ١٩٤٩.

١- النكدي في مديرية العدلية:

باشر عمله في مديرية العدلية وهو حامل لإرثين:

الأول: إرثه في مديرية العدلية في المرحلة ما بين العام ١٩٢٠ و١٩٣٠ التي كان فيها مفتشاً ثم مديراً للدائرة الحقوقية والتي انتهت بتنسيقه من الوظيفة وعرف عنه فيها الجرأة في مواجهة التدخل الفرنسي في شؤون القضاء والنزاهة والكفاءة.

وقد تجدد إرثه العدلي في المرحلة ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ مرحلة صعود الكتلة الوطنية واستلامها الحكم، وكان فيها مديراً للعدلية محافظاً على إرثه السابق.

الثاني: إرثه في النضال إذ عُين مديراً للعدلية بعد خروجه المباشر من المعتقل الذي استمر سنوات متقطعة.

وبهذين الإرثين لم يكن غريباً عن القضاء في العهد الاستقلالي الأول.

ويذكر في مجال القضاء تشدده في بناء جهاز يشكل مرجعية لإحقاق الحق وتكوين أفراد/قضاة قادرين على القيام بهذه المهمة، وقد عبر عن ذلك بمقالة حدد فيها مهمة القاضي[٨٣] بالآتي:

- القاضي موظف والموظف قيمته في عمله وإخلاصه فهو أجير عند القوم الذين يتولى شؤونهم ويعيش بمالهم فشرفه وعظمته أن يخلص لهم ويقدم مصلحتهم العامة على مصلحته ويصدقهم الخدمة.
- القاضي بين الموظفين مهمته أدق وتتلخص بعدم محاباة صديق وعدم التنكر لعدو وهو مسؤول أمام وطنه في الدنيا وأمام الله في الآخرة.
- الملك أساسه العدل، والعدل قوائمه ثلاثة: إيمان صاحب القضاء بالله

فلا يرهب سواه، أن يرضي ضميره فلا يرهب غيره، وأن يحفظ الشريعة بجعلها طريقة إلى إنصاف المظلوم وإقرار العدل بين الناس.

- إن القاضي السيئ ليس المرتشي فقط بل الذي يحكم تعصباً لحزب أو نصرة لدين أو خوفاً من منصب.
- إن مهمة القاضي الوطنية القضاء بين الناس عن فهم وعلم وأن يعود إلى تاريخ القضاء عند العرب.

كما ظهر ذلك في جملة وقائع ذات دلالة أبرزها:

اشتراط النواب على وزير العدلية الذي أراد رفع الحصانة القضائية أن تكون رئاسة اللجنة لعارف النكدي فنفذ الوزير الشرط وصدر القانون.[٨٤]

صرفه أعداداً كبيرة من القضاة بلغ عددهم ٢٠٤ – حسب رواية النكدي[٨٥] وقد أوردت الجريدة الرسمية جملة مراسيم تتضمن أسماء المصروفين.[٨٦]

محاولة رئيس الجمهورية القوتلي التوسط لقاض صرف من بين ٤٠ قاضياً وهو ذو نفوذ بين زعماء دمشق فرفض النكدي ذلك وهدد بالاستقالة فتراجع الرئيس ووقّع اللائحة.[٨٧]

محاولة رئيس مجلس النواب، فارس الخوري، ثنيه عن تسريح القضاة وإصراره على ذلك.[٨٨]

٢– النكدي في مديرية الشرطة:

عُين النكدي مديراً للشرطة بالوكالة، مع احتفاظه بمديرية العدلية، بالمرسوم ١١٥٠، تاريخ ١٩٤٥/١٠/٩[٨٩] واستمر فيها حتى ١٩٤٦/٢/١٧ حين صدور المرسوم رقم ٢٢٠ القاضي باستقالته من المديرية والعهد إلى مدير الداخلية، نصوح الأيوبي، بمديرية الشرطة بالوكالة.[٩٠]

ويظهر من أخباره في هذه الفترة القصيرة اهتمام بمكافحة القمار[٩١] ومحاولة ضبط الأمن وتطهير إدارة الشرطة.

وقد حدثت في هذه الفترة حادثة ذات دلالة، إذ تعرض أحد نواب العشائر، طراد الملحم، لمحاولة اغتيال بعد ثلاثة أيام من خلاف النائب أكرم الحوراني معه فسرت الإشاعات تربط بين الاثنين إلا أن إسراع قوى الأمن

بإلقاء القبض على القاتل وإصدار النكدي بلاغاً سريعاً أعلن فيه ملابسات الحادث قطعت الطريق أمام اضطراب أمني سياسي.[٩٢]

كما تحمل حادثة أخرى دلالة، إذ تعرض النكدي بعد استقالته من المديرية (١٩٤٦/٢/١٧) لاعتداء عدنان السيوفي، أحد أبناء مفوض مسرح من الشرطة (٥ آذار ١٩٤٦)، وقد أحدث الاعتداء اهتماماً في العاصمة وتظاهرات واحتجاجات في السويداء وعرمان وصلخد، فضلاً عن برقيات من وجهاء السويداء والهيئة الروحية ووجهاء الدروز في حلب وفلسطين ولبنان.[٩٣]

٣- النكدي في الإعاشة:

عُين النكدي مديراً للإعاشة بالوكالة مع استمراره في مديرية العدلية في سياق سياسي وبشروط خاصة واستمر فيها فترة خمسة أشهر (١٩٤٤/١٠/١٢ — ١٩٤٥/٤/٢) هي عمر الحكومة لوّح خلال الفترة الأولى منها بالاستقالة حين تردد مجلس النواب في إقرار مشروع قانون المحكمة الخاصة.[٩٤] واستمر بعدها مديراً فاعلاً.

ويبدو من حديثه لـ«الجبل» (١٩٤٥/١/٢٦) قوله بمراحل ثلاث في عمله:

١. تنظيف الإعاشة من العناصر المشبوهة وهذا قد تحقق.
٢. القضاء على المضاربات في الأسواق وقد تمكن من تحقيق هذه الرغبة إلى حدٍ كبير.
٣. تسعيرات قانونية وهذا ما نعمل على تحقيقه.

ويظهر من قرارات وزارة الإعاشة ومن المراسيم المتعلقة بالإعاشة المنشورة في الجريدة الرسمية في هذه المرحلة:

- منع الاحتكار في المواد الغذائية.
- تنظيم الاستيراد والتصدير، وصدور مرسوم في ١٩٤٦/٣/١٥ يسمح لمدير الإعاشة بعقد بالتراضي لشراء كميات من الأقمشة الشعبية وتسديد ثمنها من الخيوط الحريرية الاصطناعية المصادرة.
- تعزيز عمل قضاة الإعاشة بإلحاق كتاب ضبط بهم.
- تشكيل لجان للإشراف على المستودعات.
- تشكيل لجنة استشارية من مدير الإعاشة أو من ينتدبه ومندوب عن كل

من وزارة الاقتصاد والمالية ورؤساء غرف الصناعة والتجارة ومندوب عن تجار دمشق وموظفي الإعاشة ذوي العلاقة وخبراء وثمانية استشاريين من أرباب الاختصاص في شؤون البلاد الاقتصادية التي تتصل بالإعاشة.

- تحديد الأسعار وبخاصة أسعار اللحوم والأدوية والدقيق والخبز والكعك والمحركات الكهربائية والآلات الزراعية والحديد والأقمشة الشعبية والألبسة المستعملة.
- حركة كف يد وقبول استقالة وفصل وإنهاء خدمة وعزل وتسريح للعديد من الموظفين.
- حركة تعيينات جديدة.
- عقوبات لأمناء مستودعات بدفع أثمان ما نقص من مستودعاتهم بأعلى سعر في السوق الحرة.

واللافت في قرارات الوزارة:

- الاستيلاء على خيوط حرير اصطناعي في مستودعات الجمارك لحساب بنك سوريا ولبنان (٣١ صندوقاً) للأمر* (١٥٦ صندوقاً)، الحفار (٤٧ بالة)، جورج سالم – حلب (٥٥٤ علبة)، سامي صائم الدهر (٦٠٥ علبة) وتخليصها من الجمارك وبيعها (القرار ٣١١٣، ١٩٤٥/٢/٢٨).
- قبول استقالة عرفان الجلاد، مدير المؤسسة التعاونية، من تاريخ ١٩٤٥/١/١٥ وتكليف معاونه فايز الدالاتي بالمديرية (قرار ٣٠٣٦).
- قبول استقالة هشام القوتلي، أمين الصندوق المعاون في مخزن المؤسسة التعاونية بدمشق اعتباراً من اعتكافه عن العمل (١٩٤٥/٣/١١).[٩٥]

ويروي العظم عن عمله في وزارة الإعاشة الذي هو عمل النكدي لثقة الأول بالثاني ولموقع الثاني في الوزارة فيذكر:

* هكذا وردت في نصّ القرار.

- درس كلفة الإنتاج وفرض تسعيرة تراعي فائدة المنتج المعتدلة ومصلحة المستهلك.
- القضاء على الجشع الذي اعترى أصحاب معامل الغزل الذين رفعوا أسعار الربطة إلى ١٦٠ ليرة فأنزلها إلى ٣٠ ليرة وأجبرهم على تلبية طلبات العامل.
- تأليف شركة خاصة استوردت كميات من الأنسجة الشعبية وباعتها بالأسعار المقررة بينما كان القائمون على شؤون الإعاشة سابقاً يمنحون كوتا إلى من يرغبون ولا يراقبون الأسعار.
- شراء الوزارة صفقة حرير اصطناعي لأحد تجار حلب، وهو نافذ، ودفع ثمنها مع ربح معقول ومحاولة هذا التاجر مباشرة وعبر محاميه وأصدقائه ثنيه عن ذلك لقاء تبرعه للجيش بمليون ليرة ورفض العظم ذلك.[٩٦]

ويروي د. أسد المصري بعض أعمال النكدي في مديرية الإعاشة،

- زيادة حصة المواطن من الإعاشة (من ٣ إلى ٧ كيلو قمح مع كيلو رز وكيلو سكر).
- انتظام توزيعها.
- وضع مادة ملونة على الرز بحيث يتعذر تهريبه إلى السوق السوداء.
- فرض ضريبة قرش واحد على كل كيلو واحد أسماه قرش الفقير وزع على الهيئات الاجتماعية (وكانت حصة الدروز مئة ألف ليرة أنشأت بوارداتها بيت اليتيم الدرزي).
- منع الغش.
- رفض تعيين عرفان الجلاد أحد أنسباء رئيس الجمهورية شكري القوتلي لشكه بسلوكه وقد تعهد القوتلي بعدم حمايته.[٩٧]

ويظهر أن إقامة النكدي في مديرية الإعاشة انتهت باستقالة وزارة الخوري وخروج العظم منها وقد قبلت استقالته بالمرسوم رقم ٣٩٦، تاريخ ١٩٤٥/٤/٢ اعتباراً من ١٩٤٥/٣/١ الأمر الذي يُفَسر بعلاقة مميزة مع العظم ارتضى معها أن يكون في هذا المنصب معه، وقد تكون رواية العظم عن مصادرة الوزارة صفقة حرير اصطناعي لأحد تجار حلب المؤكدة

بالقرار ٣١١٣، ١٩٤٥/١١/٢٨. وتوسط أحد النواب، سعيد الغزي، للإفراج عنها ورفضه ذلك والهجوم عليه سبباً آخر للاستقالة إذ أن هذا النائب عُين وزيراً للعدلية ووزيراً للإعاشة بالوكالة ألغى فور تسلمه الوزارة قرار الاستيلاء واستقال من وزارة الإعاشة سريعاً (١٩٤٥/٤/٢١).[٩٨] ويؤكد ذلك نفاذ الاستقالة في اليوم الثاني لصدور القرار (٣/٧) الذي يتيح التلاعب بالعودة عنه. كما قد يكون قبول استقالة عرفان الجلاد وهشام القوتلي سبباً ثالثاً لقربهما من رئيس الجمهورية.

٤- النكدي في محافظة الجبل:

شغل النكدي منصب محافظ الجبل بالوكالة، فضلاً عن رئاسة شورى الدولة، منذ ١٩٤٧/١٢/١٣ حتى أيلول ١٩٤٩[٩٩] وكان تعيينه نائباً للحاكم العسكري، بعد انقلاب حسني الزعيم، نابعاً من موقعه كمحافظ.

ويرتدي تعيينه محافظاً للجبل وعمله فيه طابعاً استثنائياً بسبب وضع الجبل الاستثنائي وبسبب ما قام به النكدي، قبل تعيينه وبعده، من أعمال استثنائية.

فقد قصد الجبل مع الشيخ محمد أبو شقرا في ١٩٤٧/١١/٥، قبل تعيينه بشهر، للاطلاع على أوضاعه ولوضع هدنة بين المتقاتلين من أبنائه، وهذا العمل قد يندرج في إطار مساعي التهدئة المنبعثة من وضعه كدرزي نافذ الأمر الذي انبرى له مشايخ الطائفة الدرزية في لبنان[١٠٠] وزعماؤها، وبالأخص كمال جنبلاط، وحزب البعث والحزب العربي الاشتراكي[١٠١] والحزب القومي[١٠٢] مع آخرين،[١٠٣] كما قد تندرج في إطار التحضير للمهمة التي أوكلتها الحكومة إليه التي أُعلنت لاحقاً في تعيينه محافظاً للجبل.

ويظهر من وقائع تحركه الآتي:

- اتصاله بالحزب الثالث، حزب الإصلاح، وزيارته طرفي النزاع ثم زيارة سلطان الأطرش وقيامه بجولة في قرى المقرن الشمالي التي شهدت اشتباكات بين الطرفين (بكا، ذيبين، أم الرمان، المشنوق، صلخد، عرمان) وذلك في ٥ و١٩٤٧/١١/٦.
- اتصاله بزعماء الطرفين ثانية وأخذه وعداً بهدنة لمدة ١٠ أيام تبحث خلالها الهدنة وتوضع أسس الحل (١٩٤٧/١١/٧).

- حضوره اجتماعاً حاشداً مع وفود من لبنان قصدت التهدئة، في المجلس الغربي في السويداء ودعوته إلى وقف العنف (١١/٧) وتأليف لجنة من ١٨ شخصاً للقيام بالاتصالات بطرفي الصراع (١١/٨).
- عودته إلى دمشق (١١/٩) ومكوثه أسبوعاً فيها لإجراء اتصالات مع المسؤولين الذين – حسب «الجبل» – أدركوا أن آخر وسيلة أن تعهد الحكومة إلى النكدي لحل المشاكل.
- عودته إلى الجبل، وقد جدد المشايخ الهدنة ١٠ أيام، وتصرف كمسؤول حكومي، إذ يرد في «الجبل» إبلاغه الموظفين وجوب التقيد بالنظام والمواظبة على أعمالهم وإبراقه إلى دمشق مطالباً بإرسال متعهدين لإصلاح دار الحكومة والطرق وبإرسال الأساتذة والمباشرة بتوزيع البذار (١١/١٦).
- قيامه بجولة في المقرن الشمالي (٢٠ و٢١/١١).
- سفره ثانية إلى دمشق ١١/١٢ وحضوره جلسة مجلس النواب السرية لبحث قضية الجبل وإلقاؤه بياناً عن حالة الجبل.

- زيارة المنطقة الجنوبية واللقاء مع سلطان الأطرش والاتفاق على هدنة حتى آخر كانون الأول.
- تجاوب طرفي الصراع مع مساعيه للتهدئة التي بدأت بهدنة لمدة عشرة أيام وانتهت إلى هدنة لأربعين يوماً.[١٠٤]

وفضلاً عن المعلن عنه في دعوته لوقف العنف، وجه نداء لأبناء الجبل لم يحدد تاريخه وإنما يمكن حصره بين ٧ و٣٠/١١/١٩٤٧[١٠٥] يرد فيه:

- التذكير بما كان يقوله للطرفين بصراحة إلى درجة اعتبره كل فريق خصماً.
- التذكير بمخاطر القتال.
- التذكير بما آل إليه قتال الدروز في معركة عين داره.
- مناشدة الدروز التعقل.
- اعتبار الجبل جبل الدروز، جبل السوريين.
- اعتبار الجبل جبل الأولاد والأحفاد «فحافظوا عليه».

ويظهر من وقائع هذه المدة ممارسة النكدي كمسؤول رسمي، وإن لم يكن تعيينه قد أعلن، وفي ظل غياب فعلي للمحافظ،[١٠٦] الأمر الذي يرجح تكليفاً فعلياً لحل الخلاف نظراً لموقعه الشخصي (حزم، نزاهة) ولموقعه الدرزي (نافذ في الطائفة) ثبت بعد فترة قصيرة نتيجة تقدير النكدي إمكانية القيام بالمهمة واستعداد الحكومة لدعمه، فيؤكد هذا الأمر ما ذكر سابقاً عن مطالبته الموظفين بالدوام وطلبه من الحكومة إرسال متعهدين (١١/١٦) وهذا ما يفعله من هو في موقع المسؤولية الرسمية، ويؤكد هذا الأمر أمين أبو عساف قائد منطقة جبل العرب العسكرية في تلك المرحلة، «أورد عودة النكدي إلى الجبل في ١١/١٦ حاملاً تفويضاً من الحكومة بحل المشكلة».[١٠٧]

وقد عمل النكدي في المحافظة على عدة مستويات: مستوى وقف القتال وإجراء المصالحات، مستوى تحقيق إصلاحات في الجبل، مستوى العناية بالأيتام وإنشاء بيت لهم.

فعلى المستوى الأول، وقف القتال وإجراء المصالحات:

تمكن قبل استلام مهامه الرسمية من عقد ثلاث هدنات بالتعاون مع مشايخ لبنان والأستاذ كمال جنبلاط كان آخرها في ١١/٢٣ حتى نهاية العام. ثم جددت ثلاثة أشهر وهكذا حتى إجراء المصالحة الشاملة في نهاية العام ١٩٤٨.

وباشر في ظل الهدنة إجراء مصالحات بين العائلات فعقد راية الصلح بين آل جربوع وآل أبو عسلي في السويداء وقد تنازلت العائلة الأولى عن الدية إكراماً له ولشيوخ الجبل ورجالاته[١٠٨] كما عقد راية الصلح بين عائلتي هنيدي ونصر في القضاء الجنوبي مسهلين مهمته وكذلك بين آل وهب وأبي صالح في العانات[١٠٩] اللذين أشادا بأعماله.[١١٠]

وقرن النكدي المصالحات بجملة إجراءات بعضها مباشر مثل:

- عقد الرايات على القديم من الحوادث وإحلال القانون في علاج الجديد منها وقد وافقه مشايخ العقل على ذلك وطبق ذلك على قتلة محمود كيوان في السويداء[١١١] وأنذر الأهالي بعدم إيواء المجرمين ومخالفي القوانين.[١١٢]

- منع حمل السلاح في السويداء وتخصيص أربعة مراكز يودع فيها السلاح لمن يدخلها (الأمن العام، الدرك، منزل نايف عبيد، ومنزل أمين أبو عساف).[١١٣]

وبعضها الآخر غير مباشر مثل:

- الدعوة إلى تجاوز الخلافات والاتحاد والانتصار لقضية فلسطين[١١٤] التي تلاها تحضير للمشاركة في القتال بمظاهرة للمتطوعين في ١٩٤٨/١/١٨ خطب فيها النكدي ثم تنظيم حملة التطوع التي شارك فيها الطرفان وكانت القيادة لشكيب وهاب، اللبناني الأصل ذي العلاقة الجيدة مع ثوار ١٩٢٥ والبعيد عن صراع الطرشان والشعبية؛ فأولم لهم وخطب أثناء وداعهم.[١١٥] وكان في استقبال جثامين الشهداء منهم.[١١٦]

- العمل على حل مشكلة النيابة عن الجبل التي كانت السبب المباشر في اندلاع الاشتباكات التي انتهت بامتناع آل الأطرش وحلفائهم عن الترشح للانتخابات وفوز نواب من الطرف الآخر وهم: داود هنيدي، حمد عزام، حسين الشوفي، جميل أبو عسلي.
- إجراء إصلاحات على مستوى المحافظة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية.

وعلى المستوى الثاني، مستوى الإصلاحات:

يلحظ على هذا المستوى، المباشرة بإجراء إصلاحات على مستوى المحافظة مدعومة من الحكومة التي زادت مخصصات الجبل مئة ألف ليرة[١١٧] وأجابت على الطلبات بسرعة مبدية اهتمامها بالجبل.[١١٨]

وأهم ما أُنجز:[١١٩]

العمل لمد شبكات مياه الشرب.

إصلاح الطرقات.

الاهتمام بالمدارس، إذ رصد لها مبلغ جديد ٢١ ألف ليرة،[١٢٠] وعُين العديد من المعلمين مستحدثاً صيغة جديدة توفر المعلمين في المدارس حين تعذر وجود الذين تتوفر فيهم شروط التعيين وهي وكيل معلم ومستعجلاً إعادة فتح المدارس بتعيينهم كمعاونين إلى حين صدور القرار وبلغ عدد المعينين (أصيل ووكيل، دائم ومياوم) حوالى ١٦٠ معلماً.

تشجيع الزراعة بتوزيع البذار على المزارعين[١٢١] وإنشاء مصرف زراعي لإقراض المزارعين[١٢٢] والتعاقد مع مهندس زراعي (يوسف أبو عز الدين) لإرشاد المزارعين.[١٢٣]

العمل على ضبط العمل الإداري في دوائر الدولة في المحافظة على مستويين:

- إعادة انتظام عملها.[١٢٤]
- تصحيح الاختلالات في دوائرها، إن بتصنيف الموظفين أو بتنفيذ قرارات سابقة لمجلس الشورى،[١٢٥] أو بملء الوظائف الشاغرة.[١٢٦]

ويمكن أن يضاف على مستوى الإصلاحات ما قام به النكدي من محاولات إصلاح اجتماعي تتمثل بأمرين بارزين:

١. محاولة الاستفادة من الوقت، إذ كان الجبل، كمجتمع زراعي قبلي، محكوماً بعادات وتقاليد هذا المجتمع وكانت المضافات مكاناً للتداول في الشأن العام والشؤون الخاصة، فضلاً عن المسامرة والعلاقات الاجتماعية، فحاول في الفترة الأولى من استلامه المحافظة الحد من ارتيادها لما كانت تثيره من تذكرات القتال التي حاول إطفاء جذوتها. وحاول في الفترة التالية الحد من ارتيادها دفعاً للناس إلى العمل والاستفادة من الوقت. وقد التزم ذلك في عمله إذ تجنب تلبية الدعوات للولائم كما ألغى المقاعد في مكتبه.[١٢٧]

٢. محاولة تحويل عادات الجبل، وبالأخص الكرم والشجاعة، وجهة جديدة، فهذه العادات النبيلة، والملبية لاحتياجات الجماعة في مجتمع زراعي من تعاضد ونخوة وفروسية اشتهر بها أبناء الجبل وأشاد بها النكدي نفسه ولم يطلب التخلي عنها بل تحويلها وطلب تغيير وجهتها من كرم للجاه إلى كرم في سبيل المشاريع الخيرية ومن شجاعة ونخوة بوجه أي كان ولأي كان إلى شجاعة ونخوة في سبيل الوطن. وهذا ما طلبه من عبد الله النجار حين كان مديراً للتربية في السويداء (١٩٢٤) وهذا ما مارسه حين استلم المحافظة.[١٢٨]

المستوى الثالث: العناية بالأيتام وبناء بيت لليتيم في السويداء.

لم يكن النكدي غريباً عن الاهتمام بالأيتام، قبل تسلمه مهامه في

المحافظة، فقد أسس قبله بيت اليتيم في بيروت في العام ١٩٤٠ وقد كان هذا الاهتمام شاملاً أبناء جبل العرب فقد كانوا متبرعين له – كما تشهد أعداد «الجبل» في الأعوام ١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٤٦[١٢٩] وكان يستوعب بعض أبناء الجبل فكان المقبول منهم يتيمين قبل العام ١٩٤٦[١٣٠] وأصبح عشرة بعد العام ١٩٤٦ كما وجهت دعوات للنكدي تقترح العمل لإنشاء بيت اليتيم في جبل الدروز.[١٣١]

وقد كان إنشاء بيت لليتيم أول الأعمال، مع تأمين الهدنة والعمل للمصالحات،[١٣٢] قبل تسلم مهامه الرسمية فقرر ترميم أحد الأبنية في القلعة الوسطى[١٣٣] واتخاذه بيتاً لليتيم على أن توفر المحافظة ما يكفي لإعاشة ٨٠ يتيماً.[١٣٤] وقد ألّف لجنة للإشراف على المشروع برئاسته وعضوية: هاني الأطرش، حسين عبد الدين، توفيق أبو عياش، خليل خضر وانتدب أديب سيف لإدارتها.[١٣٥] وقد أنجزت اللجنة عملها وبدأ التسجيل في المؤسسة في مطلع العام نفسه فبلغ عدد المقبولين ١٠٤ أيتام، كما جهز المبنى بما يلزم وحوّل المحافظ عشرة أطنان من قمح الفقراء إلى بيت اليتيم وبدء استلام التبرعات لصالحه.[١٣٦] وبوشر استقبال الأيتام في ١٩٤٨/٣/١٤.[١٣٧]

كما جعل له دخلاً ثابتاً من أجور المحال التجارية والمباني التي ابتناها أو اشتراها باسم بيت اليتيم،[١٣٨] وأهمها تسوية مشكلة ١٠ آلاف متر بين البلدية وأهل السويداء بتسجيلها باسم بيت اليتيم.[١٣٩]

ويلحظ خلال توليه منصب المحافظ في الجبل ثلاث مراحل في العلاقة مع الحكومة المركزية:

الأولى استمرت حوالى خمسة أشهر، خلالها أمّنت الحكومة الدعم المالي لمشاريع الجبل وتجاوبت بسرعة مع طلبات المحافظ لجهة تأمين الاحتياجات والموافقة على الإصلاحات. وقد تحدث النكدي عن ذلك وشكر.[١٤٠]

الثانية: استمرت ما بقي من عهد القوتلي حتى انقلاب حسني الزعيم (١٩٤٩/٤/١) التي قد تكون بدأت في نيسان ١٩٤٨، استناداً إلى مقال غير موقع في جريدة «الجبل» المقربة من المحافظ بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤٨ يشكو كاتبه تجاهل الحكومة حل مشاكل الجبل[١٤١] كما يؤكد ذلك إعلان

أعضاء الهيئة الشعبية في الجنوب في أوائل حزيران ١٩٤٨ تأييدهم لمحافظ السويداء ورفضهم كل اقتراح يأتي على غير يده.[١٤٢]

والبارز فيها أن برقية النكدي إلى القوتلي غير محددة التاريخ[١٤٣] وهو يعتب فيها عليه لتأخره فيما وعد به من تأمين اعتمادات إضافية لمحافظة الجبل وتنص على «أن صور فخامتكم تُداس تحت الأقدام في سائر المحافظات السورية وهذه حقيقة لا يجرؤ أحد على قولها لكم غيري وأن وعودكم المكذوبة ومخصصاتكم المنهوبة يجعلاني أقدم لكم استقالتي».[١٤٤]

وقد أدت – حسب المصري – إلى خضة في البلاد ومحاولة تقديمه إلى المحاكمة إلا أن القوتلي نفسه رفض كما رفضت الاستقالة، وأدت – حسب الحوراني – إلى جلسة استجواب للحكومة طالبها النواب ببيان أسباب تصرفها الشاذ في جبل العرب وبيان حقيقة المخصصات المنهوبة، إلا أن أي تحقيق لم يحصل.

الثالثة: بعد انقلاب حسني الزعيم (١٩٤٩/٤/١) عُين النكدي نائباً للحاكم العسكري في محافظة الجبل، وذلك بعد حل المجلس النيابي (١ نيسان) وتوليه السلطتين التشريعية والتنفيذية وتكليف الأمناء العامين للوزارات مهام الوزراء.[١٤٥]

وتروي «الجبل» لاحقاً في ٥ آب ١٩٤٩، اعتبار النكدي نفسه مستقيلاً عندما وقع الانقلاب، إلا أن إلحاح زعيم الانقلاب جعله يعود عن استقالته مشترطاً ٣١ تموز موعداً نهائياً لبقائه. كما أن إصرار شيوخ العقل والنواب السابقين على بقائه جعله يستمر في عمله الذي حددت مدته نهاية ١٩٤٩ إلا أنه لم يكمله فاستقال في أيلول وعين بدلاً عنه فؤاد الحلبي في ١٩٤٩/٩/٢١[١٤٦] وقد حافظ على جرأته في مواجهة الحاكم، رغم الحكم العسكري الذي فرضه الزعيم.[١٤٧]

ويعلل الحوراني موقف الحكومة من النكدي بأن الرئيس القوتلي كان ينتظر من مساعي النكدي أن تؤدي إلى تهدئة النفوس بعد المعارك المسلحة ولكن النكدي توصل إلى حل الخلافات نهائياً فبدأ الحكم يعرقل مساعيه مما أثاره ودفعه إلى توجيه برقية قاسية للقوتلي.[١٤٨]

كما يمكن أن يعلّل قبوله بالاستمرار في المحافظة بعد انقلاب الزعيم لعلاقة صديقه الأمير عادل أرسلان بالزعيم من جهة ولتذمر حزبي الجبل من حكم القوتلي من جهة ثانية، إذ يستشهد الحوراني ببرقيات الجبل للزعيم، وبخاصة برقية سلطان باشا الأطرش وبرقية أركان الحركة الشعبية، للدلالة على عمق المعاناة التي جربها الجبل في عهد القوتلي ولدور أجهزته في ذلك.[١٤٩]

ويجمع من كتب عن مهمته في المحافظة على الإشادة بجهود النكدي في وقف الاقتتال وفي تحقيق الإصلاحات، فضلاً عن أن صحيفة «الجبل»، وهي المقربة إلى أحد طرفي النزاع (الشعبيين) ذكرت في أعدادها المواكبة لتلك الفترة إشادة من الطرفين بجهد النكدي.

ويشير إلى ذلك «زيد الأطرش» أحد أركان آل الأطرش وشقيق سلطان الأطرش في تأبين النكدي إذ يقول «تمكن بإخلاصه ودأبه ونزاهته وبالتعاون مع كل المخلصين الواعين من أهل الجبل أن يرأب الصدع ويحقن الدماء ويعيد للجبل وجهه المشرق».[١٥٠]

وكذلك أكد الحوراني، النائب آنذاك والسياسي، إلى دوره في حل الخلافات نهائياً، عكس ما كان يريد القوتلي.[١٥١] ومثله الصحفي آنذاك، نصوح بابيل.[١٥٢] والضابط، آنذاك، محمد معروف الذي أشار إلى دور النكدي ومساعدة الزعيم الدرزي اللبناني كمال جنبلاط اللذين أوقفا مجزرة محتمة.[١٥٣]

وشهد بالأمر نفسه معاصروه وشاغلوا مناصب ذاتِ صلة بالمحافظة في تلك المرحلة: القاضي توفيق أبو عياش[١٥٤] والأستاذ معذي هنيدي.[١٥٥]

ويستثني من ذلك فؤاد باز[١٥٦] الذي اتهم النكدي في مقال نُشر، لاحقاً، في جريدة «نهضة العرب»، أنه فتن بين الشعبية والطرشان، وذلك في سياق بداية الخلاف بين النكدي والشيخ أبو شقرا.[١٥٧]

ج- النكدي في العمل الاجتماعي: الهجس بالأيتام والنقد للطائفة

لم ينقطع النكدي عن عمله في الأوقاف العامة الدرزية، رغم تعدد المهام التي أنيطت به، وجديد هذا المحور ما أثاره من قضايا تتعلق بطائفته، وبخاصة الموقف من زعمائها.

وأعلن في هذه الفترة تبريراً لعمله في الأوقاف الدرزية ينفي معه طائفية هذا العمل فيقول: «إن عملنا وإن كانت عليه مسحة طائفية لأنه يقوم على أوقافنا الخيرية وعلى التبرعات التي تجيئنا – إلا قليلاً منها – من أجواء بني معروف غير أننا نعتبره عملاً قومياً وطنياً لا طائفياً من حيث إنه ينهض بفئة صالحة من أبناء الوطن كانت شؤونها العامة مطّرحة مهملة حتى الأمس، فالنهوض بهذه الحلقة من سلسلة طوائف البلاد هو خدمة وطنيه عامة، كما هي خدمة طائفية خاصة».[158]

كما أعلن هدفه في هذا المجال الذي يلخص بإقامة خمس مؤسسات:

- مدرسة ثانوية وقد تحققت.
- الاستمرار في المدارس القروية إلى أن تفتح الحكومة مدارسها.
- مأوى العجز.
- مستوصف.
- بناء جناح جديد لبيت اليتيم.[159]

ويعني هذا الاستهداف أمرين:

١. الاستمرار بما أنجز وتطويره إن في المدرسة الثانوية (الداودية) أو في مدارس القرى التي تتناقص مع ازدياد افتتاح المدارس الرسمية أو في بيت اليتيم الذي يتطلب توسيعاً.
٢. العمل لإقامة مشروعين جديدين: مأوى للعجز ومستوصف.

ويلاحظ في هذه الفترة الآتي:

أ– على مستوى بيت اليتيم:

١. إنجاز الطبقة الأولى من بناء بيت اليتيم في العام ١٩٤٥ وإنجاز الطبقة الثانية في العام ١٩٤٦[160] والطبقة الثالثة في العام ١٩٤٧، وأشرف على بناء الأولى أمين شمس الدين وعلى الطبقتين الأخريين الشيخ داود طليع.[161] وتتألف من: طبقة سفلى تضم سبع غرف للتدريس وقاعة للاجتماعات وغرفة للإدارة وغرفة للانتظار، فضلاً عن الملعب الشتوي والمنتفعات والطبقة الثانية مهجعان لمنامة البنين وغرفة ناظرات وغرفة تطبيب وتوابعهما. والطبقة الثالثة كالثانية ومخصصة للبنات والطبقة

الرابعة تضم ٥ غرف لمنامة المعلمات ومخازن للألبسة.[١٦٢]

٢. تكثيف الحملة الإعلامية لمساعدة بيت اليتيم في جريدة «الجبل»[١٦٣] واعتمادها مع جريدة «البيان» في واشنطن و«المستقبل» في بيونس ايريس لنشر الأخبار،[١٦٤] وبخاصة أن «الضحى» توقفت عن الصدور في العامين ١٩٤٤ و١٩٤٥ فأصبحت «الجبل» الصحيفة التي تنشر التبرعات لبيت اليتيم.[١٦٥]

٣. تكثيف الاتصالات عبر وفود إلى جبل الدروز، فضلاً عن المناطق اللبنانية، وبلاد الاغتراب للتبرع لبيت اليتيم.[١٦٦]

٤. تدرج حصيلة التبرعات بالليرة اللبنانية في هذه المرحلة: ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨: ٣٣٦٦٤,٧٨ / ٥٢٥٧٠,٢٥ / ٤٠٣٥٠,٧٣ / ٣٥٠٥٤ / ١٩٨٧٨ / ٦٠٠٠٠.

وفي العام ١٩٤٧، قدم مذكرة إلى رئيس الجمهورية عرض فيها الحيف اللاحق بحصة بيت اليتيم من المساعدات[١٦٧] وحصة مؤسساتهم من قرش الفقير وحصة الداودية من المنحات المدرسية.[١٦٨]

٥. تدرج الزيادة في عدد الأيتام في الأعوام ١٩٤٥ – ١٩٤٨ كالآتي: ٨، ٤٨، ٤٥، ٣٦.[١٦٩] وبلغ العدد ١١٦ تلميذاً في العام ١٩٤٧. وقد كان من ضمنهم عدد من المسعفين من وزارة الصحة في الأعوام ٤٦ و٤٧ و٤٨ هم: ١٤، ١٢، ١٣، ١٥، واحتسبوا من ضمن المبلغ الذي دفع لبيت اليتيم من قرش الفقير.[١٧٠]

٦. تمويل هذا المشروع تمثل بحصول بيت اليتيم على خمسة وعشرين ألف ليرة عن العام ١٩٤٦ و٣٥ ألف ليرة عن العام ١٩٤٧ من مشروع قرش الفقير بفضل مساعي الأمير مجيد أرسلان[١٧١] الذي شكره النكدي وإن كان هذا المبلغ دون ما تستحقه الطائفة،[١٧٢] الأمر الذي سرّع في إنجاز المبنى، مع استمرار تدفق التبرعات وبخاصة من المهجر الذي قامت به فروع الباكورة الدرزية.[١٧٣]

٧. إنشاء بيت اليتيم الدرزي في السويداء في العام ١٩٤٧ الذي ضم ١٠٠ يتيم وفي صندوقه ٣٠ ألف ليرة.[١٧٤] وقد كان من أوائل الأعمال التي قام بها إثر توليه محافظة السويداء

٨. المساهمة في إقامة لجنة نسائية[١٧٥] تتولى الاهتمام بشؤون الأيتام وبجمع التبرعات لهم ومساعدة متولي الأوقاف وتضم سيدات ذات علاقة بالنافذين في الطائفة وقد رأس هذه اللجنة في السنة ١٩٤٤ – ١٩٤٥ نازك حمدان عبد الملك وفي السنة ١٩٤٥ – ١٩٤٦ سمية سلمان شقير وفي السنة ١٩٤٦ – ١٩٤٧ نجلا زين الدين صعب، وكانت أمين السر في هذه السنوات أنيسة روضة نجار، ثم لميس أرسلان حتى وفاتها، ومن أبرز أعضائها: أسماء أبو عز الدين، ألماس الدويك، نجلا جمعة، سامية أرسلان، ليلى معقصة، أميرة يونس، بديعة صالحة، ناديا صعب، يسر صعب، سنية النكدي، سلمى فرحان، زهية أرسلان، سعاد تقي الدين، مي مزهر، أدما قبلان، عايدة عساف، نجلا عماد، عايدة سري الدين، ليلى نجار.[١٧٦]

ولم يكن للجنة وضع قانوني في هذه المرحلة، وكان عملها الإشراف على الأيتام والعناية بهم، وبخاصة أن بيت اليتيم في تلك المرحلة في بيروت كان مقر انعقاد الاجتماعات.[١٧٧]

ب– على مستوى الداودية، يلحظ:

– استمرار وجود أربع عشرة مدرسة تابعة لها: العبادية (مختلطة) قبيع (واحدة للبنين وأخرى للبنات)، شانيه (مختلطة) بدغان (مختلطة) صوفر (مختلطة)، الرملية (مختلطة)، البنيه (بنات)، بعقلين (بنين)، جباع (مختلطة)، كفرنبرخ (بنات)، كفرقطرة (مختلطة)، حاصبيا (واحدة للبنين وأخرى للبنات).[١٧٨]

– اعتماد منهجين تعليميين، وبالتالي إقامة فرعين: الأول حسب برنامج الوزارة الرسمي، والثاني حسب المنهاج الأنكلوسكسوني.[١٧٩]

– استحداث مختبر فيزيائي تبرع المغتربون بثمنه (٩ آلاف دولار).[١٨٠]

– استمرار العلاقة مع مصر إذ بعثت الحكومة المصرية ثلاثة معلمين على نفقتها (مجموع المعلمين في المدرسة ١٧).[١٨١] كما دعت بعثة مصرية إليها وقد وفدت إلى لبنان في تموز ١٩٤٦ وتضم ١٥٢ أستاذاً وقد استقبلها في الناقورة ممثلون عن الداودية (فؤاد النكدي، داود

طليع، عبد الله الريشاني) وممثل عن جمعية المقاصد الإسلامية (عبد الله المشنوق).[١٨٢]

- إقامة علاقة مع مؤسسة Œuvres des françaises [١٨٣] لم تتوضح معالمها ولا استمراريتها إذ لم يرد عنها سوى خبر عقراوي عن وجود معلم للمؤسسة في الداودية حين إعداد الكتاب الذي طبع في العام ١٩٤٩.[١٨٤]
- تغير اسمها من المدرسة الداودية إلى الكلية الداودية.[١٨٥]

ج. وقد خطط في هذه المرحلة **لإقامة مأوى للعجز**، وفي أجواء النجاح في إنجاز مبنى للأيتام في بيروت، فخطط لبناء مأوى العجزة في ربيع العام ١٩٤٧.[١٨٦] وأعلن في البيان السنوي السابع (١٩٤٨) شراء عدد من البيوت والخرب قرب مقام الأمير السيد لإشادة بناء لمأوى العجزة آملاً أن ينجز خلال ثلاث سنوات.[١٨٧]

د. على مستوى **إنشاء دار للطائفة** تكرار الدعوة التي بدأ بها في العام ١٩٢٨.[١٨٨]

هـ- على مستوى قضايا الطائفة والعلاقة مع زعمائها:

- نقده لزعماء الدروز وأغنيائهم لتقصيرهم في الدفاع عن حقوق الطائفة ولاستنكافهم عن دعم الداودية وبيت اليتيم، وحين يستثني أحداً من النقد أو يشيد به فإن الاستثناء والإشادة مرهونان بهذا الدعم.

وفي هذا المجال نشرت «الجبل» (١٩٤٥/٨/٧) مقابلة معه تحدث فيها عن مؤسساتنا العلمية والخيرية تحدث فيها عن خمسة مشاريع يعتزم العمل بها (ثلاثة منها موجودة يحتاج اثنان منها للتطوير: الداودية وبيت اليتيم) واثنان يحتاجان للمال (مأوى العجز والمستوصف)، كما نشر في «الجبل»، ٤ و١٩٤٥/٩/٦ مقالاً عن مؤسساتنا العلمية والخيرية يرد على اتهامه بالتقصير الدعائي لطبيعة الدعاية في بلادنا (تزوير ودجل)، ولإمكانية تفسيرها بمدح النفس ثم لتوقف «الضحى» بسبب غلاء الورق والاستعاضة عنها بـ«الجبل» و«البيان» (واشنطن) و«المستقبل» (بيونس ايريس).

ويتكرر الحديث عن مؤسساتنا العلمية والخيرية في سلسلة مقالات نشرتها «البيان» وأعادت «الجبل» نشر إحداها في ٢٢ و١٩٤٦/٢/٢٥ ويظهر فيها نقده للزعامة القائمة على الوراثة أو الدعاوى أو الثروة أو

الوظيفة، ونقده للكرم القائم على التبذير في الشهوات والجاه ودعوته للكرم في سبيل إغاثة الملهوف وإطعام الجائع وإيواء اليتيم وتعليم الجاهل وتعهد القاصر، ثم نقده لزعيمي الدروز لتقصيرهما في دعم المؤسسات الدرزية ودعوته إياهما ومن لا يندفع لدعم هذه المؤسسات لبغض أو عدم حب له إلى أن يقوموا بعمل آخر أفضل مما يقوم به.

ويرد في «الجبل»، ٧ أيار ١٩٤٦[١٨٩] على كلمة للأمير شكيب أرسلان رداً على مقالاته في «البيان» تحمل التقدير والتذكير[١٩٠] فيرى في التقدير فوق ما يستحق ويرد على تذكيره «بضيق صدره لعدم انعقاد الإجماع على تقدير مآثره» باعتبار ما أنجزه واجباً وطلبه أن لا ينعقد الإجماع على تكفيره فالإجماع الأول لم يعقد على من هو خير منه، ويعلن ضيق ذرعه لا صدره على وقائع أهمها:

- نقد رغبته فتح الداودية بإنكار حقه من البعض ومطالبة البعض الآخر بمدارس ابتدائية ومطالبة البعض الثالث بمدارس للبنات فأخذ بالآراء الثلاث وطالب المعترضين بالتبرع فلم يستجيبوا.
- استنجاد دروز بيروت به بشأن التربة وإثبات ملكيتها بقوة الحق والعصبية ومحاولته بناء مؤسسات خيرية فيها فاعترض أبناء بيروت.
- إنشاء بيت اليتيم في بيروت فاعترض البعض لأنها تفصل أيتامنا عن الأيتام الإسلامية.

- تشجيعه الشباب الدرزي لإنشاء منظمة طائفية أسوة بباقي المنظمات في لبنان.[١٩١]
- نقده، في مقال افتتاحي في «الجبل»، ١٩٤٧/٥/٩ نواب بني معروف كلهم حتى العام ١٩٤٦، واستثناء الأمير مجيد أرسلان بعده لإدخاله ٤٣ يتيماً والمساعدة على منح بيت اليتيم مرتين (الأولى ٢٥ ألف ليرة والثانية ٣٥ ألف ليرة) ولمساعدته في إنشاء الطرق وإصلاحها، واعتبره وحده خيراً منهم مجتمعين ما لم يقصر في واجبه أو يجيء من يعمل خدمته.[١٩٢]
- ويعود في «الضحى» (العدد ٦ — ١٠/ ١٩٤٩، ص. ٧٤) فيتذكر فضل حكمت بك جنبلاط وجميل بك تلحوق والأمير مجيد أرسلان

إذ أدخلوا على حساب الحكومة ١١٢ يتيماً (الأول ١٥، الثاني ١٠، الثالث ٨٧).

- إفصاحه في «الضحى» العام ١٩٤٧ عن ١٠ أسباب للأوضاع القلقة في الطائفة هي: ١ - الانهيار النفسي العام، ٢ - الجهل المطبق بوضع الطائفة وادعاء عكسه، ٣ - الجبن المعنوي، ٤ - البخل الذميم، ٥ - الغرضية العمياء، ٦ - التناكر والتنافر، ٧ - ما كان في محاولة انتخاب شيخ العقل وفي انتخاب النواب من تحريك النعرات الهدامة وهياج الغرضيات السخيفة. ٨ - احتقار الحكومات لهذه الطائفة، ٩ - رسالة الأمير شكيب، ١٠ - الاقتناع بالتخلي عن الأوقاف في العام ١٩٥٠.

- نقده في العام ١٩٤٩ أبناء قومه لعدم تقديمهم الأعمال ولعدم نظرهم بمنظار الحق ولعدم اجتماع كلمتهم على مصلحة عامة أو عمل مشترك يتساوى في نقده أبناء البيوتات ورجال الدين ورجال الحكومة ورجال المال والشباب. فهي «طائفة مريضة ورجالها يكذبونها فيصورون مرضها صحة وضعفها قوة وجبنها شجاعة وبخلها كرماً وانقسامها عصبية وتفككها وتخاذلها مبدأ وعقيدة».[193]

ومع تصاعد النقد لأوضاع الطائفة وبخاصة تقصيرها تجاه مؤسساتها يتصاعد إعلانه الرغبة في التخلي عن ولاية الأوقاف، فمن دعوة الذين لا يعجبهم ما نقوم به «ليقوموا بعمل آخر خير ما نقوم به»[194] - ١٩٤٦ إلى الدعوة لتأليف عمدة أو لجنة أو مجلس ملي أو مجلس أوقاف أو هيئة أمناء أو متولي «للقيام بهذا العمل الذي قمت به متفردا»[195] - ١٩٤٦ ثم إلى إعلان التخلي عن هذه الأوقاف في العام ١٩٥٠ «ليأس في النفس وخيبة في الأمل»[196] - ١٩٤٧ وتكرار ذلك في العام ١٩٤٩ ليس فراراً من العمل بل لأنه رأى «العمل العام مستحيل».[197]

هـ- النكدي في العمل الفكري: العروبة والإصلاح

في الجانب الفكري، يلحظ تجدد في هذا الجانب، قياساً بالفترات السابقة ٣٠ - ١٩٣٦، ٣٦ - ١٩٣٩، ١٩٣٩ - ١٩٤٤ ويبرز هذه التجدد بعودته للكتابة في مجلة «المجمع» وتعيينه، مع مصطفى الشهابي، عضواً

في لجنة المجلة والمطبوعات لمدة ٤ سنوات[١٩٨] وفي «العرفان»، فضلاً عن مقالات صحفية.

وأبرز أعماله البحثية:

- محاضرة في مؤتمر المحامين، ١٢ آب ١٩٤٤ نشرت على ثلاث حلقات في مجلة «المجمع» تحت العناوين الآتية: العنصر العربي (تموز وآب ١٩٤٥)، القضاء اللبناني، الوجهة التاريخية (تشرين الثاني وكانون أول ١٩٤٥)، القضاء اللبناني (الوضع الاجتماعي كانون الثاني وشباط ١٩٤٦).

وبرّر النكدي كلامه بتساؤلات هامسة حول حقيقة الأمة العربية وعدم تعرض الخطباء والمحاضرين لها، وبخاصة أنه «البحث الذي تقوم على صحته وصدقه سياسة هذا المؤتمر».[١٩٩]

- محاضرة في المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري الذي أقامه المجمع العلمي العربي في دمشق لمدة أسبوع ما بين ٩/٢٥ و١٠/١/١٩٤٤ في مدن سورية عديدة (دمشق، حمص، حماه، معرة النعمان، حلب، اللاذقية) ألقاها في دمشق عن آراء المعري في الإصلاح الاجتماعي،[٢٠٠] وقد بيّن فيها المصاعب التي يعاني منها المصلحون، أمثال المعري وعرض ظروف عصره وآراءه في الإصلاح السياسي والديني والمالي والاجتماعي.[٢٠١]
- محاضرة بعنوان الألقاب والتشريعات أشارت «الجبل» إليها، ولم تحدد مكانها وزمانها كما لم تنشرها في أعدادها اللاحقة.[٢٠٢]
- تعريف بشخصيات وأهمها:

• تعريف بعضو جديد في المجمع العربي في دمشق: الطبيب حسني سبح، مجلة «المجمع»، المجلد ٢١، الجزء ٧ و٨، تموز وآب ١٩٤٦.

• تعريف بالأمير شكيب أرسلان المتوفى حين ذاك، بعنوان: الأمير شكيب أرسلان، مجلة «المجمع»، المجلد ٢، كانون الثاني وشباط ١٩٤٧.

• رثاء الشيخ قسطنطين يني بعنوان: أيها الصديق الصادق، «العرفان»، المجلد ٣٤، ١٩٤٨. وكتاب علي ناصر الدين، الشيخ قسطنطين يني.

- رثاء الأمير أمين أرسلان بعنوان: الأمير أمين أرسلان، الفقيد النبيل، «العرفان»، المجلد ٣٦، الجزء ٢، شباط ١٩٤٩.
- تعليق لغوي على نقاش حول معنى كلمة فند (على ذكر الفند)، مجلة «المجمع»، الجزء ٩ و ١٠، أيلول وتشرين الأول ١٩٤٤.
- مقال بعنوان: القوة المعنوية، «العرفان»، المجلد ٣٤، الجزء ١، تشرين الأول ١٩٤٧.

- نقد الكتب الآتية:

١. نظام عقد المعاهدات للأستاذ محمد عبد المنعم مصطفى، مجلة «المجمع»، تموز، آب ١٩٤٤.
٢. أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون للدكتورين: عبد الرازق أحمد السنهوري وأحمد حشمة أبو شيت، مجلة «المجمع»، أيار وحزيران ١٩٤٥.
٣. الموجز في النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني المصري للدكتور السنهوري، مجلة «المجمع»، تموز وآب ١٩٤٥.
٤. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، طبعه الأستاذ أحمد زكي العدوي، مجلة «المجمع»، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٥.
٥. ديوان الهزليين شرح وتعليق أبي سعيد السكري، مجلة «المجمع»، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٥.
٦. الوجيز في الحقوق الرومانية للدكتور منير العجلاني، مجلة «المجمع»، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٥.
٧. موجز الاقتصاد السياسي للدكتور أحمد السمان، مجلة «المجمع»، تموز وآب ١٩٤٦.
٨. الوقائع والنظريات الاقتصادية في العصر الحديث للدكتور أحمد السمان (العدد السابق).
٩. إلياذة هوميروس، تعريب عنبرة سلام الخالدي (العدد السابق).
١٠. كتاب المؤتمر الأول للمحامين العرب، إعداد مظهر القوتلي، (العدد السابق).

١١. ديوان ابن عنين، تحقيق خليل مردم بك، مجلة «المجمع»، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٦.
١٢. كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيرازي، نشره السيد الباز العويني، (العدد السابق).
١٣. الجهاد السياسي للطبيب عبد الرحمن الكيالي، (العدد السابق).
١٤. محاضرات نقابة المحامين في السنة القضائية بحلب ١٩٤٥ — ١٩٤٦، (العدد السابق).
١٥. كتاب النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس لابن دحية الكلبي، تصحيح وتعليق المحامي عباس العزاري، مجلة «المجمع» آذار ونيسان ١٩٤٧.
١٦. آراء وأحاديث في الوطنية القومية للأستاذ ساطع الحصري، (العدد السابق).
١٧. فلسفة التشريع في الإسلام للدكتور صبحي المحمصاني، مجلة «المجمع»، أيار وحزيران ١٩٤٧.
١٨. السلام الاجتماعي للدكتور عبد المجيد نافع، (العدد السابق).
١٩. ما الإنسان؟ لمارك توين ونقله إلى العربية أنور عمر، (العدد السابق).
٢٠. إعانة الأمة بكشف الغمة للمقريزي ونشره محمد مصطفى زياده، مجلة «المجمع»، تموز وآب ١٩٤٧.
٢١. نَحْل عبر النحل للمقريزي نشره الأستاذ جمال الدين الشيال، (العدد السابق).
٢٢. العناصر النفسية في سياسة العرب للأستاذ شفيق جبري، (العدد السابق).
٢٣. أعلام الإسلام (رفاعة الطهطاوي) للأستاذ جمال الدين الشيال، (العدد السابق).
٢٤. حسنات الاضطهاد للسيد أديب طيار، (العدد السابق).
٢٥. درس في الدولة اللبنانية للدكتور عمر فروخ، مجلة «المجمع» أيلول وتشرين الأول ١٩٤٧.

٢٦. نحو التعاون العربي للدكتور عمر فروخ، (العدد السابق).
٢٧. مجلس الدولة، كتاب تذكاري، (العدد السابق).
٢٨. الناطقون بالضاد في أميركا، نقله إلى العربية يعقوب العودات، (العدد السابق).
٢٩. أحكام الأوقاف، الجزء الأول، للشيخ مصطفى الزرقا، مجلة «المجمع»، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٧.
٣٠. القانون الدبلوماسي للأستاذ محمد حسني عمر بك، (العدد السابق).
٣١. موجز عن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وضعه د. محمد حسني، (العدد السابق).
٣٢. جمال الدين الأفغاني للسيد قدري قلعجي، (العدد السابق).
٣٣. جمال الدين الأفغاني للسيد قدري حافظ طوقان، (العدد السابق).
٣٤. من الأدب للسيد قدري العمر، (العدد السابق).
٣٥. عشائر الشام، الجزء الأول، للأستاذ وصفي زكريا، مجلة «المجمع» كانون الثاني ١٩٤٨.
٣٦. القضايا الاقتصادية الكبرى في سوريا ولبنان للأستاذ منير الشريف، مجلة «المجمع» كانون الثاني ١٩٤٨.
٣٧. يقظة العرب لجورج انطونيوس ونقله إلى العربية علي صدر الركابي، مجلة «المجمع» جزء ٢، نيسان ١٩٤٨.
٣٨. رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة لأبي الفراء، تحقيق الأستاذ صلاح الدين المنجد (المصدر السابق).
٣٩. قضية العرب للأستاذ علي ناصر الدين، مجلة «المجمع» جزء ٣، تموز ١٩٤٨.
٤٠. نظام الحكم في العراق للدكتور مجيد خدوري، (العدد السابق).
٤١. ظهور الإسلام للأستاذ أحمد أمين، مجلة «المجمع»، جزء ٤، تشرين الأول ١٩٤٨.
٤٢. عبقرية الإسلام في أصول الحكم للدكتور منير العجلاني، مجلة «المجمع»، كانون الثاني ١٩٤٩.

٤٣. عائشة والسياسة للأستاذ سعيد الأفغاني، مجلة «المجمع» جزء ٢، نيسان ١٩٤٩.
٤٤. خزائن الكتب القديمة في العراق للأستاذ كوركيس عواد، مجلة «المجمع»، جزء ٢، نيسان ١٩٤٩.
٤٥. المآصر في بلاد الروم والإسلام للأستاذ ميخائيل عواد، (العدد السابق).
٤٦. الأقسام الضائعة في كتاب تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء للصابئ جمع ميخائيل عواد، (العدد السابق).
٤٧. معنى النكبة للأستاذ قسطنطين زريق، (العدد السابق).
٤٨. محاضرات نقابة المحامين في حلب في السنة القضائية ٤٧ – ٤٨، (العدد السابق).
٤٩. الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور معروف الدواليبي، (العدد السابق).
٥٠. المدخل إلى الحقوق الرومانية للأستاذ معروف الدواليبي، (العدد السابق).

ويظهر في نقده للكتب، وهي كثيرة في هذه المرحلة:
١. تعدد مواضيع الكتب وأبرزها: حقوق (١٣)، تاريخ (١٣)، سياسة (١٣)، اقتصاد (٢)، اجتماع (٤)، أدب (٥).
٢. تفاوت النقد بين عرض مقتضب وعرض وافٍ وعرض مع نقد.
٣. اضطلاعه باللغة العربية وبالتاريخ العربي الإسلامي.
٤. حرصه على الموضوعية في النقد مع إدراكه لصعوبة تحقيقه تحقيقاً خالصاً.
٥. هواه العربي الإسلامي في اللغة وفي حوادث التاريخ المنصرمة وفي الأحداث الحاضرة.
٦. هواه الإصلاحي.

كما يظهر النكدي في إنتاجه الفكري في هذه المرحلة:

١. قائلاً باللغة أساساً للقومية فـ«هي التي تصير الأفراد أمة واحدة.[٢٠٣] والأمة لغتها واللغة إذا سلمت فقد سلمت الأمة».[٢٠٤]
٢. قائلاً بالقومية العربية وركنها الأساس اللغة، فضلاً عن غلبة العنصر والدم العربي التي لا تتوفر لأمة أخرى دون زعم بالعنصر الواحد، وعن وجود المصلحة المشتركة.[٢٠٥]
٣. ناقداً محاولات فصل مصر ولبنان عن الأمة العربية بالقول بفرعونية الأولى وبفينيقية الثانية ومركّزاً في النقد على المحاولة اللبنانية بقوله بالأصول العربية لغالبية عائلاته[٢٠٦] وبوحدة القضاء عبر ثلاثة عشر قرناً.[٢٠٧] دون أن يبرر اختلاف الدستور بينهما ذلك ولا الاختلاف في الاشتراع في الأحوال الشخصية الذي يؤدي اعتبار وحدته عنصراً من عناصر وحدة الأمة إلى دويلات في لبنان وتوحد مع سوريا.[٢٠٨]
٤. فهمه للتاريخ العربي دون تحزب للإسلام يلغي ما قبله — رغم اعتزازه الكبير به وبتراث المسلمين — ودون انحياز لأي من مذاهبه في قراءته لهذا التاريخ.[٢٠٩]
٥. ناقداً للطائفية وللامتيازات الطائفية.[٢١٠]
٦. داعياً للدفاع عن فلسطين ومقاومة الحركة الصهيونية.[٢١١]
٧. استمرار تمسكه باللغة العربية، كأساس للقومية العربية وللوحدة العربية (ذكر سابقاً) وبسلامتها مشيداً بدور مجمع اللغة العربية بدمشق في تصويبها.[٢١٢] وعاملاً على تعريب كلماتها[٢١٣] ورد الملتبس منها إلى أصوله دون قسر.[٢١٤]
٨. قوله بدور القوة المعنوية (قوة الإيمان: الإيمان بالوطن سالماً موحداً غير مبيع وغير مباع، إيماناً على الألسنة وفي الأعمال) في صراع القوى.[٢١٥]
٩. أخذه برأي سعيد الأفغاني بالمرأة وعدم صلاحها للإدارة والسياسة.[٢١٦]
١٠. دعوته للإصلاح وضرورة المضي به، وأن وقفت الأمة التي تحتاج إليه، ضدها، والإصلاح الذي يريده: مساواة بين الناس، بمن فيهم الملوك، فهم الدين كوسيلة، لا غاية، لتهذيب النفوس وتنقية الضمائر، عدم عبادة المال، الغيرية، الاحتكام إلى العقل.[٢١٧]

و- مشهد سادس

يظهر النكدي في هذه المرحلة - وهي مرحلة شيخوخته - في قمة العطاء على المستويات كافة فكان حاضراً في كل المواقع التي انتدب إليها في العهد الاستقلالي وكان حضوره فاعلاً كما كان انتدابه للمهمات الصعبة (إصلاح أوضاع الإعاشة، مصالحة أبناء الجبل وإصلاح أوضاعه، إصلاح أوضاع الشرطة)، كما كان حاضراً في ما هوى من أعمال (العناية بالأيتام، الإصلاح الاجتماعي) وفي ما التزم من أفكار (الدفاع عن العروبة: انتماءً وتوحداً ولغة)، ولم يحل زواجه في هذه المرحلة وبناء عائلة صغرى دون ذلك.

وقد برز في هذه المرحلة ما أسس في المراحل السابقة من عزم وحزم وصدق وأمانة جعلته مرجعاً للمهمات الصعبة فأجمع عليه الموالون والمعارضون لتولي مديرية الإعاشة، رغم الشروط الصعبة التي طرحها، كما أجمعوا عليه لتولي محافظة الجبل بعد أحداث الشَعبية والطرشان وكذلك في مديرية الشرطة، فضلاً عن مديرية العدلية.

ولم يكن هذا الإجماع على اللاموقف[٢١٨] وانعدام الوزن، إذ كان في الإعاشة حازماً اضطر المتضررون من حزمه إلى الضغط لتبديل الحكومة واستبدال الوزير الذي رشحه وارتضى العمل معه بوزير ممثل للمتضررين فاستُبعد. وكذا في مديرية الشرطة التي كان حزمه فيها تفويتاً لمشاكل أرادها بعض أطراف السلطة وإغضاباً لمن أراد محسوبية في دوائرها فكان الابتعاد عنها.

وكذا في محافظة الجبل كان حزمه فيها إنهاء نهائياً للوجه الداخلي من الصراع فيه أراده بعض أطراف السلطة إنهاء مؤقتاً فكان الإجماع عليه، رغم ميله الإصلاحي لطرف دون آخر، حماية لموقعه الذي حاولت السلطة المركزية (أو بعض أطرافها) إنهاءه بالشح في الاعتمادات.

ولم يلهه موقع مميز في سلطة الاستقلال عن الموقف المبدئي في استمرار القول بالعروبة والتمسك بالحكم الصالح والاستمرار في الإصلاح الاجتماعي قولاً وفعلاً عبر مؤسسات الأوقاف الدرزية.

وقد أمل النكدي في بدء هذه المرحلة أن يكون عهد الاستقلال عهد تحقيق أهدافه فانبرى ينقد، فكرياً وسياسياً، من يخرج عن التوجه الوحدوي،

صراحة أو موارية (مؤتمر المحامين العرب) واندفع لبناء دولة الاستقلال على أسس النزاهة والاستقامة والصلاح في القضاء حين عُين وفي كل المواقع التي طُلب منه أن يكون مصلحها (الإعاشة، الشرطة، محافظة جبل لبنان) فأنجز وكان مثالاً يحتذى.

إلا أن نهاية هذه المرحلة بددت آماله، فلا دولة الاستقلال في سوريا وغيرها حالت دون هزيمة العرب في فلسطين ولا مشروع بناء مؤسسات الدولة العادلة والصالحة عُمل له – وقد خبر الأمر بنفسه عندما تمكن المتضررون من إجراءاته في وزارة الإعاشة من إبعاده وإبعاد صديقه الوزير العظم، وأحلوا محله ممثل المتضررين. وتمكن المتضررون من حزمه في الشرطة من إبعاده كما حاولوا تطويعه، مالياً، في محافظة الجبل، لا بل بلغ الأمر بالرئيس الذي أصر – في بدء عهد الاستقلال – على طلبه لمديرية العدلية – وهو في السجن إلى أن يلعب لعبة المصالح الضيقة في تشكيل الحكومات بعد هزيمة ١٩٤٨.

كما يظهر – في هذه المرحلة – الوجه الاجتماعي للنكدي – وفيها وبسببه أطلق عليه الأمير شكيب أرسلان لقب المصلح الكبير – فقد أولى الأيتام اهتماماً ملحوظاً في لبنان وفي جبل الدروز فعمل لتحويل حصة الدروز من قرش الفقير – وهو قرش فرضه على الإعاشة عندما كان مديرها – إلى بيت اليتيم واشتغل على ذلك مع زعماء الدروز ووجهائهم فشهد تحولاً ملحوظاً، كما باشر في أول هدنة في جبل الدروز إلى تأسيس بيت اليتيم فيه وغذاه من موقعه في المحافظة ومن مخصصاته انسجاماً مع قناعته الإنسانية وإدراكاً منه لحجم المشكلة الناجمة عن كثرة الشهداء الذين قدمهم الجبل.

وقد كان همّ الأيتام وتعزيز وضعهم بإيجاد موقع لهم في بيوت الأيتام وتحسين وضع هذه البيوت دافعه الأساسي لنقد زعماء الدروز وأغنيائهم لتقصير الأولين في المطالبة بحقوق الدروز وبحصتهم للمؤسسات الاجتماعية والتربوية، ولتقاعس الآخرين عن البذل في هذا المجال وكان هذا الدافع، بدوره، دافعه لإعلان رغبته بالاستقالة ولدعوة شباب الدروز لعمل ما، منظمة أو غيرها، في هذا السبيل.

ويمكن القول إن توهج النشاط والعطاء الذي بدأ به في هذه المرحلة، قولاً وفعلاً، شحّ في نهايتها ليبقى على أمل بقلة من جيله ما زالت على العهد، قومياً ووطنياً ودرزياً، وعلى أمل بشباب يمكن أن يكون على غير ما كانه الحكام والنافذون فيكون الإصلاح معهم وبهم.

الهوامش

١ فازت الكتلة الوطنية بزعامة شكري القوتلي بأكثرية المقاعد في انتخابات تموز ١٩٤٣ وأُنتخب القوتلي رئيساً، وفارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي وشكلت حكومة من سعد الله الجابري رئيساً، وجميل مردم (وزير خارجية)، لطفي الحفار (وزير داخلية)، عبد الرحمن الكيالي (وزير العدل)، ونصوح البخاري (وزير الدفاع والتعليم)، وخالد العظم (وزير المال)، مظهر أرسلان (وزير الأشغال العامة والإعاشة والتموين)، توفيق شامية (وزير الزراعة والتجارة).
والقوتلي هو من التيار الاستقلالي المتشدد الذي عرف بصلاته الجيدة مع شكيب أرسلان وإحسان الجابري وانخراطه في جمعية التحرير العربية وعصبة العمل القومي ودعمه لثورة ١٩٢٥ وعلاقته الجيدة بآل سعود. وقد اتُهم بدعمه للمحور إبان الحرب العالمية الثانية وبقي منفياً سنتين خارج سوريا (١٩٤١ – ١٩٤٢) إلا أن توسط أصدقائه السعوديين لدى بريطانيا وشعبيته الكاسحة بعد اغتيال الشهبندر (١٩٤٠) وهرب أحد المتهمين بالتحريض، جميل مردم، فرضا عودته إلى سوريا.
والنكدي – كما ذكرنا آنفاً – كان من هذا التيار وعلى علاقة جيدة بالقوتلي شخصياً ويشهد له خطابه المتناغم مع خطاب القوتلي في ذكرى ميسلون ١٩٣٢ وتسلمه مديرية العدلية العام ١٩٣٦ حين صعد هذا التيار وإقالته/استقالته حين ضعف في العام ١٩٣٩ ثم سجنه المتكرر إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠، ١٩٤١ – ١٩٤٤) كما يشهد بذلك دوره اللاحق.

٢ نص لرفيق صلاح الدين، عريف في الدرك في معتقل المية ومية، آنذاك، «الميثاق»، العدد ٣، ١٩٨٨. ومقابلة معه في بعقلين في ١٢ آب ٢٠٠٣.

٣ أخبره الوفد بأنه سيفرج عنه بعد أسبوع.

٤ «الجبل»، ٨ آذار ١٩٤٩.

٥ الجريدة الرسمية، العدد ١١، ١٩٤٤/٣/١٦. و«الجبل»، ١٢ آذار ١٩٤٩.

٦ الجريدة الرسمية، العدد ٥٠، ١٩٤٤/١١/١٦.

٧ «الجبل»، ٢٩ آذار ١٩٤٤. والجدير ذكره أن في المجمع عضويتين: عضو عامل وعضو مراسل، وقد كانت فترة اعتقاله وسكنه خارج دمشق مدعاة لتحويل عضويته من عامل إلى مراسل، وأعيدت له العضوية بعد عودته.

٨ «الجريدة الرسمية»، تاريخ ١٩٤٤/١٠/٢٦.

٩ شكلت وزارة برئاسة فارس الخوري الذي استلم وزارتي المعارف والداخلية وعضوية جميل مردم (الخارجية والزراعة) وعبد الرحمن الكيالي (العدلية والأشغال)، وخالد العظم (المالية والإعاشة) في ١٩٤٤/٩/١٤.

١٠ مذكرات خالد العظم، ١، ص: ٢٨١ – ٢٨٣. ومن أبرز المعترضين: صبري العسلي، وسعيد الغزي، وهما مواليان للحكومة، في حين أن رشدي الكيخيا وكتلته المعارضة للحكومة رحبا بالتعيين. وجريدة «الجبل» ١٠ كانون الأول ١٩٤٤.
ويؤكد الحوراني في مذكراته (ص: ٣٢٢ – ٣٣٧) رواية العظم عن تزايد الشكوى من وزارة الإعاشة ومصلحة الميرة قبلها إلى درجة أنه تم تقديم أكثر من استجواب نيابي ومطالبه بلجنة تحقيق في أوضاع الوزارة وشكلت لجنة تحقيق حكومية (١٩٤٤/٥/١٧).

١١ «الجبل»، العدد السابق نفسه.

١٢ يتضمن المرسوم التشريعي تنظيم وزارة الإعاشة والتموين وتحديد ملاكها ويحدد الباب الأول مهمتها والثاني إدارتها والثالث تنظيمها والرابع شؤون الموظفين والخامس المالية والسادس ملاك الموظفين والسابع أحكام ختامية.

١٣ ويظهر من الباب الأول صلاحيات واسعة للوزارة في ما يتعلق بتأمين المواد الأولية والاستيراد والتصدير والتوزيع ونظام الحصص وتنظيم الإنتاج وقمع الاحتكار والتخزين واستيفاء الرسوم وتشكيل المؤسسات التعاونية. كما يظهر من الباب الخامس استقلال مالي للوزارة إن بتخصيص واردات خاصة لموازنتها فضلاً عن مصادرتها وأرباحها أو بإنشاء صندوق خاص مستقل لها أو بإعطائها تسهيلات وسلفاً بدون فائدة.
والجدير ذكره أن هيئتين للإعاشة أنشئتا أثناء الحرب العالمية الثانية وتتعلقان بسوريا ولبنان والحلفاء وهما:
– لجنة الإعاشة العليا التي تدير سياسة التموين المشتركة.
– مصلحة الميرة التي أحدثت بالقرار ٢٢٩ ف.ل. المعدل بالعقدين الدوليين المؤرخين في ١٩٤٢/٥/١٦ و١٩٤٣/٣/١٠ ولم يكن لحكومتي سوريا ولبنان دور مؤثر فيهما.
وصدر المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ في ١٩٤٣/٨/٥ لتنظيمها.
وقد استلمت الحكومة السورية مصلحة الميرة في حزيران ١٩٤٤.
تراجع «الجريدة الرسمية السورية» في التواريخ اللاحقة للتواريخ الآنفة الذكر وبخاصة العدد ٣١ في ٢١ آب ١٩٤٣. العدد ٤٧، تاريخ ١٩٤٤/١١/٣. ومذكرات أكرم الحوراني، الصفحات ٣٢٢ – ٣٣٧.

١٤ قبلت استقالته بالمرسوم ٣٩٦، تاريخ ١٩٤٥/٤/٢. وشكلت وزارة جديدة للخوري في ١٩٤٥/٤/٦ والجدير ذكره – كما روى العظم – حصول أزمة حول قرار الوزارة مصادرة صفقة حرير اصطناعي قبل الاستقالة وهو ما سيعرض لاحقاً.

١٥ مذكرات خالد العظم (١)، م.س. ص: ٢٨٦ – ٢٨٧.

١٦ الوزارة المستقيلة هي وزارة الخوري التي شكلت في ١٩٤٥/٤/٦ وخرج النكدي حينها من مديرية الإعاشة والوزارة المشكلة برئاسة سعد الله الجابري وعضوية لطفي الحفار ونعيم الأنطاكي وصبري العسلي وحسن جبارة.
أما الأزمة الوزارية فسببها استقالة صبري العسلي وإصرار الحفار على الاستقالة أيضاً.
تراجع «الأيام» من ٩/١٨ حتى ١٩٤٥/١٠/٣.

١٧ هكذا أوردت الخبر «الأيام» في ١٩٤٦/١/٦ ولم تحدد الجهة المفتشة كما لم يرد في الأعداد السابقة خبر عن التفتيش.

١٨ تراجع «الأيام» في ١٣ و١٤ و١٩٤٦/١/١٥.

١٩ تشير هذه التسمية إلى الصراع الذي حصل في الجبل بين آل الأطرش، زعماء الجبل وحاكميه، وحلفائهم من جهة وعائلات أخرى منافسة لهم ودونهم في القدرة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية عبروا عن أنفسهم باسم الحركة الشعبية وأدى هذا الصراع إلى اشتباكات دموية بعد انتخابات ١٩٤٧ التي نجح فيها مرشحو آل الأطرش ووسمتها الحركة الشعبية بالتزوير ومالت الحكومة في العاصمة إلى تأجيل إعلان النتائج، فضلاً عن دعمها للحركة الشعبية.
وقد حمل هذا الصراع أوجهاً عدة، فهو من جهة أولى صراع اجتماعي بين إقطاع آل الأطرش والفلاحين. وهو من جهة ثانية صراع بين الحاكمين (كان آل الأطرش حاكمين خلال الانتداب) والمحكومين وهو من جهة ثالثة صراع بين «الانفصاليين» و«الوحدويين» وهو من جهة رابعة صراع بين الهاشميين (لقرب آل الأطرش منهم) والسعوديين لقرب القوتلي منهم.
وقد لعبت الحكومة المركزية دوراً في تأجيج الصراع لضبط حركة الجبل ضمن إيقاعها

وإخضاع قواها لأمرته، فضلاً عن حسابات سياسية قديمة تعود لميل آل الأطرش للشهبندر دمشقياً، وعدم ثقتهم بجماعة الكتلة الوطنية.
يراجع حول هذه الحركة: بريجيت شبيلر، انتفاضات جبل الدروز وحوران، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٤، ص: ٢٣١ – ٢٦٧.

٢٠ راجع: جريدة «الجبل»، العدد ٧٢٧ في ١٩٤٧/١١/٦ والعدد ٧٢٨، ١٩٤٧/١١/٣٠، وقد أوردت الوقائع ذات العلاقة في العدد الثاني إذ توقفت عن الصدور بين التاريخين.

٢١ الحوراني، مذكرات، م.س.، ص: ٦٦٦- ٦٦٧.

٢٢ عقد المؤتمر في دمشق وشارك فيه وفود من لبنان وسوريا ومصر وشرق الأردن وفلسطين والعراق، وتحدث فيه رئيس الجمهورية السورية، شكري القوتلي، ووزير العدلية، عبد الرحمن الكيالي، ووزير العدل المصري وممثلو نقابات المحامين في شرق الأردن والعراق وفلسطين ولبنان وحضره ٤١٣ محامياً. وقد تناولت محاضراته:
– الصلات القضائية بين البلدان العربية.
– الحقوق التجارية.
– الحقوق المدنية.
– توحيد المصطلحات.
– الوضع المسلكي.
وقد أجريت للمؤتمر استقبالات حاشدة في المناطق التي زارها في سوريا، كما حظي باهتمام حقوقيين أمريكيين فقد أبرق له رئيس مجلس القضاء في الولايات المتحدة، هرلن ف. ستون ووكيل المدعي العام فيها شارل فاهي، وعميد الحقوق في جامعة هارفرد، جيمس لانديس.
ومما تضمنته رسالة وكيل المدعي العام: النظر إلى المؤتمر كخطوة جديدة نحو حل القضايا العدلية والمساهمة في حل مشكلات ما بعد الحرب، فضلاً عن تفاؤله الكبير باختيار دمشق مقراً.
كتاب المؤتمر الأول للمحامين العرب، بإشراف نقابة المحامين بدمشق، مطبعة ابن زيدون، دمشق. و«لسان الحال»، ١٥ و١٩ آب ١٩٤٤.

٢٣ هذه رواية «الصياد»، ٢٤ آب ١٩٤٤، و«العمل» ٢٦ آب ١٩٤٤، ولم يدرج كتاب المؤتمر اسمه بين المتكلمين ولم ينشر نصه. كما أن مقدمة محاضرته توحي بأنه ارتجل الكلمة تعليقاً على ما سمعه في المؤتمر.
إلا أن أكرم الحوراني، أحد السياسيين اللامعين في سوريا آنذاك، اعتبرها مبارزة فكرية وهي أحد أمرين ميّزا المؤتمر الذي أشاد بانعقاده، والأمر الثاني حضور رياض الصلح وإعلان قبوله الكيان اللبناني. وكلا الأمرين تعلقت كلمة النكدي بهما.
وقد ذكر الحوراني (المذكرات، ص: ٣٥٢ – ٣٥٣) استحسان الحاضرين الفوري بكلمة السودا لبلاغته والتصفيق له إلا أنهم وجموا بعد ذلك وأصابهم الاحباط فانبرى النكدي للرد «وكان موفقاً إلى أبعد الحدود».

٢٤ نشرت في مجلة «المجمع» في السنة الثانية على ثلاث حلقات، الأولى بعنوان: العنصر العربي، (تموز وآب ١٩٤٥)، والثانية: القضاء اللبناني، الوجهة التاريخية (تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٥)، والثالثة: القضاء اللبناني، الوضع الاجتماعي (كانون الثاني وشباط ١٩٤٦).
وأعيد نشرها لاحقاً في «الميثاق»، كانون الثاني وشباط وآذار ١٩٧٧.

٢٥ المصدر نفسه، تموز وآب ١٩٤٥ص: ٣٠٥.

٢٦ المصدر نفسه، ص: ٣٠٥ – ٣٠٩.

٢٧ يظهر من مقارنة المقتبسات التي نقدها النكدي ونص محاضرة يوسف السودا في كتاب المؤتمر، ص: ٧٥ – ٨٣، وفي جريدة «العمل» (٢٦ آب ١٩٤٤) أن المقتبسات المنقودة للسودا نفسه.

٢٨ المصدر نفسه، المجلد ٢١، شباط ١٩٤٦، ص: ١٦ – ٢٢.

٢٩ كويسلنغ (كويزلينغ) فيدكون، هو سياسي وعسكري نرويجي تنقل بين عدة مناصب دبلوماسية قبل أن يصبح وزيراً للدفاع في الأعوام ١٩٣١ – ١٩٣٣، وكان ذا اتجاه قومي متطرف وتعاون مع هتلر وترأس الحكومة أيام احتلال الألمان لبلاده (١٩٤٢) واعتقل بعد هزيمة هتلر واتهم بالخيانة العظمى. ولم نرَ وجه الشبه الذي أعلنته «العمل» بين النكدي وكويسلنغ إلا اتجاهه القومي.

٣٠ «العمل»، ٢٦ آب ١٩٤٤، قطعة بعنوان: قاتل الله العقوق.

٣١ «الصياد»، ٢٤ آب ١٩٤٤.

٣٢ القصاصة موجودة في أرشيف الأستاذ شوقي حماده.

٣٣ «الصياد»، ٩ تشرين الثاني ١٩٤٤.

٣٤ هو أحد المناضلين البارزين من أجل القضية العربية في النصف الأول من القرن العشرين حكم بالإعدام غيابياً في العام ١٩١٦ وشارك في الثورة العربية الكبرى وعُين وزيراً في حكومة الحجاز حتى ١٩٢٤، كما شارك في الثورة الفلسطينية ١٩٣٦ - ١٩٣٨ وكان قد شارك في تأسيس عصبة العمل القومي وكان أمين المال فيها، فضلاً عن أمانة سر عصبة تكريم شهداء ٦ أيار. (خطار بو سعيد، عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا (١٩٣٣ - ١٩٣٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص: ٧١ – ٧٤.

٣٥ «الصياد»، ١٩٤٤/١١/٢٢.

٣٦ المصدر نفسه.

٣٧ لقد أعلن رياض الصلح في المؤتمر – دون أن نعرف إذا كان قبل إلقاء النكدي كلمته أو بعدها – التزامه بالكيان اللبناني المستقل وقد أورد الحوراني (مذكرات، ص: ٣٥٣) بعضاً من نص كلمته: «إنني في موقف حرج بين إخوان في الجهاد الذين يعتقدون أنني أصبحت إقليمياً إنني أفضل اتفاق المسلم والمسيحي في لبنان على إمبراطورية واسعة ليست مستقلة كل الاستقلال».

٣٨ «لسان الحال»، ١٦ آب ١٩٤٤.

٣٩ «الجبل»، ٦ أيلول ١٩٤٥.

٤٠ «الجبل»، ٢٣ حزيران ١٩٤٧.

٤١ «الجبل»، ٢٦ حزيران ١٩٤٧.

٤٢ «الجبل»، ٣٠ حزيران ١٩٤٧.

٤٣ مذكرات خالد العظم (١)، م. س.، ص: ٢٦٤.
ويروي العظم أن في هذا التكليف كسباً للوقت إلى حين عودته – كان وزيراً مفوضاً في باريس وفاتحه القوتلي بتكليفه – ويؤكد هذه الرواية أكرم الحوراني في مذكراته (ص: ٨٣٥) للتأكيد على مراوغة القوتلي. كما يؤكدها الأمير عادل في مذكراته ليوم الأربعاء ١٩٤٨/١٢/١٥ ويذكر أسماء الذين اقترحهم لوزارة حيادية برئاسته ورفضها الحزبان: مصطفى الشهابي، عارف النكدي، عزت الصقال، اسعد كوراني، إحسان الشريف، نوري ايبش، عبد الرحمن العظم، توفيق هنيدي. المستدرك، الدار التقدمية، ١٩٩٣، ص: ٣٦٨. وتتطابق هذه الرواية مع ما أوردته «الأيام» في ١٩٤٨/١٢/١٨.

٤٤ مذكرات خالد العظم، (١)، م.س.، ص: ٣٦٨.

٤٥ مذكرات خالد العظم، م.س.، ص: ٣٦٨.

٤٦ مذكرات العظم (١)، م.س.، ص: ٣٦٩.

٤٧ علق تحت عنوان: الأحداث السورية في «الضحى»، العدد ٦ – ١٩٤٩/١٠، والعدد ١ – ١٩٥٠/٢، والعدد ٣ – ١٩٥٠/٤، بتوقيع «عربي قديم».

٤٨ «الضحى»، العدد ٦ – ١٠، ١٩٤٩، ص: ١٢.

٤٩ «الضحى»، العدد ٣ – ٤، ١٩٥٠، ص: ٥٥.

٥٠ «الجبل»، ١٩٤٨/١٢/٨.
٥١ «الجبل»، ١٩٤٨/١٢/٢٢.
٥٢ «الجبل»، ٥/١ و١٧ و١٩، و١٩٤٨/٣/٢٩. وبلغ عدد الفوج ٥٠٠ متطوع قسم إلى أربع سرايا:
- سرية المزرعة بقيادة نايف حمزة.
- سرية المسيفرة بقيادة أبو الخير رضوان.
- سرية الكفر بقيادة سليمان الملحم.
- سرية الفلوج بقيادة واكد عامر.
٥٣ «الجبل»، ١٩٤٨/١٢/٨.
٥٤ كلمة الدكتور سليمان أبو الحسن في حفلة دار الحكمة، «الميثاق»، العدد ٨، آب ١٩٦٦، ويفصل ذلك بأن راتب النكدي ١٤٠٨ ليرات: ٥٠٠ لبيت اليتيم، و٥٠٠ لمجاهدي فلسطين والباقي ٤٠٨ ليرات لمصروف البيت.
ويقول الدكتور أسد المصري في مقابلة معه في ٢٠٠٢/١٢/٥، إنه وزع راتبه مناصفة بين بيت اليتيم ومجاهدي فلسطين.
٥٥ «الميثاق»، العدد ١٢، كانون الأول ١٩٧٢، ص: ٦١٩.
٥٦ سنعرض ذلك لاحقاً.
٥٧ «الجبل»، ١٩٤٨/٢/٩.
٥٨ تجديد ولاية الخوري بتعديل المادة ٤٩ في ٢٢ أيار ١٩٤٨ يتيح للرئيس ولاية ثانية وقد جددت الرئاسة، إلا أن شائبتين أضرتا بالرئيس:
- التزوير الذي حدث في انتخابات ١٩٤٧ والذي هدف إلى الإتيان بمجلس يعدل الدستور ويجدد.
- الانقلاب السلمي الذي حصل في العام ١٩٥٢ ولم يتح له إكمال الولاية.
- وقد تكون هذه البرقية للرئيس الخوري نابعة من المساعدات الكبيرة التي قدمها لبيت اليتيم الدرزي، كما سيظهر في البحث، فضلاً عن الدور المجمع عليه للخوري في تحقيق الاستقلال.
٥٩ «الجبل»، ١٩٤٨/٤/٢.
٦٠ أقيم الاحتفال في قاعة دار الكتب الوطنية (بناية المجلس النيابي) نهار الأحد في ١٩٤٨/٢/٨ وتحدث فيه: الأستاذ علي ناصر الدين، عارف بك النكدي، د. جورج حنا، الشيخ عبد الله العلايلي، الأستاذ نجيب الريس، الأستاذ الياس خليل زخريا، الأستاذ يوسف يزبك، الأستاذ فهيم الخوري، السيدة ماري يني عطا الله.
يراجع كتاب علي ناصر الدين، الشيخ قسطنطين يني الشهيد، ١٩٤٨ المتضمن كلمات عنه ووقائع الاحتفال وقد عنون خطاب النكدي (ص: ٩٣ - ٩٦) قسطنطين يني الشيخ الصابر الصادق الصامت.
وقد نشرت «العرفان» الكلمة في المجلد ٣٤، ١٩٤٨ بعنوان: أيها الصادق الصدوق. ص: ٦٨٥، وقد ناب عنه في إلقائها أمين بك خضر معلناً سبب ذلك مشاغله في كل مشاكل الجبل. (العرفان، ص: ٦٤٨)
كما أعادت «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٨٥ نشر الكلمة ص: ١٧٨ - ١٨٠.
٦١ «الضحى»، الأجزاء ٦ - ١٠، ١٩٤٩، ص: ٨٣.
٦٢ «الضحى»، الجزءان ١ - ٢، ١٩٥٠، ص: ٢٣ - ٢٥.
٦٣ العدد نفسه، ص: ٢٥.
٦٤ «الضحى»، الجزءان ٣ - ٤، ١٩٥٠، ص: ٥٣ - ٥٦.
٦٥ العدد نفسه، ص: ٥٦.

٦٦ تعرض لهما البحث في فقرة سابقة.
٦٧ كلمة النكدي في المهرجان، «الجبل»، ١٩٤٥/٣/٢٦.
٦٨ «الجبل»، ١٩٤٦/٢/٢٢.
٦٩ «الجبل»، ٢٢ و١٩٤٦/٢/٢٥.
٧٠ التقويم السنوي للداودية، ص: ١ – ٥، المنشور في «الضحى»، الأجزاء ٧ و٨ و٩، ١٩٤٧.
٧١ المصدر السابق.
٧٢ مقابلة مع النكدي بعنوان: «مؤسساتنا العلمية والخيرية»، «الجبل»، ٧ آب ١٩٤٥.
٧٣ يراجع: القسم اللاحق عن أعماله الفكرية.
٧٤ المصدر السابق.
٧٥ تعليق على الانقلاب الأول في سوريا تحت عنوان: الأحداث السورية، «الضحى» ٦ – ١٠، ١٩٤٩، ص: ٨١.
٧٦ ستذكر لاحقاً.
٧٧ البيان السنوي للداودية، ص: ٤١، «الضحى» ٧ و٨ و٩ ١٩٤٧.
والجدير ذكره أن هذا الموقف جاء بعد نشاط لعصبة العمل القومي التي يكن لها صداقة وللحزب السوري القومي الاجتماعي بين الطلاب في السنة السابقة.
مقابلة مع طلاب تلك المرحلة: طلال المهتار، في ٢٠٠٢/١٢/٣٠، أمين الأعور، سامي سيف الدين.
٧٨ مقالة في الأوقاف العامة (٢)، «الضحى» ٧ و٨ و٩، ١٩٤٧.
٧٩ كلمة ألقيت في إذاعة دمشق في ١ حزيران ١٩٤٧ ونشرتها «العرفان»، المجلد ٣٤، الجزء ١، تشرين الأول ١٩٤٧، بعنوان «القوة المعنوية»، ص: ١٩ – ٢٣.
٨٠ سنعرض لاحقاً
٨١ تحت عنوان: الأحداث السورية (٢)، «الضحى» ١ – ٢، ١٩٥٠، ص: ٢٣ – ٢٥. وهي جزء من تعليق بالعنوان نفسه ظهر الأول في العدد ٦ – ١٠، ١٩٤٩، والجزء الثاني في العدد ٣ – ٤، ١٩٥٠.
٨٢ المرسوم رقم ٧٤١، تاريخ ١٩٤٦/٧/٢٧ المنشور في «الجريدة الرسمية السورية»، العدد ٣٢، تاريخ أول آب ١٩٤٦.
٨٣ عارف النكدي، مهمة القاضي الوطنية أن يعمل ليكون القضاء العربي في يومه كما في أمسه، «الجبل»، ٧ آب ١٩٤٤.
٨٤ محمد سيرجيه في كلمة في كتاب عارف النكدي، م.س.، ص: ٢٥٥.
٨٥ النكدي في مقال بعنوان: الحيلة القليلة، «الضحى»، الجزء ٩، أيلول ١٩٦٣، ص: ٢٨٩.
٨٦ المراسيم ٧١٨ و٨١٦، ١٩٤٤/٧/١٧، والمرسوم ٨٥٧، ١٩٤٤/٢/٢.
٨٧ محمد سيرجيه، المصدر الأسبق، ص: ٢٢٦.
٨٨ يروي محمد سيرجيه، المصدر السابق، ص: ٢٢٧ وكامل ومروة، عيون وآذان، ص:، وأسد المصري في مقابلة معه في ٢٠٠٢/١٢/٥ الرواية الآتية: «قال له فارس الخوري: أنا لا أقدر أن أنام إذا سرحت موظفاً». فأجابه النكدي: «وأنا لا أقدر ان أنام إذا لم اسرح موظفاً مرتشياً وخير لي أن لا تنام من أن لا أنام أنا».
٨٩ «الجريدة الرسمية»، العدد ٢٦، تاريخ ١٩٤٥/١٠/٢٥.
٩٠ «الجريدة الرسمية»، العدد ٥١، تاريخ ١٩٤٥/١١/٢٩.
٩١ «الجبل»، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٥.
٩٢ «الأيام» ١٣ و١٤ و١٩٤٦/١/١٥، كما روى الحادثة أكرم الحوراني في مذكراته، م.س.، ص: ٤٧٩ – ٤٨١ و٤٨٦.

٩٣ «الجبل»، ١٥ آذار ١٩٤٦.
٩٤ «الجبل»، ١٩٤٤/١٢/٤.
٩٥ المعلومات مأخوذة عن الجريدة الرسمية السورية في تلك الفترة.
٩٦ المذكرات، ص: ٢٨٣ – ٢٨٤.
٩٧ مقابلة مع د. أسد المصري في ٢٠٠٢/١٢/١٥.
٩٨ مذكرات العظم، ص: ٢٨٦ – ٢٨٧.
٩٩ خلافاً لقول عدنان الخطيب في عارف النكدي: حياته وآثاره، إذ يحدد التعيين في ١٩٤٨/١/٢٢ ويعتبر ٢١ منه نهاية رئاسته لمجلس الشورى في حين أن مرسوم تعيينه في المحافظة بالوكالة وأبقي على رئاسته للمجلس.
١٠٠ زار وفد من مشايخ وزعماء الطائفة الدرزية الجبل في أيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني، كما زاره كمال جنبلاط ومكث فترة متنقلاً بين السويداء ودمشق.
١٠١ زار وفد مكون من السادة: أكرم الحوراني (زعيم الحزب العربي الاشتراكي) وميشيل عفلق وصلاح البيطار قادة حزب البعث وشاكر العاص مع الطالب شبلي العيسمي (أبن الجبل ومن البعثيين)، «الجبل» في ١٦ آب ١٩٤٧، واتصل الوفد بسلطان باشا الأطرش وزعماء الحركة الشعبية.
وكان موقف الوفد مع مطالب الحركة الشعبية وضد استغلال الحكومة لها. ولم يتمكن من الوصول إلى نتيجة. «الجبل»، ١٧ آب و١٣ تشرين الأول ١٩٤٧.
مذكرات أكرم الحوراني، ص: ٦٦٥ – ٦٦٧.
مقابلة مع الأستاذ منصور الأطرش، في القرية بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٥.
١٠٢ ذكرت «الجبل» ٢٥ آب ١٩٤٧ زيارة وفد الحزب القومي لإجراء المصالحة في الجبل، دون أن تذكر الأسماء، وكانت قد ذكرت في عدد سابق، ٨ آب ١٩٤٧، إبان الأحداث، مرور سعاده، زعيم الحزب القومي، بالسويداء وذهابه لمقابلة الملك عبد الله.
ويذكر عبد الله قبرصي في مقابلة معه في ٢٠٠٤/١١/٧ أن الحزب القومي كان مع آل الأطرش بسبب أن منفذه العام منهم.
١٠٣ اللافت بين المتدخلين زيارة قنصل أمريكا في دمشق في ٧ آب السويداء وصلخد ومقابلة قادة الحركة الشعبية والأمير حسن الأطرش. كما زار كينيث روزفلت الجبل في ١٤ أيلول ومعه حبيب نحولي، صاحب جريدة «الولاء» والأستاذ خالد جنبلاط.
وترى أمل بشور في كتابها: دراسة في تاريخ سوريا المعاصر، مفاجأة الجميع بزيارة المفوض الأمريكي وبأنه أنهى الخلاف بين الطرفين (هامش الصفحة ٣٦)، وكذلك قال نصوح بابيل في كتابه: صحافة وسياسة، م.س.، ص: ٢٨٢ – ٢٨٧، بمفاجأة الجميع بزيارة القنصل الذي رافقه فؤاد غميان، أحد كبار الموظفين في القنصلية البريطانية في دمشق، دون أن يذكر دوره في إنهاء الخلاف وإنما قال بدرسه أسباب الخلاف.
والجدير ذكره أن حبيب نحولي (نحوله) هو المدير المسؤول للمجلة، وصاحبها مأمون أياس، رئيس المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الاجتماعي آنذاك، وقد صدرت في بعبدات في ١٩٤٦ وألغي امتيازها لعدم دفع الضمانة المالية في العام ١٩٤٩ وقد حملت اسم جريدة مدرسية أصدرها فؤاد سمعان في بعبدات ١٩١٣. وهي جريدة مغمورة لم تعمر طويلاً إذ لم يرد اسمها في قاموس الصحافة اللبنانية ليوسف داغر، م.س.
إلا أن يوسف قزما الخوري ذكرها في مدونة صحافة لبنان الصادرة في العام ٢٠٠٣ عن Kyoto university, Japan وذكرها أيضاً جورج عارج سعاده في الصحافة في لبنان، وقد أصدر نحولي نفسه في ١٩٥٧/١/٢٦ وكالة «صوت العروبة» وقد ألغيت بموجب القرار رقم ١٤٦، ١٩٥٨/٨/١٩ (المصدر نفسه) ونرجح خالد جنبلاط المقصود هو خالد السوري القومي الاجتماعي.

كما أن كينيث روزفلت من مؤسسي المخابرات المركزية الأميركية ولعب – حسب الحوراني – دوراً مهماً في مصر وإيران فيما بعد. (المذكرات، ص: ٦٦٦) ص: ٢٨٢ – ٢٨٣.
ويضعه الآن غيران بين عشرة رجال تحكموا بالعالم وقد عمل بين مكتب الاستخبارات الستراتيجية منذ العام ١٩٤٣ في إيطاليا والشرق الأدنى لفترة قصيرة ثم جدد نشاطه بعدها ولعب دوراً كبيراً في إسقاط حكم محمد مصدق في إيران العام ١٩٥٣ وكذلك في مصر، ولم يقطع العلاقة مع الـ C.I.A. بعد تعيينه نائب رئيس غولف أويل، كبرى الشركات البترولية المستفيدة من الانقلاب على مصدق في إيران (الآن غيران، ترجمة جورج عبدو)، رجالات الـ سي. آي. إي. C.I.A، دار المروج، بيروت ١٩٨٩، ص: ٤١ – ٤٥).
كما ذكر هذا الدور له مايلز كوبلاند، ترجمة إبراهيم جزيني في كتابه لعبة الأمم، ١٩٧٠.

١٠٤ «الجبل»، العددان ٧٢٧ و٧٢٨ في ١١/٦ و١٩٤٧/١١/٣٠. والجدير ذكره أن «الجبل» توقفت عن الصدور في ١١/٧ إلا أن عددها الأول بعد العودة إلى الصدور (١١/٣٠) عرض وقائع الأحداث بين التاريخين ومنه استقينا هذه المعلومات.
تجاوب آل الأطرش مع دعوته هذه كذلك الحركة الشعبية وقد أعلن اجتماع المنيذرة في ١١/٢٣ تعاونه مع النكدي على أساس المطالب العادلة وموافقته على تمديد الهدنة وموافقته على عودة نساء آل الأطرش إلى صلخد، فضلاً عن مطالبته باعتبار القتلى شهداء، وتأسيس دائرة إعاشة ومحكمة مذهبية في الجبل وإعلان قضاء صلخد مركز الحركة الشعبية.

١٠٥ نشرته «الجبل» في ١٩٤٧/١١/٣٠.

١٠٦ حين صدر مرسوم تعيينه ١٣١٨ تاريخ ١٩٤٧/١٢/١٣ صدر مرسوم إحالة المحافظ السابق حسن الأطرش على الاستيداع ١٣١٧، ١٩٤٧/١٢/١٣، الأمر الذي يعني أن الأطرش استمر محافظاً رسمياً حتى تعيين النكدي، والأطرش هو أحد قادة طرفي النزاع وكان الهجوم على مركز المحافظة لحظة اندلاع الاشتباكات في الجبل (٢٤ حزيران ١٩٤٧) وهذا يعني عدم ممارسته لصلاحيته. كما أن تكليف سليمان نصار بوكالة محافظة جبل الدروز في ١٩٤٧/٩/٢٢ لم يعطِ نتائج ظاهرة. (الجريدة الرسمية ٤٣، ١٩٤٧/١٠/٢).

١٠٧ أمين أبو عساف، ذكرياتي، ١٩٩٦، ص: ١٣٥.

١٠٨ «الجبل»، ١٩٤٧/١٢/١٥.

١٠٩ «الجبل»، ١٩٤٧/١٢/١٨.

١١٠ «الجبل»، ١٩٤٨/١/٦.

١١١ «الجبل»، ١٥ و١٨ و٢٥ و١٩٤٧/١٢/٢٩، و٣ و٧ و١٩٤٨/١/٣٠.

١١٢ «الجبل»، ١٩٤٨/٣/٥.

١١٣ «الجبل»، ١٩٤٨/٢/٩.

١١٤ «الجبل»، ١٩٤٧/١٢/١٨، كلمته في عقد راية الصلح بين أسرتي هنيدي ونصر.

١١٥ «الأيام»، ٣٠ آذار ١٩٤٨.

١١٦ «الأيام»، ١٣ تموز ١٩٤٨.

١١٧ «الجبل»، ١٩٤٨/١/٩.

١١٨ «الجبل»، ١٩٤٧/١/٣ و١٩٤٨/٢/٢٥.

١١٩ ما سيعرض من إنجازات ذكرها اثنان من معاصريه في دمشق والسويداء:
الأول: سامي العظم في كلمة تأبين النكدي المنشورة في كتاب عارف النكدي، ص: ١٦٦ – ١٦٧ إذ يعدد:
تعبيد الطريق وتوسيعها، تأسيس خدمات، تأسيس مصح ومستشفى، تنظيم المحاكم وتطبيق القوانين، فتح المدارس، إنشاء الميتم، إنشاء حديقة، إصلاح قلعة قديمة.
الثاني: معذى هنيدي في سيرة ذاتية ص: ٢١ – ٢٣. يذكر: توحيد للباس العصري وضبط الدوام.

فضلاً عن المقابلات مع منصور الأطرش (١٥/٥/٢٠٠٣)، أمين أبو عساف (١٦/٥/٢٠٠٣) جاد الله عز الدين (١٦/٥/٢٠٠٣)، نعمان حرب (١٦/٥/٢٠٠٣)، رضوان رضوان (١٥/٥/٢٠٠٣).

١٢٠ «الجبل»، ٣/١/١٩٤٨ و٧/٦/١٩٤٨.
١٢١ «الجبل»، ٢٣/١/١٩٤٨.
١٢٢ «الجبل»، ٢٢/٣/١٩٤٨.
١٢٣ «الجبل»، ٢٥/٢/١٩٤٨.
١٢٤ «الجبل» و«الشعب» ١٣/٣/١٩٤٨.
١٢٥ نشرت الجريدة الرسمية العدد ٢، ١٥/١/١٩٤٨، والعدد ٣، ٢١/١/١٩٤٨، والعدد ٥/٢/١٩٤٨ تنفيذ قرارات لمجلس الشورى تعود لتواريخ سابقة (٧/٧/١٩٤٣) تتعلق بنقض مضابط اللجان التأديبية بحق مهنا حاطوم، فارس حمزة، وحسن عز الدين الحلبي، محمد أبو عسلي، إسماعيل عز الدين، فؤاد أبو عسلي.
١٢٦ «الجبل»، ١ و٢١/١ و٢٥ و٢٧/٢/١٩٤٨. و«الشعب» ١٣/٣/١٩٤٨. و«الجريدة الرسمية» ١٥ و٢١/١ و١٢/٢/١٩٤٨.
١٢٧ يجمع من قابلتهم من أبناء الجبل على ذلك (الأطرش، عز الدين، هنيدي، أبو حسن حرب).. ويروي نعمان حرب في هذا المجال دعوته إلى بيت صومعة فلما رأى الدعوة عامة للغداء رفض الأكل واكتفى برغيف خبز ناشف. كما يروي أسد المصري دعوة حمد عزام للنكدي لشرب فنجان قهوة فحين وصوله رأى «المنسف» فرفض الأكل.
١٢٨ يذكر منصور الأطرش في مقابلة معه في ١٥/٥/٢٠٠٣ أن كلا الطرفين المتنازعين أراد الدعوة للغداء بعد المصالحة فاستمهلهما النكدي واعداً بإقامة هذا الغداء نيابة عن الطرفين وتأخر في ذلك ثم أبلغهما تحويل قيمة ما سيدفع كلفة الغداء إلى بيت اليتيم.
كما يذكر دوره في جمع الطرفين المتقاتلين في وحدة قتالية توجهت إلى فلسطين.
١٢٩ ومن هذه التبرعات ما حصل في حفلة مدرسة السلطانية في القرية نيسان ١٩٤٦ وبحضور قائد الثورة، سلطان الأطرش، الذي حثّ الحاضرين على التبرع لبيت اليتيم ثم سلم المبلغ المجموع إلى أستاذين في المدرسة: سامي سيف الدين وصياح شلهوب مع كتاب يسلم إلى عارف النكدي. «الجبل»، ١٥ نيسان ١٩٤٦.
١٣٠ «الجبل»، ٢١ حزيران ١٩٤٦، والجدير ذكره أن عدد المقبولين في السنة الأولى سبعة أيتام وفي الثانية ١٢ وأصبح العدد في الثالثة ٢٤ وفي الرابعة أدخل ٢٢ يتيماً جديداً.
١٣١ أرسل فارس المصري تبرعاً لبيت اليتيم بمبلغ ١٣٤٩ دولاراً مع اقتراح للنكدي بذلك ودعوة الجميع للمساعدة. «الجبل»، ١٣/١٢/١٩٤٤.
١٣٢ «الجبل»، ٨/١٢/١٩٤٧.
١٣٣ يعيد يوسف الدبسي في كتابه: أهل التوحيد، الجزء ٥، بناء هذا المبنى إلى الحاكم العسكري الفرنسي للسويداء الجنرال كلمان غرانكو الذي أنشأه عام ١٩٢٨، ص: ٢٥٧.
١٣٤ «الجبل»، ٨/١٢/١٩٤٧.
١٣٥ «الجبل»، ٥/١/١٩٤٨. في اللجنة واحد من آل الأطرش والثاني عبد الدين من الحركة الشعبية والآخران لبنانيا الأصل.
١٣٦ تسلم المحافظ من المغترب يوسف المحيثاوي شكاً بـ٣٤٠٩ دولار هي حصيلة تبرع المهاجرين إلى بيت اليتيم، «الجبل»، ١٦/٢/١٩٤٨. كما بدأت «الضحى» نشر قوائم المتبرعين لبيت اليتيم في السويداء خلال عددها لهذا العام. كما استقبل المحافظ بحفاوة الأمير الكويتي فهد الصباح الذي زار الجبل لصداقة مع علي مصطفى الأطرش وتبرع لبيت اليتيم بـ ١٠٠٠ ل.س. «الجبل»، ١٥/٣/١٩٤٨.

١٣٧ «الأيام»، ١٩٤٨/١/١٣.
١٣٨ يوسف الدبسي، أهل التوحيد، م.س.، ص: ٢٥٧.
١٣٩ كلمة د. سليمان أبو الحسن، «الميثاق»، آب ١٩٨٩، ص: ٣٧٠ – ٣٧١.
١٤٠ «الجبل»، ١٩٤٧/١٢/١٢ و١٩٤٨/١/٩ و١٩٤٨/٢/٢٥.
١٤١ «الجبل»، ١٠ نيسان ١٩٤٨.
١٤٢ «الجبل»، ٧ حزيران ١٩٤٨.
١٤٣ لم نعثر في صحف تلك الفترة على خبر عن البرقية.
١٤٤ مقابلة مع الدكتور أسد المصري، ٢٠٠٢/١٢/٢٥، والنصّ الحرفي للبرقية منه.
وقد ذكر خبر البرقية كثيرون منهم: أكرم الحوراني في مذكراته، م.س.، ص: ٨٤١، ويورد من البرقية الفقرة الآتية: «يوم بليت من الحكومة بوعود مكذوبة وتخصيصات منهوبة». ويؤكد الرواية سليمان أبو الحسن في كلمته في حفل دار الحكمة ١٩٦٦، «الميثاق»، آب ١٩٦٦، ص: ٣٧٠ – ٣٧١.
كما يشير إليها النكدي نفسه في مقال: «الحيلة القليلة «الضحى»، الجزء ٩، أيلول ١٩٦٣، ص: ٢٨٩ وذلك في إطار عرض تاريخه السابق في الحملات مع المجلس المذهبي، ويعتبرها تعبيراً عن ثقته بنفسه.
١٤٥ «الجريدة الرسمية»، ٩ و١٤ نيسان ١٩٤٩، ص: ٩٣٥ و٩٤٩.
١٤٦ «الجريدة الرسمية»، ٢٩ أيلول ١٩٤٩.
١٤٧ يروي أمين أبو عساف في مذكراته (ص: ٢٢٦ – ٢٢٧) طلب الزعيم من الحاضرين في مجلسه، وبينهم النكدي الذي كان يبحث معه شؤون المحافظة، رأيهم بتغيير العلم السوري فصمت الجميع أما النكدي فأجابه بعدم جواز ذلك وعلل رأيه، وعندما خرج الزعيم حبذ الحاضرون رأيه فطالبهم بالمواجهة معه إذ المطلوب أن ينفذ الوزير ما يقتنع به فقط وعليه أن يشرح وجهة نظرها ويدعمها بالأدلة ويقدم فإذا بقي الرئيس مصراً على رأيه يستقل الوزير.
١٤٨ مذكرات الحوراني، ص: ٨٤١.
١٤٩ مذكرات الحوراني، ص: ٩٣٤ – ٩٣٧.
١٥٠ عارف النكدي، م.س.، ص: ٤٠.
١٥١ مذكرات الحوراني، م.س.
١٥٢ نصوح بابيل، صحافة وسياسة، م.س.، ص: ٢٨٥ – ٢٨٦.
١٥٣ محمد معروف، أيام عشتها، ص: ٧٥ – ٧٦.
١٥٤ توفيق أبو عباس، حياة ومذكرات، م.س. ص: ٢٠ – ٢١.
١٥٥ معذى هنيدي، سيرة ذاتية، م.س.، ص: ٢١ – ٢٣.
١٥٦ يدعي النكدي أنه اسم لشخص غير موجود ويعبر عن رأي الشيخ محمد أبو شقرا.
١٥٧ يرد النكدي على الكتاب المفتوح، «الضحى»، شباط ١٩٥٥ فيطلب سؤال أهل الجبل ويعلن أن الشيخ محمد كان رفيقه في المهمة، ويبدو من تقديم النكدي للرد أنه نشر أواخر العام ١٩٥٤، ولم نعثر على النص الأساس له.
١٥٨ مقابلة مع النكدي، «الجبل»، ٧ آب ١٩٤٥.
١٥٩ المصدر السابق.
١٦٠ البيان الخامس عشر لمتولي الأوقاف في «الضحى»، العدد ٩ – ١٢، ١٩٤٦، ص: ١٢٣ – ١٢٥.
١٦١ البيان السادس عشر لمتولي الأوقاف في «الضحى» ١٠ – ١٢، ١٩٤٧، ص: ١٧٠ – ١٧١.
١٦٢ وسيم يحيى، تطور التعليم، م.س. ص: ١٤ و٤٤ و٤٥.

١٦٣ «الجبل»، ابتداء من أواخر تشرين أيلول ١٩٤٤ يتكرر الإعلان: ساعدوا بيت اليتيم، اكتبوا لبيت اليتيم.
١٦٤ «الجبل»، ٤ و٦ أيلول ١٩٤٥، مقال للنكدي في هذين العددين.
١٦٥ «الجبل»، أواخر أيلول حتى نهاية العام ١٩٤٥.
١٦٦ أرسل لهذه الغاية توفيق سلمان إلى جبل العرب وقابل المشايخ والمسؤولين هناك ١٩٤٥، كما أرسل وفداً آخر في ربيع ١٩٤٦ للغاية نفسها وقد خص النكدي أبناء الجبل بالشكر على موازرتهم بيت اليتيم. «الجبل»، ٢٧ آب ١٩٤٥، ١٩٤٦/٤/٥ و١٩٤٦/٦/٢١.
١٦٧ وردت تحت عنوان: مراجعات ومذكرات رسمية، «الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٦، ص: ٢٦٧ – ٢٦٩.
١٦٨ المصدر نفسه.
١٦٩ المصدر نفسه، الجدول رقم ١٠ – ص: ٧٦.
١٧٠ المصدر نفسه، الجدول رقم ٤، ص: ٣٣. والبيان السادس عشر، «الضحى»، الأجزاء ١٠ – ١٢، ١٩٤٧، ص: ١٦٩ – ١٧١. ولم توضح الدراسة كما «الضحى» المتوفرة بين أيدينا عدد الخريجين كل سنة من بيت اليتيم.
١٧١ الجدير ذكره أن وزارة الصحة المعنية بهذه المؤسسات كانت في عهدة جميل تلحوق (٢٢ آب ١٩٤٥ – ١٨ أيار ١٩٤٦). وفي عهدة الأمير مجيد أرسلان (٢٢/أيار/ ١٤ كانون الأول ١٩٤٦).
١٧٢ البيان السادس عشر ١٩٤٧، «الضحى»، الأجزاء ١٠ و١١ و١٣، تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٧، ص: ١٦٩ – ١٧١.
وقد أورد يحيى المبلغ بـ ٢٥ ألف عن السنة ١٩٤٧، وهذا مخالف للبيان، وقد يكون خطأ مطبعياً.
١٧٣ جمعية خيرية تضم الشباب الدروز في أمريكا ولها فروع في عدة مدن.
١٧٤ البيان السادس عشر، مصدر سابق، ص: ١٧٠.
١٧٥ ذكر وسيم يحيى، في تطور التعليم، م.س.، ص: ٦٣ عن مقابلة مع أنيسة عساف في ٦ أيار ١٩٨٣ أن تشكيل اللجنة تمّ عندما جاء وفد نسائي تركي لزيارة بيروت والاتصال بالجمعيات النسائية العاملة في الحقل الاجتماعي فطلب النكدي من الأمير مجيد أرسلان أن تؤلف زوجته الست لميس لجنة لهذه الغاية فوافق بالرغم من تعصبه في هذا الموضوع.
إلا أن أنيسة روضة نجار أمينة سر اللجنة آنذاك لا تذكر هذه الحادثة في مقابلة معها في ٢٠٠٤/٥/٢٦، لا بل تميل إلى نفيها.
١٧٦ وسيم يحيى، تطور التعليم، م.س.، ص: ٦٣.
وأنيسة روضة نجار في مقابلة معها في ٢٠٠٤/٥/٢٦.
١٧٧ المصدرين السابقين، إلا أن يحيى يذكر وضعاً قانونياً للجنة دون أن يحدد التاريخ (ص: ٦٣) إلا أن مراجعة «الضحى» تظهر أن هذا الوضع وجد في المرحلة اللاحقة.
١٧٨ «الضحى» ٧ و٨ و٩، ١٩٤٧ (التقويم السنوي للداودية).
١٧٩ مفيدة عابد، المدرسة الداودية، م.س.، ص: ٤٢.
١٨٠ المصدر نفسه، ص: ٤١.
١٨١ عقراوي متى، التربية في الشرق الأوسط، م.س.، ص: ١٢٠.
١٨٢ «الجبل»، ٢٤ تموز ١٩٤٦.
١٨٣ هي جمعية أسست في باريس عام ١٩٢١ تهدف إلى دعم الأعمال المتنوعة لمساعدة العائلات والأفراد المحتاجين في فرنسا وما وراء البحار وتضم، في العام ٢٠٠٤، حوالي ٩٠٠ ألف عضو في ٤٦ ألف مؤتمر في ١٣٠ بلداً في القارات الخمس.

١٨٤ التربية في الشرق الأوسط م.س.، ص: ٦٧٣.
١٨٥ مفيدة عابد، المدرسة الداودية، م.س.، ص: ٤٢.
١٨٦ البيان الخامس عشر، «الضحى»، الأجزاء ٩ – ١٢، ١٩٤٦، ص: ١٢٤.
١٨٧ «الضحى»، الأجزاء ١ – ١٢، ١٩٤٨، ص: ٥٤.
١٨٨ «الجبل»، ١٩٤٥/٩/٤.
١٨٩ عنوان المقال: نفثة مصدور، ما ضقت صدراً بل ضقت ذرعاً.
١٩٠ نشرت كلمة الأمير شكيب أرسلان في «الجبل» في أول أيار ١٩٤٦ وأعادت «الميثاق» نشرها في تشرين الأول ١٩٦٨ (ص: ٤٣٦ و٤٤٦) وتضمنت:
– ملاحظة الأمير من بعض مقالات النكدي في البيان ضيق صدره بما يشعر به من عدم الإجماع على مآثره، مع «أن هذه المسألة ليست من المسائل الخلافية»
– «إن الإجماع يجب أن يقع على كونك من أكبر المصلحين في هذا العصر لا في طائفة آل معروف فحسب بل في جميع الأمة العربية».
– إن الإجماع لم يحصل على أحد في الدهر، ويستشهد بحديث عن النبي موسى يناجي الحق طالباً كف ألسن الأعداء عنه فيجيبه بأن هذه المسألة ما استأثرها لنفسه فكيف يعطيها لغيره.
١٩١ يرد هذا التشجيع في رسالة شاهين فارس مرعي إلى حسين الأعور في ١٥ آب ١٩٤٦ يتناول فيها شؤون رابطة خريجي الداودية وما اتخذ فيها من قرارات ومشاورة مرعي للنكدي فيها إذ أيد مقرراتها في رسالة له في ٢٥ تموز ١٩٤٦ وأضاف إليها «رغبتي الملحة في أن يكون لكم منظمة طائفية أسوة بباقي المنظمات في لبنان» واستعداده لمساعدتهم ووضع مبنيٓ الداودية وبيت اليتيم بتصرفهم للاجتماع. ويضيف مرعي جواب النكدي على طلبه للمساعدة استعداده مع الأمير عادل أرسلان لذلك.
(الرسالة موجودة في أرشيف الأستاذ حسين الأعور).
والجدير ذكره أن تلك المرحلة شهدت بروز منظمات طائفية أبرزها الكتائب والنجادة (١٩٣٦) اللتين لعبتا دوراً في معركة الاستقلال (١٩٤٣) وظهرت بعد ذلك منظمة الغساسنة (أرثوذكس) ومنظمتا «الطلائع» و«النهضة» الشيعيتان.
١٩٢ ومقال: الأوقاف العامة (٢)، لماذا تسلمتها ولماذا أتركها بعد اليوم، «الضحى»، الأجزاء ٧ و٨ و٩، ١٩٤٧، ص: ١٠٣ – ١٠٥.
١٩٣ كلمة متولي الأوقاف، «الضحى»، ٦ – ١٠، ١٩٤٩، ص: ٦٨ – ٧٥.
١٩٤ «الجبل»، ٢٥ شباط ١٩٤٦.
١٩٥ البيان الخامس عشر لمتولي الأوقاف، «الضحى»، الأجزاء ٩ – ١٢، ١٩٤٦، ص: ١٢٤.
١٩٦ متولي الأوقاف، الأوقاف العام، «الضحى»، ٧ – ٩، ١٩٤٧، ص: ١٠٣.
١٩٧ كلمة متولي الأوقاف، «الضحى»، الأجزاء ٦ – ١٠، ١٩٤٩، ص: ٧٣.
١٩٨ «الجريدة الرسمية، العدد ٤، ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٦.
١٩٩ مجلة «المجمع»، م.س
٢٠٠ تضمن المهرجان ست حفلات:
الأولى في دمشق افتتحها رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي وتحدث فيها وزير المعارف، نصوحي البخاري ورئيس المجمع العلمي العربي محمد كرد علي، ورئيس وفد وزارة المعارف المصرية، طه حسين، وممثل وزارة المعارف العراقية، مهدي الجواهري، ومندوب جامعة فؤاد الأول، أحمد الشايب.
الثانية في دمشق تحدث فيها أحمد أمين (سلطة العقل) ومحمد إسعاف النشاشيبي (التفاؤل والأثرية) ومحمد البزم (قصيدة) والفريد غليوم (المعري في نظر المستشرقين)، وعارف النكدي (المعري وآراؤه في الإصلاح الاجتماعي).

الثالثة في معرة النعمان تحدث فيها معروف الرصافي (قصيدة)، مهدي البصير (على قبر المعري).
الرابعة في حلب تحدث فيها إبراهيم عبد القادر المازني (أبو العلاء شاعر إنساني) وطه الراوي (سر الخلود في شعر أبي العلاء) وعمر أبي ريشة (قصيدة: الفيلسوف)، سامي الكيالي (الاضطراب السياسي في عهد أبي العلاء).
والخامسة في اللاذقية تحدث فيها عبد الحميد الصادق (ناحية التاريخ في أدب أبي العلاء)، جميل صليبا (فكرة الخير في فلسفة أبي العلاء)، بدوي الجبل (قصيدة: الدهر ملك العبقرية)، محمد الشريفي (أسلوب المعري ومنهاجه)، أنيس المقدسي (الروح العلائية وأثرها في أدبنا الحديث).
السادسة في دمشق تحدث فيها عبد الوهاب عزام (لزوم ما لا يلزم مني نظم وكيف نظم)، عبد القادر المغربي (شيخ المعرة وشيخ الآراء)، محمد سليم الجندي (دين أبي العلاء)، هنري لاوست (اختلاف الآراء في فلسفة أبي العلاء)، شفيق جبري (قصيدة).
وألحقت الحفلة السادسة بكلمات وردت متأخرة لفؤاد أفرام البستاني (من ضحايا العقل) وأديب وهبه (من هو أبو العلاء)، وجهان الموصلي (المعري والمرأة)، وعارف العارف (أبو العلاء وأقطاب الفكر والمحدثون)، وعزمي النشاشيبي (كلمة الإذاعة الفلسطينية).
كما نشر في الكتاب الصادر عن وقائع المهرجان كلمات وصلت متأخرة لمجيد رضا الشبيبي (لزوم ما لا يلزم في الأدب العربي)، وإبراهيم مصطفى (أبو العلاء وعلم النحو)، وعباس إقبال (بعض ملاحظات تتعلق بحياة أبي العلاء وآثاره)، فيليب حتي (مخطوطات أبي العلاء في مكتبة جامعة برنستون)، كاظم الدجيلي (قصيدة)، فخري البارودي (المعري والموسيقى) وقد نشر المجمع وقائع المهرجان بالعنوان نفسه في العام ١٩٤٥.

٢٠١ المصدر نفسه، ص: ١٢٤ – ١٣٤.

٢٠٢ «الجبل»، ١ آذار ١٩٤٦، أشارت إلى أنه سيلقي محاضرة بهذا العنوان إلا أن الأعداد اللاحقة في العام نفسه والعامين التاليين لم يرد فيها أي نصّ للمحاضرة أو خبر عنها.

٢٠٣ العنصر العربي، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٠، الجزء ٧ و٨، تموز وآب ١٩٤٥.

٢٠٤ كلمته في تقديم حسني سبح، مجلة «المجمع»، المجلد ٢١، الجزء ٧ و٨، تموز وآب ١٩٤٦، ص: ٣٧٤.

٢٠٥ العنصر العربي، مجلة «المجمع»، مصدر سابق، ص: ٣٠٦ – ٣٠٩.

٢٠٦ المصدر نفسه، ص: ٣٠٨.

٢٠٧ القضاء اللبناني، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٠، الجزء ١١ و١٢، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٥، ص: ٤٩٧ – ٥٠٢.

٢٠٨ القضاء اللبناني، ٢ و٣، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٠، الجزء ١١ و١٢، سنة ١٩٤٥، ص: ٤٩٧ و٥٠٢، والمجلد ٢١، الجزء ١ و٢، كانون الثاني وشباط ١٩٤٦، ص: ١٥ – ٢٠.

٢٠٩ يظهر ذلك في نقده لفلسفة التشريع في الإسلام للمحمصاني، إذ يتبنى رأيه في الفقه وأصوله في الإسلام إلا أنه يعترض على إهمال المؤلف لدور العرب في الجاهلية في هذا المجال، مجلة «المجمع»، مصدر سابق، ص: ٢٥٦.
كما يظهر في نقد العناصر النفسية في سياسة العرب للجبري إذ ينتقد إعجاب الكاتب الزائد بمعاوية والحجاج مع قوله الإيجابي بهما، مجلة «المجمع»، مصدر سابق، ص: ٣٥٨. كما يوافق سعيد الأفغاني في نقده لمشاركة عائشة في حرب عثمان، مجلة «المجمع»، مصدر سابق، ص: ٨٠٩.
كما يظهر في عرض عصر أبي العلاء المعري، المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري، م.س.، ص: ١٢٥.

٢١٠ المصدر السابق، ص: ١٦، ونقده لكتاب أصول القانون للسنهوري، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٠، ٥ و٦، أيار وحزيران ١٩٤٥، ص: ٢٦٢. ونقده لكتاب درس في الدولة

اللبنانية لعمر فروخ، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٢، الجزء ٩ و١٠، أيلول وتشرين الأول ١٩٤٧ ص: ٤٤٢.

٢١١ القوة المعنوية، مجلة «العرفان»، المجلد ٣٤، الجزء ١، تشرين الأول ١٩٤٧، ص: ٢٢.
- أيها الصديق الصدوق، «العرفان»، المجلد ٣٤، ١٩٤٨، ص: ٦٨٥.
- نقد كتاب: درس في الدولة اللبنانية لعمر فروخ، مجلة «المجمع»، مصدر سابق، ص: ٢٤٤.
- نقد كتاب: المآصر في بلاد الروم والمسلمين لميخائيل عواد، مجلة «المجمع»، مصدر سابق، ص: ٢٩٢.

٢١٢ كلمته بالتعريف بحسين سبح، مجلة «العرفان» مصدر سابق، ص: ٣٧٣ - ٣٧٤.

٢١٣ نقده لأصول القانون للسنهوري، مجلة «المجمع»، مصدر سابق، ص: ٢٦٣.
نقده لموجز الاقتصاد السياسي لأحمد السمان، مجلة «المجمع»، مصدر سابق، ص: ٣٥٣.

٢١٤ مقاله: على ذكر الفند، مجلة «المجمع»، مصدر سابق، ص: ٤٧٣ - ٤٧٦.

٢١٥ القوة المعنوية، «العرفان»، مصدر سابق، ص: ٢١ - ٢٣.

٢١٦ في نقده لكتاب سعيد الأفغاني: عائشة والسياسة، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٤، الجزء ٢، نيسان ١٩٤٩، يورد الاستشهاد الآتي له: «الإدارة والسياسة تقتضيان بعداً في التفكير، ومنطقاً سديداً، وحساباً دقيقاً للعواقب، وصبراً مضنياً، وضبطاً للعواطف، وكبحاً للأهواء والنزوات إلى صفات كثيرة كلها يعوز المرأة بل يعوز أكثر الرجال. فلا عجب أن كان اضطراب الأمر وتدخل المرأة في السياسة قرينين لا يفترقان، إلا حين يدير الأمور للمرأة وزراء حصيفون من وراء ستار. ومع هذا فقلما خلت امرأة - مهما حف بها من فحول المحنكين (كذا) - من طامع فيها، مستغل لضعفها وما أكثر ما حفظ التاريخ من سير عروش كان الغرام هو الحاكم في ممالكها المرأة ريحانة وليست بقهرمانة». ص: ١١٠. ويعتبره «كلمة عامة، في المرأة عامة، تنطبق على كل امرأة ومنهن عائشة» الصفحة نفسها، فضلاً عن موافقة الكاتب على رأيه في تخطئة تحزب عائشة لعثمان وخروجها على علي.

٢١٧ استنتاج هذه الآراء من خلال عرض النكدي لآراء المعري في الإصلاح، المصدر نفسه.

٢١٨ يحصل الإجماع في حالتين أساسيتين:
- حالة اللاموقف إذ يرضى المتصارعون على صاحبه ويظن كل منهم إمكانية الاستفادة من هذا الوضع.
- حالة الموقف إذ يرضى المتصارعون على صاحبه لما يمثل من قيمة أخلاقية وسياسية فوق قضايا المتصارعين يتعذر على المعترضين عليه إعلان اعتراضهم.

الفصل الثامن

انطلاقة جديدة في التقاعد
(١٩٤٩ - ١٩٦٣)

شكل تقاعد النكدي من العمل الوظيفي في سوريا في العام ١٩٤٩ نقلة مهمة في حياته إذ زاد انغماسه في العمل الاجتماعي والتربوي في المؤسسات الدرزية، بحكم ولايته على الأوقاف العامة وعلى الوقف التنوخي وما يتبعهما من مؤسسات، وزاد معها انخراطه في الصراعات الدرزية الأمر الذي جعله في نهاية هذه المرحلة من أقطابها، دون أن ينقطع عن عمله الفكري، وبخاصة في مجمع اللغة العربية، وعن الكتابة في مجلة «العرفان» ثم «أوراق لبنانية» ودون أن ينقطع أيضاً عن الإطلالة السياسية.

واعتبر البحث هذا النقلة - التقاعد وما يتبعه - بداية مرحلة جديدة استمرت حتى إقالته من ولاية الأوقاف في العام ١٩٦٣. وقد جرت أحداثها ضمن بيئة شهدت تطورات مفصلية في تاريخ لبنان والمنطقة أهمها:

- اختراع راديو الترانستور (١٩٤٨) وتعميم استخدامه بحيث شمل قطاعات واسعة من الناس لم تعرف التعليم لتقرأ الكتاب والصحيفة (الأميون) ولم تصلها الكهرباء لتسمع الإذاعات عبرها (سكان الأرياف). وقد شكل هذا الاختراع وما نتج عنه دخول فئات واسعة من اللبنانيين - موضوع بحثنا - في العمل العام.
- تكرس ثنائية قطبية جديدة أفرزتها الحرب العالمية الثانية: القيادة السوفياتية للمعسكر الاشتراكي والقيادة الأمريكية للمعسكر الرأسمالي. هذه الثنائية التي كانت في بداية المرحلة (١٩٤٩) محكومة بمنطق الحرب الباردة وأصبحت بعد موت ستالين وانعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (١٩٥٦) محكومة بمنطق التعايش السلمي.

وقد أفضت هذه الثنائية، عربياً، إلى حلول الولايات المتحدة محل كل من بريطانيا وفرنسا في المواقع التي كانت لهما في الدول العربية وإلى محاولة الاتحاد السوفياتي إيجاد موقع في هذه الدول، ولم تكن عمليات الإحلال وإيجاد المواقع عمليات سلمية وحبية إذ شهدت صراعاً حاداً حمل أطرافه المحليون شعارات جديدة: قومية ووطنية، واشتراكية وأفضى إلى محاصصة واقعية، وقد يكشف المقبل من الأيام «لا قانونيتها».

- الحراك العربي الذي فرضته هزيمة العرب في فلسطين وقيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ من جهة وهزال الأنظمة الناشئة بعد الاستقلال في بعض هذه الدول، داخلياً وقومياً، من جهة ثانية، وقيام ثورات في دول لم تستقل بعد من جهة ثالثة واشتداد التنافس السوفياتي - الأمريكي على المنطقة، وراثة لدول ضعفت وتأسيساً لنفوذ من جهة رابعة.

وقد أفضى هذا الحراك إلى سلسلة انقلابات عسكرية في سوريا (١٩٤٩ و١٩٥١ و١٩٥٣) والعراق (١٩٥١ و١٩٥٨ و١٩٦٣) ومصر (١٩٥٢)، كما أفضى إلى اندلاع الثورات في الجزائر (١٩٥٥ - ١٩٦٢) وتونس (١٩٥٤ - ١٩٥٦).

كما أفضى إلى خطوات تغييرية في أكثر من بلد أهمها تأميم قناة السويس وما نتج عنه من عدوان ثلاثي على مصر (١٩٥٦) ثم الوحدة السورية - المصرية ١٩٥٨ وانفصالها في العام ١٩٦١.

- الحراك اللبناني تأثراً بالحراكين الدولي والعربي وتمثل بانقلاب سلمي على الرئيس بشارة الخوري (١٩٥٢) وثورة عسكرية على الرئيس كميل شمعون (١٩٥٨) ثم محاولة انقلاب على الرئيس فؤاد شهاب نهاية العام ١٩٦١.

ولم يكن النكدي - كما سيظهر في العرض - بعيداً عن هذه التطورات، فأعلن رأياً في بعضها ومارس فعلاً في البعض الآخر، وكان يحكم عدم اشتغاله بالسياسة - والتطورات في غالبيتها سياسية - واشتغاله بالقضايا الاجتماعية والتربوية - والتطورات تؤثر فيها متأخرة وثانوية - متأثراً بنتائجها أحياناً وبشكل ثانوي أحياناً أخرى.

ويمكن تتبع سيرة النكدي في هذه المرحلة على ثلاثة مستويات: المستوى السياسي، والمستوى الاجتماعي، والمستوى الفكري.

أ- النكدي في القول السياسي: يائساً وناقداً

فعلى المستوى السياسي، لم يظهر النكدي في هذه المرحلة في العمل السياسي كما في المرحلة السابقة، دون أن يعني ذلك انقطاعاً عن هذا العمل الذي تجلى بدعوته أبناء الجبل إلى العمل على أساس عقيدة وبصدق وإخلاص لا انتظار الظروف والتفرج،[١] وبمشاركته في ندوة الاثنين[٢] مع نخبة من المفكرين والعاملين في السياسة العربية وبجهوده لتكريم الأميرين شكيب وعادل أرسلان[٣] وبدوره في وقف المعارك بين أنصار الأمير مجيد أرسلان وكمال بك جنبلاط[٤] في أحداث ١٩٥٨، فضلاً عن متابعته أحداث الجبل في العام ١٩٥٤.[٥] إلا أن البارز، على هذا المستوى ما ظهر من آراء ومواقف في القضايا السياسية التي برزت لبنانياً وعربياً، وتتناول جانبين:

الأول: آراء في الوضع العربي بعامة.

الثاني: آراء ومواقف من الأحداث السياسية التي عرفتها المنطقة.

أ- **ففي الجانب الأول، آراء في الوضع العربي،** أطلق النكدي تحليلاً للوضع العربي، آنذاك، تمثل بـ:

- نقده لهذا الوضع الذليل، ومثله الأبرز ضياع فلسطين، وصورة الأمة فيه: «رياء ونفاق، وبخل وجبن وتكاسل وتخاذل» لم يكن الحكم الجمهوري الذي أراده الوطنيون أفضل من الحكم الملكي الذي فرضه المستعمر.[٦] والبلاد العربية أفلست من الرجال.[٧] «ونحن أمة هازلة»[٨] وقد تغيرت بعد الاستقلال نحو الأسوأ.[٩]
- نقده للحكومات العربية لابتلاء رجال فيها بداء الغرور وبحب الظهور وهما داءان لا يجتمعان مع العمل الصالح في نفس واحدة[١٠] واستهتارهم بالمحكومين وبالعدل وبالمصالح العامة.[١١] وفككوا وحدة البلاد.[١٢]
- نقده للتقاعس العربي عن تحقيق اتحاد السعودية – العراق ووحدة الشام والعراق،[١٣] وقد سأل اللواء أمين أبو عساف، أحد أهم المشاركين في انقلابات تلك المرحلة، متعجباً لماذا يعارض بعض العقداء الوحدة مع العراق،[١٤] كما اشترط على سامي الحناوي، عندما

زاره في السويداء وطلب منه الاشتراك في حكومته بعد الانقلاب، العمل للوحدة مع العراق.[١٥]

- نقده للأحزاب السياسية العربية، إذ رأى «الأحزاب تقوم لحاجة صحيحة تدعو إليها المصلحة العامة لإصلاح ما اختل من وضع البلاد». أما الأحزاب العربية فإنها مثلت دور الحكومة تمثيلاً مزرياً «فمن قام ليهدم الإقطاعية ويقيم دعائم العلمانية حوّل الإقطاعية إلى عبودية حقيقية... ومن قام لمحاربة الحرمان بث الأحقاد... ومن قام لدعوة دينية حولها تجارة شخصية». وإنها أحزاب وصولية.[١٦]
ويكرر هذا الموقف الناقد في العام ١٩٥٤ إذ يفند قرار لجنة الأحزاب برد الشكوى من الأوضاع إلى اختصار عدد النواب،[١٧] ويكمل النقد بدعوة الشباب إلى عدم الاشتغال بالسياسة لعدم إحاطتهم بالعقائد التي ينتسبون إليها وعدم معرفتهم بمناحي الحياة وحقائق الرجال.[١٨] ثم يرى الأحزاب دعوة ظاهرها الخير وباطنها الشر «وهذه الأحزاب برؤسائها ومرؤوسيها، تقوم سياستها على الشتائم».[١٩]
- نقده للوطنية السائدة إذا رآها لفظاً أجوف يكفي الوطني ادعاؤها، بينما الوطنية الصحيحة توجب على كل فرد أن يقوم نحو وطنه بالعمل الذي يستطيعه وهو فرض عليه: رئيساً أو مرؤوساً».[٢٠]
- نقده للزعماء السياسيين إذ يرى الساسة أصحاب حوانيت يبيعون عقائدهم السامة على السذج والعامة وعلى الطلاب والتلاميذ متخذين الوطنية شعاراً لألاعيبهم ويتهم الزعماء بـ:
ضيق الصدر، إذ يرى كل منهم أن بلاده لا تحتمل إلا زعيماً واحداً هو شخصه.
إفساد الشباب وتخريب الجامعات والمدارس.
التحول إلى تجار.[٢١]
- اعتبار طريق نجاح الأمة العربية إما بالتربية «تربية نفوسنا على شيء من الإباء والصدق، والكرامة والحق، لنكون أمة كسائر الأمم، لنا وطن نغار عليه وشرف ندافع عنه» وطريقها طويل، أو بالحاكم الجبار القوي الأمين الذي ما زلنا ننادي به منذ أفلس الحكم الجمهوري[٢٢]

ونحن بحاجة لأمثال عمر لتطبيق قانون من أين لك هذا؟[٢٣] وكذلك ليتحد العرب «يوم يبعث الرجل القوي المؤمن، يهتبل الفرصة، فإن لم تعرض خلقها خلقاً، وأزال ما صنع المستعمر وتلاميذ المستعمر من حدود وما أقاموا من تماثيل، وقد كانت الفرصة ولم يكن الرجل»[٢٤] «وبقي أن تسير هذه الوحدة سيرها الطبيعي بإيقاظ الأمة في مختلف أقطارها وتنبيهها لما يحيق بها من أخطار، إن ظلت على تفككها، وأنها أمة واحدة بماضيها... وبمصالحها العامة الحق».[٢٥]

وقد أبدى النكدي رأياً في الطائفية في أكثر من مقال ومنها: «لبنان والطائفية» (١٩٥٠) و«الطائفية بين الإبقاء والإلغاء» (١٩٥٢) و«معهد الحقوق العربي في بيروت» و«على ذكر معهد الحقوق العربي» (١٩٦١)، فضلاً عن إشارات في مقالات أخرى.

وجاءت هذه الأقوال في سياق الحفلة السنوية للداودية (١٩٥٠) وفي الحديث عن ضرورة وجود مجلة للطائفة (١٩٥١) وفي كلمته الجوابية لجريدة «البيان» (١٩٥١) وإبان الحديث عن إلغاء الطائفية بُعيد الانتخابات الرئاسية والمجيء بكميل شمعون رئيساً (١٩٥٢) وفي رده على فؤاد باز (١٩٥٥) وفي تعليقه على بيانات الرابطة الدرزية (١٩٥٨) وفي حفلة رعاية الطفل (١٩٥٩) وفي الخلاف حول معهد الحقوق العربي (١٩٦١).

وقوام رأيه الآتي:

- التمييز بين الدين والطائفية، فالدين — أي دين كان — يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وقد خدم الإنسانية خدمات جلى والطائفية نزعة تعصبية يراد بها أن ينصر المرء أخاه: ظالماً أو مظلوماً.
- كان للطائفية أثرها السيئ في لبنان: قسمته طوائف وفرقته مذاهب ويزيد من أثرها هذا تساوي العدد بين الطوائف.
- إن لبنان يقوم على نظام من الطائفية منذ إنشاء المتصرفية.
- إن هناك رأيين في وجودها: مطالب بإلغائها ومطالب بإبقائها يسمى الأول تقدمياً والثاني رجعياً، وكلاهما ينطلق من نزعات شخصية ومصلحة خاصة لا من مصلحة عامة وإيمان، إذ يتراجع المطالبون بالإلغاء عندما يمس الإلغاء مصالحه ونزعاته.

- إن الطائفية طائفيتان: إيجابية وسلبية وكلتاهما بضاعة للمتاجرة وقد يكون الطائفيون السلبيون الذي يدعون التساهل ويقولون بأن الوحدة اللبنانية قائمة أكثر كذباً على أنفسهم وعلى الناس من الطائفيين الإيجابيين.
- إن قضايانا كلها قضايا طائفية لا ينفع معها علم ولا قانون، فهي ثوب منخزق لا يرقع.
- إن إلغاء الطائفية مطلب نريده إلا أنه اليوم (١٩٥٠) تمزيق لصفوف الوطن، إذ أن الإلغاء يتطلب تهذيب النفوس وترقي الأفكار وتغليب التربية الوطنية وتأصيل العدالة الاجتماعية في القلوب. وتعميم المدارس الوطنية والمؤسسات الحكومية الحيادية ونشر العدالة الصحيحة.[٢٦]
- التمني أن لا تكون معاهد هذا الوطن ومدارسه طائفية ومذهبية بل حكومية وطنية.[٢٧] فنحن بالأسف نعيش في وطن طائفي وبيئة مذهبية».[٢٨] ويكرر الأسف نفسه في رده على مجلة «البيان» إذ يقول «يعز علينا جداً أن تكون المعاهد العلمية والمؤسسات الخيرية في هذا الوطن دينية بل مذهبية... إننا نحتاج إلى المدرسة الوطنية العامة... ويعزز ما قلناه أنه فور ما تفتح الحكومة مدرسة في قرية... نقفل نحن مدرستنا».[٢٩] ولا يضيره، في رده على فؤاد باز، استخدامه معلمات غير درزيات وأنه لو دعت الحاجة لكانوا كلهن غير درزيات وقبوله طلاباً غير دروز.[٣٠]
- اعتباره المطالبة الطائفية المشروعة في حدود الحق والمنطق في وطن قام على الطائفية عمل صحيح ووطني.[٣١]

ب- وفي الجانب الثاني: آراء في الأحداث العربية، أبدى النكدي رأياً في الأحداث السياسية التي عرفتها المنطقة في الخمسينات[٣٢] من القرن العشرين من موقع المؤرخ لا السياسي، ويظهر ذلك في تعليقه على:

١. الانقلابات العسكرية في سوريا، وبخاصة الأول منها، إذ برر هذا الانقلاب بعد تردي وضع الحكم الوطني الذي تلا حكم الانتداب وعمل كما عمل سابقه وأكثر. وقد فند ذلك في ثلاث مقالات بعنوان الأحداث السورية[٣٣] ويعتبر هذه الانقلابات الثلاثة انقلاباً واحداً إذ

نظر إليها من ناحية عامة،[٣٤] دون أن يعني ذلك تسليماً بصحة هذه الانقلابات وذلك ظاهر في امتعاضه من معارضة الضباط مشروع الوحدة مع العراق.[٣٥]

٢. الحملة ضد الشيوعية في البلاد العربية (١٩٥٠) ناقداً إياها ومعتبراً أن المذاهب لا تقاوم بالشدة والتشريد والسجن بل بإزالة الأسباب التي تدعو إليها وتساعد على انتشارها دون أن يعني ذلك تحبيذه للشيوعية.[٣٦] وأضاف في تعليق على مقال لأميل لحود نشرته «الضحى» ١٩٥٢، يطالب فيه أبناء العم سام أن يقدموا عملاً جاداً صادقاً، لا عن طريق الوعود، لإبعاد شبح الشيوعية، بل بالاعتدال في محاباة الصهيونية والإقلاع عن السياسة الاستعمارية وعن نصرة صنائعهم.[٣٧]

٣. الانقلاب المصري، (١٩٥٢) إذ لا يستغرب إذا عدّه المخلصون من العرب فتحاً مبيناً وعهداً جديداً للعرب عامة لا لمصر وحدها، وذلك لظلم عهد فاروق واستبداده وتبذيراته وللتبعة الكبرى عليه في نكبة فلسطين وتفرقة العرب.[٣٨]

٤. الحدث اللبناني (١٩٥٢)[٣٩] الذي يناقشه من زاويتين:

- زاوية فساد الحكم وتسلط المحاسيب على جمهور الشعب – وهذا مشترك في سائر الأقطار العربية – يضاف إليها القبلية والإقطاعية في لبنان، وهذه الأمور يتحمل تبعاتها الرئيس السابق، وبخاصة في لينه في التعامل بشكل عام ومع المقربين منه.
- زاوية السياسة الأجنبية والنزعات الطائفية التي لكل منها مآرب وكثيراً ما تتقاطع – وهذا ما لا يتحمل وزره الرئيس السابق.[٤٠]

ومع هذا التمييز بين ما يتحمل تبعاته الرئيس الخوري وما لا يتحمل تبعاته من سيئات الحكم، يشهد له بما قام من مشاريع عمرانية ومن نهضة علمية، فضلاً عن اهتمامه «بمعاهدنا الخيرية والعلمية المعروفية».[٤١] ودون أن يشهد للقائمين بالإضراب وللرئيس الجديد.

٥. حركة العراق (١٩٥٢)[٤٢] التي رأى فيها قضاء على فكرة الاستقلال الصحيح وعلى حركة التحرر القومي وإخفات صوت الشعب. ويأخذ

على القيمين عليها أخذ سياسة فيصل الرشيدة على ظاهرها ومسايرة الأجنبي مسايرة عمياء دون أن تنتج عملاً صالحاً واحداً للعرب تخفف من معاكسة الإنكليز لمصالح العرب.[٤٣] ويظهر تعاطفه مع الحركة الشعبية التي قامت وقُمعت معلناً تفاؤله بفلاحها في مرة قادمة لأن «الحركات الوطنية مستقرة في النفوس، نامية فيها، لا تقوى السياسة الأجنبية أن تقضي عليها، مهما أوتيت من قوة وسلطات ومهما استخدمت زعماء صعاليك وملوكاً مماليك ومن يعش ير».[٤٤]

٦. قرار لجنة الأحزاب الذي ردّ الشكوى من الأوضاع إلى اختصار عدد النواب[٤٥] والداعي إلى زيادة العدد لتمكين أكبر عدد من مرشحي الكفاءات وممثلي طبقات الشعب وهيئاته وأحزابه ونقاباته من الوصول إلى الندوة. وقد استغرب هذا الموقف ولم يره الحل الصواب لما هو فيه البلد من خراب ورأى الحل بـ:

- أن تقبض اليد العليا الصالحة على مقدرات الوطن على المكشوف لا من وراء ستار وتطلب من الناس أن تفدي الوطن.
- ثم تقدم على تطهير دوائر الحكومة من الفضول والفضلات دون حزبية ولا عصبية ولا طائفية.
- أن تضع أموال الدولة من حيث يجب أن تُوضع.[٤٦]

٧. التظاهرات التي حصلت في بيروت للتنديد بانضمام العراق إلى الحلف الباكستاني – التركي وتصدت لها قوى السلطة وأطلقت الرصاص على المتظاهرين فاستشهد حسان أبو إسماعيل وأصيب عشرون آخرون واعتقل ثلاثون (١٩٥٤/٣/٢٧)،[٤٧] فلم يتطرق إلى موضوع المظاهرة ولم يسمها إنما تطرق في مقالين: كلمة إلى أبناء الداودية (نوار)، رفقاً بهذا الوطن يا رؤساء الأحزاب ويا أيها الزعماء (حزيران) إلى جدوى التظاهر وجدوى عمل الطلاب في السياسة فرأى:

١. رفض اشتغال الطلاب، وبخاصة أبناء الداودية، بالسياسة والانتساب إلى الأحزاب وقد طبق ذلك، وذلك لكي لا يلتهوا عن دروسهم ولعدم إحاطتهم بالعقائد التي ينتسبون إليها دون أن يمانع عملهم في السياسة بعد التخرج فهو يريدهم فعالين لا قوالين.

٢. عدم جدوى الاحتجاج والتظاهر وقد خبرتها هذه الأمة وخبرت الحكومات التي توجه التظاهرات ضدها عدم جدواها، وقد يكون الأجدى مقاطعة البضائع أو المشاركة في حرب فلسطين، وقد يجهل المتظاهرون حقيقة ما يتظاهرون من أجله وقد يكون وراءها مصالح شخصية.[٤٨]

٣. إن الداعين إلى الانتظام في الأحزاب لا يؤمنون بما يعلنونه من برامج ومناهج، وهم يوجهون دعوتهم إلى النفوس لبث التفرقة والانقسام وسرعان ما تنقلب الحزبية إلى خصومة وعداوة وأن طريق الإصلاح بدعوة المصلحين إليه على غرار الكواكبي والأفغاني. وهي (الحزبية) بالنسبة للدروز، ذات أثر سلبي سواء في التاريخ القديم (عين دارة) أو في شؤون الأوقاف والداودية.[٤٩]

٨. إضراب المعلمين ١٩٥٦، إذ لم يعترض على مطالبهم وإن أبدى تحفظاً على قدرة الداودية وأوقافها عن تلبية المطالب، كما أعلن اعتراضه على إضراب معلميها، وإن سمح، بعد مفاوضة، بالمشاركة التضامنية لمدة أسبوع، وحين لم يعد أساتذتها عن الإضراب أقفل المدرسة، ولم تفتح إلا بعد تدخلات واسعة.[٥٠] وكان من نتيجتها فصل أحد أساتذتها الكبار الأستاذ هاني أبو مصلح.[٥١]

٩. ثورة الجزائر، إذ نشرت «الضحى» (أيار ١٩٥٦) مقالاً عنها استنكرت السياسة الفرنسية، وقد وجهت وزارة الأنباء كتاباً إلى المدير المسؤول لـ«الضحى» اعتبرت فيه المقال ذا صبغة سياسية خلافاً لمنطوق الترخيص للمطبوعة وطلبت منه الكف عن ذلك فعلق على ذلك بمقال عنوانه: عاش الاستعمار، واعتبر المقال غير سياسي ولا يتعارض مع الرخصة.[٥٢]

١٠. الأحداث في لبنان (١٩٥٨) ويعلق عليها من زاويتين:

الأولى طائفية، أي انعكاس الخلاف بين شمعون وحكمه والمعارضة خلافاً مسلحاً بين الدروز فيأخذ على المختلفين:

١. احتكامهما إلى السلاح الذي كاد «لولا لطف الله ينتهي بمذبحة عائلية» — وقد كان أبرز المتدخلين ميدانياً لوقفها — و٢) وعدم

اعتماد معيار خدمة الطائفة في تأييد التمديد لشمعون أو معارضته، و٣) الانسياق وراء العصبية الجاهلية التي كانت ستؤدي إلى شبيه بموقعة عين داره التي أضعفت الدروز تاريخياً.[٥٣]

الثانية عامة، إذ لم يجد في عهد شمعون حسنات، كما في عهد الخوري الذي كانت له سيئات وحسنات – ويرى فيه:

من الناحية الوطنية «حكم قائم على ثلاث دعامات: الجاسوسية واللصوصية والفساد وكل ما في هذه الكلمات من مخازي ومنكرات».[٥٤] ولم يفصل فيها لكثرة التفصيل من الكاتبين الصادقين.

من الناحية المعروفية، إذ هضم حقوقها وحرك الفتن بين أبنائها ونمى الحقد بينهم وذلك لأنها تخالفه في المعتقد في الوطنية الصادقة وفي الرغبة المخلصة في الاستقلال. ويذكر أمثلة عن استخفافه بمصالح الطائفة إذ أنقص حصتها من مساعدة الأمير سعود للمؤسسات الخيرية وحصتها من وزارة المعارف ثم حرم مؤسساتها من التوزيعات الأخيرة. كما ذكر بحرمانها حقوق بني معروف في الوظائف والأعمال العامة.

١١. ثورة العراق (١٩٥٨) التي أيدها بوصفها «ثورة»، مذكراً بما قاله عن حركة العراق ١٩٥٢، ومحذراً عبيد الاستعمار وعبيد شهواتهم من يوم عصيب.[٥٥]

١٢. يستنكر احتجاج البعض على إرسال مصر أساتذة إلى لبنان ويرى فيها مكرمة مشيداً بما عمل له محمد علي وبدور مصر ومطالباً المنتقدين بطرد الأجانب.[٥٦]

١٣. محاولة انقلاب القوميين في العام ١٩٦١ إذ يعلق بشكل غير مباشر من خلال التعليق على مقال جريدة «العمل» «أنهم المردة يا لواء» الذي يقصر الاعتراض على المحاولة الانقلابية على أنصار «العمل» ويسميهم المردة، فيظهر الإدانة للمحاولة وللانقلاب، كما يعارض حصر الإدانة بأنصار «العمل»، فقد كانت من الغالبية وينكر على القائلين بأن الموارنة مردة أو من بقاياهم فهم عرب أقحاح والمردة اندثروا ومن بقي ذاب في جمهور اللبنانيين.[٥٧]

١٤. قضية معهد الحقوق العربي،[٥٨] الذي ناقشه فرأى – من الناحية العلمية – جواز فتحه لميزة لبنان التي سمحت لجهات غربية فتح المدارس والجامعات وكذلك من الناحية القانونية إلا ان القضية قضية طائفية إذ يرفض الرافضون المعهد لتدريسه بالعربية ولارتباط الجامعة العربية بمصر ويقبله القابلون للأسباب التي اعترض عليها. وعندما تصبح قضية طائفية نكون كالثوب المنخزق لا يرقع.[٥٩]

ب- النكدي في العمل الاجتماعي: اليائس من الغرضية والذائد عن العصبية والعامل لنهضة

وعلى المستوى الاجتماعي، زاد تميز اشتغال النكدي في القضايا ذات الطابع الدرزي سواء تلك التي ترتبط بوضعه كمتولٍ للأوقاف العامة (بيت اليتيم، الداودية، الأوقاف نفسها) أو التي ترتبط بوضع الطائفة ككل (الصراع داخل الطائفة، مطالبها، مواقفها، مشيخة العقل) دون أن يظهر انغماساً بالجانب السياسي إلا بحدود ما يمس هذه القضايا.

وسنعرض على هذا المستوى:

رأيه في الوضع الدرزي وطرق إصلاحه.

دفاعه عن الدروز.

عمله في المؤسسات.

خلافه مع الشيخ محمد أبو شقرا.

رأيه بقانوني المشيخة والمجلس.

أ- **في مجال رأيه في الوضع الدرزي** يكتب في أكثر من مناسبة وتاريخ مخللاً الوضع.

ففي العام ١٩٥١، وفي إطار تعليقه على تبرع المرشح فيليب تامر[٦٠] للمؤسسات الخيرية واعتراض البعض على ذلك،[٦١] يرى أن السواد الأعظم مصاب بالغرضية لا تغير البراهين، سلباً أو إيجاباً، من قناعته و«الجمهور الأكبر من جماعتنا أبعد ما يكونون عن فهم الحقائق المجردة والأعمال الصالحة والمقاييس الأخلاقية الصحيحة، إنهم عبيد الغرضية القروية والعصبية السياسية يستحيل عليهم أن يتحرروا منها أو يتفلتوا».[٦٢]

ويكرر هذا الرأي في إطار تعليقه على الانتخابات النيابية بالقول: «انكشفت الانتخابات النيابية الأخيرة في لبنان، عما في نفوس السواد الأعظم من بني قومنا، من نزعة جاهلية: توحي غرضية عمياء، وعصبية بلهاء، لا تقوم على مصلحة عامة، حتى ولا على مصلحة خاصة، وإنما على نكايات شخصية وخلافات فردية».[٦٣]

وكان هذا الرأي لازمة تتكرر في أغلب ما كتب عن الطائفة ومن ذلك ما قاله في «الجهد الضائع» ١ و٢[٦٤] و«كلمة سواء»[٦٥] و«الرأي الشتيت»[٦٦] وفي «جمعية الإخوان»[٦٧] و«رفقاً بهذا الوطن يا رؤساء الأحزاب ويا أيها الزعماء».[٦٨] وفي رسالة إلى نجيب الريس السكرتير العام للمهرجان السنوي لبني معروف في أمريكا الشمالية[٦٩] وفي تعليقاته على أحداث ١٩٥٨ واشتداد صراع الغرضيتين بين الدروز.[٧٠] وفي كلمته في المؤتمر الثاني لبني معروف في العام ١٩٦٠.[٧١] وفي تعليقه على محاضرات رابطة العمل الاجتماعي ١٩٦١.[٧٢]

وقد بلغ الموقف الناقد للغرضية قمته إبان الاقتتال في أحداث العام ١٩٥٨ عندما تلاقى أنصار كمال جنبلاط ومعه القوات الشعبية، مع أنصار مجيد أرسلان ومعه نعيم مغبغب وقوات الحكومة على مشارف بتلون – الشوف وحصول مناوشات بينهما في ١٩٥٨/٥/١٢ سقط فيها بعض القتلى فتنادى عارف النكدي والشيخ محمد أبو شقرا ومعهما وفد من وجهاء الدروز وقصدوا أرض المعركة حيث تدخلوا بين الطرفين وتوصلوا إلى اتفاق بوقف الاشتباكات وعودة الأمير مجيد إلى خلده وحالوا بذلك دون استمرار التوتر الذي اتخذ طابعاً غرضياً بين الدروز.[٧٣]

ويضيف إلى الغرضية عدم العمل للمصلحة العامة،[٧٤] وعدم دعم مشاريع الأوقاف إلا فئة قليلة.[٧٥]

ويبدأ في العام ١٩٥٧ طرح جديد يرتبط بالاثنين (الغرضية، وعدم العمل للمصلحة العامة) هو فقدان الرأي العام الناتج عن فقدان الوعي الصحيح ولن يتكون ما دامت هذه الغرضية الهدامة والحزبيات الجامحة.[٧٦] ويكرر ذلك في العام ١٩٥٨ قبل الأحداث،[٧٧] وفي رسالته إلى الشباب المثقف من بني معروف في العام ١٩٦٢، إبان اشتداد الخلاف حول مشيخة العقل وقانون المجلس المذهبي.[٧٨]

ويلخص – في المؤتمر الثاني لبني معروف (١٩٦٠)[٧٩] الذي رحب به ونقد الغرضيتين اليزبكية والجنبلاطية – الوضع الدرزي بتحميل تبعاته في هيئات خمس:

١. أبناء الزعامات الذين لم يفعلوا شيئاً – على قدرة بعضهم – ويعيشون على أمجاد قديمة.
٢. ممثلو الطائفة والموظفون فيها إذ قصّر الأولون في المطالبة ولم يعمل الموظفون لها ضمن الحق والقانون.
٣. رجال المال الذين لا يقدمون الدعم لمؤسساتها ولا يقيمون مشاريع تخدم وطنهم وقومهم.
٤. رجال الدين الذين لا يحكمهم قانون وينغمسون في الحزبية.
٥. الشباب المثقف والمتنور وهم العمدة الذين لا يغتفر تقصيرهم.

ويرى العلاج في اجتماع الشباب المثقف المتنور وإنشاء ندوة في مركز من القرى المعروفية تعقد فيها الاجتماعات وتبحث أمور الطائفة، فإن تعذر فلتكن في بيروت.[٨٠]

ويرد ضياع الدروز في تعليقه على محاضرات رابطة العمل الاجتماعي إلى أربعة أسباب:

١. التساهل المزري.
٢. الضعف المخزي.
٣. الوحدة الممزقة.
٤. القيادة المقرفة.[٨١]

ورحب بقيام رابطة العمل الاجتماعي،[٨٢] حين قيامها، كما رحبت «الضحى» بذلك، لبدء شعور شباب الطائفة بحاجة طائفتهم إلى عمل مخلص وبحاجتها إلى أبنائها ولأعلامها والابتعاد عن الأمور الحزبية والسياسية وعن الكسل والإهمال ومزالق عبادة الأشخاص وهو معها ما تمسكت بهذه المبادئ.[٨٣] وكرر الترحيب في مقدمته لكتابها: «الواقع الدرزي وحتمية التطور»،[٨٤] كما نشر نظامها في «الضحى»[٨٥] وقد اختارته الرابطة دون غيره لتقديم الكتاب، الأمر الذي يعني تقارباً بينهما[٨٦] والذي يظهر في موقعهما المتقارب من قانوني المشيخة والمجلس المذهبي.[٨٧]

ويظهر بعد انتخابات ١٩٥١ واشتداد الخلافات الحزبية بين الدروز، قرفه من العمل العام فيكتب مقالاً على حلقتين بعنوان «الجهد الضائع» يظهر فيه قنوطه من العمل العام لعدم اهتمام الجمهور به وعدم اتعاظهم وتغليبهم المصلحة الخاصة على العامة.[٨٨] ويكرر ذلك في «كلمة سواء» معلناً غاية كتابته لا ليغير رأي الناس بل لبسط الواقع وبيان التأخر.[٨٩] ويكرر ذلك في الرأي الشتيت «فالج لا تعالج» قائلاً إنه يكتب لا ليغير آراء قومه لتعذر التغيير ولا للإصلاح فقد انقطع الأمل منه بل للتاريخ وتذكرة للعاقل وإعذار لنا في الحاضر والقابل».[٩٠]

ويبدي النكدي ضمن الوضع الدرزي رأياً في عدد من القضايا أبرزها:

١- **مشيخة العقل**: وهو لا يستسيغ هذا التعبير لاعتبارات تاريخية وشرعية ويقترح بدلاً عنه شيخ العقال[٩١] لأنها الأصل التاريخي، فإذا تعذر، فليُسمَّ شيخ الطائفة.[٩٢] ويطرح ضرورة أن تكون واحدة لعلل تاريخية (كانت واحدة والأمير بشير الشهابي قسمها لأسباب سياسية ولإضعاف القوى في عهده) ومنطقية (عدم استقامة وجود رئيسين متساويين باختصاص واحد وصلاحية واحدة وفي بلد واحد) وشرعية (هما يؤلفان محكمة استثنائية يرجع إليها قضاة المذهب فكيف يصدر الحكم إذا اختلفا).

وقد قال بهذا الرأي في العام ١٩٥٠ وهو إعادة لما قاله في العام ١٩٣٧، وفي العام ١٩٥٤، بعد وفاة أحد شيخي العقل، الشيخ محمد عبد الصمد، وخلال خلافه مع الشيخ محمد أبو شقرا بعد العام ١٩٥٥، وأثناء نقاش قانون انتخاب شيخ العقل وقانون المجلس المذهبي (قبل إقراره وبعده).[٩٣]

ويقدم أكثر من حل لتحقيق وحدة المشيخة:

ففي العام ١٩٥٠ يقدم حلاً قال به في العام ١٩٣٧ هو أن لا يختار بديلاً عن الشيخ المتوفى وعند وفاة الثاني يكون الخلف من غرضية غير غرضية السلف.[٩٤] ثم يضيف بحصر الترشيح لهذا المنصب بقضاة المذهب وحصر الانتخاب بنواب الطائفة وقضاة المذهب والأئمة أو سواس المجالس.[٩٥]

وفي العام ١٩٥٤، بعد وفاة الشيخ محمد عبد الصمد وكثرة المرشحين لمشيخة العقل الشاغرة، يقترح انسحاب شيخ العقل والمرشحين وانتخاب رجل غير منغمس بالحزبية من نواب الطائفة وقضاة المذهب.[٩٦] ثم يعود لما

اقترحه سابقاً (١٩٣٧، ١٩٥٠) بأن لا ينتخب خلف للمتوفى ويكون خلف الثاني من الحزبية المقابلة.[٩٧]

وفي العام ١٩٥٥ يقدم اقتراحاً بأن يكون لكل منطقة فيها دروز شيخ (الشوف، عاليه، المتن، بيروت، وادي التيم، شهبا، السويداء، صلخد، جرمانا، المعرة) وأن يكون شيخ لهؤلاء المشايخ (شيخ المشايخ).[٩٨]

وفي العام ١٩٦٢، اعترض على طريقة الانتخاب التي أقرها القانون (أن ينتخب من الناخبين الذكور بين الدروز) كما اعترض على وجود شيخين.[٩٩]

واستعاد في العام ١٩٥٤ نصاً قاله في العام ١٩٣٧ يدعو فيه إلى ضرورة تقوية المشيخة لخلو الزعامات التقليدية بالمعنى الصحيح ولعدم ولادة الزعامات الشعبية الحقيقية، معتبراً توحيدها أول شروط تقويتها.[١٠٠]

كما حدد الميزات التي يفترض أن يتحلى بها كل شيخ عقل، وقد تحلى بها الشيخ محمد عبد الصمد والشيخ الأسبق حسين طليع وهي:

١) الهيبة والوقار، ٢) رجاحة العقل، ٣) رحابة الصدر، ٤) البعد عن مواطن الشبهات، ٥) الترفع عن السياسة وأساليبها الملتوية ومزالقها العارمة، ٦) الإباء والأنفة، ٧) لا تستهويه الدنيا ولا تخدعه أموالها.[١٠١]

٢- الزعامة عند الدروز: إذ يأخذ على الزعامات الدرزية الخلاف بينها وما جر إليه هذا الخلاف من ازدياد حدة الانقسامات الغرضية (يزبكية - جنبلاطية) بين الدروز، دون أن تحد هذه الزعامات من هذا الانقسام ودون أن ترتفع إلى مستوى المطالبة بحقوق الطائفة.

ففي العام ١٩٥١ يعلق على تصرفات الدروز وبخاصة المشايخ منهم في اشتداد خلافاتهم الغرضية وتطواف المشايخ على الزعماء، فينتقد مشيخة العقل لأنها لم تأخذ موقفاً من تصرفات هؤلاء وينتقد الزعماء لقبولهم بذلك، ويعتبر أن «الزعامة في بني معروف ختمت بالأمير مصطفى أرسلان».[١٠٢]

ففي العام ١٩٥٣، وفي إطار التعليق على حادثة إشهار الأمير مجيد السلاح في وجه كمال جنبلاط في البرلمان ١٩٥٣/٢/٢٦[١٠٣] ودون أن يسمي الحادثة، فانتقد النائبين جنبلاط وأرسلان لخلافاتهما حول قضايا صغيرة (نقل معلم أو ما شابه) وعدم مطالبتهما بحقوق الطائفة في حين أن

النواب الآخرين، بخاصة نواباً في الجبهة الاشتراكية التي ينتمي إليها جنبلاط (غسان التويني وعبد الله الحاج) يطالب كل منهم بحقوق طائفته.[١٠٤]

ورأى «أن مصلحة الطائفة الحقيقية وكرامتها في أن يعيد الأمير مجيد سلاحه إلى قرابه فلا يهدد به زملاءه وفي أن يطهر كمال بك قلمه فلا يشتم مخالفيه تحت شعار العقائدية والمدرحية والاشتراكية والقومية... فإن الزعامة في هذا البلد، وعند جمهور هذه الطائفة لأهون بكثير من أن تستحق كل هذه الخلافات وكل هذه الخصومات...».[١٠٥]

وفي العام نفسه، وجه عتاباً إلى كمال جنبلاط يظهر من سياق النص ومضمون ما قاله شفاهة وعبر أصدقاء مشتركين قبل ذلك، أنه صديق له ومقدر لمكانته. ومضمون العتاب مؤاخذته لجنبلاط على عدم دعمه للمعاهد والمؤسسات الدرزية رافضاً ادعاء جنبلاط أنه ليس نائباً طائفياً من ناحيتين:

الأولى: اعتبار نيابة جنبلاط وزعامته أساسها درزيته.

الثانية: اعتبار دعوته الوطنية والاشتراكية تفترض عليه الاهتمام بجزء من هذا الوطن وبمحرومين فيه (هم طائفته).[١٠٦]

وفي العام ١٩٥٨، يبرئ الزعماء من تهمة أنهم سبب سوء الحالة في الطائفة، رغم قول العامة والخاصة بذلك، ويرى العلة في فقدان الرأي العام فهو الأساس المهدور وموضع الداء.[١٠٧]

ويوجه في العام نفسه، وبعد الأحداث، ثلاث كلمات إلى الأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط والطائفة ينتقد موقف الأول الداعم لشمعون وينتقد عدم مطالبة الثاني بحقوق الطائفة ويطالب الطائفة بوحدة الكلمة.[١٠٨]

ويرحب في العام نفسه بردود الفعل الإيجابية على مقاله السابق (بعد الأحداث الأخيرة) معلناً فشل تمثيل النواب لطائفتهم لأن الطوائف الأخرى تقرر نجاحهم فينحازون إليها، وقد يكون الأفضل تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس دائرة واحدة لنائب واحد.[١٠٩]

وفي كلمته في المؤتمر الثاني لبني معروف ١٩٦٠، يحمل أبناء الزعامات وممثلي الطائفة والموظفين منها تبعة الوضع الدرزي، فالأولون لم يفعلوا شيئاً على قدرة بعضهم ويعيشون على أمجاد قديمة، والآخرون قصروا.[١١٠]

وينتقد في العام نفسه، في إطار تعليقه على اجتماع في عاليه في العام

١٩٦٠، تراجع النائب بشير الأعور والدكتور بشير العريضي عن توقيعهما على مشروع قانون الأحوال الشخصية، كما ينتقد زيارة الشيخ رشيد حماده والنائب السابق فضل الله حماده البطريرك الماروني ودعوته لمساعدتهما بسحب المشروع واعتباره زعيم زعماء الطوائف.[١١١]

٣- **الأعراف الدرزية**، إذ يبدي رأياً في عدد من القضايا ذات العلاقة بالعرف والتقليد السائدين بين بني معروف وبعض هذه القضايا كان موضوع انقسام في الرأي، من هذه القضايا:

- **الزي**، إذ المعروف بين الموحدين الدروز التزام الأجاويد (رجال الدين)، وهم الملتزمون بالشرع دون أن يعني ما يعنيه السلك الديني (الشرعي أو الكهنوتي) عند بقية الفرق الدينية، لباساً معيناً (عمامة بيضاء، شعر محلوق، شروال...).

وقد دعا النكدي إلى عدم اعتبار الزي وحلق الرأس شرطاً للتدين، إن نصاً أو معقولية، وأيد منشور مشيخة العقل بعدم التزيي بالزي الديني لمن يعمل أعمالاً لا تليق برجال الدين عملها.[١١٢] وقد أكد هذا الرأي وفصله في الرد على حسين فرج[١١٣] إذ اعتبر النص القرآني في الحلاقة نصاً على حالة خاصة (دخول المسجد الحرام) وأن كتابات المتقدمين (الأمير السيد، الشيخ الفاضل، الشيخ الكفرقوقي) لا تذكر الحلاقة. ووافق الشيخ بأن قيمة الأمم في معارفهم وأخلاقهم متسائلاً ما علاقة هذا باللباس وحلق الرأس ونافياً ما فهمه الشيخ من كلامه أن الالتزام بهما يؤدي إلى الفناء، بل التخلف مؤدٍ إلى ذلك، إلا أنه اعترض على حصر موضوع الإصلاح الديني بمشيخة العقل لأنها ليست بابوية مقدسة والموضوع المطروح ليس من الدين، فضلاً عن حق أي درزي بمناقشة الموضوع.[١١٤]

- **موضوع الرحمة**، وهي قول المشيعين أثناء الصلاة على الميت «الله يرحمه» إذ يقولها البعض مرة واحدة ويقولها البعض الآخر مرتين أو أكثر، وقد ارتبطت حيناً بمنزلة المتوفى وتقواه، إلا أنها أصبحت علامة تميز بين الحزبيتين، فالجنبلاطيون يقولون برحمة واحدة واليزبكيون يقولون برحمتين.

وقد أيد النكدي في العام ١٩٥٠ دعوة شيخ العقل محمد أبو شقرا بالاكتفاء برحمة واحدة على الميت ولا يراها تقدم أو تؤخر عند الله ولا يمانع بإلغائها.[١١٥] ويكرر الرأي نفسه في العام ١٩٦٢ إذ لا يرى مبرراً للخلاف حولها وما تسمى صلوية هي تأبين وهي غير الصلاة التي تختم بها،[١١٦] ولا علاقة لها بالدين.

- **قيام الساعة**، وهو إعلان الشيخ داود أبو شقرا تحديد موعد ظهور الدجال وقيام الساعة في ٦ آب ١٩٥١ وما أثاره الإعلان والتحركات التي رافقته من هلع وهرج بين الدروز، وبخاصة في جبل العرب. وقد استغرب هذا التحديد رافضاً الكتابة عن الموضوع لأنه مضيعة للوقت وسامحاً للبعض أن يكتب إذ وردت رسالة جبل العرب بتوقيع شباب الجبل ونداء طرودي عامر وكلاهما ناقد للتحديد ورد حسيب أبو شقرا الناقد لمنشور طرودي عامر.[١١٧]
- **دار الطائفة**: هي مشروع أقيم على الأرض التابعة للأوقاف الدرزية والمعروفة بتربة الدروز وبدأ بعد دعوة جمعية الإسعاف الخيرية في العام ١٩٥٠ وتبني مشيخة العقل لذلك وبدأت جمع التبرعات من أجل إنجازه وقد وضع حجر الأساس له في كانون الثاني من العام ١٩٥٣، وافتتح في نيسان ١٩٦٥.

وقد أعلن النكدي تأييده لدعوة جمعية الإسعاف الخيرية مذكراً بدعوته السابقة لهذا الأمر منذ أكثر من عشر سنوات[١١٨] كما أعلن تأييده لدعوة مشيخة العقل التبرع لبناء بيت الطائفة مذكراً بعدم التجاوب مع دعواته السابقة منذ العام ١٩٢٠.[١١٩]

إلا أنه أخذ، في العام ١٩٥٢، على التصميم للدار أمرين:

١. تخصيص غرفة للمنامة فقد تبين فشلها وتكلفتها الدائمة والمرتفعة في خلوة الشيخ أحمد أمين الدين والداودية ومجلس البلاد.

٢. كثرة القاعات.[١٢٠]

كما أخذ على المنشورين المتضمنين أسماء المتبرعين وتبرعاتهم عدم توقيع الشيخين أو المسؤول المالي عليهما.[١٢١]

وكرر المأخذين ذاتهما في تعليقه على النشرة الثالثة في «الضحى»،

أيلول ١٩٥٢[١٢٢] وفي إيضاح سبب تخلفه عن حضور حفلة وضع الحجر الأساس للدار.[١٢٣]

ويعيد النقد للتصميم الثاني الذي أخذ ببعض التعديلات التي قال بها مذكراً بضرورة اقتصارها على محكمة وتوابعها وقاعة استقبال ومعبد وغرفتي منامة لشيخي العقل، مذكراً أيضاً بدعمه المعنوي والمالي للمشروع[١٢٤] ومفضلاً أن يبنى في القسم الباقي من الأرض بنايات تستغل لتأمين مورد مالي للأوقاف وللمشيخة.[١٢٥]

ب- دفاعه عن الدروز:

أبدى النكدي في هذه المرحلة اهتماماً سبق أن بدأ به في مرحلة مضت بتصحيح ما يطال تاريخ الدروز وشخصياتهم تصحيحاً متوافقاً مع منطق المؤرخ الذي كانه سواء أكان التصحيح سلباً أو إيجاباً.

ويظهر هذا الأمر في متابعته لما نشر في «أوراق لبنانية»[١٢٦] إذ دافع عن الأمير شكيب[١٢٧] وأوضح رأيه في يوم بقعاتا[١٢٨] وفي سيرة الأمير بشير الشهابي[١٢٩] ونسب الأرسلانيين[١٣٠] ووثيقة عامية انطلياس[١٣١] وهذه الآراء بقدر ما تدرج في باب الدفاع عن الدروز تدرج في باب التحقيق التاريخي. كما يظهر ذلك في تأييده لدعوة كمال جنبلاط، إبان تسلّمه وزارة التربية، إعادة كتابه تاريخ لبنان.[١٣٢] وعرضه لما في التاريخ المكتوب من غرضية سياسية ومن إهمال لدور الدروز فيه.[١٣٣]

وتعرضت «الضحى» لثلاثة كتب تناولت الدروز بأكاذيب وترهات هي: مجموعة منتخبات لأندريه أوبارله تنار (بالعربية)، حملة سوريا ل. لوسان L. Lesount (بالفرنسية)، والأصول التاريخية. وأعلن حصر التعليق بالثالث.[١٣٤]

وركز النكدي في نقده «الأصول التاريخية»[١٣٥] على تبيان ما فيها من أغلاط حول الدروز وأبرزها: نسبهم إلى جهة اسمها دروز، كرههم للأتراك والمسلمين والعرب، نجاح مطران صيدا في جذبهم إلى المسيحية، نسب فخر الدين إلى غوده فروا دوبوربون. ويعتبرها أباطيل يكذبها الواقع والتاريخ ومنطق الأوضاع في لبنان ويأسف لنشرها من قِبل خازني، يعرف آله الدروز جيداً، وكاهن، يفترض أنه يتحرى الحقيقة[١٣٦] ثم يفندها.[١٣٧]

وانتقد النكدي الافتئات على بني معروف في ثلاث قضايا:

- صدور مرسوم جمهوري سمى البنايات التنوخية في عبيه من آثار الشهابيين، وهي ثابتة تاريخياً وعرفاً، بأنها لآل تنوخ.
- تسمية شارع عاليه الرئيسي باسم الرئيس شارل دباس في حين أن من شقه في القرن الماضي هو الأمير مصطفى أرسلان.
- العدول عن تسمية شارع الأمير فخر الدين بعد أن تحسن وضع الشارع.[١٣٨]

ونقد النكدي إهمال شأن بني معروف في تاريخ هذا الجبل، في إطار الطلب منه مراجعة «معجم أعلام»[١٣٩] الذي يهمل أعلاماً كثراً من الدروز كما يهمل عشائر الإقطاع الدرزية في حين ذكر الأسر المارونية كلها.[١٤٠]

كما نقدت «الضحى» الشاعر سعيد عقل عند حديثه عن زحلة وعن سنة الستين وكيف أن جده عبأ البندقيات الطوال هازئاً من هذا القول.[١٤١]

وبدأت «الضحى» منذ عدد ٧ أيلول ١٩٥٦ وضع زاوية ثابتة تحت عنوان: دفاعاً عن الحق، لا ذهاباً مع العصبية تتضمن نصوصاً لكتاب متعددين ويتمحور حول دور بني معروف في الحرب العالمية الأولى وفي الثورة السورية الكبرى، فضلاً عن لمحات أخرى تؤكد عروبتهم وانخراطهم في المشروع العربي الإسلامي ثم أصبحت هذه الزاوية تحت عنوان: دفاعاً عن الحق وخدمة للتاريخ منذ عدد ٣ آذار ١٩٥٨ واستمرت متقطعة حتى نهاية العام ١٩٦٢.

وكانت نقطة الانطلاق في هذه الزاوية تعليقاً على خبر صحفي عن اعتقال مجموعة تتعامل مع إسرائيل ونسبة أحدهم إلى الدروز، رافضاً هذه الاتهام فالخيانة ليس لها مذهب ومؤكداً عروبة الدروز ووطنيتهم.[١٤٢]

وتضمنت هذه الزاوية: تقريراً للتنوخي (ترجح المجلة أنه الأمير عادل أرسلان) عن معركة السويداء (أيلول/١٩٥٦) وتقريراً من م.ح. إلى الأمير شكيب عن جهاد بني معروف في الأزرق (تشرين الأول ١٩٥٦) ونصاً ضد تصريح الحاكم العسكري الفرنسي ١٩٣٩ (تشرين الثاني ١٩٥٦)، وحديثاً للأمير شكيب أرسلان إلى نزيه مسعد وآخر للأمير عادل إلى محسن البرزاي (نيسان ١٩٥٧) ورسالة من مجاهد ورئيس إلى شكيب أرسلان (نوار ١٩٥٧) ونصاً للطرابلسي يصف فيها الدروز (أيلول ١٩٥٧)، وكتاب رشيد

طليع إلى الأمير شكيب عن الثورة السورية (تشرين الثاني ١٩٥٧) وبحثاً عن معركة السويداء لسعيد أبو الحسن (كانون الثاني وشباط ١٩٥٨) ورسالة عن معارك ١٩٢٦ (آذار ١٩٥٨) ورسالة أخرى من رشيد طليع إلى الأمير شكيب ومقررات مؤتمر شيكاغو للجالية الدرزية ١٩٢٩ (نيسان ١٩٥٨) ورسالة من الأمير شكيب إلى بعض علماء نابلس (نوار، حزيران ١٩٥٨) ورسالة نجيب شقير إلى الأمير شكيب (تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٥٨) ورسالة أخرى من نبيه العظمة وأديب خير ولجنة منكوبي حوران ونجم المصري إلى الأمير شكيب وسلطان الأطرش (كانون الثاني وشباط ونيسان وكانون الأول ١٩٦٢).

كما نشر العديد من النصوص والوثائق التي تتعلق بالأمير شكيب أرسلان، بعضها محصور بأدبه وشعره كالرسائل المتبادلة بينه وبين كل من البارودي وشوقي والشاعر القروي وعبد الرحمن الرفاعي وخير الدين الزركلي. وبعضها الآخر متعلق بنضاله كتوسطه بين إمام اليمن والأمير السعودي وبعضها الثالث ما يتعلق بتأريخه للدروز وتأكيده لعروبتهم (تشرين الثاني ١٩٥٧) وفي التعليق على كتاب فيليب حتي الذي يؤكد فيه عروبة الدروز وإسلامهم (شباط وآذار ١٩٦١).

كما نشر فصولاً من كتاب تاريخ الدروز الذي وضعه بالفرنسية الكابيتان ن. بورون ونقله إلى العربية بتصرف عادل تقي الدين ولخص بعض فصوله إلى الإنكليزية فريد أبو مصلح وعرب بعضها حارث النكدي.

ونشر أيضاً مقالات عن بني معروف في مئة عام (كانون الثاني ونيسان ١٩٦٠) فضلاً عن مقالات عن الأمير بشير الشهابي تبين مثالبه بحق بني معروف.

ج- عمله في الأوقاف:

وقد كان بدء هذه المرحلة متوافقاً مع موعد حدده في العام ١٩٤٧ للتخلي عن ولايته في الأوقاف في العام ١٩٥٠ ليأس في النفس وخيبة في الأمل، وقد شهدت خلافات بادية للعيان كان النكدي أحد طرفيها وكانت الأوقاف إحدى قضاياها.

فقد كان تخليه عن هذه الأوقاف أحد تفرعات هذه القضية، فأعلن إصراره على ذلك لانقطاع الأمل بالإصلاح لا لزوابع الغاضبين ولا لتعب؛ وموافقته على اقتراح «نهضة العرب» تأليف لجنة من شيخي العقل وقاضي المذهب وقلائل ممن عرفوا بالنزاهة على أن يكون النكدي مرجعاً واقترح إضافة نواب الطائفة إليها.[١٤٣]

وأقدم، بعد ذلك وحين لم تشكل لجنة للأوقاف، على اختيار لجنة لمساعدته من: شكيب النكدي، أمين شمس الدين، حليم أمين الدين،[١٤٤] وسلم الوقف التنوخي، حسب الأصول، إلى شكيب النكدي.[١٤٥]

ولم يفلح نجاح الحفلة التي أقامتها اللجنة النسائية في سينما روكسي والريع الذي حققته من تغيير موقفه، إذ اعتبر ما تبرع به الدروز في هذه الحفلة قليل (١٢٦٨ ل.ل. من أصل ٢٠ ألف ليرة) والمطلوب ١٠ آلاف ليرة سنوياً.[١٤٦] معلناً عدم قدرته على فرض التبرع على الأغنياء[١٤٧] وناقداً الضجة المثارة على قبوله تبرع المرشح فيليب تامر.[١٤٨]

ويبرر عدم تركه للأوقاف عام ١٩٥٠ لعدم تقدم أحد لتسلمها وأنه شكل لجنة لذلك إلا أنه تعذر قيامها بالعمل دون مساعدته.[١٤٩]

ويعود إلى الموضوع نفسه في العام ١٩٥٦، فيقول بأن الأعمال الفردية مهما بلغ صلاحها، غير مكتوب لها الحياة ويقترح أربعة حلول:

الأول، وهو أهمها، تأليف هيئة رسمية بموجب نظام يستفيد من نظامي داود باشا[١٥٠] ورستم باشا[١٥١] اللذين لم يعد بالإمكان تطبيقهما ومن نظام جمعية المقاصد، مثلاً، وتضعه لجنة مؤقتة ممن يتوفر في أعضائها صفتا التمثيل والقانون. ويقترح الأسماء الآتية: كمال جنبلاط، بشير الأعور، بهيج تقي الدين، المقدم علي مزهر، الشيخ رشيد حماده، ويقترح أن تكون عمدة من اثنتي عشر عضواً يؤلفون أربع لجان: قانونية، مالية، إدارية، علمية.

الثاني: تحول المدرسة إلى بيت اليتيم وينحصر تلاميذها بالفقراء.

الثالث: أن تعاد الأوقاف والمدرسة إلى الحكومة.

الرابع: أن تهمل.[١٥٢]

وألحق بهذا الاقتراح دعوة نواب الطائفة في ١٩٥٦/٦/٢٦ إلى اجتماع لوضع نظام للأوقاف يكفل للداودية حياتها وبقاءها.[١٥٣] وقد عقد الاجتماع

في ١٩٥٦/٧/٢٥ في بيت اليتيم – بيروت حضره نواب الطائفة (وهم آنذاك، كمال جنبلاط، مجيد أرسلان، بشير الأعور، سليم الداود).

وتذاكروا بأوضاع الأوقاف وخلصوا إلى: تكليف النكدي بالاستمرار منفرداً بإدارة الأوقاف والاستعانة – إذا رغب – بهيئة من اختياره لمساعدته دون أن يأخذوا باقتراحه، ووضع نظام للأوقاف يختار عمدة وإلى أن يتحقق ذلك، تخصيص اجتماع فصلي للأوقاف.[١٥٤]

ولم يحل تجديد ثقة النواب به دون تكرار الدعوة لقيام هيئة قانونية مسؤولة معتبراً عدم التجاوب إهمالاً لشؤون الأوقاف والمدرسة،[١٥٥] وراهناً استمراره بالعمل – بعد عدم التجاوب مع الدعوة لإقامة هيئة – بقيام كل قرية وتجمع بما عليها للأيتام وباستثمار أوقاف عاليه والعبادية بمشاريع ترد دخلاً للأوقاف – هي الآن دونه.[١٥٦] ومبيناً الحاجة لإيواء ٥٠٠ يتيم و١٠٠ محتاج أكثر من المبلغ الموجود عند الأوقاف.[١٥٧]

وكرر النكدي الدعوة للاستفادة من أوقاف عاليه والعبادية مقترحاً لجنة مالية مكونة ممن يدفع ١٠٠ ليرة سنوياً للأوقاف ومبيناً حسنات ومساوئ هذه الطريقة.[١٥٨]

وطرح اقتراحاً في العام ١٩٦٠ لتأليف مجلس للطائفة من نوابها مع أربعة أو ستة من كبار موظفي الدولة وتكون مدته سنتين يضع في خلالها قوانين وأنظمة.[١٥٩]

وحين صدر قانون المجلس المذهبي الذي عينه مديراً للأوقاف ذكر بدعواته السابقة لإنشاء هيئة وأرسل برقية إلى الأعضاء الدائمين في المجلس نقد فيها القانون وقدر الثقة التي أعطيت له واعتبر مهمته منتهية ويقوم بتصفية بعض العلاقات إلى أن يعين من يقوم بهذا العمل.[١٦٠]

إلا أن تقلقله من إدارة الأوقاف لم يمنعه من متابعة العمل فيها وتمثلت بـ:

أ- المطالبة بحقوق الدروز التي كان النكدي فيها منغمساً فيها أولاً من موقعه كمتولٍ للأوقاف تعنيه هذه الحقوق عبر مسؤوليته المباشرة عن الداودية وبيت اليتيم وعبر موقعه كمعني بشؤون الطائفة. وثانياً من موقعه كمؤرخ ومثقف تعنيه هذه الحقوق لما في تشويه تاريخ الطائفة من أهداف تمس موقع الدروز.

ففي العام ١٩٥٢، أخذ على وزير المال السيد إميل لحود قطع الإعانة الضئيلة «التي تعطاها الكلية الداودية» وآخذاً في الوقت عينه على نواب الطائفة ورؤسائها الزمنيين والروحيين عدم الاحتجاج على ذلك.[١٦١]

وفي العام نفسه،[١٦٢] أيد مذكرة[١٦٣] رفعها أربع شخصيات درزية: داود طليع، عبد الله الريشاني، أسعد نجار، علي الأعور إلى الوزير الدرزي، وزير الصحة والدفاع الوطني، تعرض عليه النقص في المساعدات التي تقدمها الحكومة إلى مدارس الطائفة وبيت اليتيم ومأوى العجزة قياساً بما يقدم للمؤسسات المشابهة وناشده درزياً ووطنياً أن يرفع الغبن عنها.[١٦٤]

وفي العام ١٩٥٥، بعث بمذكرة إلى وزير التربية الوطنية باسمه كتمولي الأوقاف العامة لبني معروف ورئيس مدارسها يستغرب فيها قطع التخصيصات عن المدارس في العام ١٩٥٤ كما يستغرب الحجة التي قدمت (حصر المساعدات بالمدارس الابتدائية معلناً وجود ست مدارس ابتدائية ملحقة بالداودية).[١٦٥] ولم يقنعه جواب الوزارة على كتابه (٨ تموز ١٩٥٥) مبدياً ملاحظات عليه أهمها: وجود الإعانة للداودية في سنوات سابقة وعدم إخطار إدارتها بالقرار المأخوذ ومعلقاً الأمل على بطاقة وزير المعارف في هذا العام ١٩٥٦ الذي وعد برفع المساعدة المقدمة إلى الداودية.[١٦٦]

كما شارك في العام ١٩٥٥ في وفد شُكل من بين أبناء الطائفة القاطنين في بيروت وضم رئيسة اللجنة النسائية، أمينة أرسلان، والسادة: نجيب صالحة، توفيق عساف، أمين خضر، عادل حمدان، داود طليع، ملحم قانصو، عارف النكدي وقابل رئيس الجمهورية عارضاً عليه الشؤون الاجتماعية التي تهم الطائفة وقد كان تقويمه لنتائج هذا اللقاء، بعد سنة، بأنها هزيلة.[١٦٧]

وفي العام ١٩٥٦، شكر مدير اليانصيب الوطني الأستاذ فائز مكارم الذي وزع عائدات اليانصيب بعدل وحصلت المؤسسات الخيرية الدرزية للمرة الأولى على نصيبها العادل، كما أثنى على دور خمس سيدات تنبهن للوضع دون أن يسميهن. وعلى الشيخ رشيد حماده والأمير مجيد والنائب بشير الأعور وعادل حمدان لمراجعتهم بذلك.[١٦٨]

وفي العام ١٩٥٦، أبدى رأيه في اجتماع عقده الرئيس حسين العويني

(١٩٥٦/٥/١٧) للتداول في توزيع مبلغ مليون ليرة للمدارس الأهلية وتخصيص لجنة لدراسة الموضوع وخلاصة رأيه:

الموافقة على رأي الفريق القائل بإتمام التعليم الرسمي الإلزامي بهذا المبلغ لما فيه من خدمة وطنية عظيمة.

وإذا لم توافق اللجنة على هذا الرأي فإنه يرفض التوزيع على رأي الفريق الآخر (التوزيع على أساس المدارس القائمة) ويطالب بالتوزيع على أساس النسب العددية للطوائف في البلد.[١٦٩]

وفي العام ١٩٥٨، نشر في «الضحى» ثلاثة بيانات باسم الرابطة الدرزية، نشرت في كانون الثاني وشباط ١٩٥٨ وتضمن الأول أهدافها (تأمين الحقوق السياسية للطائفة، إحياء التراث الدرزي الأصيل، تعزيز المعتقد وتمكين رجاله من القيام بمهامهم الروحية، تقوية الروح المعنوية وصهرها في بوتقة الخير العام المشترك فيما يتعدى الحزبيات والغرضيات) فضلاً عن لمحة عن تاريخ الدروز. أكملته في البيان الثاني وخصصت البيان الثالث لاستعراض واقع الدروز في دوائر الدولة والنقص الحاصل في حصتهم.[١٧٠]

وقد علق على البيانات في تقديم نشرهم بالترحيب بالمطالبة وآخذاً على مصدرها التكتم في ذكر الأسماء.[١٧١] وأكمل التعليق في العدد التالي (آذار) فرأى:

إن مطالبة طائفة بحقوقها ومعالجتها لشؤونها في وطن قائم على الطائفية هو عمل صحيح.

إن هذه المطالبة مطروقة من طوائف أخرى قبلها.

الإقرار للبيانات بصحة وصفها لحقوق الطائفة وبمطالبتها بها والتنويه بخدماتها للوطن وتأييد خطواتها شرط كشف حقيقتها.

إبداء الملاحظات الآتية على مضمونها:

- رد تمزيق الطائفة إلى الوضع الداخلي لا الإرادة الخارجية التي لو تجد تربة خصبة لما تمزقت لنا وحدة.
- رد مقاومة العلم إلى المفسدين من الطائفة وعدم المطالبة بها.
- القول بوجود الانقسام الداخلي في الشؤون الداخلية قبل تدخل المتدخلين.

- الموافقة على رد خسارة الدروز ثرواتهم إلى الخطة الطائفية إلا أن الخسارة الأكبر كانت بالنكايات والخلافات وسوء الإدارة.
- تحميل الدروز مسؤولية ضياع النفوذ المعنوي لهم.

وخلص في نهاية التعليق إلى تأكيد المسؤولية الذاتية فيما آل إليه الوضع الدرزي وتأييد تأليف الهيئة والمطالبة بالكشف عن هدفها.[١٧٢]

وفي نهاية أحداث ١٩٥٨، نشرت «الضحى» بياناً عن وضع الطائفة في الحكومة[١٧٣] يعود تاريخه إلى ١٩٥٢/١٢/٥ ورد فيه ذكر دوائر الدولة كلها وعدد الدروز في كل منها مظهراً فيها الغبن الواضح. وخلص إلى تعداد مطالب هي: تعيين مدير عام، تعيين موظفين في رؤساء المصالح والتربية والسلك السياسي والقنصلي وفي الدوائر كافة، إلغاء التدبير القاضي بحرمان الموظفين الدروز من الخدمة في عدد من الأقضية ذات الوجود الدرزي، قبول تلامذة ضباط، إسناد وزارات أساسية للدروز، العناية بالقرى الدرزية عمرانياً وثقافياً وزراعياً وتعليمياً.[١٧٤]

كما نشرت وثيقة نظمتها لجنة المطالبة بحقوق الطائفة بتوقيع أمين سرها، أمين خضر، وبتاريخ ١٩٥٨/١١/٢١ وأوردت أسماء الدوائر الحكومية ومجموع موظفي كل منها وموظفي الدروز فيها وحق الدروز.[١٧٥]

وعلق النكدي على هذه الوثيقة باقتراح:

اجتماع لنخبة صالحة قوية مؤمنة تدرس وضع الطائفة دراسة صحيحة عميقة في ضوء تاريخها وعاداتها وتقاليدها وحقوقها وتضع لائحة بما هو ضائع من حقوقها وتقدمها إلى المراجع المسؤولة.

إذا لم تتحقق المطالب دعت الطائفة إلى مؤتمر عام يتدارس فيه الوضع.[١٧٦]

وأرفقت «الضحى» ذلك ببيان تكملة واستدراك على ما فات الوثيقة ذكره.[١٧٧]

وفي مطلع العام ١٩٥٩، يذكر بالتجاوب مع مقاله الفائت: أما آن لليل هذه العصبية الجاهلية من آخر؟ كما يذكر بالإحصاءات التي نشرت عن حقوق الطائفة ويسأل النواب تكذيبها إذ لم تكن صحيحة وماذا عملوا من أجلها إذا كانت صحيحة. فهم ممثلو الطائفة.[١٧٨] كما كرر القول بالغبن

الحاصل للمؤسسات الخيرية معلناً رد المبلغ الذي خصص لبيت اليتيم (ألف ليرة) لأنه دون حصة الطائفة، ومذكراً بما أقدمت عليه الوزارة من صرف ٤٠٠ ألف ليرة مناصفة بين الأب قرطباوي ومحمد خالد لإنشاء مؤسسة لإيواء المشردين.[١٧٩]

وقد أدى هذه الموقف إلى إثارة النائبين الأمير مجيد أرسلان والأستاذ بشير الأعور حرمان بيت اليتيم من المساعدات وتقدم نواب بمشروع قانون معجل لإضافة الميتم الدرزي ودار العجزة إلى قرطباوي وخالد، إلا أن المبلغ صرف إلى الآخرين ولم يصرف للميتم الدرزي.[١٨٠]

كما نشرت «الضحى» دراسة حول حقوق الطائفة في الوظائف العامة وضعها رئيس رابطة خريجي الداودية الأستاذ عارف الأعور يعرض الوضع العام ويخلص إلى الغبن في الوظائف.[١٨١]

وقد شارك في الوفد الذي شكل لمقابلة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء للمطالبة بحقوق الطائفة وشارك فيه كمال جنبلاط.

واستمر طرح الموضوع في العدد الثاني من «الضحى» (٥ و٦ نوار وحزيران ١٩٥٩) إذ قارنت بين نواب الشيعة الذين أبدوا استعدادهم للاستقالة إذا لم تنصف طائفتهم ونواب الدروز الذين اجتمعوا لاختيار وزير من بينهم.[١٨٢] ونشرت مذكرتين مرفوعتين إلى رئيس الجمهورية من لجنة المطالبة بحقوق الدروز وبتوقيع أمين سرها، أمين خضر، مؤرختين في ٢ و١٩٥٩/٦/٢٥. كما نشرت لائحة بأسماء الجامعيين الدروز.[١٨٣]

وتضمنت المذكرة الأولى فضلاً عن الاعتراض على تعيينات حصلت لم ينل الدروز منها شيئاً، المطالب الآتية: تعيين موظفين من الدروز في كل دوائر الدولة الرئيسية لرعاية مصالحها، إعطاء الدروز حقهم من الأموال التي تعطى للمدارس وللمؤسسات الخيرية وللتخصص العالي، الحق بإدارة الدروز لمناطقهم، إعطاء الجنسية للدروز المحرومين منها، إقامة القانونية، المصادقة على مشروع قانون تنظيم القضاء المذهبي، معاملة المناطق الدرزية في جبل لبنان أسوة بمحافظتي طرابلس وصيدا من قِبل لجنة التعمير، إضافة وزير للوزارة الحالية.[١٨٤]

وقد علق النكدي على المراجعات والمذكرات والوعود في «الضحى»،

(الجزء ٧، أيلول ١٩٥٩) فضرب المثل عن ما قدمته وزارة الشؤون الاجتماعية لبيت اليتيم الدرزي من مبلغ زهيد رده وما قدمته وزارة المعارف للداودية (٨٠٠ ليرة من ٥٢٠٩٠ ليرة) وقد رده أيضاً معتبراً هذه التقديمات إساءة للدروز.[١٨٥]

وتبنى ما جاء في المذكرات معلقاً على ثلاث قضايا منها:

- موظف في كل دائرة ويشترط أن يدافع عن مصالح الطائفة ويعمل لها.
- الجنسية للدروز المستحقين ويطالب بأن يتبناها أحد النواب.
- إضافة وزير للوزارة ويشترط أن يعمل لمصالح الطائفة.[١٨٦]

وقد شارك في مؤتمر بني معروف الذي انعقد في دار الطائفة الدرزية وتحدث فيه مع د. داود سليمان، أمين خضر، د. بشير العريضي، طارق آل ناصر الدين، نجيب الفقيه وأصدر المؤتمر المقررات الآتية وقد قدمت لرئيس الجمهورية:

١. إعطاء الدروز حقوقهم كاملة في شتى مرافق الدولة.
٢. تعيين شباب من الدروز في كل دائرة من دوائر الدولة في أول دفعة من التعيينات.
٣. تسليم موظفي الدروز المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة مراكز حساسة في الدولة.
٤. إعطاء الدروز حصتهم الكاملة من المخصصات والمساعدات التي تصرف للمدارس والمؤسسات.
٥. تخصيص الاعتمادات اللازمة لصرفها في سبيل عمران المناطق الدرزية وتوفير المستشفيات والمدارس ومياه الشفة والطرقات والكهرباء والهاتف ومخصصاتهم من التعمير.
٦. جعل مشاريع قانون القضاء المذهبي وقانون مجلس الطائفة وقانون مشيخة العقل نافذة.
٧. تعديل قانون تقسيم المناطق الانتخابية ليكون للدروز الرأي في مناطقهم.
٨. إشراكهم في الوزارات.[١٨٧]

وفي العام ١٩٦٠، شارك النكدي، في مؤتمر بني معروف الثاني الذي

عقد في ٢٨ آذار في عاليه على أرض للوقف وحضره بضعة آلاف وتحدث فيه: داود أرسلان، نجيب الفقيه، أمين خضر، عارف النكدي، كمال جنبلاط، نديم آل ناصر الدين، شاهين مرعي. وركز الخطباء على المطالب المعروضة في المؤتمرين السابقين وكان التركيز المعبّر عنه بالمذكرة التي قدمها المؤتمر على المطالبة بالنائب السابع للدروز.[١٨٨]

وقد أعلن النكدي في افتتاح كلمته تمسكه بالمؤتمر وكرر في ختامها نقد الغرضية اليزبكية – الجنبلاطية محملاً تبعات الوضع لأبناء الزعامات ونواب الطائفة وموظفيها ورجال الأعمال ورجال الدين وللشباب المثقف.[١٨٩]

كما أكد بشكل غير مباشر على المطلب الذي رفعه المؤتمر: النائب السابع، في تعليق لاحق على نشرة «الكواشف» لحمزة سعيد، على أهمية تعديل تقسيم الدوائر الانتخابية إذ أن وضعها الراهن يجعل النواب محكومين بالأكثرية التي تأتي بهم، وهي أكثرية غير درزية، مما يجعلهم لا يحملون مطالب الطائفة ولا يكون للدروز ممثل حق بينهم.[١٩٠]

كما رحب بمشروع الليرة الخيري الدرزي لإقامة مشاريع عمرانية وعلى رأسها مستشفى خيري (١٩٥٩) وكان من أوائل المتبرعين له فضلاً عن نشر أخباره في «الضحى».[١٩١]

ب- متابعة العمل في إنماء بيت اليتيم إن في السويداء الذي استمر إشرافه المعنوي عدة سنوات[١٩٢] أو في لبنان وتميز عمله في لبنان بـ:

١. نقل بيت اليتيم إلى عبيه في العام ١٩٥٦ و١٩٥٧ بناء على إرادة وزارة الصحة التي تتبع لها المؤسسات الخيرية بتوزيع هذه المصالح على مختلف المناطق لتجنيب الناشئة ولا سيما الأيتام «نزعات الاشتراكية المتطرفة ومزالق الشيوعية الجامحة».[١٩٣]

٢. عقد اتفاق في العام ١٩٦٢ (المرسوم ١١١٩٥، ١٩٦٢/١١/١٩) مع مصلحة الإنعاش الاجتماعي لإنجاز مبنى حديث لبيت اليتيم في عبيه بكلفة ٧١٥٢٨٠ ل.ل. تقدم المصلحة ٣٠,١٩٪ من المبلغ كقرض يسدد على مدى ١٥ سنة بدون فائدة ويتحول نصف المبلغ هبة إذا التزم البيت بشروط العقد ويسدد النصف الآخر بإيواء ١٥٠ ولداً وتعليمهم. وقد أنجزت بالفعل في العام ١٩٦٨.

٣. انتظام عمل لجنة بيت اليتيم النسائية منذ العام ١٩٥٣ بعد توقف إثر وفاة رئيستها السيدة لميس أرسلان وعملها المستقل عن المؤسسات الأخرى من جهة،[١٩٤] والمكرس جهدها لدعم بيت اليتيم، إذ بدأت «الضحى» منذ ذاك العام، حين انتخبت أمينة أرسلان رئيسة لها، نشر أخبار اجتماعاتها ونشاطاتها.[١٩٥] والنظام الأساسي لها الذي حدد مقرها في بيت اليتيم ووظائفها تعهد وإقامة الحفلات العامة والأسواق لدعمه، فضلاً عن محاضر اجتماعاتها.[١٩٦]

وكانت أعداد «الضحى» في العام ١٩٥٥ و١٩٥٦ مليئة بأخبار اللجنة ونشاطاتها[١٩٧] لتقتصر في العام ١٩٥٧ على عدد واحد[١٩٨] وفي العام ١٩٥٨ على خبر واحد[١٩٩] وتتوقف أخبارها في أعداد السنوات ١٩٥٩ – ١٩٦٢ لتعود في أيلول ١٩٦٣ إلى نشر أخبارها المترافقة مع تجدد نشاط اللجنة نفسها في أيار من العام نفسه وانتخاب خولة أرسلان رئيسة.[٢٠٠]

وكانت اللجنة قد جددت نشاطها في بدء هذه المرحلة بالدعوة لاجتماع عام في بيت اليتيم في بيروت في ١٧ نيسان جمعت فيها ٣٤٥ ل.ل.[٢٠١] ثم أقامت حفلة فنية في سينما روكسي في العام نفسه جمعت فيها واحداً وعشرين ألفاً وخمسماية وستين ليرة لبنانية.[٢٠٢]

كما كان تجدد نشاطها في العام ١٩٥٤ بعد توقف إثر وفاة السيدة لميس أرسلان، مقروناً بحفلة فنية في سينما دنيا في أيلول ١٩٥٤ بلغ دخلها ١٠٧٧١ ل.ل.[٢٠٣]

٤. تشكيل لجنة إسعاف الأيتام من المغتربين في كنتكت ونيويورك وماستشوستس – الولايات المتحدة الأميركية في العام ١٩٥٨، وبالتنسيق مع النكدي، واختير حسن يوسف فياض رئيساً لها وعباس نصر الله سكرتيراً وحددت هدفها جمع ربع مليون ليرة لتلبي ما قدره النكدي: الحاجة لاستيعاب ٢٤٠ يتيماً.

وقد استمرت رسائل سكرتيرها وقوائم تبرعاتها تنشر في «الضحى» طوال هذه المرحلة.[٢٠٤]

وعمل على تشكيل لجنة لإدارة وفر تحقق لبيت اليتيم (١٠٥ آلاف ليرة

لبنانية) مكونة من نجيب صالحة وتوفيق عساف وأسعد نجار وبرئاسة الأول، وذلك إثر اجتماع عقد في ١٩٥٤/٥/٢٨ في بيت اليتيم – بيروت وللمقيمين فيها.[٢٠٥]

كما عمل على استخدام تقسيم للعمل فيه في العام ١٩٦١ مع عمل مشابه على مستوى الوقف والداودية أيضاً.[٢٠٦]

وقد أقام الأيتام في عبيه في أبنية متعددة منها ما كان للأوقاف ومنها ما استأجرته الإدارة ومنها اشترى خصيصاً لذلك، وهي: بناية الراهبات، بناية الأحمدية، بناية التنوخية (وهي الأكبر إذ تتألف من ثلاثة طوابق وملاعب).[٢٠٧]

وقد ازداد عدد الأيتام في السنوات ١٩٤٩ – ١٩٥٥ كالتالي: ١٦، ٢٦، ٤٥، ١٥، ١٧، ٤٦، ٢٦. وأصبح في الأعوام التالية كالآتي:[٢٠٨]

١٩٥٥ – ١٩٥٦	٢٥٠
١٩٥٦ – ١٩٥٧	٢٧٠
٥٧ – ١٩٥٨	٢٥٧
٥٨ – ١٩٥٩	٢٧٠
٥٩ – ١٩٦٠	٢٧٥
٦٠ – ١٩٦١	٢٨٠
٦١ – ١٩٦٢	٣٢٥
٦٢ – ١٩٦٣	٣٨٥
٦٣ – ١٩٦٤	٤٢٠

وكانت نسبة مساهمة مصلحة الشؤون الاجتماعية حتى العام ١٩٥٩ – ١٩٦٠ هي: ٢٠,٨٣٪، ١٢,٩٥٪، ٣,٩٪، ١٧,٠٣٪، ٢١,٤٦٪.[٢٠٩]

وأصبحت مساهمتها، بعد إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي في العام ١٩٦٠، كاملة وبالتساوي لكل دور الأيتام على أساس لوائح تحدد سعر الكلفة لكل يتيم،[٢١٠] وانحصر قبول الأيتام بالمصلحة نفسها.

د– متابعة العمل لبناء مأوى للعجز

وقد عمل لبناء مأوى للعجز الذي خطط له في المرحلة السابقة فأعلن في البيان السنوي العشرين (١٩٥١) تخصيص ٤٠ ألف ليرة لاستئناف البناء في مأوى

العجز في ربيع العام ١٩٥٢.[٢١١] الذي لم يتأمن المال اللازم لإكماله ولبدء استقبال العجزة فأعلن في البيان الواحد والعشرين تخصيص إحدى بنايات الوقف لفتحه في أول نوار ١٩٥٣ وقدرته الاستيعابية ٢٠ عاجزاً وعاجزة.[٢١٢]

ولم ينشر في «الضحى» ما يشي بقيام المأوى في الموعد المحدد، لا بل يظهر في تعليق للنكدي على كتاب رفيق الرسامني حول المأوى تأكيده على أهميته والصعوبات التي يواجهها وهي: صعوبة إدارة نفر طاعن في السن، رغبة هؤلاء بالشحاذة،[٢١٣] الأمر الذي يعني عدم قيامه أو تعثر مسيره، وهذا ما أكده خالد النكدي الذي قال باستمراره لمدة سنة ونيف يقدرها في العام ١٩٥٦.[٢١٤]

ورد الأستاذ خالد النكدي الأسباب إلى قلة عدد العجزة الوافدين إلى المأوى وعدم انضباطهم والكلفة المرتفعة.[٢١٥] ووافقه الأستاذ سامي النكدي على الكلفة المرتفعة مضيفاً أولوية بيت اليتيم على المأوى والعقلية الجبلية عند الوافدين وعند القائمين على خدمتهم.[٢١٦]

هـ- متابعة العمل على مستوى الداودية ويلاحظ في هذه المرحلة:

- العمل لتوسيع مباني الداودية فاشترى بناءين للراهبات متصلين بأملاكها أحداهما قديم وفخم والثاني حديث وبناؤه سليم في العام ١٩٥٠.[٢١٧]
- تراجع المدارس الملحقة من ٢٠ مدرسة في العام ١٩٥٠[٢١٨] إلى ٧ مدارس في العام ١٩٥٥[٢١٩] إلى ٦ مدارس في العام ١٩٥٦[٢٢٠] وانقطعت أخبارها بعد ذلك لتقتصر على الداودية الأم وعلى المعنية في بيروت، بعد انتقال بيت اليتيم إلى عبيه.
- استمرار وجود البعثة المصرية وازدياد عددها.[٢٢١]
- بلوغ عدد التلاميذ في العام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ٣٨٠ تلميذاً و١٨ معلماً. وهو العدد الذي استقرت عليه المدرسة خلال هذه المرحلة.[٢٢٢]
- تشكيل ثلاث لجان للداودية في العام ١٩٥٩ - ١٩٦٠: لجنة لاختيار المعلمين من سليم شمس الدين وشكيب النكدي وحليم حليمة، لجنة لاختيار العاملين من شكيب النكدي وحليم أمين الدين وأمين شمس الدين ولجنة للتعمير والتأثيث من شكيب النكدي وأمين أبو عسكر وأمين شمس الدين.[٢٢٣]

و- الخلاف مع الشيخ محمد أبو شقرا

وقد تميزت هذه المرحلة بخلاف النكدي والشيخ محمد أبو شقرا الذي بدأ في العام ١٩٥١ نقداً متبادلاً حول قضايا: الانتخابات النيابية، نشر قضايا تتعلق بالدين ورجاله، وانحصر في العام ١٩٥٢ بدار الطائفة ليبلغ ذروته في الأعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٦ (وفاة شيخ العقل اليزبكي محمد عبد الصمد) والخلاف اليزبكي - الجنبلاطي حول الخلف وتشعبت قضاياه لتشمل الخلاف نفسه والأوقاف ودار الطائفة وسلوك كل منهما، الماضي والحاضر.

إلا أن اشتداد التأزم السياسي اللبناني في العام ١٩٥٧ و١٩٥٨ أوقف الخلاف المعلن، لا بل حوله في لحظة التحشد العسكري بين أنصار كل من الزعيمين الدرزيين إبان أحداث ١٩٥٨ إلى تعاون حال دون الاقتتال.

كما أن إعادة تشكل مؤسسات الدولة وتعديل قانون الانتخابات، بعد الأحداث، أبقي الخلاف كامناً، لما برز من توحد في مطالبات بحصة للدروز في مؤسسات الدولة وبنائب سابع في البرلمان.

وقد تجدد الخلاف أثناء إقرار قانون المجلس المذهبي ومشيخة العقل وأثناء البدء بتنفيذه في العام ١٩٦٣.

وقد كانت «الضحى» وسيلة إعلام النكدي في خلافه مع الشيخ نشر فيه آراءه وتعليقاته، فضلاً عن آراء مؤيدة لاتجاهه العام مع اعتماده على نشر آراء الخصم ومناقشته.

وكانت نشرات المشيخة و«نهضة العرب» في نيويورك و«الأنباء» أحياناً وسائل إعلام الشيخ.

ويظهر في بداية هذه المرحلة تأكيد لموقف سابق (١٩٣٧) يفضي إلى تقوية المشيخة عبر توحيدها، طالما أن النظام اللبناني طائفي، وأن يصار إلى ذلك بأن يكون خلف الشيخ المتوفى من غير غرضية الباقي[٢٢٤] وأن يحصر الترشح بقضاة المذهب وبحصر الانتخاب بالنواب وقضاة المذهب وسواس المجالس،[٢٢٥] وتأييداً لموقف شيخ العقل في الدعوة إلى الاكتفاء برحمة واحدة على الميت[٢٢٦] وإلى عدم التزيي بالزي لمن يعمل أعمالاً لا تليق برجال الدين[٢٢٧] وفي الدعوة للتبرع لبناء بيت الطائفة.[٢٢٨]

إلا أن هذا التأييد للشيخ لم يطل كثيراً إذ بدأ التباين يظهر منذ العام ١٩٥١ في القضايا الآتية:

- اعتراض مشيخة العقل على مناقشة قضايا تتعلق بالدين ورجاله على صفحات «الضحى»، مع موافقته على كثير مما جاء فيها،[٢٢٩] وعدم موافقة النكدي على الاعتراض لعدم توضيح المشيخة ما توافق عليه وما لا توافق ولمعالجته هذه القضايا بمناشير هي علنية كصفحات «الضحى».[٢٣٠]
- الموقف من انتخابات ١٩٥١ النيابية، إذ اتهم مقربون من الشيخ النكدي بقبوله تبرع المرشح زكريا تامر لبيت اليتيم وإعلان دعمه فاعتبروا ذلك رشوة واتهم النكدي الشيخ بدعم لائحة حزبية.[٢٣١]
- الموقف من بناء دار الطائفة الذي يتوافقان على بنائه إلا أن النكدي يعترض على التصميم الفخم كما يعترض على عدم توقيع شيخي العقل أو مسؤول مالي على النشرات التي تورد التبرعات.[٢٣٢]
- نقد النكدي و«الضحى» لتحديد الشيخ داود أبو شقرا، والد الشيخ محمد، ساعة القيامة[٢٣٣] ومؤاخذة الشيخ نفسه لعدم تصديه لوالده.[٢٣٤]
- الموقف من الغرضيات بين الدروز (اليزبكية – الجنبلاطية): أخذ النكدي على الشيخ محمد انغماسه في هذا الانقسام في انتخابات ١٩٥١.[٢٣٥] وفي اختيار شيخ عقل خلفاً للشيخ محمد عبد الصمد بحيث أضاع فرصة توحيد المنصب[٢٣٦] وعمل عكس ما نُصح به قبل توليه المشيخة (العمل لتوحيدها، مواجهة الخصوم بالحياد الصادق وبالصبر والمصابرة، الابتعاد عن السياسة الحزبية، خدمة المصلحة العامة بالروح الدينية التوحيدية).[٢٣٧]

ورأى في موقف الشيخ دفعاً لتحول كل مشيخة (يزبكية وجنبلاطية) إلى أداة في يد الزعامة السياسية الأمر الذي أضاع فرصة توحيدها[٢٣٨] إذ لا مبرر قضائياً ولا سياسياً لبقائها مشيختين.[٢٣٩]

ز– قانونا المشيخة والمجلس

وقد كان إصدار قانوني: انتخاب شيخ عقل الطائفة الدرزية وإنشاء المجلس المذهبي للطائفة الدرزية مثار تعليق النكدي من جهة وقضية خلافية بينه

وشيخ العقل من جهة ثانية وبينه والمجلس الذي تألف على أساس القانون الجديد من جهة ثالثة.

فقد نشرت «الضحى» في الجزء السابع/تموز والجزء العاشر/تشرين الأول ١٩٦٢ نص القانونين وعلق النكدي عليهما في الجزء السابع/تموز والحادي عشر/ تشرين الثاني والثاني عشر/كانون الأول ١٩٦٢.

ففي التعليق على قانون انتخاب شيخ العقل[٢٤٠] نقد الرأيين: المؤيد والمعارض للقانون وأبدى الاعتراضات الآتية:[٢٤١]

١. اعتراض على تسمية شيخ العقل واقتراح استبداله بشيخ الطائفة.
٢. إهمال المدارس وبخاصة الداودية في المادة الأولى، وكل الأوقاف جمعت لأجلها وإقحام المؤسسات الخيرية ولا مؤسسات خيرية عند الدروز غير بيت اليتيم وهذا يخضع كجميع المؤسسات الخيرية عند جميع الطوائف إلى قوانين عامة.
٣. تكريس وجود الشيخين، وهذا أشر ما في القانون إذ كرس الغرضية.
٤. القول بالتصرف المهدد لكيان الطائفة ووحدتها سبباً لصرف الشيخ وهذا مناقض لإقرار ثنائية المشيخة.
٥. عدم لياقة طريقة انتخاب الشيخ فهي مغايرة لما كان سائداً عند الدروز ولما هو سائد عند بقية الطوائف.[٢٤٢]

وفي التعليق على قانون المجلس المذهبي[٢٤٣] أبدى الاعتراضات الآتية:

١. قصر ما يتولاه المجلس على الشؤون الزمنية والمالية وعدم ذكر الشؤون الدينية.
٢. الصلاحية المطلقة المعطاة له تجعله دولة ضمن دولة وهذا إثارة للمشاكل في استثناء خلوات البياضة من جهة كما فيه تضارب مع عمل مؤسسات خيرية يرعاها قانون عام من جهة ثانية.
٣. إيجابية تعيين مدير للأوقاف واعتراض على تسميته لها دون مشورته.
٤. اعتراضه على حصر المصادقة على معاملات الأوقاف المدنية بالمجلس والأفضل أن تحصر بقضاة المذهب.[٢٤٤]

ويصف القانونين في برقية للأعضاء الدائمين بالرجعية المؤسفة وتهديم كيان الطائفة وتكريس الخلاف رسمياً ومخالفتهما لجميع المبادئ القانونية،

ويشكرهم على الثقة التي أعطيت له في القانون إلا أنه يعتبر مهمته قد انتهت ويقوم بتصفية بعض الأمور إلى أن يعين من يقوم بهذا العمل.[٢٤٥]

ج- النكدي في العمل الفكري: العروبة في البنية

وعلى المستوى الفكري، يلحظ استمرار الكتابة في مجلة «المجمع» ومجلة «العرفان» ومجلة «الضحى»، وكان الكاتب الرئيسي فيها، فضلاً عن مداخلات في «أوراق لبنانية».

وكانت «الضحى» المجلة الأبرز، على صغرها، في التعبير عن شخصية النكدي وتتبع آرائه، فحملت رأيه في القضايا المطروحة وتعليقاته على بعض الكتابات التاريخية، فضلاً عن مواقفه من الوضع الدرزي ومتابعاته قضايا أوقافه.

وقد كانت بعض هذه النصوص بتوقيعه كمتولٍ للأوقاف وبعضها الآخر باسمه الصريح وبعضها الثالث بـ (ع) وبعضها الرابع بـ «إدارة الضحى» وبعضها الخامس باسم «لبناني قديم» وبعضها السادس بدون توقيع.

وقد اعتبرت المقالات غير الموقعة باسمه الصريح في هذه المرحلة مقالات له لثلاثة أسباب أساسية:

الأول: أنه المشرف العام على المجلة.

الثاني: أن هذه النصوص جاءت كرد على رسائل له أو ورد فيها وقائع تتعلق به.

الثالث: إقرار بعض من كتب بمسؤوليته عما كتب في «الضحى»[٢٤٦] وتحميله مسؤولية ما كتب فيها.[٢٤٧]

والبارز في هذه المرحلة محاولته إحياء ذكرى الأميرين شكيب وعادل أرسلان إذ شارك في الاجتماع الذي عقد في منزل سامي الصلح في ١٩٥٥/١١/٣٠ واختير ليكون نائب رئيس المكتب التنفيذي، وكان رئيسه سامي الصلح ورئاسة الشرف لرئيسي الجمهورية اللبنانية والسورية.[٢٤٨]

واتفق على جمع التبرعات، وبلغ المتبرع به في الجلسة ٥٠٥٠ ل.ل. لإقامة ضريح فخم ونصب وطبع كتب الأمير شكيب وتعليم بعض النابغين.

وقد واظبت «الضحى» على نشر التبرعات الواردة خلال السنة نفسها

ومطلع السنة الثانية التي لم تكن كثيرة وخصص مقالين في «الضحى» (١٩٥٧) للموضوع بيّن في الثاني عدم مساهمة الحكومتين اللبنانية والسورية ورفض لجنة المال في مجلس النواب اللبناني، برئاسة جوزف شادر الموافقة على تخصيص عشرة آلاف ليرة للتكريم وسكوت الزعيمين الدرزيين (أرسلان وجنبلاط) عن ذلك.[٢٤٩]

وأبدى في الأول اشمئزازه من قلة التبرعات واستغرابه عدم مساهمة الحكومتين وعدم مساهمة من ساعدهم الأميرين معلناً الاستعاضة عن الضريح والنصب بنشر كتاباتهما،[٢٥٠] وقد كانت «الضحى» تنشر باستمرار نصوصاً للأميران، وبخاصة لشكيب.

كما شارك النكدي في ندوة الاثنين[٢٥١] مع عدد من السياسيين والمفكرين العرب التي كانت تعقد في منزل المجاهد الفلسطيني أبو حسن محمد علي الطاهر، بعد مجيئه إلى بيروت في العام ١٩٥٥، وانتقلت إلى منزل زهير الماريديني بعد وفاته العام ١٩٦٨ واستمرت إلى بداية الحرب اللبنانية.

وقد ذكر من تحدث عن النكدي بعد وفاته (ماريديني، طه الولي، وديع ديب، زهير الشاويش) عن حضوره المميز في الندوة ويذكر الماريديني حديثه عن أسلوب العشرة حتى تأسيس جمعية العربية الفتاة — الذي كان وحده يعرف سرها.[٢٥٢]

كما يذكر الشاويش في مقابلة معه دفاعه عن المماليك في رد على جواد بولس من جهة التنظيم الإداري وفي مواجهة الصليبيين.

وشارك في الحفل الذي أقامته وزارة الإرشاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة في دمشق تكريماً للشاعر القروي. بكلمة ألقيت نيابة عنه أشاد فيها بمبادرة الوزارة وبمواقف القروي القومية.[٢٥٣]

وقد أقيمت هذه الحفلة للقروي بعد اغتراب دام ٤٥ عاماً كان فيها حادياً للعروبة والوحدة ومقاومة الاستعمار.

وشارك في المؤتمر الأول للمجامع العلمية بدمشق ضمن وفد المجمع العلمي العربي بدمشق وكان ضمن لجنة دراسة الوسائل الرامية إلى ترقية اللغة العربية وأحد المشاركين في أبحاثها (٩/٢٩ — ١٩٥٦/١٠/٥) بمحاضرة عنوانها «اللغة العربية بين الفصحى والعامية».[٢٥٤]

كما شارك في مؤتمر مجمع اللغة العربية الذي عقد ما بين ١٦ يناير/كانون الثاني – ١٢ فبراير/شباط ١٩٦١[٢٥٥] وألقى محاضرة في الجلسة السادسة (٢٦ كانون الثاني) بعنوان: الوحدة العربية أظهر فيها أهمية اللغة في البناء القومي ودور المجمع في نهضة هذه الأمة مبيناً عائقي الوحدة: الاستعمار والاستئثار ومبيناً موقع مصر وأهميتها بالنسبة للشام، سواء أيام حكمها في القرن الماضي أو في الأيام التي تلت.[٢٥٦]

وتراوحت مواضيع الكتابة بين كتابات ذات طابع قومي سياسي وأخرى ذات طابع نقدي وثالثة ذات طابع تاريخي ورابعة ذات طابع درزي فضلاً عن نقده للكتب.

ويمكن إدراج كتاباته ضمن محاور عدة:

أ- **كتابات عامة وأبرزها:**

١. تعليق على مقال: متى تنجح الأمة العربية؟ الجزءان ١ و٢، «العرفان»، المجلد ٣٧. والجزءان ٤ و٦، نيسان وحزيران ١٩٥٠.
٢. لبنان والطائفية، «الضحى»، الجزءان ٧ و٨، ١٩٥٠.
٣. عبرة وذكرى، «العرفان»، المجلد ٣٨، الجزء ٤، آذار ١٩٥١.
٤. أحزاب، «الضحى»، ٥ نوار ١٩٥٢
٥. الانقلاب المصري، «الضحى»، العدد ٨، آب ١٩٥٢.
٦. الحدث اللبناني، «الضحى» ٩، أيلول ١٩٥٢.
٧. حركة العراق، «الضحى» ١٠، تشرين الأول ١٩٥٢.
٨. الطائفية بين الإبقاء والإلغاء، «الضحى»، العدد ١١، تشرين الثاني ١٩٥٢.
٩. أمة هازلة، على ذكر شارات إسرائيل، «العرفان»، المجلد ٤٠، الجزء ٢، كانون الأول ١٩٥٤.
١٠. من أين لك هذا؟ «العرفان»، المجلد ٤٠، الجزء ٥، آذار ١٩٥٣.
١١. رفقاً بهذا الوطن، يا رؤساء الأحزاب ويا أيها الزعماء، «الضحى»، العدد ٦، حزيران ١٩٥٤.
١٢. دواوين فرحات، «العرفان»، المجلد ٦٣، الجزء ٣، كانون الأول ١٩٥٥، والجزء ٩، حزيران ١٩٥٦، والجزء ١٠، تموز ١٩٥٦.

١٣. الداودية والأحزاب، «الضحى»، العدد ٣، آذار ١٩٥٦.
١٤. استدراكات وتعليقات نشرت في «أوراق لبنانية» تصحيحاً لنصوص أو توضيحاً لأخرى أو تدقيقاً لثالثة وهي:
- الأمير شكيب أرسلان (تصحيح)، الجزء ٦، حزيران ١٩٥٥.
- مشايخ المدرزة لا مشايخ المدرسة (تدقيق)، الجزء ٧، تموز ١٩٥٥.
- يوم بقعاتا (تصحيح)، الجزء ٩، أيلول ١٩٥٥.
- استدراكات وتعليقات (تصحيح)، الجزء ٣، آذار ١٩٥٦.
- استدراكات وتعليقات (تصحيح وتدقيق)، الجزء ٧، تموز ١٩٥٦.
- استدراكات وتعليقات (تصحيح)، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٥٧.
- استدراكات وتعليقات (تصحيح)، الجزء ٣، آذار ١٩٥٧.
١٥. بحث بعنوان: اللغة العربية بين الفصحى والعامية في المؤتمر الأول للمجامع العلمية بدمشق (٩/٢٩ - ١٠/٥/١٩٥٦)، مجلة «المجمع»، المجلد ٣٢، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٥٧، و«العرفان»، المجلد ٤٥، الجزء ١، تشرين الأول ١٩٥٧.
١٦. العلم العربي، «العرفان»، المجلد ٤٥، الجزء ٧، نيسان ١٩٥٨.
١٧. ماذا بعد هذه الثورة، «الضحى»، العدد ٩ و١٠، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٥٨.
١٨. ثورة العراق، «الضحى»، العدد نفسه.
١٩. شهداء العرب، «الضحى»، العدد ٥ و٦، أيار وحزيران ١٩٥٩.
٢٠. العربية بين الفصحى والعامية، مجلة «المجمع»، المجلد ٣٥، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٦٠. (وأعيد نشرها في «العرفان»، المجلد ٥١، الجزء ٢، ١٩٦٣).
٢١. الطفل، «الضحى»، المجلد ٥١، الجزء ٢، آب ١٩٦٣.
٢٢. غير - الغير، مجلة «المجمع»، المجلد ٣٨، الجزء ٢، نيسان ١٩٦٣.
٢٣. تاريخ لبنان، «الضحى»، العدد ٢، شباط ١٩٦١.
٢٤. نحن وتاريخ لبنان، «الضحى»، العدد ٣، آذار ١٩٦١.
٢٥. معهد الحقوق العربي في بيروت، «الضحى»، العدد ٤، نيسان ١٩٦١.

٢٦. الكتاب وأثره في التربية والتعليم، «الضحى»، العدد ١٢، كانون الأول ١٩٦١.
٢٧. لا ليسوا المردة ولكنهم اللبنانيون العرب الأقحاح، «الضحى»، العدد ٢، شباط ١٩٦٢.
٢٨. تسييل الإملاء!... مجلة «المجمع»، المجلد ٣٨، الجزء ٤، تشرين الأول ١٩٦٣.
٢٩. استدراك وتعليق ونظرة إلى تاريخ بني العباس (١ - ١٠)، مجلة «المجمع»، المجلد ٣٦، الجزء ١ و٢، و٣، ١٩٦١، والمجلد ٣٧، الجزء ١ و٢ و٣ و٤، ١٩٦٢. والمجلد ٣٨، الجزء ١ و٢ و٣، ١٩٦٣.
٣٠. الوحدة العربية، محاضرة في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كانون الثاني ١٩٦١، مجمع اللغة العربية، البحوث والمحاضرات، ١٩٦٠ - ١٩٦١.
٣١. مراجعة كتاب التعريف بمحافظة جبل العرب وهو صادر عن مديرية التأليف والترجمة - وزارة الثقافة والإرشاد القومي في دمشق العام ١٩٦٣ وتأليف: شبلي العيسمي، حمود الشوفي، داود نمر ويتضمن: جبل العرب قبل أن يسكنه بنو معروف، متى هاجر بنو معروف إلى الجبل ولماذا؟ عروبة بني معروف، جبل العرب في عهد العثمانيين، الثورة على الزعامة المستبدة، العامية، الحياة الاجتماعية، الحياة العلمية، جبل العرب، لمحة جغرافية، الحياة الاقتصادية، السكان، مظاهر الأدب، فرنسا تجتاح الجبل، الجبل يستعد للثورة الكبرى، الجبل تحت الحكم الفرنسي المباشر، المذهب الدرزي.

ب- كتابات ذات طابع درزي وهي نوعان:

الأول: يتعلق بـ«الضحى» وبالأوقاف وهناك سنوياً مقال في أول السنة بعنوان: «الضحى في سنتها» وهي أربعة عشر مقالاً من السنة الـ ١٥ لـ«الضحى» إلى السنة ٢٨.

ومقال في نهاية السنة عن الأوقاف بعنوان: البيان التاسع عشر ١٩٥٠ حتى البيان الثلاثون عن العام ١٩٦١.

الثاني: تتعلق بقضايا تهم الطائفة والأوقاف وبخلافات مع آخرين حولها وأبرزها:

- ملاحظة وجواب، «الضحى»، العدد ٧ – ٨، ١٩٥٠.
- الرحمة بين التحديد والتعديد، العدد نفسه.
- بيت الطائفة، العدد نفسه.
- رأي في الخواطر، «الضحى»، العدد ٩ – ١٠، ١٩٥٠.
- بيت الطائفة، «الضحى»، العدد ١١ – ١٢، ١٩٥٠.
- كلمة في البيان، «الضحى»، العدد ١ – ٢، ١٩٥١.
- سياسة!... وأخلاق!... ومصلحة عامة، «الضحى»، العدد ٣–٤، ١٩٥١.
- رد على كلمة، العدد نفسه.
- حديث الشهر، العدد نفسه.
- قيام الساعة، «الضحى»، العدد ٥ – ٦، ١٩٥١.
- إيغار الصدور، العدد نفسه.
- كلمة على كلمة، «الضحى»، العدد ٧ – ٨، ١٩٥١.
- تعالوا وانظروا، العدد نفسه.
- الجهد الضائع (١)، «الضحى» ٩ و١٠، ١٩٥١.
- دار الطائفة في الجولتين الأولى والثانية، «الضحى»، العدد ١، كانون الثاني ١٩٥٢.
- الجهد الضائع (٢)، «الضحى»، العدد ٢، شباط ١٩٥٢.
- كلمة سواء إلى المنصفين من الإخوان والأصدقاء، «الضحى»، العدد ٤، نيسان ١٩٥٢.
- الرأي الشتيت فالج لا تعالج، «الضحى»، العدد ٥، نوار ١٩٥٢.
- جمعية الإخوان، «الضحى»، العدد ١٠، كانون الأول ١٩٥٢.
- في سبيل الدار، «الضحى»، العدد ١، كانون الأول ١٩٥٣.
- نوابهم ونوابنا، «الضحى»، العدد ٢، شباط ١٩٥٣.
- رد جواب وكلمة عتاب، «الضحى»، العدد ٧، أيلول ١٩٥٣.

- زعامة، «الضحى»، العدد ٩، تشرين الثاني ١٩٥٣.
- الحل الملفق والحل الموفق، «الضحى»، العدد ٣، آذار ١٩٥٣.
- مشيخة العقل (١)، «الضحى»، العدد ٤، نيسان ١٩٥٤.
- كلمة في اجتماع بيت اليتيم، «الضحى»، العدد ٥، نوار ١٩٥٤.
- كلمة إلى أبناء الداودية، العدد نفسه.
- مشيخة العقل (٢)، «الضحى»، العدد ٩، تشرين الثاني ١٩٥٤.
- مشيخة العقل (٣)، «الضحى»، العدد ١٠، كانون الأول ١٩٥٤.
- مشيخة العقل (٤)، «الضحى»، العدد ١، كانون الثاني ١٩٥٥.
- الكتاب المفتوح، «الضحى»، العدد ٢، شباك ١٩٥٥.
- مقال في الأدب والصدق العدد نفسه.
- المشيخة الموحدة والمشيخة المعقدة، «الضحى»، العدد ٣، آذار ١٩٥٥.
- التبرعات والخلافات، «الضحى»، العدد ٤، نيسان ١٩٥٥.
- هذا الخلاف أسبابه ومسببوه، «الضحى»، العدد ٩، كانون الثاني ١٩٥٥.
- هذا الخلاف أسبابه ومسببوه، «الضحى»، العدد ١، تشرين الثاني ١٩٥٦.
- رد على سعيد تقي الدين، «الضحى»، العدد ١، كانون الثاني ١٩٥٦.
- الحرمان التام، «الضحى»، العدد ٣، آذار ١٩٥٦.
- تأليف هيئة قانونية للأوقاف والمدرسة، العدد نفسه.
- أعوذ بالله، «الضحى»، العدد ٦، حزيران ١٩٥٦.
- دعوة النواب إلى اجتماع، «الضحى»، العدد ٦، حزيران ١٩٥٦.
- نحن ودار الطائفة، العدد نفسه.
- اجتماع النواب، «الضحى»، العدد ٧، أيلول ١٩٥٦.
- أوقافك أيتها الطائفة، «الضحى»، العدد ٨، تشرين الأول ١٩٥٦.
- النداء الأخير، أوقافك أيتها الطائفة: «الضحى»، العدد ٩، تشرين الثاني ١٩٥٦.
- نداء عام إلى بني معروف الكرام، «الضحى»، العدد ١٠، كانون الأول ١٩٥٦.
- التخصيصات الحكومية، «الضحى»، العدد ٤، نيسان ١٩٥٧.
- هذه الأوقاف، «الضحى»، العدد ٥، نوار ١٩٥٧.

- الرائد لا يكذب أهله، «الضحى»، العدد ٦، حزيران ١٩٥٧.
- قل الحق، «الضحى»، العدد ٧، أيلول ١٩٥٧.
- قل لكم دينكم، «الضحى»، العدد ٧، أيلول ١٩٥٧.
- الحق من ربك، «الضحى»، العدد ٨، تشرين الأول ١٩٥٧.
- إلى الكرام المحسنين، «الضحى»، العدد ١٠، كانون الأول ١٩٥٧.
- الرابطة الدرزية وحقوق الطائفة، «الضحى»، العدد ٣، آذار ١٩٥٨.
- من المسؤول: «الضحى»، العدد ٤، نيسان ١٩٥٨.
- مأوى العجز، العدد نفسه.
- من المسؤول: أحاجتنا إلى فرد يقود أو إلى مجموع يتحد؟ «الضحى»، العدد ٥ و٦، آذار وحزيران ١٩٥٨.
- أما لليل هذه العصبية الجاهلية من آخر؟ «الضحى»، العدد ٧ و٨، أيلول وتشرين الأول ١٩٥٩.
- يوم عين دارة، العدد نفسه.
- تاريخ لا سياسة، العدد نفسه.
- نحن بعد الأحداث الأخيرة، العدد نفسه.
- وضع الطائفة، العدد نفسه.
- وكلمة أيضاً... إلى المسؤولين وأصحاب الرأي، «الضحى»، العدد ١ و٢، كانون الثاني وشباط ١٩٥٩.
- أبنائنا، العدد نفسه.
- أمجون أم ضحك على الذقون؟ «الضحى»، العدد ٣ و٤، آذار ونيسان ١٩٥٩.
- حقوقنا، العدد نفسه.
- نوابنا ونوابهم، «الضحى»، العدد ٥ و٦، أيار وحزيران ١٩٥٩.
- حرمان وتذكير، «الضحى»، العدد ٧، أيلول ١٩٥٩.
- تعليق على اقتراحات، «الضحى»، العدد ٨، تشرين الأول ١٩٥٩.
- من أين للأوقاف هذا؟ «الضحى»، العدد ٩، تشرين الثاني ١٩٥٩.
- بنو معروف في مؤتمرهم الثالث، «الضحى»، العدد ٥، أيار ١٩٦٠.
- النيابة وموقف بني معروف، «الضحى»، العدد ٧، أيلول ١٩٧٠.

- مجلس الطائفة، العدد نفسه.
- صور من واقعنا الطائفي، «الضحى»، العدد ٨، تشرين الأول ١٩٦٠.
- مشيخة العقل هل لها من تسوية على أساس لا غالب ولا مغلوب، «الضحى»، العدد ٩، تشرين الثاني ١٩٦٠.
- كلمة تذكير، «الضحى»، العدد ١٠، كانون الأول ١٩٦٠.
- تعليقنا على الكتب المنشورة في الجزء ١٠، «الضحى»، العدد ١، كانون الأول ١٩٦١.
- لذة وإيمان! لا ضمير ولا وجدان، «الضحى»، العدد ٢، شباط ١٩٦٢.
- إلى الشباب المثقف في بني معروف، «الضحى»، العدد ٣، آذار ١٩٦٢.
- إلى الشباب المثقف في بني معروف، «الضحى»، العدد ٤، نيسان ١٩٦٢.
- الوقف التنوخي، «الضحى»، العدد ٥، نوار ١٩٦٢.
- الأوقاف العامة، العدد نفسه.
- الرحمة، «الضحى»، العدد ٦، حزيران ١٩٦٢.
- كلمة في احتفال بيت اليتيم، العدد نفسه.
- الطائفة وقوانينها الجديدة، قانون انتخاب شيخ العقل، «الضحى»، العدد ١، تموز ١٩٦٢.
- الوقف التنوخي «الضحى»، العدد ٩، أيلول ١٩٦٢.
- الأوقاف العامة، العدد نفسه.
- قانون مشيخة العقل، «الضحى»، العدد ١٠، تشرين الأول ١٩٦٢.
- نحن وقانون المجلس المذهبي، «الضحى»، العدد ١٢، كانون الأول ١٩٦٢.
- الحيلة القليلة!... ونشر الفضيلة، «الضحى»، العدد ٩، أيلول ١٩٦٣.
- أمر مضحكاتك لا مبكياتك، «الضحى»، العدد ١٠، تشرين الأول ١٩٦٣.
- لا بمن ابتلاني بل بمن ابتلى هذه الطائفة، «الضحى»، العدد ١١، تشرين الثاني ١٩٦٣.

ج- تعريف بشخصيات:

- الكلمة الثانية (شهادة في علي ناصر الدين)، مقدمة كتاب علي ناصر الدين: هكذا كنا نكتب، مطبعة الاتحاد، بيروت، ١٩٥٢.

- الأمير السيد، «الضحى»، الأعداد ١ و٤ و٥ و٧، ١٩٥٣.
- الأمير عادل أرسلان، «الضحى»، العدد ١، كانون الثاني، ١٩٥٤.
- الأمير شكيب أرسلان، «الضحى»، العدد ٤، نيسان ١٩٥٥.
- الأستاذ المغربي، «العرفان»، المجلد ٤٤، الجزء ٥، شباط ١٩٥٧.
- كلمة في تأبين محمد سلام، «الضحى»، العدد ٢، شباط ١٩٦٠.
- الشاعر القروي، «الضحى»، العدد ٤، نيسان ١٩٦٠.
- محاضرة عن الأمير شكيب أرسلان في ٤ نيسان ١٩٦٢.
- فاطمة الزهراء، «العرفان»، المجلد ٥١، الجزء ٦، كانون الأول ١٩٦٣.
- أبو نكد، نص عن عشيرته في دائرة المعارف، لفؤاد افرام البستاني، بيروت، ١٩٦٦.

د- نقد الكتب:

١. العالم العربي، لمجموعة مؤلفين، مجلة «المجمع»، العدد ٢٥، كانون الثاني ١٩٥٠.
٢. مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، للدكتور عبد العزيز الدوري، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٣. ولاة دمشق في العهد العثماني، لصلاح الدين المنجد، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٤. غوطة دمشق، لمحمد كرد علي، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٥، جزء ٢، نيسان ١٩٥٠.
٥. الدبلوماسية، للدكتور مأمون الحموي، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٥، جزء ٣، تموز ١٩٥٠.
٦. عثرات اللسان في اللغة، تصنيف عبد القادر المغربي، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٧. محاضرات نقابة المحامين في حلب للسنة القضائية ٤٨ - ١٩٤٩، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٨. الروض الزاهر في تراجم آل جعفر، مصطفى الواعظ، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.

٩. المساجلات الموصلية في الندوة العمرية، مصطفى الواعظ، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
١٠. خريجو مدرسة محمد، مصطفى الواعظ، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
١١. المشاكل الحقوقية في إدارة الجماعات الواقعة تحت الانتداب (بالفرنسية)، لمصطفى البارودي، العدد نفسه.
١٢. الإرادة، منير الشريف، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
١٣. مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الأول من السنة الأولى، مجلة «المجمع»، المجلد ٦، الجزء ١، كانون الثاني، ١٩٥١.
١٤. تاريخ العراق السياسي، عبد الرزاق الحسني، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
١٥. العمدة في الفقه الحنبلي Le précis، لأبن قدامة، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
١٦. زبدة كشف الممالك Lubda، خليل الظاهري، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
١٧. أحمد شوقي، عمر فروخ، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٩، الجزء ٢، نيسان ١٩٥١.
١٨. من أضواء الماضي، سامي الكيالي، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
١٩. ثقافة الهند، مجلة، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٢٠. التعريف والنقد في أصول النحو، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٦، الجزء ٣، تموز ١٩٥١.
٢١. الوسائل إلى مسامرة الأوائل، جلال الدين السيوطي، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٢٢. اليزيديون في حاضرهم وماضيهم، عبد الرزاق الحسني، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٢٣. تاريخ الأزمنة، للبطريرك اسطفانوس الدويهي، مجلة «المجمع» المجلد ٢٦، الجزء ٤، تشرين الأول ١٩٥١.
٢٤. مفهوم الدولة، مصطفى البارودي، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.

٢٥. شرح قانون العقوبات، د. عدنان الخطيب، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٢٦. آراء وأحاديث في القومية العربية. آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع. محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ساطع الحصري، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٧، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٥٢.
٢٧. الوجيز في الحقوق الإدارية، د. مصطفى البارودي، مجلة المجمع، العدد نفسه.
٢٨. المحاضرات العامة للسنة الجامعية، ٤٩ – ١٩٥٠، ر مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٢٩. عبد الله بن المعتز، عبد العزيز سيد أهله، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٣٠. هداية القرآن لبني الإنسان، يحيى أحمد الدرديري، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٣١. الحركات في لبنان، مجلة «الضحى»، العدد ٣، آذار ١٩٥٢، والعدد ٤، نيسان ١٩٥٢.
٣٢. العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، محمد المتولي، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٧، الجزء ٢، نيسان ١٩٥٢.
٣٣. محنة في الفردوس كشمير، نور الدين وداود، مجلة المجمع، العدد نفسه.
٣٤. خزائن الكتب العربية في الخافقين، فيليب دي طرازي، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٣٥. ثقافة الهند، مجلة، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٣٦. مباحث في فن الطبخ عند العرب، م. رودنسون، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٣٧. أمواج البحر، رفائيل بابواس، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٣٨. رد العامي إلى الفصيح، أحمد رضا العاملي، «العرفان»، المجلد ٣٩، الجزء ٤، آذار ١٩٥٢.
٣٩. الأسرة في الشرع الإسلامي، لعمر فروخ، مجلة «المجمع»، ج. ٣، تموز ١٩٥٢.

٤٠. تاريخ الإفرنج، لرشيد الدين فضل الله آي الخير، (فارسي مترجم إلى الفرنسية)، العدد نفسه.
٤١. أدب الإملاء والاستملاء، لعبد الكريم السمعاني، العدد نفسه.
٤٢. ديوان الشّاعر القروي (١)، أحمد رضا العاملي، «العرفان»، المجلد ٤١، الجزء ١، تشرين الثاني ١٩٥٤.
٤٣. ديوان الشاعر القروي (٢)، «العرفان»، المجلد ٤١،؟ ١٩٥٤.
٤٤. الشاعر القروي، «العرفان»، المجلد ٤٢، شباط ١٩٥٤.
٤٥. الشاعر القروي، مجلة «المجمع»، المجلد ٢٨، الجزء ٣، تموز ١٩٥٤.
٤٦. عمر بن عبد العزيز: الخليفة الزاهد. أبو طالب: شيخ بني هاشم. جعفر بن محمد: الإمام الصادق، عبد العزيز الأهل، مجلة «المجمع»، المجلد ٣٠، الجزء ١، كانون الأول ١٩٥٥.
٤٧. التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مصطفى خالدي وعمر فروخ، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٤٨. دواوين فرحات (١)، «العرفان»، المجلد ٤٣، الجزء ٣، كانون الأول ١٩٥٥.
٤٩. دواوين فرحات (٢)، «العرفان»، المجلد ٤٣، الجزء ٩، حزيران ١٩٥٦.
٥٠. دواوين فرحات (٣)، «العرفان»، المجلد ٤٣، الجزء ١٠، تموز ١٩٥٦.
٥١. بين الأرسلاني والبارودي، «العرفان»، المجلد ٤٤، الجزء ٣، كانون الأول ١٩٥٦.
٥٢. فلسفة التاريخ العثماني، محمد جميل بيهم، «العرفان»، المجلد ٤٤، الجزء ٧، نيسان ١٩٥٧.
٥٣. الأصول التاريخية، «الضحى»، العددان ٨ و٩، تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٥٧.
٥٤. مقدمة ابن خلدون، مجلة «المجمع»، المجلد ٣٢، الجزء ٤، تشرين الأول ١٩٥٧.

٥٥. مقدمة ابن خلدون (٢)، مجلة «المجمع»، المجلد ٣٣، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٥٨.
٥٦. أدبنا وأدباؤنا في المهجر، جورج صيدح، «العرفان» المجلد ٤٥، الجزء ٧، نيسان ١٩٥٨.
٥٧. أدبنا وأدباؤنا في المهجر، جورج صيدح، «العرفان» المجلد ٤٦، الجزء الأول، أيلول ١٩٥٨.
٥٨. رد العامي إلى الفصيح، أحمد رضا، مجلة «المجمع»، المجلد ٣٥، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٦٠.
٥٩. ديوان ابن عنين، عفيف عبد العزيز اليمني، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٦٠. ديوان ابن عنين، تحقيق عبد العزيز اليمني، مجلة «المجمع»، المجلد ٣٥، الجزء ٢، نيسان ١٩٦٠.
٦١. الوحشيات، لأبي حبيب بن أوس الطائي، مجلة «المجمع»، المجلد ٣٦، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٦١.
٦٢. الإسلام في نظر الغرب، تعريف إسحاق موسى الحسيني، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٦٣. كتاب الوحشيات (٢)، لأبي حبيب بن أوس الطائي، مجلة «المجمع»، العدد ٣٦، الجزء ٤، تشرين الأول ١٩٦١.
٦٤. جمهرة نسب قريش وأخباره، للزبير بن بكار، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٦٥. قضايانا في الأمم المتحدة، خيري حماد، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٦٦. تحقيقات، كوركيس عواد، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.

ويلحظ في نقده للكتب الآتي:

- تعدد مواضيع الكتب المنقودة: تاريخ، لغة، حقوق، أدب، سياسة، فكر، شعر.
- تفاوت النقد بين عرض مقتضب، وعرض موسع وعرض مع نقد.

- انحصار التوسع في النقد في الكتب اللغوية والتاريخية والأدبية.
- ويلحظ في كتاباته:
- استمرار اهتمامه باللغة العربية إنْ على مستوى أهميتها ودورها في البناء القومي والوحدة العربية[٢٥٧] أو على مستوى اعتماد اللغة الفصحى لسبب قومي وحدوي ولأسباب حضارية وإنسانية[٢٥٨] أو على مستوى الارتقاء بالعامية إلى مستوى الفصحى[٢٥٩] أو على مستوى تصحيح الأخطاء السائدة ورفض محاولات الخروج عن قواعد اللغة[٢٦٠] أو على مستوى رفض لغة الشعر الحر والقول بالشعر الموزون.[٢٦١]
- استمرار نقده للوضع العربي وللحكومات وللأحزاب العربية وللزعماء لتقصيرهم في الدفاع عن فلسطين وفي العمل لتحقيق الوحدة العربية، فضلاً عن نقده للطائفية في لبنان.[٢٦٢]
- رؤية عقلانية للأمور تظهر في:

• مناقشته لمقال الشيخ محمد سعيد العرفي: متى تنجح الأمة العربية.[٢٦٣] فلا يأخذ برأيه في أن تولي غير العرب شؤونهم سببٌ في تأخرهم إذ أن القائمين على أمور العرب عرب — وقد كان غير العرب في التاريخ القديم أشد غيرة على العرب من العرب أنفسهم، بل يرى السبب في هوان نفوس أبناء هذه الأمة (نفاق وبخل وجبن وتكاسل وتخاذل) والعلاج بخلقها من جديد وتربية النفوس على الإباء والصدق والكرامة والحق.[٢٦٤]

كما لا يأخذ بكامل رأيه في نقد القوانين وبخاصة في اعتباره القانون المدني غايته وضع حد بين المسلمين والفقه الإسلامي، فهو، وإن لم يبرئ الغربيين من الإفساد، يحمل العرب المسلمين ذلك، وبخاصة في الوقوف ضد أي إصلاح بحجة مخالفة الدين، ومنها في القضاء (وضع قيود للطلاق، وضع ضريبة على الإرث).

ولا يأخذ، أيضاً، برأيه في أن العرب والفلسطينيين من بينهم وضعوا جهوداً جبارة من أجلها، فلو كان الأمر كذلك لما سقطت فلسطين، ولا يأخذ برأيه في التخويف من الشيوعية، فالذي خلقها هو التفاوت ولا تقاوم بالدين.[٢٦٥]

• مناقشته لكتاب محمد جميل بيهم: فلسفة التاريخ العثماني،[٢٦٦] فلا يرى رأيه في أسباب زوال السلطنة ويقول باختلاف العناصر والمذاهب واللغات سبباً

رئيساً وبخاصة أن السلاطين العظام المتقدمين كما المتأخرين لم يعالجوا هذا الاختلاف إن بإدخال أهل البلاد المفتوحة بدينهم – كما فعل الأوروبيون – أو بتعريبهم – كما فعل الحكام المسلمون من غير العرب.

- فهمه للشيوعية كمذهب اجتماعي، ورد سبب انتشارها لأسباب اجتماعية ولا يفيد دفعها بالدين ففي أقوال المسلمين الأوائل ما يقاربها.[٢٦٧] وينقد فيليب د. ايرلند في قوله بالمناقضة بين الإسلام والشيوعية الذي لا يرى تناقض السياسة الديمقراطية الكاذبة مع الإسلام.[٢٦٨]
- فهمه الاجتماعي للغة التي بدأت تعبيراً عن خلجات نفس الإنسان وعن حاجاته... وتحولت ألفاظاً اتفق عليها الجمهور وتطور بازدياد حاجات الإنسان وبارتقاء أبنائها في التفكير وفي العلوم والآداب.[٢٦٩]

د– مشهد سابع:

يظهر النكدي في هذه المرحلة بمظهرين متتاليين:

الأول: مظهر اليأس من الوضعين العربي والدرزي والناقد بشدة لهما.

الثاني: مظهر العامل في المجال الدرزي، وبخاصة الاجتماعي منه. وهو في المظهرين محافظ على تمسكه بالعروبة والنهضة واللغة الفصحى.

وإذا كان المظهر الأول منجدلاً على نكبة فلسطين، قومياً، والتقاعد الوظيفي، ذاتياً، المتزامنين مع بداية هذه المرحلة، فإن المظهر الثاني منجدل على عودته النهائية إلى لبنان وتفرغه الكلي للعمل الاجتماعي المتزامنين مع بقية المرحلة.

ويقبع خلف المظهرين قلق على وضعين أفنى عمره في خدمتهما ويرى – وهو في منحدر العمر – اضطرابهما، وتوتر مشدود إلى الفجوة بين عروبة ونهضة وتقدم متمسك بهم، قولاً وفعلاً، وتجزئة وفساد وإفساد وتراجع رافض لهم، قولاً وفعلاً.

ولم يدفعه القلق والتوتر إلى إلقاء السلاح والتقاعد – كما تفرض سن التقاعد التي بلغها والتقاعد الوظيفي الذي أعاده إلى موطنه الأول وحصره فيه – بل بقي يقارع التردي العربي بالرأي والتخلي الدرزي بالعمل.

ولم يختر في مواجهة الوضعين الاستسلام لهما والاعتكاف – رغم تهديده

المستمر به – كما لم يختر العمل السياسي – وهو مؤهل له، إرثاً وموقعاً وسمعة – بل اختار القول الجريء والصادق والعمل الاجتماعي المؤسسي.

إلا أن ما يلفت النظر في ما بين القول والعمل من تناقض بين داعٍ للعروبة وللنهضة وعامل في الميدان الاجتماعي الدرزي تناقض سيناقش في خاتمة البحث لأنه قائم في كل المراحل، إلا أن الجديد فيه في هذه المرحلة تجاوز عمله الاجتماعي الأوقاف ومؤسساته إلى الانخراط أحياناً في مشروع المطالبة بحقوق الطائفة.

وقد يكون السبب تعذر فعله في الحقل الأوسع لعمر بلغه ولتردٍ في الأوضاع العامة غير مأمول تجاوزه القريب.

وقد يكون السبب رأياً قال به مفاده أن العمل لتحسين وضع متردٍ لطائفة في نظام طائفي راسخ لا يعمل أحد لتجاوزه جدياً هو عمل وطني لا طائفي.

وقد يكون السبب رؤية إمكانية التأثير في الوضع الدرزي لموقع شخصي له فيه وموقع رسمي (ولي أوقاف).

وأياً يكن السبب فهو وضع عالق وملتبس.

الهوامش

١ في رسالة غير مؤرخة، يظهر من سياقها بعد تركه المحافظة، إلى صلاح مزهر يشيد بالروح الوثابة والإرادة السديدة عند أبناء الجبل ولكنه ينكر عليهم النوم على الحقوق ويرى حاجتهم إلى عقيدة صحيحة وعمل صادق ومخلص، ويعتبر ما حدث من تطور في الجبل نصر مهم لهم إلا أنهم لم يصنعوه بأيديهم ولا فضل لهم إذ وقفوا متفرجين.

٢ سنتحدث عنها في العمل الفكري.

٣ سنتحدث عنها في العمل الفكري.

٤ سنتحدث عنها في العمل الاجتماعي.

٥ أحداث الجبل المقصودة هي إقدام قوات السلطة، إبان رئاسة أديب الشيشكلي واشتداد المعارضة له، على تجريد حملة لاعتقال سلطان باشا الأطرش، وكان من المعارضين لحكمه، وقيامه بحملة تنكيل في السويداء وقرى عديدة في العام ١٩٥٤ وقد بعث النكدي برسالة إلى صلاح مزهر في ١٩٥٤/٣/٣٠ استفسر فيها عن أحداث الجبل وعن حقيقة الموقف ليصار إلى اتخاذ الموقف المناسب.

٦ تعليق على مقال: متى تنجح الأمة العربية، «العرفان»، مج. ٣٧، جزء ٤، نيسان ١٩٥٠، ص: ٣٦٤ – ٣٦٧.

٧ عبرة وذكرى، «العرفان»، مج. ٣٨، جزء ٤، آذار ١٩٥١.

٨ أمة هازلة: على ذكر شارات إسرائيل، «العرفان» مج. ٤٠، جزء ٢، كانون الأول ١٩٥٢.

٩ نقد كتاب «أدبنا وأدباؤنا في المهجر، «العرفان»، مج. ٤٦، ج. ١، أيلول ١٩٥٨، ص: ١٨ – ٢١.

١٠ أحزاب بتوقيع (...)، «الضحى»، نوار ١٩٥٢، ص: ١٤٢.
١١ المصدر نفسه، ص: ١٤٣. والحدث اللبناني بتوقيع الضحى، «الضحى»، العدد ٩، أيلول ١٩٥٢.
١٢ نقد كتاب تاريخ العراق السياسي، مجلة «المجمع» المجلد ٢٦، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٥١، ص: ١٤٢.
١٣ «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧١، تعليقه على كتاب للأمير شكيب أرسلان، ص: ٤٥٥ — ٤٥٧.
١٤ مذكرات أبو عساف، ص: ٢٩٦.
١٥ «الميثاق»، الجزء ٩، ١٩٧١، ص: ٤٥٥.
١٦ أحزاب... بتوقيع (...)، «الضحى»، نوار ١٩٥٢، ص: ١٤٣ — ١٤٥.
١٧ الحل الملفق... والحل الموفق، «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٥٤، ص: ٧٤.
١٨ كلمة إلى أبناء الداودية، «الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٥٤، ص: ١٤٠.
١٩ مقال: رفقاً بهذا الوطن، يا رؤساء الأحزاب ويا أيها الزعماء، «الضحى»، الجزء ٦، حزيران ١٩٥٤، ص: ١٦٦.
٢٠ مقال: وطنيتنا الزائفة، بدون توقيع، «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٥٣، ص: ٧٠
٢١ في مقدمة نص لأحمد أمين بعنوان: أتهم الزعماء، يبدي رأيه بتوقيع «الضحى» ويرى ما قاله أمين ينطبق على كل زعامة عربية وما اتهم أمين الزعماء به هو الوارد أعلاه. ص: ٤٨ — ٤٩.
٢٢ تعليق على مقال: متى تنجح الأمة العربية، مصدر سابق، ص: ٣٦٦ — ٣٦٧.
٢٣ من أين لك هذا؟، «العرفان»، المجلد ٤٠، الجزء ٥، آذار ١٩٥٣، ص: ٤٨٩.
٢٤ داووين فرحات (١)، «العرفان»، المجلد ٤٣، الجزء ٣، كانون الأول ١٩٥٥، ص: ٢٥٦.
٢٥ المصدر نفسه.
٢٦ لبنان والطائفية (لبناني قديم)، «الضحى»، الجزءان ٧ و٨، ١٩٥٠، ص: ١٤٤ — ١٤٧ الطائفية بين الإبقاء والإلغاء (الضحى)، «الضحى»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٥٢، ص: ٣٤٢ — ٣٤٥. معهد الحقوق العربي في بيروت (بدون توقيع)، «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٦١، ص: ١٠٩ — ١١١. على ذكر معهد الحقوق العربي، «الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٦١، ص: ١٤٣ — ١٤٤.
٢٧ كلمته في الحفلة السنوية للداودية بحضور ممثلي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، «الضحى»، ٥ — ٦، ١٩٥٠، ص: ١٠٨.
٢٨ افتتاحية «الضحى» في سنتها السادسة عشرة، «الضحى»، الجزء ١ و٢، ١٩٥١، ص: ٣٣. وذلك في سياق حديثه عن ضرورة وجود مجلة للطائفة.
٢٩ كلمتي إلى البيان، بتوقيع متولي الأوقاف، «الضحى»، الجزءان ١ و٢، ١٩٥١، ص: ٣٦ — ٣٧.
٣٠ وجه فؤاد باز كتاباً مفتوحاً عبر «البيان» ويبدو من رد النكدي اتهامه بأن أكثر المعلمات غير درزيات وأن الأيتام خليط من طوائف متعددة وأن هاني أبو مصلح سني.
وكان رد النكدي بأن عدد الموظفات ٢٣ بينهن ٣ غير درزيات وبين الأيتام ٥ غير دروز وأن سنية هاني أبو مصلح لا تجيز عدم تعليمه في الداودية. «الضحى»، الجزء ٢، شباط ١٩٥٥، ص: ٤٩ — ٥٠.
٣١ تعليق على بيانات الرابطة الدرزية، «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٥٨، ص: ١١٣.
٣٢ «الضحى»، ٦ — ١٠، ١٩٤٩، ص: ٨١.
٣٣ «الضحى»، ٦ — ١٠، ١٩٤٩، و١ — ٢، ١٩٥٠، و٣ — ٤، ١٩٥٠.
٣٤ الهامش ٣ لمقال الانقلاب المصري، «الضحى»، الجزء ٨، آب ١٩٥٢ والانقلابات الثلاث هي: انقلاب حسني الزعيم في ١٩٤٩/٣/٣٠، انقلاب سامي الحناوي في ١٤/آب/١٩٤٩

حتى ١٩٤٩/١٢/٢٤، انقلاب أديب الشيشكلي وهو انقلابان: الأول، وهو المقصود في تعليق النكدي، إقدام الشيشكلي في ١٩٤٩/١٢/٢٤ بحركة عسكرية أبعدت الحناوي عن قيادة الجيش واستلم الشيشكلي رئاسة الأركان مبقياً ما أنجزه الحناوي من إعادة الحكم إلى المدنيين بانتخاب هاشم الأتاسي رئيساً في ١٩٤٩/١٢/٤. والثاني: هو استلام الشيشكلي في ١٩٥١/١٢/٢ مهام رئاسة الدولة.

٣٥ يروي أمين أبو عساف في مذكراته أنه قال للنكدي آنذاك: «الوحدة أمنية فلماذا يقاوم فريق من العقداء هذا الاتجاه، فأجابه أبو عساف باشتراط الحكومات التقدمية الخ. والجدير ذكره أن مشروعاً للوحدة بين العراق وسوريا طرح بقوة في العام ١٩٥٠.

٣٦ الشيوعية في البلاد العربية، (بدون توقيع)، «الضحى»، ٩ – ١٠، ١٩٥٠، ص: ٢٠٣.

٣٧ أميل لحود، الشيوعية في لبنان، «الضحى»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٥٢.

٣٨ الانقلاب المصري بتوقيع الضحى، «الضحى»، الجزء ٨، آب ١٩٥٢، ص: ٢٤٩ – ٢٥٣، وهذا الانقلاب هو الانقلاب الذي قام به الضباط الأحرار في ٢٣ تموز ١٩٥٢ وأطاح بالملكية وسمي لاحقاً بثورة يوليو/تموز.

٣٩ هو ما حدث في أيلول ١٩٥٢ من إطاحة بالرئيس بشارة الخوري قبل إنهاء ولايته الدستورية المجددة والإتيان بكميل شمعون رئيساً. وقد سماه حدثاً لسلميته ومدنيته وتمييزاً عن الانقلاب العسكري والدموي.

٤٠ الحدث اللبناني، «الضحى»، الجزء ٩، أيلول ١٩٥٢، ص: ٢٧٣ – ٢٧٨.

٤١ المصدر نفسه، ص: ٢٧٧.

٤٢ هي إقدام القيمين على الأمور في العراق على إقامة حكومة عسكرية وحكم عرفي إثر مظاهرات العراقيين التي تعرضت للقمع الدموي.
وقد ميزها عن الانقلابين السوري والمصري وعن الحدث اللبناني بأنها لم تأتِ بفئة جديدة إلى الحكم مثلهم وإنما بُدلت طبيعة الحكومة على يد الحاكمين أنفسهم.

٤٣ حركة العراق، «الضحى»، الجزء١، تشرين الأول ١٩٥٢، ص: ٣٠٧ – ٣٠٨.

٤٤ المصدر نفسه، ص: ٣٠٨.

٤٥ جرت الانتخابات النيابية في تموز ١٩٥٣ على أساس قانون انتخاب جديد أنقص عدد النواب إلى ٤٤ وأعاد تقسيم المناطق الانتخابية. وقد أعدت الأحزاب السياسية مشروعاً لتعديل قانون الانتخابات لجهة زيادة عدد النواب وإعادة النظر بتقسيم المناطق الانتخابية، «الأنباء»، (١/٢٣ و٢/٢٠، و١٩٥٤/٣/٦).

٤٦ الحل الملفق!... والحل الموفق، (دون توقيع)، «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٥٤، ص: ٧٤ – ٧٥.

٤٧ «الأنباء»، ١٩٥٤/٤/٣، وكتاب المؤلف: الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، م.س.، ص: ٨٥٤.

٤٨ كلمتنا إلى أبناء الداودية (بدون توقيع)، «الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٥٤.

٤٩ رفقاً بهذا الوطن، يا رؤساء الأحزاب ويا أيها الزعماء، «الضحى»، الجزء ٦، حزيران ١٩٥٤.

٥٠ الداودية والإضراب لمتولي الأوقاف، «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٥٦، ص: ٨٠ – ٨٥. تأليف هيئة قانونية للأوقاف والمدرسة، العدد نفسه، ص: ٨٦.

٥١ هاني أبو مصلح (١٨٩٣ – ١٩٧١)، أستاذ ومرب وصحفي ومناضل، عمل، قبل الداودية، في التعليم والصحافة وهو يتنقل بين لبنان وسوريا وفلسطين لدواع نضالية (أحكام بالإعدام من فرنسا في العشرينات والتحاق بثورات فلسطين في الثلاثينات وإبعاد إنكليزي عنها)، وقد كتب في جريدة «المفيد»، البيروتية قبل الحرب الأولى وأسس مع عبد الله النجار مجلة «المجلة» وعمل في مجلة «الصباح» في فلسطين. (معجم أعلام الدروز).

٥٢ «الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٦، ص: ٢٧٣ - ٢٧٤.

٥٣ أما لليل هذا والعصبية الجاهلية من آخر!؟ بدون توقيع، «الضحى»، الجزءان ١، ٧ و٨ أيلول وتشرين الأول ١٩٥٨، ص: ٢٤٦ - ٢٥١.

٥٤ تاريخ لا سياسة، بمناسبة حوادث لبنان الأخيرة، «الضحى»، ٧ و٨ أيلول وتشرين الأول ١٩٥٨، ص: ٢٥٥ - ٢٦٣.

٥٥ ثورة العراق ١٤/٧/١٩٥٨، «الضحى»، الجزء ١، ٩ و١٠ تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٥٨، ص: ٣٣٧ - ٣٤٠.

٥٦ «الضحى»، الجزء ٨، كانون الأول ١٩٥٩، ص: ٢٤١ - ٢٤٤. والجدير ذكره أن مصر، بعد ثورة ١٩٥٢، زادت البعثات التعليمية إلى لبنان عدداً وانتشاراً بعد أن كانت قبلها مقصورة على الداودية وجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية.

٥٧ لا ليسوا المردة ولكنهم اللبنانيون: العرب الأقحاح، «الضحى»، الجزء ٢، شباط ١٩٦٢، ص: ٥٥ - ٥٧.

٥٨ أنشأت جامعة بيروت العربية كلية للحقوق فاعترضت نقابة المحامين في بيروت على ذلك وطالبت بإغلاقها وأعلنت الإضراب، إلا أن محامين من النقابة رفضوا هذا الموقف كما رفضت نقابة المحامين في طرابلس وكان ذلك في العام ١٩٦١، وأدى ذلك إلى تسوية ربطت فيها تعليم الحقوق وإعطاء شهاداتها بالجامعة اللبنانية فظلت الحقوق في اليسوعية (القديمة العهد) والعربية (الحديثة العهد) قائمة إلا أن الشرعية مرهونة بإشراف كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية على الامتحانات فيهما والموافقة على نتائجهما.

٥٩ معهد الحقوق العربي، «الضحى»، نيسان ١٩٦١، ص: ١٠٩ - ١١١. على ذكر معهد الحقوق العربي، «الضحى»، نوار ١٩٦١، ص: ١٤٣ - ١٤٤.

٦٠ فيليب تامر مرشح للمقعد الأرثوذكسي في منطقة الشوف - عاليه، ولم ينضو في أي من اللائحتين المتنافستين: اللائحة المدعومة من رئيس الجمهورية وفيها الأمير مجيد أرسلان وسليم الخوري، شقيق الرئيس، وفيليب تقلا وبهيج تقي الدين وعزيز عون وفايز العماد وحسين الجسر، ويوسف حتي وجورج سعد. ولائحة المعارضة وفيها: كمال جنبلاط، وكميل شمعون وغسان تويني وأنور الخطيب وسالم عبد النور وراجي سعد وفضل الله تلحوق وشفيق الحلبي وأميل البستاني.
وقد شهدت تنافساً بلغ حد قمع قوات السلطة مهرجاناً للحزب التقدمي الاشتراكي سقط فيه ثلاثة شهداء من الحزب (١٨/٣/١٩٥١).
وقد حصل على ١٠٢٣ صوتاً مقابل ١١٦٣٠ للمرشح الأرثوذكسي الناجح (غسان تويني) و١٠٥٤٣ للمرشح الساقط في لائحة أرسلان (يوسف حتي).
تراجع «النهار»، ١٥ - ١٨ نيسان ١٩٥١.

٦١ قصد المرشح تامر دار الأيتام وتبرع بمبلغ (عشرة آلاف ليرة) إلا أن حماوة التنافس الانتخابي دفعت لاعتراض البعض على قبول التبرع الأمر الذي دفع النكدي لرد المبلغ شاكراً.
وقد خصصت «النهار» في ١٥/٤/١٩٥١ قطعتين على الصفحة الأولى للموضوع: الأولى«فيليب تامر مرشح بالتزوير». والثانية: الدروز لا يشترون بقلم معروفي صميم، ورد فيه ظهور نشرات موقعة باسم عارف النكدي أو إدارة الأوقاف تدعو للاقتراع لتامر، وهو يخلّ النكدي وإدارة الأوقاف عن ذلك، مميزاً بين وجوب الشكر للمتبرع وبين الدعوة للمرشح.
ويبدو من تعليق النكدي اعتراض درزي يستنتج منه اعتراض أوساط الشيخ محمد أبو شقرا، إذ أن الشيخ محمد عبد الصمد، شيخ العقل الثاني، رحب بالتبرع ودعا لتأييده.
وقد كان رد هذا التبرع إحدى نقاط مؤاخذة النكدي في مرحلة المجلس المذهبي.

٦٢ مقال سياسة! وأخلاق! ومصلحة عامة، لمتولي الأوقاف، «الضحى»، الجزءان ١، ٣ و٤، آذار ونيسان ١٩٥١، ص: ٦٦.

٦٣ مقال حديث الشهر، (بدون توقيع)، العدد نفسه، ص: ٩٥.
٦٤ «الضحى»، الجزءان ٩ و١٠، أيلول وتشرين الأول ١٩٥١، ص: ٢١٦ – ٢١٧. والجزء ٢، شباط ١٩٥٢، ص: ٤١ – ٤٢.
٦٥ «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٥٢، ص: ١٠٨.
٦٦ «الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٥٢، ص: ١٣٨ – ١٤١.
٦٧ «الضحى»، الجزء ١، آب ١٩٥٢، ص: ٣١١ – ٣١٣، وذلك في رده على رسالة فايز محمد مكارم.
٦٨ «الضحى»، الجزء ٦، حزيران ١٩٥٤، ص: ١٦٧ – ١٦٨.
٦٩ «الضحى»، الجزء ٨، تشرين الأول ١٩٥٧، ص: ٢٤٦ – ٢٤٨.
٧٠ «الضحى»، الجزءان ٧ و٨ أيلول وتشرين الأول ١٩٥١، خصص فيها عدة مقالات تتناول هذا الأمر، أما للبل هذه العصبية الجاهلية من آخر، يوم عين داره، تاريخ لا سياسة، نحن بعد الأحداث الأخيرة.
٧١ «الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٦٠، ص: ١٣٤ – ١٣٧. والجزء ٦، حزيران ١٩٦٠، ص: ١٧٤ – ١٧٦.
٧٢ «الضحى»، الجزء ١١، تشرين الثاني، ١٩٦١، ص: ٣٢٧ – ٣٣١.
٧٣ تراجع «النهار» ما بين ١٤/٥ و٢٠/٥/١٩٥٨. ونادي ونواف كرامة، واقع الثورة اللبنانية، ص: ١٤٥ – ١٤٧. وفارس اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي، م.س.، ص: ١٠٠٠ – ١٠٠١.
والجدير ذكره أن كمال جنبلاط اعتبر هذا الاتفاق نصراً له إذ انضم شباب الدروز الذين سلحهم كميل شمعون إلى الثورة، فضلاً عن ١٥٠ شاباً مسيحياً. «أخبار اليوم» ٢٠/٩/١٩٥٨.
٧٤ «الضحى»، ٩ و١٠، ١٩٥١، ص: ٢١٦ – ٢١٧. و«الضحى»، ٢، شباط ١٩٥٢، ص: ٤١.
٧٥ زعامة!... لمتولي الأوقاف، «الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٣، ص: ٢٦٩ – ٢٧٣.
٧٦ رسالته إلى نجيب رياض الريس، «الضحى»، الجزء ٨، تشرين الأول ١٩٥٧، ص: ٢٤٦ – ٢٤٨.
٧٧ من المسؤول، «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٥٨.
٧٨ إلى الشباب المثقف من بني معروف، «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٦٢، ص: ١٠٦ – ١٠٨.
٧٩ عقد المؤتمر في ٢٨ آذار ١٩٦٠ في مدينة عاليه وكانت الدعوة عامة وحضره بضعة آلاف وموضوع المؤتمر المطالبة بمقعد نيابي سابع للدروز وتحدث فيه:
داوود سلمان، أعلن غاية المؤتمر ودعا إلى جمع الكلمة.
نجيب الفقيه، رحب بالمشاركين مؤكداً وضوح حقوق الدروز، وبخاصة في المقعد السابع.
أمين خضر، ذكر بالمطالب التي رفعها المؤتمر الأول: حقوق الطائفة في الوظائف، إقرار ٣ مشاريع قوانين: القضاء المذهبي، انتخاب شيخ العقل، المجلس المذهبي، عرض واقع الدروز وحقهم بالمقعد السابع.
عارف النكدي، سنشير إليها لاحقاً.
طارق آل ناصر الدين، قصيدة.
شاهين مرعي، قصيدة.
كمال جنبلاط، دعا إلى سياسة واحدة لشعب واحد.
وخلص المؤتمر إلى الإبراق إلى رئيس الجمهورية مشيداً بدوره ومطالبين بـ/نشر قانون مشيخة العقل والمجلس المذهبي، وتحقيق المطالبة المحقة التي تقدموا بها والتمسك بحقهم في المقعد السابع.
٨٠ «الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٦٠، ص: ١٣٤ – ١٣٧. الجزء ٦، حزيران ١٩٦٠، ص: ١٧٤ – ١٧٦.

والجدير ذكره أن «الأنباء» نشرت نص المؤتمر الصحفي الذي عقدته هيئة المؤتمر الدوري الدائم وتلاه أمين سرها، أمين خضر، وفيه الدعوة لمؤتمر عام في ١٩/آذار/١٩٦٠ ولم تنشر وقائع المؤتمر، رغم أن رئيس الحزب قد خطب فيه، في الأعداد التي تلت انعقاده.

٨١ الرائد لا يكذب أهله، «الضحى»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦١، ص: ٣٢٧ – ٣٣١. وقد وضعت الرابطة النص كمقدمة للكتاب الذي صدر عنها في العام ١٩٦٢ بعنوان، «الواقع الدرزي وحتمية التطور»، وتضمن مجموع المحاضرات التي ألقيت بدعوة منها وهي:
- الدروز وحتمية التطور: عفيفة صعب.
- نشأة الدروز: أمين طليع.
- الشرع الدرزي: سليم حريز.
- المرأة الدرزية: عفيفة صعب.
- نواح من حياة الريف في لبنان: فؤاد نجار.
- الطائفية عائق اجتماعي مصطنع: بشير العريضي.
- آن لنا أن نعترف: نور سلمان.
- نحو التفهم والتفاهم: حليم فياض.
- دور الدروز في التاريخ الوطني: وديع تلحوق.

وقاد أشار ناشر الكتاب إلى حذف بعض عبارات من المقدمة بموافقة النكدي. وبمقارنة المقدمة بنص «الضحى» يكون المحذوف:
- شبه جملة بعد الحديث عن التساهل وبأنه غير محمود للمحكوم«في وطن تسيطر عليه العصبيات الطائفية».
- جملة بعد الحديث عن تمزق الجماعة وعدم توفر القيادة الصالحة هي: «وإنما الزعماء من زمنيين ودينيين، تجار محترفون، فتحوا لقومهم دكاكين أودعوها البضاعة التي تروج سوقها، من خلافات وانقسامات يبيعونها على الناس فانقادت لهم الجماهير طائعة راضية شارية بائعة».

٨٢ هي رابطة أنشأها طلاب من الجامعة الأميركية وكلية بيروت للبنات بعد اجتماع موسع لهم هدفها توحيد الجهود في سبيل إعلاء شأن الطائفة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية مبتعدة عن الأمور الحزبية والسياسية وعن قضايا الدين. ومبادئها:
١ أن يكون عمل الرابطة في حقل الطائفة من صميم المصلحة الوطنية.
٢ أن تتنزه عن الحزازات ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا تتعرض لقضايا الدين.
٣ أن تستهدف معالجة المشاكل الخاصة بالطائفة وتقوم بأعمال بحث اجتماعية وثقافية.
وهي ستسعى لمنح مدرسية للمعوزين وستنظم محاضرات وقد وُقع البيان باسم رئيسها: عاطف سعد، ورئيس لجنة الدعاية نديم مكارم. «الضحى»، العدد ٩ و١٠، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٥٨، ص: ٣٠٩ – ٣١٠.
وتورد نشرة الرابطة (آب ٢٠٠٤) أسماء المؤسسين: سمير أبو حمزة، منير أبو عياش، شفيق أبي سعيد، وليد أبو مرشد، سعاد حماده، حليم حمد، نبيه رشيد، فريد الريس، عاطف سعد، صلاح سلمان، وهبه الصايغ، حياة طليع، هدى عبد الباقي، صباح العقيلي، شامل العينترازي، شوقي غريزي، رؤوف الغصيني، سامي مكارم، نديم مكارم، عصام نعمان، حسين نويهض.
وتعاقب على رئاستها: د. عاطف سعد، د. صلاح سلمان، رامز صعب، د. رؤوف الغصيني، أنيس عبيد، سليم خير الدين، وليد أبي مرشد، رامز أبي صعب، عباس الحلبي، نجيب الفقيه، نديم التيماني، نديم مكارم، فاروق أبو خزام، شوقي غريزي، نبيه رشيد، منعم ناصر الدين، سنا بو كروم.

٨٣ المصدر نفسه، ص: ٣١٠.

٨٤ المقدمة، ص: ١٢.

٨٥ نشرت «الضحى»، في الجزء المزدوج ٩ و١٠، ١٩٥٨، ذلك وسبق لها أن نشرت في مطلع العام ثلاثة بيانات باسم الرابطة الدرزية في مطلع العام (الجزءان ١ و٢/١٩٥٨) يتضمن الأول والثاني أهدافها ولمحة عن تاريخ الدروز ويستعرض الثالث واقع الدروز في دوائر الدولة والنقص الحاصل في حصتهم.
وقد علق النكدي عليها مرحباً وآخذاً عليها التكتم وذلك إزاء وضع الطائفة المتردي المؤدي إلى تمزقها بسبب المفسدين بين أبنائها والخلافات بينهم. («الضحى»، آذار ١٩٥٨.
٨٦ ينفي د. رؤوف الغصيني في مقابلة معه التنسيق المباشر بينهما إلا أنه يقول بتنسيق معه في قضايا بيت اليتيم وتنسيق مع الشيخ محمد في قضايا أخرى دون أن تجسب الرابطة على أي منهما.
٨٧ نشرت الرابطة كراساً بعنوان موقف رابطة العمل الاجتماعي من قانون انتخاب شيخ العقل وقانون إنشاء المجلس المذهبي في أول أيلول ١٩٦٢ وذلك بموجب مقررات الجمعية العمومية للرابطة المنعقدة في جلسة استثنائية بتاريخ ١٦ آب ١٩٦٢.
وتضمن الكراس مقدمة ونص كل من القانونين مع التعديلات المقترحة منها. كما نشرت «الأماني»، الجزء ٨، تشرين الأول ١٩٦٢، اقتراحات الرابطة، وأهمها:
- الاكتفاء بشيخ واحد مع الاحتفاظ بمضمون الأحكام الانتقالية فيبقى المشايخ الثلاثة من يتوفى لا ينتخب خلفٌ له.
- إضافة مادة جديدة للمجلس هي الإشراف على تنظيم المعابد وتحسين حالها ومراقبة تصرفات رجال الدين.
- رفع بدل التعويض للشيخ من ٦٠٠ إلى ١٥٠٠ ل.
- اشتراط الإجازة الجامعية للمرشح للمشيخة وسن ٣٠ أو بكالوريا/٢ للناخب.
- إلغاء العضوية الدائمة في المجلس.
- تعديل في شروط انتخاب الشيخ لجهة رفع السن أو الشهادة الجامعية.
- تعديل في شروط الشيخ لجهة اشتراط الشهادة الجامعية.
٨٨ «الضحى»، الجزءان ٩ و١٠، ١٩٥١، ص: ٢١٦ - ٢١٧. و«الضحى»، ٢، ١٩٥٢، ص: ٤١.
٨٩ «الضحى»، الجزء ٤، ١٩٥٢، ص: ١٠٨.
٩٠ «الضحى»، الجزء ٥ نوار، ١٩٥٢، ١٣٨.
٩١ مشيخة العقل (٢)، «الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٤، ص: ٢٨٦ - ٢٩٦.
٩٢ تعليق النكدي على قانون انتخاب شيخ العقل، «الضحى» الجزء ٧، تموز ١٩٦٢، ص: ٢١٢ - ٢١٤.
٩٣ تراجع: «الضحى»، الجزءان ١ و٢، كانون الثاني وشباط ١٩٥٠، ص: ١٢ - ١٦.
والجزء ٣ - ٤ آذار ونيسان ١٩٥٠، ص: ٥٠ - ٥٢.
والجزء ٤، نيسان ١٩٥٢، ص: ١٠٢ - ١٠٤.
والجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٤، ص: ٢٨٦ - ٢٩٦.
والجزء ١٠، كانون الأول ١٩٥٤، ص: ٣١٥ - ٣١٨.
والجزء ٣، آذار ١٩٥٥، ص: ٧٥ - ٧٧.
والجزء ٧، تموز ١٩٦٢، ص: ٢١٢ - ٢١٤.
والجزء ٩، أيلول ١٩٦٢، ص: ٢٥٠ - ٢٥٤.
والجزء ١٢، كانون الأول ١٩٦٢، ص: ٣٣٠ - ٣٣٢.
٩٤ «الضحى»، الجزء ١ - ٢، كانون الثاني - شباط ١٩٥٠، ص: ١٢ - ١٦.
٩٥ مشيخة العقل، ٣ - ٤، آذار - نيسان ١٩٥٠، ص: ٥٢.
٩٦ مشيخة العقل، «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٥٤، ص: ١٠٥.
٩٧ مشيخة العقل، «الضحى»، الجزء ١٠، كانون الأول ١٩٥٤، ص: ٣١٥ - ٣١٨.

٩٨ «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٥٧، ص: ٧٥ – ٧٧.
٩٩ «الضحى»، الجزء ٧، تموز ١٩٦٢، ص: ٢١٢ – ٢١٤.
والجزء ٩، أيلول ١٩٦٢، ص: ٢٥٠ – ٢٥٤.
١٠٠ «الضحى»، الجزء ١٠، كانون الأول ١٩٥٤، ص: ٣١٧.
١٠١ «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٥٤، ص: ١٠٢.
١٠٢ حديث الشهر، «الضحى»، الجزءان ٣ و٤، آذار – نيسان ١٩٥١، ص: ٩٥ – ٩٦.
ومصطفى أرسلان (١٨٤٨ – ١٩١٤) أحد الزعيمين الكبيرين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (الثاني: نسيب جنبلاط) اللذين تناوبا على قائمقامية الشوف خلال هذه الفترة وكان شديد المهابة ومسموع الكلمة، يترفع عن الغرضية بين الدروز وقد عدّه رستم باشا (١٨٧٣ – ١٨٨٣) أحد أهم شخصيتين في المتصرفية الثاني: (المطران: بطرس البستاني)، وله مواقف عديدة تعبر عن صفاته: الجرأة والمهابة ومنها قيادته مع نسيب جنبلاط وحبيب السعد ورشيد نخلة وكنعان الظاهر، مظاهرة إلى مقر المتصرفية (١٩٠٩) ومطالبته المتصرف فرانكو باشا الالتزام بتطبيق دستور ١٩٠٨. (محمد الباشا، معجم أعلام الدروز، ولحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان).
١٠٣ أثناء انعقاد جلسة مجلس النواب طرح كمال جنبلاط ونواب حزبه حادثة الطيبة التي تعرض خلالها أنصار رئيس المجلس أحمد الأسعد لأعضاء في الحزب الاشتراكي وحؤولهم دون تدخل الدرك الأمر الذي أدى إلى مقتل ثلاثة وجرح آخرين.
وقد قوطع كلام أنور الخطيب الناقد للأسعد من قبل أنصاره في الجلسة الأولى، كما قوطع كلام جنبلاط الناقد في الجلسة الثانية، وشهر أحد مقاطعيه، الأمير مجيد، مسدسه وخنجره في وجه جنبلاط. «النهار»، ٢٤ و٢٥ و٢٧/٢/١٩٥٣.
١٠٤ نوابهم ونوابنا، «الضحى»، الجزء ٢، شباط، ١٩٥٣، ص: ٤١ – ٤٣.
١٠٥ المصدر نفسه، ص: ٤٣.
١٠٦ رد جواب وكلمة وعتاب، متولي الأوقاف، «الضحى»، الجزء ٧، أيلول ١٩٥٣، ص: ١٩٨ – ٢٠٣.
١٠٧ في مقالين في «الضحى»:
الأول بعنوان: «من المسؤول؟»، ٥، (الجزء ٤، نيسان ١٩٥٨) يعرض آراء ٣ مفكرين في رسائل إلى شكيب أرسلان تشكو الوضع ويرى الخلاص بعودته وتسليمه زمام الزعامة. ص: ١٣٥ – ١٤٣.
الثاني بعنوان: «أحاجتنا إلى من يقود أم مجموع يتحد؟»، يرد فيه على هذه الآراء ويقول رأيه، ص: ١٦٩ – ١٧١.
١٠٨ «الضحى»، الجزءان ٧ و٨، أيلول وتشرين الأول ١٩٥٨، ص: ٢٤٦ – ٢٧٦.
١٠٩ «الضحى»، الجزءان ٩ – ١٠، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٥٨، ص: ٢٩٩ – ٣٠٠.
١١٠ «الضحى»، الجزء ٦، حزيران ١٩٦٠، ص: ١٧٤ – ١٧٦. ويضيف إلى هاتين الفئتين: رجال الأعمال، رجال الدين، الشباب المثقف.
١١١ صور من واقعنا الطائفي، «الضحى»، الجزء ٨، تشرين الأول ١٩٦٠، ص: ٢٤٠ – ٢٤٤.
والجدير ذكره أن اجتماعاً عقد في عاليه احتجاجاً على مشروع القانون الذي وضعه النائبان: بهيج تقي الدين وبشير الأعور، والمقدم كامل مزهر والدكتور بشير العريضي.
ويبدو من سياق النص أن المجتمعين في عاليه يزبكيون إذ ينتقد تذرع الأعور بالهيئة الروحية غير الموجودة والأكثرية الساحقة غير المثبتة.
كما ينقد الاثنين لرضوخهما للغرضية وتذرعهما بها للعودة عن التوقيع دون النظر بمضمون المشروع.

وجاء هذا النقد في سياق نقد مناخ التنافس الغرضي.
١١٢ رأي في الخواطر، «الضحى»، الجزءان ٩ و١٠ أيلول وتشرين الأول ١٩٥٠، ص: ١٩٩ – ٢٠٢.
١١٣ نشرت «الضحى»، الجزءان ٣ و٤ آذار ونيسان ١٩٥١، ص: ٨٦ – ٩٠ نصاً لحسين فرج – وهو من بلدة النكدي – عبيه – وابن أحد الأتقياء الدروز – أبو حسين محمود فرج – رد فيه على رأي النكدي في الخواطر يتلخص بـ:
إنكار تبني «الضحى» أمر الإصلاح الديني بنفسها وعلى صفحاتها.
قصر أمر الإصلاح على مشيخة العقل والطلب منها إيجاد كلية شرعية مجانية تعتني بفقه الدين والأخلاق الفاضلة وما يتطلبه الزمن من العلوم العصرية.
إقراره بوجوب الإصلاح ويرى الداء في وجود عالم متهتك وجاهل متنسك والعلاج في تثقيف الجاهل وتهذيب أخلاق العالم.
نفيه البدعة في الحلاقة والزي الخاص واستشهاده بالآية الكريمة «لتدخلن المسجد الحرام – إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين...»
الأخذ على «الضحى» تشاؤمها من تمسك رجال الدين بدينهم واعتبار ذلك سيؤدي بهم إلى الزوال.
الأخذ على الداودية – أكبر مرجع تثقيفي عند الدروز – عدم تعليم أصول المذهب.
١١٤ المصدر نفسه، ص: ٩٠ – ٩٤.
١١٥ الرحمة بين التحديد والتعديد، «الضحى»، الجزءان ٧ و٨، ١٩٥٠، ص: ١٥٠ – ١٥٢.
١١٦ الرحمة بين القديم والجديد، «الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٦٢، ص: ١٥٠ – ١٥١.
١١٧ «الضحى»، ٥ و٦، ١٩٥١، ص: ١٢٢ – ١٣٢.
١١٨ حديث الشهر، «الضحى»، الجزءان ٧ و٨، تموز وآب ١٩٥٠، ص: ١٦٢ – ١٦٣.
١١٩ بيت الطائفة، «الضحى»، الجزءان ١١ و١٢، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٥٠، ص: ٢٥٠ – ٢٥٢.
١٢٠ دار الطائفة، الجولتان الأولى والثانية، «الضحى»، الجزء ٢، كانون الثاني ١٩٥٢، ص: ٢٠.
١٢١ المصدر نفسه.
١٢٢ «الضحى»، الجزء ٩، أيلول ١٩٥٢، ص: ٢٧٩.
١٢٣ «الضحى»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٥٣، ص: ١٣ – ١٤.
١٢٤ «الضحى»، الجزء ٦، حزيران ١٩٥٦، ص: ١٨٣ – ١٨٤.
١٢٥ «الضحى»، الأجزاء ١ – ٢ – ٣، كانون الثاني – شباط – آذار ١٩٥٨، ص: ٦٣.
١٢٦ مجلة شهرية تعنى بتاريخ لبنان أصدرها يوسف إبراهيم يزبك واستمرت أربع سنوات، وكان يزبك والنكدي صديقين يكنيان الود لبعضهما البعض، وقد اعتبر الأول الثاني العالم الجليل والقائل الثقة ومن أعدل كاتبي التاريخ.
١٢٧ نشرت «أوراق لبنانية» نصاً (نوار ١٩٥٥، ص: ٢٠١) يرد فيه: «كان يتزعم هؤلاء العمال: الأمير شكيب أرسلان» وقد سبق ذلك ربط العمال بالمأجورين.
فرد النكدي في الجزء ٦، حزيران ١٩٥٢، ص: ٢٤٧ – ٢٥٢ على ذلك بعنوان: الأمير شكيب أرسلان نفى فيه تهمة العمالة والمأجورين عنه. وقد أوضح يزبك تقديره ورفض إعطاء العمال المعنى السلبي كما نفى ربط العمال بالمأجورين.
١٢٨ علق النكدي على مذكرات رستم باز فيما يتعلق بيوم بقعاتا – وهو يوم المعركة بين الأمير بشير ومن معه والشيخ بشير جنبلاط ومن معه وأورد رأي الأمير شكيب أرسلان (أوراق لبنانية، جزء ٩، أيلول ٥٠، ص: ٣٩٣ – ٣٩٦).
١٢٩ كما علق على هذه المذكرات فيما يتعلق بسيرة الأمير بشير فأنصفه على ما بينه وبين قوم النكدي من عداوة، (أوراق لبنانية، جزء ٣، س.٢، آذار ١٩٥٦، ص: ٩٧ – ١١٦).

١٣٠ علق النكدي على ما أوردته «أوراق لبنانية» استناداً لتاريخي الشهابي والشدياق عن نسب الأرسلانيين (أوراق لبنانية، الجزء ٧، س.٢، تموز ١٩٥٦، ص: ٢٨٩ – ٢٩٦).
١٣١ نقد وثيقة عامية أنطلياس التي تؤرخ للقاء الدروز والموارنة فيها مبيناً عدم صحتها شكلاً ومضموناً، دون أن ينفي وجود الود بينهما، (الجزء الثالث، آذار ١٩٥٧، ص: ١٠٩ – ١١٧).
١٣٢ تاريخ لبنان، الضحى، الجزء ٢، شباط ١٩٦١، ص: ٣٦– ٣٨.
١٣٣ نحن وتاريخ لبنان، الضحى، الجزء ٣، آذار ١٩٦١، ص: ٨٠– ٨١.
١٣٤ قل لكم دينكم ولي ديني، «الضحى»، الجزء ٧، أيلول ١٩٥٧، ص: ٢١٤ – ٢١٥.
١٣٥ الأصول التاريخية: مجموعة وثائق تنشر للمرة الأولى، مكتبة صفير، بيروت ١٩٥٦ – ١٩٥٨، جزءان، وناشراه: الشيخ نسيب وهيبة الخازن والأب بولس مسعد الحلبي اللبناني اللذان يقولان بأنهما عربا مجموعة وثائق تنشر للمرة الأولى ومنها فصل من كتاب «الأرض المقدسة» للأب أوجيني روجه Eugène Roger المطبوع في باريس سنة ١٦٤٦.
١٣٦ «الضحى»، الأصول التاريخية بتوقيع (ع)، الجزء ٨، تشرين الأول ١٩٥٧، ص: ٢٣٧ – ٢٤٠.
١٣٧ «الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٧، ص: ٢٦٤ – ٢٧٠.
١٣٨ الحق من ربك فلا تكونن من الممترين، «الضحى» ٨، تشرين الأول ١٩٥٧، ص: ٢٣٣ – ٢٣٦.
١٣٩ لم يذكر اسم مؤلفه ولا اسمه الكامل.
١٤٠ نحن وتاريخ لبنان، «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٦١، ص: ٨٠ – ٨٢.
١٤١ واحدة بواحدة على ذكر سنة ٦٠ وبارودة جده، «الضحى»، الجزء ٩، أيلول ١٩٦١، ص: ٢٨١ – ٢٨٢.
١٤٢ «الضحى»، الجزء ٧، أيلول ١٩٥٦، ص: ٢١١ – ٢١٤.
١٤٣ علقت «نهضة العرب» النيويوركية في ٢٤/١/١٩٥٠ على بيان النكدي من الأوقاف العامة، معلنة إصرارها على بقائه لما قدمه من إصلاحات إلا إذا تعب أو أزعجته زوابع الغاضبين وتقدمت بالاقتراح المذكور في المتن) «الضحى»، الجزءان ١ و٢، ١٩٥٠، ص: ١٧ – ٢٢.
١٤٤ «الضحى»، الجزءان ٥ و٦، ١٩٥٠، ص: ١١٢ – ١١٤.
١٤٥ البيان العشرون، ١٩٥١، «الضحى»، الجزءان ١ و٢، ١٩٥١، ص: ٢٦٥ – ٢٦٨. وقد نشرت «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٧٣، ص: ٣٠٤ – ٣٠٥، نصّ طلب آل نكدي تولية شكيب النكدي الوقف التنوخي وتعليق قاضي المذهب علي مزهر الذي يثبت هذه الولاية.
١٤٦ «الضحى»، الجزءان ٧ و٨، ١٩٥٠، ص: ١٤٨ – ١٤٩.
١٤٧ كلمته إلى البيان التي علقت على بيانه مطالبة باستخدام نفوذه عند الأغنياء المقيمين للتبرع، «الضحى»، ١ و٢، كانون الثاني وشباط ١٩٥١، ص: ٣٥ – ٣٨.
١٤٨ سياسة وأخلاق! ومصلحة عامة، «الضحى»، ٣ و٤، آذار ونيسان ١٩٥١، ص: ٦٦ – ٦٨.
١٤٩ مقال التبرعات والخلافات، «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٥٥، ص: ١١٠ – ١١١.
١٥٠ أدار المدرسة ووقفها هيئة رباعية من مدير الشوف ووكيل الطائفة وشيخي العقل.
١٥١ أدار المدرسة ووقفها عمدة من ١٢ عضواً (١٠ من الشوف و٢ من المتن) برئاسة قائمقام الشوف.
١٥٢ تأليف هيئة قانونية للأوقاف والمدرسة، «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٥٦، ص: ٨٦ – ٨٩.
١٥٣ «الضحى»، ٦، حزيران ١٩٥٦، ص: ١٦٢.
١٥٤ «الضحى»، ٧، أيلول ١٩٥٦، ص: ٢٠٢ – ٢١٠.
١٥٥ «الضحى» ٨، كانون الأول ١٩٥٦، ص: ٢٣١ – ٢٣٣.
١٥٦ النداء الأخير، أوقافك أيتها الطائفة، «الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٦، ص: ٢٦٤ – ٢٦٦.

١٥٧ لا! ٢٠٠ ألف بل ٢٣١ ألف، «الضحى»، الجزء ١٠، كانون الأول ١٩٥٦، ص: ٣٠٣ – ٣٠٧.
١٥٨ هذه الأوقاف ألا تستحق شيئاً من عنايتكم، «الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٥٧، ص: ١٤٢.
١٥٩ مجلس الطائفة، «الضحى»، الجزء ٧، أيلول ١٩٦٠، ص: ٢١٨.
١٦٠ نحن وقانون المجلس المذهبي، «الضحى»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٢، ص: ٣٠٢ – ٣٠٤.
١٦١ الإعانات الحكومية للمدارس الأهلية، «الضحى»، آذار ١٩٥٢، ص: ٧٦ – ٧٨.
١٦٢ في تقديم العريضة ضمن مقال نصيبنا من التخصيصات الحكومية، «الضحى»، الجزء ٢، شباط ١٩٥٦، ص: ٤٥. ذكر تاريخ العريضة إلى الوزير الدرزي، وزير الصحة والدفاع الوطني، في العام ١٩٥٠ إلا أن الرجوع إلى تاريخ الوزارات (ناجي كرم الحلو، حكام لبنان – ١٩٢٠ – ١٩٨٠، بيروت ١٩٨٠) يظهر أن الفترة التي كان فيها وزير الصحة والدفاع الوطني درزياً هو الأمير مجيد أرسلان تقع بين ١١/٢ و٩/٩/١٩٥٢.
١٦٣ يتبين التأييد من موقعين:
– نشر العريضة ولو في تاريخ لاحق لتقديمها (١٩٥٦).
– مضمون العريضة الذي يطال المؤسسات التي يرعاها.
١٦٤ نصيبنا من التقديمات الحكومية، «الضحى»، شباط ١٩٥٦، ص: ٤٥ – ٦٠.
١٦٥ ترد المذكرة تحت عنوان: الحرمان العام، ومؤرخة في ٣ تموز ١٩٥٥، «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٥٦، ص: ٧٧.
١٦٦ المصدر نفسه، ص: ٧٨ – ٧٩. والجدير ذكره أن الوزير هو نائب جبل لبنان جورج عقل.
١٦٧ «الضحى»، الجزء ١٠، كانون الأول ١٩٥٦، ص: ٣٠٨.
١٦٨ حاشية (١) على صفحة المحسنين بتوقيع (ع)، «الضحى» ٢، شباط ١٩٥٦، ص: ٣٤.
١٦٩ التخصيصات الحكومية وما وراءها بتوقيع (ع)، «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٥٧، ص: ١٠٣ – ١٠٥.
١٧٠ «الضحى»، الجزءان ١ و٢، كانون الثاني وشباط ١٩٥٨، ص: ٣٣ – ٤١، ولم يظهر للرابطة غير هذه البيانات، كما لم يعرف نشاط لرابطة بهذا الاسم، وما عرف لاحقاً هيئتان:
١ – رابطة العمل الاجتماعي التي أعلنت عن نفسها في نهاية العام نفسه
٢ – لجنة المطالبة بحقوق الطائفة التي أصدرت بيانات باسمها في نهاية العام نفسه.
١٧١ المصدر نفسه، ص: ٣٣.
١٧٢ الرابطة الدرزية وحقوق الطائفة وأوضاعها، بتوقيع (ع)، «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٥٨، ص: ١١٣ – ١١٧.
١٧٣ العرض المفصل يشير إلى أن المقصود الدولة لا الحكومة.
١٧٤ وضع الطائفة في الحكومة سنة ١٩٥٢، «الضحى»، ٧ و٨، أيلول وتشرين الأول ١٩٥٨، ص: ٢٧٠ – ٢٧٦.
١٧٥ النص بعنوان: أين الدروز من حقوقهم، «الضحى»، ٩ و١٠، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٥٨، ص: ٣٠١ – ٣٠٤.
١٧٦ المصدر نفسه، ص: ٣٠٤.
١٧٧ المصدر نفسه، ص: ٣٠٥ – ٣٠٨.
١٧٨ وكلمة أيضاً!... المسؤولين وأصحاب الرأي، «الضحى»، ١ و٢، كانون الثاني وشباط ١٩٥٩، ص: ٢٠ – ٢٣.
١٧٩ نحن والمساعدات المالية، المصدر نفسه، ص: ٢٤ – ٢٨.
١٨٠ أمجون أم ضحك على الذقون؟ «الضحى» ٣ و٤، آذار ونيسان ١٩٥٩، ص: ٧٦ – ٨٠.

والموقعون هم: الأمير مجيد أرسلان، منير أبو فاضل، رشيد بيضون، جميل مكارم، جان عزيز، نسيم مجدلاني.
١٨١ المصدر نفسه، ص: ٣٣ – ٣٨. وهو محامٍ غير عارف المهندس (شقيق بشير)
١٨٢ نوابهم ونوابنا، «الضحى» ٥ و٦، نوار وحزيران ١٩٥٩، ص: ١٤٣ – ١٤٥.
١٨٣ المصدر نفسه، ص: ١٤٦ – ١٥٥.
١٨٤ المصدر نفسه، ص: ١٤٦ – ١٥٢. والمذكرة الثانية تفصيلاً للأولى.
١٨٥ حرمان وتذكير، «الضحى»، الجزء ٧، أيلول ١٩٥٩، ص: ٢٠٢ – ٢٠٦.
١٨٦ تعليق على بيان لجنة الطائفة، المصدر نفسه، ص: ٢٠٧ – ٢٠٨.
١٨٧ «الضحى»، الجزء ٧، أيلول ١٩٥٩، ص: ٢٠٩ – ٢١٠. و«الضحى»، الجزء ٨، تشرين الأول ١٩٥٩، ص: ٢٨١ – ٢٨٨. نص المقررات ص: ٢٨٦ – ٢٨٨.
١٨٨ «الضحى»، الجزء ٢، شباط ١٩٦٠، ص: ٧٩ – ٨٤ – ضمناً نص المذكرة.
و«الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٦٠، ص: ١١٧ – ١٢٠ – نص كلمتين.
و«الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٦٠، ص: ١٣٤ – ١٤٧، قسم من كلمة النكدي وكلمة خضر.
و«الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٦٠، ص: ١٧٢ – ١٧٦، تتمة كلمة النكدي.
١٨٩ كلمة النكدي، الجزء ٤ والجزء ٥، نيسان وأيار ١٩٦٠، ص: ١٣٤ – ١٣٧، ص: ١٧٢ – ١٧٦.
١٩٠ النيابة وموقف بني معروف منها، «الضحى» الجزء ٧، أيلول ١٩٦٠، ص: ٢١٤ – ٢١٧.
١٩١ مشروع قام به رجال بني معروف المقيمين في بيروت بعد اجتماعات عدة وافتتحوا مكتباً تنفيذياً ضم ١٧ عضواً وأمين سره المحامي معضاد معضاد. وذلك في العام ١٩٥٩ ولم نعرف بالتحديد متى توقف إلا أن المؤكد شراء قطعة أرض في الشويفات لبناء مستشفى عليها وما زالت حتى الآن.
(البيان الأول للجمعية وفيه مجموع العائدات لغاية ٣١/١٠/١٩٦٠.
مقابلة مع الشيخ رشيد القاضي في ١١/٢/٢٠٠٤).
وقد كان موضوع شك من «الضحى» إذ تساءلت عن مصير الأموال التي جمعت وإذا عجز القيمون على المشروع، لأشغالهم الخاصة، عنه أن يلقوا إلى غيرهم أمر متابعته.
(«الضحى»، الجزء ٧، تموز ١٩٦٦، ص: ٢٨.
وقد رد المحامي معضاد معضاد في العدد التالي (آب، ص: ٢٩ – ٣٠) معلناً شراء العقار رقم ٧٢١ في منطقة القبة – الشويفات بمساحة ٦٨٣٩ م٢ وتكليف لجنة مهندسين لوضع تصاميم البناء وأرفق الرد بصورة عن سند التمليك.
والجدير ذكره أن معضاد معضاد قريب من النكدي وأحد محاميه.
١٩٢ يظهر من رسائله إلى صلاح مزهر، وصلاح مزهر ومحمد الحجلي المؤرخة في ١٣/١٠/١٩٥١ و١٤/١/١٩٥٢ و٣١/١/١٩٥٢ و٢١/٨/١٩٥٢، و٢١/١/١٩٥٣ و١٥/٧/١٩٥٣ و٣٠/٣/١٩٥٤ استمرار متابعة أعمال بيت اليتيم في السويداء إذ يجيب عن استشارته في قضايا مستخدمين وقروض وطلاب.
١٩٣ وسيم يحيى، ص: ١٥٧ عن رسالة النكدي إلى مصلحة الإنعاش الاجتماعي.
١٩٤ «الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٥٣، ص: ١٥٥ – ١٥٦.
١٩٥ «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٥٤، ص: ١٢١ – ١٢٢.
١٩٦ المصدر نفسه، ص: ١٢٢ – ١٢٣.
١٩٧ «الضحى»، الجزء ٢، ٣، ٥، ٦، ٩، شباط وآذار ونوار وحزيران وتشرين الثاني ١٩٥٥، ص: ٤٣، ٧٣، ٧٤، ١٣٦ – ١٣٩، ١٧٢، ٢٨٥. و«الضحى»، الجزء ٤ و٦، نيسان وحزيران ١٩٥٦، ص: ١٠٤ – ١٠٦، ١٧٩ – ١٨١.

١٩٨ «الضحى»، الجزء ١٠، كانون الأول ١٩٥٧، ص: ٢٩٢ – ٢٩٣.
١٩٩ «الضحى»، الجزء ٣، آذار ١٩٥٨، ص: ١٢٠.
٢٠٠ «الضحى»، الجزء ٩، أيلول ١٩٦٣، ص: ٢٨١ – ٢٨٢.
٢٠١ «الضحى»، الجزءان ٣ و٤، آذار ونيسان ١٩٥٠، ص: ٦٣ – ٦٤.
٢٠٢ «الضحى»، الجزءان ٥ و٦، نوار وحزيران ١٩٥٠، ص: ٩٢.
٢٠٣ «الضحى»، الجزء ٨، تشرين الأول ١٩٥٤، ص: ٢٦٥.
٢٠٤ «الضحى»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٥٨، ص: ٢٣ – ٢٥ (نص رسالة اللجنة) وقد قدرت عدد الأيتام والمعدمين عند الدروز بـ ٥٠٠ يستوعب بيت اليتيم ٢٦٠.
٢٠٥ «الضحى»، الجزء ٥، نوار ١٩٥٤، ص: ١٣٤ – ١٣٥.
٢٠٦ البيان السنوي الثلاثون، «الضحى»، الجزء ١٢، ١٩٦١، ص: ٣٧١.
٢٠٧ وسيم يحيى، ص: ٤٧.
٢٠٨ وسيم يحيى، م.س.، الجدول رقم ١، ص: ٨٢.
٢٠٩ المصدر نفسه، الجدول رقم ٥، ص: ٣٥.
٢١٠ المصدر نفسه، ص: ٣٦.
٢١١ «الضحى»، الجزءان ١١ و١٢، تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٥١، ص: ٢٦٥.
٢١٢ «الضحى»، الجزء ١٢، كانون الأول ١٩٥٢، ص: ٣٧٨.
٢١٣ «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٥٨، ص: ١٤٥ – ١٤٧.
٢١٤ مقابلة مع الأستاذ خالد النكدي في ٢٠٠٤/١١/١١.
٢١٥ المقابلة نفسها في ٢٠٠٤/١١/١١.
٢١٦ مقابلة مع الأستاذ سامي النكدي في ٢٠٠٤/١٠/١٢.
٢١٧ البيان التاسع عشر، ١٩٥٠، «الضحى»، الجزءان ١١ و١٢، تشرين الأول وكانون الأول ١٩٥٠، ص: ٢٥٧ – ٢٥٨.
٢١٨ «الضحى»، الجزء ٢، شباط ١٩٥٦، نشرت عريضة تقدم بها داوود طليع، عبد الله الريشاني، حليم النجار، وعلي الأعور إلى الوزير الدرزي في العام ١٩٥٠ يذكرون هذا العدد.
٢١٩ «الضحى»، الجزء ٦، حزيران ١٩٥٢، تؤكد هذا العدد.
٢٢٠ «الضحى»، آذار ١٩٥٦، تذكر هذا العدد.
٢٢١ يستنكر في مقال له في «الضحى»، الجزء ٨، كانون الأول ١٩٥٩، (ص: ٢٤١ – ٢٤٤) احتجاج البعض على إرسال مصر أساتذة إلى لبنان وضمنه الداودية ويرى في ذلك مكرمة.
٢٢٢ Sayegh, Reconstruction, P. 45
٢٢٣ البيان السنوي الثلاثون، «الضحى»، الجزء ١٢، كانون الأول ١٩٦١، ص: ٣٧١.
٢٢٤ «الضحى»، الجزءان ١ و٢، ١٩٥٠، ص: ١٢ – ١٦.
٢٢٥ «الضحى»، الجزءان ٣ و٤، ١٩٥٠، ص: ٥٠ – ٥٢.
٢٢٦ الرحمة بين التحديد والتعديد، «الضحى»، الجزءان ٧ و٨، ١٩٥٠، ص: ١٥٠ – ١٥٢.
٢٢٧ رأي في الخواطر، «الضحى»، الجزءان ٩ و١٠، ١٩٥٠.
٢٢٨ بيت الطائفة، «الضحى»، الجزءان ١١ و١٢، ١٩٥٠.
٢٢٩ «الضحى»، الجزءان ٥ و٦، نوار وحزيران ١٩٥١، ص: ١٣١، والموضوعات المقصودة ما نشر عن الخواطر في أعداد سابقة، وبخاصة السابق.
٢٣٠ العدد نفسه، ص: ١٣١ – ١٣٢.
٢٣١ يظهر ذلك بوضوح في مقال النكدي: تعالوا وانظروا، «الضحى»، الجزءان ٧ و٨، تموز وآب ١٩٥١، إذ يرد على انتقادات نشرت تعتبر الإحسان رشوة وتأخذ عليه البحث في السياسة وادعاء الزعامة معتبرة شيخ العقل هو السلطة العليا. فرأى أن الشيخ وراءها وسببها رفضه طلب

الشيخ في الاجتماع به للمذاكرة بشأن بيت الطائفة وذلك لتدخله في الانتخابات تدخلاً يضر بمصلحة الطائفة.

٢٣٢ «الضحى»، الجزء ١، كانون الثاني، والجزء ٩، أيلول ١٩٥٢، ص: ٢٠ و٢٧٩، والجزء ١، كانون الثاني ١٩٥٣، ص: ١٣ – ١٤، والجزء ١، كانون الثاني ١٩٥٦، ص: ١٤ – ٢٢. والجزء ٦، حزيران ١٩٥٦، ص: ١٨٣ – ١٨٤. والأجزاء ١ و٢ و٣، ١٩٥٨، ص: ٦٣

٢٣٣ يظهر في «الضحى»، الجزءان ٥ و٦، ١٩٥٨، مقال بعنوان: قيام الساعة ينتقد فيه الدعوة، لمخالفتها للنص القرآني، وللآثار التي تتركها على الناس. ثم رسالة من شباب جبل العرب ونداء من طرودي عامر ناقدين لها أيضاً وردّ من حسيب أبو شقرا على نداء عامر.

٢٣٤ هذا الخلاف! أسبابه؟ ومسببوه؟ بتوقيع (ع)، «الضحى»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٥٨، ص: ١٤ – ٢٢ وهذه المؤاخذة هي واحدة من ثمانية عشر سبباً للخلاف برأي النكدي.

٢٣٥ ذكرت سابقاً.

٢٣٦ مقال مشيخة العقل، «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٥٤، ص: ١٠٣ و١٠٤. اتهمه بدعم ترشيح شيخ جنبلاطي يسايره وعمل الفريق الآخر لدعم شيخ يزبكي يناصبه العداء.

٢٣٧ العدد نفسه، ص: ١٠٤ – ١٠٥.

٢٣٨ مشيخة العقل – ٢ – «الضحى»، الجزء ٩، تشرين الثاني ١٩٥٤، ص: ٢٨٧ – ٢٩٣.

٢٣٩ مشيخة العقل – ٣ – «الضحى»، الجزء ١٠، كانون الثاني ١٩٥٤، ص: ٣١٥ – ٣١٨.

٢٤٠ نص قانون انتخاب شيخ العقل على:

١ استقلال الطائفة لشؤونها الدينية وأوقافها ومؤسساتها الخيرية.

٢ القول بشيخين للعقل مع الإبقاء على الثلاثة الموجودين آنذاك موقتاً، وعدم جواز الجمع بين منصب الشيخ وأية وظيفة أو مهنة.

٣ ينتخب شيخ العقل لمدى الحياة من بين الدروز اللبنانيين الأخيار البالغين الـ ٤٠ من العمر ومن أهل التقوى والدين ومن ذوي العلم والمعرفة والسمعة الحسنة ومن قبل جميع الذكور وتحت إشراف لجنة مختارة من أعضاء المجلس المذهبي ويكتسب شرعية بالفوز بالأكثرية النسبية حين ظهور النتيجة.

٢٤١ مقال: تعليقنا على قانون المشيخة، «الضحى»، الجزء ٧، تموز ١٩٦٢، ص: ٢١٢ – ٢١٤.

٢٤٢ وأعاد التركيز على هذا الاعتراض وعلى الاعتراض الخامس في مقال لاحق بعنوان: قانون مشيخة العقل تعقيباً وتوضيحاً للكلمة السابقة، «الضحى»، الجزء ٩، أيلول ١٠٦٢، ص: ٢٥٠ – ٢٥٣.

٢٤٣ نص قانون المجلس المذهبي على:

١. إنشاء مجلس يتولى شؤون الطائفة الزمنية والمالية وصلاحيته:

الإشراف على الأوقاف باستثناء أوقاف خلوات البياضة وعلى مؤسسات وجمعيات الطائفة.

تعيين مدير عام للأوقاف ووضع نظام لإدارتها.

الإشراف على انتخاب الهيئات الإدارية لجمعيات الطائفة.

الإطلاع والمصادقة على موازنة وحسابات هذه المؤسسات.

التدخل لحل كل خلاف يقع بين القائمين عليها. وحصر كافة أشكال التعامل المدني مع الأوقاف بمصادقته.

الاهتمام بشؤون مدارس طائفية.

التحقيق وفرض العقوبات على المقصرين أو المخالفات في إحدى هذه المؤسسات.

٢. تأليفه من عضويتين:

دائمة: هيئة مشيخة العقل والوزراء والنواب الحاليون والسابقون.

منتخبة من: أصحاب الشهادات الجامعية (محاميان، مهندسان، ثلاثة أطباء، ثلاثة حاملي شهادات)، ممثلو المناطق المخاتير ورؤساء البلديات وأعضائها: ٦ لكل من عاليه والشوف، ٣ لبعبدا، واحد لكل من راشيا وحاصبيا وبيروت والمتن الشمالي.
٣. رئاسته لشيخي العقل بالتناوب.
٤. اعتبار متولي الأوقاف الحالي مديراً عاماً لها.

٢٤٤ «الضحى»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٦٢، هوامش على نص القانون، الصفحات ٢٦٨ – ٢٧٦.

٢٤٥ «الضحى»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٢، نحن وقانون المجلس المذهبي (١)، ص: ٣٠٢ – ٣٠٤.

٢٤٦ يذكر جورج حنا في نص بعنوان: «هذه المجلة»، «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٦٨، أن امتياز المجلة باسم شكيب النكدي و«لكن الذي يشرف عليها هو عميد آل النكدي عارف»، ص: ١٢٣.

٢٤٧ استهدف النقد الموجه للنكدي ما كتب في «الضحى».

٢٤٨ «العرفان»، مج. ٤٣، الجزء ٣، كانون الأول ١٩٥٥، ص: ٣٣٩ – ٣٤٠.
«الضحى»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٥٦، ص: ١ – ٢ وتكون المكتب من سامي الصلح، رئيساً، عارف النكدي، نائباً للرئيس، محمد علي الطاهر، مندوباً مفوضاً، رشاد درغوث، أميناً للسر، فريد أبو عز الدين، نائباً لأمين السر، جورج صيدح، أميناً للصندوق، محسن سليم، مستشاراً قانونياً.
وحضره، فضلاً عن هؤلاء: عادل عسيران، سليمان ضاهر، أحمد عارف الزين، قسطنطين زريق، يونس البحري، عز الدين التنوخي، عبد الله المشنوق، فريد زين الدين، مارون عبود.

٢٤٩ مقال آخر: الوطنية والجهاد، «الضحى»، الأجزاء ١ و٢ و٣، ١٩٥٧، ص: ٣٥ – ٣٦.

٢٥٠ العدد نفسه، ص: ٢٧ – ٣٤.

٢٥١ محمد علي الطاهر، مجاهد فلسطيني الأصل عربي الانتماء والهوى، أسس جريدة «الشورى» و«الجديد» و«الشباب» في مصر وبقي فيها ٤٠ سنة وله كتب عديدة منها: نظرات الشورى، ذكرى الأمير شكيب، ظلام السجن.
وقد انتقل إلى لبنان في العام ١٩٥٥، وجدد ما كان يقوم به في مكاتب الشورى في مصر (لقاء أسبوعي مفتوح) وقد توفي العام ١٩٦٨. وقد صدر عنه كتاب بعنوان: محمد علي الطاهر، خمسون عاماً في القضايا العربية.
مؤسسة دار الريحاني، بيروت، لا تاريخ، ضمت أقوالاً له وأقوالاً عنه، والمعلومات في النص عن الكتاب، إلا حين يذكر خلاف ذلك.
وتقول «الراصد» (بيروت)، ص: ٤٥، عن الندوة إنها غير منظمة (لا أنظمة ولا برامج) ومفتوحة وأصبح لها مع الزمن قواعد شكلية: لا تدخين، لا أحاديث جانبية، شرب الشاي، ومضمونية: لا سياسة، لا طائفية، أحاديث فكرية وذكريات. هي – حسب نايف شبلاق – قضايا قومية ووطنية، ويسود الانسجام بين روادها.
أما روادها فهم السياسيون والمفكرون السوريون الذين التجأوا إلى لبنان مثل: زهير مارديني، نصوح بابيل، محمد الفرحاني، زهير الشاويش، معروف الدواليبي، عدنان الأتاسي، يوسف ايبش، والحاج أمين الحسيني، نايف شبلاق، وبعض المفكرين اللبنانيين: جواد بولس، محسن سليم، طه الولي، عارف النكدي، وجورج صيدح ووديع ذيب،، ومن يفد إلى بيروت، من المفكرين والمجاهدين من أصدقاء محمد علي الطاهر كالوزير المصري السابق محمد حلمي مراد الذي عُين مديراً للمركز الإقليمي والإدارة التابعة للأمم المتحدة في بيروت فانضم إليها.

٢٥٢ عارف النكدي، م.س.، ص: ٩٩ – ١٠٠.

الفصل التاسع

المصلح الاجتماعي... العدل المر
(١٩٦٣ - ١٩٧٥)

شكلت إقالة النكدي من إدارة الأوقاف والخلاف الدرزي – الدرزي حولها وحول قانوني المجلس المذهبي ومشيخة العقل بداية مرحلة جديدة في مسيرة النكدي تركز الجهد فيها على القضايا الخلافية ضمن الطائفة دون أن يحول ذلك عن متابعة كتاباته اللغوية ونقد الكتب في مجلة «المجمع» ومجلة «العرفان» و«الميثاق».

وقد اعتبر البحث هذه الإقالة – لا إقرار قانون المجلس المذهبي (تموز ١٩٦٢) ولا انتخاب أعضائه (تشرين الأول ١٩٦٢)[١] – بداية مرحلة جديدة استمرت حتى وفاته في العام ١٩٧٥. وقد جرت أحداثها ضمن بيئة شهدت تطورات مهمة في تاريخ لبنان والمنطقة[٢] أهمها:

أ– انتكاس التعايش السلمي بين القوتين العظميين بدء هذه المرحلة إنْ في أزمة الصواريخ في كوبا والحصار الأمريكي لها (أواخر العام ١٩٦٢) أو في تصاعد التدخل الأمريكي ضد الثورة في فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية، فضلاً عن محاولة ديغول إعطاء فرنسا دوراً عالمياً مميزاً عن حليفته الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة ماو تسي قيادة الصين الشعبية للعب دور مميز عن حليفها الاتحاد السوفياتي.

وتصاعد هذا الانتكاس مع تطورات حرب فيتنام وما أدت إليه من أزمات مالية واقتصادية أهمها ما أصاب نظام النقد الدولي في العامين ١٩٧١، ١٩٧٣ واستمرت آثاره لفترات طويلة لاحقة.

كما كان لهذا الانتكاس آثاره على القضية الفلسطينية والأحداث العربية سواء في الانقلابات التي عرفتها بعض الدول أو في الحروب العربية

الإسرائيلية (١٩٦٧، ١٩٧٣) أو في محاولات إيجاد حلول للصراع العربي- الإسرائيلي بعدها أو في الحرب اللبنانية (١٩٧٥).

ب-اضطراب الوضع السياسي العربي الذي اتخذ ثلاثة أشكال أساسية:

الأول: ازدياد حدة الانقسامات العربية إنْ بانقسام الدول إلى محور تقدمي - سوفياتي بقيادة مصر ومحور رجعي - أمريكي بقيادة السعودية، بعد حرب اليمن (١٩٦٢) الذي استمر حتى حرب ١٩٦٧ وتجدد بعد مبادرات التسوية في العام ١٩٦٩ والعام ١٩٧٣ بين محور قابل بها (مصر) وأخر رافض لها (سوريا والعراق في مرحلة والعراق وليبيا في مرحلة ثانية). أو بانقسام المحور التقدمي - السوفياتي نفسه بين اتجاه قومي ودولته مصر وآخر شيوعي (ودولته العراق في أيام عبد الكريم قاسم)، أو بانقسام ضمن المحور القومي نفسه بين اتجاه ناصري مثلته مصر في أيام عبد الناصر وأخر مثله الحكم في سوريا والعراق أيام البعث.

الثاني: تجدد الحرب العربية الإسرائيلية إن في العام ١٩٦٧ والهزيمة التي أصابت الدول العربية بها أو في العام ١٩٧٣ والنصر الجزئي الذي حققته الدول العربية والانعطاف الذي تلاها في ازدياد التحول نحو الولايات المتحدة ومحاولتها التسوية للصراع العربي الإسرائيلي غير المتفق عربياً عليها.

الثالث: انطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني (١٩٦٥) بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤) وازدياد فعاليته بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ وما اتبع ذلك من تأثيرات على الوضع العربي وبخاصة دول الجوار الفلسطيني، تمثلت بتعاطف شعبي واسع معه من جهة وتقلقل أمني وسياسي من حراكه العسكري، إنْ مع إسرائيل الذي أحرج الدول المحيطة بها أو ضمن بعض الدول التي لم تنظم علاقة معها (الأردن ولبنان) والنتائج التي أسفرت عنها.

ج- تقلقل الوضع السياسي اللبناني على مستويين:

مستوى صراع القوى السياسية الذي تفاقم مع الانقسامات العربية المتزايدة إن في الموقف من هذه الصراعات والذي برز بحدة في مسألة الحلف الإسلامي ١٩٦٦ أو في الموقف من العمل الفدائي ١٩٦٩ وما

بعده. أو في الموقف من القضايا الداخلية (التجديد لشهاب ١٩٦٤، انتخابات ١٩٦٨، انتخابات ١٩٧٠).

مستوى الحراك الاجتماعي الذي فرضته الإصلاحات التي أقدم عليها الرئيس فؤاد شهاب على مستوى التنمية وبناء الدولة وتعميم التعليم.

ولم يكن النكدي بعيداً عن هذه التطورات، وإن لم يعلن مواقف وآراء منها إلا بالحدود العامة إلا أنه تأثر بها على عدة مستويات:

- المستوى الأول: دخول لبنان والدول العربية في مرحلة لم يعتد عليها ولم يعرفها في المراحل التي عاشها وبنى شخصيته خلالها إنْ على مستوى قضايا الصراع وأشكاله وأطرافه أو على مستوى الذهنية العامة إلى حكمتها ثقافياً وسياسياً أو على مستوى البنى الاجتماعية الفاعلة فيها.
- المستوى الثاني: تأثر أطراف الصراع في القضايا التي تهمه (الأوقاف الدرزية) بالانقسام السائد، فكان اليزبكيون أقرب إلى الطرف السعودي عربياً، والى الحلف الثلاثي لبنانياً، وكان الجنبلاطيون أقرب إلى الطرف الناصري عربياً، والى العهد الشهابي، لبنانياً.
- المستوى الثالث: تأثره بالإصلاحات التي أحدثها العهد الشهابي وأدت إلى ازدياد تدخل الدولة في القضايا الاجتماعية المعني بها وكان هذا التأثر إيجابياً أحياناً (رعاية المؤسسات الاجتماعية) الذي أدى إلى تحمل مصلحة الإنعاش الاجتماعي عبء رعاية الأيتام في بيت اليتيم) وسلبياً أحياناً (تعميم التعليم الرسمي) الذي أضعف المدارس الخاصة ومنها الداودية فبعد أن كانت في مراحل سابقة المدرسة شبه الوحيدة في منطقتها وفي الطائفة التي بنيت لها، أصبحت المدارس الرسمية منتشرة في القرى والقصبات.

وسيعرض البحث مسيرة النكدي على المستويات الثلاثة التي درج عليها: السياسي، الاجتماعي، الفكري، وسيكون الاجتماعي هو الأول والأولى لأولويته في سيرة النكدي في هذه المرحلة ولضمور المستويين الآخرين إلى حدٍ كبير.

أ- النكدي في العمل الاجتماعي: صراع على الإمرة

تميزت هذه المرحلة، على هذا المستوى، بالتنازع بين النكدي والمجلس المذهبي حول الأوقاف الذي اتخذ طابعاً قضائياً وإعلامياً وتوسع ليصيب رذاذه الأمور الشخصية وليتجاوز الأوقاف إلى قضايا الطائفة.

ولم يكن على وتيرة واحدة إذ عرف الاحتدام في عهد المجلس الأول ١٩٦٣- ١٩٦٦ وهمد في بداية عهد المجلس الثاني ١٩٦٦-١٩٦٨ وتجدد في القسم الثاني من عهد المجلس الثاني ١٩٦٨ - ١٩٧٠ ليستمر بعد تعطل المجلس حتى وفاة النكدي مع المؤسسة الإدارية التي بقيت عنه ومع رئاسته ومع الزعامة السياسة للدروز.

وكانت مجلة «الضحى» لسان حال المجلس المذهبي منذ تشرين الأول ١٩٦٣ وحتى نهاية المرحلة، بعد ان انتزعت من أيدي النكدي برفع الشيخ محمد أبو شقرا، رئيس المجلس عريضة إلى وزارة الإرشاد بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢١ يعلمها فيه بتنحية المدير المسؤول أمين شمس الدين وتعيين محمد آل ناصر الدين بدلاً عنه وإبلاغ رئيس مصلحة الصحافة أمين شمس الدين بذلك في ١٩٦٣/١٢/١٦.[٣]

كما استمرت «الضحى» ثلاثة أشهر تحت إشراف النكدي (تشرين الأول - كانون الأول ١٩٦٣) ولسان حاله وأصبحت الميثاق منذ تشرين الأول ١٩٦٤ هي لسان حاله.

وسيعرض البحث مسيرة النكدي، على هذا المستوى خلال ثلاث فترات:

١٩٦٣ - ١٩٦٦.

١٩٦٦ - ١٩٦٨.

١٩٦٨ - ١٩٧٥.

الفترة الأولى (٦٣- ١٩٦٦): صراع دون ضوابط

ففي الفترة الأولى كان أعضاء المجلس المذهبي جنبلاطيين إذ قاطعت الحزبية اليزبكية انتخاباته وقاطع الأعضاء الدائمون فيه بما فيهم شيخ العقل الثاني رشيد حماده اجتماعاته، فكان مجلساً مطواعاً لرئيسه شيخ العقل محمد أبو شقرا في التنازع مع عارف النكدي، ومجلساً جنبلاطياً في الانقسام الدرزي.

وقد كان إقرار قانوني مشيخة العقل والمجلس المذهبي محطة تأجيج للصراع اليزبكي – الجنبلاطي وسبباً أساسياً معلناً للمقاطعة وإحدى قضايا هذا الصراع الذي أضيف إليه طبيعة المجلس المنتخب من الجنبلاطيين والمعبر عنهم.

وقد انبثق عن هذا الصراع وكان أحد مواضيعه الأساسية قضية تسلم الأوقاف من عارف النكدي التي أحدثت بدورها انقساماً آخر بين الدروز حول شخصية النكدي المشهود له بالكفاءة والعفة والنزاهة، وبخاصة في ظل حملة «الضحى» عليه، وهذا انقسام خرق الانقسام التقليدي يزبكي – جنبلاطي ليأخذ طابع النكدي – أبو شقرا أو النكدي – الآخرون دون التطابق مع الانقسام التقليدي.[٤]

ولم يكن النكدي المعني بالأوقاف منغمساً بهذا الصراع حين اندلاعه العام ١٩٦٢، وإنْ اعترض على القانونين لتكريسهما الغرضية بين الدروز (الإقرار بشيخي عقل) وشجع المشايخ على رفضه،[٥] فلم يعلق على المقاطعة ورضي بتشكيل المجلس لجنة للاتصال بالمعارضين، كما دعا لتسلم الأوقاف.

إلا أن ذلك لم يدم طويلاً إذ انقلب الوضع بعد قرار المجلس إقالته (أيلول ١٩٦٣) ودخل في الصراع كطرف في حدود القضايا المتعلقة به فتقاطع بذلك مع الحزبية اليزبكية وحاول كل من الطرفين الاستفادة من الآخر.

وكان الدافع لهذا التحول اشتداد الصراع داخل الطائفة[٦] المترافق مع تأزم الوضع السياسي العام[٧] فتحول النكدي من ناقد للقانونين وداعٍ إلى تسلم الأوقاف، رغم قرار المجلس في ٦٢/١١/١٤ رفض الاستقالة،[٨] إلى رافض لذلك، فرفض دعوة رئيس لجنة الأوقاف أنيس روضة للاجتماع في ٨/٢٢ للتباحث مع اللجنة في كيفية التسلم والتسليم وبرر ذلك بـ:

الخلاف داخل الطائفة وحول القانونين والأوقاف.[٩]

التمييز بين التخلي عن الأوقاف وتسليمها.

عدم تقديمه استقالة للمجلس وعدم اعترافه به.

عدم دستورية المجلس وعدم الاتفاق عليه.[١٠]

وقد كان قرار المجلس المذهبي إقالة عارف النكدي (١٩٦٣/٩/١٨) إذكاء للخلاف إذ أصدر بعض أعضاء المجلس[١١] بياناً أسفوا فيه لتعرض

النكدي لحملات التهجم وأعلنوا معارضتهم جميع القرارات التي صدرت عن المجلس منذ ١٥ أيار ١٩٦٣ لانعقاده بأقل من النصاب القانوني، فضلاً عن تعليقهم حضور الجلسات[١٢] إلى أن تقترن مقترحاتهم بما يكفل كرامة الطائفة ووحدتها.

وقد كانت قضايا الخلاف في هذه الفترة هي:

١. قضية الأوقاف.

٢. قضية المجلس المذهبي ورئيسه.

٣. قضية الانقسام الدرزي.

وكانت قضية الأوقاف هي الأهم إعلامياً: فكانت الدعاوى القضائية، مطالعات وأحكام، مادة سجالية بُني عليها أحكام واستل منها تاريخ ورُفع بها محذورات وقد دارت حول:

صحة التمثيل في إدارة الأوقاف وتوابعها.

صدقية الممثلين وأمانتهما.

فقد اعتبر المجلس أن صدور قانونه أعطاه شرعية إدارة الأوقاف الدرزية ومؤسساتها(المادة ٢٥) واعتبر رسالة النكدي إلى الأعضاء الدائمين في المجلس الناقدة للقانون والمتضمنة اعتبار مهمته منتهية استقالة من ولايته على الأوقاف التي كرسها القانون بالاسم (المادة ٢٨) وبخاصة أن الاستقالة قد قبلت في ١٥ نوار ١٩٦٣ وصدر عن وزير العدل تعميم رقم ٢٠ تاريخ ٢ نيسان ١٩٦٣ إلى المحاكم المدنية بحصر تمثيل الطائفة بالمجلس أو ممثل الهيئة الدينية، كما صدر تعميم آخر رقم ٣٧ من رئيس الوزراء اللبناني حصر التمثيل المالي بالمجلس (١٩٦٣/٧/٥) ثم صدر بعده قرار إقالته (١٩٦٣/٩/١٨) ويكون بذلك، حسب رأيه، هو الممثل الشرعي والقانوني الوحيد لإدارة الأوقاف، وهذه هي قاعدة تقديمه للدعاوى ضد النكدي وضد المستأجرين الذين تمنعوا عن دفع ما عليهم له وهي منطلق الحملات الإعلامية على النكدي.[١٣]

ويلحظ في المطالعات والأحكام التي نشرتها الضحى خلال الأعوام ٦٤ و٦٥ و١٩٦٦ أنها تدور حول تمثيل الأوقاف، وطالب المجلس بإلزام النكدي تسليم الأوقاف ووقف أعمال البناء فيها كما طالب المستأجرين في

أملاكها بدفع البدلات له باعتباره صاحب التمثيل الرسمي في حين تمنع النكدي عن التسليم وأصر على قبض الإيجارات.[١٤]

أما النكدي فقد اعتمد على اعتراض فئة من الدروز على القانون الذي يجعله موجب الأبطال من جهة وعلى أنه لم يقدم استقالته للمجلس من جهة ثانية، وعلى التمييز بين الأوقاف العامة والمعني بها هنا أوقاف الداودية والوقف التنوخي وبيت اليتيم واعتباره الأول هو المعني به في القانون في حين أن الثاني له ولاية خاصة تابعة للنكديين والثالث تمول الجزء الأكبر من نفقاته مصلحة الشؤون الاجتماعية.

وبعد أن أبلغ بعض أعضاء المجلس استعداده لتسليم الأوقاف لهيئة صالحة وأعلن ذلك في الضحى[١٥] قبل تفاقم الخلاف تراجع عن ذلك وعمل على خطين:

الأول نظري: تجلى بالقول بعدم دستورية القانون والخلاف الدرزي – الدرزي حوله الذي يبطله من جهة وبالقول بالفرق بين إعلان رغبته التخلي عن الأوقاف وتسليمها إذ يعتبر رسالته للأعضاء الدائمين رغبة بالتخلي لا استقالة ويعتبر قرار الإقالة غير قانوني فهو معين بقانون وإقالته يجب أن تكون بقانون أيضاً. وهو بهذا يعتبر نفسه مستمراً في ولايته الأوقاف ولا يعترف بصفة المجلس المذهبي هذه.

الثاني إجرائي: تجلى بمحاولة التمييز في الأوقاف الدرزية بين:

- الأوقاف العامة وهي الأوقاف التي جمعت تحت هذا الاسم أو أسماء متقاربة حين تأسست الداودية، وقوامها الأساس وقف الشيخ أحمد أمين الدين، وقد ولّي عليها في العام ١٩٣١.
- الوقف التنوخي وهو وقف الأمراء التنوخيين الذي ولي عليه في العام ١٩٢٤، وهي ولاية خاصة وقد برر ولاية النكديين هذه غير المستندة إلى نص أو قربى بانتزاع النكديين هذه الأملاك من أيدي الشهابيين الذين استولوا عليها بعد انقطاع سلالة التنوخيين وإعادتها وقفاً.
- بيت اليتيم الدرزي الذي أقامه في العام ١٩٣٩ وأصبح تمويله[١٦] في العام ١٩٦٤ قائماً على مصلحة الإنعاش الاجتماعي.

وامتد التناقض حول صحة تمثيل الأوقاف وإدارتها إلى صدقية الممثلين وأمانتهما.

فشكك المجلس بولاية النكدي العامة من نواح ثلاث:

خروجه عن غاية الواقفين، وبخاصة من ناحية عدم الاهتمام بالتعليم الديني.

تلميح، عبر نشر التولية، إلى أنه معين من شيخي العقل وقاضي المذهب، أي أنه دونهم في التراتبية الدرزية وهم مرجعه.

اعتبار ولايته منتهية حين لم يرض بالعودة عن الاستقالة ثم قبول الاستقالة ومن ثم الإقالة.

كما شكك بولاية النكديين الخاصة على الوقف التنوخي مبرزاً الوقفية نفسها وغير فاصل بين الوقف الخاص والأوقاف العامة.

كما رفض المجلس اعتبار بيت اليتيم غير ذي علاقة بالأوقاف العامة إن لجهة إلحاقه بالوقف التنوخي أو لجهة اعتباره تابعاً للإنعاش الاجتماعي.

كما أخذ على النكدي ارتكاب أخطاء فاحشة في إدارة الأوقاف وتسجيل بعض العقارات باسمه واستفادته من الأوقاف.[١٧]

وقد كان رد النكدي متعدد المستويات، فعلى المستوى الأول تمسك برفض تسليم الأوقاف للمجلس لمأخذ عليه (عدم دستورية القانون، الخلاف حول المجلس، حزبية المجلس القائم.)

وعلى المستوى الثاني، أعاد التذكير بما قام به على مستوى تنميته الأوقاف وفتح المدارس وبناء بيت اليتيم وتطويره.

وعلى المستوى الثالث، أعاد التذكير، آسفاً، بما سبق أن شغله من مناصب في سوريا كان فيها موضع ثقة واحترام بصدقه وأمانته، وكان في هذه المناصب أموال طائلة لا تضاهي أموال الأوقاف بها.

وعلى المستوى الرابع، فنّد ما اتهم به في أمانته: تسجيل الأوقاف بأسماء متعددة: أوقاف الطائفة، أوقاف الداودية وتسجيل أوقاف باسم الوقف بيت اليتيم لصاحبه ورئيسه وتسجيل أملاك باسمه وباسم أفراد عائلته.

فرأى في الأولى تعدداً في الصيغ اعتمدته الدوائر ورأى في الثانية أمراً طبيعياً لأن للوقف متولياً لا يعطيه حق الأملاك الشخصية واعتبر الثالثة حقاً طبيعياً له ان يشتري ويبيع مبيناً بالتفصيل ما باع من أملاكه وقيمة ما قبض من معاشات.

وعلى المستوى الخامس، حمل الشيخ محمد أبو شقرا، شيخ العقل، مسؤولية ما أصاب المجلس والطائفة من خلافات، وأعاد التذكير بمواقفه من دار الطائفة ومن أبيه ومن غيره من المسائل المثارة في الخمسينات متسائلاً، رداً على تساؤل المجلس: من أين للشيخ هذا.[١٨]

وعلى المستوى السادس أتاح نشر شهادات من شخصيات درزية، مهاجرة ومقيمة، بالنكدي وأمانته، فضلاً عن نشر بيان المعارضة للمجلس.[١٩]

٢ – أما قضية المجلس المذهبي التي اعتبرها الفاعلون فيه وعلى رأسهم شيخ العقل محمد أبو شقرا، والضحى التي أصبحت ناطقة باسمه، قضيه قانونية منتهية بحكم توافقها مع القانون وإقرار السلطات الرسمية به وتعاملها معه كممثل شرعي وحيد.

وهي بهذا المعنى لم تدخل في نقاشها مع عارف النكدي ومع الفريق المعارض بل أُدخل النكدي والمعارضون فيها كخارجين عن المجلس وقانونه وعن وحدة الطائفة.

ولم تترك مجلة المجلس (الضحى) في هذه المرحلة مناسبة دون التعرض للنكدي إنْ في نشر الدعاوى القضائية والتعليق عليها، أو في نشر مقالات وتعليقات في غير هذا الإطار تصب في تشويه صورته المعروف بها.

أما النكدي الذي نقد قانون المجلس حين صدوره (تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول ١٩٦٢) وطلب من أعضائه الدائمين الإسراع بتعيين من يقوم مقامه لم يبد موقفاً سلبياً منه (تشرين الأول ١٩٦٢) لا بل أكبر في أعضائه الموقف النبيل الذي اتخذه الحاضرون بتجاوبهم مع رغبة بعض أعضائه بتعديل القانون ومد الأيدي إلى الفريق المعارض والمقاطع[٢٠] وتشكيل لجنة للاتصال بالمعارضين، وتمنى أن يقابل المعارضون البادرة عينها[٢١] وأثنى عليه وحذره من الانزلاق في الحزبية في أعداد «الضحى» حتى آب ١٩٦٣.[٢٢]

وقد التقى وفود المجلس التي حاولت ثنيه عن التخلي عن إدارة الأوقاف دون رفض لها كوفود ودون القبول بطلبها التراجع عن التخلي ولم يظهر موقفاً معلناً من قبول استقالته (١٥ نوار ١٩٦٣).

إلا ان تصاعد الخلاف الدرزي – الدرزي وطلب المجلس من رئاسة الحكومة إصدار تعميم باعتبار اللجنة المالية للمجلس هي المعترف بها في

التمثيل الدرزي (تموز١٩٦٣) قبل أن تنهي وساطة قائمة آنذاك عملها ثم إصدار قرار إقالة النكدي (أيلول ١٩٦٣) غير وجهة التعاطي مع المجلس الذي أضيف إلى مقاطعيه،[٢٣] بعض أعضاء المجلس.[٢٤]

فأعلن النكدي عدم الاعتراف بهذا المجلس وعدم التعاون معه والاتصال به أو بأي لجنة من لجانه ما دام على رأسه الشيخ محمد أبو شقرا وذلك لظهوره بمظهر حزبي.[٢٥]

وكان التركيز في نقد المجلس على رئيسه الشيخ محمد أبو شقرا فنشر في عده مقالات في «الضحى» أولاً (تشرين الأول، تشرين الثاني ١٩٦٣) والميثاق لاحقاً، كما طالب باستقالته[٢٦] واعتبرت المعركة معه في ما ادعى من اتهامات في مجلة «الضحى» وملحقها (تشرين الأول ١٩٦٣) هو القضاء.[٢٧]

وأخذ عليه مساءلته في أمور شخصية ورد عليه بمثلها وذكّر بعلاقاته السابقة به في دمشق والسويداء نافياً ما يشاع عن دوره في تنصيبه دون أن ينفي سروره بذلك وما أوصاه من ابتعاد عن الغرضية وعمل لتوحيد المشيخة.[٢٨]

وقد وافق على ما ورد في بيان الثمانية المستقلين من المجلس باتهام الرئاسة بالروح الحزبية وأضاف مواقف سابقة له سبق أن ذكرها (الصلاة على الميت، عراضة الجديدة، عراضة عبيه، الموقف من الأمير عادل).[٢٩]

وحدد قضايا الخلاف معه حول:

١. دار الطائفة.

٢. الانتخابات النيابية في العام ١٩٥١ وتبرع فيليب تامر.

٣. يوم القيامة.

٤. قانون المشيخة والمجلس المذهبي.[٣٠]

وأضاف عليها مآخذ بعضها قديم (بدعة الرحمة وترشيح شيخ العقل) وبعضها الآخر مسلكي (الحزبية) وبعضها الثالث متعلق بتدابير المجلس أثناء هذا الخلاف وما أحدثه من بلبلة في الأملاك والإيجارات ومن إعاقة أعمال بيت اليتيم.[٣١]

ورد على قول الشيخ بأن معركته هذه ضد الإقطاع مذكراً بفضل الإقطاع عليه (دور الأمير عادل أرسلان في انتخابه والتوسط له عند الرئيس بشارة

الخوري ودور زعماء الدروز الإقطاعيين في إصدار قانوني المشيخة والمجلس المذهبي).[٣٢]

كما رد على قول الشيخ بأن الدروز في مرحلة الانتقال من الفوضى إلى النظام آخذاً عليه إعاقته عمل المؤسسات ومنها بيت اليتيم التي هي عنوان النظام.[٣٣]

ورحب بنداء المجلس الناقد للحزبية اليزبكية والجنبلاطية (٢٥/٥/١٩٦٦) والمهيب بكل درزي التنكر لها.[٣٤] واعتبره نداء حق وصدق إلا ان عيبه صدوره عن هيئة أشاعت الفوضى وحركت العصبيات والغرضيات[٣٥] وكرر اتهامه للمجلس بالغرضية وبإشاعتها في مقال لاحق.[٣٦]

٣- القضية الثالثة: قضية الوضع الدرزي العام المتمحورة حول الغرضية بين الدروز (الجنبلاطية – اليزبكية) الذي سبق النكدي أن نقدها في مراحل سابقة وكانت محور نقده لقانون المشيخة وقانون المجلس.

وقد كان هذا النقد للغرضية أساس رفضه التعاطي مع المجلس الذي قاطعه اليزبكيون فرحب باقتراح بعضهم فتح الحوار مع المقاطعين داعياً المقاطعين إلى التجاوب وهاجمه لانسياقه مع الغرضية كما كان أساس عدم تجاوبه مع هذا المجلس في تسليم الأوقاف.

كما كرر ذلك في أكثر من مقال آخذاً على الطائفة الاختلاف والانشقاق[٣٧] ومرحّباً ببيان المجلس الناقد لهذه الغرضية، وإنْ رأى عدم أهليته لهذا النقد.[٣٨]

ولم يكن المجلس ومجلته بعيدة عن هذا التوجه لا بل كتبت بمنطق النكدي نفسه[٣٩] واتبعت أسلوبه في المخاطبة وأصدر المجلس نداءه المشهور بنقد هذه الغرضية، وقد قرن هذا الخطاب الناقد للغرضية حملة إعلامية وقضائية على النكدي في قضية الأوقاف بشكل خاص مقرونة بالقول بمساهمة عمله بالانقسام بين الدروز ومحملة جهات أخرى بإقامة الضجة حول إقالته لغايات أخرى عندها فلا هي تريده ولا النكدي يحترمها.[٤٠]

وكانت «الضحى» بمقالاتها وبنصوص الدعاوى المقدمة ضد النكدي متجاوزة موضوع النزاع: تسلم الأوقاف إلى قضايا أخرى تمس بسيرته ومسلكه، فضلاً عن اتهامه بتشجيع الانقسام داخل الطائفة.

ولم يبدِ رأياً بمنع كتاب «مذهب الموحدين: الدروز» لعبد الله النجار وتعرضه للضرب على يد بعض المشايخ في دار الطائفة، مكتفياً بنشر ردود على ذلك من مؤيدين للنجار، وبخاصة نجيب العسراوي الذي ألف كتاباً متوافقاً معه «المذهب التوحيدي الدرزي» وكان داعماً للنكدي وناقداً للشيخ الذي أقاله من تمثيل المشيخة في البرازيل وكانت الإقالة قضية خلافية جديدة، ونشر ردوداً على كتاب د. سامي مكارم «أضواء على مسلك التوحيد» المعارض لكتاب النجار.[٤١]

الفترة الثانية: (٦٦– ١٩٦٨): هدنة مشروطة

وفي الفترة الثانية التي بدأت مع انتخابات المجلس المذهبي في تشرين الأول ١٩٦٦ واستمرت حتى حزيران ١٩٦٨ كان أعضاء المجلس بغالبيتهم يزبكيين، بعد قرار العودة عن المقاطعة في حين كان الأعضاء الدائمون من الحزبيتين فحكم تركيبة المجلس الثنائية وبخاصة في الموقف من النكدي.

وقد ترافقت هذه الفترة مع تطورات ذات علاقة بأحداثها وكانت بيئة لها أهمها:

- استمرار الانقسام العربي بعد حرب اليمن، أكان بالخلاف المصري «الناصري» مع السعودية «الرجعي» وبالخلاف المصري «الناصري» مع سوريا «البعثي» وبروز جديد فيه حول تصريحات الرئيس التونسي، بورقيبة، حول ضرورة القبول بدولتين، عربية ويهودية، في فلسطين (١٩٦٥) وما أثاره من انقسام، والانقلاب على الرئيس أحمد بن بلا في الجزائر (حزيران ١٩٦٥).

وقد اتخذ هذا الانقسام بعداً جديداً ومحورياً اثر دعوة الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز وشاه إيران إلى إقامة حلف يدعو إلى إقامة اتحاد بين كل الدول الإسلامية (أواخر ١٩٦٥) وأطلق على هذا المشروع الحلف الإسلامي الذي جاء في سياق تجدد الصراع السوفياتي – الأمريكي.

- تأجج قضايا الصراع العربي – الصهيوني الذي شهد في هذه الفترة محاولة إسرائيل ضخ مياه نهر الأردن وقرار مؤتمر القمة الثاني (في ٥ – ١٩٦٤/٩/١١) الرد الفوري بتحويل مجرى النهر وتهديد إسرائيل بالرد

العسكري، انطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني (١٩٦٥/١/١)، إعطاء ألمانيا الغربية صفقة أسلحة لإسرائيل والاعتراف بها (١٩٦٥) ثم دعوة بورقيبة لقيام دولتين يهودية وعربية والاعتراف بإسرائيل ثم حرب حزيران ١٩٦٧ وهزيمة العرب فيها.

– تجدد التأزم السياسي الداخلي في عهد الحلو، فمن جهة أولى تراجعت القوى الشهابية، والنفوذ الشهابي فيه واتجهت إحداها، كمال جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي إلى رفع وتيرة المعارضة لمسايرة الرئيس للاتجاه المعارض، خارجياً وعربياً وداخلياً، إنْ بتشكيل جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية (مطلع ١٩٦٦) أو بإثارة القضايا الاجتماعية والاقتصادية (مؤتمر بتخنيه صيف ١٩٦٧). ومن جهة ثانية تمكنت القوى المعارضة للشهابية من الحؤول دون التجديد لرمزها في ١٩٦٤ وقيام تكتل الأربعين وفيه كتلة مجيد أرسلان فضلاً عن معارك لها في الانتخابات الفرعية في جبيل وفي اغتيال كامل مروه.

وقد كانت أزمة انترا (خريف ١٩٦٦) وتداعياتها والتحضير للانتخابات النيابية مبكراً. (اجتماع صوفر في ١٩٦٧/٩/١٩ للقوى المعارضة للشهابية، ريمون إدّه، كامل الأسعد، صائب سلام، مجيد أرسلان، سليمان فرنجية، جوزف مغبغب) ثم قيام الحلف الثلاثي (كميل شمعون، بيار الجميل، ريمون إده) وتمكنه من الفوز في عدة مناطق، فضلاً عن فوز قوى معارضة في الانتخابات النيابية ربيع ١٩٦٨ مؤشراً لهذا التأزم ومعبراً عن تراجع القوى الشهابية.[٤٢]

وقد شهدت الأشهر السابقة للانتخابات تحضيراً لها تجلى فيما يخص القضايا المتعلقة بالنكدي بـ:

– اتجاه المجلس ومجلته «الضحى» للأخذ بنقد النكدي السابق للقانونين (مشيخة واحدة للأمور الدينية، مجلس للأمور الزمنية..)[٤٣] وبدعوته لنقد الغرضية من جهة وبنقل الحملة عليه من مستوى الأوقاف إلى المستوى السياسي بنشر تعليقات عن محاولات لإثارة الفتنة بين الدروز أعقبت بأخبار عن علاقته بكميل شمعون واجتماعه معه.[٤٤]

– اكتفاء «الميثاق» بنشر ردود على رسالة الشيخ محمد أبو شقرا إلى عارف

حمدان رشيد الذي اعتبر فيه معركته ضد رواسب الإقطاع وضد الفوضى، فذكرت بدور الإقطاعيين بالإتيان به شيخ عقل ودعمه.[٤٥] كما أشارت إلى عرقلة عمل المؤسسات،[٤٦] ونشرت مراسلات أمين شمس الدين المدير المسؤول لـ«الضحى» سابقاً مع رئيس مصلحة الصحافة في العام ١٩٦٣ حول «الضحى» وانتقال الإشراف عليها إلى المجلس المذهبي تحت عنوان الضحى والتدابير السياسية[٤٧] كما نشرت مراسلات فؤاد حمزة مع المجلس ورسائل نجيب العسراوي حوله.[٤٨]

كما نشرت نداء المجلس الداعي للتخلي عن الغرضية وعلقت عليه،[٤٩] إلا أنها لم تعلق على اقتراح المجلس توحيد المشيخة كما لم ترد على خبر اجتماع شمعون بالنكدي.

- تفجر الخلاف مع حفلة نهاية السنة الدراسية لدار الحكمة (٢٦ حزيران ١٩٦٦) بُعيد اتهام الضحى للنكدي بعلاقة مع شمعون وقبيل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر. إذ تحدث فيها مدير الدار: شكيب النكدي، د. سليمان أبو الحسن، د. بشير العريضي، عبد الله النجار، شفيق المصري، عارف الأعور، سليم شمس الدين وعارف النكدي.

وكان تركيز الخطباء على مآثر النكدي الوطنية والخلقية والدفاع عن مواقفه والإشارة إلى مشاكل الطائفة وضرورة تجاوزها. وأعاد النكدي تأكيد موقفه الناقد للشيخ محمد أبو شقرا وبخاصة في دعاويه المتعددة وحملات «الضحى» عليه، والرافض تسليم الأوقاف لفريق دون آخر والداعي إلى قيام لجنة سماها من الذين يعطفون على الشيخ للنظر في الأمر.[٥٠]

وقد كانت كلمة كل من الأعور والعريضي شديدة اللهجة ضد الحزبية الأخرى بدليل عدم نشرهما في «النهار»،[٥١] وتجاوب النكدي مع محاولة إصلاح ذات البين وعدم نشرهما[٥٢] وبدليل رد «الأنباء» العنيف على الاجتماع ووصف ما جاء في كلماته بالتهجم الوقح.[٥٣] وقد خلصت الحفلة إلى إرسال برقية إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وقعها بشير العريضي وعارف الأعور، المهندس، تضمنت «مقررات بالإجماع للحاضرين» — حسب نص البرقية التي قدرت عددهم بعشرة آلاف — هي:

١. تعديل القانون الحالي للمجلس المذهبي باتجاه تحوله إلى هيئة زمنية تشرف على أمور الطائفة الخيرية وأن تكلف لجنة يرضى عنها المجموع الدرزي لإعداد التعديل.
٢. إلغاء جميع الإجراءات التي اتخذها المجلس الحاضر وعلى رأسها قضية الأوقاف وتعيين لجنة سداسية يرضى عنها المجموع الدرزي للتعاون مع عارف النكدي في إدارة الأوقاف.
٣. إتباع قاعدة الكفاءة في التوظيف وعدم تعيين حزبيين أو محميين من قادة أحزاب.

كما أسف المجتمعون لتعامل الدولة مع الدروز بمكياليين و طالبوا باعتماد معيار الوطنية في التعامل.[٥٤]

وجوبهت الحفلة بردود عنيفة من «الأنباء» و «الضحى» فاعتبرتها «الأنباء» نداء الفتنه آخذة عليها:

- استغلال الاجتماع لأغراض لا تمت للدراسة العامة وحتى للياقة الأدبية بصلة.
- ضمها أعضاء متنافرة ومتعاكسة في تفكيرها مما يجعلها تظاهرة مفضوحة للتهويل و لتأخير حكم قضائي.
- اصطباغها بلون من الدعوة إلى الفتنة الشعبية و تهجم وقح على يد العملاء المعروفين وأموال الحلف الإسلامي.
- تحذير الرأي العام في منطقة عاليه و سواها من الانجراف في تيار هذه الفتنة.
- الدعوة للعقلاء من الفريقين، و في طليعتهم رجال الدين للسعي بإخلاص وأخوة ووطنية صادقة لحل ما تبقى من خلافات لا يمكن أن تؤثر على وحدة الهدف الوطني وعلى وحدة التعاضد الإنساني.[٥٥]

واتهمت «الضحى» عملاء مشروع الحلف المشؤوم والحلف الإسلامي بالوقوف وراءه.[٥٦] وركزت هجومها على النكدي في أكثر من موقع[٥٧] وقد سبق لها أن أوردت في عددين سابقين (أيار وحزيران) خبر زيارة كميل شمعون للنكدي في بيته.[٥٨]

ثم لخصت أسباب الخلاف بجملة قضايا هي:

- وحدة الرئاسة الروحية و تحليها بميزات دينية و زمنية عاليه.

- تشييد دار الطائفة ورفع علمها عليها.
- تنظيم أمور الطائفة وأوقافها وشؤونها.
- وجود مجلس طائفي و تعديل قوانين الطائفة لرفع مستواها.
- التعاون والحوار ورفض الغربة والتآلف.[٥٩]

– محاولة التهدئة بعد حفلة دار الحكمة و تحديد مواعيد الانتخاب للمجلس (أول آب) وتمثلت بـ:

- توسط مع النكدي أدى إلى عدم نشر خطابي العريضي والأعور في حفلة دار الحكمة،[٦٠] دون ان يمنع ذلك من الرد علي مقال «الأنباء» الذي ردّه لجنبلاط ونفي تهمتها للقيّمين علي الحفلة بالقبض من الحلف الإسلامي[٦١] ومن عتاب كمال جنبلاط لقوله كان زعيماً درزياً قبل أن يكون له شرف اعتناق العقيدة الاشتراكية معدداً دور الدروز في زعامته.[٦٢]
- إصدار الأمير مجيد أرسلان بياناً استنكر فيه الحالة التي وصلت إليها الطائفة وحمل المسؤولية للجميع مطالباً الجميع أن لا يماشوه وجنبلاط إذا كان في أعمالهما ما يضر بمصلحة الطائفة.[٦٣]

وقد جرت الانتخابات في موعدها المحدد (٣ و ١٩٦٦/١٠/٨) بعد عودة اليزبكيين عن مقاطعتهم،[٦٤] وتخلل جلسة الانتخابات الثانية حادث أودى بحياة فايز البيطار وجرح محمود أبو حجيلي الأمر الذي جمد عضوية ممثل راشيا[٦٥] دون ان يلغي نتائج الانتخابات كلها.

وقد جاءت نتائج الانتخابات بفوز كبير لمعارضي الشيخ محمد أبو شقرا إذ كانوا ممّن يمكن أن يسموا مجازاً يزبكيين.[٦٦]

وقد شارك الأعضاء الدائمون كلهم في الجلسة الأولى للمجلس (١٩٦٦/١١/٧)، بعد لقاء مصالحة لمشايخ العقل الثلاثة في منزل يوسف عساف وبمبادرة منه في ١٩٦٦/١٠/٢٦,[٦٧] وانتخبت خلاله لجانه، ففاز الشيخ حليم تقي الدين بأمانة السر والسيد عادل الجردي بأمانة الصندوق والشيخ رشيد القاضي برئاسة اللجنة الإدارية والمحامي عارف الأعور برئاسة اللجنة المالية وعفيف سلمان برئاسة لجنة الأوقاف في حين استمر المقدم محمود أبو خزام مديراً عاماً للأوقاف[٦٨] – وهو موظف – حتى تاريخ

الجلسة الاستثنائية (٢٦ أيار ١٩٦٧) التي أصدرت قرارات تسوية لوضع الأوقاف و اختارت بدلاً عنه محمود خليل صعب.[٦٩]

وقد سادت أجواء التهدئة بعدها فتوقفت «الضحى» عمّا كانت تنشره حول النكدي وقضايا خلافية أخرى، بعد الانتخابات مباشرة، ووجه مشايخ العقل نداء مشتركاً للموحدين في ١٩٦٧/١/٢١ أعلنوا فيه بدء عهد جديد «عهد تراضٍ وسماح وعمل على ما فيه خيركم، عهد الألفة ولمّ الشمل ووحدة الصف وتفاهم الأهل».[٧٠]

كما توجه أعضاء المجلس لوقف الحملات الإعلامية فتدارسوا، في لقاءات غير رسمية، السبل الآيلة إلى ذلك وكان التوجه لحصر النقاش داخل المجلس حول نقاط الخلاف الثلاث: تعديل قانون المجلس، تعديل قانون المشيخة، الأوقاف العامة مع صيانة الكرامات.[٧١]

وقد رحب النكدي بنتائج الانتخابات، التي كانت الغلبة فيها الراجحة لأصحاب الكفاية العلمية والأخلاق الرضية المشهورين بالعفة والاستقامة والإخلاص،[٧٢] وذلك رغم جو الإرهاب الذي سادها والأساليب الملتوية التي اتبعت، وردّ النتيجة لأمرين: الوعي من جهة والاشمئزاز من المجلس السابق.[٧٣]

وقرنت «الميثاق» الترحيب باستعادة آراء ناقدة للمجلس قيلت في مراحل سابقة، وأبرزها: المؤتمر الدرزي العام، الأعضاء الثمانية المستقيلون من المجلس، مجيد أرسلان، كمال جنبلاط، بهيج تقي الدين، بشير الأعور، فرحان العماد، كمال سلمان، عارف شمس، نسيب يونس، عارف الأعور، فؤاد حميه، نايف القاضي، نجيب أبو عز الدين، شفيق الحلبي، خالد الريشاني، علي ناصر الدين،[٧٤] وبيان المقاطعين.[٧٥]

و قد اقترحت «الميثاق» مهمة المجلس بـ:

١. تطبيق المادة ٦ من قانون مشيخة العقل.
٢. فصل المسائل الدينية عن الزمنية.
٣. إرجاع مقام المشيخة لما كانت تتمتع فيه من حرمة ووقار وصيانة بالترفع عن الغرضيات والمظاهر.
٤. محاسبة محمد أبو شقرا وعارف النكدي اللذين كان اختلافهما أحد أسباب الانشقاق في الطائفة وذلك في المسائل الآتية:

- ما دخل إليهما من تبرعات ومساعدات.
- التوظيفات التي أقدم كل منهما عليها.
- استخدامهما موظفيهما للاعتداء.
- استخدامهما الدعاوى الشخصية في الأموال العامة.[٧٦]

وقد تجاوب النكدي مع أجواء التهدئة فاجتمع مع اللجنة التي شكلها المجلس لهذه الغاية وتوصل الطرفان إلى اتفاق على تسليم الداودية والمعنية وأملاك الوقف إلى مديرية الأوقاف، كما اتفق الطرفان على اللجوء إلى التحكيم في قضية الوقف التنوخي وعلى تشكيل لجنتين لبيت اليتيم:

- لجنة لمساعدة النكدي في إدارته مكونة من اثني عشر عضواً يسمي المجلس أربعة وتسمي لجنة السيدات أربعة ويختار المجلس والنكدي أربعة آخرين.
- لجنة لدراسة وضع بيت اليتيم ووضع الصفة الملائمة لتصبح ملكيته عامة.[٧٧]

وقد أصدر المجلس قراراً في ١٩٦٧/١/٢١ كلف لجنة من أعضائه (حليم تقي الدين، نجيب الفقيه، عادل أبو ضرغم) الاطلاع على كافة ملفات الدعاوى، وكلف أمين السر، متابعة التنفيذ الذي طلب من محامي النكدي، خضر حموي، في ١٩٦٧/٢/١٤، إعلامه عن أسباب دعاوى موكله.[٧٨]

كما أصدر المجلس قراراً بالإجماع في جلسته الاستثنائية في ٢٦ أيار ١٩٦٧ تضمن:

١. اعتبار قرار المجلس قبول استقالة النكدي في ١٩٦٣/٥/١٥ واقعاً في محله.
٢. اعتبار قرار المجلس لجهة كف يد النكدي وإقالته في ١٩٦٣/٩/١٨ كأنه لم يكن وغير ذي موضوع.
٣. قبول استقالة المقدم محمود أبي خزام، المدير العام للأوقاف الدرزية.
٤. تكليف أمين سر المجلس توجيه كتاب شكر وتقدير إلى كل من عارف بك النكدي ومحمود بك أبي خزام. (وقد أرسل الكتاب في ٢٨ شباط ١٩٦٨).
٥. تكليف عضو المجلس محمود خليل صعب القيام بصورة مؤقتة بمهام المديرية العامة للأوقاف.

٦. تكليف رئيسي ومقرري لجنتي المالية والأوقاف بالاشتراك مع المدير العام وأمين السر إجراء المحاسبة العامة مع متسلمي الأوقاف.
٧. تفويض المدير العام المكلف في حال مواجهة أية صعوبة لجهة تسلم أي عقار وضع مشروع عقد توفيقي لعرضه على المجلس واتخاذ القرار المناسب.[٧٩]

كما قرر عدم إقامة دعاوى جديدة إلا بعد موافقة المجلس المسبقة.[٨٠]

كما أصدر المجلس في ١٩٦٧/٩/٤ قرار إسقاط جميع الدعاوى الجزائية المقامة من المجلس المذهبي أو المديرية العامة للأوقاف على الغير، على أن يسبق الإسقاط أخذ تعهد من المدعى عليه بعدم المطالبة بأي عطل أو ضرر. وكذلك إسقاط دعواه الجزائية عن المجلس في حال وجودها.[٨١]

كما أقر المجلس في جلسته في ٦ أيلول ١٩٦٧ المبادئ العامة والنهج الواجب إتباعه والأحكام التنظيمية للمجلة وملاكها. وقد حدد نهجها بالتزام:

أ – الحياد التام بين المحاور الحزبية والسياسية والطائفية.
ب – النزاهة والتجرد في البحث وعرض المواضيع.
ج – البحث بالأمور العامة والابتعاد عن القضايا الشخصية.
د – تجنب الإساءة إلى الطوائف الأخرى.
هـ – منع المقالات المغفلة.

كما أناط إصدارها بالمجلس والإشراف عليها باللجنة الثقافية ومديرها المسؤول من أعضاء المجلس المقترح من اللجنة الثقافية فيه.[٨٢]

وقد عيّن يوسف البعيني مديراً مسؤولاً بدلاً عن محمد آل ناصر الدين وشكلت هيئة التحرير من: د. سليمان أبو الحسن، ود. عاطف سعد، والشيخ رشيد القاضي، وذلك من تشرين الأول ١٩٦٧.[٨٣]

ولم يحل مناخ التهدئة الذي ساد بعد الانتخابات، وترحيب النكدي به وتجاوبه مع تجدد المساعي لتسلم الأوقاف وتسليمه فعلاً دون استمراره بطرح قضايا الخلافات المتعددة بالتعليق على بعضها وبإعادة التذكير ببعضها الآخر، ورد ذلك آسفاً، إلى سببين:

استمرار جريدة «الشيخ» في أمريكا في «الأخذ والرد».
استمرار الشيخ محمد في دعاويه.[٨٤]

وكان التركيز في أول عهد المجلس (تشرين الأول ١٩٦٦ -- حزيران ١٩٦٨) على الشيخ محمد أبو شقرا مع تعليقات حول وضع الطائفة بشكل عام، وإظهار إيجابية تجاه المجلس إن في الإشادة العلنية بمستوى أعضائه أو في إعلان ترك معالجة الأوقاف للمجلس، وقد برر ذلك، لاحقاً، بثلاثة أسباب: صلاح كثرته، تحمس الطائفة لانتخابه، وجود مخرج قانوني لإراحته من هذا العبء.[85]

كما علق على بيان مشايخ العقل (٢١/١/١٩٦٧) الذي بشّر بانفراج الأزمة وبدء عهد تراضٍ وصفح وسماح بالتساؤل عن مدى زوال أسباب الأزمة التي يحصرها بالخلافُ على القوانين فلا يرى تعديلاً للقوانين ولا رجوعاً عن بدع استحدثها الشيخ محمد (مرجع روحي أعلى، رئاسة عليا، مشيخة أولى) ولا تراجعاً عن دعاوى قدمت ولا إفراج عن أموال للأيتام حبست.[86]

وأعاد نقد القوانين التي وُضعت للطائفة في غفلة من الزمن وبغياب أصحاب الكفاية والدراية واعتبرها قائمة على خمسة أسس: الاستجداء، الاستخذاء، الجهل، الكفر، الرجعية.[87]

وفي قضية الخلاف مع الشيخ محمد أبو شقرا، لم تفلح أجواء التهدئة في ظل المجلس الجديد في اشتمالها هذه القضية إذ لم يشمل الاتفاق على وقف الدعاوى الجزائية بين المجلس وعارف النكدي الدعاوى بينهما لاعتبار الشيخ محمد هذه القضية شخصية.[88]

وقد استأنفت «الميثاق»، إثارة الموضوع في أيار ١٩٦٨، بعد شبه توقف ما بين انتخاب المجلس الجديد (تشرين الأول ١٩٦٦)، وصدور قرارات المجلس (أيار ١٩٦٧) اقتصر على التذكير بالخلاف ومعالجته وبقضايا قديمة.[89]

وقد أسفت «الميثاق» لاستمرار «الأخذ والرد» مع الشيخ محمد أبو شقرا محملة المسؤولية مع استمراره إن في دعاويه الشخصية على النكدي أو في استمرار جريدته في أمريكا في تناول الموضوع.[90]

وقد استمر هذا الجو الإيجابي حتى حزيران ١٩٦٨ حين لم يوافق المجلس على ما اتفق بين النكدي ومحمود خليل صعب حول التحكيم في قضية الوقف التنوخي وتوافق هذا التاريخ مع استقالة أمين سر المجلس، حليم

تقي الدين، حين تعيينه رئيس محكمة الاستئناف المذهبية (٤ أيار ١٩٦٨) وانتخاب المحامي عادل أبو ضرغم أميناً لسر المجلس.[٩١] وتجدد بعدها الخلاف، كما سنرى.

الفترة الثالثة (١٩٦٨ – ١٩٧٥): صراع يتجاوز طرفاه

تبدل الوضع وتجدد الخلاف بين النكدي والمجلس في النصف الثاني من ولايته، وذلك بعد رفض المجلس القبول بمبدأ التحكيم وبانقضاء المدة المتفق عليها دون جواب.[٩٢] فحرك المجلس الدعاوى المجمدة ضد النكدي وباشر النكدي الحملة الإعلامية عليه، فضلاً عن استمرار الحملة على الشيخ محمد أبو شقرا.[٩٣]

ولم يحل انقضاء عهد المجلس وعدم انتخاب مجلس جديد واقتصار العمل فيه على الموظفين والرئاسة الدينية دون استمرار الخلاف، قضائياً وإعلامياً، أدخل النكدي فيها الزعامة السياسية عند الدروز، وذلك بعد التقارب اليزبكي – الجنبلاطي بتعيين خالد جنبلاط، قريب كمال جنبلاط ونسيب مجيد أرسلان، مديراً عاماً للأوقاف، بالإجماع، في ١٨ حزيران ١٩٦٩ وإعطائه تفويضاً موقتاً[٩٤] وبتوافق ضمني على عدم انتخاب شيخ يزبكي خلفاً للشيخ رشيد حماده المتوفى في العام ١٩٧٠ وعدم الدعوة لانتخاب مجلس جديد[٩٥] وأعقب ذلك تقارب سياسي في انتخابات العام ١٩٧٢ النيابية.[٩٦]

وقد استمرت القضايا المثارة في الفترة الأولى: ١٩٦٤ – ١٩٦٦ حية وأضيفت إليها قضية الزعامة السياسية عند الدروز. وبذا كانت قضايا هذه الفترة هي:

- الخلاف مع المجلس المذهبي.
- الخلاف مع شيخ العقل.
- الوضع الدرزي العام والزعامة عند الدروز.

ففي قضية تجدد الخلاف مع المجلس المذهبي، كان مقال المجلس المذهبي الدرزي الجديد (حزيران ١٩٦٨) فاتحة الحملة الإعلامية التي تدرجت مواضيعها من ما كان يجب على المجلس عمله،[٩٧] إلى نقد استئناف

الدعاوى[٩٨] ثم إعلان ما قام به ويأسه من الإصلاح[٩٩] لتنقل إلى رواية وقائع العلاقة مع المجلس[١٠٠] والمطالبة بموقف من ما اتهم به في مجلة «الضحى» في عهد المجلس السابق[١٠١] والتساؤل عما عمله.[١٠٢]

ونقد النكدي المجلس في عدم إقدامه، رغم مرور سنتين على ولايته، على:

١. تعديل قوانين الطائفة.

٢. عدم اتخاذ إجراءات تخفف من حدة الخلاف.

٣. التحقيق والتحقق في: تصرفات المجلس السابق، تعيينات الموظفين، الموازنات، الدعاوى والمستفيدين منها، الاتهامات بحق النكدي، الصفات التي أطلقها الشيخ محمد أبو شقرا على نفسه.[١٠٣]

واتهم المجلس بالسير على خطى المجلس السابق في الدعاوى وفي تجميد معاملات بيت اليتيم.[١٠٤] وأورد أمثلة على ذلك مثل:

- الطلب من بيت اليتيم التخلي عن بناء يشغله للداودية واتهامه باحتلاله.[١٠٥]
- تحذير بعض أعضائه المستأجرين بعض عقارات بيت اليتيم من دفع الإيجار.[١٠٦]
- عدم إيصال ما أُستلم من وصايا وتبرعات لبيت اليتيم.[١٠٧]
- الاستمرار في الدعاوى ونشرها بقصد التجريح.[١٠٨]

كما نقد النكدي المجلس لعزل شكيب النكدي من المدرسة والأوقاف، وحسين نجم أبو الهنا، الوكيل العام للأوقاف دون أن يدفع له حقه.[١٠٩]

كما ألح على المجلس في التدقيق في المعاملات لتأكيد أو نفي ما سبق أن اتهمته «الضحى» به (آب ١٩٦٥) من تسجيل أملاك للوقف في عاليه وبيروت وعبيه وبعورته وكفرمتى والبنيه باسمه وبأسماء أولاده وأقاربه وذلك في نص اتفاق بينه وبين مدير الأوقاف السابق وفي رسالة بعث بها إليه (محمود صعب) في ١٩٦٨/١١/٧ وفي رسالة أولى إلى المجلس بعد ذلك،[١١٠] أتبعها بثانية مضمونة في ١٩٦٩/٨/٢٥،[١١١] فضلاً عما كتبه في «الميثاق».[١١٢] ونشر رسالة أحد أعضاء المجلس، حسين نصر الله في «الميثاق» معلناً فيها توجيه سؤال إلى رئيس المجلس وأعضائه في ١٩٦٩/١١/١٢ يسألهم صحة ما سأل عنه النكدي وإعلان ذلك فلم يجب

عليها، فتحرى بنفسه عن ذلك مع لجنة الأوقاف ومديرها العام فتبين له أن ما اتهم به النكدي غير صحيح، باستثناء العقار ١٩٠٣ الذي أقر الجميع بأنه ملك خاص له.[١١٣]

وأخذ على المجلس عدم خدمة الطائفة إنْ في جلب مغنم أو دفع مغرم أو قول كلمة حق أو تعديل قانون.[١١٤] وإن وراء تصرفات مدير الأوقاف «يد خفية وسياسة مبيتة تريد أن يكون ما كان إما عداوة لنا شخصية أو نكاية بهذه المصلحة العامة التي يراد لها أن تظل حيث هي مهملة».[١١٥]

وكرر مآخذه هذه (الدعوى، الاحتفاظ بأموال بيت اليتيم، عدم إعلان موقف من اتهامات المجلس السابق له) مضيفاً إليها اتهامه بالضعف والقضاء على كل مصلحة عامة.[١١٦]

وأعاد في العامين ١٩٧٠ و١٩٧١، نقد تحريك الدعاوى ضده وما قام به ضد بيت اليتيم،[١١٧] ثم عرض مواضيع الدعاوى التي قدمت ضده وناقشها.[١١٨]

وخصص سلسلة مقالات في العام ١٩٧١ تحت عنوان «السجل الذهبي؟ لأعمال المجلس المذهبي!... أوقفها في تشرين الثاني من العام نفسه بناء لرغبة مسؤول في وضع حد للخلاف نقلها إليه صديق له علاقة بالموضوع وبالفريقين.[١١٩]

فاستغرب ما يقوم به المجلس، وبخاصة أن كثيرين منهم كانوا من المتبرعين للأيتام، ورد ذلك إلى السير في ركاب الزعيمين الدرزيين اللذين لا يريدان مصلحة عامة.[١٢٠]

ثم عرض ما رآه أعمالاً لا تخدم المصلحة العامة وهي:

- استئناف دعوى صدر الحكم فيها لصالحه على عقار يخصه والحجز عليه.[١٢١]
- إقامة دعوى تطالب بإيجار بناية الصفرا التي سبق للمجلس السابق أن اتهمه بتسجيلها باسم (أبنائه).[١٢٢]
- إقامة دعاوى على مستأجرين.[١٢٣]
- التعامل السلبي مع بيت اليتيم في بيروت عبر:
  - قبض المخصصات المالية التي تمنحها البلدية.
  - الإخلال بالوعود حين سلّم المعنية وهي: تصفية

المعاملات المالية، إبقاء ٢٠ يتيماً فيها، إبقاء مكتب خاص لمراجعات تعود للأيتام.[١٢٤]

- التعامل السلبي مع بيت اليتيم في عبيه عبر:
- دعوة لإيقاف البناء الذي تعاقد مع مصلحة الإنعاش الاجتماعي لإنجازه.
- إلقاء حجز على العقار يمنع من رهنه لرفع الكفالة المالية.[١٢٥]
- عرض نص وصية حسين عزام التي منحت دار الطائفة والميتم ومأوى العجزة مبالغ من المال. على أن يعلق عليها لاحقاً.[١٢٦] إلا أنه أعلن التوقف بناء لتوسط جديد لحل الخلاف.[١٢٧]

وقد اتجه، بعد بادرة التوسط، وجهة جديدة في التعاطي مع الموضوع قد تنم عن رغبة بإنجاح التوسط كما قد تؤشر لتوقفها. فوجه كلمة إلى النائبين: الأمير مجيد أرسلان وكمال بك جنبلاط، طالباً الإجابة خلال شهر،[١٢٨] ثم أرسلها إليهما بالبريد[١٢٩] وعلق على موضوعها.

وموضوع الكلمة سؤال عن موافقتهما على ما اتهمه به خالد جنبلاط، مدير الأوقاف العامة، (الاستيلاء على الوقف واغتصاب أمواله) وهو قريبهما وهما عضوان في المجلس ومن واضعي قانونه.[١٣٠]

وقد شكر الأمير مجيد أرسلان على إجابته التي تضمنت تقديره له وثقته بنزاهته وإخلاصه ووطنيته وهو تقدير يجله عما نسب إليه وذكّر بمساعدته لبيت اليتيم في عهد بشارة الخوري وكميل شمعون إلا أنه لم يرَ ذلك كافياً وطلب منه، بصفته الشخصية وبصفته الرسمية أن يقوم بعمل فاصل مبني على الشرع والحق والقانون والمصلحة العامة.[١٣١]

ولما لم يجب كمال بك جنبلاط، ولم تنجح الوساطة، نشر مقالاً آخر موجه إلى جنبلاط علق فيه على مآخذ جنبلاط عليه بأنه القائل بتلقيه أموالاً من مصدر خارجي في حوادث ١٩٥٨[١٣٢] فأكد قوله ورفض وضع ما قاله ابن عمه مقابل هذه وأسف لعدم مساعدته بيت اليتيم، وهو من هو وطنياً وتقدمياً، متحدياً إثبات ما اتهم به ومؤكداً أهمية ما قدمه للأوقاف وللأيتام.[١٣٣]

وطالب وديع ملاعب ونايف تلحوق اللذين طلبا منه التوقف عن إحداث التوتر[١٣٤] أن يطلبا من الفريق الثاني الذي كان البادئ في ذلك.[١٣٥]

كما تجاوب مع بادرة أخرى للتوسط لنفر من الطائفة وشبابها المثقف الواعي فتوقف عن متابعة الحملة الإعلامية على أن يكون المسعى قائماً على أساس من الشرع والقانون والمصلحة العامة.[١٣٦]

إلا أن هذا التوقف لم يدم طويلاً، إذ كرر مأخذه على جنبلاط في الصمت محملاً إياه المسؤولية عن المجلس وعن قريبه ومذكراً بما كان يجب أن يقدمه، كزعيم درزي، للأوقاف لما للدروز من حق عليه وعلى أسلافه.[١٣٧]

ورد على «كلمة أُرغمنا على إرسالها»[١٣٨] وعلى اللوائح التي نشرتها «الضحى»، عن أملاك للأوقاف باعها النكدي[١٣٩] بجواب عنوانه «وهذا جواب أُرغمنا عليه»[١٤٠] بيّن فيه:

- عدم مهادنة المجلس له بدليل رفضه التحكيم.
- إنه لم يرد الأوقاف وكان ميسوراً له في القانون وفي الممارسة.
- أنه لم يقل إن الأوقاف من نتاجه بل قال إنه أنماها.
- أورد القطع المباعة منذ زمن وهي قطع صغيرة دون مردود واشترى قطع كبيرة ذات مردود.[١٤١]

كما كرر عرض تاريخه المالي ماذا قبض وماذا ورث وماذا باع مطالباً بكشف حساب الشيخ محمد.[١٤٢]

ولم يعلق النكدي، في العام ١٩٧٤، على الحكم الذي صدر لصالح المجلس بإثبات ملكية الأوقاف لبيت اليتيم الدرزي في ١٩٧٤/٥/٣ وركز في هذا العام على توضيح ما اعتبر افتئات المجلس عليه فعرض ضمن سلسلة «تعالوا وانظروا» (٩ مقالات) القضايا الآتية، مع مقدمة يأسف فيها على التكرار وعلى الخلاف:

- مدافن التنوخيين التي يستخدمها آل نكد وادعى المجلس ضدهم. وقد عرض كيف استولى الشهابيون عليها وكيف أعادها النكديون في العام ١٨٤٥[١٤٣]
- اعتراض المجلس على بيته في عبيه الموروث عن والده والمسجل رسمياً في محكمة الشوف.[١٤٤]
- إقامة الدعوة عليه في العقار ١٩٠٣ زقاق البلاط التي فصلها سابقاً، وردت الدعوة محكمة البداية ثم محكمة الاستئناف فميزه.[١٤٥]

- قضية رهنيتا الضاروب (١٩٥٥) وبيت شيا (١٩٥٨) لبيت اليتيم اللتين حجزهما المجلس.[١٤٦]
- ادعاء الشيخ محمد أبو شقرا على عارف وشكيب النكدي بتهمة التهجم عليه في «الميثاق» (آذار ١٩٧٤).[١٤٧]
- قضية الخبير محمد سلوم وأسلوب تعامله الأمري معه.[١٤٨]
- قضية الدعوى لإيقاف بناء مبنى بيت اليتيم في عبيه.[١٤٩]
- قضية المخصصات التي نالها الشيخ محمد أبو شقرا بصفته الشخصية وبصفته رئيس المجلس المذهبي بدعوى على الحكومة والتي خصصت له.[١٥٠]
- قضية وصية حسين إسماعيل عزام ومحاولة المجلس الاعتراض على ما خصصه الموصي لبيت اليتيم ورفض المحكمة الأمريكية الاعتراض.[١٥١]

واكتفى المجلس بتحريك الدعاوى المدنية ضده دون تحريك إعلامي حتى منتصف العام حين ردت «الضحى»، في افتتاحيتها (تموز ١٩٦٩)، بعرض أحد أعضاء هيئة التحرير، الشيخ رشيد القاضي، سيرة المجلس ومحاولته حصر النقاش داخله وصيانة الكرامات الشخصية ثم مفاوضاته حول «أوقاف التنوخيين» و«أوقاف بيروت» التي وصلت إلى طريق مسدود الأمر الذي جعله أمام خيارين: أما التخلي عن تنفيذ القانون أو الاستمرار في الدعاوى القديمة وإقامة دعاوى جديدة فاختار الثانية.[١٥٢]

كما نشرت في عدد تشرين الثاني ١٩٦٩، تقرير مديرية الأوقاف الذي رفعه مديرها في ١٩٦٨/١١/٦، وفيه عرض لما قام به محمود خليل صعب في مفاوضات مع النكدي وأنيس روضة.[١٥٣]

ونشرت الأحكام القضائية ضد النكدي في قضية إلزام نصر شميط (مستأجر) دفع الإيجارات رأساً لمدير الأوقاف.[١٥٤] وفي قضية إلزام النكدي تسليم مديرية الأوقاف جميع عقارات الأوقاف الدرزية وسندات ملكيتها وكل مستند يتعلق بها.[١٥٥] وفي حكم ملكية الأوقاف لبيت اليتيم الدرزي.[١٥٦]

كما بدأت في العام ١٩٧٣ الرد على انتقادات النكدي، لمدير الأوقاف وشيخ العقل والأمير مجيد أرسلان وكمال جنبلاط، منطلقة من ادعائه إنماء الأوقاف.[١٥٧] فنشرت لوائح في أكثر من عدد تتضمن أملاكاً للأوقاف باعها

النكدي وثمن البيع[١٥٨] تحت عنوان الجواب على سؤال عارف بك النكدي: من أين أتت أملاك الأوقاف؟ متسائلة عن جدوى البيع آنذاك ومقدرة كبر ثمنها لو بقيت حتى تاريخه.[١٥٩]

أما قضية الخلاف مع الشيخ محمد أبو شقرا فقد حافظت على وتيرتها السابقة وتناولتها «الميثاق» في هذه المرحلة من زاويتين: زاوية المشيخة نفسها وزاوية الشيخ ومكررة بعض ما نشرته في الموضوع في المراحل السابقة.

فمن الزاوية الأولى، استمر النكدي و«الميثاق» في نقد استخدام «شيخ العقل» و«مشيخة العقل» مفضلاً شيخ العقال ومشيخة العقال.[١٦٠]

كما نقد قول الشيخ بقدم المشيخة بقدم المذهب ووصلها بالإمامة.[١٦١] كما نقد تدخله بالسياسة[١٦٢] واعتبارها وظيفة حكومية تقاضى رئيسها معاشاً من الدولة.[١٦٣]

ومن الزاوية الثانية، واصل النكدي و«الميثاق» نقد الشيخ وتركز على:

استخدامه ألقاباً ونعوتاً ليست متوافقة مع الإرث الدرزي ولا مع القانون.[١٦٤]

اتهامه النكدي بالاستيلاء على أموال الأوقاف، دون تقديم الإثباتات.[١٦٥]

قبض معاش من الدولة وهو أمر متعارض مع إرث المشايخ من جهة ومع وجوب استقلالية المشيخة من جهة ثانية.[١٦٦]

مساهمته في زيادة الانقسام والغرضية بين الدروز.[١٦٧]

تحويل دار الطائفة إلى مقر للمآتم وللأفراح وللمناسبات.[١٦٨]

استمراره في تقديم الدعاوى وما فيها من خسارة مالية للأوقاف واستفادة للمحامين المكلفين فضلاً عن الخسارة المعنوية.[١٦٩]

سلوكه اتجاه والده في العام ١٩٥٣ واتجاه عادات إطلاق النار في استقباله وقضية محمد أرسلان.[١٧٠]

وفي قضايا الوضع الدرزي العام، لم يبدِ النكدي رأياً في قضية انتخاب خلف للشيخ رشيد حماده، شيخ عقل الحزبية اليزبكية،[١٧١] ولا في تمديد ولاية المجلس المذهبي ستة أشهر ثم تجميده عملياً،[١٧٢] وبخاصة أن الأمرين تزامنا وتداخلا،[١٧٣] واكتفى لاحقاً، أثناء نقده للمجلس وتفنيده لدعاويه بوصفه بالمجلس المنحل والتلميح إلى أن مشكلة انتخاب شيخ عقل ثانٍ لم تحل.

كما لم يبدِ رأياً في التقارب الجنبلاطي – اليزبكي في عدم انتخاب خلف للشيخ رشيد حماده[١٧٤] وفي التجميد العملي للمجلس المذهبي.[١٧٥] وفي تعيين خالد جنبلاط مديراً عاماً للأوقاف وإطلاق يده فيها. وتعيينه مديراً عاماً للمجلس المذهبي[١٧٦] وفي الانتخابات النيابية في العام ١٩٧٢.[١٧٧]

إلا أن عدم إبداء الرأي المباشر بالتوافق لم يعنِ قبولاً به أو تسليماً بنتائجه، كما لم يحل دون النقد لبعض نتائجه المتعلقة به، لا بل تحميل الزعامتين المتوافقين وزر ما آلت إليه، فضلاً عن استمرار تعليقات على دعاوى لمجلس ومشيخة العقل وممارستهما، وهما تعبيران عن التوافق، وبخاصة في مرحلة ما بعد ١٩٧٠.

فقد رأى النكدي، بعد تحديد موعد انتخاب شيخ العقل، أن مصدر قوة الزعامات الدرزية، هو استنادهما إلى قوة الدولة وهي، بخلاف نواب الطوائف الأخرى، تصل إلى موقعها في الدولة (النيابة) بقوة ناخبي الطوائف الأخرى وتتحكم بقضايا الطائفة دون حسيب.[١٧٨]

ورحب بعدم تمثيل المير والبيك في وزارة الشباب (١٩٧٠)،[١٧٩] لو جاء عن طريق فئة من الدروز، فهما لم يخدما الطائفة ونيابتهما ووزارتهما مدينان فيها للطائفة.

ورأى بعد تأجيل انتخابات الشيخ والمجلس، أن وراء تصرفات مديري الأوقاف يداً خفية وخطة مدروسة ثابتة في سياسة المجلس نفسه أو ممن يوجهه ويوحي إليه.[١٨٠]

وأعادت «الميثاق»، شباط ١٩٧١، نشر نداء الأمير مجيد أرسلان الذي وجهه في أيلول ١٩٦٦، قبيل انتخابات المجلس المذهبي التي أنهت مقاطعة اليزبكيين له، ويدعو فيه إلى جمع الشمل ووحدة الطائفة وإلى عدم مماشاته وجنبلاط في أمر يضر بالطائفة[١٨١] لا بل مقاومته. وقد علق عليه النكدي،[١٨٢] فاعتبر عدم تعليق جنبلاط على النداء موافقة عليه وإعلان أرسلان ذلك مرده إلى المعرفة بعدم وجود من يستطيع معارضتهما ثم يعدد أعمالاً لهما ضارة بالطائفة:

حركة ١٩٥٨ ودورهما في إحياء الغرضيات والأحقاد ثم الاقتتال بين الدروز.

دورهما في وضع قوانين الطائفة (قانوني: المشيخة والمجلس المذهبي) التي شقت الطائفة ومزقت وحدتها.

دورهما في الإتيان بالمجلس المذهبي ومسؤوليتهما عن أعماله في أنهما أتيا بأعضائه وأنهما من أعضائه الدائمين وأنهما فرضا المديرية عليه.

سكوتهما عن الاتهامات التي وجهت إليه بغير دليل.

دورهما بتجديد عمل المجلس رغم انتهاء ولايته وهذا مخالف للقانون ويعاقب عليه.

عدم دفاعهما عن إهمال شؤون الطائفة، كبقية النواب والزعماء.

استمرارهما بالخلاف رغم ما في النداء من مظاهر الاتفاق.[١٨٣]

وأكمل التعليق على النداء بمقال آخر حمل الزعامتين المسؤولية عما آل إليه الوضع الدرزي من إهمال لمصالح الطائفة وتفكك في وحدتها فهما الأقدر على توحيد الطائفة والبلد قائم على الطائفية، إلا أن مصالح كل منهما تحول دون ذلك.[١٨٤]

وأعقب التعليقين سلسلة مقالات بعنوان: السجل الذهبي لأعمال المجلس المذهبي («الميثاق»، الأجزاء ٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١/١٩٧١)، يشتم منها تحميل مسؤولية إعاقته للزعامتين إذ اعتبر ما يجري من تصرفات باسمه مخالفاً للقانون (التعليق على النداء) ونقد عدم إصداره بياناً يعرض ما قام به، بعد إنهاء مدته القانونية (أغنياء؟ نعم! فقراء نعم).

ثم وجه، بعد تعذر مسعى لحل الخلاف حول الأوقاف،[١٨٥] كلمة إلى النائبين: الأمير مجيد أرسلان وكمال بك جنبلاط يطلب منهما إجابته خلال شهر على ادعاء خالد جنبلاط عليه وعلى شكيب النكدي بتهمة الاستيلاء على ريع الوقف واغتصاب أمواله، وذلك لكونه قريبهما ولكونهما واضعي قانون المجلس وعضوين فيه وواضعي خالد في موقعه.[١٨٦] وكرر ذلك في العدد التالي معلناً إرسال النداء في البريد.[١٨٧]

ولم يوقف جواب الأمير على ندائه المتبرئ من كلام خالد جنبلاط والمشيد بنزاهة النكدي وإخلاصه ووطنيته، استمرار تحميله المسؤولية للزعامتين: لأرسلان لعدم قرن موقفه بالعمل،[١٨٨] ولجنبلاط لصمته[١٨٩]، ولأنهما في الموقع المؤثر والمسؤولين عن الخلاف.[١٩٠]

كما علق النكدي على المرسوم ٣١٢٢ في ١٣ نيسان ١٩٧٢ (إنشاء الملاك الرسمي لمشيخة العقل والمجلس المذهبي الدرزي)[١٩١] لجهة عدم التقيّد بالشروط التي يجب توفرها في المدير العام وفي الموظفين (الشهادة، المباراة والتدريب) في مدير عام المجلس وموظفي المجلس والمشيخة (م.٣) فاعتبر هذا الإعفاء من الشروط تحقيراً للعلم وازدراء بالطائفة وغمطاً لأصحاب الشهادات بينهم، فضلاً عن صدوره لصالح من لا يحق لهم التعيين في مصلحة عامة.[١٩٢] كما انتقد جنبلاط لسكوته عن هذه المخالفة في حين يهاجم رئيس الحكومة، صائب سلام، عندما قام بمثل ذلك في بلدية بيروت.[١٩٣]

وبرر انتقاده للأمير مجيد أرسلان وكمال بك جنبلاط لعدم اهتمامهما بشؤون الطائفة وعدم تدخلهما في الخلاف القائم، وهما الأقدر بين زعماء الدروز وشغلا الوزارة والنيابة فترات طويلة، لا كرهاً بهما ولا حقداً عليهما وهو يعرف حاجة المصلحة العامة لاجتماع الجميع،[١٩٤] دون أن يرى أن النواب الآخرين أفعل في هذين الأمرين[١٩٥] إذ أخذ عليهم سكوتهم.[١٩٦]

وخلص في النصين الأخيرين الذين كتبهما قبل وفاته إلى مطالبة بني معروف بكلمة له أو عليه.[١٩٧] وإلى الشجاعة والحفاظ على الكرامة بتأليف حزب الثالوث.[١٩٨]

وعلى مستوى بيت اليتيم واصل النكدي العمل بمشروع بناء مباني بيت اليتيم المتفق على إنجازه مع وزارة الشؤون الاجتماعية، رغم محاولات المجلس المذهبي إعاقة ذلك، وقد أُنجز المبنى في أواخر العام ١٩٦٨، بتأخير ستة أشهر عن موعده (١٩٦٨/٣/٣٠) حاول قبل انقضائها التحذير من نقص الأموال المترتبة على بيت اليتيم لإنجازه وتمكن من الوصول إلى حل تمديد المهلة ستة أشهر بذريعة الأحداث كما تمكن من تأمين الأموال عن طريق تساهل أصحاب الديون في الدفع وتبرعات الحكومة الكويتية.[١٩٩]

ويلاحظ استقرار نسبي في عدد الأيتام بين العامين الدراسيين ١٩٦٣/١٩٦٢ و١٩٧١/١٩٧٠ (٣٨٥، ٤٤٠، ٣٧٥، ٣٧، ٣٦٥، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٩٢)، ارتفع في الأعوام التالية إلى ٤٣٤، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٦١.[٢٠٠]

وكانت مصلحة الإنعاش الاجتماعي تغطي كلفة ٣٥٠ يتيماً والباقي من

التبرعات.[٢٠١] ونسبة اليتيمات ٣٠٪ وتراوح عدد العاملين في المؤسسة (إداريين ومعلمين وموظفين) بين ٢٧ – ٣٤.[٢٠٢]

وتعثر في هذه المرحلة نظام القبول إذ أصبح مرجع المسعف من مصلحة الإنعاش الاجتماعي المصلحة نفسها، أما الآخرون فاشترطت لجنة بيت اليتيم تأمينه من ذوي الأيتام المتبرع بإيوائه، كما نشطت اللجنة النسائية في جمع التبرعات، فضلاً عن التبرعات من المهجر والقرى التي وردت إلى بيت اليتيم.

أما على مستوى الداودية والمعنية فقد استمر في الإشراف عليهما في الفترة الأولى من الخلاف حتى العام ١٩٦٧، حين سلّم مديرية الأوقاف المدرستين وأصبحتا تحت إشرافها.

ب- النكدي في القول السياسي: قول في الفكر

لم يلحظ على هذا المستوى حضور مباشر للنكدي بالفعل أو بالقول، وكان حضوره غير مباشر عبر نشاطه الفكري من جهة أولى وعبر كتابات في «الميثاق» تنم عن اتجاه سياسي من جهة ثانية وعبر مواقف وآراء في القضايا الاجتماعية، وبخاصة قضايا الأوقاف ومشيخة العقل والوضع الدرزي العام، تطل على السياسة من جهة ثالثة.

ففي كتاباته الفكرية وفي نقده للكتب حافظ على إيمانه بالعروبة، إنْ من خلال تغنيه بأمجادها وأبطالها أو من خلال نقده لمحاولات وضع لبنان خارج سياقه العربي أو من خلال تمسكه باللغة العربية الفصحى.[٢٠٣]

وهو في هذا عروبي وحدوي، وإن لم يبدِ رأياً بالقضايا العربية المطروحة وهي كثيرة ومهمة.

وفي مجلة «الميثاق»، وهي غير سياسية، استمر، كما في المراحل السابقة، نشر مقالات وآراء تلمح حيناً وتصرح أحياناً أخرى عن توجه سياسي عام ويتجلى ذلك بـ:

نشر وثائق ودراسات عن الثورة السورية (١٩٢٥ – ١٩٢٧) وعن رجالات الدروز تضعها وتضعهم ضمن التوجه العربي الإسلامي.[٢٠٤]

نشر تعليقات ومقالات وأبحاث تندرج في إطار العداء للاستعمار وللصهيونية[٢٠٥] من جهة وضرورة الاقتباس العقلاني عن الغرب[٢٠٦] من جهة

ثانية والتمسك بالوحدة الوطنية وبعروبة لبنان ونقد الطائفية[٢٠٧] من جهة ثالثة والتمسك بالعروبة من جهة رابعة.[٢٠٨]

وفي نقاشه لقضايا الأوقاف والمجلس المذهبي وللوضع الدرزي يطل على السياسة من هذه الزاوية فيحمّل الزعماء الدروز المسؤولية في الانقسام الدرزي (اليزبكي – الجنبلاطي) وفي الخلاف الذي عرفته هذه المرحلة حول قانون المشيخة والمجلس وحول الأوقاف، كما يحملهم مسؤولية عدم المطالبة بحقوق الطائفة.[٢٠٩]

ج- النكدي في العمل الفكري: العروبة دائماً

وفي الجانب الفكري، يلحظ استمرار النكدي في الكتابة في مجلة «المجمع» ومجلة «العرفان»؛ فضلاً عن مجلة «الميثاق»، التي حلت محل «الضحى» وكان الكاتب الرئيسي فيها. كما كان عضو لجنة مجلة «المجمع» والمطبوعات والمشرف عليهما.[٢١٠]

ويمكن إدراج كتاباته ضمن المحاور الآتية:

١- كتابات لغوية هي:

١. مفعول – مفاعيل، مجلة «المجمع»، مج. ٤، ج. ١، كانون الثاني ١٩٦٥.
٢. استدراكات ومقترحات، مجلة «المجمع»، مج. ٤، ج. ٢، نيسان ١٩٦٥.
٣. الألفاظ المشتركة في العاميتين المصرية والمغربية، مجلة «المجمع»، مج. ٤٢، ج. ٤، تشرين الأول ١٩٦٧.
٤. ملاك – ملاكات، مجلة «المجمع» مج. ٤٢، ج. ٣، تموز ١٩٦٧.
٥. آراء واستفتاء، مجلة «المجمع»، مج. ٤١، ج. ١، كانون الثاني ١٩٦٦.
٦. الدعاية والدعاوة، مجلة «المجمع» مج. ٤٢، ج. ٤، تشرين الأول ١٩٦٧.
٧. المعرِض أو المعرَض أو كلاهما، مجلة «المجمع» مج. ٤٣، ج. ١، كانون الثاني ١٩٦٨.

٨. اللغة اللبنانية، مجلة «المجمع» مج. ٤٣، ج. ٣، تموز ١٩٦٨، و«الميثاق»، ج. ٨، آب ١٩٧٠.
٩. العربية بين الفصحى والعامية، مجلة «المجمع» مج. ٤٤، الجزءان ١ و٢، كانون الثاني ١٩٦٩، و«الميثاق»، الأجزاء ٣ و٤ و٥ و٦ و٧، ١٩٧٢، و«الميثاق»، الجزء ٩، ١٩٧٥.
١٠. اللغة العربية هي لغة النُّور لا لغة النَوَر، مجلة «العرفان»، مج. ٥٧، عدد ٨، كانون الأول ١٩٦٩.
١١. اللغة اللبنانية، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٧٠.
١٢. اللغة اللبنانية... بعد اللغة العامية، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٠.
١٣. تحقيقات لغوية، (خمس كلمات)، مجلة «المجمع»، مج. ٤٨، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٧٣.

٢- كتابات سياسية:

١. لبنان الثقافي لبنانان، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٦.
٢. الجيش اللبناني، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٦٨.
٣. الوظيفة والموظفون (١)، «الميثاق»، ج. ٩ و١٠، أيلول وتشرين الأول ١٩٦٩.
٤. الوظيفة والموظفون (٢)، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٩.
٥. الوظيفة والموظفون (٤)، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٧٢.
٦. الوظيفة والموظفون، «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٧٣.
٧. الوظيفة والموظفون (٢)، «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٧٣.
٨. الوظيفة والموظفون (٣)، «الميثاق»، الجزء ٧، تموز ١٩٧٣.). (وقد نشرت في مجلة «العرفان»، مج. ٦٢، في الجزأين ٥ و٦ و٧، أيار وحزيران، تموز ١٩٧٤).
٩. الوظيفة والموظفون (٤)، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٧٣ (وهي المادة المنشورة في آب ١٩٧٢).
١٠. جمال عبد الناصر، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٠.

١١. وضع مقدمة كتاب سلامة عبيد: الثورة السورية الكبرى، فضلاً عن الإشراف على طبعه.[٢١١] وتناول فيها نقد المؤرخين، وبخاصة في لبنان، الذين يكتبون عن هوى وتفويض عبيد لقربه من الحدث ولموضوعيته.[٢١٢] ثم تحدث عن أطماع فرنسا في بلاد الشام منذ انكفائها في الحروب الصليبية ثم عودتها إليها في حملة نابليون بونابرت وفي المؤسسات التبشيرية والتعليمية التي أقامها وصولاً إلى ١٨٦٠ الذي حدّ من فعاليتها فيها النفوذ الإنكليزي. وبيّن نجاحها في الحرب العالمية الأولى في احتلال سوريا ولبنان وإتباع سياسة التفرقة والاعتماد على الأتباع والإخلال بالوعود خلافاً لما كان يعمل بعض أركانها. مقدمة الكتاب، الصفحات أ — ح.

١٢. الطائفية السياسية في لبنان، مجلة «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٧٢. ومجلة «العرفان»، مج. ٦٢، ج. ٤، نيسان ١٩٧٤.

١٣. الوحدة والانفصال بين سوريا ولبنان، «الميثاق»، الجزء ٢، شباط ١٩٧٥.

٣- تعريف بشخصيات:

١. عبد الغني النابلسي، مجلة «المجمع»، مج. ٤٣، ج. ٤، تشرين الأول ١٩٦٨.

٤- عرض الكتب الآتية ونقدها:

١. تاريخ الأدب العربي للدكتور عمر فروخ، مجلة «المجمع»، مج. ٤٠، جزء ٤، تشرين الأول ١٩٦٥.

٢. رسوم دار الخلافة للصابي (تحقيق ميخائيل عواد)، مجلة «المجمع»، مج. ٤١، جزء ١، كانون الثاني ١٩٦٦.

٣. الوزراء والكتاب، تحقيق ميخائيل عواد، العدد نفسه.

٤. التفاحة في النحو، لابن جعفر النحاس (تحقيق كوركيس عواد)، مجلة «المجمع»، مج. ٤٢، جزء ١، كانون الثاني ١٩٦٧.

٥. لماذا أنا مسلم، للشيخ راغب العثماني، العدد نفسه.

٦. غادة أفاميا، لعدنان مردم بك، مجلة «المجمع»، مج. ٤٢، جزء ٢، نيسان ١٩٦٧.
٧. تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون، لعمر فروخ، مجلة «المجمع»، العدد نفسه.
٨. دمشق تحت القنابل لاليس بويلو (ترجمة إحسان الهندي)، مجلة «المجمع»، مج. ٤٢، جزء ٣، تموز ١٩٦٧.
٩. تحف الأنباء في تاريخ حلب الشهباء، لبيشون الجرماني، مجلة «المجمع»، مج. ٤٢، جزء ٤، تشرين الأول ١٩٦٧.
١٠. عبد الرحمن الأوزاعي، لطه الولي، مجلة «المجمع»، مج. ٤٣، جزء ٢، نيسان ١٩٦٨.
١١. عشر سنوات في الدبلوماسية للدكتور نجيب الأرمنازي، العدد نفسه.
١٢. قضايا الأدب في الفكر المعاصر، لوديع فلسطين، مجلة «العرفان»، مج. ٥٦، العدد ٣، آب ١٩٦٨.
١٣. خطرات وذكريات على ذلك العهد المخضرم، لمحمد جميل بيهم، مجلة «العرفان»، مج. ٥٦، ع. ٩ و١٠، شباط وآذار، و«الميثاق»، ج. ١، كانون الثاني ١٩٦٩.
١٤. تعليق على الذكريات لمحمد جميل بيهم، مجلة «العرفان»، مج. ٥٧، ع: ١ و٢، ١٩٦٩.
١٥. مدينة دمشق للدكتور صلاح الدين المنجد، مجلة «المجمع»، مج. ٤٤، جزء ٣، تموز ١٩٦٩.
١٦. الملكة زنوبيا، لعدنان مردم بك، مجلة «المجمع»، مج. ٤٤، جزء ٣، تموز ١٩٦٩.
١٧. لبنان بين مشرق ومغرب، لمحمد جميل بهم، مجلة «العرفان»، مج. ٥٧، ع. ٦، تشرين الأول ١٩٦٩.
١٨. نور الدين زنكي، للأستاذ بكينا آلسيف Elsset، مجلة «المجمع»، مج. ٤٥، جزء ١، كانون الثاني ١٩٧٠.
١٩. عروبة لبنان في القديم والحديث لمحمد جميل بيهم، مجلة «العرفان»، مج. ٥٨، ع. ١، أيار ١٩٧٠.

٢٠. عروبة لبنان، لمحمد جميل بيهم، مجلة «المجمع»، مج. ٤٥، جزء ٣، تموز ١٩٧٠.
٢١. رحلة إلى الأندلس، لناجي جواد، مجلة «العرفان»، مج. ٥٨، ع. ٨، كانون الأول ١٩٧٠.
٢٢. مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، لأبن الصلت (تحقيق سامي حداد)، مجلة «المجمع»، مج. ٤٦، جزء ٢، نيسان ١٩٧١.
٢٣. عارف النكدي يعلق على كتاب الأمير شكيب أرسلان، «الميثاق»، ج. ١، تشرين الأول ١٩٧١.
٢٤. الشيخ طه الجزائري، للدكتور عدنان الخطيب، مجلة «المجمع»، مج. ٤٧، جزء ٣، تموز ١٩٧٢.
٢٥. معجم بني أمية للدكتور صلاح الدين المنجد، مجلة «المجمع»، مج. ٤٨، جزء ١، كانون الثاني ١٩٧٣.
٢٦. مصرع غرناطة، لعدنان مردم، مجلة «المجمع»، مج. ٤٨، جزء ٣، تموز ١٩٧٣.
٢٧. مروان بن محمد وأسباب سقوط الدولة الأموية، لسعدي أبي حبيب، مجلة «المجمع»، مج. ٥٠، جزء ١، كانون الثاني ١٩٧٥.
٢٨. الرسائل المتبادلة بين الكرملي وتيمور، لكوركيس عوّاد وميخائيل عواد، «الميثاق»، الجزءان ١١ و١٢، ١٩٧٥.

ب– كتابات ذات طابع درزي:

٢٩. كشف الحقائق، نحن وبقية هذا المجلس المذهبي، «الميثاق»، الأجزاء ١ – ١٠، ١٩٦٤.
٣٠. كشف الحقائق، «الميثاق»، ج. ١١، ١٩٦٤.
٣١. كشف الحقائق عما كان من تفاهم ثم من تخاصم، «الميثاق»، ج. ١، كانون الثاني ١٩٦٥.
٣٢. إلى أين المصير؟ إلى حيث صرنا، «الميثاق»، ج. ٣، آذار ١٩٦٥.
٣٣. استيضاح واستفتاء، العدد نفسه.
٣٤. الأوقاف العامة، العدد نفسه.

٣٥. المشتريات التي سجلناها باسمنا، العدد نفسه.
٣٦. رواسب الإقطاع ومحمد أبو شقرا، «الميثاق»، ج. ١، كانون الثاني ١٩٦٢.
٣٧. النظام ومحمد أبو شقرا، «الميثاق»، ج. ٢، شباط ١٩٦٦.
٣٨. تعليق على نداء المجلس المذهبي: إلغاء اليزبكية والجنبلاطية، «الميثاق»، ج.٣، آذار ١٩٦٦.
٣٩. الضحى ومحمد أبو شقر، «الميثاق»، ج. ٤، نيسان ١٩٦٦.
٤٠. نعم.. لا يا كمال بك، «الميثاق»، ج. ٧، تموز ١٩٦٦.
٤١. الضحى والتدابير السياسية، «الميثاق»، ج. ٨، أيلول ١٩٦٦.
٤٢. كلمة النكدي في حفلة الحكمة، «الميثاق»، ج. ٩، أيلول ١٩٦٦.
٤٣. المجلس المذهبي في هيئته الجديدة، «الميثاق»، ج. ١٠ و١١، تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٦٦.
٤٤. مهمة المجلس المذهبي، «الميثاق»، ج. ١٢، كانون الأول ١٩٦٦.
٤٥. الدعائم الخمس، «الميثاق»، ج. ٣، آذار ١٩٦٧.
٤٦. عهد جديد، عهد الألفة ولم الشمل، «الميثاق»، ج. ٤، نيسان ١٩٦٧.
٤٧. محمد داود أبو شقرا، «الميثاق»، ج. ٥، أيار ١٩٦٧.
٤٨. محمد أبو شقرا ودعاويه، «الميثاق»، ج. ٦، حزيران ١٩٦٧.
٤٩. ألقاب في غير موضعها، «الميثاق»، ج. ٧، تموز ١٩٦٧.
٥٠. نحن ومحمد أبو شقرا ومسعى مصلحين، «الميثاق»، ج. ٨، تشرين الأول ١٩٦٧.
٥١. كتاب وجواب، «الميثاق»، ج. ١٠، كانون الأول ١٩٦٧.
٥٢. بيت اليتيم في مهب الرياح، «الميثاق»، ج. ١، كانون الثاني ١٩٦٨.
٥٣. بيت اليتيم أيضاً، «الميثاق»، ج. ٣، آذار ١٩٦٨.
٥٤. كلمة شكر لكمال جنبلاط، العدد نفسه.
٥٥. رد على كتاب مفتوح، «الميثاق»، ج. ٤، نيسان ١٩٦٨.
٥٦. بيت اليتيم وكلمة أخرى ولن تكون الأخيرة، «الميثاق»، ج. ٥، نوار ١٩٦٨.

٥٧. المجلس المذهبي الدرزي الجديد، «الميثاق»، ج. ٦، حزيران ١٩٦٨.
٥٨. الأيتام والاحتلال والمجلس المذهبي، «الميثاق»، ج. ٩، أيلول ١٩٦٨.
٥٩. نحن والمجلس المذهبي، «الميثاق»، ج. ١٠، تشرين الأول ١٩٦٨.
٦٠. الأوقاف العامة بعد صدور القوانين الطائفية، «الميثاق»، ج. ١، كانون الثاني ١٩٦٩.
٦١. نحن والأوقاف والمجلس المذهبي الدرزي، «الميثاق»، ج. ٢، شباط ١٩٦٩.
٦٢. المجلس المذهبي الدرزي وبيت اليتيم، «الميثاق»، ج. ٣، آذار ١٩٦٩.
٦٣. نحن والمجلس المذهبي (٢)، «الميثاق»، ج. ٤، نيسان ١٩٦٩.
٦٤. نحن والمجلس المذهبي (٣)، «الميثاق»، ج. ٥، نوار ١٩٦٩.
٦٥. نعم أم لا، «الميثاق»، ج. ٧، تموز ١٩٦٩.
٦٦. مشيخة العقال لا مشيخة العقل، «الميثاق»، ج. ٨، آب ١٩٦٩.
٦٧. كلمة وجوابها، العدد نفسه.
٦٨. المجلس المذهبي الدرزي الثاني في عامه الرابع، «الميثاق»، ج. ١١، تشرين الثاني ١٩٦٩.
٦٩. بيت اليتيم بين الصدق وشهادة الحق وبين الكذب وشهادة الزور، «الميثاق»، ج. ١٢، كانون الأول ١٩٦٩.
٧٠. مشيخة العقل، «الميثاق»، ج. ٤، نيسان ١٩٧٠.
٧١. مشيخة العقل (٢)، «الميثاق»، ج. ٥، أيار ١٩٧٠.
٧٢. أديمقراطية أم إقطاعية؟ «الميثاق»، ج. ٦، حزيران ١٩٧٠.
٧٣. إنها إقطاعية حكومية، «الميثاق»، ج. ٧، تموز ١٩٧٠.
٧٤. معذرة إلى المجلس المذهبي، «الميثاق»، ج. ٩، أيلول ١٩٧٠.
٧٥. الوزارة الجديدة في نظرتنا الطائفية الخاصة، «الميثاق»، ج. ١٠، تشرين الأول ١٩٧٠.

٧٦. الحكم ضد أبو شقرا وأحكام هذا المجلس، «الميثاق»، ج. ١٠، تشرين الأول ١٩٧٠.
٧٧. توضيح وتجريح، «الميثاق»، ج. ١١، تشرين الثاني ١٩٧٠.
٧٨. لكل نصيبه، «الميثاق»، ج. ١٢، كانون الأول ١٩٧٠.
٧٩. أبو شقرا يهدد ويذكر، العدد نفسه.
٨٠. رد دعاوى أبو شقرا، «الميثاق»، ج. ١، كانون الثاني ١٩٧١.
٨١. نحن في عملنا العلمي والخيري، «الميثاق»، ج. ٢، شباط ١٩٧١.
٨٢. هل نصلح لعمل عام؟ «الميثاق»، ج. ٣، آذار ١٩٧١.
٨٣. دعاوى المجلس، العدد نفسه.
٨٤. محمد أبو شقرا والتاريخ، العدد نفسه.
٨٥. النداء المؤثر، «الميثاق»، ج. ٤، نيسان ١٩٧١.
٨٦. أغنياء نعم، فقراء نعم، «الميثاق»، ج. ٥، أيار ١٩٧١.
٨٧. السجل الذهبي لأعمال المجلس المذهبي، «الميثاق»، ج. ٦، حزيران ١٩٧١.
٨٨. السجل الذهبي لأعمال المجلس المذهبي (٢)، «الميثاق»، ج. ٧، تموز ١٩٧١.
٨٩. أسئلة وجهت إلينا، «الميثاق»، ج. ٧، تموز ١٩٧١.
٩٠. السجل الذهبي لأعمال المجلس المذهبي (٣)، «الميثاق»، ج. ٨، آب ١٩٧١.
٩١. أسئلة تنتظر جواباً، العدد نفسه.
٩٢. السجل الذهبي لأعمال المجلس المذهبي (٤)، «الميثاق»، ج. ٩، أيلول ١٩٧١.
٩٣. السجل الذهبي لأعمال المجلس المذهبي، «الميثاق»، ج. ١١، تشرين الثاني ١٩٧١.
٩٤. تعالوا إلى كلمة سواء، «الميثاق»، ج. ٢، شباط ١٩٧٢.
٩٥. كلمة عارف النكدي إلى النائبين الأمير مجيد أرسلان وكمال بك جنبلاط، «الميثاق»، ج. ٣، آذار ١٩٧٢.
٩٦. تبصير وتذكير، «الميثاق»، ج. ٤، نيسان ١٩٧٢.

٩٧. كلمتنا إلى الشيخ محمد أبو شقرا، «الميثاق»، ج. ٨، آب ١٩٧٢.
٩٨. من عارف النكدي إلى كمال بك جنبلاط، «الميثاق»، ج. ٩، أيلول ١٩٧٢.
٩٩. شيء من الإنصاف، «الميثاق»، ج. ١٠، تشرين الأول ١٩٧٢.
١٠٠. نظرة أخرى وأخيرة، «الميثاق»، ج. ١١، تشرين الثاني ١٩٧٢.
١٠١. إلى كمال بك جنبلاط، «الميثاق»، ج. ١٢، كانون الأول ١٩٧٢.
١٠٢. إلى لجنة بيت اليتيم، «الميثاق»، ج. ١، كانون الثاني ١٩٧٣.
١٠٣. يحلله طوراً وطوراً يحرمه، «الميثاق»، ج. ٢، شباط ١٩٧٣.
١٠٤. وهذا جواب أرغمنا عليه، «الميثاق»، ج. ٤، نيسان ١٩٧٣.
١٠٥. صديقك من صدقك لا صدّقك، «الميثاق»، ج. ٥، أيار ١٩٧٣.
١٠٦. المجال الخالي، «الميثاق»، ج. ٦، حزيران ١٩٧٣.
١٠٧. تغيير الأحكام بتغيير الأزمان، العدد نفسه.
١٠٨. برهانكم إن كنتم صادقين، «الميثاق»، ج. ٩، أيلول ١٩٧٣.
١٠٩. وهذا عام انقضى، «الميثاق»، ج. ١٠ و١١، تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٧٣.
١١٠. وصية من عارف النكدي إلى لجنة بيت اليتيم، العدد نفسه.
١١١. لماذا هذا؟ «الميثاق»، ج. ١، كانون الثاني ١٩٧٤.
١١٢. ودَعْ أمرنا أن المهم المقدم، «الميثاق»، ج. ٢، شباط ١٩٧٤.
١١٣. تصريحات وتهديدات، العدد نفسه.
١١٤. بضاعتكم ترد إليكم، «الميثاق»، ج. ٣، آذار ١٩٧٤.
١١٥. الاستقرار الذي ننشد، العدد نفسه.
١١٦. تعالوا وانظروا، «الميثاق»، ج. ٤، نيسان ١٩٧٤.
١١٧. وصية شيخ، العدد نفسه
١١٨. تعالوا وانظروا (٢)، «الميثاق»، ج. ٥، نوار ١٩٧٤.
١١٩. تعالوا وانظروا (٣)، «الميثاق»، ج. ٦، حزيران ١٩٧٤.
١٢٠. تعالوا وانظروا (٤)، «الميثاق»، ج. ٧، تموز ١٩٧٤.
١٢١. تعالوا وانظروا (٥)، «الميثاق»، ج. ٨، آب ١٩٧٤.
١٢٢. تعالوا وانظروا (٦)، «الميثاق»، ج. ٩، أيلول ١٩٧٤.

١٢٣. كمال جنبلاط بين السينودس الكاثوليكي والسينودس الدرزي، العدد نفسه.
١٢٤. تعالوا وانظروا (٧)، «الميثاق»، ج. ١٠، تشرين الأول ١٩٧٤.
١٢٥. تعالوا وانظروا (٨)، «الميثاق»، ج. ١١، تشرين الثاني ١٩٧٤.
١٢٦. تعالوا وانظروا (٩)، «الميثاق»، ج. ١٢، كانون الأول ١٩٧٤.
١٢٧. كلمة سواء، «الميثاق»، ج. ١، كانون الثاني ١٩٧٥.
١٢٨. كيف كنا وكيف صرنا، «الميثاق»، ج. ٣، آذار ١٩٧٥.

ويلحظ في كتاباته الآتي:

- استمرار رفض للطائفية ونقد لطريقة معالجتها (١٩٧٤) ومطالبة بمعالجة عميقة تعرف منها كيف وجِدت ولماذا، ثم يعيد نشأتها إلى ٢٦٠ سنة (١٧١٤) كألم من حكم قلة لم يبق لها إلا تاريخ وتقليد، ألم انفجر في ١٨٤١ و١٨٤٥ و١٨٦٠ من صميم الواقع اللبناني الذي تدخلت فيه دسائس الاستعمار واستقر نظاماً طائفياً في العام ١٨٦٠.[٢١٣]
- تأكيد خبرته في التاريخ اللبناني والعثماني، من خلال رده على حسن الأمين حول معركة كفررمان. ونقد كتب محمد جميل بيهم: «العهد المخضرم في سوريا ولبنان» و«لبنان بين مشرق ومغرب ١٩٢٠ – ١٩٦٩»[٢١٤] و«عروبة لبنان».[٢١٥]
- استمرار إيمانه بالعروبة[٢١٦] إن بالتغني بأمجادها وبأبطالها ورجالاتها،[٢١٧] أو في تسفيه محاولات تشويه تاريخ لبنان بوضعه خارج سياقه العربي.[٢١٨]
- غلبة الكتابات اللغوية إن في تصحيح استخدام بعض المصطلحات أو في الدفاع عن اللغة العربية.

ففي مجال تصحيح استخدام المصطلحات؛ يلحظ عودته إلى الاستخدام القديم دون تعسف ودون رفض للحديث.

- استمرار الدفاع عن اللغة العربية، لا عاميات بل عامية واحدة هي في غالبيتها فصحى سهلت حروفها أو استخدمت لمحاكاة أصوات أو للتعبير عن جديد،[٢١٩] إلا أن الدعوة لاعتمادها في مواجهة اللغة الفصحى باعثها الغرض (الاستعماري) أو المرض (العجز والقصور)،[٢٢٠] إذ لم تعجز

الفصحى عن التعبير عن المستجدات إن بإحياء ألفاظ قديمة أو استعارتها لمعانٍ جديدة أو الاشتقاق أو التوثيق.[٢٢١] كما لا يضيرها أخطاء المتكلمين بها، فهي بذلك كاللغات الأخرى،[٢٢٢] إلا أن الحكومات غير العربية حاولت إزالة هذه اللهجات وما تفعله الحكومات العربية خلاف ذلك.[٢٢٣]

وكانت مساهمته الجديدة في هذه المرحلة سلسلة مقالاته عن: الوظيفة والموظفون – وهي جديدة في النشر إذ أنها تعود لمخطوط هو الجزء الثاني من الموجز في علم الاجتماع المطبوع أوله في العام ١٩٢٥ – وتضمنت تعريف الوظيفة والموظف، لغة واصطلاحاً، وتطورها من ملك لصاحب السلطان إلى ملاك للدولة لها شروط ثم تطورها في التاريخ العربي الإسلامي وضرب أمثلة عن عدل بعض الحكام والولاة العرب (الحجاج، زياد بن أبيه، عمر بن الخطاب، ومعاوية والمنصور) وتوقف عند شروط وأهمها: عدم الرشوة. أن يشعر بنفسه وبكرامته، أن يعمل بدافع الواجب والشرف، أن يتجنب الأحزاب دون تخلٍ عن قوميته ووطنيته، أن لا يكون آلة صماء بيد الرؤساء مع مراعاة خدمة القانون.

وفي نقده للكتب الأخرى:

تعدد مواضيع هذه الكتب: أدب وشعر، تاريخ، شخصيات.

تفاوت النقد بين عرض مقتضب وعرض موسع ونقد.

انحصار التوسع في النقد والتصحيح على كتب التأريخ، وبخاصة العثماني، واللبناني.

د– مشهد ثامن:

يظهر النكدي في هذه المرحلة – وهو في شيخوخته المتأخرة -- منطوياً على درزيته -- خلافاً للمراحل السابقة كلها – ومهموماً بقضاياها ومدافعاً عن تاريخ عاشه وجهد بذله ومؤسسات عمل لها وأوقاف نمّاها. فلم يبدِ رأياً أو يعلن موقفاً في قضايا سياسية، قومية ووطنية، لم يغب عن مثيلها في مراحل سابقة وبخاصة أن هذه المرحلة شهدت أحداثاً جساماً كنكسة حزيران ١٩٦٧ وحرب تشرين ١٩٧٣، فضلاً عن انطلاقة العمل الفدائي (١٩٦٥) وما أحدثه من ارتجاجات في المنطقة أبرزها في الأردن (١٩٧٠) وفي لبنان (١٩٦٩ و١٩٧٣).

وقد يكون العمر سبباً في هذا الانكفاء، وهو سبب متعدد المستويات:
مستوى ضعف القدرة على الحركة والعطاء.
مستوى ارتكاس الشيخوخة إلى منابعها.
مستوى تغير العقلية وتبدل الأحوال.
مستوى نضوج يرى فيما يتجاوز الظاهر فلا تؤثر فيه المظاهر.

وقد يكون السبب يأساً من وضع عربي بدا في مرحلة سابقة بانكشاف الحكم الوطني، بعد رحيل الاستعمار، وبهزيمة العرب في فلسطين ١٩٤٨ ولم تشِ أحداث هذه المرحلة بما يبدد اليأس فهذه هزيمة أخرى في حزيران ١٩٦٧ وهذا نصر مطوق ومدفوع باتجاه الهزيمة في تشرين ١٩٧٣ وتلك محاولات للجهاد في فلسطين تطوق ولا تطاق في بلدان أخرى.

وقد يكون السبب دفاعاً عن تاريخ وإنجازات وسيرة أُريد لها أن تشوه وهو ضعيف العدة في مواجهة خصم قوي وخصم لخصمه لا يرتاح لأن يكون حليفه.

وقد تكون هذه الأسباب مجتمعة إذ جاءت الحملة عليه في لحظة شيخوخته وفي بيئة ابتعد مجايلوه عن مواقع القرار أو أبعدوا أو ابتعدوا عما افترض أنهم سيكونون عليه. ولم يلبِ خلفاؤهم ما أراد، مضموناً وأسلوباً، وهو في موقع واثق من نفسه معتد بإنجازاته.

وقد كان هجومياً في دفاعه، لم يستكن ولم يهادن وحاول أن يبني خطاً ثالثاً بين الغرضيتين الدرزيتين وأن يحافظ على ما حققه وما اعتبره إنجازاً كبيراً لجماعته.

ولم يصل الكم الهائل من الدعاوى والمقالات وما فيها من اتهامات، قضائية وإعلامية، طالت سمعته وذمته المالية وأمانته إلى إثبات يدينه، بل انتهت إلى النقطة التي بدأت بها: المسؤولية عن الأوقاف لمن؟ وقد أعطى القضاء الحكم ضده تبعاً لمقتضيات قانون المجلس في كل المؤسسات التي رعاها (الوقف التنوخي، بيت اليتيم) مستنداً إلى وثائق (إيصالات) تعود إلى أيام كان النكدي مسؤولاً عن الأوقاف العامة والوقف التنوخي وبيت اليتيم وكانت وثائقها ومعاملاتها متداخلة.

وهو حكم لم يفاجئ النكدي فهو طلبه قبل المجلس وقانونه وبعد

الخلاف وأثناء الهدنة والتفاوض، وكان شرطه المعلن التوافق عليه وشرطه غير المعلن هو استمرارية بيت اليتيم الذي كان حلمه الذي بدأه بأيتام لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة وأصبح عدد أبنائه الـ ٥٠٠.

إلا أن الحكم لم ينفذ وبقي بيت اليتيم يعمل ضمن الأسس التي أرساها وبإدارة ذوي القربى، لا بل توسع،[٢٢٤] في حين أن الداودية توقفت والمجلس أوقف أو توقف في العام ١٩٧٠ وإدارة الأوقاف العامة مجمدة ولم تنفع محاولة لجنة جديدة لها في العام ٢٠٠٢ في تحريكها.

الهوامش

١ كان الإقرار والانتخاب سببين في الوصول إلى الإقالة أن لنقد النكدي للقانون وتمنعه عن القبول بما أعطاه (مدير الأوقاف) أو للانقسام الدرزي حول المجلس ومقاطعة اليزبكيين له، إلا أن هذا النقد وذاك الانقسام لم يصلا إلى نقطة متفجرة في ما يتعلق بالنكدي، موضوع البحث، وإن كان كذلك في التاريخ للعلاقات الدرزية – الدرزية.

٢ استدعى البحث تقسيماً للمراحل تبعاً لموضوعه والتطورات المفصلية فيه إلا ان ذلك لا يعني بالضرورة توافقاً مع مراحل عامه شهدها لبنان والبلاد العربية أو العالم فكل موضوع يفرض تقسيماً للمراحل خاصاً به.
ومرحلة عارف النكدي هذه شهدت أحداثاً يمكن للتاريخ اللبناني والعربي سواء على المستوى السياسي أو غيره أن تؤسس لمراحل إلا أننا أدرجناها كأحداث ضمن مرحلة النكدي هذه لضرورات البحث وهي أكبر من أحداث النكدي نفسه.

٣ كتاب رئيس مصلحة الصحافة إلى أمين شمس الدين «الميثاق» الجزء ٤، نيسان ١٩٦٦ ص: ١٦٢.

٤ يظهر من أسماء المتعاطفين مع النكدي غلبة الانتماء الجنبلاطي، تقليدياً، عليهم نذكر منهم: أسد المصري، أنس جابر والد احد قيادي الحزب، شكيب جابر، لا بل أن بعضهم كان في الحزب التقدمي الاشتراكي مثل: سليمان أبو الحسن ومعضاد معضاد اللذين تورد «الأنباء»، ١٦ نيسان ١٩٦٥، اسميهما كعضوين في المجلس السياسي للحزب.

٥ يقول رشيد القاضي في مقابلة معه في ٢٠٠٤/٢/١١، إن النكدي شجع الشيخ أبو حسيب أسعد الصايغ – وهو من ذوي المكانة الدينية بين الدروز وذو ميول يزبكية – على رفض القانونين وكان من نتيجته الاجتماع في المقام الشريف بشمليخ في ٨ تموز ١٩٦٢ وإرسال مذكرة إلى الرؤساء الثلاثة ترفض تطبيق القانونين وقد وقعها مع الشيخ أبو حسيب حوالي ٥٠٠ شيخ («النهار»، ١٦ تموز ١٩٦٢)

٦ حصل بعد إقرار القانونين: قانون المشيخة وقانون المجلس المذهبي (١٣ تموز ١٩٦٢) اشتداداً للصراع داخل الطائفة تمثل بـ:
– اجتماع لرجال الدين في المقام الشريف بشمليخ في ٨ تموز ١٩٦٢ أفضى إلى إرسال مذكرة إلى الرؤساء الثلاثة ترفض تطبيق القانون وقد وقعها الشيخ أبو حسيب أسعد الصايغ ومعه حوالي ٥٤٢ شيخاً («النهار»، ١٦ تموز ١٩٦٢.
– مقاطعة اليزبكيين للانتخابات التي دعا إليها شيخ العقل، محمد أبو شقرا، لانتخاب المجلس المذهبي (١٩٦٢/١٠/٢٣) واجتماع ممثلي المعارضة في منزل الشيخ رشيد حماده شيخ العقل الثاني في ١٩٦٢/١٢/٢٣ واعتبارهم القبول بتنفيذ القانون خروجاً على رأي الجماعة.

- قيام وساطة لحل الخلاف بين الطرفين جمدها إقدام أوساط المجلس المذهبي على الطلب من رئاسة الحكومة إصدار تعميم رقم ١٩٦٣/٣٧ ورفض المعارضة له.
- رفض ممثلو المعارضة التعميم رقم ٣٧ تاريخ ١٩٦٣/٧/٥ الذي أصدرته رئاسة الحكومة القاضي باعتبار أعضاء اللجنة المالية المنبثقة عن المجلس ممثلين وحيدين لتمثيل الطائفة لدى المراجع والدوائر في القضايا المالية وفي كل ما يصدر للطائفة من حقوق ومساعدات ومخصصات واعتبار السيد توفيق عساف صاحب الحق الوحيد بقبض الأموال والتوقيع على تسلمها. («الضحى»، الجزء ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣، ص ٣٧١ – ٣٧٥ وفيها نص بيان المعارضة الموجه إلى أبناء الطائفة الدرزية والموقع من: فضل الله تلحوق، مصطفى العماد، محمود حماده، ملحم العماد، حسن حمدان، أمين سعيد ضو، محمد الأعور، عادل طي أبو ضرغم، نعيم حمد حلاوي، احمد جابر، قحطان حماده، سعيد أبو علي، أبو حسيب الصايغ، أنيس العريضي، نجيب أبو حمزة.
- مباشرة المجلس المذهبي، وبعد صدور التعميم رقم ٣٧، إلى إرسال أنيس روضة من لجنة الأوقاف رسالة إلى النكدي في ١٩٦٣/٨/٨ يطالبه فيها بحضور جلسة في دار الطائفة للتباحث في كيفية التسلم والتسليم في ٨/٢٨، وذلك بعد رسالة أمين سر المجلس في ٥/٢٠ الذي يعلمه بقبول استقالته ورد أمين شمس الدين محاسب الأوقاف العامة، برسالة إلى شيخ العقل، الشيخ محمد أبو شقرا في ١٩٦٣/٨/١١ يدعوه فيها إلى الحضور إلى الداودية لبحث موضوع الكتاب (٨/٨) وموضوع أموال دار الطائفة (الضحى الجزء العاشر تشرين الأول ١٩٦٣ ص ٨–١٣ وهو العدد الأول الصادر عن دار الطائفة).
- إصدار المجلس المذهبي «الضحى»، في تشرين الأول واستمرت بالصدور في الوقت نفسه عن النكدي خلال ما تبقى من العام ١٩٦٣.

٧ شهد العام ١٩٦٣ تأزماً في الوضع السياسي أثّر في الصراع الداخلي بين الدروز وتمثل بـ:
- حصول انقلابين في العراق (٨ شباط ١٩٦٣) وسوريا (٨ آذار ١٩٦٣) ضد خصمي الرئيس جمال عبد الناصر الذي تنضوي تحت لوائه عربياً الحزبية الجنبلاطية: حكم عبد الكريم قاسم في العراق وحكم الانفصال في سوريا، إلا أن الانقلابين تحولا ضد عبد الناصر بعد فشل التقارب الوحدوي مع مصر (اتفاق ١٧ نيسان ١٩٦٣) واشتداد الحملات الإعلامية بينهما فضلاً عن محاولة الانقلاب الناصرية على الانقلاب في سوريا (حركة جاسم علوان في ١٨ تموز ١٩٦٣) والانقلاب «الناصري» على الانقلاب البعثي في العراق (انقلاب عبد السلام عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣).
- وقد كان الانقلابان في موقع المؤيد لمعارضي التيار الناصري ورموزه في لبنان، كمال جنبلاط أحدهم، لا بل دعم الانقلابيون في سوريا تحركات هؤلاء المعارضين في العام التالي (اعتقال السلطات اللبنانية للضابط السوري جلال مرهج في سيارة النائب السابق قحطان حماده، واعترافه بالإشراف على عصابة للتفجير واعتراف أحد المشاركين في العصابة (موفق ذياب)، بنية المجموعة اغتيال كمال جنبلاط).
- استقرار الحكم الشهابي واستواء موقع كمال جنبلاط كشريك أساسي فيه وذلك بعد فشل محاولة انقلاب القوميين السوريين (١٩٦١/١٢/٣١) وإقدام أجهزة الدولة وخصوصاً المكتب الثاني على الإمساك بوضع البلد وقد شهد البلد استقراراً وزاريا استمر حتى الانتخابات النيابية ١٩٦٤).
- التحضير لاستحقاقين انتخابيين في العام ١٩٦٤ (الانتخابات النيابية في ربيع العام والانتخابات الرئاسية في صيف العام نفسه) فالشهابيون ومعهم الجنبلاطيون يريدون إبقاء الوضع على ما هو عليه والتجديد لشهاب والمعارضون ومعهم اليزبكيون يحاولون الخروج من هذا الوضع.

- يراجع حول وقائع هذا العرض كتاب المؤلف: الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، م.س.، وبخاصة الفصل الرابع من القسم الثاني والصفحات ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٢٠٦ - ١٢٤٧.

٨ تورد «الضحى»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٦٣ (المجلس)، وتحت عنوان إيضاحات لا بد منها (ص١٤ - ٢٧).
- قرار المجلس رفض الاستقالة وتفويض لجنه من أعضائه برئاسة كمال جنبلاط وعضوية شفيق بك الحلبي وأمين بك خضر إبلاغ النكدي القرار والتمني عليه الاستمرار ورفضه ذلك.
- كتابات النكدي في «الضحى»، (شباط وآذار ١٩٦٣)، الداعية إلى الإسراع في تسليم الأوقاف في الموعد الجديد الذي حدده (٣٠ حزيران ١٩٦٣)، كان الموعد ١٩٦٢/١٢/٣١.
- اجتماع رئيس المجلس الشيخ محمد وسبعة من أعضائه هم: د. كمال سلمان، أمين بك خضر، محمود بك أبو خزام، الشيخ ملحم كرامه، أنيس روضه، يونس سليمان، نسيب يونس، د. سليمان أبو الحسن به في ٢٣ به نيسان لإقناعه بالاستمرار في إدارة الأوقاف ورفضه لذلك.
- قرار المجلس ١٥ نوار ١٩٦٣ قبول الاستقالة بعد شكره وإبلاغه القرار في ٢٠ آذار والتباحث معه في ١١ حزيران ٦٣ دون أن يظهر منه اعتراض على ذلك.

٩ عارف النكدي الحيلة القليلة ونشر الفضيلة، «الضحى»، الجزء ٢٩، أيلول ١٩٦٣، ص: ٢٨٣ - ٢٨٩، ويظهر من هذا المقال ردٌّ على ما نشر في جريدة «الكفاح»، ١٩٦٣/١٠/١، حول الأوقاف ومنها اتهام غير مباشر له بتسجيل بعض أملاكها باسمه.
كما يرد عدم قانونية المطالبة بنقاط ثلاث: اتهام الشيخ محمد بإثارة الخلاف داخل الطائفة الأمر الذي تنطبق عليه المادة السادسة من قانون المشيخة، القرار رقم ٦٠ ل الذي يجيز قسمة أملاك الطائفة إذا حصل انشقاق فيها، الولايتان: العامة والخاصة في الأوقاف.

١٠ عارف النكدي، أمر مضحكاتك لا أمر مبكياتك «الضحى»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٦٣، ص: ٣٢٩ - ٣٣٧ ويناقش في هذا المقال تقرير لجنة الأوقاف الذي يظهر منه النقاط ٢، ٣، ٤، فضلاً عن إعلانه حق الولاية الخاصة على الوقف التنوخي وعن ارتباط بيت اليتيم بمصلحة الإنعاش الاجتماعي.

١١ موقعو البيان: أمين خضر، نسيب يونس، عارف شمس، بهجت شمس، المحامي سامي عبد الملك، د. سليمان أبو الحسن، د. أسد المصري.

١٢ تضمن البيان المنشور في «الضحى» الجزء ١٠ تشرين أول ١٩٦٣ (النكدي)، ص: ٣٣٨ - ٣٤٣ وقائع دافعة لإصداره هي: محاولة الرئاسة السيطرة في انتخاب اللجان وفي تسيير الجلسات، سيطرة الروح الحزبية والسياسية، عدم التعرض لوقف بيروت، الإكثار من وضع العراقيل في وجه مدير الأوقاف لحمله على ترك العمل. فشل محاولات الفريق الحيادي لتعديل القوانين وتوحيد المشيخة وإعادة المعارضين إلى المجلس.
كما تضمن مطالبة بتعديل قانون المجلس لجهة الفصل بين الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهة الروحية والجهة الزمنية ولجهة احترام رأي شيوخ الدين ورجالات الطائفة.
وقد اعتبر المجلس موقعي البيان مستقيلين لتغيبهم عن الجلسات وذلك في قرارات بتواريخ مختلفة. د. سليمان أبو الحسن ١٣ آذار ١٩٦٤، أسد المصري ١٧ حزيران ١٩٦٤، والآخرون في ١٩٦٤/١٠/٢٢ ودعا لانتخابات تكميلية أتت بالأطباء: حسن قائد بيه، ناظم صعب، فؤاد روضه. وبممثلين عن عاليه: رشيد القاضي، وديع ملاعب، محمد ناصر الدين، وبممثلين عن الشوف: فؤاد ذبيان، ورئيف عبد الصمد. («الضحى»، الجزء ٥، أيار ١٩٦٥، ص: ٣٤ - ٣٧.

١٣ لم تكتب «الضحى» كثيراً في تبرير شرعية المجلس القانونية، وان تطرقت إلى ذلك في دعاوى المجلس، كون القانون السائد والمعترف به رسمياً يعطيها الشرعية. إلا أنها أشارت إلى ذلك في بعض المقالات، وتطرقت إلى صحة استقالته وصحة تمثيل من كتب له من أعضاء المجلس (أمين السر، رئيس لجنه الأوقاف) («الضحى»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٦٣، ص: ١٤ – ٢٧.
والجدير ذكره أن الوزارة التي أصدرت القرارات هي أكثر الوزارات استقراراً في العهد الشهابي وقد كان كمال جنبلاط وزيراً للداخلية فيها وركناً أساسياً من أركانها دون أن يعني ذلك تدخلاً مباشراً منه إذ لم يظهر في الأنباء والتصريحات المتبادلة ما يشير إلى ذلك، وإنما مناخ شهابي – جنبلاطي سائد ومهيمن مع تذمر وقمع أحياناً من المعارضين لهم.

١٤ يراجع «الضحى»، أيلول وتشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٦٤ وكانون الثاني وشباط وآذار وأيار وحزيران وتشرين الثاني ١٩٦٥ وآب ١٩٦٦.

١٥ «الضحى» الجزء ١، كانون الثاني ١٩٦٣، ص: ٤.

١٦ يراجع: عارف النكدي، الحيلة القليلة ونشر الفضيلة، «الضحى»، الجزء ٩، أيلول ١٩٦٣، ص ٢٨٣ – ٢٨٩.
عارف النكدي، أمر مضحكاتك لا أمر مبكياتك «الضحى»، الجزء ١٠ تشرين الأول ١٩٦٣، ص٣٢٩ – ٣٣٧

١٧ خصص العدد الأول من «الضحى» في عهد المجلس (الجزء العاشر، تشرين الأول ١٩٦٣) وملحقه والعدد الثاني والعدد الأول من العام ١٩٦٤ لهذا الموضوع وغيره.
ويراجع أيضاً: «الضحى»، ١٩٦٤، الجزء ٧، تموز، ص: ١٩ – ٢٩
والجزء ٨، آب، ص: ٣٤.
والجزء ٩، أيلول، ص ٩ – ١٠ و١٥ – ١٦ و٣٥ – ٤٩.
والجزء ١٠، تشرين الأول، ص: ٣٣ – ٤٩.
والجزء ١١، تشرين الثاني، ص ٩ – ١٠ و٣٤ – ٤٨.
والجزء ١٢، كانون الأول، ص: ٣٧ – ٤٩.
و«الضحى»، سنة ١٩٦٥ الجزء١، كانون الثاني، ص: ٣٥ – ٥٠.
والجزء ٢، شباط، ص ٤ – ٥ و٨ – ١٠ و٤٠ – ٥٠.
والجزء ٣، آذار، ص: ١٤.
والجزء ٦، حزيران، ص ١٨–٢٤
والجزء ٧، تموز، ص ١٠–١٢ و٢١–٢٣
والجزء ٨، آب، ص ٣٥–٣٩
والجزء ٩، أيلول، ص: ٣٧
والجزء ١٠، تشرين الأول، ص ٢٤–٢٦ و٣٥–٣٨ و٤١–٤٤.
والجزء ١١، تشرين الثاني، ص ١٨–٢٠ و٣١–٣٣ و٣٤–٣٨.
والجزء ١٢، كانون الأول، ص ٢١–٢٤.
والضحى سنة ١٩٦٦ الجزء١، كانون الثاني، ص ١٧–١٩،
والجزء ٢، شباط، ص ١٧–١٨.
والجزء ٨، آب، ص ١١–١٧.

١٨ نشر النكدي في «الميثاق» عدة مقالات بعنوان كشف الحقائق هي:
كشف الحقائق: نحن وبقية هذا المجلس المذهبي، «الميثاق»، الأجزاء ١ – ١٠، كانون الثاني وتشرين الأول، ١٩٦٤ ص ٣٧ – ٤٠.
كشف الحقائق: عما كان من تصرفات الشيخ محمد ومجلسه المذهبي، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٤، ص: ٨٩ – ٩٥.

كشف الحقائق: عما كان من تفاهم ثم من تخاصم، «الميثاق»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٦٥، ص: ٢٦ - ٣٥.
ثم المقالات الآتية:
إلى أين المصير، الجزء ٢، شباط ١٩٦٥.
استيضاح واستفتاء، الجزء ٣، آذار ١٩٦٥، ص: ١١٤ - ١١٧.
المشتريات التي سجلناها باسمنا، الجزء ٣، آذار ١٩٦٥ ص ١١٨-١٢٤.
رواسب الإقطاع ومحمد أبو شقرا، الجزء ١، آذار ١٩٦٦ ص ١٨-١٩.
النظام ومحمد أبو شقرا، الجزء ٢، شباط ١٩٦٦، ص: ٦٧ - ٧٠.
ويضاف إليها ما نشر في «الضحى»، ١٩٦٢ - ١٩٦٣ واستشهدنا به سابقاً وبخاصة العددين ١٠ و ١١، عام ١٩٦٣.

١٩ نشرت «الضحى» أولاً ثم «الميثاق» نصوص في هذا الموضوع وابرز كتّابها:
مغتربون في كراكاس - فنزويلا، مغتربون في وست فيرجينيا، شيكاغو، ألينوى (الولايات المتحدة) تورنتو، ونزر (كندا) غوايانا، البرازيل (الرابطة الخيرية).
فريد أبو مصلح وكانت له كتابات متواصلة في «الضحى» ثم «الميثاق»، وكانت إحداها «الميثاق»، كانون الثاني ١٩٦٥ موضوع رد من «الضحى».
عبد الله النجار، علي ناصر الدين، سعيد الصغير وكانت له كتابات متواصلة في «الضحى»، و«الميثاق».
زاهي بركة، نبيل شميط، نايف صعب وكانت له رسائل متواصلة في «الضحى» ثم «الميثاق».
نجيب العسراوي وكانت له كتابات متواصلة في «الضحى» و«الميثاق» أدت إلى كف شيخ العقل يده عن تمثيل الطائفة في البرازيل وأحدثت سجالاً مع الشيخ محمد.
نجيب علم الدين، علي قصاب (وكانت رسالته مثار نقاش بين «الضحى» و«الميثاق»).
غالب حسن، عارف الريس، حسن ميرهم، نعيم العياش، فؤاد حمية، نايف القاضي، نجيب بو عز الدين، شفيق الحلبي، عارف الأعور، علي ناصر الدين، خالد الريشاني.
وكان خطباء حفلة دار الحكمة (الداودية سابقاً) ١٩٦٦: سليمان أبو الحسن، عبد الله نجار، بشير العريضي، عارف الأعور.

٢٠ للحق والتاريخ، «الضحى»، الجزء ١٢، كانون الأول ١٩٦٢، ص: ٣٣٠، كما نشرت «الضحى» نص رسالة هذا الفريق الذي أجمع عليه أعضاء المجلس الحاضرون (ص ٣٣١ - ٣٣٢).

٢١ المصدر نفسه، ص: ٣٣٢.

٢٢ الصفحات ١٥ و ٧٧و٢٠٧ و٢٤٠.

٢٣ المقاطعون لجلسات المجلس هم أنصار الحزبية اليزبكية من الأعضاء الدائمين وهم: أحد شيوخ العقل الشيخ رشيد حماده وبعض النواب الحاليين والسابقين وهم: قحطان حماده، سليم الداود، فضل الله تلحوق، بشير الأعور، أما مقاطعة المجلس وعدم المشاركة في انتخابات أعضائه فتشمل تيار الحزبية اليزبكية.

٢٤ سبق أن ذكرنا أسماءهم والبيان الذي أصدروه وهم من الحزبية الجنبلاطية تقليدياً وبعضهم شغل مواقع في الحزب التقدمي الاشتراكي (د. سليمان أبو الحسن)

٢٥ عارف النكدي، أمر مضحكاتك لا أمرمبكياتك، «الضحى»، الجزء ١٠ تشرين الأول ١٩٦٣، ص: ٣٣٧ الذي رد فيه على تقرير لجنة الأوقاف.

٢٦ المصدر السابق وكشف الحقائق: عما كان من تفاهم ثم من تخاصم، «الميثاق»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٦٥، ص: ٣٣.

٢٧ «الضحى»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٦٣، ص ٣٣٧.

وعارف النكدي، لا بما ابتلاني بل بمن ابتلي هذه الطائفة، «الضحى»، الجزء ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣، ص: ٣٦٣.

٢٨ عارف النكدي كشف الحقائق: نحن وبقية هذا المجلس المذهبي، «الميثاق»، الأجزاء ١ — ١٠، ١٩٦٤ ص: ٣٧ — ٤١.

٢٩ عارف النكدي كشف الحقائق: عما كان من تصرفات الشيخ محمد ومجلسه المذهبي، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٤، ص: ٨٩ — ٩٥.

٣٠ عارف النكدي كشف الحقائق: عما كان من تفاهم ثم من تخاصم، «الميثاق»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٦٥، ص: ٢٦ — ٣٥.

٣١ عارف النكدي، استيضاح واستفتاء، «الميثاق»، الجزء ٣ آذار ١٩٦٥، ص: ١١٤.

٣٢ عارف النكدي، رواسب الإقطاع ومحمد أبو شقرا، «الميثاق»، الجزء ١، أزار ١٩٦٦ ص: ١٨ — ١٩.

٣٣ عارف النكدي، النظام ومحمد أبو شقرا، «الميثاق»، الجزء٢، شباط ١٩٦٦، ص: ٦٥ — ٧٠.

٣٤ نشرت «الميثاق» نص النداء، الجزء ٢، شباط ١٩٦٦، ص: ٧١ — ٧٢

٣٥ المصدر نفسه، تعليق «الميثاق»، ص: ٧٣.

٣٦ «الميثاق»، الجزء ٣، آذار، ١٩٦٦، ص: ١٢٢— ١٢٤

٣٧ إلى أين المصير..؟ إلى حيث صرنا، «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٦٥

٣٨ «الميثاق»، الجزء ٢، شباط ١٩٦٦، نص نداء المجلس وتعليق «الميثاق» عليه.

٣٩ كتب رئيس تحرير «الضحى» محمد ناصر الدين افتتاحيات عدة ناقدة للغرضيه أبرزها:

— أتتمسكون بحزبية سخيفة مهترئة وتتركون شؤونكم بلبلة وحقوقكم عرضة للضياع، «الضحى» ٣، آذار ١٩٦٤، ص: ٤ — ٦.

— إذا أردنا أن تستقيم أحوالنا، «الضحى» ٧، تموز ١٩٦٤ ص: ٤ — ٦.

— لا تتحزبوا، «الضحى» ٢، شباط ١٩٦٥

— عامل الحق وعامل التحزب الشخصي، «الضحى» ٣، أزار ١٩٦٥.

وكذلك في سلسلة مقالات يخاطب فيها المرأة والشباب ورجال الدين، «الضحى» ١، كانون الثاني ١٩٦٥.

٤٠ هذه الضجة حول استقالة النكدي وإقالته، «الضحى»، ١١ و١٢، ١٩٦٣، ص: ٤٤ — ٤٩، ص: ٧١ — ٧٢.

٤١ صدر الكتاب في العام ١٩٦٥ — تبعاً للضجة التي تبعت صدوره، إذ لم يرد فيه اسم الدار الناشرة ومكان النشر وتاريخه — وصدر قرار وزير الإرشاد رقم ٤٨٩ تاريخ ٢ تموز ١٩٦٥ بمنعه ومصادرته. وقد أثار احتجاج فريق من المشايخ دعوا المؤلف إلى لقاء في دار الطائفة لمناقشته في الكتاب حيث تبين أنهم لم يطلعوا عليه إلا أنهم أصروا على منع الكتاب وحاولوا، بعد تطاول أحدهم عليه ومحاولته الخروج من الاجتماع، الاعتداء الجسدي عليه.

وقد أثار الحادث ضجة في الوسط الدرزي كما في غيره، وأعلن مؤلفه إطلاع الشيخ محمد أبو شقرا على الكتاب قبل نشره وإبداء تصحيحات وملاحظات عليه أخذ بها. ونفى الشيخ ذلك.

ورد البعض هذا الموقف من النجار وكتابه إلى ما ورد في خطابه في افتتاح دار الطائفة في ٤ نيسان ١٩٦٥ حيث قال: «قام هذا الصرح على أرض كانت قد استولت عليها يد الاغتصاب الغاشم، في غفلة من غفلاتكم، فاستردها تكاتفكم ووقوفكم جهة واحدة وراء أحرار منكم، على رأسهم ذلك الأريحي الذي يعز علي أن لا أرى وجهه المشرق، هنا في طليعة الحاضرين بل يعز علي أن لا يكون الواقف مكاني، على هذا المنبر، يخاطبكم ويناشدكم، بسحر بيانه المبين». وقد تضمن الكتاب: ١ — المقدمة، ٢ — الملة والأمة، ٣ — الملة والتاريخ، ٤ — الفرقة والإسلام، ٥ — التقية، ٦ — تحريف الأقلام، ٧ — شطط المؤرخين ٨ — رموز الباطنية، ٩ —

مراتب الباطنية، ١٠ – جهاز الدعوة، ١١ – بين التوحيد والباطنية، ١٢ – العقل، ١٣ – مذاهب العقل، ١٤ – التقمص، ١٥ – التخيير، ١٦ – العقاب والثواب، ١٧ – التوحيد، ١٨ – أسفار الخليقة، ١٩ – الرقم ٧، ٢٠ – الفاطميون، ٢١– الحاكم، ٢٢ – تاريخ التوحيد، ٢٣ – حمزة، ٢٤ – حمزة والمسيح، ٢٥ – رسالة حمزة، ٢٦ – الحدود، ٢٧ – الفرائض، ٢٨ – المرأة، ٢٩ – الأخلاق.

وقد جرت محاولة للرد على الكتاب كلف بها الدكتور سامي مكارم الذي أصدر كتاب «أضواء على مسلك التوحيد»، دار صادر، بيروت ١٩٦٦، وقدم له كمال جنبلاط بمقدمة طويلة بعنوان محاولة في تفهم مصادر وأصول الحكمة والعرفان، ثم بتوطئة بتوقيع بايازيد – وهو اسم اعتمده جنبلاط في كتاباته العرفانية حسب قول خليل أحمد خليل – وتضمن رداً على المآخذ المتعلقة بالعقيدة والمآخذ التاريخية.

كما أصدر نجيب العسرواي في البرازيل كتاب المذهب التوحيدي الدرزي (ط. ٣، ١٩٩٠) مؤيداً رأي النجار وتضمن: أصول المذهب، فلسفته، أركانه، التقمص والتخيير والحساب والعقاب، السادة الأئمة، الإمام الحاكم، نشأة المذهب، حقيقة المذهب، إثبات حقيقة المذهب، حقائق تاريخية، الكلام في رد الاتهام، صلاح المذهب، الأمير السيد، إصلاحات المذهب، حاجة الموحدين، شذرات توحيدية، الكلمة الأخيرة.

والمراجع هي: الكتب الثلاثة الآنفة الذكر، و سلمان جابر، لمحات من أضواء على أحداث نصف قرن، ١٩٨١، ص: ٢٨١ – ٣٠٠.

«الضحى»، الجزء الرابع، نيسان ١٩٦٥، ص: ٣٩ (كلمة عبد الله النجار).

«الميثاق»، خلال ١٩٦٥ – ١٩٦٦.

٤٢ يراجع حول هذه التطورات

– وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد وفي المجتمع والدولة ١٩٦٤–١٩٦٧ الجزء الأول والثاني معهد الإنماء العربي – بيروت، ط١، ١٩٨٠

– فارس أشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي، وبخاصة الفصل الخامس، عهد الحلو.

٤٣ نشرت «الضحى» في عددي أيار وحزيران قرارات المجلس باتجاه تعديل قانون المشيخة لتصبح واحدة واقتراحات أحد الأخوان بتعديل قانون المجلس باتجاه وحده المشيخة وقصر رئاستها للأمور الدينية وترك المجلس للأمور الزمنية.

٤٤ «الضحى»، الجزء ٥، أيار، ص: ١٨، والجزء ٦، ص: ١٣، العام ١٩٦٦.

٤٥ رواسب الإقطاع ومحمد أبو شقرا، «الميثاق»، الجزء؟، كانون الثاني ١٩٦٦، ص: ١٨ – ١٩.

٤٦ النظام ومحمد أبو شقرا، «الميثاق»، الجزء ٢، شباط ١٩٦٦، ص: ٦٥ – ٧٠.

٤٧ «الميثاق» في العام ١٩٦٦، الجزء ٤، نيسان، ص: ١٦١ – ١٦٢.

والجزء ٥، أيار، ص: ٢١٤ – ٢١٧.

والجزء ٦، حزيران، ص: ٢٥٧ – ٢٥٨.

والجزء ٧، تموز، ص: ٣٠٥ – ٣٠٧.

والجزء ٩، أيلول، ص: ٤٠١–٤٠٢.

٤٨ «الميثاق»، الجزء ٢ شباط، والجزء ٤ نيسان، والجزء ٥ أيار، ١٩٦٦.

٤٩ «الميثاق»، الجزء ٢ شباط، والجزء ٣ أذار، ١٩٦٦

٥٠ «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٦٦، ص: ٣٦٢ – ٣٧٩.

– «الميثاق»، الجزء٩، أيلول ١٩٦٦، ص: ٤١٣ – ٤١٥.

٥١ أوردت «النهار» في ١٩٦٦/٦/٣٠ خبر الحفلة تحت عنوان: اجتماع درزي حاشد ولم تنقل نص الكلمات.

٥٢ أعلنت «الميثاق» ذلك في الجزء ٨، آب ١٩٦٦، ص ٣٧٣.

٥٣ نشرت «الأنباء» في ١٦ تموز ١٩٦٦ نصاً بدون توقيع عنوانه: نداء الفتنة ينطلق من اجتماع عبيه.
٥٤ «النهار» ١٩٦٦٦٣٠، ص: ٣، العنوان: اجتماع درزي حاشد في عبيه.
٥٥ «الأنباء»، ١٦ تموز ١٩٦٦.
٥٦ «الضحى»، الجزء ٧، تموز ١٩٦٦، ص ١٩ - ٢٠.
٥٧ المصدر نفسه، ص: ١٦ و١٨.
٥٨ «الضحى»، الجزء ٥، أيار، ص: ١٨ - ١٩.
و«الضحى»، الجزء ٦، حزيران، ص: ٢٢.
٥٩ «الضحى»، الجزء ٧، تموز ١٩٦٦، ص: ٩ - ١٢
٦٠ «الميثاق»، الجزء ٨، أب ١٩٦٦، ص: ٣٧٣
٦١ «الميثاق»، الجزء نفسه، مقال حفلة دار الحكمة - مقال كمال جنبلاط، ص:٣١٣.
٦٢ «الميثاق»، الجزء نفسه، ص: ٣١١ - ٣١٢
٦٣ «الضحى»، الجزءان ٩، ١٠، أيلول وتشرين الأول، ١٩٦٦، ص: ٢٠ - ٢٣.
٦٤ يذكر رشيد القاضي في مقابلة معه في ١٥/٤/٢٠٠٤ إدراك الرموز اليزبكية الضرر الذي لحق بهم من جرّاء المقاطعة للمجلس الأول إذ انفرد الاتجاه الآخر بالمجلس فعاد عن المقاطعة، وبخاصة ان انتخابات المجالس البلدية والاختيارية التي جرت في العام ١٩٦٣ قد جاءت بأغلبية يزبكية أو معارضة للشيخ محمد الأمر الذي ينتج غلبة لهم في المجلس.
كما يمكن أن يضاف سبب آخر للعودة عن المقاطعة تغيير الظرف السياسي لصالحهم إنْ بتراجع القوى الشهابية الحليفة للجنبلاطية في عهد الحلو أو بتنامي قوى المعارضة لها (تكتل الأربعين).
٦٥ حصل خلاف بين أنصار النائب السابق، سليم الداود - المحسوب على الحزبية اليزبكية - وأنصار النائب شبلي العريان - المحسوب على الحزبية الجنبلاطية - أثناء انتخاب ممثل قضاء راشيا تطور من اشتباك بالأيدي إلى إطلاق نار من على السطوح فتوفي البيطار و جرج أبو حجيلي وهما من أنصار الداود. «النهار» ٩/١٠/١٩٦٦، ص: ٥.
٦٦ تشكل المجلس الجديد من:
الأعضاء الدائمون: المشايخ الثلاثة: أبو شقرا وحماده وعبد اللطيف.
الوزراء و النواب: بشير الأعور، بهيج تقي الدين، سليم الداود، شبلي العريان، فضل الله تلحوق، فؤاد نجار، قحطان حماده، كمال جنبلاط، مجيد أرسلان، نجيب صالحة، نجيب علم الدين.
الأعضاء المنتخبون:
حسن قائدبيه، سليمان أبو الحسن، عاطف سعد (أطباء).
إبراهيم قيس، رامز أبو صعب، سامي مكارم (جامعيون).
حليم تقي الدين، نجيب الفقيه (محاميان).
سامي عبد الباقي، عفيف سلمان (مهندسان).
ممثلو المناطق:
الشوف: توفيق حميدان، حسين نصر الدين، رئيف عبد الصمد، عادل طي أبو ضرغم، نايف القاضي، يوسف البعيني.
عاليه: حسين شهيب، رشيد القاضي، عادل الجردي، محمود صعب، محمود عبد الخالق، د.يوسف الصايغ.
بعبدا: أسد المصري، عارف الأعور، ياسر صالحة.
بيروت و المتن: فريد العموري.
حاصبيا: بهجت شمس.
راشيا: أجل الاجتماع و مثلت في انتخابات فرعية لاحقة بحسين زاكي.
«الميثاق»، الجزء ١٠، تشرين الأول، ١٩٦٦ ص ٤٦٢.

٦٧ «الضحى»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٦، ص ١٢ – ١٧.
٦٨ «الضحى»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٦، ص ١٢–٢٩.
٦٩ «الضحى»، الجزء ٥ أيار، ١٩٦٧، ص ٢٤–٢٦.
٧٠ الضحى»، الجزء ١، كانون الثاني، ١٩٦٧ ص ١٠.
٧١ رشيد القاضي، المجلس المذهبي بين «النهج» والمنهج، «الضحى» الجزء ٧، تموز ١٩٦٩، ص: ٤–٧.
٧٢ المجلس المذهبي، هيئته الجديدة، «الميثاق»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٦٦، ص: ٤٥٢.
٧٣ المصدر نفسه.
٧٤ المصدر نفسه، تحت عنوان: موقف الرأي العام الرسمي والشعبي، ص: ٤٥٢ – ٤٦١.
٧٥ «الميثاق»، الجزء ١٠، تشرين الثاني ١٩٦٦، ص: ٥٠٥ – ٥٠٨.
٧٦ مهمة المجلس المذهبي (بدون توقيع)، «الميثاق»، الجزء ١٢، كانون الأول ١٩٦٦، ص: ٥٢٩–٥٣١.
٧٧ تقرير مدير الأوقاف الأستاذ محمود صعب المرفوع إلى المجلس في ٦/١١/١٩٦٨ لمناقشته في جلسة ٢٠/١١/١٩٦٨، «الضحى»، تشرين الثاني ١٩٦٩، ص: ١١ – ١٦.
و«الميثاق»، الجزء ٢، شباط ١٩٦٩، ص: ٦٢ – ٦٩ والجزء ٣، آذار ١٩٦٩، ص: ١١٣ – ١١٦. والجزء ٤، نيسان ١٩٦٩، ص: ١٦١ – ١٦٤.
وقد نشرت «الميثاق» صيغة التحكيم الذي وقعه محمود صعب (ممثل المجلس) وعارف النكدي في ١٧ آذار ١٩٦٧.
وهيئة التحكيم مؤلفة من إدمون رباط، زهدي يكن، الياس نمور على أن تصدر حكمها خلال شهرين.
كما نشرت «الضحى» ما اتفق عليه بالنسبة لبيت اليتيم.
٧٨ «الميثاق»، الجزء ٢، شباط ١٩٦٩، ص: ٦٦.
٧٩ «الضحى»، الجزء ٥، أيار ١٩٦٧، ص: ٢٤ – ٢٦، وهذا القرار هو اقتراح تقدم به: سليمان أبو الحسن، يوسف البعيني، نجيب الفقيه، عارف الأعور، حسين شهيب، عادل أبو ضرغم، رامز أبي صعب، فريد العموري، رشيد القاضي، حسين زاكي، بهجة شمس، عادل الجردي، سامي مكارم، أسد المصري، إبراهيم قيس، محمود عبد الخالق، حسن قائد بيه، نايف القاضي، حليم تقي الدين.
٨٠ المصدر نفسه، ص: ٢٤ – ٢٥.
٨١ «الضحى»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٦٨، ص: ٢٥. و«الميثاق»، الجزء ٢، شباط ١٩٦٩، ص: ٦٧.
٨٢ «الضحى»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٦٧، ص: ٢٥ – ٢٧.
٨٣ «الضحى»، الجزءان ١٠ و١١، تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٦٧.
٨٤ ورد هذا تحت عنوان: أعذار في «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٦٧، ص: ٢٢٢. والجدير ذكره أن قرار وقف الدعاوى اقتصر عليه دون دعاوى رئيسه الشيخ محمد أبو شقرا الشخصية.
٨٥ المجلس المذهبي الدرزي وبيت اليتيم، «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٦٩، ص: ١١٣ – ١١٦.
٨٦ «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٦٧، ص: ١٦١ – ١٦٣، علق على البيان بعد نشره ويبرر ذلك بورود رسائل تستفسر عن موقفه.
والجدير ذكره أن هناك فاصلاً زمنياً بين نشر البيان والتعليق عليه (نيسان).
٨٧ «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٦٧، ص: ١١٣ – ١١٦ وقصد بـ: الاستجداء: تخصيص شيخ العقل بمرتب من الدولة.
الاستخذاء: الضعف أمام إقرار مشيختين ثم ثلاث للطائفة والمطلوب واحدة.

الجهل: الجهل بتاريخ الطائفة والتنكر لاستعمالاتها ومجاراة العامة في تعبيراتها وذلك باستخدام تعبير شيخ العقل والأصح شيخ العقال.
الكفر: القول بأن للعقل الذي يقدسه الدروز شيخاً.
الرجعية: تكريس الغرضية بنص القانون.

٨٨ كانت قرارات المجلس في أيار ثم أيلول في العام ١٩٦٧ والمذكورة في حديث سابق قرارات تهدئة الخلاف.

٨٩ أثار قضايا الخلاف وضرورة محاسبة الشيخ محمد في تحديده مهام المجلس، الجزء ١٢، ١٩٦٦، ص: ٥٢٩ – ٥٣١. كما أثارها في نقد بيان المشايخ الذي لم يعالج قضايا الخلاف وأعاد التذكير بتحرك الشيخ لاستلام «الضحى» (١٩٦٣ و١٩٦٤).

٩٠ «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٦٧، ص: ٢٢٢، والجريدة المقصودة هي «البيان».
و«الميثاق»، الجزء ٨، تشرين الأول ١٩٦٧، ص: ٣٤١ و٣٤٥ في مقال: «نحن ومحمد أبو شقرا ومسعى مصلحين»، عرض فيه مسعى وفد متدين عرض المصالحة لتوقف «الضحى» عن الخوض، في الموضوع ولوجوب اللياقة مع الشيخ» وجواب النكدي عليه المتمثل بوجوب التخلي عن العصبية ومعرفة أسباب الخلاف وبالقول باستمرار الشيخ في دعاويه وباستمرار جريدته في أمريكا بالتعرض له، رغم توقف «الضحى».

٩١ «الضحى»، الجزء ٥، أيار ١٩٦٨، ص: ٧.

٩٢ تقرير مدير الأوقاف (١٩٦٨/١١/٦)، «الضحى»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٩، ص: ١١ – ١٦.
أعداد «الميثاق» في العام ١٩٦٩، الجزء ٢، ص: ٦٣ – ٦٩، الجزء ٣، ص: ١١٣ – ١١٦، الجزء ٤، ص: ١٦١ – ١٦٤، الجزء ٥، ص: ٢١١ – ٢١٦.
وقد برر التقرير رفض المجلس بعدم جواز التحكيم في قضايا الأوقاف وبرر التأخر في الإجابة بالبحث عن صيغة أخرى بديلة.

٩٣ توافق هذا التجدد في الخلاف والسبب المعلن عنه (رفض المجلس القبول بالتحكيم) مع:
– عدم مجاراة الأمير مجيد أرسلان وكتلته البرلمانية الحلف الثلاثي والكتل المعارضة الأخرى (صائب سلام، جوزف سكاف، سليمان فرنجية) في نقل نصرهم البرلماني إلى الحكومة برفع الفيتو عن الأحرار، فلم يشارك في ترشيح صائب سلام لرئاسة الحكومة وشارك في حكومة الثمانية مع مرشح جبهة النضال بهيج تقي الدين.
ويشير هذا الموقف إلى تبدل في موقعه، وهو زعيم الحزبية اليزبكية، بعد أن كان في أيلول ١٩٦٧ متوافق مع الكتل المعارضة. تراجع: «النهار»، من ٨ إلى ١٩٦٨/١٠/٢١.

٩٤ «الضحى»، الجزء ٩، أيلول ١٩٦٩، ص: ٧٠ و٧١ – ٧٣، وقد أوردت الخبر في العنوان: البيان الذي تم على أساسه إطلاق يد خالد جنبلاط في إدارة الأوقاف.
وترافق هذا الموقف مع استمرار تقارب جنبلاط – أرسلان، ولو بشكل غير مباشر إذ تمثلا في حكومة كرامي (١٩٦٩/١/١٦)، بعد العدوان الإسرائيلي على المطار) التي استقال منها وزيرا الحلف (اده والجميل) والوزير السكاف ولم يستقل معهم أرسلان ولم يأخذ أرسلان موقفاً متعارضاً مع موقف جنبلاط بعد حوادث ٢٣ نيسان ١٩٦٩ والأزمة التي استمرت حتى خريف العام نفسه.

٩٥ ترافق هذا التقارب بين جنبلاط بتقارب في المواقف السياسية وبخاصة في موضوع انتخابات الرئاسة، إذ كان جنبلاط ناقداً للشهابيين وقريباً من ناقديهم إبان توليه وزارة الداخلية (١٩٦٩/١١/٢٥ – ١٠/١٤ – ١٩٧٠). وقبيل الانتخابات الرئاسية (حوادث الكحالة، إلغاء الجهاز المشترك، انتخابات المقاصد الإسلامية، حوادث بنت جبيل والمكلس).
كما انتخب مرشح القوى المعارضة لهم (سليمان فرنجية) وبالمقابل، لم يَنْسَقْ أرسلان مع

مواقف المعارضة الحلفية منذ ١٩٦٨ وكان في خط الاعتراض المعتدل المتقاطع مع مواقف جنبلاط.

٩٦ سنشير إلى ذلك لاحقاً.

٩٧ المجلس المذهبي الدرزي الجديد، «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٦٨، ص: ٢٧٣.

٩٨ الأيتام والاحتلال والمجلس المذهبي، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٦٨، ص: ٣٦٧.

٩٩ نحن والمجلس المذهبي، «الميثاق»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٦٨، ص: ٤١٥. والأوقاف العامة بعد صدور القوانين الطائفية، «الميثاق»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٦٩، ص: ٢٠.

١٠٠ نحن والأوقاف العامة، «الميثاق»، الجزء ٢، شباط ١٩٦٩، ص: ٦٥. المجلس المذهبي وبيت اليتيم، «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٦٩، ص: ١١٣. نحن والمجلس المذهبي (٢)، «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٦٩، ص: ١٦١.

١٠١ نحن والمجلس المذهبي (٣)، «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٦٩، ص: ٢١١. نعم أم لا، «الميثاق»، الجزء ٧، تموز ١٩٦٩، ص: ٣٠٣.

١٠٢ المجلس المذهبي الدرزي الثاني، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٩، ص: ٤٥٧.

١٠٣ المجلس المذهبي الدرزي الجديد، «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٦٨، ص: ٢٧٣ – ٢٧٦.

١٠٤ العدد نفسه.، ص: ٢٧٦.

١٠٥ الأيتام والاحتلال والمجلس المذهبي، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٦٨، ص: ٢٦٧ – ٢٦٩.

هناك بناية في عبيه تعرف باسم الأحمدية يقول النكدي إن الأيتام شغلوها ويقول تقرير الأوقاف إن النكدي حين تجدد الخلاف بعث مدير الميتم وبعض الأيتام ووضع اليد عليها. وقد تقدم المجلس بدعوى ضده كمحتل للبناية.

١٠٦ المجلس المذهبي وبيت اليتيم، «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٦٩، ص: ١١٣ – ١١٦.

١٠٧ المصدر نفسه.

ونحن والمجلس المذهبي الدرزي، «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٦٩، ص: ٢١٢. وورد أيضاً في رسالته إلى مدير عام الأوقاف، الأستاذ محمود صعب في ١٩٦٨/١١/٧، العدد نفسه، ص: ٢١٤. ويؤكد تقرير الأوقاف وجود أموال لحساب بيت اليتيم بلغت قيمتها ١١ ألف ل.ل.

١٠٨ نشر حكم يتعلق بتسليم أجور عقار على ملك الموقف التنوخي للمديرية لا للنكدي في «الضحى»، تموز ١٩٧٠، ص: ١٥ – ١٨. وقد علق النكدي عليه في «الميثاق»، الجزء ٨ آب ١٩٧٠، ص: ٣٥٧ – ٣٥٨ ورد بنشر أحكام صدرت بحق الشيخ والمجلس في «الميثاق»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٧٠، ص: ٤٥٧ –. ٤٦٠.

ثم حلل الحكم مبيناً أخطاءه ومعلناً تمييزه في نص: توضيح وتجريح، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٧٠، ص: ٥٠٥ – ٥٠٧.

١٠٩ نحن والمجلس المذهبي (٣)، «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٦٩، ص: ٢١١ – ٢١٢.

ويضع شكيب النكدي مقتبساً من قرار العزل في رسالة إلى الأستاذ حسين الأعور مؤرخة في ١٩٦٨/١٢/١٦ جواباً من اقتراح الأعور في اجتماع رابطة الخريجين إقامة احتفال لتكريمه ورفضه ذلك معتبراً إجماع الخريجين على تقديره، فوق ما تفكرون به والمقتبس هو: «إن الأوضاع المقصودة في عملكم في عدة مؤسسات أبرزها الوقف التنوخي ثم مجلة «الميثاق» ودار اليتيم وتقديمكم مصالح هذه المؤسسات على مصلحة الداودية. لقد كان هذا الوضع معقولاً ومقبولاً عندما كان هنالك تعاون بيننا وبين عارف بك النكدي. أما وقد وصلنا معه إلى ما وصلنا فواجب المحافظة على وجود الأوقاف حتم علينا اتخاذ قرارنا بشأن عملكم في الداودية». – الرسالة في أرشيف الأعور.

١١٠ نعم أم لا، «الميثاق»، الجزء ٧، تموز ١٩٦٩، ص: ٣٠٦ – ٣٠٩.
١١١ «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٩، ص: ٤٥٩.
١١٢ المجلس المذهبي الدرزي الثاني في عامه الرابع، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني، ١٩٦٩، ص: ٤٥٧ – ٤٥٩.
١١٣ «الميثاق»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٧٠، ص: ٢٣ – ٢٤.
١١٤ المجلس المذهبي الدرزي الثاني في عامه الرابع، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني، ١٩٦٩، ص: ٤٥٧ – ٤٥٩.
١١٥ نحن والمجلس المذهبي، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٧٠، ص: ٣٥٨.
١١٦ معذرة إلى المجلس المذهبي، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٠، ص: ٤٠٤ – ٤٠٦.
١١٧ نحن والمجلس المذهبي، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٧٠، ص: ٣٥٧.
معذرة إلى المجلس المذهبي، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٠، ص: ٤٠٤.
الحكم ضد أبو شقرا، «الميثاق»، الجزء ١٠، تشرين الثاني ١٩٧٠، ص: ٤٥٧.
توضيح وتجريح، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٧٠، ص: ٥٠٥.
١١٨ السجل الذهبي لأعمال المجلس (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦)، «الميثاق»، الأعداد ٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ في العام ١٩٧١، الصفحات ٢٥٨ و٣٠٥ و٣٥٣ و٤٤٩ و٤٩٧.
١١٩ السجل الذهبي؟.. لأعمال المجلس المذهبي!..، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٧١، ص: ٢٥٧.
١٢٠ السجل الذهبي؟ لأعمال المجلس المذهبي!..، «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٧١، ص: ٢٥٧ – ٢٦٠.
١٢١ المصدر نفسه، ص: ٢٥٩، ويشرح بالتفصيل كيفية شرائه ومصادر الأموال (العقار رقم ١٩٠٣– بيروت).
١٢٢ «الميثاق»، الجزء ٧، تموز ١٩٧١، ص: ٣٠٥ – ٣٠٦. ويذكر كيفية شرائها والاستدانة لإقامة بناية حديثة عليها. ويؤكد هذه الرواية زياد أنيس جابر في مقابلة معه (في ٤/٥/٢٠٠٤) أن والده شجع النكدي على شرائها مناصفة فأقنعه النكدي بشرائها للوقف. ويضيف خضر حموي في مقابلة معه (في ١٧/٢/٢٠٠٤) سبباً آخر لاندفاع النكدي للشراء، إذ أن هذا العقار أمام كنيس يهودي وواجهته على ساحة عاليه الرئيسية، فخاف أن يشتريه أحد اليهود ويقدمه للكنيس فيصبح الكنيس مطلاً على ساحة عاليه الرئيسية وتسمى باسمه.
١٢٣ المصدر نفسه، ص: ٣٠٣.
١٢٤ السجل الذهبي!... لأعمال المجلس المذهبي! (٣)، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٧١، ص: ٣٥٣ – ٣٥٦.
وقد سرد حكاية قيام بيت اليتيم في بيروت الذي أصبح المدرسة المعنية وهي مذكورة في قسم سابق من الكتاب.
١٢٥ السجل الذهبي!... (٤)، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧١، ص: ٣٩٣ – ٣٩٧. وقد ذكر موضوع التعاقد في قسم سابق.
١٢٦ السجل الذهبي!... (٥)، «الميثاق»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٧١، ص: ٤٤٩ – ٤٥٣.
١٢٧ السجل الذهبي!...، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٧١، ص: ٢٥٧.
١٢٨ كلمة عارف النكدي إلى النائبين: الأمير مجيد أرسلان وكمال بك جنبلاط، «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٧٢، ص: ١٢٩ – ١٣٠.
١٢٩ تبصير وتذكير، «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٧٢، ص: ١٧٧.
١٣٠ المصدران السابقان.
١٣١ «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٧٢، ص: ٢٢٥ – ٢٢٧.

١٣٢ يورد في المقال حصول ذلك في اجتماع ضمهما مع المقدم كامل مزهر والزعيم شوكت شقير وتأكيد الزعيم شقير ذلك في ثلاثة اجتماعات لاحقة، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٢، ص: ٤٤٢.
١٣٣ المصدر نفسه، ص: ٤٤١ – ٤٤٤.
١٣٤ بعثا برسالة إشادة بالنكدي، «الميثاق»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٧٢، ص: ٥٠٥ – ٥٠٦. وكان أحدهما (وديع) قد بعث برسالة إلى النكدي (تموز ١٩٦٩) إثر تولية خالد جنبلاط مديرية الأوقاف ونُشرت في «الميثاق»، آذار ١٩٧٢، (ص: ١٤٥ – ١٤٦) يشيد بالنكدي ويؤاخذ جنبلاط.
١٣٥ المصدر نفسه، ص: ٥٠٦ – ٥٠٨.
١٣٦ نظرة أخرى وأخيرة، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٧٢، ص: ٥٥٣.
١٣٧ إلى كمال جنبلاط، «الميثاق»، الجزء ١١، كانون الأول ١٩٧٢، ص: ٦١٧ – ٦١٩. وقد صدّر مقاله بنص لكمال جنبلاط موجه إلى الرئيس شارل الحلو يطالبه بعدم الصمت ففي الصمت اعتداء على الحقيقة.
١٣٨ «الضحى»، الجزء ٢، شباط ١٩٧٣، ص: ٢٤، وقد نشرتها «الميثاق»، في الجزء ٤، نيسان ١٩٧٤، ص: ٢٠٤ – ٢٠٥. وتضمنت:
– الإعلان عن مهادنة المجلس الثاني لعارف بك.
– اتهام النكدي باعتبار الأوقاف ملكاً له مستنداً إلى نص يعدد فيه ما أنجزه للأوقاف ولم يكن لها مثله.
– اتهام النكدي ببيع بعض قطع الأوقاف بأسعار زهيدة وهي التي عمّر بها البنايات.
١٣٩ بدأت بالنشر في الجزء ٣، آذار، واستمرت حتى الجزء ٥، أيار من العام نفسه.
١٤٠ «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٧٤، ص: ٢٠٦ – ٢٠٩. وقد بعث الرد إلى «الضحى»، فاعتذرت عن نشرها، «الضحى»، الجزء ٦، حزيران ١٩٧٤، ص: ٩ – ١٠.
١٤١ المصدر نفسه.
١٤٢ برهانكم إن كنتم صادقين! «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٣.
١٤٣ تعالوا وانظروا (١)، «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٧٤، ص: ١٦١ – ١٦٣.
١٤٤ تعالوا وانظروا (٢)، «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٧٤، ص: ٢٠٩.
١٤٥ تعالوا وانظروا بمن ابتلينا (٣)، «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٧٤، ص: ٢٥٧ – ٢٥٨.
١٤٦ تعالوا وانظروا بمن ابتلينا وابتليت هذه الطائفة (٤)، «الميثاق»، الجزء ٧، تموز ١٩٧٤، ص: ٣٠٥ – ٣٠٦.
١٤٧ تعالوا وانظروا بمن ابتلينا (٥)، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٧٤، ص: ٣٥٣ – ٣٦٤. وقد نشر نص الادعاء وعلق عليه.
١٤٨ تعالوا وانظروا بمن ابتلينا (٦)، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٤، ص: ٣٥٣ – ٣٥٤.
١٤٩ تعالوا وانظروا (٧)، «الميثاق»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٧٤، ص: ٤٠١ – ٤٠٢.
١٥٠ تعالوا وانظروا (٨)، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٧٤، ص: ٤٤٩ – ٤٥١.
١٥١ تعالوا وانظروا (٩)، «الميثاق»، الجزء ١٢، كانون الأول ١٩٧٤، ص: ٤٩٧ – ٤٩٩.
١٥٢ رشيد القاضي: المجلس المذهبي بين «النهج» و«المنهج»، «الضحى»، الجزء ٧، تموز ١٩٦٩، ص: ٤ – ٦.
١٥٣ ص: ١١ – ١٦، والجدير ذكره أن مشكلة وقف تربة الدروز لم تكن مطروحة في عهد المجلس السابق إذ كان أنيس روضة رئيس لجنة الأوقاف، وقد نص النظام الداخلي للمجلس الذي وضع آنذاك على استقلال التربة عن سائر الأوقاف الأمر المخالف لقانون المجلس والمخالف للوضع القانوني للتربة المسمى باسم وقف الطائفة الدرزية. (المعلومات مستقاة من تقرير مديرية الأوقاف).

١٥٤ «الضحى»، الجزء ١، تموز ١٩٧٠، ص: ١٥ - ١٨، وقد صدر الحكم في ٣١/١/١٩٧٠.
١٥٥ «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٧٣، ص: ١٥ - ٢٥، وهو حكم تمييزي صدر في ٢٩/٣/١٩٧٣ مصدقاً الحكم البدائي الذي صدر في ١١ شباط ١٩٦٧ بناء على تمييز إدارة الأوقاف.
١٥٦ «الضحى»، الجزء ٥، أيار ١٩٧٤، ص: ٢٨ - ٤٠، وهو حكم بدائي صدر في ٣ أيار ١٩٧٤ بناء لادعاء من مدير الأوقاف، خالد جنبلاط، في ٩/٣/١٩٧١. واستند الحكم إلى:
النظام المؤقت لبيت اليتيم الذي ينص على أن أوقاف الداودية أنشأت بيت اليتيم.
توقيع النكدي إيصالاً بالتبرع لبيت اليتيم مذكور في شقه العلوي عبارة «أوقاف الداودية».
١٥٧ كلمة أرغمنا على إرسالها، «الضحى»، الجزء ٢، شباط ١٩٧٣، ص: ١٤.
١٥٨ الأجزاء في العام ١٩٧٣: الجزء ٣، آذار، ص: ٣٩ - ٤٢. الجزء ٤، نيسان، ص: ٢٦ - ٣٢، والجزء ٥، أيار، ص: ٣٤ - ٣٨. وبلغ مجموع القطع المباعة ٣١١ قطعة وقيمتها ٢٨١٧٩٨ ل.ل. و٢٥٠٧,٩٥ ل. ذهب.
والجدير ذكره أن هذا البيع قد ذكره النكدي في مرات عديدة وأورد أثمانه في اللوائح التي كان ينشرها وقد تم في مراحل عدة. وقد برر مبيع قطع لا فائدة منها وشراء بدلٍ عنها قطعاً صالحة للاستثمار.
١٥٩ «الضحى»، الجزء ٦، حزيران، ص: ٩ - ١٠. وقد ذكرت وجود ردٍ من النكدي على مقالها في شباط ١٩٧٣ رافضة نشره.
١٦٠ عارف النكدي، مشيخة العقال لا مشيخة العقل، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٦٩، ص: ٣٥٣ - ٣٥٥.
مشيخة العقل!! «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٧٠، ص: ١٦٥ - ١٦٨.
مشيخة العقل!! (٢)، «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٧٠، ص: ٢١٣ - ٢١٥.
١٦١ مشيخة العقل!! (١) و(٢)، «الميثاق»، الجزءان ٤ و٥، نيسان وأيار ١٩٧٠، ص: ١٦٥ - ١٦٨ و٢١٣ - ٢١٥.
محمد أبو شقرا والتاريخ، «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٧١، ص: ١٢٠ - ١٢١.
صديقك من صدقك، «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٧٣، ص: ٢٥٢.
١٦٢ عارف النكدي، مشيخة العقال لا مشيخة العقل، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٦٩، ص: ٣٥٣ - ٣٥٥.
ومشيخة العقل!! (١) و(٢)، «الميثاق»، الجزءاان ٤ و٥، نيسان وأيار ١٩٧٠، ص: ١٦٥ - ١٦٨ و٢١٣ و٢١٥.
وقد استشهد بقول كمال جنبلاط في «الأنباء» بأن لا رئاسات دينية عند الدروز بل رجال دين، وآخر للكاتب بشير الأعور بأن رجال الدين عند الدروز لا يتدخلون في الأمور السياسية لقاء أن لا يتدخل رجال السياسة بالأمور الدينية.
١٦٣ مشيخة العقل!!، «الميثاق»، نيسان ١٩٧٠، ص: ١٦٧.
عارف النكدي، أديمقراطية أم إقطاعية؟ «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٧٠، ص: ٢٦٢ - ٢٦٥.
عارف النكدي، إنها إقطاعية! «الميثاق»، الجزء ٧، تموز ١٩٧٠، ص: ٣٠٩ - ٣١٠.
والمقال الأول رسالة إلى رئيس الجمهورية والمرجع الديني الأعلى للطائفة يذكر فيها بإلغاء نظام المتصرفية الامتيازات الإقطاعية وإقرار دستور ١٩٢٦ المساواة بين اللبنانيين، وهذا الأمر لا يطبق على الدروز، لجهة تحكم غير الدروز في اختيار نوابهم في نظام التمثيل الطائفي ولجهة تحكم الزعامتين الأرسلانية والجنبلاطية في اختيار الموظفين وفي تجميد قضاياهم إذا لم تتفقا (مثل تجميد قانون الأحوال الشخصية).

وناشده في ختام الرسالة التدخل بصفته رئيساً للبنان وبصفته رئيساً دينياً للدروز.
أما المقالة الثانية فموقف للنكدي يرى استقواء زعماء الدروز كغيرهم بمواقعهم في الدولة لممارسة مخالفتهم للدستور ويسميها إقطاعية حكومية.

١٦٤ محمد أبو شقرا ودعاويه، «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٦٧، ص: ٢٥٧.
ألقاب في غير موضعها، «الميثاق»، الجزء ٧، ١٩٦٧، ص: ٢٩٣.

١٦٥ كتاب وجواب، «الميثاق»، الجزء ١٠، كانون الأول ١٩٦٧، ص: ٤٦١ – ٤٦٥.

١٦٦ مشيخة العقال لا مشيخة العقل، «الميثاق»، الجزء ٨، ص: ٣٥٣ – ٣٥٥.

١٦٧ «الميثاق»، الجزء ١٠، ١٩٦٧، ص: ٤٦١ – ٤٦٥.

١٦٨ «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٦٩، ص: ٣٥٣ – ٣٥٥.

١٦٩ محمد أبو شقرا (١)، «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٦٧، ص: ٢١٣ – ٢١٦.
محمد أبو شقرا ودعاويه، «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٦٧، ص: ٢٥٧ – ٢٥٨.
نحن ومحمد أبو شقرا وأحكام ضد المجلس المذهبي، «الميثاق»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٧٠، ص: ٤٥٧ – ٤٦٠.
من دعاوى محمد أبو شقرا، «الميثاق»، الجزء ٢، شباط ١٩٧١، ص: ٧٠ – ٧١.
كلمتنا إلى الشيخ محمد أبو شقرا، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٧٢، ص: ٤٠٩ – ٤١٢.
تعالوا وانظروا (٥)، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٧٤، ص: ٣٥٣ – ٣٦٤.
تعالوا وانظروا (٨)، «الميثاق»، الجزء ١٠، تشرين الأول ١٩٧٤، ص: ٤٤٩ – ٤٥١.

١٧٠ «الميثاق»، الجزء ٨، أيار ١٩٦٩، ص: ٣٥٣ – ٣٥٥.
و«الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٧٣، ص: ٢٤٩ – ٢٥٣.
و«الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٣، ص: ٤٥٥ – ٤٦٣.

١٧١ توفي الشيخ رشيد حماده في ١٧ نيسان ١٩٧٠، كما توفي شيخ العقل الثالث علي عبد اللطيف في ٤ حزيران ١٩٧٠، ودعا المجلس المذهبي في جلسته في ٢٤ نيسان إلى انتخاب شيخ عقل خلفاً له وحدد الموعد في ١٢ تموز وشكل في جلسة ١٩٧٠/٤/٢٧ لجنة للإشراف على الانتخاب من ١٥ عضواً «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٧٠، ص: ٢٤ – ٢٦ وأعلنت رئاسة المجلس الدعوة للانتخاب وهي هنا لجميع الذكور من الدروز اللبنانيين، وشروط الترشح القانونية ومهلة الترشيح «الضحى»، الجزء ٥، أيار ١٩٧٠، ص: ٣٧ إلا أن نواب الطائفة ووزيريها اجتمعوا في ٢ تموز ١٩٧٠ وتقدموا للمجلس المذهبي باقتراح إرجاء انتخاب شيخ العقل إلى موعد آخر وتأليف لجنة لتقديم مشروع بتعديل قانون المجلس وقانون المشيخة وذلك للمبررات الآتية:
– إدخال تعديلات تؤمن تمثيلاً صحيحاً وتجاوباً حقيقياً مع التطور الفكري والاجتماعي في صفوف الطائفة.
– مطالبة رجال الدين بسن تشريع يوفر لهم المساهمة الفعلية في اختيار رئيس للطائفة الروحي.
– الاستحالة المادية لإجراء انتخاب خلف للمرحوم الشيخ رشيد حماده بالموعد المحدد لتعذر وضع موظفين بتصرف اللجنة المختصة للقيام بأعمال الانتخاب ولعدم تمكن اللجنة من تأمين النفقات الانتخابية المطلوبة.
وقد اجتمع المجلس في ٧ تموز، استثنائياً، وبحث الاقتراح ووافق عليه على أن يشكل لجنة في أول جلسة له كما قرر عدم الدعوة إلى انتخاب مجلس جديد بانتظار صدور التشريع الجديد «الضحى»، الجزء ٧، تموز ١٩٧٠، ص: ١١ – ١٤ وهو ستة أشهر من انتهاء ولاية المجلس الحالي «الضحى»، العدد نفسه، ص: ٢٠، والجزء ٣، آذار ١٩٧١، ص: ٤.

١٧٢ لم يلتئم المجلس بعد تمديد ولايته ستة أشهر ولم تشكل لجنة لتعديل القانونين، وبعد انقضاء مهلة الأشهر الستة عقد اجتماع في منزل الأمير مجيد أرسلان حضره بشير الأعور وسليم

الداود وفضل الله تلحوق ونفر من رجال الدين بحثوا في موضوع المشيخة وأفضى الاجتماع إلى تكليف بهيج تقي الدين الاتصال بكمال جنبلاط واستجلاء موقفه من انتخاب شيخ جديد بموجب القانون الحالي، على أن يسبق ذلك اتفاق على شخص المرشح تأميناً للتزكية وتجنباً للانقسام «الضحى»، الجزء ١٢، كانون الأول ١٩٧١، ص: ٦.

١٧٣ موعد انتخاب خلف للشيخ رشيد حماده هو تموز ١٩٧٠ وموعد انتخاب المجلس المذهبي تشرين الأول ١٩٧٠ فتعذر انتخاب شيخ عقل يجعل وضع المجلس محرجاً إذا ما انتخب في موعده إذ يفرض عليه إيجاد مخرج لتعذر المعلن (عدم وضع الداخلية موظفين بتصرفها وتأمين المال اللازم)، فكان القرار بالتأجيل الذي استمر تأجيلاً عملياً دائماً.
هذا رأي أحد أعضاء المجلس، الشيخ رشيد القاضي، في مقابلة معه في ٢٠٠٤/٤/١٥.

١٧٤ ما حدث في جلسة المجلس ٧ تموز ١٩٧٠ الذي أقر التأجيل تظهر اتفاقهما، وبخاصة أن الاقتراح جاء من اجتماع النواب الدروز والوزيرين، ويرجح أحد أعضاء المجلس، الشيخ رشيد القاضي، سبباً آخر غير السبب المعلن، فالنائب جنبلاط ميال لتوحيد المشيخة وبخاصة أن الشيخ الباقي على قيد الحياة من حزبه، ومرشحه في حال الإصرار على الانتخاب بين المرشحين الإثني عشر هو الشيخ هاني باز رضوان، شيخ ذو ميول جنبلاطية من عائلة يزبكية. والنائب أرسلان هو المتضرر من توحيد المشيخة كون شيخ العقل المتوفى يزبكياً إلا أن المرشح الأكثر ترجيحاً لتأييده هو فريد حماده، ابن الشيخ رشيد، وهو ذو مكانة علمية تؤهله للعب دور فاعل لا يريده للمشيخة، فضلاً عن أن احتمال فوز المرشح المدعوم من جنبلاط أقوى، فالتقت مصلحتهما على عدم انتخاب شيخ جديد.

١٧٥ لم يظهر في «الضحى» حصول اجتماعات للمجلس بعد جلسة ٧ تموز ١٩٧٠ كما لم تشكل اللجنة المقرر تشكيلها في هذه الجلسة لتعديل القانونين المعنيين، ولم تجرِ انتخابات لهذا المجلس منذ تاريخه.
والجدير ذكره أن عضوين من هيئة تحرير «الضحى» أثارا الموضوع في آذار ونيسان ١٩٧١ وتوقفت «الضحى» بعدها عن إثارته.
فالشيخ رشيد القاضي دعا في افتتاحية آذار (دعوة إلى المصارحة، ص: ٤ — ٥) جميع الفرقاء إلى كشف ما في الصدور وبحث شؤون المشيخة، إذ المهلة المعطاة للمجلس شارفت على الانتهاء والقانون لم يعدل وتباين الآراء بين توحيد المشيخة من جهة وانتخاب خلف من جهة ثانية ما زال قائماً.
والأستاذ يوسف البعيني أشار في افتتاحية نيسان (دعوة أخيرة إلى المجلس المذهبي ص: ٤)، إلى أن المجلس في إجازة، لتغيب أعضائه الدائمين وبعض المنتخبين الذي يعطل نصابه، ويجب أن يجتمع لبحث القضايا وعلى رأسها مشيخة العقل.

١٧٦ عين خالد جنبلاط مديراً عاماً للأوقاف في أيار العام ١٩٦٩، وبالاجماع، وهو قريب النائب جنبلاط وأخو زوجة الأمير مجيد وأعطي تفويضاً مطلقاً في إدارتها أيلول ١٩٦٩.
كما صدر عن الجلسة الاستثنائية المقررة لانتخاب لجنة الإشراف على انتخاب شيخ عقل (٢٧ نيسان ١٩٧٠) قرار تشكيل اللجنة وقرار ثانٍ بتفويض المدير العام للأوقاف: اتخاذ كل التدابير اللازمة للنهوض بأعباء المدارس التابعة للأوقاف في حدود التقرير ومشروعي ميزانتي الأوقاف المرفوعة إلى المجلس في ١٩٧٠/٢/٤، تحصيل وقبض جميع إيراد الأوقاف والأموال العائدة لها لغاية البت بمشاريع أنظمة الأوقاف المرفوعة إلى المجلس بتاريخ ١٩٧٠/٢/٤، الصرف على المصالح الوقفية على أن يتقدم بتقرير قبل أول أيلول ١٩٧٠، الإطلاع على حسابات الأوقاف لدى أمانة صندوق المجلس ولدى المصارف «الضحى»، الجزء ٤، نيسان ١٩٧٠، ص: ٢٥ — ٢٦ وقد أعفى المرسوم ٣١٢٢ — ١٩٧١/١٢/٢٩ الصادر في ١٣ نيسان ١٩٧٢ بعد انقضاء ٤٠ يوماً على إرساله إلى المجلس النيابي والقاضي بإنشاء الملاك الرسمي الخاص

بمشيخة العقل والمجلس المذهبي الدرزي والذي عين خالد جنبلاط بموجبه مديراً عاماً للمجلس المذهبي من الشروط الواجب توفرها في المدير العام للدولة، «الضحى»، أيار ١٩٧٢، ص: ١٩ — ٢٠ وقد عين في ١٩٧٢/١٢/٢٧.

١٧٧ اتفق الزعيمان جنبلاط وأرسلان على تشكيل لائحة عاليه ضمت أحد أصدقاء جنبلاط، توفيق عساف، إلى لائحة الأمير مجيد أرسلان التي ضمته مع منير أبو فاضل وبيار حلو وشفيق بدر وقد برر جنبلاط تحالفه هذا بالعمل لإنقاذ لبنان من الطائفية ولكنس الحلف (فارس اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، م.س.، ص: ١٧٢٥ — ١٧٢٧).
ووضعت «الضحى»، الاتفاق في إطار وحدة الطائفة ونبذ الغرضيات (آذار ١٩٧٢، ص: ٤ — ٥ و١٤).

١٧٨ النكدي في رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية بعنوان: أديمقراطية أم إقطاعية؟ وبكلمة في عدد لاحق أنها إقطاعية حكومية يحمله فيه المسؤولية عن وضع الدروز باعتباره رئيساً للجمهورية وباعتبارها مرجعاً دينياً أعلى للطائفة، «الميثاق»، الجزء ٦ والجزء ٧، ١٩٧٠، ص: ٢٦٢ — ٢٦٥، ٣٠٩ — ٣١٠.
الوزارة الجديدة في نظرتنا اللبنانية العامة وفي نظرتنا الطائفية الخاصة، «الميثاق»، الجزء ٧، ١٩٧٠، ص: ٤٥٣ — ٤٥٦. والجزء ١١، ١٩٧٠، ص: ٥٠١ — ٥١٤.

١٧٩ بعد انتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية (أيلول ١٩٧٠) شكل صائب سلام وزارة سُميت وزارة الشباب لم تتمثل القوى السياسية ولا النواب وضمت: صائب سلام، غسان تويني، حسن مشرفية، جميل كبي، الياس سابا، هنري اده، صائب جارودي، أدوار صوما، أميل البيطار، خليل أبو حمد، جعفر شرف الدين، منير حمدان. وقد رحب النكدي بها.
الوزارة الجديدة في نظرتنا اللبنانية العامة وفي نظرتنا الطائفية الخاصة. «الميثاق»، الجزء ١٠، ١٩٧٠، ص: ٤٥٣ — ٤٥٦.
والجزء ١١، ١٩٧٠، ص: ٥٠١ — ٥١٤.

١٨٠ نحن والمجلس المذهبي، «الميثاق»، الجزء ٨، آب ١٩٧٠، ص: ٣٨٥.
ومعذرة إلى المجلس المذهبي، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٠، ص: ٤٠٥.

١٨١ «الميثاق»، الجزء ٢، شباط ١٩٧١، ص: ٦٨ — ٦٩.

١٨٢ برر التعليق لأنه لم يعلق عليه أحد حين نشره وحين أعاد نشره.
كما برر مضمونه بإرضاء الحق والواقع، لا لعداوة مع الزعيمين فهما صديقاه ودافع عن كل منهما عندما استدعى الأمر ذلك.

١٨٣ النداء المؤثر وتعليق عارف النكدي، «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٧١، ص: ١٦١ — ١٦٦.

١٨٤ أغنياء؟ نعم! وفقراء نعم! «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٧١، ص: ٢٠٩ — ٢١١. وقد استهل المقال بمقتبسين من نداء الأمير مجيد يتضمنان: القول بوحدة الطائفة طريقاً لتأمين مصلحتها، والقول بالحالة المؤلمة التي وصلت إليها.

١٨٥ أشار إلى هذا المسعى في مقال له في «الميثاق»، الجزء ١١، ١٩٧١، وفي مقال آخر في «الميثاق»، الجزء ٢، ١٩٧٢— ص: ٧٣ و٨٢.

١٨٦ «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٧٢، ص: ١٢٩ — ١٣٠.

١٨٧ «الميثاق»، الجزء ٤، نيسان ١٩٧٢، ص: ١٧٩.

١٨٨ تعليق على جواب الأمير مجيد أرسلان، «الميثاق»، الجزء ٥، نيسان ١٩٧٢، ص: ٢٢٧.

١٨٩ إلى كمال جنبلاط، «الميثاق»، الجزء ٢، كانون الأول ١٩٧٢، ص: ٦١٧ — ٦١٩.

١٩٠ صديقك من صدقك لا من صدقك، «الميثاق»، الجزء ٥، نيسان ١٩٧٣، ص: ٢٤٩ — ٢٥٣.

١٩١ نشرت «الضحى» نصه الكامل، الجزء ٥ أيار ١٩٧٢، ص: ١٩ — ٢٠، وكذلك «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٧٢، ص: ٢٨١ — ٢٨٣.

١٩٢ «الميثاق»، المصدر السابق، ص: ٢٨٣.
١٩٣ يحلله طوراً وطوراً يحرمه، «الميثاق»، الجزء ٢، شباط ١٩٧٣، ص: ٩٧ – ٩٨، وكان جنبلاط قد كتب مقالاً في «الأنباء» بعنوان: حشرة المماليك وفضيحة بلدية بيروت وتخريب أنظمة الدولة وأسسها». تحدث فيه عن اتخاذ المجلس البلدي في بيروت قراراً تحت ضغط صائب سلام وملاحقته يقضي بأن لا تعتبر الشهادة أساساً في تعيين رؤساء المصالح وفي المناقلات بين الموظفين.
١٩٤ صديقك من صَدَقك لا من صدّقك، «الميثاق»، الجزء ٥، أيار ١٩٧٣، ص: ٢٤٩ – ٢٥٣.
١٩٥ المجال الخالي، «الميثاق»، الجزء ٦، حزيران ١٩٧٣، ص: ٢٩٧ و٢٩٨.
١٩٦ برهانكم إن كنتم صادقين، «الميثاق»، الجزء ٩، حزيران ١٩٧٣، ص: ٤٥٧ – ٤٦٣.
١٩٧ كلمة سواء، «الميثاق»، الجزء ٢، شباط ١٩٧٥، ص: ٩٧ – ٩٩، يذكر بعرضه ما عمل ويطالب بموقف له أو عليه.
١٩٨ «كيف كنا وكيف صرنا» مقالة كتبها قبل وفاته ونشرت في العدد الذي نُعي فيه، آذار ١٩٧٥، ص: ١٥٤ – ١٥ عرض في هذا النص، بعد دعوته للشجاعة والحفاظ على الكرامة، أمثلة من تاريخ الدروز المعاصر يظهر فيها هذا التوجه (موقف آل نكد، موقف بشير جنبلاط، شكيب أرسلان، سلطان باشا الأطرش، ثورات الدروز) ثم يذكر نفوذ مصطفى أرسلان وانفضاض الدروز عليه والإتيان بنسيب جنبلاط، اللذين تخاصما لفترة ثم اصطلحا اصطلاحاً منفرداً فتخلى عنهما أقرب الناس وألفوا الحزب الثالث.
١٩٩ راجع: «الميثاق»، الأجزاء ١ و٢ و٣ و٤ في العام ١٩٦٨، ص: ٩، ١١٤، ١٧٧.
٢٠٠ وسيم يحيى جدول رقم ١٦، ص: ٨٦.
٢٠١ المصدر نفسه، جدول رقم ١٨، ص: ٨٨.
٢٠٢ المصدر نفسه، جدول رقم ٣٠، ص: ٩٣.
٢٠٣ يراجع: المستوى الفكري من هذا الفصل.
٢٠٤ أشرف على نشر كتاب سلامة عبيد، الثورة السورية الكبرى. كما نشر مذكرات لمشاركين في الثورة مثل: المعلم سامي العينترازي وشهادات عنها، وأبحاث حولها لسعيد الصغير وسعيد أبو الحسن.
٢٠٥ من هذه المقالات:
– الصراع الاستعماري (مقال مترجم)، «الميثاق»، الأجزاء ١ – ١٠، ١٩٦٢، ص:
– حرب فيتنام والخطر الأصفر (مقال)، «الميثاق»، ١٩٦٩، ص: ١٣٧.
– التبشير وسيلة من وسائل الاستعمار (زكي النقاش) «الميثاق»، الجزء ١ والجزء ٢، ١٩٧١.
– يوم الزينة (تعليق على الانسحاب الإسرائيلي من قناة السويس بعد حرب تشرين ١٩٧٣)، «الميثاق»، الجزء ١، كانون الثاني ١٩٧٤، ص: ٣٧.
٢٠٦ من هذه المقالات:
– مقال جميل صليبا، نحن والغرب، «الميثاق»، الجزء ١١، تشرين الثاني ١٩٦٤. وتقترح اقتباس الأمور الآتية: العلم، الطريقة، الثبات في العمل، التفاؤل، التعاون الاجتماعي.
– الإنكليز كيف يعاملون ملوكهم (مقال)، «الميثاق»، الجزء الثاني، شباط ١٩٦٦.
العرب أساتذة الغرب، (عدة حلقات)، «الميثاق»، ١٩٧٤.
٢٠٧ من هذه المقالات:
– الوحدة الوطنية اللبنانية، انتقد فيه نشر إحدى الصحف مقالاً بعنوان: قبضايات لبنان جعل أحد الأشقياء بطلاً ويميز بين البطل والشقي الذي يقتل من الطوائف الأخرى الأمر الذي يسبب بإثارة النعرات الطائفية، «الميثاق»، الجزء الأول، كانون الثاني ١٩٦٦، ص: ٣٦.
– تطورات تاريخية في لبنان وفي سياسته واستقلاله، ينقد القول بقدم لبنان ويقول بحداثته دون أن

تقلل الحداثة من قيمته إذا عمل بنوه بنية صادقة لتعميم العدالة، «الميثاق»، العدد نفسه، ص: ٣٧.
- الوضع النيابي في لبنان (تصريح لأدوار حنين) يطالب بوجوب امتناع النواب عن التدخل مع الموظفين، «الميثاق»، الجزء ٣، ١٩٦٦، ص: ١٢٩.
- ألغوا الطائفية أو عدلوا القانون، (مقال لفريد أبو شهلا).

٢٠٨ منها:
- بيان جمعية الوحدة العربية في القاهرة (١٩٣١)، «الميثاق»، الجزء، ١٩٦٧.
- بلاد العرب لماذا انقسمت، (أقوال لساطع الحصري)، «الميثاق»، الجزء ٣، ١٩٦٩، ص: ١١٧.

٢٠٩ يراجع: المستوى الاجتماعي من هذا الفصل.

٢١٠ صدر قرار رقم ٢٨ تاريخ ١٩٦٦/١٠/٨ عن رئيس المجمع بهذا الأمر، (أرشيف المجمع).

٢١١ أقدمت مؤسسة «بيت اليتيم» التي يديرها عارف النكدي على طبع الكتاب وتوزيعه في العام ١٩٧١، كما عرضت مجلة «الميثاق» نصوصاً منه وتعليقات عليه وإعلانات له.

٢١٢ سلامة عبيد ابن علي عبيد، وهو أحد قادة ثورة ١٩٢٥ وشاعرها، وقد عاصر سلامة الثورة فتى وعاش قرب قادتها والمشاركين فيها.

٢١٣ الطائفية السياسية في لبنان، «العرفان» المجلد ٦٢، ج. ٤، نيسان ١٩٧٤، ص: ٤١٤ - ٤١٧.

٢١٤ مجلة «العرفان»، مج. ٥٦، ع. ٩ و١٠، ١٩٥٦، ومج. ٥٧، ع. ١ و٢، ١٩٦٩، ومج. ٥٧، ع. ٦، تشرين الأول ١٩٦٩.

٢١٥ مجلة «المجمع العلمي العربي بدمشق»، مج. ٤٥، ج. ٤، تموز ١٩٧٠.

٢١٦ في عرضه لكتاب نور الدن زنكي يقول إنه من أشهر ملوك العرب والإسلام ويضع هامشاً للعرب يقول فيه: «نعم العرب ولنا كلام في هذا الموضوع»، مجلة «المجمع»، مج. ٤٥، ج. ١، كانون الثاني ١٩٧٠، ص: ١٦٠.

٢١٧ المرجع السابق يتحدث عن دور نور الدين زنكي في محاربة الصليبيين ويفخر بهذا الدور.
عرض كتاب عدنان الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري، مجلة «المجمع»، مج. ٤٧، ج. ٣، تموز ١٩٧٢، رثاء جمال عبد لناصر، «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧٠.

٢١٨ في نقد كتاب محمد جميل بيهم، عروبة لبنان، مجلة «المجمع»، مج. ٤٥، ج. ٣، تموز ١٩٧٠، ص: ٦٤٩ - ٦٥٧، يفصل في نقد المؤلف وهو عروبي في قوله: لبنان والشام صنوان وفي الإشادة بدور بشير الشهابي الثاني.

٢١٩ الألفاظ المشتركة بين العاميتين: المصرية والمغربية، مجلة «المجمع»، مجلد ٤٠، ج. ٤، تشرين الأول ١٩٦٥، ص: ٧٩٧ - ٨٠٦.

٢٢٠ اللغة اللبنانية...، مجلة «المجمع»، المجلد ٤٣، الجزء ٣، تموز ١٩٦٨، ص: ٥٤٤ - ٥٥٢.

٢٢١ العربية بين الفصحى والعامية، مجلة «المجمع»، المجلد ٤٤، الجزءان ١ و٢، كانون الثاني ١٩٦٩، وقد أورد العديد من الكلمات، ص: ٤٥ - ٦٠.

٢٢٢ اللغة العربية هي لغة النُّور لا لغة النَوَر، مجلة «العرفان»، المجلد ٥٧، ع. ٨، كانون الأول ١٩٦٩، ص: ١٠٥٥ - ١٠٦٠. ويرد فيه على مقال في ملحق «النهار» بعنوان: «لغة العرب مهددة بأن تصبح لغة نَوَر».

٢٢٣ اللغة اللبنانية بعد اللغة العامية، «الميثاق»، الجزء ٩، ١٩٧٠، ص: ٤٠٧ - ٤٠٨.

٢٢٤ ما زال بيت اليتيم تحت إشراف ذوي النكدي، وقد ألحقت به مدرسة عارف النكدي المهنية (١٩٨٢) ومدرسة شكيب النكدي النموذجية (١٩٩٠) وشكل مجلس أمناء في العام ١٩٨٧.
راجع: شفيقة نجيب أبو سعيد، مؤسسة بيت اليتيم الدرزي في عبيه، مذكرة بحث لنيل شهادة الجدارة، معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية - الفرع الرابع، ١٩٩٥ (غير منشورة).
- مقابلة مع خالد النكدي، ٢٠٠٤/١١/١١.

الفصل العاشر

وقفـة عامـة:
نهوض واستنهاض

بعد هذا العرض لسيرة النكدي في الفصول الثمانية، تتبدى شخصيته المتعددة الأوجه والمنجدلة على أكثر من محور فهو مفكر وناشط، وهو، في مجال التفكير، مؤرخ وباحث اجتماعي وسياسي ولغوي وصحافي وهو، في مجال النشاط، ناشط سياسي وناشط اجتماعي وقاض.

وهذه الوجوه المتعددة في شخصيته حاضرة بتوازن في المرحلة الأولى من حياته، مرحلة المخاض، في حين أن الوجه البحثي، تأريخاً واجتماعاً، حاضر مع الاستقرار الوظيفي في المرحلة الثانية، ويبرز وجها النشاط الاجتماعي والسياسي في المراحل الثلاث التالية ليستوي الوجهان: البحثي والاجتماعي مع الاستقرار الوظيفي في المرحلة السابعة ثم ينكفئ البحث ويطغى الوجه الاجتماعي في المرحلتين الثامنة والتاسعة.

فماذا عن كل من وجوه شخصيته في المراحل كافة؟

أ- النكدي مفكراً

في **التأريخ**، كتب خمسة أبحاث في المرحلة الثانية من حياته (١٩١٩ - ١٩٣٠): بنو عباد (١٩٢٥)، خلاصة من سيرة الأمير السيد (١٩٢٥)، الأندلس (١٩٢٩)، عمر بن عبد العزيز والولايات المتحدة العربية، (١٩٢٩) نظره إلى تاريخ بني العباس (١٩٦١ - ١٩٦٣)، ونقد، في هذه المراحل كافة، عشرات الكتب التاريخية، واشتغل على تصحيحات تاريخية تتعلق بتاريخ لبنان وتاريخ الدروز في المرحلتين السابعة (١٩٤٩ - ١٩٦٢) والثامنة (١٩٦٢ - ١٩٧٥) من حياته.

وتقع مواضيع أبحاثه، ضمن توجه سياسي يبغي إنهاض الأمة بمعرفة مواطن الضعف ومواطن القوة في تاريخها وإبراز المثل الصالح فيه، ويظهر ذلك جلياً في «الأندلس» و«بني عباد» وكلاهما ضمن ما حاق بالعرب من انتصارات ونكبات وهما في المخيال الشعبي العربي مثلاً على المُلك المفقود، كما يظهر في «عمر بن عبد العزيز» و«الأمير السيد»، حيث مثّل الأول حكم الخليفة المثالي، بإجماع المذاهب والفرق عليه، ومثل الثاني، العالم الزاهد والمصلح الديني والاجتماعي.

كما يظهر ذلك في إعلانه الغرض في كل منهم، وهو غرض سياسي/اجتماعي لا بحثي/علمي.

وكذا كانت مواطن نقده للكتب وتصحيحاته التاريخية إذ كان مسكوناً بتصحيح ما كتب عن تاريخ لبنان، وبخاصة تاريخ الدروز فيه، وهي كتابة حاولت إخراج لبنان عن العروبة والحط من مكانة الدروز ومواقفهم، فكانت تصحيحاته غرضها سياسي/اجتماعي ومندرجة ضمن توجه عروبي/إسلامي/تحرري.

وقد أسند هذا التوجه في التأليف والنقد والتصحيح بنشر وثائق، وبخاصة في المرحلتين السابعة والثامنة من حياته، تؤكد صحة توجهه وسلامته.

وبرغم همه العروبي التحرري في ما أرّخ ونقد وصحح، فأنه أعلن منذ البداية ثلاثة يجب أن يراعيها المؤرخ: ١) السند الصحيح ٢) التعليل ٣) موافقة روح الجماعة.[١] وقد التزم بهذه المعايير في تكرار القول بها من جهة وفي العمل بمنطوقها فيما كتب، تأليفاً ونقداً وتصحيحاً.

وإذا كان المعياران الأولان (السند والتعليل) دليلاً على الالتزام بـ «الموضوعية» فأن المعيار الثالث دليل على «الذاتية»، وهو في هذا أعطى الأولوية للموضوعي (معياران وتقديم) على الذاتي.

وكان في ذلك صريحاً لم يبطن الذاتية، كما كان — دون أن يعلن — ضمن تيار منهجي عرف بعد ذلك بنفي الموضوعية الكاملة التي عرفت في مرحلة علم نيوتن وثنائية المادة/الروح وبقول بذاتية ما في كل موضوعية وبأن الذات مجتمعية ويصبح المطلوب محاولة الاقتراب من الموضوعية وتوضيح الذاتية وحدودها.[٢]

وفي **اللغة**، كتب العديد من المقالات والأبحاث اللغوية فضلاً عن التدقيقات والانتقادات منذ الأيام الأولى لكتابته هي: اللغة العربية ومدارس الحكومة (١٩٠٨) الاشتقاق والتعريب (١٩٠٩-١٩١٠) تسهيل تعليم العربية (١٩٠٩)، اللغة العربية وآدابها (١٩١٠) نهضة اللغة العربية (١٩١١)، اللغة الغربية بين الفصحى والعامية (١٩٥٦)، العربية بين الفصحى والعامية (١٩٦٠) رسم الهمزة وتسييل الإملاء (١٩٦٩). وصحح استخدام العشرات من الكلمات أن في مقالات مخصصة لها، وبخاصة في المراحل: السادسة والسابعة والثامنة من حياته، أو في نقد الكتب اللغوية وغير اللغوية في المراحل كافة.

ويظهر فيما كتب ونقد وصحح تضلعه في اللغة واتجاهه لاستخدام اللغة الفصحى وتسهيل كتابتها وتعلمها ولاعتماد النحت والاشتقاق، لا التعريب واستخدام الأجنبي إلاّ عند الضرورة، وفي مواجهة المستجدات.

ولم يخفِ في كتاباته اللغوية تمسكه باللغة العربية الفصحى، مع تسهيل تعلمها والاشتقاق منها بما يلبي ضرورات العصر، ونقد استخدام اللغات العامية. وهو تمسك مرده الأساسي اعتبار اللغة العربية الركن الأساسي في بناء القومية وفي توحد العرب.

وفي **الصحافة**، أطل باكراً على الصحافة فكتب في «الاتحاد العثماني» و«المنتقد» و«النبراس» و«المقتطف» و«العروس» و«العرفان» و«المفيد» و«الحقيقة» في المرحلة الأولى من حياته ثم كان كاتباً دائماً في «العرفان» و«مجلة المجمع» في المراحل التالية كافة، وكان مطلاً على الصحافة في ما يراه حاجة للتصحيح فكتب في «النهار» و«المحرر» و«الأحد» و«العربي» و«أوراق لبنانية». ورأس تحرير جريدة «الأيام» ثم «اليوم» في العامين ١٩٣٠ و١٩٣١ وكان منشئ مجلة الضحى والمشرف عليها منذ تأسيسها العام ١٩٣٦ حتى انتقال الإشراف عليها إلى المجلس المذهبي العام ١٩٦٣، حين أنشأ مجلة أخرى «الميثاق» في العام ١٩٦٤ وكان المشرف عليها حتى وفاته.

ولم تكن كتاباته الصحفية سياسية بالمعنى المباشر باستثناء فترة «المفيد» و«الحقيقة» (١٩١٠ - ١٩١٢) وفترة «الأيام» و«اليوم» (١٩٣٠ - ١٩٣١)

لتعذرها في المرحلة الأولى (القمع العثماني وعمله الوظيفي) ولتفرغه للعمل الوظيفي في المراحل الأخرى باستثناء فترة تنسيفه من الوظيفة (١٩٣٠ - ١٩٣٦) واستقالته/إقالته منها ثم اعتقاله (١٩٣٩ - ١٩٤٤). ولطبيعة المجلتين اللتين أنشأهما (الضحى والميثاق).

وكان الغالب على كتاباته الطابع اللغوي والتاريخي ثم الاجتماعي الذي أخذ الحيز الأكبر من هذه الكتابة في «الضحى» و«الميثاق».

ولا يعني اقتصار الطابع السياسي لكتاباته الصحفية على فترة «المفيد» و«الحقيقة»، ثم «الأيام» و«اليوم» غياب الهم السياسي في الكتابات الأخرى الاجتماعية، إذ كثيراً ما أطل إطلالة سياسية على الأحداث، وبخاصة في المرحلة السابعة من حياته (بعد التقاعد وبعد نكبة فلسطين).

وتميزت كتاباته الصحفية بالدقة والصدق والجرأة إذ كان يعرض القضية ويناقشها ويأخذ الموقف منها.

وكانت تعليقاته على الأحداث أو الأخبار أو الآراء بعد عرضها كاملة بحيث يتبدى للقارئ وجهتا النظر المطروحتان.

وفي **البحث الاجتماعي**، لعب تدريسه مادة علم الاجتماع دوراً بارزاً في هذا التوجه إنّ في الكتابة الاجتماعية المباشرة، وهي قليلة، أو في استخدام الرؤية الاجتماعية في كتاباته الأخرى التاريخية والسياسية، وفي مواقفه وفي عمله.

وقد كان كتابه الموجز في علم الاجتماع (١٩٢٥) الأساس في هذا المجال، وأن كان في الأصل كتاباً أكاديمياً، وذلك لما أتاحه التدريس في علم الاجتماع والتأليف فيه من إطلاع على هذا العلم - هو على ما يبدو رغب فيه - من جهة أولى ولما حوى الكتاب من آراء للنكدي من جهة ثانية ولما ظهر في كتاباته اللاحقة من رؤية اجتماعية في ما بحث وفي ما صرح، من جهة ثالثة.

كما كتب أبحاثاً أخرى أبرزها المرأة الدرزية (١٩٢٤) و«آراء في الإصلاح الاجتماعي» (١٩٤٤)، ونقد الكتب ذات الموضوع الاجتماعي.

وفي **البحث السياسي**، كتب على أكثر من مستوى، لا بل يمكن القول أنه مسكون بالهم السياسي في كل ما كتب؛ تأريخاً ولغة واجتماعاً، إلاّ أن الواضح في البحث السياسي ترجمته المبكرة لكتاب خير الله خير الله:

معضلة الشرق في العام ١٩٢٠، ثم بحثه في مؤتمر المحامين العرب (١٩٤٤): العنصر العربي، وبحثه في مؤتمر مجمع اللغة العربية (١٩٦١): الوحدة العربية، فضلاً عن مداخلات ذات طابع سياسي مثل: تعقيبه على مقال: متى تنجح الأمة العربية؟ ١٩٥٠ وتقديمه لدواوين فرحات (١٩٥٥ و١٩٥٦) وتعليقاته على الأحداث، وبخاصة في المرحلة السابعة من حياته.

ويظهر في ما نشر من أبحاث سياسية الهم السياسي، لا البحثي، أن في ترجمة معضلة الشرق أو في «العنصر العربي» أو في «الوحدة العربية» أو في المداخلات كافة، وهو هم مسكون بالعروبة، وحدة ونهضة، دون تعصب عنصري أو انغلاق فكري بل تسامح وانفتاح.

ففي ترجمة معضلة الشرق لم يكن على هوى خير الله لكنه قدّر موضوعيته وفي العنصر العربي لم يعترض على هوى المحاضر وإرادته بل اعترض على ما استند عليه في هواه، تاريخاً واجتماعاً، ففند وأبدى الرأي، وفي الوحدة العربية كرر ما قاله بدور اللغة فيها وبدور مصر التاريخي والراهن، دون اعتبار لحساسية درزية تاريخية ضدها، بل بإعلان رأي معارض لرأي قومه في الحملة المصرية على بلاد الشام.

وفي مداخلاته في دواوين فرحات ومتى تنجح الأمة العربية وغيرهما لم يقصر في النقد الذاتي للعرب وللعروبيين مع تمسكه بالوحدة والنهضة.

ب- النكدي ناشطاً

وفي مجال النشاط، كان ناشطاً سياسياً واجتماعياً، فضلاً عن نشاطه الوظيفي، قاضياً ومديراً ومحافظاً.

فهو، بالأساس والمنطلق، عامل من أجل كسب رزقه بعرق جبينه – حسب التعبير الشعبي – لم يكتفِ بإرث ووراثة قد تغنيه عن العمل – وهو سليل عائلة إقطاعية تتوارث ما يكفي للإعالة – ولم ينجرف في تيار الاسترزاق السياسي – وكان الظرف الذي عاشه موفور الفرص لذلك وموقعه وخصائصه تتيح له ذلك.

فقد استمر بالوظيفة منذ شبابه أستاذاً وقاضياً ومديراً ومحافظاً ولم ينقطع عنها إلاّ في حالات الإبعاد والاعتقال السياسيين ثم التقاعد.

وقد كان في عمله الوظيفي جاداً ونزيهاً يقوم بواجباتها وفق منطوقها - دون إهمال أو استغلال ودون إستزلام أو استكبار - بحيث لم يحل عدائه للانتداب دون العمل في دوائرها ولم تؤدِ سطوته إلى الاستزلام لرجاله فكان يقوم بمهمة القاضي كما فهمه وكما يقول به الإرث العربي كما الروماني والأوروبي.

ولم يحل هواه الاستقلالي دون القسوة على من استغل وظيفته وخرج عن أصولها في إدارته للإعاشة وللأمن العام فكان محط إجماع القوى السياسية على اختلاف مشاربها، وهو ذو مشرب بينها.

كما لم يحل هواه «الشعبي» في المحافظة دون الحزم مع أنصارها في الجبل وخارجها فنال احترام الطرف الآخر وقبوله.

في **النشاط السياسي**، يظهر النكدي نشيطاً في الظل كعضو في حلقة دمشق الصغرى، أيام الحكم العثماني، لم يبد منها، لاحقاً، سوى عضويته وأن بدا أبانه في كتاباته منسجماً مع خطتها. وظهر ذلك جلياً في مواقفه قبيل الحرب العالمية الأولى (١٩١١ -١٩١٢) حين دافع عن العثمانية في وجه الغزوات في المغرب وليبيا والبلقان مع نقد للتقصير ودعوة للاستنهاض.

ولم يلحظ وجود له أبان الحراك المحتدم خلال الحرب العالمية الأولى وما ظهر منه بعدها موقف من الاحتلال الفرنسي في مؤتمر عيناب منسجم مع التيار الاستقلالي الذي عبّرت عنه الحكومة العربية في دمشق، آنذاك، دون أن يبدِ موقفاً معلناً، بعد التحاقه بها وانكشاف أسماء العشرات من العروبيين أمثاله في ظلها.

ولم يكن خلال وظيفته في ظل الانتداب سياسياً محترفاً إلاّ أن ما ظهر من مواقفه، وهي قليلة، تشي بممارسة سياسية غير معلنة.

ففي تنْسيقه من الوظيفة في العام ١٩٣٠ وما أثارته من ردود فعل سياسية واهتمام إعلامي ملحوظ يتجاوز موقع موظف مثالي إلى انكشاف موقع سياسي في سوريا ولبنان. وفي تسلمه إدارة «الأيام» و«اليوم» وما كتب فيهما عبر عن موقع سياسي ملحوظ. وكذا في خطابه في ذكرى ميسلون وما أثاره من ردود فعل.

وفي إعادته للوظيفة في العام ١٩٣٦ مع عودة الكتلة الوطنية إلى الحكم وخروجه منها في العام ١٩٣٩ حين ضعفت وتراجع دورها دلالة سياسية واضحة حول موقع سياسي له.

وكذا اعتقاله المتكرر إبان الحرب العالمية الثانية كما لم يعتقل أي من السياسيين اللبنانيين والسوريين دلالة سياسية أخرى حول موقعه السياسي.

ولم يكن الأمر مغايراً لهذا في العهد الاستقلالي الأول في سوريا أنْ في استدعائه لمديرية العدل وفي تكليفه مديرية الشرطة ثم مديرية الإعاشة ومحافظة الجبل إذ كان في ذلك ما يتجاوز الموقع الوظيفي والسلوك الوظيفي المميز. وكذا في طرح أسمه أكثر من مرة لتولي حقيبة وزارية.

واستمر الأمر على المنوال نفسه، بعد تقاعده وعودته النهائية إلى لبنان وانشغاله بالعمل الاجتماعي، إذ لم يعمل في السياسة، وهو مؤهل لها، إلا أن ذلك لم يلغ إطلالات قليلة من موقع عمله الاجتماعي تشي بالسياسة وأبرزها:

- دور فاعل في التدخل لوقف الاقتتال بين أنصار مجيد أرسلان وكمال جنبلاط أبان أحداث ١٩٥٨ هو بمعنى أول تدخل اجتماعي طائفي لوقف هدر الدم بين غرضيتين درزيتين. وهو بمعنى ثانٍ تدخل لتحييد غرضية عن الصراع ضد عهد كميل شمعون الذي لم يكنّ له وداً لإخلافه في وعوده دعم المشاريع الاجتماعية بين الدروز من جهة ولانحيازه لمعسكر سياسات يناصبها العداء من جهة ثانية.
- دور فاعل في مواجهة الغرضيات السائدة بين الدروز وهي غرضيات سياسية بامتياز واتخذت هذه المواجهة المستمرة طوال المرحلتين الأخيرتين من حياته بعدين:

الأول: الارتفاع بالصراع بين الدروز من مستوى هذا الصراع الغرضي ذي البنية التقليدية إلى مستوى الصراع حول قضاياهم الطائفية.

الثاني: محاولة تأسيس خط ثالث، درزياً، مغاير لهما.

- إعلان مواقف من القضايا العربية المطروحة، آنذاك، وبخاصة القضية الفلسطينية والانقلابات العسكرية.

والمواقع التي ظهرت سياسية النكدي قليلة قياساً لما مر به من أحداث سياسية يفترض بالسياسي أن يكون له موقف منها سواء في شبابه (ثورة ١٩٢٥) أو في شيخوخته (نكسة ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣).

وتبرز المواقع التي ظهر فيها النكدي طبيعة خياراته السياسية، فهو في صباه مع حلقة دمشق الصغرى التي آلت إلى جمعية العربية الفتاة وهدفها الاستقلال والنهضة العربية، وهو في مطلع شبابه مع الحكومة العربية في دمشق. وهو أبان الانتداب ضد الانتداب ومع المجموعات الأكثر تشدداً في مواجهته، وهو، في العهد الاستقلالي، مع بناء الدولة العادلة والحكم النزيه.

وفي **النشاط الاجتماعي**، لم يعرف عن النكدي نشاطاً اجتماعياً قبل استقراره بدمشق وتوليه الوقف التنوخي، باستثناء محاولة مبكرة لفتح مدرسة قبيل الحرب العالمية الأولى بدافع شعوره وزملاء له في المدرسة بحاجة طائفته لها لم تعمر طويلاً بسبب الوضع المالي المتعثر.

وقد ارتبط نشاطه الاجتماعي بولاية الوقفين: التنوخي أولاً ثم الأوقاف العامة ثانياً وما تفرع عنهما من مدارس وبيوت للأيتام، لا بل ارتبطت حياته بهما فكانا الوجه الغالب على حياته وكان لقب المصلح الاجتماعي الذي أطلقه الأمير شكيب أرسلان مرتبط بعمله فيها.

وكان العمل الاجتماعي في المرحلة الثانية من حياته مقتصراً على تجديد مقام الأمير السيد وضبط وارداته ونفقاته، خلافاً للمرحلة الثالثة التي تعتبر المرحلة التأسيسية في عمله الاجتماعي، فمع استمراره في ولاية الوقف التنوخي وتجديد مقام الأمير السيد كان تسلمه الأوقاف العامة وكان تأسيس عمله الاجتماعي فيها.

فقد أعاد فتح مدرسة الداودية على غير الأسس التي كانت عليها (إبعاد التدخل السياسي، الإدارة المباشرة، لا مجانية التعليم فيها)، كما ضبط ملكية الأوقاف المتناثرة في عشرات القرى بتحديدها أولاً وبمنع الاعتداء عليها ثانياً وباستثمارها ثالثاً. وكان في الأمرين متبعاً أسلوب الشفافية في التعامل الذي بدأه في الوقف التنوخي بنشر البيانات عنها (الدخل والخرج) وكان له في هذه المرحلة ثلاثة بيانات.

وأضاف في المرحلة الرابعة من حياته (١٩٣٦ - ١٩٣٩) على ذلك ثلاث مستجدات:

الأولى: فتح مدارس تابعة الداودية في العديد من القرى التي لم يكن فيها مدارس رسمية على قاعدة تأمين الأهالي النفقات وبمساعدته أحياناً وتأمين الداودية الإشراف.

الثانية: مباشرة التحضير لإقامة بيت للأيتام.

الثالثة: إصدار مجلة «الضحى» التي هدف منها نشر ما يتعلق بالأوقاف ومؤسساتها، وبخاصة الدخل والخرج لها.

ولم تحل الحرب العالمية الثانية واعتقاله خلالها أكثر من مرة في المرحلة الخامسة من حياته (١٩٣٩ - ١٩٤٤) دون متابعة مستجدات المرحلة السابقة، إذ أنجز بناء للأيتام وباشر العمل فيه، كما استمر في فتح المدارس في القرى الدرزية واستمرت الضحى بالصدور.

وكانت المرحلة السادسة من حياته (١٩٤٤ - ١٩٤٩) مرحلة ذهبية للعمل الاجتماعي كما لغيره، وتمثلت مستجداتها بـ:

- تأسيس بيت لليتيم في السويداء بانطلاقة قوية وفرتّها له تسلمه محافظة الجبل وتوفيره مساعدات له، فضلاً عن التبرعات.
- التوسع في بيت اليتيم في بيروت، بناء وقدرة على الاستيعاب، بفضل ازدياد الدخل نتيجة ما أصابه من مردود قرش الفقير.

وحافظت المرحلة السابعة (١٩٤٩ - ١٩٦٣) على الوضع السابق باستثناءات أربعة:

الأول: أيكال مهمة بيت اليتيم في السويداء للجنة من أبناء الجبل، أي قطع إشرافه عنه.

الثاني: انتقال بيت اليتيم من بيروت إلى عبيه.

الثالث: التعاقد مع مصلحة الإنعاش الاجتماعي لإنجاز مبنى لبيت اليتيم، فضلاً عن انتظام تغطية كلفة الأيتام فيه.

الرابع: صدور قانون المجلس المذهبي الذي أناط إدارة الأوقاف به وإجراء انتخاب لأعضائه.

وكانت المرحلة الثامنة مرحلة صراع مكشوف حول عمله الاجتماعي

في الأوقاف لم تؤدِ أول تسوية فيه (تسلم الأوقاف والداودية إلى المجلس) إلى انقطاع عمله في بيت اليتيم كما لم تؤد الأحكام القضائية بمرجعية المجلس لبيت اليتيم والوقف التنوخي دون استمراره في إدارتها.

والثابت في عمله الاجتماعي انغماسه الكلي فيه، إذ لم يحل التقدم في العمر ولا الانشغالات الأخرى دون متابعة العمل فيه، فكان في مراحل حياته كافة متبدل الانشغالات (موظف ومستقيل من الوظيفة، سياسي ومنقطع عن العمل السياسي، كاتب وباحث منقطع عن الكتابة) إلاّ أن انشغاله بالعمل الاجتماعي لم يتبدل.

وتميز عمله بـ:

- الإشراف المباشر على إدارة الأوقاف والمؤسسات التابعة لها، فكان المرجع الأول لها وما أسس من لجان وما فوض من مديرين كانوا مساعدين له.
- الشفافية في العمل إذ اعتمد هذا الأسلوب منذ السنوات الأولى لعمله فكان دخل الأوقاف وخرجها وكل ما يتعلق بها منشوراً في بيانات سنوية أولاً ثم في «الضحى» و«الميثاق» لاحقاً.
- الاندفاع نحو تحويل الأوقاف إلى خدمة الإنسان عبر الانتفاع من مردوده في إيواء الأيتام وتوسيع دائرة التعليم.
- إنماء الأوقاف والمتمثل بضبط أملاك الأوقاف والقيام بعمليات بيع وشراء ومبادلة ضمن وجهة استثمار هذه الأملاك وسهولة هذا الاستثمار أن بيع القطع الصغيرة والمهملة وشراء قطع كبيرة أو بناء أبنية، أو بالاتجاه للاستثمار في الأبنية التي لا تكلف جهداً لمتابعتها أو في الزراعات التي لا تحتاج إلى جهد وكلفة كبيرين.
- انتظام الدراسة في الداودية طوال الفترة التي تولى فيها إدارة الأوقاف (١٩٣١ - ١٩٦٦)، خلافاً لمراحل سابقة كان الانتظام متقطعاً ولمراحل لاحقة لم يدم التعليم فيها (توقف في العام ١٩٧٥).
- تأسيس بيت اليتيم في بيروت حيث لم يكن مثله بين الدروز في كل مواطنهم وتوسيعه، مبنى واستيعاباً، في بيروت ثم السويداء، وعبيه إلى أن أصبح مؤسسة مستقرة تستوعب مئات الأيتام.

- فتح عشرات المدارس في قرى لم تعرف المدارس سابقاً وأن عرفته بشكلين: معلم منفرد و/أو مدرسة دينية.

ج- طبيعة شخصيته: انبناء على مشروع النهوض العربي

يثير هذا العرض لسيرة النكدي وهذه الأوجه لشخصيته إشكالات تتمحور حول تحديد طبيعة هذه الشخصية وحول تناقضات تبدى فيها.

فهل تحدد بوجهها النظري فتسمه بالمؤرخ أو بالصحفي أو باللغوي أو بالباحث الاجتماعي السياسي؟

أم تحدد بوجهها العملي فتسمه بالقاضي أو بالسياسي أو بالناشط الاجتماعي؟

أم يختار وجهاً من الوجوه أو جانباً من جوانبه ويعتبره الركيزة في شخصيته ينبى على أساسها الوجه الآخر والجوانب الأخرى؟ أم نفترض بنية لهذه الشخصية يشكل وجوهها وجوانبها كافة مظاهر لها؟

وفي هذه الجوانب من شخصيته، هل قوله بمراعاة الطائفية يتوافق مع قوله بالعروبة؟

وهل جذريته في الموقف السياسي تتوافق مع عمله في دوائر الدولة المنتدبة؟

وهل عمله الاجتماعي في الأوقاف الدرزية وفي قضاياها يتوافق مع دعوته للعروبة وعمله لها؟

ففي تحديد هذه الشخصية يفترض البحث انبناءها على مشروع إصلاحي تبدى في ما كتب النكدي وفي ما عمل وطبع جوانب شخصيته المختلفة والمتعددة، وينبى هذا الافتراض على ملاحظة وقائع سيرته وتتبع أقواله، لا على إعلان واضح ومتكامل، وهو افتراض لا يدعي ثبات عناصر المشروع طوال حياة النكدي إذ طاله التغيير في درجة الإجهار وفي مستوى الشدة وفي الأسلوب مع المحافظة على المنطلقات دون أن يعني ذلك أن عناصر مشروعه كاملة ومتكاملة.

كما لا يدعي الافتراض أن هذا المشروع الإصلاحي محمول من قوى في المجتمع ينضوي النكدي ضمنها، وإن كان كذلك في بعض المراحل، ولا

يتنكب البحث لمهمة بحث وتحليل هذه القوى، كما يفترض أن يكون عند الحديث عن مشروع إصلاحي، بل ويحصر المهمة بتلمس هذا المشروع عند النكدي الذي كان رمزاً من رموزه، لا قائده ولا تابع له.

وهذا المشروع الإصلاحي عند النكدي الذي حكم سيرته ونتاجه هو مشروع النهوض العربي وقوامه العروبة هوية والتنوير برنامجاً والتربية والقوة أسلوباً والقدوة والتنظيم أداةً.

وكان هذا المشروع هو القضية المركزية لقوى اجتماعية واقتصادية وسياسية في مطلع القرن العشرين، حين تفتح وعي النكدي، سواء أكان نحو هذه القوى باتجاه نهوض يعزز الموقع العربي ضمن الإمبراطورية العثمانية أو باتجاه استقلال عربي عنها تبدلت تسميات القوى له: استقلال عربي، استقلال سوري، استقلال لبناني.

وقد كان النكدي منخرطاً في هذا المشروع عبر انتسابه إلى حلقة دمشق الصغرى التي كانت النواة المؤسسة لجمعيات عدة التي استمر منها لفترة لاحقة جمعية العربية الفتاة، وكان في المراحل اللاحقة عاملاً فيها بصمت وسرية أحياناً وببوح وعلانية أحياناً أخرى.

ولم تكن وطأة الحكم العثماني والدعوة لإصلاحه أفق هذا المشروع عند النكدي، أي تكن البدائل، إذ لم يرتض بالمساس بكيان هذه الدولة (العثمانية) عندما اعتدت عليها دول أخرى قبيل الحرب العالمية الأولى ولم يقبل بالقوة الفرنسية التي حلت محلها بعد الحرب متمسكاً بحكم عربي استقلالي لم يحل سقوطه في العام ١٩٢٠ دون الكمون على قضاياه ومعاركة الانتداب الذي شرع للاستعمار الفرنسي في المواقع اليومية التي تواجه بها معه في القضاء وفي الصحافة وكان الأشرس في مواجهته حين ضعفه إبان الحرب العالمية الثانية.

كما لم ترق له البدائل التي طرحت، سواء التي تلت الخروج العثماني، إبان الحكم الفيصلي، أو التي استنبتت إبان حكم الانتداب، كما لم يفض البديل الاستقلالي الذي تمناه وعمل بحماسة ضمنه إلى ما كان يبتغي فكان معطوباً بما عطبت به بدائل المرحلة السابقة فنقد الأحزاب والزعماء الذين انبروا لحمل قضية الإصلاح ولتحقيق الاستقلال والوحدة، إبان عهد الانتداب،

ورأى دولة الاستقلال التي أنشئت شبيهة بدولة الانتداب التي انتهت، فلا قاومت الصهيونية في إقامة إسرائيل ولا بنت دولة العدالة والمساواة.

وبرغم وضوح مناقضته للحكم التركي تم الاحتلال الفرنسي ثم الانتداب وعدائه للاستعمار والصهيونية فقد ركز نقده على ما افترض أنه البديل.

فقد نقد الأحزاب السياسية، حاكمة ومعارضة، التي لا ترعى للخلاف حدوداً ولا تقيم للكلمة حرمة في سبيل مصالحها، وذلك في إطار استذكار الماضي والاعتبار منه وبالقول الصريح فيه. (عمر بن عبد العزيز).

كما نقد الزعماء الذين تنطحوا لقيادة النضال فكان الاستشهاد بالتجارب العربية القديمة (بنو عباد، الأندلس، عمر بن عبد العزيز) مؤشراً لهذا النقد في مرحلة القمع الفرنسي المباشر وكان النقد المباشر في المرحلة التي تلت في «الأيام» و«اليوم» وخطبة ميسلون وفي التعاون مع الزعماء الأكثر جذرية آنذاك.

وقد كان العمل لمصلحة الوطن وللمصلحة العامة معيار الزعيم الحقيقي والحاكم الوطني آخذاً على الزعماء إتكاء بعضهم على وراثة واعتماد البعض الآخر على ثروة أو على منصب حكومي وآخذاً على الكل القول بالوطنية والعمل للمصلحة الشخصية.

وقد كان نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨ المترافقة مع أولى مراحل الحكم الاستقلالي في بعض الدول العربية، ومنها الدولتان المرتبط عمل النكدي وإقامته بهما (سوريا ولبنان) مفصلاً في نقد الوضع العربي فهو:

وضع ذليل مثله الأبرز ضياع فلسطين و«البلاد العربية أفلست من الرجال».

محكوم من حكومات ليست أفضل من الحكومات التي فرضها المستعمر والشكوى من المستعمر ما زالت قائمة بعد الاستقلال: التجزئة، التوظيف، الرشوة والسرقة، النفوذ الشخصي، الاستهتار بالشعب، تقريب المنافقين، الفوضى.

ابتلاء رجالات الحكم بداء الغرور وحب الظهور واستهتارهم بالمحكومين وبالعدل وبالمصالح العامة.

فساد الحكم وتسلط المحاسيب على جمهور الشعب في سائر الأقطار العربية.

وهكذا كان النكدي ضمن مشروع النهوض العربي وناقداً لصيغ العمل فيه ولرجالاته، فكانت كل بارقة أمل بصعوده مهمازاً لاندفاعه، وكان تراجعه مدعاة لإحباطه وكان آخر ذلك الحكم الوطني في العهد الاستقلالي الأول، وفيه أقرب القيادات إلى نفسه وما آل إليه من نكوص ترافق مع هزيمة عربية في فلسطين.

أ- العروبة هوية مشروعه

وهوية هذا المشروع عند النكدي العروبة وهي السمة الأبرز في كل ما كتب طوال حياته وهي ما أجمع عليه من كتب عنه[٤]، ومقومات العروبة عنده هي:

- اعتبار الأمة روح (أرث وطموح) - آخذاً برأي أرنست رينان - وأساس لحمتها الاختلاط الاجتماعي، وهي متطورة في الزمان والمكان وتقوم على أزمنة ثلاث: إرث قديم شائع، منفعة حاضرة مشتركة، رغبة في الحياة المستقلة.

ويعتبر اللغة أشد الروابط تأثيراً في تكوين الأمة دون إهمال العناصر الأخرى: الوطن، العنصر، الدين، المنفعة، فالعوامل الاجتماعية قضت بأن يكون لكل جماعة وطن خاص، والعنصر رابطة وهمية وقصر الأمة على أصل واحد نظرية عنصرية غير علمية، والدين يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً إذا كانت الأمة على دين واحد أو سلبياً إذا كانت متعددة الأديان، والمنفعة (المادية والمعنوية) أشد الروابط تأثيراً وهي تؤثر في سائر الروابط، بما فيها الدين.[٥]

- اعتبار القومية العربية قائمة على اللغة التي هي أقوى الروابط لذا تمسك باللغة الفصحى محافظة منه على هذه الروابط ونقد الإهمال في تدريسها كما نقض الدعوات للعامية، وقد قال بذلك منذ كتاباته الأولى حتى أيامه الأخيرة: اللغة العربية ومدارس الحكومة - ١٩٠٨، العرب والمتعربون - ١٩١٢، مقدمة معضلة الشرق - ١٩٢٠، الموجز في علم الاجتماع - ١٩٢٥، نقد خطط الشام - ١٩٢٥، العنصر العربي - ١٩٤٥، تقديم حسني سبح - ١٩٤٦، محاضراته في مؤتمر المجامع العربية - ١٩٥٦، ومجمع اللغة العربية - ١٩٦٠، وفي نقده للكتب (نقد دواوين فرحات - ١٩٥٥ - ١٩٥٦) وأبحاثه اللغوية (الاشتقاق والتعريب - ١٩١٠)

نهضة اللغة العربية – ١٩١١، اللغة العربية بين الفصحى والعامية – ١٩٥٦، الفصحى بين الفصحى والعامية – ١٩٦٠، اللغة اللبنانية ١٩٧٨، العربية بين الفصحى والعامية – ١٩٦٨، اللغة العربية لغة النُّور لا لغة النَّوَر)، فضلاً عن الإشارات الكثيرة في نقده للكتب.[٦]

– اعتبار قوله بالعروبة منسجماً مع روح العصر الذي هو عصر القوميات والدعوة إلى الانفتاح على علوم العصر وتقنياته.

– الارتكاز إلى التاريخ العربي وهو إرث هذه الأمة دون قراءة معيارية (تمجيد أو إدانة) أو فئوية (سنية أو شيعية أو درزية أو مسيحية)، بل قراءة نقدية تفتخر بالمضيء منه وتعتبر من المظلم وتدعو للإقتداء به بلحظ العوامل المؤدية إلى هذا الجانب أو ذاك. فقد افتخر بتاريخ العرب (عمر بن عبد العزيز، الأندلس، القضاء) وقضائه ودعا للكشف عن حضارتنا والسير على سننها، رافضاً تحميل الإسلام تخلف العرب، إلا أنه نقد قصر الاجتهاد على الأئمة الأربعة (القضاء) وفهم الدين على غير حقيقته وإخراجه عن غرضه (الرد على نقد الشيخ المغربي ١٩٢٦) وقصر التاريخ العربي على المراحل الإسلامية (نقد فلسفة التشريع – ١٩٤٦) ولم يأخذ برأي أي من المذاهب في إعلاء رموزه والحط من رموز المذهب الآخر لا بل أشاد أكثر من مرة بمحمد علي باشا، خلافاً لرأي طائفته ونهضة اللغة العربية.

– القول بالوحدة العربية تعبيراً عن هذه الهوية وأساساً لمشروع النهوض العربي (مقدمة معضلة الشرق – ١٩٢٦، اليوم والغد – ١٩٢٧، العنصر العربي – ١٩٤٥، متى تنجح الأمة العربية – ١٩٥٠، نقد داود فرحات – ١٩٥٦، الوحدة العربية – ١٩٦٠). وقد أعطاها الأولوية ودعا لتكون في مقدمة القضايا النضالية، فأشاد بصراحة عبد الله النجار المؤدية إلى «التقريب ما بين الأفهام وتأليف ما بين قلوب الأمة الواحدة بعد أن قطع الجهل والسياسة بين طرق الإسلام»[٧] وتعجب من تذرع الانقلابيين في سوريا باختلاف نظامها عن النظام في العراق للوقوف ضد وحدتهما (١٩٥٠)[٨] ونقد تقاعس العرب عن تحقيق اتحاد السعودية – العراق ووحدة الشام – والعراق،[٩] فضلاً عن إشادته المتكررة بالوحدة بين مصر وسوريا، واستمرار تمسكه بوحدة سوريا ولبنان وتعظيمه لمشروع

محمد علي التوحيدي في القرن التاسع عشر، ودعوته للإقتداء بالدول الأوروبية في محاولتها (١٩٢٩) إقامة ولايات متحدة.

ويظهر من رأيه بالوحدة ودعوته إنقاذ ما تيسر منها أولوية تحقيق الوحدة على شكل الحكم فيها، أو على الدول التي ستتوحد، معتبراً أن الوحدة تجب ما قبلها وأن ادعاء اختلاف الأنظمة لإعاقة الوحدة غير سليم.

– اعتبار العرب في طور النهوض وهم بحاجة إلى:

- عقيدة جامعة، وقد كان الإسلام هو هذه العقيدة في العصور السالفة، إلا أنه لم يعد كذلك في العصر الراهن، والعقيدة إيمان بقضية أو بمذهب إيماناً مجملاً من غير تردد ولا مجادلة، والعقائد هي التي تسيطر على العالم، وضعف الوضع العربي الراهن سببه النقص في العقيدة (عمر بن العزيز، ١٩٢٩، كلمته في رثاء الملك فيصل – ١٩٣٣).
- التمسك بالكرامة القومية وعدم الإذعان للغالب (الضحى، الجزء ٨، ١٩٥٢، ص. ٢٥٢).
- التمسك بمبادئ الديمقراطية (الضحى، ٨، ١٩٥٢، ص. ٢٥٢).[١٠]
- التضحية والبعد عن شهوة الحكم.[١١]
- سلوك طريق العلم الحديث واقتباس التقنية المعاصرة.[١٢]

وتبدو العروبة التي قال بها – وهي هوية مشروعه النهضوي – عروبة سمحة تعبر عن شخصية هذه الأمة دون انغلاق على أي من فئاتها وعلى ذاتها، يعززها إرث حضاري وروابط اجتماعية – اقتصادية راهنة وطموح مستقبل مرتكزه ثقافي (اللغة) ففيها «وحدتنا القومية وكرامتنا المعنوية بل حياتنا المادية».[١٣]

وهو بهذا الفهم للعروبة سابق لمفكرين آخرين قالوا قولاً شبيهاً به كساطع الحصري وميشيل عفلق في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين وعزمي بشارة وآخرون في يومنا هذا، وهو أيضاً متقدم على مجايليه من القوميين العرب الذين انزاح فهمهم نحو التركيز على الدين أو العنصر.

ب– المضمون التنويري لمشروعه

وعلى قاعدة هذه الهوية العربية السمحة حيث الوحدة مرتكزها وصيرورتها ومآلها طرح النكدي آراء في جملة قضايا يمكن الاستشفاف منها رؤيته

لمضمون هذا المشروع النهضوي، وهي رؤية تنويرية تتطلب الإصلاح القائم على المساواة، فهم الدين كوسيلة لتهذيب النفوس وتنقية الضمائر، عدم عبادة المال، الغيرية، الاحتكام إلى العقل،[٤٤] وهذه القضايا التي تطرق إليها هي: نظام الحكم، الأحزاب، المرأة، الدين، الطائفية، وهي قضايا ملحة ومطروحة للنقاش في المرحلة التي عاش فيها.

كما يمكن استشفاف نهجاً قال به واعتمده لتحقيق الإصلاح وإنجاز المشروع النهضوي العربي، وأهم عناصر هذا النهج:

- القول بالنسبية في كل شيء (الموجز في علم الاجتماع – ١٩٢٥) وهو قول جديد في الفكر الإنساني ومتأثر بنظرية النسبية التي قال بها أنشتاين (١٩٠٥ – ١٩١٧) ويحمل أبعاداً فلسفية وسياسية واجتماعية، ويعني في إطار سيرة النكدي وعلى مستوى مشروعه.
مواكبة النكدي لمستجدات العصر.
ابتعاد عن المطلقات في الإيمان والفكر والعمل.
مرونة في العمل وديمقراطية في العلاقات وفهم للمتغيرات.
جدلية في فهم القضايا والأحداث من خلال تبدل الفهم تبعاً للمعيار المعتمد من جهة وتبعاً للعارف مكوناته وعصره وبيئته من جهة ثانية وتبعاً لصيرورة الموضوع المتعذر الإحاطة الكاملة به من جهة ثالثة.
- الفهم السوسيولوجي للقضايا والأحداث، ويتجلى ذلك في أكثر من نص وموقف، فقد كان لافتاً موقفه في خطبة ميسلون ١٩٣٢ عندما أخذ على زعماء الكتلة الوطنية إخفاقهم في توسيع قاعدة نضالهم لتشمل الريف.[٤٥] وانتقد الحملات التي شنت، إعلامياً وأمنياً، على الشيوعيين ودعا لمعالجة الأسباب التي تساعد على انتشارها بتحقيق العدالة ومحاربة الفقر، واعتدال الدول الغربية في محاباة الصهيونية والإقلاع عن السياسة الاستعمارية. (١٩٥٠، ١٩٦٠).

كما انتقد التكاذب في الدعوات لإلغاء الطائفية واعتبر تحقيق العدالة الاجتماعية أساساً في إلغائها كما يمكن إدخال اهتمامه بالتربية وبالأيتام عبر تعميم التعليم وإيواء الأيتام ضمن الفهم السوسيولوجي لمشروع إنهاض الأمة.

- العقلانية في معالجة القضايا، فقد كان داعياً للاحتكام إلى العقل في

مشروعه الإصلاحي وكان مواجهاً للآراء والمواقف التي لا تنم عن منطق وعقل على صعيد الإصلاح الاجتماعي والديني داخل طائفته وفي حواراته في ندوة الاثنين،[١٦] وفي الكثير من أقواله.

أما آراؤه في مضمون مشروعه النهضوي فهي:

١- رأيه في نظام الحكم أعلنه صراحة في الموجز في علم الاجتماع - ١٩٢٥ إذ فضل الحكم الديمقراطي المقيد - بعد أن استعرض الأشكال الآتية: الهيرارشي (الديني)، الثيوقراطي، الأرستقراطي، الديمقراطي - حيث تكون القوانين الوضعية والشرائع مصونة مرعية لأنها الوازع في عمل الحكومة وشرط فلاحه موافقته روح الأمة. وهو تفضيل غير مطلق لأن الأشياء نسبية كلها.

ويبدو من خلال مواقفه اللاحقة أنه يفضل الحكم الجمهوري منها على الملكي، إلا أن إفلاس الحكم الجمهوري بعد نيل العديد من الأقطار العربية استقلالها دفعه للقول بالحاكم الجبار القوي الذي يهتبل الفرصة فإن لم يجدها خلقها وأزال ما صنعه المستعمر من حدود وما أقام من تماثيل. (تعليق على: متى تنجح الأمة العربية - ١٩٥٠، الحل الملفق - ١٩٥٤). وأعلن تفضيله النظام السياسي الذي يعتمد العقل والعلم ويوفر العدالة والمساواة للجميع.[١٧] والعلاج الناجح لأوضاعنا سيطرة العدالة الاجتماعية.[١٨]

٢- رأيه بالأحزاب السياسية إذ تقوم لحاجة صحيحة تدعو إليها المصلحة العامة لإصلاح ما اختل من وضع البلاد. أما الأحزاب العربية فهي أحزاب وصولية وهي دعوة ظاهرها الخير وباطنها الشر وتقوم سياستها على الشتائم (مقالات في «الضحى» عن الأحزاب - ١٩٥٢. الحل الملفق - ١٩٥٤، رفقاً بهذا الوطن - ١٩٥٤).

وهذا الرأي بالأحزاب قديم قاله في عمر بن عبد العزيز - ١٩٢٩ حين شبه أحزاب يومه بأحزاب العرب في العصر الأموي والعباسي التي كفّر كل منها خصمه الذي يعني رأياً بالأحزاب القديمة في التاريخ العربي أيضاً.

٣- وقوام رأيه بالمرأة الآتي:

اعتبارها أكبر العوامل تأثيراً في الحالة الاجتماعية والأمة صورة من صورها، ومكانتها دليل على مبلغ الحضارة في عصر من العصور.

ضرورة رفع الظلم والاستبداد عنها، دون أن يحدد صور هذا الظلم، واعتبار ذلك جهاداً شريفاً يتطلب زمناً طويلاً تتأصل معه روح العدل في نفوس الناس.

مساواتها بالرجل في الحرمة والمال فقط رافضاً المساواة التامة لفوارق طبيعية بين الاثنين ولدورها الأمومي ورافضاً المساواة في الحقوق المدنية لعجز فيها طبيعي (ملازمتها للبيت أكثر) ولازدياد سلطانها المعنوي على الرجل ولتحكم العواطف في تصرفاتها، دون أن ينفي وجود استثناءات في مقدرة بعض النساء يوازي نوابغ الرجال.

التأكيد على دورها في الأسرة.

عدم الاعتراض على الجمع بين الرجل والمرأة بشرطين: الكهولة وأعمال البر والتعليم.

(الموجز في علم الاجتماع – ١٩٢٥، نقد كتاب سعيد الأفغاني، عائشة والسياسة – ١٩٤٩).

تأييد عملها لبعث الفكرة العلمية وروح النهضة وتغيير وجهة العادات والتقاليد بما يتفق مع ذلك (المرأة الدرزية – ١٩٢٤).

وقد كان لافتاً التزامه العملي بما قال من خلال تجاوبه مع مجلات نسائية (الخدر، العروس، منيرفا) وكتابته فيها مواضيع عامة ومواضيع تخص المرأة، ومن خلال إقدامه على فتح مدرسة للبنات بُعيد فتح الداودية للصبيان، ومن خلال إشراك المرأة في العمل وتشكيل لجنة نسائية تساعده في إدارة بيت اليتيم.

٤– وقوام رأيه بالدين الآتي

الدين ذو وجهان: اعتقادي واجتماعي:

وهو من الناحية الاعتقادية، مجموع عقائد بما هو فوق الطبيعة، والإيمان بها مطلق والنقاش فيها خارج العقل والعلم، لا يصح معها الإدعاء التعصبي الجاهلي بأفضلية دين على سواه استناداً إلى العلم والمنطق، وهو صلة الإنسان بربه ولا تهم الإنسانية، والفكرة الدينية نشأت من خوف الإنسان مما يحيط به.

وهو من الناحية الاجتماعية، واسطة للتهذيب والإصلاح فدوره اجتماعي وحضاري وقد لعب دوراً إيجابياً في هذا المجال.

لا يصلح الدين أساساً للرابطة الوطنية بشكل عام، إلا إذا كانت الأمة على دين واحد، لذا يجب:

الفصل بين أمور الدين والدنيا.

منع رجال الدين عن الاشتغال بالسياسة.

القضاء على التنازع الديني.

(الموجز في علم الاجتماع – ١٩٢٥ والنقاش حوله – ١٩٢٦، الدروز – ١٩٣٤، كلمة شاهين مرعي في الذكرى ١٢ لوفاته – «الميثاق»، آذار، ١٩٨٧).

التمييز بين الدين الذي يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر وقد خدم الإنسانية خدمات جلى والطائفية التي هي نزعة تعصبية وكان لها دور سلبي.

تقدير الدور الإيجابي للقضاء في الإسلام وللإسلام في التاريخ العربي واعتبره مكوناً أساسياً من مكوناته ولعب دوراً في توحيد العرب، دون أن يلغي المكونات الأخرى ودون تعصب لمذهب دون آخر من مذاهبه أو لقراءة من قراءتها للتاريخ. (القضاء في الإسلام – ١٩٢١، اليوم والغد – ١٩٢٦، عمر بن عبد العزيز – ١٩٢٩. العنصر العربي – ١٩٤٥، نقد: فلسفة التشريع للمحمصاني، والعناصر النفسية في سياسة العرب للجبري، نقد عائشة والسياسة للأفغاني).

نقد الطقوس الجامدة في الأديان، ويظهر ذلك في رده على ناقدي كتابه: «الموجز في علم الاجتماع» وفي دعوته لفتح باب الاجتهاد وفي نقده لأعراف سائدة بين الدروز.[١٩]

اعتبار الدروز مذهب إسلامي، وهو رأي معارض لمحاولات جادة ساهم فيها مبشرون وسياسيون ورجال دين لإبعاد الدروز عن الإسلام والمسلمين باعتبارهم مذهباً مستقلاً، ورأيه متوافق مع رأي الأمير شكيب أرسلان وآخرين.

ويظهر عمله في هذا المجال من خلال العلاقة التي أقامها مع جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية التي أوفدت أستاذاً بشكل متواصل لتعليم الدين في الداودية ثم العلاقة التي أقامها مع الأزهر والحكومة المصرية في الأربعينات واستمرت حتى السبعينات من القرن نفسه.

كما يظهر فيما قاله في محاضرته عن الدروز وأقوال أخرى كثيرة في «الضحى»، و«الميثاق».

٥- رأيه بالطائفية وموقفه منها: يلحظ منذ مطلع شبابه، إذ ينحو في مقاله «النصرانية في الإسلام» - ١٩١٠ باتجاه القول بالتسامح بين المسلمين والمسيحيين في التاريخ العربي والشذوذ الذي حصل غرضه سياسي وتوحش فطري لا تديّن وقد حصل مثله بين المسلمين أنفسهم.

إلا أن البلورة النظرية لهذا الرأي وردت في الموجز في علم الاجتماع الذي إذ قال بالفصل بين أمور الدين والدنيا ومنع رجال الدين عن الاشتغال بالسياسة.

وكان التطرق الأوضح في العهود الاستقلالية إذ أشار إليها، عرضاً، في نقده لبعض الكتب: أصول القانون الدستوري للسنهوري - ١٩٤٥، درس في الدولة اللبنانية لعمر فروخ - ١٩٤٩ وتوسع في الحديث عنها حين استقر في لبنان حتى وفاته.

وقوام رأيه الآتي:

- التمييز بين الدين والطائفية واعتبارها نزعة تعصبية.
- إن لبنان قائم على نظام من الطائفية منذ إنشاء المتصرفية وقد تجدد هذا النظام مع لبنان الكبير وما زال مستمراً حتى الأيام الحاضرة.
- إن إلغاء الطائفية مطلب حق لما لها من أثر سلبي ولا يكون ذلك إلا بالتربية الوطنية عبر تعميم المدارس الوطنية وبتأصيل العدالة الاجتماعية في القلوب وعبر حيادية المؤسسات الحكومية.
- إن المطالبة الراهنة بإلغائها كما القول بإبقائها هو لعبة سياسية يراد منها تحقيق منافع آنية للقائلين بها، لا تؤدي إلى معالجة ظروف وجودها وأسبابه.
- «إن العلاج الناجع أن تسيطر العدالة الاجتماعية على أرجاء هذا الوطن، فلا تشعر جماعة منا أن مذهبها الديني يحول دون نيلها حقوقها المشروعة».[٢٠]
- إن مطالبة طائفة بحقوقها في ظل نظام طائفي عمل صحيح ووطني.

ج- التربية والقوة عماد أسلوبه

أما الأسلوب الذي قال به فمزدوج: التربية واعتماد القوة:

الأول منهما قال به مبكراً وهو الاعتماد على تربية الجيل الجديد وعنى بذلك أربع:

• تربية الأفراد، فقد نقد التربية القائمة على التقليد الأعمى والخضوع السائدين في المدارس في عصره مطلع القرن العشرين وربما طواله، وقال بتربية تنمي شخصية الفرد واستقلاليته (التربية المدرسية — ١٩١١).

كما نقد التربية القائمة على أساس التعصب الديني فهو آفة ومفسدة للأخلاق ومضيعة للوقت وقال بالتربية على أساس مكارم الأخلاق ونبذ التعصب وترك الشقاق والاتحاد (الناس بأخلاقهم) وركز على أهمية تربية الطفل (١٩٦٠).

• تربية وطنية تجعل الأمة على غاية واحدة، وهذه مسؤولية الأسرة مثل المدرسة، (التربية الوطنية — ١٩٢٣)، والأمة بحاجة إلى عقيدة تجمعها (رثاء فيصل ١٩٣٣)، وقوام هذه التربية: التربية على الإباء والصدق والكرامة والحق، فهي أحد طريقين لنجاح الأمة العربية (متى تنجح الأمة العربية ١٩٥٠).

• الحاجة إلى مدارس حديثة للتعليم تكون وطنية لا طائفية ونستطيع القيام بالتربيتين الآنفتي الذكر، وقد قال في هذا المجال كثيراً وعمل أكثر، لا بل كان ذلك أحد أمرين عمل لهما في الأوقاف الدرزية.

• الاعتماد على الشباب والأمل به في نهوض الأمة وقد برز ذلك، عملاً في عنايته بالمدارس وتعميمها، وقولاً بعد نكبة فلسطين ١٩٤٨.

والثاني: الاعتماد على القوة فالحق بدون قوة ضائع، والقوة هي العامل الأكبر في هذا العالم وهي قوتان: مادية ومعنوية، لا يقل أثر الثانية عن الأولى في حياة الأمم الاجتماعية (الموجز...، ١٩٢٥) وإذا كان العرب غير مالكين للقوة المادية في هذا العصر الذي تسيطر عليه القوة عدداً كانت أم مالاً أم علماً فإنهم قادرون على امتلاك القوة المعنوية «التي غلبوا بها يوم كانت لهم وغُلبوا يوم خلوا منها وقوامها الإيمان بالوطن إيماناً عميقاً لا لفظياً والعمل له بصدق دون ابتغاء مصلحة أو زعامة أو جاه». (القوة المعنوية — ١٩٤٧)

د- القدوة أداته

أما الأداة لتحقيق مشروعه فيبدو — من انخراطه المبكر بحلقة دمشق الصغرى ثم انضمامه إلى جمعية العربية الفتاة — قوله بالتنظيم أداة لذلك، إلا

أن المراحل اللاحقة من حياته لا تؤشر إلى هذا الخيار، إذ لم يعرف عنه الانتماء إلى تنظيم أو حزب، وإن كان بيان الكتلة الوطنية بعد خطابه في ميسلون أسماه «الرفيق القديم»[٢١] وتقديم محاضرات عصبويين في «الضحى» ١٩٣٩ يظهر تعاطفاً كبيراً مع فكرها. لا بل تشهد على العكس إذ كان ناقداً للأحزاب، إن بشكل غير مباشر في العشرينات من القرن العشرين أو بشكل مباشر بعد الخمسينات منه أو بالممارسة عبر تشدده في منع العمل الحزبي بين طلاب الداودية وعدم أخذه بالاعتبار انتماء الفرد لإقامة العلاقة معه، إذا ما رأى جدية وجدارة في المهمة المنوطة به.[٢٢]

إلا ان رفضه للأحزاب لم يكن رفضاً لفكرة الأحزاب بل للأحزاب في البلاد وممارستها التي أخذ على قياداتها العمل للمصلحة الخاصة لا العامة وعدم قرن القول بالفعل.

ويظهر في المرحلة الثامنة من سيرته (١٩٤٩ – ١٩٦٣) قوله بالقائد المنقذ أو المستبد العادل في حالتين: حالة عربية: الهزيمة في فلسطين، إذ قال بالحاجة إلى «الحاكم الجبار القوي الأمين الذي ما زلنا ننادي به منذ أفلس الحكم الجمهوري الذي ينتهز الفرصة ويزيل الحدود التي وضعها الاستعمار وتلاميذه» (دواوين فرحات ١٩٥٥). وحالة لبنانية: صراع الأحزاب حول قانون الانتخاب إذ دعا إلى أن تقبض اليد العليا الصالحة على مقدرات الوطن وتطلب من الناس أن تفدي الوطن («الضحى» ١٩٥٤).

كما يظهر في هذه المرحلة دعوته لقيام قوة بين الشباب الدرزي (رسالته إلى صلاح مزهر ورسالته إلى شاهين مرعي (١٩٤٦/٨/١١) ودعوته في آخر أيامه إلى قوة ثالثة بين الغرضيتين اليزبكية والجنبلاطية تحمل دعوة لبناء تنظيم (كيف كنا وكيف صرنا، «الميثاق»، آذار ١٩٧٥) فضلاً عن تشجيعه بين الدعوتين محاولة إقامة رابطة للشباب الدرزي في الستينات وهذه الدعوة وذاك التشجيع يحمل في طياته قولاً بالتنظيم، إذ كيف يمكن بناء قوة شعبية دون تنظيم.

ويشكل عمله في العربية الفتاة ودعوته الشباب الدرزي لبناء قوة من جهة ونقده الشديد للأحزاب العربية من جهة ثانية مؤشر لعدم اعتراضه على التنظيم أداة واعتراضه على القيمين على التنظيم.

كما تشكل دعوته للحاكم الجبار الأمين (المستبد العادل) مؤشر لخيار

آخر هو اعتماده على الفرد القدوة أداة لمشروعه، بعد تعثر الأداة التنظيمية وربما لتصحيح عملها وقد مارس ذلك في حياته، الأمر الذي يمكن القول معه بأنه اختار أن يكون قدوة في حياته، وهو ما يظهر في مزاياه الشخصية.

ويمكن تلمس مزايا النكدي الشخصية من خلال ما قال وما فعل، ومن خلال ما قيل فيه، وهذه المزايا تدرج في العادة وتبعاً للسائد بين الكتّاب توصيفاً للشخص من جهة، واستصداراً لحكم قيمي عليه. كما يمكن أن تدرج – كما سيعمد البحث – ضمن مشروع أراده الشخص لنفسه أو انخرط فيه، وهو عند النكدي القدوة التي تحمل على المستوى الفردي وفي الإطار الأخلاقي تطلّب المثال، كما تحمل على مستوى مشروع النكدي النهضوي تقديم النموذج المحتذى، وتتمثّل بالآتي:

١ – التمسك بالمبدأ والإيمان به، وهو هنا مشروع النهوض العربي ويتسع ليشمل ما يراه حقاً في مناحي الحياة كافة، فلم يعرف عنه التخلي عن المشروع، فقد كان صلباً وعنيداً في مواقفه التي اندرجت ضمن الاتجاه الأكثر تشدداً إبان الانتداب وفي مطلع عهد الاستقلال، ولم يدفعه انشغاله بالهم الاجتماعي بين الدروز وما شهد من صراع معه للتفريط بهذا المبدأ، كما لم تدفعه الهزائم وتراجع المشاركين في المشروع إلى ذلك فبقي على ولائه للعروبة وقوله بالوحدة ودعوته للإصلاح والتقدم.

٢ – الواقعية في التعامل، إذ لم يدفعه تمسكه بالمبدأ والحق إلى اختيار المغالاة في الممارسة أو الانكفاء عن العمل بل اختار مراعاة الواقع وتجلى ذلك في:

- قبوله الوظيفة في عهد الانتداب رغم معارضته له ومواجهة مستشاريه في حدود العمل الذي شغله، دون أن ينبري لمعارضة مطلقة له لم يرَ إمكانية متوفرة لها في ظل خروج أركانها الأساسيين من سوريا وقبول الآخرين، بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة، بالانتداب.
- عدم انخراطه في الثورة السورية الكبرى الذي يحمل في بعض جوانبه[٢٣] تقديراً لحدود الانتصار فيها إن لجهة ميزان القوى بين الثوار وفرنسا المختل لصالح فرنسا أو لجهة نسبة المشاركين فيها (اقتصارها على الدروز وأقليات بين الطوائف الأخرى أو لأشكال القتال التي اتخذت).

- قبوله العمل الاجتماعي بين الدروز (ولاية الأوقاف والإشراف على مدارسها)، الذي يحمل في بعض جوانبه[٢٤] عملاً ممكناً يخدم مبدأه ومشروعه للنهوض في تربية أبناء هذه الطائفة وبخاصة أن التربية هي إحدى وسائل مشروعه من جهة وأن المجال المفتوح أمام أبنائها للتعلم هي مدارس الإرساليات من جهة ثانية وأن إيرادات الأوقاف تتيح له التطور في هذا المجال.
- التخطيط في العمل إذ يشهد له عمله في الأوقاف على ذلك إن في ضبط أملاك الأوقاف أو في إدارة المدرسة وتطويرها أو في التوسع في المشاريع العائدة لها، وبخاصة بيت اليتيم أو في تأمين التمويل اللازم لها.

وفي هذا المجال يذكر شهادتان:

شهادة الأستاذ فندي الشعار الذي عمل معه فترة طويلة (١٩٣٢ - ١٩٥٢) الذي ينقل جواب النكدي عن قول الشعار له في العام ١٩٣٢ «نريد فتح أبواب المدرسة «لنتعلم ونعلم» الآتي: «ليس المهم أن نريد، فالأهم أن نعرف لماذا نريد ما نريد، والأهم من هذا أن يكون بإمكاننا تقدير ما يكلفنا تحقيق ما نريده وفوق هذا أن نكون على استعداد لدفع الثمن بالمثابرة والتضحية».[٢٥]

شهادة الشيخ رشيد القاضي الذي قال بإدارته للأوقاف إدارة رجل الأعمال الناجح في متابعة أدق التفاصيل في المدرسة كما في الأوقاف العامة وفي التخطيط لمشاريعها.[٢٦]

- توجهه للإنجاز ضمن الممكن في عمله الوقفي، ويتجلى ذلك في خياره لبناء دار الطائفة بناء متواضعاً يتيح استكماله بأبنية يستفاد منها للمؤسسات الدرزية الأخرى القائمة أو التي يمكن أن تقام للإيجار، بما يغطي نفقات المشيخة ويساهم في تغذية المؤسسات الاجتماعية.
- تخطئة «اللبنانيين» - سكان لبنان الصغير - بقبول تكبيره لغايات سياسية ألغت استقلاله، وهو قول يحمل معنى الإقرار بخصوصية الجبل اللبناني الذي عاش نصف قرن من الخصوصية إبان المتصرفية وفيه واقعية ما، كما يحمل واقعية في إدراك خطورة وضع قوة ما ومصيرها في مهب صراع الدول الكبرى، كما يحمل واقعية في إدراك تعذر تحقيق الوحدة العربية

التي ينشدها الأمر الذي يجعل المحافظة على وضع مستقر أمراً مطلوباً ومستحباً، بدلاً عن الدخول في المغامرة.

- قوله في العام ١٩٥٧: «لقد دار الدهر دورته» في تعليقه على المستجدات على المستوى العام، والمستوى الطائفي، وفي هذا القول إدراك لتغير الظروف التي جعلت عمله صعباً وهو تغير فيه (الكبر في العمر)، وفي الطائفة (بروز قيادات شابة بقضايا لم تكن مطروحة قبل ذلك (جنبلاط - سياسياً، وأبو شقرا اجتماعياً) وفي الوطن (رحيل القيادات التي عرفها) وفي الوطن العربي (سقوط القيادات التي عاصرها وأساليب العمل التي عرفها (البرلمانية) وبروز قيادات جديدة بأساليب جديدة (الانقلابات) وفي العالم (الصراع السوفياتي - الأميركي والحرب الباردة).
- نقد الأوضاع العربية، أحزاباً وحكومات وشخصيات ونقد الوضع الدرزي، قيادات وجمهور، الذي يحمل رؤية واقعية للوضعين العربي والدرزي ضمنه، لا يكتفي - كما كان سائداً آنذاك وما زال - بتحميل القوى الخارجية - استعماراً وإمبريالية - مسؤولية الهزائم وما إليها.
- الدفع إلى الإصلاح ضمن الممكن منطلقاً من المعطيات الواقعية ويبدو ذلك في ثلاثة آراء:

الأول: رأيه في المرأة، إذ لم ينداح في دعوته لتحرر المرأة ومساواتها في بيئة تحرِّم خروج المرأة من المنزل وتعتبر توقيع الفتاة عقد زواجها بحضور وليها والشهود إفكاً وانتهاكاً للمحرمات، بل قال بمساواتها بالرجل في الحرمة والمال ورفع الظلم عنها دون أن يصل الأمر به للقول بالمساواة التامة وبالاختلاط في المجالات كافة.

الثاني: رأيه في توجيه فضائل العصر السابق (الحفيظة والشجاعة والكرم) التي كانت المرأة الدرزية تدفع الرجل في طريقها باتجاه فضائل العصر الراهن - وقد ركدت ريح البطولة - وهي العلم. (المرأة الدرزية - ١٩٢٤).

الثالث: رأيه في عادات بني معروف التي تميزوا بها وفي مقدمتها الكرم والشجاعة وما يتفرع عنهما إذ دعا مدير معارف جبل حوران في العام ١٩٢٤ إلى تقوية هذه الروح بعد تطويرها على ما يقتضيه الزمن الحاضر

بتحويل الكرم في سبيل المصلحة العامة وفي سبيل الوطن وبتحويل الشجاعة من شن الغارة إلى الدفاع عن الحق والمبدأ. (كلمة الختام – ١٩٢٤).

٣ – تقديم المثل الصالح وتجلى ذلك في ميزات أشاد بها من كتب عنه هي:

أ– الصدق في القول والعمل، فلم يخفِ رأياً اقتنع به أو مشاعر خطرت بباله فكان واضحاً في مواقفه وأعماله كما كان ملتزماً بذلك في عمله الوظيفي والوقفي مع مرؤوسيه ورؤسائه، وأدخل في الصحافة عندما أدار «الأيام» و«اليوم» أسلوباً جديداً أشاد به معاصروه هو الصراحة في القول دون تهويل أو انتقاص، واستمر على ذلك في المجلتين اللتين أسسهما «الضحى» و«الميثاق» إذ كان يعرض الآراء التي ترده أو الآراء التي تتعرض له أو الآراء التي يريد الرد عليها ويرد عليها بحيث لا يكون الرد مجتزأ ولا يكون القارئ أمام رأي مقول بل أمام الرأيين ليحكم.

ب– الجرأة في القول والعمل، وقد شهدت مسيرته أمثلة كثيرة في هذا المجال إلى درجة انطبعت الجرأة ميزة بارزة في حياته وأبرز ما ورد:

موقفه من المستشار الفرنسي في عدلية دمشق.

موقفه في احتفال ميسلون.

موقفه في معركة تربة الدروز.

موقفه في المعتقل.

موقفه مع الشيخ تاج الدين الحسني.

موقفه مع الرئيس فارس الخوري.

موقفه مع الرئيس شكري القوتلي.

موقفه إبان أحداث ١٩٥٨.[٢٧]

كما يمكن ذكر الجرأة كاتجاه في حياته وذلك في:

– مسلكه الوظيفي الذي فرض بجرأته وحزمه، مع مزاياه الأخرى، احترام الأطراف كافة له وعدم التدخل في إطار العمل الذي يقوم به.

– مسلكه في عمله الاجتماعي، وبخاصة إبان خلافه مع الشيخ محمد أبو شقرا، إذ كان حازماً في نقد المقصرين عن العطاء وجريئاً في التطرق إلى مثالب في بيئته (الغرضية) في مواجهة زعامتي الطائفة حين كانتا مختلفتان وحين تصالحتا وتغاضيتا عن خلافه مع الشيخ أو بالأحرى دعمتا الشيخ.

- مسلكه في العمل الفكري إذ مارس النقد الجدي للطروحات الفكرية المباينة لطروحاته وللساسة وللأحزاب السياسية.
- مسلكه الشخصي الذي لم يكن فيه مسايراً لأحد مهما قرب منه فكرياً أو دموياً عندما يجد فيه انحرافاً أو يبدر منه تقصيراً الأمر الذي جعله مرهوب الجانب وجعل بيئته حذرة من أي شطط عن المقبول في هذه البيئة وعن المقبول عنده.

ج- الأمانة التي طبعت حياته منذ وقت مبكر فأوكلت إليه ولاية الأوقاف العامة لأمانته في إدارة الوقف التنوخي وكان في الوقفين شفافاً يعرض الدخل والخرج في كل منهما على صفحات المجلتين اللتين أصدرهما، لا بل كان الإصدار للقيام بهذا الأمر ويجمع معاصروه على ذلك.

كما شهدت الوظائف التي شغلها في سوريا على ذلك إلى درجة أجمعت كل القوى عليه لتولي مديرية الإعاشة عندما استشرى الفساد والرشوة فيها وقبلت مرغمة بشروطه في إنشاء محكمة خاصة في الوزارة، وكان في إدارته القصيرة العمر مضرب المثل في الأمانة كما الجرأة، ويجمع معاصروه على ذلك.

وقد أثيرت شبهات حول أمانته إبان صراعه مع المجلس المذهبي في الستينات إذ اتهم بتسجيل بعض أملاك الأوقاف باسمه واتهامات أخرى من هذا القبيل، إلا أن متابعة الدعاوى والأحكام التي صدرت أظهرت انحصار الخلاف حول حقه في إدارة الأوقاف، وهي قضية تندرج في الخلاف الذي كان قائماً لا في الأمانة.

هـ- أسئلة قلقة

إن هذا العرض لسيرة النكدي الذي أبان أوجه شخصيته المتعددة وذاك الافتراض بانبناء هذه الشخصية على مشروع للنهوض العربي يثير أسئلة وردت لماماً في العرض وتبدت في الافتراض وأهم هذه الأسئلة:

١- ظرف يكشف البنية:

لماذا لم يعمل النكدي في السياسة وقد أظهر البحث مواقفاً للنكدي تكشف سياسية شخصيته كما تبين اندراج النكدي في مشروع نهضوي؟

هل هي استثناء ضمن سياق مغاير؟
أم هي ظرف يكشف عن بنية؟
إنّ المتتبع لسيرة النكدي – والبحث مولج بهذه المهمة – يرى النكدي في سياق العمل العام باحثاً لغوياً واجتماعياً وتاريخياً وكاتباً في القضايا القومية وعاملاً في الحقل الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي يرجح انسجام مواقفه مع سياق عمله العام، ويزيد الأمر وضوحاً وضع هذه المواقف في سياقها الخاص فتنسيقه من الوظيفة في العام ١٩٣٠ لحظة في سياق عمل يتبدى في القضاء تمنعاً عن السير وفق إرادة المستشارين الفرنسيين، وتبدى في الكتابة تذكيراً بمفاصل تاريخية تلقي العبر بما فيها من انتصارات وانكسارات (الأندلس)، (بنو عباد) وبشخصيات تاريخية (عمر بن عبد العزيز)، (الأمير السيد)؛ وشحناً للالتزام باللغة العربية الفصحى كركن من أركان القومية والوحدة.

وموقعه في «الأيام» و«اليوم» ومواقفه فيهما، وفي مهرجان ميسلون، استمرار للسياق السابق الذي خرج منه من الوظيفة معلناً الدخول في العمل العام.

وعودته إلى الوظيفة (١٩٣٦) بعدها، ثم خروجه منها (١٩٣٩)، متوافق مع صعود الحركة الوطنية في سوريا وهبوطها، المتوافق بدوره مع صعود وهبوط عربيين.

والسؤال لماذا كانت الممارسة السياسية عند النكدي لحظات متقطعة، رغم أن بنيته الأساسية سياسية فيما كتب وبحث ومارس؟

ولماذا لم يتفرغ للعمل السياسي، وهو مسكون بهموم سياسية وبأهداف سياسية، وعامل مع قوى سياسية ومؤهل بموقع اجتماعي (أبن عائلة سياسية) وبمزايا شخصية لها؟

قد يكون الجواب في توجهه الوظيفي الذي لا يتيح التفرغ للعمل السياسي، إذ تحظر القوانين والأنظمة ذلك، وهو قد أختار منذ مطلع حياته العمل المنتج لمعيشته وبخاصة أنه المعيل الوحيد لعائلته، إذ قضى والده فترة من الزمن مريضاً قبل وفاته، فكان المعيل لامه ولأخته.

وقد يكون الجواب تربيته في حلقة دمشق الصغرى، وفي جمعية

العربية الفتاة التي مالت إلى العمل السري فارتضى من العمل السياسي غير المعلن عنه.

وقد يكون الجواب ميله منذ الصغر للعمل الفكري (الكتابة والتأليف)، إذ بدأ النشر منذ صباه في المجلات،، وأكمل في شبابه هذا النوع من العمل الذي لا يأتلف كثيراً مع العمل السياسي المباشر واليومي.

وقد يكون الجواب اتجاهه للعمل الاجتماعي، فعمل في الوقف التنوخي وفي الأوقاف الدرزية، ثم في مؤسساتها التعليمية طيلة حياته.

وقد يكون الجواب في افتقاده لإمكانية تأسيس قاعدة شعبية في البلد الذي اختاره للعمل (دمشق)، وفي بيئة تُبنى القاعدة الشعبية فيها على ولاءات تقليدية، وليس في دمشق كتلة وازنة من جماعته الطائفية، وليس له أو لأهله طول باع في تجارتها وزراعتها.

ومع ما تضيء هذه الأسباب مجتمعة، وكل على انفراد، على عزوفه عن العمل السياسي المباشر واليومي، فأنها لا تقدم الجواب المقنع.

ففي التوجه الوظيفي بعض جواب، يواجهه اعتراضين: وجود موظفين عملوا في السياسة، مرور النكدي بفترات لم يكن فيها موظفاً: (١٩٣٠ – ١٩٣٦)، بعد تقاعده وعودته إلى لبنان (١٩٤٩ – ١٩٧٥).

وفي تربية العربية الفتاة بعض جواب، يواجهه اعتراض هو انغماس بعض من أعضائها، أبان المرحلة الأولى، في العمل السياسي، وانغماس غالبية أعضائها، في المراحل اللاحقة في العمل السياسي.

وفي الميل للعمل الفكري بعض جواب، يواجهه اعتراض: وجود عشرات المفكرين، عالمياً وعربياً، عملوا في السياسة ومنهم صديقه الأمير شكيب أرسلان.

وفي توجهه للعمل الاجتماعي بعض جواب، يواجهه اعتراضان: توفر الظرف للعمل السياسي قبل ولوجه العمل الاجتماعي، ولم يدخله، وجود أمثلة عديدة جمع أصحابها بين العملين.

وفي غياب القاعدة الشعبية في دمشق، جواب فيه درجة كبيرة من الإقناع، إلا أنه يُشاب باعتراضين: الأول إمكانية العمل السياسي في إقليم وادي العجم أو جبل العرب، حيث إمكانية بناء قاعدة شعبية، والثانية إمكانية

العمل السياسي بعد تقاعده وعودته إلى لبنان حيث قاعدته الشعبية التقليدية، وبخاصة أنه تقاعد وهو في عز عطائه.

ونرى سبب عزوفه عن الاشتغال بالسياسة الرؤية الواقعية المثالية التي حكمت مسيرته العامة، فهو على امتداد سنوات عمره الطويل حافظ على إيمانه بالعروبة وقوله بالوحدة العربية وعمله من أجل التحرر والنهضة، إلا أنه، ومع هذا المسار من حياته، رأى تساقط قائلين بالوحدة والتحرر، وتراجع ظروف تحققها فتمسك بالمبدأ، وكان هديه في عمله، وأمسك عن العمل لقناعته بأن السياسة قوة، والسائد بين القوى واقعية لا مبدئية والممسك بالمبدأ، مبدأه، كالممسك بالجمر في يدين عاريتين.

وبذا اختار لعمله ما يمكنه ضبطه أو الإمساك به: التزام بالمبدأ شخصي، ممارسة الصدق والجراءة والنزاهة في المواقع التي يشغلها بما يقدم صورة فضلى عن المبدأ المحمول ويعزز التقدم نحوه، إطلالة على السياسة عندما يرى الظرف مواتياً لتقدم نحو ما يصبو إليه، فيدخل في الموقع الأكثر جذرية، ومع الطرف الأكثر تقدماً في استقلاليته وعروبته ونهضويته.

وهو بهذا لم تجره الواقعية إلى الانغماس في العمل السياسي، كغيره، دون ضوابط مبدئية، كما لم يدفعه انغماس أخريين في العمل السياسي بانتهازية إلى انكفاء كامل عن أي عمل عام وعن أية إطلالة سياسية.

ففي المرحلة الأولى من حياته، أختار القضاء عملاً وظيفياً والكتابة التاريخية واللغوية عملاً عاماً، عندما رأى، بعد لجوئه إلى دمشق أيام الحكم الفيصلي، ملتحقاً بالثورة العربية من كان مع الحكم التركي، وعندما رأى، بعد سقوط الحكم الفيصيلي، التحاق من كان «عروبياً» بالحكم الفرنسي.

وفي المرحلة الثانية من حياته، اندفع نحو شد أزر التيار الأكثر تشدداً في مقاومة الانتداب، فكان التنسيق من الوظيفة بعض جزاء هذا التشدد، وكانت مواقفه في «الأيام» و«اليوم» ويوم ميسلون تصب في هذا الاتجاه.

وعاد إلى القضاء بتوافق كامل، توقيتاً وموقفاً، مع تسلم الخط الأكثر تشدداً للحكم في العام ١٩٣٦، واستمر فيه ما استمر هذا الخط صاعداً. فعند انكفائه عن الحكم استقال أو أقيل.

ولم يتوانَ عندما انفجرت الأوضاع في الحرب العالمية الثانية عن أن

يكون أكثر المعتقلين السياسيين مكوثاً في المعتقلات، وما يعنيه ذلك من سياسية في مواقفه دعت إلى ذلك، وقد يكون – ضمن تحليل البحث – عمل له مبني على تقدير إمكانية إحداث تغيير نوعي، إذا ما تم الانخراط في مواجهة قوى الانتداب.

ولم يكن في عودته الثانية إلى القضاء، مع حكم الاستقلال ومع تسلم الخط الأكثر قرباً له لمواقع أساسية يؤمل معها تحقيق تقدم على مستوى أهدافه فيه، عودة وظيفية تحكمها نزاهته وجراءته وصدقه، على أهمية هذا، بل عودة تحكمها السياسة، بامتياز، إن بالمهام الذي أوكلت إليه، وهي ذات طابع سياسي أو بالإطلالة السياسية له.

وكانت نكبة فلسطين ١٩٤٨ وما تلاها أكثر الظروف مواتية لتبيان موقفه ورأيه الذي يعكس قرفه من الوضع العربي ويأسه من قواه وأحزابه، فضلاً عن حكوماته، فكان آخر المواقع والمواقف الذي قطع معها وفيها الأمل، أو بالأحرى انكشف تعذر تحقيق إطلالاته والتيار الذي يراهن عليه عن تحقيق الهدف فانكفئ إلى العمل الاجتماعي فيما تبقى من حياته.

٢- النكدي المختلف عليه درزياً: مشروع الخط الثالث

لماذا الانغماس في خلاف مع الشيخ محمد أبو شقرا في الربع الأخير من حياته، وهو خلاف طبع العلاقات داخل الطائفة كلها وله جذور تعود للأيام الأولى في عمله في الأوقاف، وبخاصة أن إجماعاً على نزاهته وجهده بين الأطراف كافة دفعت بالأمير شكيب أرسلان لوصفه بالمصلح الكبير؟

لقد كان في اشتغاله في العمل الاجتماعي موضوع خلاف بين أبناء طائفته، طوال المرحلة التي عمل فيها، ويمكن صوغ الخلاف في مرحلتين: مرحلة ما قبل تقاعده (١٩٣١ – ١٩٤٩)، مرحلة ما بعد تقاعده (١٩٤٩ – ١٩٧٥).

ففي المرحلة الأولى، برز صراع مع النكدي حول إدارة الأوقاف وقضاياه: وجهة الإنفاق في الأوقاف، طبيعة إدارة الوقف، وطرفاه: النكدي من جهة و«الصفاء» وآخرون وبعض وجهاء عبيه (سليم سليمان وشاهين عبد المولى) في أول المرحلة وآخرون لم يحدد طبيعتهم في آخر المرحلة.

ففي القضية الأولى: وجهة الإنفاق في الأوقاف، أختار النكدي تجديد الداودية، وهو خيار مسبوق عليه إذ جُمعت الأوقاف على أسم الداودية أيام المتصرفية، وبناء بيت الأيتام أما الطرف الآخر غير المحدد الهوية فقد طرح أكثر من رأي أهمها:

أن يكون الإنفاق للإحسان لا للتعليم.

أن يكون الأنفاق للتعليم، على أن يكون تعليمين: زمني وديني.

أن يكون الإنفاق للتعليم، على أن لا يقتصر على الداودية وعلى الذكور، بل يشمل القرى الأخرى ويشمل الإناث أيضاً.

وفي القضية الثانية: إدارة الأوقاف، اختار النكدي الإدارة الفردية يعاونه اختصاصيون، أفراداً أو لجاناً، تبعاً للموضوع المطروح، أما الطرف الآخر فقد طرح أكثر من رأي أهمها:

أن تكون الإدارة للمشايخ ولا مانع إذا كان لزمني في الوقف التنوخي.

أن تكون الإدارة للجنة أو لعمدة - كما كان في السابق - لا فرد دكتاتور.

محاسبة متولي الأوقاف.

ويبدو استمرار هذا الخلاف حول القضيتين طوال المراحل الثالثة والرابعة والخامسة من حياة النكدي أي من حين تسلمه الوقف حتى تقاعده بدليل ما أثير في «الصفاء» حوله في بدء المرحلة وما أثاره النكدي في افتتاحية «الضحى» نيسان ١٩٣٩ وما في رده على رسالة الأمير شكيب أرسلان (١٩٤٦).

وفي المرحلة الثانية (١٩٤٩ - ١٩٧٥)، المتوافقة مع المرحلتين السابعة والثامنة في سيرة النكدي، اختلط فيها الصراع السابق مع صراع مستجد، إلاّ أنه تميز بثبوت طرفيه: النكدي والشيخ محمد أبو شقرا، وكانت قضايا الصراع في بدايته: دار الطائفة، المشيخة، الغرضية، الأعراف، وأصبحت في الشق الثاني فيها: إدارة الأوقاف.

وقد كانت الغرضية القضية الأساس، إذ نقد النكدي استشرائها بين الدروز واستخدام الزعامتين الرئيسيتين لها وانغماس أحد شيخي العقل فيها، وإليها ردّ ضعف مشيخة العقل (ثنائية المشيخة المُضعِفة) فنقد هذه الثنائية، وإليها ردّ الموقف من تبرع المرشح تامر، وإليها ردّ ضعف الدروز، وإليها ردّ بعض مآخذه على الشيخ محمد أبو شقرا.

وكان الموقف من بناء دار الطائفة، ومن القول بقيام الساعة وبعض الأعراف الدرزية، قضايا ثانوية، قياساً بالأولى.

ففي القضية الأساس (الغرضية)، كان النكدي ناقداً لها داعياً لوحدة المشيخة، ولانصراف الزعماء إلى خدمة الطائفة، وكان مقدراً في السياسة العامة اللبنانية لموقف الرئيس بشارة الخوري الذي كان الأمير مجيد أرسلان أحد داعميه، دون عداء لعهد شمعون الذي أمل في بدايته أن يكون منقذاً للوطن. في حين كان الشيخ محمد أبو شقرا شيخ أحدى الغرضيتين (الجنبلاطية) وكان في انتخابات ١٩٥١ واضح الميول مع الحزبية الجنبلاطية وسياسات زعيمها كمال جنبلاط، متوافقاً معها في الموقف من عهد الخوري، دون أن يولي عهد شمعون الذي تلا الثقة كاملة، وبخاصة بعد الخلاف الجنبلاطي والشمعوني.

وفي قضية بناء دار الطائفة، توافق الطرفان على ضرورتها، وإن كان أمل النكدي تحقيقها ضعيفاً لتجاربه السابقة، إلاّ أن أنهما اختلفا حول طبيعة هذا البناء، وعلى آلية العمل لإنجازه، إذ كان النكدي ميالاً للبساطة في البناء وللاستثمار فيه بما يؤمن دخلاً للمشيخة كما كان مطالباً بتوقيع الشيخين والمحاسب على ما يصدر عن بيانات عن التبرعات للدار في حين كان الشيخ محمد ميالاً للفخامة في البناء، ولم يذيل البيانات بتوقيع مسؤول.

وفي قضية الأعراف، توافقا على احترام الزيّ وتوحيد «الرحمة»، واختلفا حول جواز نشر قضايا ذات علاقة بالدين ورجاله، وحول القول بموعد لقيام الساعة، إذ اعترض الشيخ على نشر «الضحى» قضايا ذات علاقة بالدين ورجاله، ولم يوافقه النكدي على ذلك، كما اعترض النكدي على سكوت الشيخ عن تحديد والده موعد قيام الساعة.

وكانت قضية الخلاف الأكبر قضية قانونيّ: المشيخة والمجلس المذهبي وما أستل منها: إدارة الأوقاف.

فقد نقد النكدي تكريس الثنائية في المشيخة وطريقة انتخاب الشيخ، كما نقد قصر ما يتولاه المجلس على الشؤون الزمنية دون الدينية، والصلاحية المطلقة المعطاة له، بما فيها المصادقة على معاملات الأوقاف، في حين أن الشيخ محمد لم يبدِ رأياً فيهما وكان عاملاً ضمن منطوقهما.

كما رفض النكدي تسليم الأوقاف والمؤسسات التي يرعاها إلى المجلس، وأصر الشيخ على تسليم الأوقاف، بعد رفض النكدي قبوله مديرية الأوقاف الذي نُص عليها في القانون.

وقد كان رفض النكدي تسليم الأوقاف متوافقاً مع رفض الغرضية اليزبكية للقانون ومقاطعتهم للمجلس، في حين كان إصرار الشيخ متوافقاً مع قبول الغرضية الجنبلاطية بالقانون وسيطرتهم على المجلس.

ولم تحل هدنة الغرضيتين التي أعقبت انتخابات المجلس في العام ١٩٦٦، وأدت إلى هدنة المجلس مع النكدي وتسليمه الأوقاف، دون استمرار الخلاف مع الشيخ الذي تجدد مع المجلس نفسه في ١٩٦٨، بعد الإخلال بإيقاف التحكيم بينهما في قضية الوقف التنوخي وبيت اليتيم.

وقد كانت «الهدنة» ثم «تجدد الخلاف» متوافقين مع تهادن الغرضيتين، ثم تعاونهما الذي نسج الشيخ محمد مع قيادتهما علاقة جيدة، وبخاصة بعد إنفراده بالمشيخة بوفاة الشيخ اليزبكي، وانفراط عقد المجلس.

والسؤال الذي يطرح: لماذا الخلاف بين النكدي وأبو شقرا؟ وبخاصة أن صداقة بينهما أيام دمشق وقبل الشيخة، وتحبيذ النكدي لاختيار أبو شقرا ودعم دعم الأمير عادل أرسلان له.

قد يكون السبب خلافاً يزبكياً – جنبلاطياً بالواسطة، فالشيخ محمد أبو شقرا جنبلاطي الغرضية وممثلها، فضلاً عن تقارب مواقفه مع مواقف زعيمها، كمال جنبلاط، وكان، إبان اشتداد الخلاف مع النكدي، منسجماً مع الغرضية الجنبلاطية.

وعارف النكدي صديق للأميرين شكيب أرسلان وعادل أرسلان ومقرب جداً من سياسة الأول، وهو مقدر لمواقف الأمير مجيد أرسلان، زعيم اليزبكية آنذاك. لدعمه المؤسسات الدرزية، وبخاصة في عهد بشارة الخوري، وكان إبان اشتداد الخلاف مع الشيخ محمد متناغماً مع الغرضية اليزبكية.

إلا أن هذا السبب ينقضه إعلاناً وواقعتين:

أما الإعلان فهو قول النكدي أكثر من مرة إنه، شخصياً وعائلياً، لم يُنسب إلى أي من الغرضيتين، تاريخاً وراهناً، وقوله الدائم والمتكرر بنقد الغرضية بين الدروز.

والواقعتان هما:

انضواء العديد من الشخصيات الجنبلاطية، بالغرضية، إلى رأي النكدي ودعمه، وبعض هذه الشخصيات انضوى في إطار الحزب التقدمي الاشتراكي وشغل مناصب قيادية فيه. ويجمع من قابلتهم على أنه لم يكن منضوياً في أي من الغرضيتين.

استمرار الخلاف بعد تهادن الغرضيتين واتفاقهما الواقعي، على الأقل، على تعطيل عمل المجلس، وعدم انتخاب شيخ عقل ثانٍ، وتقارب انتخابي وذلك بعد العام ١٩٧٠.

وقد يكون السبب خلافاً بين رؤيتين للعمل الاجتماعي – وهو موضوع الخلاف – فالشيخ محمد أعلن أنه يبغي إدارة الأوقاف العامة ومؤسساتها إدارة حديثة عبر مؤسسة المجلس المذهبي وما يتبعه من لجان ومؤسسات، وكان قيام المجلس بحد ذاته تأسيساً لإدارة حديثة.

وعارف النكدي مارس إدارة للأوقاف فردية إلى حدٍ كبير فهو المرجع للمؤسسات واللجان التي تدير العمل.

إلا أن هذا السبب يشوبه مأخذين:

الأول: التباس حول مفهوم المؤسسة واعتبار ما أخذ شكل مؤسسة رأسمالية هو المؤسسة في حين أن لكل شكل إنتاجي مؤسسته فالإدارة الفردية المتوافقة مع مرحلة الإنتاج الإقطاعي هي مؤسسة أيضاً.

الثاني: إن المجلس، كمؤسسة حديثة، قائم على بنية تقليدية في إنتاجه وفي إدارته وفي البنى الاجتماعية التي يمثلها ويعمل له.

وما يعزز المأخذين هو تراجع المجلس، كمؤسسة، وتدني إنتاجية المؤسسات التي أدارها مقابل استمرار المؤسسات التي رعاها النكدي ونمائها.

وقد يكون السبب خلافاً بين شخصيتهما، وهو خلاف في أكثر من قضية: العمر، الموقع، الثقافة، الاتجاه.

فالنكدي مولود في العام ١٨٨٧ وأبو شقرا مولود في العام ١٩١٠، أي أن عمر النكدي حين بدأ الخلاف تجاوز الستين ودخل مرحلة التقاعد، لا بل كان في الخامسة والسبعين حين تأزم الخلاف وكان عمر أبو شقرا دون الأربعين حين بدا الخلاف، وفي الخمسين حين تأزم.

وهذا الاختلاف العمري استتبع اختلافاً في الهمة والمزاج، فضلاً عن الخبرة والتربية.

والنكدي مثقف ومفكر له طول باع مع التأليف والكتابة، وهو ذو موقع إداري وسياسي في لبنان وسوريا، وكان ذلك متكأه في إدارة الأوقاف في حين لم يعرف عن الشيخ هذه السمات الفكرية والإدارية والسياسية، إذ أتى إلى المشيخة من موقع رجل الأعمال فكان اتكاؤه على موقعه المستجد دون سواه.[٢٨]

والنكدي ذو اتجاه عروبي إسلامي تجاوز «اللبنانية» ومقتصرة «الدرزية» فيه على عمل اجتماعي داخلي و«موقع حسن» بين الطوائف. في حين أن الشيخ أبو شقرا ذو اتجاه لبناني، مقتصرة «العروبة» و«الإسلامية» فيه على الوجه وآخذة الدرزية فيه كل الاهتمام، موقعاً في النظام وموقعاً فيها.

والنكدي ذو طموح اجتماعي بعد أفول طموحه السياسي والإحباط الذي طال مشروعه للنهوض العربي، في حين أن الشيخ أبو شقرا ذو طموح سياسي بأن يكون له موقع فاعل، كشيخ عقل، في التركيبة اللبنانية، وهو طموح صاعد لم يطله الإحباط وإمكانية تحققه واردة.

وقد يكون السبب اختلاف بين طبيعة عائلتين: عائلة إقطاعية آفلة وعائلة «شعبية» صاعدة.

فالنكدي ابن عائلة إقطاعية هي بين العائلات الخمس الأساسية بين الدروز وكانت «بيضة القبان» في الصراع الداخلي، وقد كانت المتضررة الأكبر في صراعات منتصف القرن التاسع عشر، وفي تسوية المتصرفية التي تلتها، بحكم احتدام الصراع على مواقع نفوذها وإقطاعها (دير القمر والمناصف والغرب)، كما أنها لم تدخل في التسوية التي أُنتجت في لبنان الكبير ١٩٢٠، لا بل أُبعد أركانها عنها، ومنهم عارف نفسه ثم عادل اللذين اختارا الاتجاه الفيصلي، أولاً، ثم الثورة ثانياً.

والشيخ ابن عائلة نافذة بين الدروز، دون أن نصل إلى مرحلة القيادة، وانخرطت في مرحلة الانتداب في الوجه التحديثي الذي طرح، فازداد عدد متعلميها ومثقفيها وازداد نفوذها، بين الدروز، وفي قطاعات التوظيف التي تطلبتها الإدارات الحديثة.

وقد يكون الخلاف حول مشروعين للزعامة الدرزية، فالنكدي المحبط من تحقيق مشروع النهوض العربي - مشروعه - وبخاصة بعد نكبة فلسطين وتجربة الاستقلاليين في الحكم، والمنغمس في مشروع نهوض اجتماعي درزي، لم يجد في القيادتين الدرزيتين القائمتين إمكانية تحقيق ذلك لخروج جنبلاط عن هذا الاتجاه بعمله التقدمي الاشتراكي ولعدم إمكانية أرسلان القيام بذلك، فضلاً - وهذا الأهم عنده - لطغيان الغرضية بين الدروز وهي غرضية قائمة على الولاء، لا المصلحة، كما يفترض في الغرضيات الحديثة - الأحزاب.

والنكدي نفسه ابن عائلة عقدت لها القيادة في مراحل سابقة بما وازاها بالجنبلاطية والأرسلانية، وهو - نفسه - عقدت له القيادة الاجتماعية في عمله في الأوقاف، وأجمع الأقربون والأبعدون على خلقه وأخلاقه في الوظائف التي شغلها، وهو في المنبتين مؤهل لقيادة الدروز، أو، على الأقل، لبناء خط ثالث وقوة ثالثة خارج عن الغرضيتين وعاملة لمصلحة الدروز في لبنان، القائم على الطائفية، وهو يريد المشيخة موحدة وفي خطه.

والشيخ أبو شقرا الصاعد إلى موقع المشيخة الجنبلاطية في نظام للمرجعيات الدينية وهو موقع مميز، في ظل صعود للجنبلاطية على المستوى السياسي، راغب بزعامة للطائفة طالما حرم منها من سبقه، لانشغال غالبيتهم بالأمر الديني من جهة ولوطأة الزعامة الزمنية على الزعامة الروحية من جهة ثانية. فحاول أن يعزز موقع المشيخة، وانبرى للدفاع عن ما يمس مصالحها، وتصرف بوحي الموقع المميز المفترض لها.

وقد كان الظرف مؤاتياً للقيام بذلك، من ناحيتين: فمن الناحية الأولى، غرضيته الجنبلاطية متنامية، وبخاصة في مرحلة أزمة المجلس، حيث زعيمها قطب في العهد الشهابي وعهد الحلو، وحزبيته الحديثة منتشرة خارج حدود الطائفة، وحلفائه تيار عربي اشتراكي فاعل - الناصرية والاتحاد السوفياتي.

ومن الناحية الثانية، زعيم هذه الغرضية غير معني، ببنيته ومشروعه، بكبر موقع المشيخة، لأسباب عدة أبرزها:

شخصية جنبلاط وموقفه المتجاوز لزعامة غرضية بين الدروز، فهو يحمل

مشروعاً وطنياً وزعامته متجاوزة بنيتها التقليدية، وشخصيته تحمل هماً فكرياً عالمياً.

إن طرح الشيخ قضايا درزية والدفاع عنها يخفف عبئاً عن جنبلاط، إذ تنجز المطالبة، وقد تتحقق بما يلبي الغرضية الجنبلاطية والزعامة الدرزية بواسطة موقع محسوب عليه، دون أن يكون هو، فضلاً عن إبقاء الطابع الوطني على مطالبه ومشروعه.

وقد عمل الشيخ أبو شقرا لذلك، فاشرف على بناء دار الطائفة وحاول أن تنضوي الأوقاف ومؤسساتها تحت إشرافه.

ولا يشكل أي من الأسباب الخمسة إجابة كافية عن السؤال، إلا أن في كل منها بعض جواب وقد تتكامل في تقديم الجواب عن السؤال على قاعدة تصور أراده النكدي لمشيخة الشيخ محمد أبو شقرا تقوم على الحيادية بين الغرضيات، عززتها طريقة تنصيبه (هو جنبلاطي ودعمه الأمير عادل أرسلان وزكّى الأمير مجيد أرسلان تهنئة الرئيس بشارة الخوري له) بما يفضي إلى توحيد المشيخة وصولاً إلى تعزيز وحدة الطائفة، بما يعزز موقعها في النظام الطائفي وينيلها حقوقها.

كما تندرج هذه الإجابة وهذه القاعدة ضمن مشروع إراده النكدي يقوم على تجاوز الغرضيتين السائدتين بن الدروز القائمتين على الولاء التقليدي والمدمرتين لعملية التنوير داخلها، لصالح بناء قوة جديدة تقوم على المصلحة، لا الولاء، تعزز تحقيق مصالح الطائفة وتساهم في بناء حزبيات حديثة على مستوى الأمة بما ينهض بها.

ولم يمشِ الشيخ أبو شقرا في هذا المشروع، عملياً، من خلال محاولة تميزه واعتداده بنفسه منذ يوم وصوله إلى لبنان، بعد اختياره شيخ عقل،[٢٩] ومن خلال انحيازه إلى الحزبية الجنبلاطية، بعيد اختياره، وبخاصة في انتخابات ١٩٥١، ومن خلال «درزية» مشروعه و«لبنانيته».

٣- إشكالية الوحدة والطائفة

- كيف وفق النكدي بين مشروعه النهضوي وعمله «الطائفي»؟

إن التناقض جليّ بين القول بمشروع نهوض عربي قاعدته الوحدة العربية

ومضمونه إصلاح ديني واجتماعي وسياسي والعمل ضمن طائفة من طوائف هذه الأمة والانغماس بمؤسساتها الوقفية ومدارسها وبالمطالبة بحقوقها ومواجهة غرضياتها وبمحاولة بناء قوة ثالثة ضمنها.

وهو تناقض بين الوحدة العربية والطائفة، إذ يفترض القول بالوحدة تجاوز الأجزاء المكونة لها: قولاً وفعلاً. في حين يفترض القول بالطائفة إعلاء لهذا الجزء: قولاً وفعلاً.

وهو تناقض بين الفكر (القول بالوحدة العربية والإصلاح والنهضة العربيتين) والعمل (تطوير مؤسسات طائفية ومطالبة بحقوق طائفة وانغماس في قضاياها)، إذ يفترض انسجام العمل مع الفكر أو الفكر مع العمل.

وهو تناقض نظري معتمد على معيار ابنناء الوحدة على مكونات متساوية أو بالأحرى – وبلغة سياسية – على أفراد مواطنين متساوين ضمن الأمة وفي مواجهة السلطة (المفهوم الليبرالي للديمقراطية)

وقد برر النكدي عمله في الطائفة أكثر من مرة بالقول: «إن معالجة جماعة من الجماعات موضوعاتهم الخاصة، ومطالبتهم المشروعة، بحقوقهم المشروعة في حدود الحق والمنطق – ولا سيما في وطن قائم – لسوء الحظ – على الاعتبارات الطائفية من قمة رأسه إلى أخمص قدميه. هو عمل صحيح مرغوب فيه وطنية، على قدر ما هو مطلوب طائفية».[٣٠]

إلا أن هذا التناقض قد يبرر بأحد الأسباب الآتية، أو بها جميعاً:

– سيادة هذا النموذج من الشخصيات في عصره التي تقول بالوحدة وتعمل لطوائفها أو لانتماءاتها الأولية الأخرى، وهو نموذج أنبنى في إطار نخب الجماعات الأولية في سياق اندراجها في إطار الدول الناشئة، وكانت بمعنى ما متطورة عما سبقها من نماذج منغلقة على جماعاتها الأولى، إذ حافظت على مواقعها القديمة وانتماءاتها الأولية وفتحت، بالطرح العروبي والنهضوي، الكوى بين هذه المواقع وتلك الانتماءات.

– التراجع الذي أصاب المشروع النهوض العربي والإحباط الذي طال النكدي، سواء إبان حكم فيصل الأول أو إبان الانتداب أو بعد الاستقلال والهزيمة في فلسطين.

ولم يقد الإحباط النكدي، كما يتبين من العرض، إلى مجاراة المنتفعين

من نتاج الإحباطات، أو إلى الانكفاء الكامل عن العمل، بل اختار الإبقاء على تمسكه الشخصي بالمشروع والعمل ضمن الأطر الذي يمكنه التأثير فيها، وهو يحكم موقعه التقليدي والشخصي قادر على التأثير في طائفته، بما يرقّيها من جهة وبما يبعث نهضة في شبابها - عبر التربية والتعليم - تصب، لاحقاً في مشروعه، وبخاصة أنه من المعولين على التربية كأسلوب لإنجاح المشروع النهضوي.

ولم يخف ذلك في إعلان هدفه من فتح الداودية - وهي أحد أهم عملين قام بهما في الأوقاف الدرزية - المتمثل «ببناء شخصية قومية عربية ووطنية لبنانية صادقة».[٣١]

- الفهم ما بعد الحداثي للديمقراطية، الذي هو، في الجانب الذي يعنينا، أخذ الفرد كذات اجتماعية، لا كفرد معزول ومواجه للدولة، وإعطاء الأقليات موقعها وحقوقها.

وأياً كان التبرير - تبرير النكدي لنفسه أو تبرير البحث لذلك - تبقى الحاجة لمعالجة عميقة لهذا التناقض التي لا تحمل طبيعة البحث الإطالة فيها.

٤- مدى الإسلامية في مشروعه

ان تتبع سيرة النكدي تظهر، وبوضوح، إسلامية ما في مشروعه متجلية في أكثر من موقع:

الأول: في كتاباته المشيدة بالتاريخ العربي الإسلامي وبالقضاء العربي الإسلامي، وهي كثيرة، وبخاصة في محاضراته في المرحلة الثانية من حياته.

الثاني: في خياره، قولاً وفعلاً، لتعزيز هذا الخيار.

الثالث: في تعليم القرآن الكريم في الداودية وانفتاحه على المقاصد الخيرية الإسلامية وعلى الأزهر الشريف، لأجل هذه الغاية.

الرابع: في انفتاحه على الشخصيات الإسلامية، لبنانياً وسورياً وعربياً، ومن هذه الشخصيات من هو ذو موقع مهم في حركة الإخوان المسلمين (علي الطنطاوي، زهير الشاويش) وقد أشادوا به، ومنهم من هو إسلامي التفكير كمعروف الدواليبي وزهير مارديني وآخرين.

إلا أن هذه المواقع التي تظهر إسلاميته، يقابلها مواقع تحد منها، أبرزها:

- تركيزه على العروبة والوحدة العربية في أكثر كتاباته، بما فيها الكتابات التي أشادت بالتاريخ الإسلامي والقضاء في الإسلام.
- قوله بفصل الدين عن الدولة، وبعدم صلاح الدين كمكون للأمة عندما تكون متعددة الأديان والجماعات الطائفية.
- قوله بعدم صلاح الإسلام كعقيدة للأمة في العصر الراهن، بعد أن كان في العصور الماضية، لأن العصر عصر قوميات.
- عدم اقتصار صداقاته وعلاقاته على الشخصيات الإسلامية إذ كان على علاقة مميزة بشكري القوتلي وبخالد بكداش من الليبراليين، وبجورج حنا ويوسف إبراهيم يزبك، القريبين من الحزب الشيوعي.

وتبدو إسلامية النكدي إسلامية سياسية أكثر منها دينية، إنْ في إشادته بإنجازات في التاريخ أو بجهود لتعزيز خيار إسلامية الدروز أو في تعليم القرآن إذ اعتبر الإسلام مكون أساسي من مكونات العروبة.

وتندرج هذه الإسلامية في المناخ السائد والذي تبلور بعد ذلك في حركات التحرر ورموزها، كما في كتابات ميشيل عفلق وخطابات عبد الناصر وغيرهما من قادة الحركات القومية.

٥- الخيار الشرقي:

لماذا الخروج نحو دمشق؟

إنّ خيار النكدي اللجوء إلى دمشق، حين أبعد عن الوظيفة العام ١٩١٩، واستمراره فيها، رغم تبدل الوضع السياسي وحكم فرنسا هناك، كما في لبنان، واستمرار علاقته بها، بعد تقاعده، خيار يستحق التوقف عنده من ناحيتين على الأقل:

الأول: اقتصار القضية على الإبعاد، وكان بالإمكان حصول تسوية ما، كما حصل مع من عوقب أكثر من ذلك في القضية نفسها.

الثانية: استمراره في دمشق بعد سقوط حكومة فيصل وسيطرة الدولة المنتدبة على سوريا، كما لبنان، حيث كان بالإمكان عودته إلى موطنه وله وظيفة مشابهة فيه، وبخاصة أن اختصاصه مطلوب في الدولة الجديدة،

وموقعه في طائفته، التقليدي والشخصي، يسهل له ذلك والمحظورات الأمنية والسياسية ذاتها في البلدين.

إن تعليل هذا الخروج متعدد:

فهو، أولاً، خيار سياسي باتجاه مشروع دولة عربية مستقلة مثّلها فيصل، وكان محط أنظار كل العروبيين في المنطقة.

وهو، ثانياً، رفض لمساومة ممكن أن تحصل مع الدولة المحتلة تعيده إلى الوظيفة لقاء سكوت ما عنها.

وهو، ثالثاً، خيار يرى الداخل السوري، مجتمعاً وسياسة، أكثر ملائمة لمشروعه النهضوي، فلبنان الصغير محكوم بالطائفية الرافض لها ولبنان الكبير الرافض لتكبيره محكوم بالطائفية والمحسوبية، في حين أن الداخل لم تتبلور طائفيته، وغير هاجس بالذاتية الاستقلالية.

واللافت للانتباه أن هذا الخيار هو خيار نخبة درزية مثّلها الأميران شكيب وعادل أرسلان ورشيد طليع وسعيد طليع وفؤاد سليم وشكيب وهاب وغيرهم الكثير، وهي نخبة كبيرة، إذا ما قيست عددياً بنخب الطوائف الأخرى التي اختارت هذا الخيار، الأمر الذي يطرح هذا الخيار فيما يتجاوز الشخصي.

ويعلل هذا الخيار بالسبب السياسي المباشر خيار العروبة والاستقلال، وهو خيار تاريخي عند النخب الدرزية في المفاصل الهامة، وبخاصة في القرن التاسع عشر وزكى هذا الخيار تناغم ما مع دعم بريطاني لهذا الخيار، وهو دعم ألفته النخب الدرزية في القرن التاسع عشر.

كما يعلل بانسداد أفق الترقي ضمن الطائفة الدرزية في ظل تحكم الثنائية اليزبكية – الجنبلاطية وانخراطها في مشروع دولة الانتداب، الأمر الذي يقفل الباب أمام صعود نخبة جديدة في التراتبية السائدة.

٦– مصلح اجتماعي فقط؟!

كيف نوفق بين القول بانبناء شخصية النكدي على مشروع النهوض العربي – وهو مشروع سياسي، بامتياز – والانطباع السائد عنه بأنه مصلح اجتماعي؟

لقد وضع البحث عمل النكدي الاجتماعي في الأوقاف الدرزية على قاعدة هذا المشروع من جهتين:

الأولى: اندراج العناية بالتربية ضمن إحدى وسيلتي النكدي لإنجاز مشروع النهوض العربي.

الثانية: اندراج الاهتمام بالعمل الاجتماعي ضمن إحباط النكدي من الحركات والقوى والأنظمة والشخصيات المدعية الانخراط في هذا المشروع.

وبهذا قدم مثلاً عمّا وصفناه: شخصية المثالي – الواقعي (التمسك بالمبدأ والواقعية)، إذ في عمله هذا انغمس في الأوقاف حيث الظروف مؤاتية والإمكانات متاحة لإنجاز عمل ما، وأبقى الكوة مفتوحة على مشروعه – حين ينهض – بالاعتماد على التربية الوطنية والقومية.

إلا أن هذا القول في فهم شخصية النكدي – على أهميته وصوابيته في رأينا – لا يقلل من وجه الإصلاح الاجتماعي في شخصيته – وقد أبرزها البحث، دون أن يحصر شخصيته به.

فالنكدي مصلح اجتماعي كبير استحق بجدارة هذا الوصف الذي أطلقه عليه الأمير شكيب أرسلان، ويذكر له في هذا المجال:

- مساهمته البارزة في قيادة معركة استرداد تربة الدروز في بيروت التي لم يكن بالإمكان بناء دار للطائفة في العاصمة من دونها، فضلاً عن المساحة الكبيرة المتبقية وغير المستثمرة والتي لو أخذ برأيه في بناء الدار واستثمارها لكانت هذه الأرض مصدراً لتمويل مشاريع اجتماعية كثيرة.
- تجميعه للأوقاف وضبطها والانطلاق منها لتعزيز التعليم وإيواء الأيتام – وهو عمل لم ينجح من سبقه في إدارتها من تحقيقه، كما لم ينجح من لحقه حتى اليوم بذلك، وقد تصدى مجلس ولجان لهذه المهمة ولم تفلح.
- إقامة مؤسسة للأيتام ناجحة بدأت بأربع أيتام، وبلغ عدد الأيتام حين وفاته خمسمائة يتيماً، وأرسى أساساً لاستمرارها.
- انتظام العمل في الداودية وتوسيع نطاق المستفيدين منها، كما لم يكن قبله ولا بعده.
- إقامة علاقة بين المؤسسات التي رعاها وجمهور طائفته، عبر الإصرار

على إصدار مجلة دورية لذلك، وهذه العلاقة أساسها جمع التبرعات لهذه المؤسسات والشفافية في الدخل والخرج منها، إلا أنها تجاوزت لذلك لتكون وسيلة تربط أبناء طائفته المقيمين والمغتربين بقضية اجتماعية فتوحدهم حولها من جهة وتقيم تفاعلاً ثقافياً واجتماعياً بينهم من جهة ثانية وتوجه الرؤية لتاريخهم على ما رآه أنه تأريخهم العربي الإسلامي التحرري.

٧- أسئلة مشرعة... احتمالات مفتوحة

والسؤال الأخير هو: هل أحاط البحث بشخصية النكدي وأوفاها حقها؟

إن القراءة المتمعنة للبحث تظهر:

أ- إحاطته بالغالبية العظمى من كتاباته، وما لم يحط به كان للتعذر الشديد، إن لم نقل الاستحالة، في الوصول إليه، كأعداد «الضحى» ما بين الأعوام ١٩٣٦ و١٩٤٦ أو في مجلات وصحف في مطلع القرن لم تحفظ أعداد منها، أو في الوصول إلى الأرشيفين الإنكليزي والفرنسي، وفي هذه الإحاطة إيجابيتان تقاربان الموضوعية:

الأولى: تشكيل قاعدة معلومات عنه.

الثانية: تقديم صورة متكاملة عنه.

ب- انبناء البحث على افتراض تلمسه الباحث في أقوال النكدي وأفعاله هو سياسية شخصيته القائمة على مشروع للنهوض العربي وهو افتراض سجالي وأطروحة الباحث في فهم النكدي، إذ يرى أنه الأنسب لفهمه والأقرب لطبيعته، وهي - ككل افتراض وأطروحة - تحمل رؤية الباحث وفهمه - ولكل باحث رؤية ومنهج.

ج- إن البحث، في عرضه لكل جوانب شخصية النكدي، وفي تركيزه على الطابع العام لشخصيته الذي افترضه، لم يول كل جانب من هذه الجوانب الاهتمام الكافي، وذلك لتشعب هذه الجوانب من جهة، ولطبيعة الموضوع من جهة ثانية، الأمر الذي يجعل التعمق غير ممكن.

ويعني ذلك أن البحث في النكدي لم يقفل، على الأقل، في النواحي الآتية:

الأولى: استكمال جمع المعطيات والتي تنحصر برأي الباحث في أعداد «الضحى» و«الميثاق» غير المتوفرة حتى الآن، وفي الأرشيفين الإنكليزي والفرنسي عن لبنان وسوريا.

الثانية: طرح فرضيات أخرى لقراءته – وهي افتراضات مفتوحة – يمكن أن تقدم رؤية لشخصيته، خلافاً لرؤية البحث.

الثالثة: إعداد دراسات متخصصة عن كل جانب من جوانب شخصيته، إذ كانت له مساهمات في الكتابة اللغوية والسياسية والاجتماعية، كما كانت له جهوداً في العمل التربوي والاجتماعي والإداري والسياسي.

الهوامش

١ جاء ذلك في نقده لخطط الشام، مجلة «المجمع العلمي العربي»، المجلد ٥، الجزء ٨، آب ١٩٢٥، ص: ٤٣٩.

٢ يراجع: فارس اشتي، المدخل إلى العلم بالسياسة، م. س.، فصل مفهوم العلم.
كتابات مفكري ما بعد الحداثة وبخاصة: ميشيل فوكو، ترجمة الزواوي بغورة، يجب الدفاع عن المجتمع، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٣.
الآن تورين، ما هي الديمقراطية، دار الساقي، بيروت ١٩٩٥.

٣ إنّ اختصاص النكدي محاماة وعمل في القضاء الجزائي وفي التفتيش القضائي وكتاباته السابقة في اللغة والتاريخ والأدب. كما أن الكلية التي درّس فيها هي الحقوق وفيها مواد حقوقية كثيرة ومع ذلك كان تدريسه علم الاجتماع وهذا ما يعود إلى أحد احتمالين:
الأول: رغبته في تدريس هذه المادة.
الثاني: عدم وجود من يدرّسها ووجود مدرسين للمواد الحقوقية في الكلية.
وكلا الاحتمالين يؤكدان الرغبة، تأكيداً صريحاً في الأول وتأكيدً ضمنياً في الثاني، إذ لا يفرض كثرة المدرسين في الحقوق وندرتهم في الاجتماع عليه القبول لو لم تلق رغبة عنده.

٤ يقول عبد الله قبرصي، السوري القومي الاجتماعي وزميل النكدي في معتقل المية ومية: «النكدي مؤمن بعروبته إيمانه بالله». القبرصي يتذكر، م. س.، ص: ١٥٥.
ويقول زهير مارديني، الصحفي الدمشقي والمعارض لحكم عبد الناصر والبعث في سوريا: «عارف النكدي ليس شيئاً غير العروبة لتعرفه يجب أن تعرفها»، عارف النكدي، م. س.، ص: ١٩٤.
ويقول علي الطنطاوي، أحد العاملين معه في جريدة «الأيام» والناشط في حركة الأخوان المسلمين وأبرز قادتها لاحقاً: «علمنا تقديس الشرف وتقدير العروبة». الفرحاني، فارس الخوري وأيام لا تنسى، م. س.، ص: ٢٠.

٥ أكثر النصوص تعبيراً عن هذا الرأي في «الموجز في علم الاجتماع».

٦ يراجع حول ما يشار إلى كتابات المرحلة التاريخية التي قيلت فيها في النص حيث ذكر ذلك بالتفصيل مع إحالة إلى المراجع بدقة، وذلك تجنّباً للتكرار.

٧ كلمته في ختام كتاب عبد الله النجار، بني معروف، م. س.، ص: ٢٢٤.

٨ مذكرات أمين أبو عساف، م. س.، ص: ٢٩٦.

٩ «الميثاق»، الجزء ٩، أيلول ١٩٧١، ص: ٤٥٥ – ٤٥٧.

١٠ يقول: «العرب لا زالوا أمة ناشئة لم تكمل في نفسها عناصر الكرامة القومية ولا فهمت بعد

معاني الديمقراطية الحق، فهي في كل قطر تذعن للغالب وتسلس له الغباء، لا بل هي تسير في ركابه راضية مختارة، وتجعل منه ملكاً كان أو رئيساً أو غيرهما صنماً معبوداً، لا تثور عليه ولا تغل يديه».

١١ ينقل عنه معذى هنيدي في سيرة ذاتية، ص: ٨٢، القول الآتي: «كل بناء حتى يقوم لا بد له من أساس ونحن العرب ليس بنا واحد يرضى أن يكون أساساً، بل نصر على أن نكون كلنا فوق الأرض لذا فلن يقوم بنياننا».
كذلك ينقل عنه شاهين مرعي في كلمته في ذكراه، «الميثاق»، ٣ آذار، ١٩٩٧. فضلاً عن ما ذكراه، نقده للحكام وللزعماء وللأحزاب لسعيها وراء المصلحة الخاصة.

١٢ كلمة مرعي الآنفة الذكر.

١٣ اليوم والغد، «منيرفا»، س. ٤، ج. ٤، تشرين الثاني ١٩٢٧، ص: ٢٢٨.

١٤ آراء المعري في الإصلاح الاجتماعي، المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري، م. س.، ص: ١٢٤ - ١٣٤.

١٥ استرعى هذا الموقف تقديراً من فيليب خوري في كتابه «سوريا ولبنان»، م. س.، ووصفه بالحذرية.

١٦ يذكر الشيخ زهير الشاويش في مقابلتي معه والحاضر معه في ندوة الاثنين الكثير من الأمثلة عن مواقفه الناقدة لما غير عقلاني في الأديان وغيرها.
كما يذكر د. أسد المصري في المقابلتين معه أمثلة عن مواقفه الناقدة لما هو غير عقلاني داخل الطائفة، اجتماعياً ودينياً

١٧ هذا ما أورده شاهين مرعي عنه في كلمة في ذكراه، «الميثاق»، الجزء ٣، آذار ١٩٨٧، ص: ١٠١.

١٨ نحن بعد الأحداث الأخيرة، «الضحى»، ٧ و٨ أيلول وتشرين الأول ١٩٥٨، ص: ٢٨٤.

١٩ وردت بالتفصيل في سياق النص:

٢٠ نحن بعد الأحداث الأخيرة، «الضحى»، الجزءان ٧ و٨، أيلول وتشرين الأول ١٩٥٨، ص: ٢٦٤.

٢١ لم نعتد بهذا القول لسببين:
الأول: أن الكتلة الوطنية لم تكن تنظيماً حديثاً وإنما كانت أشبه بتجمع وجهاء.
الثاني: أن الأخبار التي نُشرت لم تذكر النكدي في الكتلة.
وقد تكون هذه التسمية متأتية من مصدرين:
الأول: استلامه الإشراف على «الأيام» و«اليوم»، وكانتا ناطقتين باسم الكتلة.
الثاني: الاعتبار السائد بين الناس آنذاك أن المواجهين للانتداب منضوون في الكتلة، وقد كان النكدي بين هؤلاء والأقرب إلى الرموز الأكثر جذرية في العمل الوطني.

٢٢ يذكر في هذا المجال طلبه من جورج مصروعة التعليم في الداودية، إبان اعتقالهما معاً في المية ومية، مع العلم أنه في الحزب السوري القومي الاجتماعي وهو على خلاف معه في موضوع القومية – كما ذكر قبرصي ويموت – وذلك لكفاءاته في التعليم -- كما ذكر تلاميذه.
كما يذكر، أيضاً، صداقته مع يوسف إبراهيم يزبك ود. جورج حنا وهما مقربان من الحزب الشيوعي اللبناني.

٢٣ نقدر جوانب أخرى في موقفه: عدم ميله للعنف، انخراط قريبه وصديقه (عادل النكدي) فيها ثم استشهاده بما يوحي بتوزيع الأدوار كما حصل مع الأميرين عادل وشكيب أرسلان.

٢٤ نقدر جوانب أخرى لهذا القبول أهمها: انتماؤه لهذا المذهب من جهة وللبلدة التي تعتبر مركزاً للوقف التنوخي وللداودية التي نظمت الأوقاف لها من جهة ثانية.

٢٥ فندي الشعار، من مذكراتي، «الميثاق»، ٦ حزيران ١٩٧٨، ص: ٢٦٨.

٢٦ مقابلة شخصية مع الشيخ رشيد القاضي.
٢٧ ورد تفصيل هذه المواقف في سياق العرض.
٢٨ للأستاذ أمين الأعور قول معبّر في المقابلة الشخصية معه في ٢٥/١٢/٢٠٠٤: «شخصية النكدي أهم من موقعه وموقع الشيخ أهم من شخصيته».
٢٩ يروي النكدي في أكثر من مقال، إبان الصراع مع أبو شقرا، كيف أنه تقدم بالدخول على الأمير عادل أرسلان، خلافاً للسائد بين الدروز في مراعاة التراتبية، وذلك حين وصوله إلى عماطور، بعد اختياره وكيف كان يحضّر، أو لا يمنع، العراضات أثناء وصوله وفي المناسبات الأخرى. ويؤكد هذه الرواية ويفصّل فيها الدكتور أسد المصري.
٣٠ تعليقه على بيانات الرابطة الدرزية، «الضحى»، ج. ٣، آذار ١٩٥٨، ص: ١٣٠.
كما قال قولين مشابهين قبل ذلك:
الأول: في العام ١٩٣٧ حين طالب بحقوق بني معروف في الوظائف واعتبارها خدمة وطنية، مع نقده طرح القضية على أساس طائفي، الطوائف والوظائف، «الضحى»، نيسان ١٩٣٧
والثاني في العام ١٩٤٥ في تبريره للعمل في الأوقاف الدينية. «إن عملنا وإن كانت عليه مسحة طائفية غير أننا نعتبره عملاً قومياً وطنياً لا طائفياً من حيث أنه ينهض بفئة صالحة من أبناء الوطن كانت شؤونها العامة مطرحة مهملة حتى الأمس فالنهوض بهذه الحلقة من سلسلة طوائف البلاد هو خدمة وطنية عامة، كما هو طائفية خاصة».
«الجبل»، ٧ آب ١٩٤٧.
٣١ Sayegh, Reconstruction op. cit. p. 52 - 53.
نقلاً عن: «الضحى»، ج. ١، كانون الأول ١٩٤٣، ص: ٤.

وثيقة بخط يد عارف النكدي

٧

-١٩-

١٦٦

ولدنا الاخ صلاح [illegible]

تلقيت منذ ايام كتابك المعبر بصراحة
عن [illegible] وانا لا [illegible] ما فيه كتابي الى
[illegible] . ذكرت الشباب وتكلمت عنهم نحن الكهول
انهم [illegible] الذي عنهم وفيهم .

لست انكر عليكم انتم شباب الجيل [illegible]
الصحيح ولدي [illegible] الوثابة ولذا ارائكم السديدة
ولكني انكر عليكم في هذا اليوم مثل المعيشة
على ما ذكرت . فانتم في حاجة الى عقيدة
صلبة كما [illegible] في سبيل [illegible] كلفتهم
[illegible] وانتم ولا مترددين ولا [illegible] وهذا
شيء لم تفعلوه . ولكن لقد مشى الجيل خطوات
بعيدة في سبيل التقدم وهذا نصر لكم
ولا شك ولكنه ليس نصرا صنع ايديكم
بل هو نصر اكسبكم اياه من لم يرده ولا
اراد للجيل التقدم . انكم لم تخوضوا المعركة
وكيف تربح معركة من لم يعد لها وليس
عنده [illegible] فالنتيجة ربما لكم فهذا
ليس بالشيء الذي تشكرون عليه .

اطلعتم اسفا على ترك الجيل وفي الجهة
ان تنصبوا هذا الترك نصرا لكم . انكم

* صلاح: صلاح مزهر عضو في لجنة الأيتام في السويداء.

تريدون محافظاً غريباً وهذا شيء في مصلحة
الشخصية هنا وفي المصلحة العامة أيضاً
ووجودي في الجبل لا يكفيه تآمركم لكل
مصانع فأنا لست غريباً عنكم وليس غريباً
وجودي عندكم ما يخص الفكرة التي ترومون
من تحقيقها بالبلد. أما المحافظ السوري الحكمة
فإنه يؤيد تآمركم ويبقى الوضع الى ما الذي
يراد للجبل فعليكم أن تقدروا تعيينه ظرفاً
مؤقتاً لكم لأن تخطوه لكل ما استطعتم
من حيله والآلام وتتقدمون خطوات أيضاً
ليبقى كل الناس الذين لا يأبهون لمثل
هذه الأمور التي لا أبه أنا لها.

وذكرت لي موقف طرودي عامر فإذا
شئتم فأكرموه لهذا الرجل بعد موقفه الذي
وقفتموه بالنبيل. لأن عليكم أن تقيموا
له حفلة عامة ولأن يجب أن تقام مثل
هذه الحفلة في ملعب يتسع لمن لا تحملونه
أو في أي قرية من قرى المقرن الجنوبي كالقايا
والأشبستاد أو في شهبا وهوا ضعف
الإيمان... تذكرون خروج موقفه بالشكل
الذي وجد الفكرة في المقرن الشمالي
وتذكرون ما كان من مساعيه الحربية

في المواطن التي تصدر عنهن .

هذه كلمة أملتها الثقة والحب،
أقدمها لكم ولكنني أنتظر منكم أكثر
فمن أن تكتفوا بها إذا أنتم تركتموها
تسير تجاه المطلق . ثم أي فضل لكم
وأي نتيجة لعملكم إذا كنتم تنظرون إلى
الأمور نظرة المتفرج . إن حياة صبيان
تتلقى بالحب والتشجيع ... يكفي صبيان
تنازع الحياة ... ترجب أن
تستكملوا الأمور بأيديكم ... والعمل
الجدي المنتج الذي أفضل من كل سلاح

يسرني أن يكون بيت اليتيم بيدكم أيضاً
وأن تكون خير ... عليه عاملين
لتقدمه متطلبين بالتوفيق إخلاصاً وثيقاً
وجود رجل صالح متطوع بعيد عن المطامع
لأن حياة هذه المؤسسة ليست تستطيع إلى
أن تكون مؤسسة حكومية كالمؤسسات
الرسمية .

تحياتي إلى الأخ اسماعيل بك وشكره
على نشاطه وإلى سائر الإخوان المخلصين
ودمتم لأخيكم المخلص ..

عارف

وصيــة شيــخ

وصية شيخ

قلنا لرجل تقدمت به السن : هل كتبت وصيتك ؟

قال : أيجوز للمؤمن أن يبيت ليلته إلا ووصيته تحت وسادته. لقد أوصيت وأنا في شرخ الشباب ، في الحادية والعشرين ، فكيف بي وقد خنقت الثمانين وأشرفت على التسعين .

قلنا : وكيف أوصيت : إننا لا نسألك بما أوصيت من مال ، فهذا شأنك ، ولكن نريد أن نعرف ما يتعلق بالمراسم الاجتماعية والدينية وملابساتها فلعله يكون بذلك اسوة لنا .

قال : هذا شيء خاص ارتضيته لنفسي وما أحسبكم تطيقونه .

قلنا : هات ونحن نسمع ونرى .

قال : رأيت الناس تزعجهم هذه المناحات وأكثرها لا موجب له . ينعى بشخص لا علاقة لهم به ، وقد يكونون لا يعرفونه . يجيء من يجيء متكلفاً مكرهاً ، ويعود متذمراً منزعجاً . هذا شيء لا أريده . فلا أريد أن أنعى فأزعج الناس . فمن جاء من ذات نفسه فله أجره .

قلنا له : هذا صعب .

قال : كل نفس وما اختارت .

قلنا : وبعد ؟

قال : وهذا الندب والصياح لا أحبه فلا أريده . فجلال الموت بالصمت. وهذه التوابيت الضخمة الفخمة التي تُراد للأبهة والعظمة ولم يكن لنا فيها عهد من قبل . انها مظاهر فارغة لا تعجبني . يحسبي كفن ألف به أو تابوت عادي يصنعه نجار على ما كان يقع من قبل هذه السنوات الأخيرات .

قلنا : هذا قد يكون له وجه .

قال : وهذه (الترجومة) التي يسمونها صلاة ، وليست صلاة بل هي تأبين ، تقوم على غير أساس من أسس المذهب وفيها من المبالغات التي لا

* الميثاق، الجزء الرابع، سنة ١٩٧٤، ص ١٦٤— ١٦٥.

يستسيغها عقل ولا منطق لا تعجبني بل أنا أمقتها ، وفي غنى عنها وكان لها زمن وانقضى .

قلنا : وبعد ؟

قال : يجمع ما كان ممكناً أن يصرف من مال ويضاف اليه مثله وينفق في سبيل من سبل الخير .

هذه وصيتي وهذا ما أريد ، وأشدد عليه راجياً العمل به تنفيذاً لرغبتي. ووصية المرء مقدسة واجبة التنفيذ والتحقيق .

إذا وجـــد الشيخ في نفسه نشاطاً فذلك موت خفي
ألست ترى أن ضوء السراج له لهب قبـــل أن ينطفي

* * *

اللهم زد وبارك

في لبنان ثمانية عشر مذهباً وديناً (١٨) . وفيه اثنان وثلاثون حزباً سياسياً (٣٢) :

الاشتراكية ، اشتراكيات أربع أو خمس ، والناصرية ، ناصريات خمس . والميليشيات على عدد الزعماء ، والزعماء السياسيون والدينيون بالعشرات وكل يغني على ليلاه ، ويهدد ويتوعد . والمسكين هذا الوطن . أهله عليه لا له . وبأسهم بينهم ، وعدوهم على أبوابهم بل هو أحياناً في عقر دارهم .

فيا ويل هذا الوطن منا ، ويا ويلنا من الله .

لقد قيل في الأندلس :

وتفرقوا شيعاً فكل جزيرة فيها أمير المؤمنين ومنبر

أفلا يصح أن نقول فينا :

وتقسموا فرقاً فكل جماعة فيها زعـــيم تاجر ومهرج

المصادر والمراجع

١- الكتب:

- أبو إسماعيل، سليم، الدروز، مؤسسة التاريخ الدرزي، مطابع فضول، لا تاريخ.
- أبو الحسن، سعيد، الديوان، مطابع زين الدين، القرية - لبنان.
- أبو الحسن، سعيد، بنو معروف بين السيف والقلم، مطبعة جريدة الجبل - السويداء، سوريا، ١٩٤٤.
- أبو الحسن، سعيد، نيران على القمم (سيرة ذاتية)، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٤.
- أبو زكي، د. فؤاد، السيد الأمير جمال الدين عبد الله التنوخي، الشركة العربية للصحافة والنشر، بيروت، ١٩٩٧.
- أبو شقرا، نائل، تاريخ لبنان، أزمة نص ومصطلح وهوية، بيروت، لا ناشر، ٢٠٠٤.
- أبو صالح، عباس، وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، ط٢، ١٩٨١.
- أبو عز الدين، حليم، تلك الأيام (١ و٢)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٢.
- أبو عز الدين، نجلاء، الدروز في التاريخ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٥.
- أبو عساف، أمين، ذكريات، لا ناشر، لا تاريخ.

- أبو عياش، توفيق، حياة ومذكرات، كتاب عائلي غير معد للنشر، ٢٠٠٢. (مطبوع)
- أبو محمد عبد الواحد بن علي المراكشي، تاريخ الأندلس، مطبعة هاشم الكتبي في دمشق - مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٩٠٦م.
- أبو منصور، فضل الله، أعاصير دمشق، لا ناشر، ١٩٥٩.
- أرسلان، شكيب، سيرة ذاتية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.
- أرسلان، عادل، ذكريات عن حسني الزعيم، منشورات دار الكتاب الجديد، ١٩٦٢. (هي ثماني أحاديث نُشرت في «الحياة» ما بين ١٨ و٢٦ آب ١٩٤٩).
- الأرمنازي، نجيب، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، ط٣، بيروت، ١٩٧٣.
- الأرناؤوط، شفيق، معروف سعد، المؤسسة اللبنانية للنشر، ط١، ١٩٨١.
- الأسود، إبراهيم بك، دليل لبنان، المرة الثالثة ١٣٢٢هـ و١٩٠٦م، المطبعة العثمانية في بعبدا.
- اشتي، فارس، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، الدار التقدمية - المختارة، ط١، ١٩٨٩.
- اشتي، فارس، مدخل إلى العلم بالسياسة، دار بيسان، بيروت، ٢٠٠٠.
- آل جندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، مطبعة الاتحاد بدمشق، ١٩٦٠.
- الياس، جوزيف، تطور الصحافة السورية في مائة عام، (١٨٦٥ - ١٩٦٥)، المجلد الأول، دار النضال، بيروت، لا.ت.
- إيبش، يوسف حسين، ويوسف قزما الخوري، البيانات الوزارية السورية، ١٩١٨ - ١٩٥٨، الناشر: تراث، توزيع نيسان، ط١، ٢٠٠٠.
- إيبش، يوسف، مذكرات الأمير عادل أرسلان (٣ أجزاء)، الدار التقدمية، لبنان، ط١، ١٩٨٣.
- إيبش، يوسف، مذكرات الأمير عادل أرسلان (المستدرك)، الدار التقدمية، لبنان، ط١، ١٩٩٣.

– ايفلاند، ويلير كرين (ترجمة علي حداد)، حبال من رمال، دار المروج، بيروت، ١٩٨٥.
– بابيل، نصوح، صحافة وسياسة، سورية في القرن العشرين، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧.
– باشا، محمد خليل، معجم إعلام الدروز، الدار التقدمية، ١٩٩٠.
– البعيني، حسن أمين، دروز سوريا ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠ – ١٩٤٣، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط١، ١٩٩٣.
– البعيني، حسن أمين، سلطان باشا الأطرش، ط٢، ٢٠٠١.
– البعيني، نجيب، أمير البيان شكيب أرسلان ومعاصروه، الدار الجامعية، ١٩٩٢.
– البعيني، نجيب، رجال من بلادي، مؤسسة دار الريحاني، بيروت، ط١، ١٩٨٤.
– البعيني، نجيب، رجال من بلادي، مؤسسة دار الريحاني، ط١، بيروت، ١٩٨٤.
– بو سعيد، خطار، عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا (١٩٣٣ – ١٩٣٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
– بو عماد، عاطف، الأسرة النكدية من القرن التاسع عشر حتى نهاية عهد المتصرفية، الدار التقدمية، المختارة – لبنان ١٩٨٩.
– البيان السنوي لكلية بيروت العثمانية، للأعوام: ١٨٩٥م/١٣٢٢هـ، ١٩١٢م/١٣٣٠هـ، ١٩١٤م/١٣٢٢.
– بيان الكلية الإسلامية في بيروت لعامها ٣٨، ١٩٣١ – ١٩٣٢.
– بيت اليتيم الدرزي، سيرة عارف النكدي، وبيت اليتيم الدرزي، ١٩٩١.
– ثابت، كريم، الدروز والثورة السورية وسيرة سلطان باشا الأطرش، لا ناشر، لا تاريخ.
– تقي الدين، جميل، وحليم تقي الدين، ديوان الشيخ أحمد تقي الدين، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.
– تقي الدين، سلمان أحمد، نظام الموحدين الدروز الاجتماعي في سجل

الأحكام المذهبية، ١٨٦٦ - ١٨٧٠، تحقيق سليمان تقي الدين ونائل أبو شقرا.
- تقي الدين، سليمان، عبد الله سعيد، نائل أبو شقرا، دراسات في تاريخ الشوف بالوثائق، دار إشارات، ١٩٩٩.
- ثابت، كريم، خليل الدروز والثورة السورية، لا.ن.، لا تاريخ.
- جابر، سلمان، لمحات من أضواء على أحداث نصف قرن، لا ناشر، ١٩٨١.
- جربوع، نايف فارس، دراسات في الثورة العربية، وتاريخ جبل العرب، ط١، ١٩٩١.
- جريج، جبران، حقائق عن الاستقلال أيام راشيا، دار الفن، ط١.
- جمعية إحياء تراث عبيه، ولادة الجامعة الأميركية (وثائق اللقاء الثقافي حول ولادة الجامعة الأميركية)، ٢٠٠٢.
- الحبال، أحمد أمين، ما لا يعلمه المسلمون عن جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، ١٩٨١.
- حسين، محمد كامل، طائفة الدروز، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢.
- حقي، إسماعيل، ولجنة من الأدباء، لبنان مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٦٩.
- الحكيم، حسن، مذكراتي، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٦٦.
- الحكيم، يوسف، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، دار النهار، بيروت، ١٩٩١.
- الحكيم، يوسف، ذكريات الحكيم(٣)، سوريا والعهد الفيصلي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لا.ت. (إلا أن تاريخ الأول ٦٤ والثاني ١٩٦٦).
- الحكيم، يوسف، سوريا والانتداب الفرنسي، دار النهار، بيروت، ١٩٨٣.
- حلاق، حسان، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
- حلاق، حسان، مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ - ١٩٣٨، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨١.

- الحلو، ناجي كرم، حكام لبنان ١٩٢٠ – ١٩٨٠، بيروت ١٩٨٠.
- حمزة، نديم، التنوخيون، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٤.
- حنا، عبد الله، العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران، ١٨٥٠ – ١٩١٨ – دار الأهالي – دمشق، ط٢، ١٩٩٠.
- الحوراني، أكرم، مذكرات، ثلاثة أجزاء، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.
- خاطر، لحد، آل سعد في تاريخ لبنان، دار لحد خاطر، ١٩٨٨.
- خاطر، لحد، عهد المتصرفين في لبنان.
- الخالدي، عنبرة سلام، جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين، دار النهار، بيروت، ١٩٧٨.
- الخالدي، عنبرة سلام، جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين، دار النهار للنشر – بيروت، ١٩٧٨.
- الخطيب، عدنان، عارف النكدي: حياته وآثاره، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥.
- الخطيب، عدنان، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، (١٩١٥ – ١٩٦٥)، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٦٩.
- الخطيب، محب الدين (تقديم وتحقيق)، الدكتور صلاح الدين القاسمي آثاره، ١٣٧٩ هـ/١٩٥٩م، جامع الكتاب د. مُسَلّم القاسمي، المطبعة السلفية ومكتبتها.
- الخطيب، محب الدين، مع الرعيل الأول، المكتبة العلمية ومطبعتها، بيروت، ١٩٨٥.
- الخنساء، أحمد، تاريخ العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية ١٧٨٩ حتى الحرب العالمية الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
- خوري، فيليب، سوريا والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية ١٩٢٠ – ١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، طبعة عربية أولى، بيروت ١٩٩٧.
- خوري، كوليت (تنسيق وتحقيق وتعليق) أوراق فارس الخوري، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩.

- الخوري، يوسف قزما، مدونة صحافة لبنان، Kyoto University, Japan ٢٠٠٣.
- خير الله، خير الله، (تعريب عارف النكدي) معضلة الشرق، مطبعة جريدة الحقيقة بدمشق، ١٩١٩.
- د.فوبليكوف وآخرون، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، ١٩٧٦.
- داغر، أسعد، مذكراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٩.
- داغر، يوسف أسعد، قاموس الصحافة اللبنانية، ١٨٥٨ - ١٩٧٤، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٨.
- دبيسي، يوسف سليم، أهل التوحيد «الدروز» وخصائص مذهبهم الدينية والاجتماعية، (٥ أجزاء)، ط١، ١٩٩٢.
- دروزة، محمد عزة، مذكرات، (٦ أجزاء)، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣.
- دي ترازي، الفيكونت فيليب، تاريخ الصحافة العربية، المطبعة الأميركية، ١٩٣٣.
- ذكرى بعد عام، لفقيد الوطن والإسلام، مصطفى نجا، مطبعة الدبور، ١٩٣٢.
- رابطة العمل الاجتماعي، موقف رابطة العمل الاجتماعي من قانون انتخاب شيخ العقل وقانون إنشاء المجلس المذهبي الدرزي، ١٦ آب ١٩٦٢ (كراس).
- رافقا، عبد الكريم، العرب والعثمانيون، دمشق ١٩٧٤.
- رباط، إدمون، (ترجمة د. حسن قبيسي) التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ٢٠٠٢.
- الرفاعي، أنور جهاد، نصف قرن لسمو الأمير سعيد آل عبد القادر الجزائري، المطبعة العمومية بدمشق، بدون تاريخ.
- الرياشي، اسكندر، قبل وبعد، مطابع الحياة، بيروت، ١٩٥٣.
- الريماوي، سهيلة، جمعية العربية الفتاة السرية ١٩٠٩ - ١٩١٨، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ١٩٨٨.

- زعيتر، أكرم، بواكير النضال (١٩٠٩ – ١٩٣٥)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
- زعيتر، أكرم، بواكير النضال، (١٩٠٩ – ١٩٣٥)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
- زعيتر، أكرم، مهمة في قارة، دار الحياة، ١٩٥٠.
- سعاده، جورج عارج، الصحافة في لبنان، وكالة النشر العربية – جونيه لبنان، ١٩٦٥.
- سعاده، عبد الله، أوراق قومية، بيروت، ط١، خريف ١٩٨٧.
- سيرجيه، محمد، الغفران الجديد أو حلم في عرفات، مكتبة الرسالة، حلب، ١٩٧١.
- الشاوي، نقولا، طريقي إلى الحزب، ط١، ١٩٨٤، دار الفارابي – بيروت.
- شبيب، سميح، حزب الاستقلال العربي في فلسطين، مركز الأبحاث في م. ت. ف.، ١٩٨١.
- شبيلر، بريجيت، انتفاضات جبل الدروز وحوران، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٤.
- شرارة، وضاح، السلم الأهلي البارد وفي المجتمع والدولة ١٩٦٤–١٩٦٧ الجزء الأول والثاني معهد الإنماء العربي – بيروت، ط١، ١٩٨٠
- الشعار، فندي، العقود الثمانية، لا ناشر، ١٩٩٥.
- الشهابي، مصطفى، الشذرات، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٦.
- الشهابي، مصطفى، القومية العربية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ط٢، ١٩٦١.
- الشهابي، مصطفى، محاضرات في الاستعمار، الجزء الثاني، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٧.
- صعب، محمود خليل، قصص ومشاهير من جبل لبنان، المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت، ١٩٨٠.
- صفوة، نجدت فتحي، مذكرات رستم حيدر، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨.
- الصلح، سامي، مذكرات سامي الصلح، مكتبة الفكر، بيروت ١٩٦٠.

- الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ط٢، ١٩٦٩.
- الطاهر، محمد علي (تصنيف وتدقيق)، «ذكرى الأمير شكيب أرسلان»، القاهرة ١٩٤٧م.
- الطاهر، محمد علي، ذكرى الأمير شكيب أرسلان، القاهرة، ١٩٤٧م.
- طليع، أمين، مشيخة العقل، المطبعة الأنطونية، بيروت، ١٩٧١.
- الطنطاوي، علي، ذكريات (٨ أجزاء)، دار المنارة للنشر، السعودية – جدة، نُشرت في السنوات ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٧٨، ١٩٨٩، ١٩٨٩.
- عارف النكدي فقيد العروبة الخالد، وقائع الاحتفال بأربعينه وكلمات عنه، ١٩٧٥.
- العاص، سعيد، صفحة من الأيام الحمراء، مذكرات القائد سعيد العاص ١٨٨٩ – ١٩٣٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- عانوتي، أسامة، كنوز من الفكر العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨١.
- عبيد، سلامة، الثورة السورية الكبرى، ١٩٧١.
- عبيدات، محمود، أحمد مريود ١٨٨٦ – ١٩٢٦، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، ١٩٩٧.
- العروي، عبد الله، تاريخ المغرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٧.
- عزيز بك (مدير الأمن العام العثماني)، سوريا ولبنان في الحرب العالمية الأولى، تعريب فؤاد ميداني.
- العسراوي، نجيب، المذهب التوحيدي الدرزي، لا دار، لا ناشر، ط٣، ١٩٩٠.
- العمري، صبحي، أوراق الثورة العربية، رياض الريس، لندن، ط١، ١٩٩١.
- العيسمي، شبلي، داوود نمر، حمود الشوفي، (مراجعة عارف النكدي)، محافظة السويداء، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مديرية التأليف والترجمة، دمشق ١٩٦٢.

- الغصين، فائز، مذكراتي عن الثورة العربية، مطابع ابن زيدون، دمشق، ١٩٣٩.
- الفرحاني، محمد، فارس الخوري، وأيام لا تنسى، دار الغد، بيروت، ١٩٦٥.
- فرنسيس، سعيد، بنو معروف، لا ناشر، ١٩٥٤.
- فروخ، سعد الدين، الفجر الصادق للجنة تعليم أبناء المسلمين في القرى.
- قاسم، أمين كلمة مع الوداع إلى أخوتي أبناء طائفتي الدرزية (حول العرس العصري)، ٢٢ كانون الثاني ١٩٣١ (كراس).
- القاسمي، ظافر، وثائق جديدة عن الثورة السورية، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٥.
- قاسمية، خيرية (إعداد)، فلسطين في مذكرات فوزي القاوقجي، مركز الأبحاث، م. س.، ط١، ١٩٧٧.
- قاسمية، خيرية، الحكومة العربية في دمشق، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.
- قبرصي، عبد الله، يتذكر (٢)، مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٢.
- قدروة، أديب، حقائق ومواقف، ط١، ١٩٨٩، دار مؤسسة فكر - بيروت.
- القنطار، أديب وآخرون، عارف النكدي، وقائع الاحتفال في الذكرى الخامسة والعشرون على غيابه، ٢٠٠٠.
- كتاب المؤتمر الأول للمحامين العرب ١٢ - ١٨ آب ١٩٤٤، إشراف نقابة المحامين بدمشق، مطبعة ابن زيدون بدمشق.
- كرامي، ناديا ونواف، واقع الثورة اللبنانية، مطبعة كرم - بيروت، ١٩٥٩.
- كرم، جورج أديب، أحزاب اللبنانيين وجمعياتهم في الربع الأول من القرن العشرين، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٣.
- كوبلند، مايلز (ترجمة إبراهيم جزيني)، لعبة الأمم، ١٩٧٠.
- كوثراني، وجيه، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠ - ١٩٢٠)، معهد الإنماء العربي، ط١، ١٩٧٦.

- كوراني، أسعد، ذكريات وخواطر، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠.
- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٧٩ – ١٩٩٠.
- لجنة إحياء تراث عبيه، عبيه في التاريخ، وقائع المؤتمر التاريخي الأول لبلدة عبيه)، ط ١، ١٩٩٩
- ماثيوز، رودريك، ومتى عقراوي، التربية في الشرق الأوسط العربي، ترجمة أمير بقيطر، المكتبة العصرية، ١٩٥٠. (الطبعة الإنكليزية ١٩٤٩).
- محمد كرد علي، المذكرات، ج.١، دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٤٨. ج٢، مطبعة الترقي، ١٩٤٨. ج٣، مطبعة الترقي، ١٩٤٩.
- مذكرات خالد العظم (٣ مجلدات)، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط ١، ١٩٧٢.
- مروة، كامل، عيون وآذان، مقتطفات وانتقادات نشرها كامل مروة في زاوية عيون وآذان في جريدة «الحياة»، بتوقيع «حي»، ما بين ٣ كانون الثاني ١٩٦٥ و١٣ أيار ١٩٦٦.
- معروف، محمد، أيام عشتها ٤٩ – ٦٩، رياض الريس للكتب والنشر، ط ١، كانون الثاني ٢٠٠٣.
- مكارم، سامي، أضواء على مسلك التوحيد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، ٦ مجلدات، ط١، ١٩٩٠.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام (٤ مجلدات)، دمشق ١٩٨٤،
- موسى، سليمان، مذكرات الأمير زيد، الحرب في الأردن (١٩١٧ – ١٩١٨)، مركز الكتب – الأردن، ط٢، ١٩٩٠.
- النجار، عبد الله بنو معروف في جبل حوران، المطبعة الحديثة بدمشق، ١٩٢٤.
- النجار، عبد الله، مذهب الموحدين الدروز، لا دار، لا ناشر، ١٩٦٥؟
- النجار، عبد الله، وكمال الحاج، الصهيونية بين تاريخين، دار العودة، ط ١، بيروت، ١٩٧٢.

- نخلة، رشيد، كتاب المنفى، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٥٦.
- نصر الله، عباس، ديوان العباس، بيت اليتيم الدرزي، ط١، ١٩٧٣.
- النكدي، عارف الموجز في علم الاجتماع، مطبعة المفيد بدمشق، ١٩٢٥.
- النكدي، عارف وآخرون، الواقع الدرزي وحتمية التطور، مجموعة محاضرات، منشورات رابطة العمل الاجتماعي، ١٩٦٢.
- النكدي، عارف، القضاء في الإسلام، لا ناشر، ١٩٢١.
- النكدي، نسيب سعيد، سيرة الأسرة النكدي، والمنشور تحت عنوان: الإمارة الشهابية والإقطاعيون الدروز، تحقيق وتقديم نائلة تقي الدين قائد بيه، دار النهار – بيروت، ٢٠٠٤.
- نويهض، عادل، سنوات كانت عربية، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
- نويهض، عجاج، رجال من فلسطين، منشورات مجلة فلسطين المحتلة، ط١، ١٩٨١.
- هشي، سليم حسن، دروز بيروت، دار لحد خاطر، ١٩٨٥.
- هنيدي، معذى، سيرة ذاتية، بدون ناشر، المجيدل، ٢٠٠٠.
- الولي، طه، المجاهد العربي محمد علي الطاهر (كراس).
- الولي، طه، بيروت: التاريخ والحضارة والعمران، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٩٣.
- يزبك، يوسف إبراهيم، أوراق لبنانية، (٣ مجلدات)، دار الرائد، ١٩٨٣.
- يموت، إبراهيم، الحصاد المر، منشورات دار الركن، ط١، ١٩٩٣.

٢– رسائل جامعية غير منشورة:

- الأشقر، سلمان، تطور التعليم الرسمي في قضاء الشوف ١٩٢٠ – ١٩٤٦، رسالة دبلوم في التاريخ، الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٩٠.
- الأيوبي، جهينة، جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، رسالة ماجستير – الجامعة الأميركية في بيروت – ١٩٦٦.
- بشور، أمل، دراسة في تاريخ سوريا المعاصر ١٩٤٦ – ١٩٦٣، (رسالة دكتوراه)، جامعة القديس يوسف، معهد الآداب الشرقية، ٢٠٠٢.

- بو سعيد، شفيقة، مؤسسة بيت اليتيم الدرزي في عبيه، مذكرة بحث لنيل شهادة الجدارة في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية – الفرع الرابع، ١٩٩٥.
- حويلي، علي محمد، تطور التعليم في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت ١٨٧٨ – ١٩٤٥، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، في الجامعة اللبنانية، ١٩٧٩.
- خداج، عائدة، جريدة الصفاء، نشأتها ودورها، شهادة دبلوم في التاريخ، العام ١٩٩٢، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية.
- عابد، مفيدة، المدرسة الداودية في عبيه وأثرها الثقافي، رسالة أعدت لنيل شهادة الكفاءة في التربية، كلية التربية (الفرع الأول)، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٣.
- فتوني، علي عبد، الاتجاهات الأساسية لتطور التعليم الطوائفي في لبنان بين الحربين العالميتين، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٠.
- المقدم، زهير محمود فهرست مجلة الهلال، رسالة دبلوم – كلية التربية – الجامعة اللبنانية، ١٩٨٧.
- يحيى، وسيم، تطور التعليم في بيت اليتيم الدرزي، ١٩٤١ – ١٩٧٥، رسالة أعدت لنيل شهادة الكفاءة في التاريخ، ١٩٨٣، كلية التربية (الفرع الأول) – الجامعة اللبنانية.
- Saycgh, Wahbeh Ajaj, Reconstruction of the Dawuddiyy College, submitted in Partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in the education of the American university of Beirut, 1958.

٣ الصحف والمجلات:

- الاتحاد العثماني (بيروت)، ١٩٠٨ – ١٩١٢.
- الأحرار (بيروت)، ١٩٣٠ – ١٩٣٣.
- الأرز (بعبدا)، للعام ١٩٠٤.
- الإقبال (بيروت)، للأعوام ١٩٠٦ – ١٩٠٨، ١٩١٠ – ١٩١٢.

- ألف باء (دمشق)، ١٩٣٠.
- الأماني (البنيه ثم بيروت) أعداد متفرقة (٦٤ عدداً بين تاريخ صدورها في آذار ١٩٦١ والعام ١٩٨١.
- الأنباء (بيروت)، ١٩٥١ - ١٩٧٠.
- أوراق لبنانية (حدث بيروت)، ١٩٥٥ - ١٩٥٧. وقد أعيد طباعتها وصدرت ككتاب في ثلاث مجلدات عن دار الرائد - بيروت، ١٩٨٣.
- الأيام (دمشق)، ١٩٣١ - ١٩٤٩.
- البادية (بيروت)، ١٩٢٧ - ١٩٣٠.
- البشير (بيروت)، ١٩١٤، ١٩١٩، ١٩٢٠، و١٩٣٣ - ١٩٣٤.
- بيروت (بيروت)، للعامين ١٩٤٣ و١٩٤٣.
- الجبل (السويداء ثم دمشق)، للأعوام ١٩٤٢ - ١٩٤٨.
- الجريدة الرسمية السورية (العاصمة) ١٩١٩ - ١٩٤٩.
- الحارس (بيروت)، ١٩٢٥.
- حرمون (زحلة وراشيا)، للأعوام ١٩٣٩ - ١٩٤٢.
- الحقيقة (أحمد عباس الأزهري، كمال عباس) (بيروت)، للأعوام ١٩١٠ - ١٩١٣، ١٩١٨ - ١٩١٩.
- الحقيقة (نعيم صوايا ويوسف أبو نكد) (الإسكندرية - بعبدات)، ١٩٠٦.
- الحياة الجديدة (بيروت)، للعامين ١٩٢٢ - ١٩٢٣.
- الخدر (بيروت)، ١٩١٩ - ١٩٢٨.
- الدهور (بيروت)، للأعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٥.
- الذكرى (عبيه)، ١٩٢٧.
- الزهراء (القاهرة)، للعام ١٣٤٦ هـ.
- الشبيبة (بيروت)، للعامين ١٩٢٥ - ١٩٢٦.
- الشعب (دمشق)، ١٩٣٠، ١٩٣٢، ١٩٤٨.
- الشعب (عين زحلتا)، ١٩١٢ - ١٩١٣.
- الشمس (بيروت)، ١٩٢٥ - ١٩٢٦.
- الصباح (دمشق)، للعام ١٩٣٢.
- الصحافي التائه (زحلة)، ١٩٢٢ - ١٩٣٥.

- الصفاء (عبيه، عاليه، بيروت)، للأعوام ١٨٨٦، ١٨٨٩ - ١٨٩٠، ١٨٩٨، ١٩١١ - ١٩١٥، ١٩٢٠ - ١٩٢٤، ١٩٣١ - ١٩٣٥، ١٩٣٨ - ١٩٤٢، ١٩٤٨ - ١٩٥٠.
- الصياد (بيروت)، ١٩٤٤.
- الضحى (بيروت، عبيه)، ١٩٤٦ - ١٩٧٥.
- العرفان (صيدا)، ١٩٠٩ - ١٩٧٥.
- العروس (دمشق)، للأعوام ١٩٢٠ - ١٩٢٤.
- الفتح (القاهرة)، للأعوام ١٩٢٧ - ١٩٣٠.
- الفجر (بيروت)، للعام ١٩١٩.
- القبس (دمشق)، للأعوام ١٩٢٨ - ١٩٥٨.
- لسان الحال (بيروت)، ١٩٠٩ - ١٩١٤، ١٩١٩ - ١٩٣٢، ١٩٣٨ - ١٩٣٩، ١٩٤١.
- مجلة العمران (سوريا)، ١٩٧٠.
- مجلة المدرسة الداودية (عبيه)، ١٩٢٥ - ١٩٢٧.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٢٠ - ١٩٩٠.
- محاضرات الندوة اللبنانية ١٩٤٥ - ١٩٦٦.
- المرأة الجديدة (بيروت)، ١٩٢١، ١٩٢٢.
- المشرق (بيروت)، ١٨٩٨ - ١٩٧٥.
- المعارف (الشويفات)، للعام ١٩٣٦.
- المعرض (بيروت)، ١٩٢٣ - ١٩٣٠.
- المقتبس (دمشق)، ١٩٠٩ - ١٩١٠، ١٩١٦.
- المقتطف (القاهرة)، للأعوام ١٩١٠ - ١٩٣٢.
- المنتقد (بيروت)، ١٩٠٨ - ١٩١٠.
- منيرفا (بيروت)، للأعوام ١٩٢٤ - ١٩٢٨.
- المهذب (زحلة)، للعام ١٩٠٧.
- المورد الصافي (بيروت)، للعام ١٩٢٦.
- الميثاق (عبيه)، ١٩٦٤ - ٢٠٠٤
- النبراس (بيروت)، ١٩٠٩ - ١٩١٠.

- النداء (بيروت)، ١٩٣٠، ١٩٣٣.
- النذير (بيروت)، للعام ١٩٣٦.
- النهار (بيروت)، للأعوام ١٩٣٣ – ١٩٣٧، ١٩٦٥ – ١٩٧٥.
- الهلال (القاهرة) ١٨٩٢ – ١٩١٨.
- وادي التيم (زحلة وراشيا)، للأعوام ١٩٣٩ – ١٩٤٢.
- اليوم (دمشق)، للعام ١٩٣٢.
- Al-Kulliyyah, American University of Beirut, 1930-1939.

٤ الوثائق:

- رسالة حاكم دولة دمشق حقي بك العظم إلى مدير العدلية رقم ٢٧٩١ تاريخ ١٤/١٠/١٩٢٢.
- رسالة شاهين مرعي إلى حسين الأعور في ١٥/٨/١٩٤٦.
- رسالة شكيب النكدي إلى حسين الأعور في ١٦/١٢/١٩٦٨.
- رسالة عارف النكدي إلى خير الله خير الله في ١٩/١٢/١٩١٩.
- رسالة عارف النكدي إلى صلاح مزهر ومحمد الحجلي، ٢١/١/١٩٥٣.
- رسالة عارف النكدي إلى صلاح مزهر، ١٤/١/١٩٥٢.
- رسالة عارف النكدي إلى صلاح مزهر، ٢١/٩/١٩٥٢.
- رسالة عارف النكدي إلى صلاح مزهر، ٣٠/٣/١٩٥٤.
- رسالة عارف النكدي إلى صلاح مزهر، ٣١/١/١٩٥٢.
- رسالة عارف النكدي إلى صلاح مزهر، غير مؤرخة.
- رسالة عارف النكدي إلى مدير بيت اليتيم في السويداء، ١٣/١١/١٩٥١.
- رسالة عارف النكدي إلى نسيب سعيد أبو حسن في ١٠/٩/١٩٣٤.
- محاضر اجتماعات لجنة تعليم أبناء فقراء المسلمين في القرى، للأعوام ١٩٢٥ – ١٩٤٩.

٥ المقابلات:

- مقابلة مع الأستاذ أمين الأعور، في ٢٥/١٢/٢٠٠٤.
- مقابلة مع الأستاذ حسين الأعور، في ٢٧/١٢/٢٠٠٤.

- مقابلة مع الأستاذ حليم فياض، في ٢٠٠٤/٣/٢٥.
- مقابلة مع الأستاذ خالد النكدي، في ٢٠٠٤/١١/١١.
- مقابلة مع الأستاذ زياد أنيس جابر، في ٢٠٠٤/٥/٤.
- مقابلة مع الأستاذ سامي النكدي، في ٢٠٠٤/١٠/١٢.
- مقابلة مع الأستاذ سليم شمس الدين، في ٢٠٠٢/١١/١٨.
- مقابلة مع الأستاذ شاهين مرعي، في ٢٠٠٤/٩/٣٠.
- مقابلة مع الأستاذ صفوان النكدي، في ٢٠٠٤/١٠/١٥.
- مقابلة مع الأستاذ عبد الله قبرصي، في ٢٠٠٢/١١/٧
- مقابلة مع الأستاذ فندي الشعار، في ٢٠٠٢/١٠/٢٠.
- مقابلة مع الأستاذ مجيد أبو غيدا، في ٢٠٠٤/٨/٢٩.
- مقابلة مع الأستاذ معذى هنيدي، في ٢٠٠٣/٥/١٦.
- مقابلة مع الأستاذ منصور الأطرش، في ٢٠٠٣/٥/٥.
- مقابلة مع الأستاذ نجيب أبو عز الدين، في ٢٠٠٣/٣/٣.
- مقابلة مع الأستاذ نصري المعلوف، في ٢٠٠٣/١١/٢٨.
- مقابلة مع الأستاذ نعمان حرب، في ٢٠٠٣/٥/١٦.
- مقابلة مع الدكتور أسد المصري، في ٢٠٠٢/١٢/٥.
- مقابلة مع الدكتور أسد المصري، في ٢٠٠٤/٥/٦.
- مقابلة مع الدكتور حسين أبو الحسن، في ٢٠٠٣/٣/١٧.
- مقابلة مع الدكتور رؤوف الغصيني، في ٢٠٠٤/١١/٩.
- مقابلة مع السيد حسن الطويل حماده، في ٢٠٠٣/٧/١.
- مقابلة مع السيد رفيق صلاح الدين، في ٢٠٠٣/٧/١٢.
- مقابلة مع السيدة أنيسة النجار، ٢٠٠٤/٥/٢٦.
- مقابلة مع الشيخ رشيد القاضي، في ٢٠٠٤/٢/١١.
- مقابلة مع الشيخ رشيد القاضي، في ٢٠٠٤/٤/١٥.
- مقابلة مع الشيخ زهير الشاويش، في ٢٠٠٢/١١/١٢.
- مقابلة مع الشيخ غالب قيس، في ٢٠٠٤/٨/٢٩.
- مقابلة مع الشيخ نجيب شمس، في ٢٠٠٤/٨/٢٩.
- مقابلة مع العقيد طلال المهتار، في ٢٠٠٢/١٢/٣٠.

- مقابلة مع القاضي توفيق أبو عياش، في ٢٠٠٣/٧/١٧.
- مقابلة مع اللواء أمين أبو عساف، في ٢٠٠٣/٥/١٦.
- مقابلة مع المحامي د. خضر حموي، في ٢٠٠٤/٢/١٧.
- مقابلة مع المحامي فريد أبو شقرا، في ٢٠٠٤/٤/٨.
- مقابلة مع المهندس جاد الله عز الدين، في ٢٠٠٣/٣/٣.

الفهـرس العـام

أ

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

الدوريات – مجلة:

ذ

ر

ز

س

ش

ص

ط

غ

ف

ق

ك

م

ن

هـ

و

ي